النَّحْوُ العَرَبِيُّ

أَحْكَامٌ وَمَعَانٍ

كِتَابٌ مَنْهَجِيٌّ يَجْمَعُ بَيْنَ الأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ وَمَعَانِي النَّحْوِ
بِحَسَبِ مَوْضُوعَاتِ الأَلْفِيَّةِ

الدكتور محمَّد فاضِل السَّامرَّائي

دار ابن كثير

النَّحْوُ العَرَبِيُّ

أَحْكَامٌ وَمَعَانٍ

كِتَابٌ مَنْهَجِيٌّ يَجْمَعُ بَيْنَ الأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ وَمَعَانِي النَّحْوِ
بِحَسَبِ مَوْضُوعَاتِ الأَلْفِيَّةِ

تأليف
الدكتور محمد فاضل السامرائي
جامعة الشارقة - كلية الآداب

الجُزْءُ الأَوَّلُ

دار ابن كثير

بسم الله الرحمن الرحيم

النَّحْوُ العَرَبِيُّ

أَحْكَامٌ وَمَعَانٍ

الجُزْءُ الأَوَّل

● الموضوع: لغة عربية
العنوان: النحو العربي أحكام ومعان
تأليف: الدكتور محمد فاضل السامرائي

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م
ISBN 978-614-415-119-8

C حقوق الطبع محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف.

ISBN 978-614-415-119-8
9 786144 151198

● الطباعة: مطبعة IPEX - بيروت / التجليد: شركة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت
● الورق: أبيض / الطباعة: لونان / التجليد: كرتونيه
● القياس: 17×24 / عدد الصفحات: 1016 / الوزن: 1600 غ

دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - سوريا - ص.ب : 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي - صالة المبيعات تلفاكس: 2225877 - 2228450
الإدارة تلفاكس: 2243502 - 2258541
بيروت - لبنان - ص.ب : 113/6318
برج أبي حيدر - خلف دبوس الأصلي - بناء الحديقة - تلفاكس : 817857 01 - جوال : 204459 03
www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فهذا كتاب (النحو العربي أحكام ومعانٍ) جمعت فيه بين الأحكام النحوية ومعاني النحو، إذ رأيت أن المكتبة النحوية لا تزال تفتقر إلى كتاب يجمع بينهما.

فمن المعروف أن كتب النحو تعنى كل العناية بالأحكام النحوية، وفي أثناء عرضها للأحكام قد تتعرض لمعاني بعض التراكيب النحوية، وأما ما يخص معاني النحو فقد أفرد الدكتور فاضل السامرائي كتابًا فيه.

ولذا أقول: إني لم أقف على كتاب نحو جمع بين الأحكام والمعاني. ولا يفهم من قولي هذا أن كتب النحو تخلو من المعاني، وأن كتاب (معاني النحو) لم يتعرض للأحكام ألبتة، بل المقصود أن كتب النحو قديمها وحديثها صبّت جلّ اهتمامها على الأحكام، وأما ما يتعلق بالمعنى فلم تعنَ به العناية اللازمة. وأما كتاب (معاني النحو) فإن اهتمامه بالمعاني يفوق اهتمامه بالأحكام، فما ذكره من الأحكام ليس قليلاً، لكن أكثر اهتمامه كان منصبًّا على ما يتعلق بالمعنى.

ولذا فقد رأيت أن المكتبة النحوية بها حاجة إلى كتاب يجمع بين الأحكام والمعاني، فارتأيت أن أقوم بهذا الأمر لأضيف لبنة أراها مهمة في صرح النحو العربي.

وليس لي جهد في هذا الكتاب سوى الجمع من المصادر النحوية القديمة والمعاصرة.

وليس من منهجي في هذا الكتاب الإحالة إلى المصادر التي استقيت منها إلا في حالات قليلة؛ لأن الأحكام النحوية لا تختلف باختلاف المصادر، لكن التباين في أسلوب عرضها.

وسأذكر في هذه المقدمة المصادر النحوية القديمة والحديثة التي اعتمدتها ليغني ذكرها عن الإعادة في متن الكتاب.

فمن المصادر القديمة:

- أوضح المسالك لابن هشام.
- شرح ابن عقيل.
- شرح الأشموني.
- شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري.
- شرح شذور الذهب لابن هشام.
- شرح قطر الندى لابن هشام.

ومن المصادر المعاصرة:

- جامع الدروس العربية ـ الشيخ مصطفى الغلاييني.
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ـ الدكتور عبد الله بن صالح الفوزان.
- معاني النحو ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي.
- النحو التعليمي ـ الدكتور محمود ياقوت.
- النحو الواضح ـ للأستاذين علي الجارم ومصطفى أمين.
- النحو الوافي ـ الأستاذ عباس حسن.

والجدير بالذكر أن جميع ما يتعلق بالمعنى استقيته من كتاب (معاني

النحو)، وقد جعلته إما في أثناء عرضي الأحكام، أو على صورة فوائد بعد عرضي الأحكام النحوية. وقد رمزت إلى الكتاب بالحرف (م).

وقد قمت بشرح معاني أبيات الألفية شرحًا موجزًا، وعرضت معاني أكثر الشواهد الشعرية بصورة موجزة أيضًا. واعتمدت في أكثرها على شرح الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في أثناء تحقيقه شرح ابن عقيل وأوضح المسالك وشرح قطر الندى وشرح شذور الذهب، وإذا كان هنالك دواوين مشروحة فقد اعتمدت ما استطعت الوقوف عليه.

وقد حرصت على أن ألتزم موضوعات الألفية وترتيبها، وقد أجتهد برأيي فأخالف ترتيب بعض الموضوعات في الألفية، أو أتناول موضوعات لم يرد ذكرها فيها.

أسأل الله تعالى أن يتقبل عملي هذا، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب.

محمد فاضل السامرائي

الكلام وما يتألف منه

أولاً: الكلمة:

تعريفها: اللفظ الموضوع لمعنى مفرد.

ومعنى هذا التعريف أن الكلمة هي اللفظ الواحد المركب من بعض الحروف الهجائية ويدل على معنى مفرد نحو: زيد، كتاب، جبل.

فإن لم يدل على معنى فليس بكلمة نحو (ديز) مقلوب (زيد).

وإن لم يكن المعنى مفردًا فليس بكلمة أيضًا نحو (جاء محمد).

وقد تطلق الكلمة ويراد بها الكلام على سبيل المجاز المرسل، من باب تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠] أي: لا إله إلا الله، وقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ٩٩] إشارة إلى قول القائل: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠]، وفي الحديث: «الكلمةُ الطيبةُ صدقةٌ».

يقول ابن مالك:

وكِلْمة بها كلام قد يُؤَم

والمعنى أن الكلمة قد تطلق ويقصد بها الكلام.

ثانيًا: الكلام:

هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

ومعنى هذا التعريف أن الكلام هو ما تركب من كلمتين ـ أو أكثر ـ وله

معنى مفيد مستقل بحيث لا يكون السامع منتظرًا لشيء آخر نحو (أقبلت الطالبة) و(الحمد لله).

فإذا لم يفد فائدة يحسن السكوت عليها فليس بكلام نحو (إنْ جاء زيد) فهذه العبارة ليست كلامًا؛ لأنه غير مفيد فائدة يكتفي المتكلم بها. وكذلك نحو (إنْ تجتهد في دراستك) فهذه الجملة ناقصة الإفادة لأن جواب الشرط فيها غير مذكور وغير معلوم فلا تسمّى كلامًا، فإن ذكرت الجواب وقلت: (تنجحْ) صار كلامًا.

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو (سعيد نائم) فتكون الجملة اسمية، أو من فعل واسم نحو (نام سعيد) فتكون الجملة فعلية.

وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق، بل قد تكون إحداهما ظاهرة والأخرى مستترة، فقولك لشخص ما: (تفضّلْ) مركب من كلمتين إحداهما ظاهرة وهي الفعل (تفضّلْ) والأخرى مستترة وهي الضمير المستتر (أنت) وعلى هذا فهو كلام. ونحوه (أذاكر) و(نجلس) وغيرهما.

كلامنا لفظ مفيد كاستقمْ

ثالثًا: الكَلِم:

وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر سواء كان التركيب مفيدًا أم غير مفيد. فقولك: (حضر اليوم محمد) كلام وكلم، وقولك: (إنْ حضر محمد) كلم وليس كلامًا، وقولك: (حضر محمد) كلام وليس كلمًا. وقولك: (إن ذهب أخوك إلى المسجد) كلم وليس كلامًا، فإن قلت: (إن ذهب أخوك إلى المسجد فاذهب معه) كان كلمًا وكلامًا.

وهو اسم جنس جمعي واحده (كلمة). أي: يفرّق بينه وبين مفرده

بزيادة تاء التأنيث في آخره، كما في نحو (شجرة وشجر، وتفّاحة وتفّاح، وتمرة وتمر، وكلمة وكلم).

رابعًا : القول:

هو اللفظ الدال على معنى سواء أكان لفظًا مفردًا أم مركبًا، وسواء أكان تركيبه مفيدًا أم غير مفيد. فهو يعمّ الكلام والكلم والكلمة، فكل ذلك قول. كما ينطبق أيضًا على كل تركيب آخر يشتمل على كلمتين لا تتم بهما الفائدة نحو (إنّ خالدًا) و(هل أنت) و(قد حضر). يقول ابن مالك:

..... والقول عمّ ....

بل إن القول يطلق على ما هو أعم من ذلك، فقد يطلق على حديث النفس فتقول: (قلت في نفسي كذا وكذا)، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾ [المجادلة: ٨].

وقد يطلق على الاعتقاد والرأي فيقال (فلان يقول بقول أبي حنيفة) و(فلان يذهب إلى قول مالك) أي يعتقد ما كانا يريانه ويقولان به.

خامسًا : اللفظ:

هو الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دل على معنى أم لم يدل نحو (ديز) مقلوب (زيد).

كلامنا لفظ مفيد كاستقمْ واسم وفعل ثم حرف الكلمْ
واحده كلمة والقول عمْ وكِلْمة بها كلام قد يُؤَمْ

المعنى: الكلام عند النحاة هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليه، ولا يكون مفيدًا إلا إذا كان مركبًا مثل (استقم). والكلم ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وواحده كلمة، و(القول) يعمّ ويشمل بمعناه كل الأقسام، وقد تطلق الكلمة ويراد بها الكلام.

أقسام الكلمة:

تنقسم الكلمة على ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف.

القسم الأول: الاسم:

تعريفه: هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، أي ليس الزمن جزءًا منه مثل: محمد، غزال، جبل، شجاعة، مروءة.

علاماته:

للاسم علامات عديدة يتميز بها عن الفعل والحرف أهمها:

١ ـ الجر:

ويشمل الجر بالحرف والإضافة والتبعية نحو قولك: (نظرتُ في رسالةِ سعيدٍ الكاتبِ)، فـ (رسالة) مجرورة بالحرف، و(سعيد) مجرور بالإضافة، و(الكاتب) مجرور بالتبعية، إذ إنه نعت لسعيد.

ونحوه قولك: (كنت في زيارةِ صديقٍ كريمٍ)، فـ (زيارة) مجرورة بـ (في)، و(صديق) مجرور بالإضافة، و(كريم) مجرور بالتبعية، فهو نعت لصديق.

٢ ـ التنوين:

التنوين: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا لا خطًّا لغير توكيد، والمعنى أنه يلحق آخر الاسم في النطق لا في الكتابة، فكلمة (كتابٌ) مثلاً تنطق (كتابُنْ).

وهو على أنواع:

النوع الأول: تنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة، ولذا يسمى (تنوين الصرف) أيضاً نحو (رجلٌ، وكتابٌ).

وهذا القسم يتغير آخره بحسب موقعه من الجملة ويدخله التنوين فتقول: (جاء رجلٌ، ورأيت رجلاً، ومررت برجلٍ).

وسمي بذلك لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية، فهو لا يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف.

النوع الثاني: تنوين التنكير: وهو ما يلحق بعض الأسماء المبنية كاسم الفعل والعلم المختوم بـ (ويه) ليفرق به بين المعرفة والنكرة، فما نوّن كان نكرة، وما لم ينوّن كان معرفة.

مثال ذلك أنك تقول: (سيبويهِ) بغير تنوين إذا أردت شخصًا معينًا اسمه ذلك.

وتقول: (سيبويهٍ) بالتنوين إذا أردت شخصًا غير معين، أي أنك تقصد شخصًا ما اسمه سيبويه.

فإذا قلت: (مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر) كان الأول معرفة لعدم التنوين والثاني نكرة لتنوينه.

ومثلها: خالويه، ونفطويه.

ومن أمثلتها اسم الفعل (صهْ)، فإذا كان شخص ما يحدثك في أمر معين وقلت له: (صهْ) بالسكون، فأنت تطلب منه أن يسكت عن حديثه الذي هو فيه وله أن يتكلم في أمر آخر إن شاء، ولكن إذا قلت له: (صهٍ) بالتنوين، فأنت تطلب منه السكوت عن كل حديث.

وتقول: (إيهِ يا صاحبي) بالكسر من غير تنوين، إذا طلبت من مخاطبك الاستزادة من حديثه الذي يحدثك إياه، ولكن إذا قلت له: (إيهٍ) بالتنوين فإنك تطلب منه الاستزادة من أي حديث كان.

النوع الثالث: تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو (مؤمناتٍ) ليكون في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كـ (مؤمنين).

النوع الرابع: تنوين العوض: وهو ما كان عوضًا عن محذوف. وهو على ثلاثة أقسام:

ـ القسم الأول: عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذ) عوضًا عن جملة محذوفة بعدها كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۝٨٣ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣، ٨٤] أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذف جملة (بلغت الروح الحلقوم) وأتى بالتنوين عوضًا عنه؛ لأن (إذ) من الظروف الملازمة للإضافة إلى الجمل.

ومنه قوله سبحانه: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٢ ـ ٤] أي: يوم إذ غَلبت الروم يفرح المؤمنون، فحذف جملة (غَلبت الروم) وجيء بالتنوين عوضًا عنها.

وسبب الكسر التقاء الساكنين: (إذْ) والتنوين.

ـ القسم الثاني: عوض عن اسم: وهو الذي يلحق الكلمات (كل، وبعض، وأي) عوضًا عما تضاف إليه، فمثال (كل) قولك: (كلٌّ قائم) أي: (كلُّ إنسانٍ قائم)، فحذف (إنسان) وأتى بالتنوين عوضًا عنه. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، وقوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد: ١٠].

ومثال (بعض) قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، أي: على بعض الرسل، وقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ﴾ [البقرة: ٨٥]، أي: تكفرون ببعض الكتاب، وقولك: (قرأت الصحف اليومية غير بعضٍ) أي: غير بعض الصحف.

ومثال (أي) قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠] أي: أيَّ اسم تدعوا.

ـ القسم الثالث: عوض عن حرف: وهو ما يلحق الأسماء المنقوصة الممنوعة من الصرف في حالتي الرفع والجر عوضًا عن آخرها المحذوف

كـ (غواشٍ، وليالٍ، وراجٍ [علم على مؤنث]) ونحوها من كل اسم منقوص ممنوع من الصرف، فالتنوين في هذه الأسماء ونحوها ليس تنوين صرف كتنوين الأسماء المنصرفة لأنها ممنوعة من الصرف لكون الأولى والثانية على صيغة منتهى الجموع، والثالثة علم مؤنث، وإنما هو تنوين عوض عن الياء المحذوفة، والأصل (غواشي، وليالي، وراجي) فحذفت الياء وعوض عنها التنوين، فمن أمثلة الرفع قوله تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤١] فـ (غواشٍ) جمع (غاشية) وهي الغطاء، وقولك: (هذه جوارٍ تشق عباب البحر) فـ (جوارٍ) جمع (جارية) وهي السفينة، وقولك: (فازتْ راجٍ). ومن أمثلة الجر قوله تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[الفجر: ٢]. فالواو حرف جر وقسم، و(ليالٍ) اسم مجرور بالواو وعلامة جره الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة لأنه ممنوع من الصرف.

وعند الإعراب نقول: إنها مرفوعة بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة، ومجرورة بالفتحة المقدرة على الياء المحذوفة لأنها ممنوعة من الصرف.

٣ ـ النداء: كقوله تعالى: ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، وقوله: ﴿قَالُواْ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣].

٤ ـ أل: كقول المتنبي:

الخيل والليل والبيداء تعرفني ... والسيف والرمح والقرطاس والقلم

المعنى: يصف المتنبي نفسه بالشجاعة والفصاحة وأن هذه الأشياء ليست تنكره لطول صحبته إياها.

فالكلمات السبع أسماء لدخول (أل) عليها.

٥ ـ الإسناد إلى الاسم:

ومعنى الإسناد إلى الاسم هو أن تنسب إليه حكمًا تحصل به الفائدة، وذلك كما في إسناد القيام إلى التاء في (قمتُ)، وكما في إسناد الإيمان

إلى الضمير (أنا) في قولك: (أنا مؤمن). والإسناد هو الذي يدل على أن الضمائر أسماء نحو قولك: (أنا أكتب). فالإسناد يكون إلى الاسم، ولا يسند إلى الفعل، فالفعل لا يأتي إلا مسندًا، أما الاسم فيأتي مسندًا ومسندًا إليه.

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

معنى البيت: حصل تمييز للاسم عن الفعل والحرف بالجر والتنوين والنداء و"أل» التعريف والإسناد إلى الاسم.

وهناك علامات أخرى للاسم لم يرد ذكرها في الألفية أهمها أن يكون مضافًا نحو (كتاب الأدب) وأن يكون مجموعًا نحو (رجال) ومصغّرًا نحو (رُجَيل).

القسم الثاني: الفعل:

الفعل: هو ما دل على معنى في نفسه مع اقترانه بزمن، أي أن الزمن جزء منه. وهو على ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر.

أنواع الفعل وعلاماته:

١ ـ الفعل الماضي:

تعريفه: ما دل على حدث مقترن بزمن قبل زمن التكلم، فإذا قلت لصاحبك: (سافرَ سعيدٌ) دلّ الفعل (سافرَ) على حدث وقع في الزمن الماضي، أي أن الحدث وقع قبل زمن الإخبار به.

علاماته:

للفعل الماضي علامتان:

١ ـ يقبل في آخره تاء التأنيث الساكنة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢].

فالأفعال (أحصنتْ، صدّقتْ، كانتْ) أفعال ماضية لقبولها تاء التأنيث الساكنة.

وقد تتحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١].

٢ - يقبل تاء الضمير المتحركة التي تكون فاعلاً كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ٧٧].

فالفعلان: كتبْتَ، وأخّرْتَ، فعلان ماضيان لقبولهما تاء الضمير المتحركة.

فإن دل على ما يدل عليه الفعل الماضي ولم يقبل علامته فليس بفعل ماض وإنما هو (اسم فعل ماض) نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

فـ (هيهات) اسم فعل ماض وليس فعلاً ماضيًا؛ لأنه لا يقبل تاء التأنيث ولا تاء الضمير المتحركة.

ومما تقدم نعلم أن (نعم وبئس) فعلان ماضيان وليسا اسمين كما نسب ذلك إلى الكوفيين، لقبولهما تاء التأنيث الساكنة. تقول: (نعمتْ شهادة الحق وبئستْ شهادة الزور)، وفي الحديث الشريف (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمتْ).

كما نعرف أن (ليس وعسى) فعلان ماضيان وليسا حرفين كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة، وذلك لقبولهما التاءين، فتقول: (ليستْ هند مفلحةً) و (لستُ متوانيًا) و(عستْ فاطمة أن تزورنا).

٢ ــ الفعل المضارع:

تعريفه: هو ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمن يحتمل الحال والاستقبال مثل: يكتب، يدرس.

علاماته:

١ ـ يقبل دخول «لم» كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

٢ ـ يقبل دخول «لن» كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦].

٣ ـ يقبل دخول «السين» كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٤٢].

٤ ـ يقبل دخول «سوف» كقوله تعالى: ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾ [يوسف: ٩٨].

فإن دل على ما يدل عليه الفعل المضارع ولم يقبل علامته فليس بفعل مضارع وإنما هو (اسم فعل مضارع) نحو (أفّ) بمعنى: أتضجر، و(آه) بمعنى: أتوجع.

٣ ـ فعل الأمر:

تعريفه: ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

علاماته:

١ ـ أن يدل على الطلب بالصيغة مع قبوله ياء المخاطبة نحو (اجتهدي)، وقوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦].

٢ ـ أن يدل على الطلب بالصيغة مع قبوله نون التوكيد نحو (ذاكرَنَّ بجدّ).

فإن دل على الطلب ولم يقبل نون التوكيد أو ياء المخاطبة فهو اسم فعل أمر نحو (صهْ يا محمد) أي: اسكتْ، و(حيَّهَل يا خليل) أي: أقبلْ. فصهْ وحيَّهلْ اسمان وإن دلّا على الأمر، لعدم قبولهما نون التوكيد أو ياء

المخاطبة، فلا تقول: صهَنَّ ولا حيَّهَلَنَّ، كما لا تقول صهي بمعنى اسكتي، ولا حيَّهَلي بمعنى أقبلي.

بخلاف اسكتْ وأقبلْ، فهما فعلا أمر إذ يقبلان نون التوكيد فيقال: اسكتَنَّ وأقبلَنَّ، كما يقبلان ياء المخاطبة فيقال: اسكتي وأقبلي.

بتا فعلْتَ وأتَتْ ويا افعلي ونون أقبلَنَّ فعل ينجلي

المعنى: الفعل ينجلي ويتميز عن غيره بتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء المخاطبة ونون التوكيد.

وماضي الأفعال بالتا مِزْ، وسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

المعنى: يختص الماضي بقبوله التاء المتحركة والساكنة. ويختص الأمر بقبوله نون التوكيد مع دلالته على الطلب.

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صهْ وحَيَّهَل

المعنى: إن دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل أمر مثل صهْ وحيَّهَل.

القسم الثالث: الحرف:

تعريفه: هو ما دل على معنى في غيره ولا يدل على معنى في نفسه. مثال ذلك الحرفان (من) و(إلى) لا يدلان على معنى في أنفسهما، ولكن إذا وضعناهما في جملة وقلنا مثلاً: (سافرت من العراق إلى مصر) اتضح أن معنى (من) ابتداء الغاية، ومعنى (إلى) انتهاء الغاية.

والحرف ينقسم قسمين: مختص وغير مختص، فغير المختص هو الذي يدخل على الاسم والفعل نحو (هل). فمثال دخوله على الفعل قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَـٰشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١]، ومثال دخوله على الاسم قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَـٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠].

ومثله الهمزة وحروف العطف.

والمختص قسمان:

١ ـ مختص بالأسماء كحروف الجر وإنّ وأخواتها.

٢ ـ مختص بالأفعال كـ (لم) والسين وسوف وقد.

سواهما الحرف كهل وفي ولم   فعل مضارع يلي لم كيشمْ

المعنى: علامة الحرف مثل: هل وفي ولم، هي عدم قبوله علامة من علامات الأسماء أو الأفعال. وعلامة الفعل المضارع صحة مجيئه بعد (لم) الجازمة نحو (لم يشمَّ) وهو فعل مضارع مجزوم بالسكون المقدر منع من ظهوره الفتح العارض حتى لا يلتقي ساكنان.

الإعراب والبناء

الإعراب (لغةً):

هو الإبانة عما في النفس، وهو مصدر الفعل (أعرب). ومعنى (أعرب): أبان. يقال: (أعرب الرجل عن حاجته) أي: أبان عنها. وفي الحديث (البِكر تُستأمر وإذنها صماتها، والأيّم تُعرب عن نفسها) أي تبين رضاها بصريح النطق.

وهذا المعنى اللغوي للإعراب هو الأصل لمعنى الإعراب في النحو. فالإعراب: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه) و(شكر سعيدًا أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول.

والإعراب علم على المعاني، ومن أوضح الأمور على هذا أنه لو قرأ أحد قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] بجر (الرسول) لاختل المعنى وفسد.

وكذلك فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] لو أبدلت فيه حركة (الله) إلى الرفع، وحركة (العلماء) إلى النصب لاختل المعنى وتغير إلى العكس تمامًا.

والجملة الآتية إذا كانت غفلاً احتملت معاني عدة، فإن شكّلت نصت على معنى واحد:

(أكرم الناس أحمد): فإذا قلت: (أكرم الناسُ أحمدَ) فالناس هم

الذين أكرموا أحمد، وإذا قلت: (أكرم الناسَ أحمدُ) فأحمد هو الذي أكرمهم، وإذا قلت: (أكرمُ الناسِ أحمدُ) فأحمد يفضلهم في الكرم، وإذا قلت: (أكرمِ الناسَ أحمدُ) فالمعنى: يا أحمد أكرمِ الناسَ. (م).

فائدة:

للإعراب أغراض وفوائد أهمها:

١ - **الإبانة عن المعاني:** ذلك لأن الأصل في الإعراب أن يكون للإبانة عن المعاني كما ذكرنا، فإنه إذا كانت الجملة غفلاً من الإعراب احتملت معاني عدة، فإن أعربت تعيّن معناها. يدلك على ذلك أنك لو قلت: (ما أحسنَ زيدًا) لكنت متعجبًا، ولو قلت: (ما أحسنَ زيدٌ) لكنت نافيًا، ولو قلت: (ما أحسنُ زيدٍ؟) لكنت مستفهمًا عن أي شيء منه حسن. ولولا الإعراب لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] بنصب (كل) إذ لو تغيرت علامة إعرابها لتغير المعنى، وتوضيح ذلك أن قوله تعالى (كل) بالنصب معناه: إنّا خلقنا كل شيء بقدر، ولو جاءت بالرفع لاحتمل المعنى أن تكون (خلقناه) صفة لشيء، و(بقدر) خبرًا لكل، فيكون المعنى: إن الشيء الذي خلقناه كان بقدر. ومعنى ذلك أن في الكون أشياء لم يخلقها الله وإنما خلقها غيره سبحانه.

٢ - **السعة في التعبير:** وذلك أن يكون للمتكلم سعة في التقديم والتأخير، إذ إن الكلمة تحمل معها مركزها في الجملة بعلامتها الإعرابية. فالجملة الآتية مثلاً يمكن صوغها في عدة صور مع بقاء المعنى العام واحدًا:

أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا.

محمدٌ أعطى خالدًا كتابًا.

خالدًا أعطى محمدٌ كتابًا.

كتابًا أعطى محمدٌ خالدًا.

كتابًا خالدًا أعطى محمدٌ.

أعطى خالدًا كتابًا محمدٌ.

أعطى خالدًا محمدٌ كتابًا.

إلى غير ذلك من الصور الأخرى دون أن يحصل لبس بين المعطي والآخذ، فالمعطي في كل هذه الجمل هو محمد والآخذ خالد، وهو معلوم من حركة الاثنين، فالرفع يشير إلى الفاعل، والنصب إلى المفعول، في حين أنك لا تستطيع مثل هذا في اللغات المبنية، بل أنت مقيد بصورة واحدة ضيقة لا تتعداها.

فهذه الجملة يقابلها في الإنجليزية:

Mohammad gave Khalid a book

ولا نستطيع أن نصوغ لها صورة ثانية إلا بتغير أساسي في الجملة، أو بتغير في المعنى، في حين أننا ذكرنا لهذا التعبير سبع صور في العربية.

٣ ـ الدقة في المعنى: إن الإعراب يمنح اللغة غناء ودقة في التعبير عن المعاني، ويُمكّن المتكلم من التعبير بدقة عن المعاني التي يريدها، مما لا نجد نظيره في اللغات المبنية.

لنعد إلى الجملة التي ذكرناها آنفًا، وهي (أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا) نجد أن لكل صورة ذكرناها معنى جديدًا لا نجده في الجمل الأخرى، مع أن المعنى العام واحد. وتوضيح هذا الأمر بصورة مختصرة أنك تقول:

١ ـ أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا ـ هذه الجملة الفعلية تقال والمخاطب خالي الذهن عن الموضوع، فهو إخبار بما لا يعلم عنه المخاطب شيئًا.

٢ ـ محمدٌ أعطى خالدًا كتابًا ـ المخاطب يعلم أن شخصًا ما أعطى

خالدًا كتابًا، ولكنه لا يعلم المعطي، أو يظن أنه غير محمد، فهو يعتقد أنه سعيد مثلاً، فتقدم المسند إليه لإزالة الوهم من ذهنه.

٣ ـ خالدًا أعطى محمدٌ كتابًا ـ المخاطب يعلم أن محمدًا أعطى كتابًا شخصًا ما، ولكنه يجهل هذا الشخص، أو يظن أنه غير خالد، فتقدم (خالدًا) لإزالة هذا الوهم من ذهنه.

٤ ـ كتابًا أعطى محمدٌ خالدًا ـ المخاطب يعلم أن محمدًا أعطى خالدًا شيئًا ما ولكنه لا يعلم الشيء الذي أعطي، أو يظن أنه أعطاه دفترًا مثلاً، فقدمنا الكتاب لإزالة هذا الوهم، أي أعطاه كتابًا لا شيئًا آخر.

٥ ـ كتابًا خالدًا أعطى محمدٌ ـ المخاطب يعلم أن محمدًا أعطى شيئًا ما شخصًا ما ولكنه لا يعلم الشيء ولا الشخص، أو يظن أنهما غير المذكورَين، فقدمنا المفعولين لإزالة الوهم.

إلى غير ذلك من الصور. (م).

تعريف الإعراب والبناء

إذا انتظمت الكلمات في جملة فمنها ما يتغير آخره باختلاف موقعه فيها لاختلاف العوامل التي تسبقه، ومنها ما لا يتغير آخره وإن اختلفت العوامل التي تتقدمه. فالأول يسمى معربًا والثاني مبنيًّا. والتغير بالعامل يسمى (إعرابًا)، وعدم التغير به يسمى (بناءً).

فالإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع.

فالأثر الظاهر في الاسم المتمكن: الضمة والفتحة والكسرة في قولك: (جاء زيدٌ ـ رأيت زيدًا ـ مررت بزيدٍ).

وفي الفعل المضارع: الضمة والفتحة والسكون في قولك: (يكتبُ ـ لن يكتبَ ـ لم يكتبْ).

والأثر المقدّر: ما كان منويًّا في آخر الكلمة نحو (الفتى) من قولك: (جاء الفتى ـ رأيت الفتى ـ مررت بالفتى).

والبناء: لزوم آخر اللفظة علامة واحدة لا تتغير بتغير العوامل.

مثاله كلمة (هؤلاء) فإنها تلزم علامة واحدة هي الكسرة، وهذه العلامة لا تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها، فتقول: (حضر هؤلاءِ الطلبة ـ صافحت هؤلاءِ الطلبة ـ مررتُ بهؤلاءِ الطلبة).

بناء الحروف

الحروف كلها مبنية؛ لأنها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب، إذ إن الحرف لا يؤدي معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في غيره، أي: بعد وضعه في جملة، فـ (من) لا يؤدي معنى في نفسه، ولكن إذا وضعناه في جملة وقلنا: (أخذت من الدراهم) أفادت معنى التبعيض، فالتبعيض مستفاد من لفظ (من) بدون الإعراب.

وكل حرف مستحق للبنا ....

المعرب والمبني من الأسماء

الاسم المعرب: هو الاسم الذي يتغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه نحو (جاء ضيفٌ فأقريتُ الضيفَ وأكلتُ مع الضيفِ).

والاسم المبني: هو الاسم الذي يلزم علامة واحدة لا تتغير بتغير العوامل، مثل الاسم الموصول (الذينَ) فإنه يلزم الفتحة في الحالات الإعرابية الثلاث كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ﴾ [إبراهيم:١٣]، وقوله: ﴿سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الأنعام:١٥٧]، وقوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١]. فـ(الذينَ) في الآية الأولى فاعل مبني على الفتح، وفي الآية الثانية مفعول به مبني على الفتح، وفي الثالثة اسم موصول مبني على الفتح في محل جر باللام.

وأشهر الأسماء المبنية ما يأتي:

١ ـ الضمائر نحو (هيَ ـ همْ ـ نحنُ ـ أنتِ).

٢ ـ أسماء الشرط وأسماء الاستفهام نحو (أينَ توجدْ أكرمْك) و(أينَ أراكَ؟) و(منْ يعملْ سوءًا يُجزَ به).

٣ ـ أسماء الإشارة التي ليست مثناة نحو (هذا كريمٌ ـ هذهِ محسنةٌ).

٤ ـ الأسماء الموصولة غير المثناة نحو (الذينَ ـ الذي).

٥ ـ أسماء الأفعال نحو (هيهاتَ الأملُ) أي: بعُدَ، و(أُفٍّ) أي: أتضجر.

٦ ـ الأسماء المركبة، ومنها بعض الأعداد مثل (أحدَ عشرَ ـ ثلاثة عشرَ. . . تسعةَ عشرَ) فهذا الأعداد مبنية على فتح الجزأين. ما عدا اثني عشرَ واثنتَي عشرةَ، فإنهما يعربان إعراب المثنى. ومنها الظروف المركبة نحو (محمد يأتينا صباحَ مساءَ) و (سقط القتلى في المعركة بينَ بينَ) أي: بين هؤلاء وبين هؤلاء.

٧ ـ اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا، أي: ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف نحو (لا طالبَ في القاعة).

٨ ـ المنادى المفرد المعرفة، والمنادى إذا كان نكرة مقصودة نحو (يا محمدُ أقبلْ، ويا طالبُ ذاكر دروسَك).

٩ ـ بعض متفرقات أخرى، منها ما هو مبني على الكسر مثل العلم المختوم بـ (ويه) نحو (سيبويهِ) واسم الفعل إذا كان على وزن (فَعالِ) نحو (حذارِ)، وما كان سبّاً للمؤنث على وزن (فَعالِ)، ولا يستعمل إلا في النداء نحو (يا خَباثِ) أي: يا خبيثة، و(يا لَكاعِ) بمعنى: يا لئيمة، وما كان علمًا مؤنثًا على وزن (فَعالِ) نحو (حَذامِ، وقطامِ)، وكلمة (أمسِ) إذا أريد بها اليوم الذي قبل يومنا، أما إذا أريد به يومًا ما من الأيام الماضية فإنه يعرب.

ومنها ما هو مبني على الفتح مثل (الآنَ) و(ثَمَّ). ومنها ما هو مبني على الضم مثل (حيثُ). ومنها ما هو مبني على السكون مثل (إذْ) و(كمْ).

علة بناء الاسم:

ينقسم الاسم على قسمين: أحدهما المعرب وهو الأكثر: وهو ما سلم من شبه الحروف. والثاني المبني وهو ما أشبه الحروف. فعلّة البناء منحصرة في مشابهته الحرف شبهًا قويًّا يقرّبه منه.

والاسم منه معرب ومبني لشَبَهٍ من الحروف مُدْني

المعنى: الاسم قسمان: معرب ومبني، وسبب بنائه شبه يقرّبه من الحروف.

أوجه الشبه:

١ ـ الشبه الوضعي: وذلك بأن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد أو على حرفين، فمثال الأول: التاء من (قمتُ) فإنها شبيهة بالحرف الأحادي كباء الجر وواو العطف. ومثال الثاني: (نا) في (قمنا) فإنها شبيهة بالحروف الثنائية نحو في وهل وقد ولم وغيرها، وهذا سبب بناء الضميرين.

ومعنى ما سبق أن الأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل.

وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعدًا، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء.

والكلام هنا على الضمائر، فالضمائر بنيت لأنها أشبهت الحرف في الوضع، لأن أكثرها موضوع على حرف أو حرفين.

وأما نحو (أب وأخ) فهو معرب؛ لأنه في الأصل ثلاثة أحرف (أبَوٌ وأخَوٌ).

٢ ـ الشبه المعنوي: وذلك بأن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، وهو قسمان:

القسم الأول: ما تضمن معنى وضع له حرف وذلك نحو (متى) فإنها مبنية لشبهها الحرف في المعنى، فإذا كانت استفهامية نحو (متى تأتي؟) فإنها مبنية لشبهها بهمزة الاستفهام، وإذا كانت شرطية نحو (متى تقمْ أقمْ) فإنها مبنية لشبهها بـ (إنْ) الشرطية نحو (إن تقمْ أقمْ).

القسم الثاني: ما تضمن معنى لم يوضع له حرف نحو (هنا) وغيرها من أسماء الإشارة، فإنها متضمنة معنى هو الإشارة، وهذا المعنى الذي هو

الإشارة لم تضع له العرب حرفًا يدل عليه، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا.

ومنها (ما) التعجبية، فإنها دالّة على التعجب ولم تضع العرب للتعجب حرفًا.

٣ ـ الشبه في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل (وهو ما يسمى بالشبه الاستعمالي): وهو نوعان:

نوع يشبه الحرف العامل في الاستعمال كأسماء الأفعال نحو (هيهات وصه) فإنهما نائبتان عن الفعلين بعُد واسكتْ، فهي تستعمل مؤثرة غير متأثرة، لأنها تعمل عمل الفعل ولا يعمل فيها غيرها، فهي كحروف الجر وغيرها من الحروف العوامل تؤثر في غيرها ولا يؤثر غيرها فيها. فـ (دراكِ) في قولنا: (دراكِ زيدًا) مثلاً مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره، كما أن الحرف كذلك.

ونوع يشبه الحرف العاطل (أي غير العامل) في الاستعمال من حيث إنه مثله لا يؤثر ولا يتأثر، كأسماء الأصوات، فهي كحرفي الاستفهام وحروف التنبيه والتحضيض وغيرها من الحروف العواطل لا تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها.

فإذا كان نائبًا عن الفعل وهو متأثر بالعامل فإنه ليس مبنيًّا نحو (إكرامًا بكرًا) فإنه نائب مناب الفعل (أكرمْ)، وليس بمبني لتأثره بالعامل فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف (دراكِ) فإنه وإن كان نائبًا عن (أدركْ) فليس متأثرًا بالعامل.

وعلى هذا فالمصدر النائب عن الفعل معرب لأنه متأثر بالعامل، فهو غير مشابه الحرف. وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل، فبنيت لمشابهتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به.

٤ ـ الشبه الافتقاري:

وذلك بأن يفتقر الاسم افتقارًا لازمًا إلى جملة بعده، وذلك كالأسماء الموصولة، فإنها تفتقر بعدها إلى جملة الصلة. وكذلك بعض الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة.

فالأسماء الموصولة بنيت لافتقارها في جميع أحوالها إلى الصلة التي تتمم معناها، كما يفتقر الحرف إلى ما بعده ليظهر معناه.

ومنها الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة، كـ (حيث، وإذ) الظرفيتين، فإنهما بنيتا لافتقارهما إلى جملة تضافان إليها كافتقار الحرف إلى ما بعده.

كالشبه الوضعي في اسمي (جئتنا) والمعنوي في (متى) وفي (هنا)
وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا

معنى البيتين: أن وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

١ ـ شبهه له في الوضع بأن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد أو حرفين كالتاء و(نا) في جملة (جئتَنا).

٢ ـ شبهه له في المعنى في (متى) وفي (هنا).

٣ ـ شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل كأسماء الأفعال.

٤ ـ شبهه له في الافتقار اللازم كالأسماء الموصولة.

وحاصل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

الاسم المعرب

إذا كان الاسم المبني هو ما أشبه الحرف فإن الاسم المعرب هو ما لم يشبه الحرف. وينقسم إلى صحيح: وهو ما ليس آخره حرف علة كـ (أرض)، وإلى معتل: وهو ما آخره حرف علة كـ (سُما) - وهي لغة في الاسم - وكـ (الفتى). تقول: (هذه أرضٌ - رأيت أرضًا - مررت بأرضٍ)، وتقول: (جاء الفتى - شاهدت الفتى - نظرت إلى الفتى).

ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسُما

المعنى: المعرب من الأسماء ما سلم من شبه الحرف كأرض وسُما (لغة في اسم).

المعرب والمبني من الأفعال

أولاً: الفعل الماضي:

الفعل الماضي مبني دائمًا، وأحوال بنائه ثلاثة:

أ ـ **يبنى الماضي على الفتح** ـ وهو الأصل في بنائه ـ إذا لم يتصل به شيء نحو (كتبَ محمد درسه)، فإن كان معتل الآخر بالألف كـ (رمى، ودعا) بني على فتح مقدر على آخره.

ويبنى على الفتح أيضًا إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة نحو قوله تعالى: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا﴾[مريم: ٢٢].

وكذلك إذا اتصلت به ألف الاثنين نحو قوله تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾[الأعراف: ٢٣]، وقوله: ﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا﴾[الأعراف: ١٨٩].

وإذا كان الفعل الماضي معتل الآخر بالألف واتصلت به تاء التأنيث الساكنة حذف آخره لالتقاء الساكنين (الألف والتاء) نحو (رمَتْ ودعَتْ) والأصل (رماتْ ودعاتْ) ويكون بناؤه على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

ملاحظة: ليست حركة ما قبل تاء التأنيث هنا حركة بناء الماضي على الفتح؛ لأن حركة البناء ـ كحركة الإعراب ـ لا تكون إلا على الحرف الأخير من الكلمة، والحرف الأخير هنا محذوف كما رأينا.

ب ـ **يبنى الماضي على السكون** إذا اتصل به ضمير رفع متحرك. وهو

يشمل التاء المتحركة ونون النسوة والضمير «نا»، نحو ذهبْتُ (بضم التاء وفتحها وكسرها) ونجحْنَ وخرجْنا.

ملاحظة: إذا اتصل الفعل الماضي المعتل الآخر بالألف بضمير رفع متحرك قلبت ألفه ياء إن كانت رابعة فصاعدًا نحو (أبلى أبليْتُ ـ انحنى انحنيْتُ ـ استولى استوليْتُ).

وكذلك تقلب ياء إن كانت ثالثة أصلها الياء نحو (أتى أتيْتُ).

فإن كانت ثالثة أصلها الواو ردت إليها نحو (دنا دنوْتُ).

فإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء بقي على حاله نحو (سروْتُ ـ رضيْتُ).

ج ـ **يبنى الماضي على الضم** إذا اتصلت به واو الجماعة نحو (الطلاب كتبُوا دروسهم).

فإن كان معتل الآخر بالألف حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الواو مفتوحًا كـ (رمَوا، ودعَوا)، والأصل(رماوا، ودعاوا) ويكون حينئذ مبنيًّا على الضم المقدر على الألف المحذوفة. ونحوه قوله تعالى: ﴿سَعَوۡاْ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ [سبأ: ٥].

ملاحظة: ليست حركة ما قبل الواو حركة بناء الماضي على الفتح، لأن الماضي مع واو الجماعة يبنى على الضم، ولأن حركة البناء ـ كما قدمنا ـ إنما تكون على الحرف الأخير، والحرف الأخير هنا محذوف كما علمنا.

وإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء حذف آخره وضم ما قبله بعد حذفه ليناسب واو الجماعة نحو (بقُوا، ورضُوا)، والأصل (بقِيُوا، ورضِيُوا) استثقلت الضمة على الياء فحذفت دفعًا للثقل، فاجتمع ساكنان (حرف العلة وواو الجماعة) فحذف حرف العلة منعًا لالتقاء الساكنين، ثم حرّك ما قبل واو الجماعة بالضم ليناسبها. فبناؤه مثل ما ذكر، إنما هو ضم

مقدر على حرف العلة المحذوف لالتقاء الساكنين. فليست حركة ما قبل الواو هنا حركة بناء الماضي على الضم، وإنما هي حركة اقتضتها المناسبة للواو بعد حذف الحرف الأخير الذي يحمل ضمة البناء.

ثانيًا: فعل الأمر:

فعل الأمر مبني دائمًا، وأحوال بنائه أربعة:

أ ـ يبنى الأمر على السكون ـ وهو الأصل في بنائه ـ إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، وكذلك إذا اتصلت به نون النسوة نحو قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. فالأفعال (قِرْنَ) و(أقِمْنَ) و(آتينَ) و(أطِعْنَ) أفعال أمر اتصلت بها نون النسوة.

ب ـ يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة نحو (اكتبَنَّ دروسكَ ـ اجتهدَنْ في دراستكَ).

ج ـ يبنى على حذف آخره إذا كان معتل الآخر، فمثال ما كان معتل الآخر بالألف الفعل (ارضَ) في قولك: (ارضَ بما قسمه الله لك)، ومثال ما كان معتل الآخر بالواو الفعل (ادعُ) في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ﴾[النحل: ١٢٥]، ومثال ما كان معتل الآخر بالياء الفعل (اقضِ) في قوله: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[طه: ٧٢].

د ـ يبنى على حذف النون إذا اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فمثال ما اتصلت به ألف الاثنين الفعل (اذهبا) في قوله تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾[طه: ٤٣]، ومثال ما اتصلت به واو الجماعة الفعل (اذهبوا) في قوله: ﴿يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِن يُوسُفَ

وَأَخِيهِ﴾[يوسف: ٨٧]، ومثال ما اتصلت به ياء المخاطبة الفعل (ادخلي) في قوله: ﴿فَٱدْخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٩ ـ ٣٠].

وإذا اتصلت نون التوكيد الثقيلة بالفعل المتصل بألف الاثنين ثبتت الألف معها وكسرت النون نحو (اكتبانِّ)، وإذا اتصلت بالفعل المتصل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين نحو (اكتبُنَّ) و(اكتبِنَّ)، أي أن الأصل (اكتبونَّ) و(اكتبينَّ) فالتقى ساكنان الواو في الفعل الأول، والياء في الفعل الثاني، مع النون الأولى من النون الثقيلة، فحذفت الواو والياء لكي لا يلتقي ساكنان، وبقيت الضمة والكسرة دليلين على المحذوف فصارت (اكتبُنَّ) و (اكتبِنَّ).

ويبقى الأمر مبنيًّا على حذف النون، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين نحو (اكتُبُنَّ، اكتُبِنَّ) هو الفاعل. ويكون الإعراب على النحو الآتي:

اكتبانِّ: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير الفاعل، والنون المشددة حرف توكيد.

اكتبُنَّ واكتبِنَّ: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو ـ أو الياء ـ المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير الفاعل، والنون المشددة حرف توكيد.

ثالثًا: الفعل المضارع:

للفعل المضارع حالتان: حالة إعراب وحالة بناء.

الحالة الأولى: حالة الإعراب: يعرب الفعل المضارع إذا لم تتصل به نون النسوة، أو لم تتصل به نون التوكيد اتصالاً مباشرًا.

وفي إعرابه تفصيل:

فهو إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا. فإذا كان مرفوعًا فعلامة رفعه إما الضمة الظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾

[النساء: ٨١]، أو المقدرة نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ وَٱلۡمَغۡفِرَةِ بِإِذۡنِهِۦۖ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨]. فالفعلان (يدعو) و (يخشى) مرفوعان بالضمة المقدرة.

وإذا كان منصوبًا فعلامة نصبه إما الفتحة الظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَا حَتَّىٰ يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا﴾ [المائدة: ٢٢]، أو المقدرة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡۗ﴾ [البقرة: ١٢٠]. فالفعل (ترضى) منصوب بالفتحة المقدرة.

وعلامة جزمه السكون نحو (لم يذهبْ).

فإذا كان معتل الآخر غير متصل به شيء جزم بحذف آخره نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ﴾ [التوبة: ١٨]، وقوله: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، وقوله: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ﴾ [غافر: ٢٦]، فالأفعال (يخشَ) و(يقضِ) و(يدعُ) مجزومة وعلامة جزمها حذف حرف العلة.

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا وبالسكون جزمًا إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل بآخره شيء.

وإذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فهو معرب بالحرف، بثبوت النون رفعًا نحو (يكتبان ويكتبون وتكتبين)، وبحذفها جزمًا ونصبًا نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

الحالة الثانية ـ حالة البناء:

أ ـ يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة نحو (يكتبْنَ) وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله:

﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤].

ب - يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة اتصالاً مباشرًا نحو قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، وقوله: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤].

فإن لم يتصل آخره بنون التوكيد مباشرة بل فصل بينهما بضمير التثنية أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة لم يكن مبنيًّا، بل يكون معربًا بالنون رفعًا وبحذفها نصبًا وجزمًا.

ولا فرق بين أن يكون الفاصل لفظيًّا نحو (يكتبانِّ) أو تقديريًّا نحو (يكتبُنَّ وتكتبِنَّ). فأصل (يكتبانِّ): يكتبانِنَّ، حذفت نون الرفع كراهية اجتماع ثلاث نونات: نون الرفع ونون التوكيد المشددة (توالي الأمثال)، ثم كسرت النون المشددة فصارت (يكتبانِّ).

وأصل (يكتبُنَّ): (يكتبونَنَّ) حذفت نون الرفع كراهية اجتماع ثلاث نونات: نون الرفع ونون التوكيد المشددة (توالي الأمثال) فصارت (يكتبونَّ)، فالتقى ساكنان واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة، فحذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين. وإنما وقع الحذف عليها لوجود علامة قبلها تدل عليها وهي الضمة، ولم تحذف نون التوكيد الثقيلة ولم تخفف؛ لأنها جاءت لغرض بلاغي وهو التوكيد، وحذفها ينافي ذلك، ولعدم وجود ما يدل عليها عند حذفها. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩].

وأصل (تكتبِنَّ): (تكتبينَنَّ)، حذفت نون الرفع كراهية اجتماع ثلاث نونات: نون الرفع ونون التوكيد المشددة (توالي الأمثال) فصارت (تكتبينَّ)، فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة،

فحذفت ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين، ولوجود كسرة قبلها تدل عليها، ولم تحذف نون التوكيد ولم تخفف للحاجة إليها كما سلف.

ملاحظة:

يكتبانِّ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والألف فاعل.

يكتبُنَّ وتكتبِنَّ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة من (يكتبُنَّ)، والياء المحذوفة من (تكتبِنَّ) لالتقاء الساكنين هما ضمير الفاعل.

وفعل أمر ومُضيٍّ بنيا ... وأعربوا مضارعًا إن عريا
من نون توكيد مباشر ومن ... نون إناث كيرعْنَ من فُتِن

المعنى: بني فعل الأمر والماضي، وأعرب المضارع إن عري من نون توكيد مباشر ومن نون النسوة كقولنا: (يرعْنَ من فُتِنَ).

علامات البناء

١ ـ السكون: يكون في الاسم نحو (كَمْ ـ مَنْ)، والفعل نحو (اجلسْ)، والحرف نحو (هلْ ـ قدْ). وهو أصل البناء لأنه أخف من الحركة.

٢ ـ الفتح: يكون في الاسم نحو (كيفَ ـ أينَ)، والفعل نحو (قامَ)، والحرف نحو (إنَّ ـ ثمَّ).

٣ ـ الضم: يكون في الاسم نحو (حيثُ)، والحرف نحو (منذُ). ويدخل على الفعل الماضي إذا اتصلت به واو الجماعة نحو (كتبُوا).

٤ـ الكسر: يكون في الاسم نحو (هؤلاءِ ـ أمسِ)، والحرف نحو (لام لِمحمدٍ ـ باء بِك)، ولا يكون في الفعل.

وكل حرف مستحق للبنا والأصل في المبني أن يسكّنا

ومنه ذو فتح وذو كسر وضمْ كأينَ أمسِ حيثُ والساكن كمْ

المعنى: الحروف كلها مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون. وقد تكون الحركة فتحة كأينَ، وقد تكون كسرة كأمسِ، وقد تكون ضمة كحيثُ، وأما السكون فنحو كمْ.

أنواع الإعراب وعلاماته

أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم.

١ ـ **الرفع**: يكون في الاسم والفعل المضارع المعربين نحو قوله تعالى: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ [الرعد: ١٣].

٢ ـ **النصب**: ويكون في الاسم والفعل المضارع المعربين أيضًا نحو (إنّ سعيدًا لن يقبلَ الهوان).

٣ ـ **الجر**: يختص بالاسم المعرب نحو (مررت بمحمدٍ).

٤ ـ **الجزم**: يختص بالفعل المضارع المعرب نحو (لم أتأخرْ عنك).

وعلى هذا فالفعل المعرب يتغير آخره بالرفع والنصب والجزم نحو (يكتبُ ـ لن يكتبَ ـ لم يكتبْ)، والاسم المعرب يتغير آخره بالرفع والنصب والجر نحو (جاء عليٌّ ـ رأيت عليًّا ـ مررت بعليٍّ).

والرفعَ والنصبَ اجعلنْ إعرابا لاسم وفعل نحو لن أهابا

والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بأن ينجزما

المعنى: يشترك الاسم والفعل في أن كليهما يعربان بالرفع والنصب مثل (لن أهابَ). ويختص الاسم بالجر، والفعل بالجزم.

والعلامات الأصلية للإعراب هي الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر، والسكون في حالة الجزم.

وهناك علامات فرعية للإعراب تتلخص فيما يأتي:

أ ــ ينوب عن الضمة ثلاث علامات:

١ ـ الواو في جمع المذكر السالم المرفوع والأسماء الستة المرفوعة.

٢ ـ الألف في المثنى في حالة الرفع.

٣ ـ النون في رفع الأفعال الخمسة.

وعلى هذا فللرفع أربع علامات: الضمة والواو والألف والنون، والضمة هي الأصل.

ب ــ ينوب عن الفتحة أربع علامات:

١ ـ الكسرة في جمع المؤنث السالم المنصوب.

٢ ـ الألف في الأسماء الستة المنصوبة.

٣ ـ الياء في جمع المذكر المنصوب والمثنى المنصوب.

٤ ـ حذف نون الأفعال الخمسة في حالة نصبها.

وعلى هذا فللنصب خمس علامات: الفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النون. والفتحة هي الأصل.

ج ــ ينوب عن الكسرة علامتان:

١ ـ الفتحة في الممنوع من الصرف المجرور.

٢ ـ الياء في جمع المذكر المجرور والمثنى المجرور والأسماء الستة المجرورة.

وعلى هذا فللجر ثلاث علامات: الكسرة والياء والفتحة. والكسرة هي الأصل.

د ــ ينوب عن السكون علامتان:

١ ـ حذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر.

٢ ـ حذف نون الأفعال الخمسة في حالة جزمها.

وعلى هذا فللجزم ثلاث علامات: السكون وحذف الآخر وحذف النون. والسكون هو الأصل.

فارفعْ بضم وانصبَنْ فتحًا وجُرْ كسرًا كـ (ذكر الله عبده يسرْ)
واجزم بتسكين وغير ما ذكرْ ينوب نحو (جا أخو بني نمرْ)

المعنى: ارفع بالضم وانصب بالفتح واجرر بالكسر نحو (ذكرُ اللهِ عبدَه يسرّ)، واجزم بالسكون، وغير ماذكرناه يكون نائبًا عن الحركات مثل (جاء أخو بني نمر).

الإعراب التقديري

هناك مواضع تقدر فيها العلامة الإعرابية، منها ما يأتي:

١ ـ الاسم المقصور: تقدر عليه الضمة والفتحة والكسرة نحو (مصطفى) فتقول: (أقبل مصطفى) و(هنأتُ مصطفى بالجائزة) و (مررت بمصطفى).

٢ ـ الاسم المنقوص: تقدر عليه الضمة والكسرة نحو (الداعي) فنقول: (الداعي يدعو بالحكمة) و(سمعت كلام الداعي).

٣ ـ كسرة المناسبة: وهي التي تلحق الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم، وتكون الحركات الإعرابية الثلاث مقدرة على آخر الاسم لاشتغال المحل بكسرة المناسبة نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ [طه: ٩٦]، فـ (نفسي) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وقوله: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ﴾ [يوسف: ٥٣]، فـ (نفسي) مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وقوله: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي﴾ [سبأ: ٥٠] فـ (نفسي) اسم مجرور بـ (على) وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها كسرة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

٤ ـ الفعل المضارع: إذا كان معتل الآخر بالألف قدر عليه الضمة والفتحة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾ [الليل: ٢١]، فـ (يرضى) فعل

مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، وقوله: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠]، فـ (ترضى) فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة.

وإذا كان معتل الآخر بالواو أو الياء قدرت عليه الضمة فقط، فمثال المعتل الآخر بالواو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فـ (يدعو) فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة. ومثال الياء قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠]، فـ (يقضي) فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة.

٥ ـ حروف الجر الزائدة: فقد يؤدي استعمالها إلى تقدير الحركة الإعرابية كقولك: (ما زارني من أحدٍ)، فـ (أحدٍ) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على آخره منع من ظهرها حركة حرف الجر الزائد، وقولك: (ما رأيت من أحدٍ)، فـ (أحد) مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد.

الأسماء الستة

الأسماء الستة هي (أبو ـ أخو ـ حمو ـ هنو ـ فو ـ ذو [بمعنى صاحب]).

وهي ترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٩٤]، وقوله: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣]. وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨]، وقوله: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، وقوله: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا﴾ [يوسف: ٦٣]. وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤]، وقوله: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥].

وارفع بواو وانصبنَّ بالألفْ   واجرر بياء ما من الأسما أصفْ

المعنى: الأسماء الستة ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

شروط الإعراب:

١ ـ الشروط العامة:

أ ـ أن تكون مفردة، فلو كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى والمجموع نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٠] وقوله: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقوله: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤].

ب ـ أن تكون مكبرة، فإذا صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو (هذا أُبَيُّ زيد ـ رأيت أُخَيَّك).

ج ـ أن تكون مضافة، فإن لم تضف أعربت بالحركات الأصلية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢]، وقوله: ﴿قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٥٩]، وقوله: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، وقوله: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨].

د ـ أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، فإذا أضيفت إلى ياء المتكلم فإنها تعرب بحركات أصلية مقدرة قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقوله: ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥]، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى﴾ [الأعراف: ١٥١].

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا   لليا كـ (جا أخو أبيك ذا اعتلا)

المعنى: شرط الإعراب في الأسماء الستة الإضافة إلى غير ياء المتكلم نحو (جاء أخو أبيك ذا اعتلاء)، وإن لم تكن كذلك أعربت بالحركات الظاهرة.

٢ ـ الشروط الخاصة:

أ ـ شرط خاص بكلمة (ذو): وهو أن تكون بمعنى صاحب، وأن تكون إضافتها إلى اسم ظاهر دالّ على الجنس نحو (ذو علم ـ ذو أدب ـ ذو مال). ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]، وقوله: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٤]، وقوله: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠].

فإن لم تكن (ذو) بمعنى صاحب كانت اسمًا موصولاً بمعنى (الذي)

وكانت مبنية على السكون وآخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًّا نحو (أقبل ذو فاز ـ هنأتُ ذو فاز ـ مررت بذو فاز).

ب ـ شرط خاص بكلمة (فم): وهو حذف الميم من آخرها والاقتصار على الفاء وحدها مثل (ينطق فوك بالحكمة ـ نظّفْ فاكَ ـ تجري كلمة الحق على فيك). فإن لم تحذف الميم من آخرها أعرب بالحركات الأصلية نحو(ينطق فمُك بالحكمة ـ لخلوف فمِ الصائم أطيب عند الله من ريح المسك).

مـن ذاك (ذو) إن صـحـبـة أبـانـا والـفـم حـيـث الـمـيـم مـنـه بـانـا

المعنى: من الأسماء الستة (ذو) إذا كان بمعنى صاحب، ومنها الفم، بشرط أن ينفصل منها الميم.

لغة النقص:

الفصيح في كلمة (هن) أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة نحو (هذا هنُ زيد ـ رأيت هنَ زيد ـ نظرت إلى هنِ زيد) وهذه اللغة يسمونها لغة النقص لكونها استعملت على حرفين فقط.

وهناك لغة أخرى وهي لغة الإتمام، وذلك بأن تعربها إعراب الأسماء الستة فتقول: (هذا هَنو زيد ـ رأيت هَنا زيد ـ نظرت إلى هَني زيد).

والنقص في (هن) أحسن وأفصح من الإتمام، والإتمام جائز ولكنه قليل جدًّا.

والهنُ يكنى به عما يستقبح التصريح به.

ومن العرب من يستعمل لغة النقص في أب وأخ وحم فيقول: (جاء أبُك وأخُك وحمُك، وقابلتُ أبَك وأخَك وحمَك، وسلمت على أبِك وأخِك وحمِك). وهي لغة نادرة. ومنه قول رؤبة:

بـأبِـهِ اقـتـدى عـدي فـي الـكـرمْ ومـن يـشـابـه أبَـه فـمـا ظـلـمْ

المعنى: إن عديًّا سار على خطى أبيه في الجود والكرم، ومن شابه أباه في صفة من الصفات فما ظلم أحدًا.

والشاهد: قوله: (بأبِهِ ـ يشابه أبَه) حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة.

ومن قال: (هذا أبُك) قال في التثنية: (هذان أبان). ومن قال: (هذا أبوك) قال: (هذان أبوان).

لغة القصر:

هناك لغة أخرى في (أب ـ أخ ـ حم) وهي لغة القصر، بمعنى أن تكون بالألف رفعًا ونصبًا وجرًّا نحو (هذا أباه وأخاه وحماها ـ قابلتُ أباه وأخاه وحماها ـ أثنيتُ على أباه وأخاه وحماها) ومنه قول أبي النجم العجلي:

إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا قـد بـلـغـا فـي الـمـجـد غـايـتـاهـا

المعنى: إن أبا هذه المرأة وجدّها قد بلغا الذروة في المجد.

والشاهد أن (أباها) الثالثة قد جاءت مجرورة بإضافة ما قبلها إليها ومع ذلك لزمت الألف.

ويعرب إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة على الألف. ومنه المثل: (مُكرَهٌ أخاك لا بطل) [يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه ولا في مقدوره القيام به] فأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة.

أَبٌ أَخٌ حَـــمٌ كَـــذاك وهَـــنُ والنقص في هذا الأخير أحسنُ

وفـي أبٍ وتـالـيـيـه يـنـدرُ وقـصـرهـا مـن نـقـصـهـنّ أشـهـرُ

المعنى: من الأسماء الستة (أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وهنٌ)، ولغة النقص في (هن) أحسن من الإتمام بالحروف.

ويندر النقص في (أبٍ) وتاليه وهما (أخٌ، حمٌ). ولغة القصر في هذه الثلاثة أحسن من لغة النقص.

المثنى

تعريفه: اسم يدلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون مكسورة في آخره رفعًا، أو ياء ونون مكسورة نصبًا وجرًّا، صالح للتجريد منهما، وعطف مثله عليه.

وجاء القيد (صالح للتجريد منهما) ليخرج نحو (اثنان) فإنه لا يصح إسقاط الزيادة منه فنقول (اثن).

وجاء القيد (وعطف مثله عليه) ليخرج ما صلح للتجريد وعُطفَ غيره عليه نحو (القمران) فإنه صالح للتجريد فنقول (قمر) ولكن يعطف عليه مغايره لا مثيله، فالقمران هما الشمس والقمر.

حكمه:

يرفع بالألف نيابة عن الضمة وبعدها نون مكسورة نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣]، وقوله: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: ٣].

وينصب بالياء نيابة عن الفتحة، وهذه الياء مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها نحو (شاهدت الكوكبَينِ)، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣].

ويجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]، وقوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا﴾ [آل عمران: ١٣].

وإذا أضيف المثنى حذفت نونه نحو قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] وقوله: ﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩].

الملحق بالمثنى:

يلحق بالمثنى في إعرابه ما جاء على صورة المثنى ولم يكن صالحًا للتجريد من علامته مثل (كلا وكلتا) مضافين إلى الضمير.

ومثله اثنان واثنتان كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، وقوله: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾ [يس: ١٤].

وكذلك ما ثني من باب التغليب كالعُمرَين في قول النبي ﷺ: (اللهم أعزّ الإسلام بأحب العُمرين إليك).

ومثله (القمران) للشمس والقمر، و(الأبوان) للأب والأم.

وكذلك ما سمي به من الأسماء المثناة كحسنين.

كلا وكلتا:

لا يلحقان بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى ضمير دال على التثنية نحو (زارني كلاهما وكلتاهما ـ هنّأتُ كليهما وكلتيهما ـ أثنيت على كليهما وكلتيهما).

فإن أضيفا إلى اسم ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف في الرفع والنصب والجر كما يعرب الاسم المقصور نحو (فاز كلا المجتهدَين وكلتا الماهرتين ـ هنأتُ كلا الفائزَين وكلتا الماهرتين ـ سألت عن كلا المجتهدَين وكلتا الماهرتين)، ومنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣].

والجدير بالذكر أنه يجوز الإخبار عنهما على أساس اعتبار اللفظ فنقول: (كلا الطالبين حاضر)، وعلى أساس المعنى فنقول: (كلا الطالبين

حاضران)، لكن مراعاة اللفظ أكثر، وبه جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾، ولم يقل: آتتا.

ما لا يثنى من الكلمات:

لا يثنى المركب المزجي كـ (بعلبك وسيبويه) ولا الإسنادي كـ (جاد الحق وتأبط شرًّا) ولا المثنى ولا الجمع. فإذا ثني المركب الإضافي ثني جزؤه الأول فيقال في تثنية: (عبد الله، وخادم الدار): (عبدا الله، وخادما الدار).

وإذا أريد تثنية المركب المزجي أو ما سمي به من المركب الإسنادي أو المثنى أو الجمع جئت قبلهما بكلمة (ذوا) رفعًا، و(ذوَي) نصبًا وجرًا، فتقول في تثنية سيبويه وتأبط شرًّا وحسنين وعابدين أعلامًا: ذوا سيبويه، وذوا تأبط شرًّا، وذوا حسنين، وذوا عابدين، أي صاحبا هذا الاسم.

تثنية الجمع:

قد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين أو الفرقتين أو النوعين وذلك كقولهم: (إبلان، ورِماحان، وجِمالان، وبِلادان).

الجمع مكان المثنى:

قد تجعل العرب الجمع مكان المثنى إذا كان الشيئان كل واحد منهما متصلٌ بصاحبه، تقول: (ما أحسن رؤوسَهما)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤].

ولم يقولوا في المنفصلين: أفراسهما ولا غلمانهما، بمعنى: فرسيهما وغلاميهما.

تثنية المحذوف الآخر:

إذا كان ما يراد تثنيته محذوف الآخر، فإن كان ما حذف منه يرد إليه

عند الإضافة ردّ إليه عند التثنية، فتقول في تثنية: أب وأخ وحم (وأصلها أبَوٌ وأخَوٌ وحَمَوٌ): (أبَوان وأخَوان وحَمَوان)، وفي تثنية قاضٍ وداعٍ وشجٍ: (قاضيان وداعيان وشجيان)، كما تقول في الإضافة: (أبوك وأخوك وحموك وقاضيك وداعيك وشجيك).

وإن لم يكن يردّ إليه المحذوف عند الإضافة لم يردّ إليه عند التثنية، بل يثنى على لفظه، فتقول في تثنية: يد وغد ودم وفم واسم وابن وسنة ولغة [وأصلها: يدْيٌ وغدْوٌ ودمَوٌ وفوه وسمْوٌ وبنَوٌ وسنَوٌ ولغَوٌ أو لغَيٌ]: يدان وغدان ودمان وفمان واسمان وابنان وسنتان ولغتان، كما تقول في الإضافة: يدك وغدك ودمك وفمك واسمك وابنك وسنتك ولغتك.

بالألف ارفع المثنى وكلا إذا بمضمر مضافًا وصلا

المعنى: يرفع المثنى بالألف وكذلك (كلا) ترفع بالألف إذا وصلت بضمير وأضيفت إليه.

كلتا كذاك، اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان

المعنى: وكذلك (كلتا). وأيضًا اثنان واثنتان ملحقان بالمثنى، ويعربان إعراب ابنين وابنتين.[مع ملاحظة أن (اثنان واثنتان) ملحقان بالمثنى، وابنان وابنتان مثنيان حقيقة].

وتخلف اليا في جميعها الألفْ جرًّا ونصبًا بعد فتح قد ألفْ

المعنى: تخلف الياءُ الألفَ في المثنى والملحق به في حالتي النصب والجر، ولا يكون ما قبلهما إلا مفتوحًا.

جمع المذكر السالم

الجمع اسم ناب عن ثلاثة فأكثر بزيادة في آخره مثل (كاتِبِين وكاتبات) أو تغيير في بنائه مثل (رجال وكتب وعلماء).

وهو قسمان: سالم ومكسر.

فالجمع السالم هو ما سلم بناء مفرده عند الجمع. وإنما يزاد في آخره واو ونون أو ياء ونون مثل (عالمون وعالمين) أو ألف وتاء مثل (عالمات وفاضلات).

وهو قسمان: جمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم.

فجمع المذكر السالم: هو ما يدل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون مفتوحة في حالة الرفع، وياء ونون مفتوحة في حالتي النصب والجر.

حكمه:

يرفع بالواو نيابة عن الضمة، وبعدها النون مفتوحة، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١].

وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها، وبعدها النون مفتوحة، فمثال النصب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]. ومثال الجر قوله تعالى: ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾ [النور: ٢٦].

وتحذف نونها للإضافة كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ

مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ [سبأ: ٣٤]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِٱلْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٤].

ما يجمع جمع مذكر سالمًا:

وهو قسمان: جامد وصفة:

الأول: الجامد: ويشترط أن يكون علمًا لمذكر عاقل خاليًا من تاء التأنيث ومن التركيب الإسنادي والمزجي ومن علامتي التثنية والجمع.

فإن لم يكن علمًا لم يجمع بالواو والنون نحو (رجل وغلام وطفل وفتى).

وإن كان علمًا لمؤنث لم يجمع أيضًا نحو (زينب وسعاد).

وكذلك إن كان علمًا لمذكر غير عاقل، فلا يجمع نحو (هلال) علم على حصان، و(نسيم) علم على زورق، و(لاحق) علم على فرس.

ولا يجمع أيضًا إن كان علمًا على مذكر عاقل فيه تاء التأنيث نحو حمزة وطلحة ومعاوية.

ولا يجمع كذلك إن كان مركبًا تركيب إسناد نحو (فتَحَ اللهُ - جادَ الحقُّ)، أو تركيب مزج نحو (سيبويه - معد يكرب).

أما المركب الإضافي كعبد الرحمن وعبد العزيز فيجمع صدره المضاف ويبقى العجز (وهو المضاف إليه) على حاله من الجر، تقول: (أقبل عبدو الرحمن - صافحت عبدِي الرحمن).

وإذا أريد جمع المركب المزجي أو ما سمي به من المركب الإسنادي أو الجمع جئت قبلها بكلمة (ذوو) رفعًا، و(ذوي) نصبًا وجرًا، فتقول في جمع سيبويه وتأبط شرًّا أعلامًا: ذوو سيبويه، وذوو تأبط شرًّا، أي أصحاب هذا الاسم.

الثاني: الصفة: ويشترط أن تكون لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث،

ليست على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، ولا على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى)، ولا على وزن صيغة يشترك فيها المذكر والمؤنث.

فإن كانت الصفة خاصّة بالمؤنث فلا تجمع جمع مذكر نحو (مرضع، وحائض).

ولا تجمع أيضًا إن كانت صفة لمذكر غير عاقل نحو (صاهل) صفة للفرس.

ولا تجمع كذلك إن كانت صفة لمذكر عاقل فيها تاء التأنيث نحو (علّامة وراوية ورحّالة).

ولا يجمع جمع مذكر ما كان على وزن (أفعل فعلاء) كـ (أحمر حمراء، وأعمى عمياء)، ولا ما كان على وزن (فَعْلان فَعْلى) كـ (سكران سَكْرى، وظمآن ظمأى)، ولا ما كان على صيغة تستعمل للمذكر والمؤنث كصيغة (مِفْعال) كمِهْذار [الكثير الهذر، وهو الكلام بما لا يليق]، ومِعْطار [من تكون عادته التطيب والتعطر]، ومِقْوال [الحسن القول]، وصيغة (مِفْعَل) كمِغْشَم [الذي لا يثنيه شيء] ومِقْوَل [الحسن القول]، وصيغة (مِفْعيل) كمِعْطير ومِسْكير، وصيغة (فَعول) بمعنى (فاعل) كصَبور وشَكور وغَيور، وصيغة (فَعيل) بمعنى مفعول كجريح وقتيل وصريع وأسير.

وارفع بواو وبيا اجرر وانصبِ   سالم جمع عامر ومذنبِ

المعنى: ارفع جمع المذكر السالم بالواو، وانصبه واجرره بالياء مثل عامر ومذنب.

ملاحظة:

إذا كان (فعيل) بمعنى (فاعل) لحقته التاء ككريمة ورحيمة وظريفة. وقد يجرّد منها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

الملحق بجمع المذكر السالم:

يلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه ما ورد عن العرب مجموعًا هذا الجمع غير مستوف للشروط، ومن ذلك ما يأتي:

١ ـ **ألفاظ العقود**: وهي عشرون إلى تسعين، وقد ألحقت لأنه لا واحد لها من لفظها إذ لا يقال (عِشْر) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥] وقوله: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، وقوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

٢ ـ **أهلون**: لأن مفرده (أهل) اسم جنس جامد مثل رجل، نحو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، وقوله: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقوله: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢].

٣ ـ **أولو**: لأنه لا واحد لها من لفظها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢]، وقوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [الزمر: ٢١].

٤ ـ **عالَمون**: جمع (عالَم)، و(عالَم) اسم جنس جامد كرجل.

٥ ـ **علّيّون**: وهو جمع لما لا يعقل، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨ ـ ١٩].

٦ ـ **أرَضون**: جمع (أرْض)، وأرض اسم جنس جامد مؤنث. وفي الحديث: «من اغتصب قِيدَ شبر من أرض طوّقه الله من سبع أرَضين يوم القيامة». كما جمعت جمع مذكر في قول كعب بن معدان الأشقري:

لقد ضجّت الأرْضون إذ قام من بني   سدوس خطيب فوق أعواد منبر

المعنى: يهجو الشاعر قومًا بأنهم ليسوا أهلاً للتقدم ولا للرياسة،

وأنهم لا يحسنون الكلام، وذكر أن الأرض اضطربت وضج أهلها حين قام من هؤلاء خطيب يخطب الناس.

والشاهد: جمع (أرض) جمع مذكر سالمًا شذوذًا، إذ إن جمع المذكر لا يكون إلا للمذكر العاقل، والأرض مؤنث غير عاقل.

٧ ـ سنون: مفردها اسم جنس مؤنث مفتوحة السين (سَنة)، في حين أن الجمع مكسور السين. وأصلها (سَنَهٌ) أو (سَنَوٌ) بدليل جمعها على (سَنَهات) أو (سَنَوات) ثم حذفت لام الكلمة وعوّض عنها تاء التأنيث المربوطة، قال تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥]، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥].

وقال أبو تمام:

ثم انقضت تلك السنون وأهلها فكأننا وكأنهم أحلامُ

المعنى: يصف أيام سروره بأنها قصيرة، ويشبهها بعد أن مضت بحلم يراه النائم في نومه.

والشاهد: ورود كلمة (سنون) مرفوعة بالواو لكونها ملحقة بجمع المذكر السالم.

ويلحق بجمع المذكر باب (سنة) وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوّض عنها تاء التأنيث ولم يجمع جمع تكسير، وذلك نحو (عِضة) وجمعها (عِضون)، وأصلها (عِضَوٌ) أو (عِضَهٌ). قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] أي: جعلوا القرآن فرقًا فقال فريق: سحر، وقال فريق ثانٍ: شعر، وقال فريق ثالث: أساطير الأولين. أو بمعنى: جعلوا القرآن كذبًا وبهتانًا.

ومثله (عِزين) ومفردها (عِزَةٌ) بمعنى الفرقة من الناس، نحو قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧].

فإن جمع جمع تكسير لم يجمع جمع مذكر نحو شفة وشِفاه.

وسنون وبابه قد تلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون كما نفعل في كلمة (حين). نقول: (هذه سنونٌ) بالرفع بالضمة، كما وردت كلمة (حين) مرفوعة بالضمة في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]. وفي الحديث «اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنينِ يوسف» بجر (سنين) بالكسرة، كما ترد كلمة (حين) مجرورة بالكسرة في قولك: (على حينِ غفلة منه). ومنه قول الصمة بن عبد الله القشيري:

دعاني من نجد فإن سنينَه لعبْنَ بنا شِيبًا وشيّبنَنا مُردا

المعنى: اتركاني من ذكر نجد، لأن الأيام التي قضاها هنا الشاعر شيّبته رغم صغره، وذلك لكثرة ما لاقى من المآسي والأحزان.

الشاهد: نصب (سنين) بالفتحة الظاهرة، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير.

وهذا كما تقول (ما رأيته حينًا من الدهر).

وشبه ذين وبه عشرونا وبابه ألحق والأهلونا

أولو وعالمون علّيّونا وأرضون شذ والسنونا

وبابه ومثل حين قد يردْ ذا الباب وهو عند قوم يطّردْ

المعنى: يعامل معاملة (عامر ومذنب) ما أشبههما من الأسماء والصفات إن كانت مستوفية للشروط. وأُلحق به عشرون وبابه من ألفاظ العقود، وأهلون، وأولو، وعالَمون، وعلّيّون، وشذّ أَرَضون وسنون وبابه. وقد يطّرد عند قوم إعرابه إعراب (حين)، أي بالحركات الظاهرة.

ملاحظة:

حق نون الجمع وما أُلحق به الفتح، وقد تكسر شذوذًا كقول جرير:

عـرفـنـا جـعـفـرًا وبـنـي أبـيـه وأنـكـرنـا زعـانـف آخـريـنِ

المعنى: عرفنا جعفرًا وبني أبيه وهم أولاد ثعلبة بن يربوع وأنكرنا الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدًا.

الشاهد: كسر نون الجمع في قوله: (آخرينِ).

وقول سحيم بن وثيل الرياحي:

أكـلَّ الـدهـر حـلٌّ وارتـحـالٌ أمـا يُـبـقـي عـلـيّ ولا يـقـيـنـي

ومـاذا يـبـتـغـي الـشـعـراء مـنـي وقـد جـاوزتُ حـدّ الأربـعـيـنِ

المعنى: كيف يطلب الشعراء خديعتي وقد جاوزت سن الأربعين، وهي سن التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور، يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه.

الشاهد: كسر نون الجمع في قوله: (الأربعينِ).

ونـون مـجـمـوع ومـا بـه الـتـحـقْ فـافـتـح وقـلّ مـن بـكـسـره نـطـقْ

المعنى: تفتح نون جمع المذكر السالم والملحق به، وقلّ من يكسرها من العرب.

وحق نون المثنى والملحق به الكسر، وفتحها لغة. قال حميد بن ثور الهلالي:

عـلى أحـوذيَّيْنَ استقلّت عشية فـمـا هـي إلا لـمـحـةٌ وتـغـيـب

المعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فليس يقع نظرك عليها حين تهمّ بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها، يقصد أنها شديدة السرعة.

الشاهد: فتح نون المثنى من قوله: (أحوذيَّين) وهي لغة، وليست بالضرورة.

ونـون مـا ثـنـي والـمـلـحـق بـهْ بعـكـس ذاك استـعـمـلـوه فـانـتـبـهْ

المعنى: بعكس ذلك في المثنى والملحق به، حيث تكسر النون، وقليل من العرب من يفتحها.

جمع المؤنث السالم

تعريفه: ما دل على أكثر من اثنين بألف وتاء زائدتين مثل (هندات وفاضلات).

فإن كانت الألف زائدة والتاء أصلية لم يكن جمع مؤنث سالمًا نحو (بيت وأبيات، وصوت وأصوات، ووقت وأوقات) وإنما هو جمع تكسير.

وكذلك نحو (قُضاة وهُداة) هو من جموع التكسير وليس بجمع مؤنث سالم، لأن ألفه ليست زائدة، بل هي منقلبة، والأصل (قُضَية وهُدَية) بوزن (فُعَلة). وتاء جمع المؤنث السالم مبسوطة وتاء (قُضاة وهُداة) ونحوهما مربوطة.

حكمه:

يرفع بالضمة نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، ويجر بالكسرة نحو قوله تعالى: ﴿وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

وما بتا وألف قد جمعا ... يكسر في الجر وفي النصب معا

المعنى: ما يجمع بتاء وألف يكسر في حالتي الجر والنصب، أي: ينصب ويجر بالكسرة.

الأسماء التي تجمع هذا الجمع:

يطّرد هذا الجمع في عدة أشياء هي:

الأول: علم المؤنث: كمريم وفاطمة وزينب.

الثاني: ما ختم بتاء التأنيث: كشجرة وثمرة وطلحة وحمزة. ويستثنى من ذلك (امرأة وشاة وأَمَة وأُمّة وشفة ومِلّة) فلا تجمع بالألف والتاء، وإنما تجمع على نساء وشياه وإِماء وأمم وشِفاه ومِلَل.

الثالث: صفة المؤنث مقرونة بالتاء كمرضعة ومرضعات، أو دالة على التفضيل كفضلى (مؤنث أفضل) وفضلَيات.

الرابع: صفة المذكر غير العاقل كجبل شاهق وشامخ، وجبال شاهقات وشامخات، وفرس سابق وأفراس سابقات، ويوم جميل وأيام جميلات.

الخامس: المصدر المجاوز ثلاثة أحرف غير المؤكد لفعله كإكرامات وإنعامات وتعريفات.

السادس: مصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم ودريهمات، وكتيّب وكتيّبات، ونُهَير ونُهَيرات، وجُبَيل وجُبَيلات.

السابع: ما ختم بألف التأنيث الممدودة سواء أكان علمًا أم غير علم كزهراء وزهراوات، وصحراء وصحراوات، وعذراء وعذراوات، وحرباء وحرباوات، إلا ما كان على وزن (فعلاء) مؤنث (أفعل) فلا يجمع هذا الجمع كـ (حمراء) مؤنث (أحمر)، وإنما يجمع هو ومذكره على وزن (فُعْل) كحُمْر.

الثامن: ما ختم بألف التأنيث المقصورة سواء أكان علمًا أم غير علم كسُعدى وسُعدَيات، وذكرى وذكريات، وفُضلى وفضليات، وحبلى وحبليات، وكبرى وكبريات، إلا ما كان على وزن (فَعْلى) مؤنث (فَعْلان)

فلا يجمع هذا الجمع كسَكْرى (مؤنث سكران) وريّا (مؤنث ريّان) وعطشى (مؤنث عطشان)، وإنما يقال قي جمع (سَكرى) ومذكرها: (سُكارى)، وفي جمع (ريّا) ومذكرها: (رِواء)، وفي جمع (عطشى) ومذكرها: (عِطاش).

التاسع: الاسم لغير العاقل المصدّر بابن أو ذي: كابن آوى وبنات آوى، وذي القعدة وذوات القعدة.

العاشر: كل اسم أعجمي لم يعهد له جمع آخر كالتلغراف والتلغرافات، والتلفون والتلفونات.

حادي عشر: كل خماسي لم يسمع له جمع تكسير مثل سرادق وسرادقات، وحمّام وحمّامات، وإصطبل وإصطبلات.

جمع المختوم بالتاء:

إذا جمعت المختوم بالتاء هذا الجمع حذفتها وجوبًا، فتقول في فاطمة وشجرة: فاطمات وشجرات.

جمع الثلاثي الساكن الثاني:

إذا جمعت هذا الجمع اسمًا ثلاثيًا [أي: ليس صفة] مفتوح الفاء، ساكن العين، صحيحها، خاليًا من الإدغام، وجب فتح عينه إتباعًا لفائه، فتقول في نحو سجْدة وظبْية وحمْلة: سَجَدات وظَبَيات وحَمَلات. قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧] فجمع (حَسْرة) بسكون السين على (حَسَرات) بفتحها، وقال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنعام: ٩٣] فجمع (غَمْرة) بسكون السين على (غَمَرات) بفتحها.

وإن جمعت اسمًا ثلاثيًا مضموم الفاء أو مكسورها، ساكن العين، صحيحها، خاليًا من الإدغام مثل (خُطْوة وقِطْعة وفِقْرة) جاز في عينه ثلاثة أوجه:

الأول: إتباع حركة عينه لحركة فائه في الضم والكسر، فمن إتباع حركة العين لحركة الفاء في الضم (خُطُوات) قال تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [النور: ٢١]، ونحوه (غُرُفات)، قال تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، ونحوه حُجُرات، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤].

ومن إتباع حركة العين لحركة الفاء في الكسر (قِطِعات وفِقِرات).

الثاني: فتح ثانيه كـ (خُطَوات وغُرَفات وحُجَرات وفِقَرات وقِطَعات).

الثالث: إبقاء ثانيه على حاله من السكون كـ (خُطْوات وغُرْفات وحُجْرات، وفِقْرات وقِطْعات).

أما الاسم فوق الثلاثي كـ (زينب وسعاد)، والصفة كـ (ضَخْمة وعَبْلة)، والاسم الثلاثي المحرك الثاني كـ (شجَرة وعنَبة)، والاسم الثلاثي الذي ثانيه حرف علة كـ (جَوْزة وبَيضة وسورة)، والاسم الثلاثي الذي فيه إدغام كـ (حِجّة ومَرّة وجَرّة ودَلّة) فكل ذلك لا تغير فيه، بل يقال: (زينبات وسعادات وضَخْمات وعَبْلات وشَجَرات وعِنَبات وجَوْزات وبَيْضات وسُورات وحِجّات ومَرّات وجَرّات ودَلّات).

قال ابن مالك:

والسالم العين الثلاثي اسمًا أنِلْ ... إتباع عين فاءه بما شُكِلْ
إن ساكن العين مؤنثًا بدا ... مختتمًا بالتاء أو مجرّدا
وسكّن التالي غير الفتح أو ... خففه بالفتح فكلاًّ قد رووا

المعنى: امنح وأعط الاسم الثلاثي السالم العين إتباع عينه الساكنة الحركةَ التي شكلت بها الفاء، وهي الفتحة، بشرط أن يكون الاسم ساكن العين مؤنثًا سواء كان مختومًا بالتاء أم مجردًا منها، أما الفاء المضمومة أو

المكسورة فيجوز في تاليها وهو العين ـ مع الإتباع ـ التسكين أو التخفيف بالفتح، فهذه لغات ثلاث كلها منقولة عن العرب.

الملحق بجمع المؤنث:

يلحق بهذا الجمع في إعرابه ما يأتي:

١ ـ (أولات) بمعنى صاحبات، وهذه الكلمة لها معنى الجمع ولكن لا مفرد لها من لفظها وإنما لها مفرد من معناها وهو (ذات) بمعنى صاحبة. قال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وقال: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦] وقولك: (اعرف قدر أولاتِ الفضل).

٢ ـ ما سمي به من هذا الجمع والملحق به وصار علمًا لمذكر أو مؤنث بسبب التسمية نحو (عرفات ـ سعادات ـ عنايات ـ أذرعات ـ نعمات). تقول: (هذه أذرعاتٌ [بلد في الشام] وعرفاتٌ ـ زرتُ أذرعاتٍ وعرفاتٍ ـ مكثنا في عرفاتٍ إلى غروب الشمس) هذا هو الفصيح، قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ويجوز فيه مذهبان آخران:

أحدهما: أن يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث، فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، ويمتنع حينئذ من التنوين، فتقول: (هذه عرفاتُ ـ زرتُ عرفاتَ ـ مكثتُ في عرفاتَ).

والثاني: أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة كجمع المؤنث السالم، غير أنه يزال منه التنوين فتقول: (هذه عرفاتُ ـ زرتُ عرفاتِ ـ صليت في عرفاتِ). يقول امرؤ القيس:

تنوّرتها من أذرعات وأهلها   بيثرب، أدنى دارها نظر عالي

المعنى: يتوهّم الشاعر أنّه نظر إلى النار المشبوبة في دار الحبيبة وهو بعيد عنها يتحرّق لرؤيتها ويتمنّى لقاءها. فهو في أذرعات في الشام ومحبوبته في يثرب.

وهذا البيت يروى بالأوجه الثلاثة: كسر التاء منوّنة، وكسرها بلا تنوين، وفتحها غير منوّنة.

كذا أولات والذي اسمًا قد جعلْ　　كـأذرعـات فـيـه ذا أيـضًـا قُـبِـلْ

المعنى: يلحق بجمع المؤنث (أولات)، ويلحق به أيضًا ما سمي به من هذا الجمع والملحق به نحو (أذرعات).

فائدة:

يقول النحاة إن الجمع السالم بنوعيه يفيد القلة (من الثلاثة إلى العشرة)، وجمع التكسير يفيد الكثرة. قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقال: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ۖ﴾ [يوسف: ٤٣].

فأنت ترى أن العدد واحد هو (سبع) ولكنه استعمل معه جمع الكثرة مرة والقلة مرة أخرى، والسبب في ذلك أن الآية الأولى سيقت في مقام التكثير والمضاعفة فجيء بها على (سنابل) لبيان التكثير، وأما قوله: (سبع سنبلات) فجاء بها على لفظ القلة لأن السبعة قليلة ولا مقتضى للتكثير.

ومن ذلك قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٥٨].

وفـي الأعـراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ

شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔتِكُمْۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٦١].

فجاء بالأولى على الكثرة وبالثانية على القلة والقصة واحدة. والسبب أن المقام في البقرة يقتضي التكثير والتفصيل، إذ إنه لما أضاف ذلك القول إلى نفسه فقال: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ قرن به ما يليق بجوده وكرمه وهو غفران الذنوب الكثيرة فذكر بلفظ الجمع الدالّ على الكثرة. وفي (الأعراف) لما لم يضف ذلك إلى نفسه بل قال: ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾ ذكر ذلك بجمع القلة.

الاسم الممنوع من الصرف

الاسم المعرب نوعان: نوع يعرب بالحركات الظاهرة أو المقدرة فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة مع وجود التنوين في الحالات الثلاث نحو (تعلم محمودٌ، ناقشت محمودًا، أثنيت على محمودٍ) وهذا النوع المعرب يسمى (الاسم المنصرف) أي الاسم المنوّن.

وهناك نوع آخر يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالفتحة أيضًا نيابة عن الكسرة، ولكن من غير تنوين في الحالات الثلاث. وهذا النوع المعرب يسمى الاسم الذي لا ينصرف (الممنوع من الصرف)، أي لا ينوّن، ولا فرق في هذا النوع بين أن تكون حركة آخره ظاهرة أو مقدرة، تقول: (جاء أحمدُ ـ رأيت أحمدَ ـ سلمت على أحمدَ). وتقول: (أقبلت ليلى ـ إن ليلى مجدة ـ هذه كتب ليلى). ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقوله: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، وقوله: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣].

وهذا الحكم يتحقق إذا لم يكن مضافًا أو مبدوءًا بـ (أل). فإن كان مضافًا أو دخله الألف واللام جرّ بالكسرة كما في كلمة (أحسن) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، وكما في كلمة (المساجد) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ومن الأعلام الممنوعة من الصرف العلم المؤنث سواء كان مؤنثًا لفظًا ومعنى مثل (فاطمة وزينب)، أم لفظًا دون معنى مثل (معاوية وطلحة).

وكذلك العلم الأعجمي مثل (إبراهيم وموسى وعيسى)، والعلم المركب تركيب مزج على أن لا يكون مختومًا بويه مثل حضرموت وبعلبك، والعلم المزيد بالألف والنون مثل عثمان ورمضان، والعلم على وزن الفعل مثل أحمد ويزيد، والعلم المعدول إلى وزن (فُعَل) مثل عُمَر وزُحَل.

ومن الصفات الممنوعة من الصرف الصفة على وزن فعلان مثل عطشان وغضبان، والصفة على وزن أفعل مثل أحمر وأجمل وأحسن، مما لا يؤنث فيهما بالتاء.

ويمنع من الصرف أيضًا (أُحاد ومَوحد، وثُناء ومَثنى... عُشار ومَعشَر)، وكلمة (أُخَر)، وصيغة منتهى الجموع نحو (مساجد، ومصابيح)، وما كان مختومًا بألف التأنيث المقصورة سواء كان علمًا أم اسمًا أم صفة مثل (شكوى وذكرى وفضلى وصغرى وكبرى وسلوى)، وما كان مختومًا بألف التأنيث الممدودة سواء كان اسمًا جامدًا أم صفة نحو (صحراء وبيداء وحسناء وصفراء وزكرياء).

وجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرفْ ... ما لم يضف أو يك بعد أل ردفْ

المعنى: يجر بالفتحة الاسم الممنوع من الصرف إذا لم يكن مضافًا ولم يأت بعد (أل) التعريف.

الأفعال الخمسة

إذا اتصل بآخر الفعل ألف اثنين (وله معه صورتان، إحداهما أن يكون مبدوءًا بتاء المخاطب، والأخرى أن يكون مبدوءًا بياء الغائب نحو يفعلان وتفعلان) أو اتصل بآخره واو الجماعة (وله معه صورتان كذلك: أن يكون مبدوءًا بياء الغائب أو تاء المخاطب نحو يفعلون وتفعلون) أو اتصل آخره بياء المخاطبة نحو (تفعلين) فإنه في هذا الصور الخمس التي يسميها النحاة الأفعال الخمسة يرفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وينصب بحذفها نيابة عن الفتحة، ويجزم بحذفها أيضًا نيابة عن السكون.

فالأفعال الخمسة: هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

وحكمها: أنها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها. مع ملاحظة أن تلك النون عند ظهورها تكون مكسورة بعد ألف الاثنين، ومفتوحة في باقي الصور.

ومن أمثلة الرفع قوله تعالى: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ٢٠]، وقوله: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: ٢٣]، وقوله: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ﴾ [الدخان: ٩]، وقوله: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣].

ومن أمثلة النصب والجزم قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾[البقرة: ٢٤].

واجعل لنحو (يفعلان) النونا رفعًا و(تدعين) و(تسألونا)
وحذفها للجزم والنصب سمهْ كـ (لم تكوني لِترومي مظلمهْ)

المعنى: اجعل ثبوت النون علامة للرفع في (يفعلان، وتدعين، وتسألون). واجعل حذف النون سمة لنصبها وجزمها كقولنا: (لم تكوني لِترومي مظلمة).

ملاحظة:

- إذا قلت: (هنَّ لن يعفونَ عن المسيء) فالنون هنا نون النسوة وليست نون الرفع التي تلحق بآخر الأفعال الخمسة، كما أن الواو أصلية لأنها لام الفعل. إذ أصله (عفا - يعفو). تقول: (الأمهات يعفونَ عن أخطاء أطفالهن)، فـ (يعفو): فعل مضارع مبني على السكون الذي على الواو لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع.

وتقول: (هنّ لن يعفونَ) فيكون (يعفو) فعل مضارع مبنيّ على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب. والنون فاعل. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ [النور: ٦٠]، وقوله: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وتقول: (هنّ لم يعفونَ) فيكون (يعفو) فعل مضارع مبنيّ على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل جزم بلم. والنون فاعل.

بخلاف قولك: (الرجال يعفون) فإن النون هنا علامة الرفع، والواو ضمير الجمع فاعل مبني على السكون في محل رفع. وأصله (الرجال يعفُوُون) على وزن (يفعُلون) استثقلت الضمة على الواو الأولى (التي هي حرف علة ولام الفعل أيضًا) فحذفت الضمة فالتقى ساكنان هما الواوان. حذفت الواو الأولى لأنها حرف علة، ولم تحذف الثانية لأنها كلمة تامة.

إذ هي ضمير فاعل يحتاج إليه الفعل، فصار الكلام (الرجال يعفون) على وزن (يفعُون). وفي النصب والجزم نقول : (الرجال لن يعفوا) و (لم يعفوا).

ـ تحذف نون الرفع جوازًا عند اتصالها بنون الوقاية نحو (الصديقان يكرمانني ـ يكرماني) (الأصدقاء يكرمونني ـ يكرموني) (أنتِ تكرمينني ـ تكرميني).

الفعل المضارع المعتل الآخر

الفعل المضارع قسمان:

١ ـ مضارع صحيح الآخر مثل: يشكر، يصعد، وهذا يعرب بحركات ظاهرة على آخره في جميع أحواله.

٢ ـ مضارع معتل الآخر، وهو على ثلاثة أنواع:

أ ـ معتل الآخر بالألف، نحو: يخشى ـ يرضى ـ يرقى.

حكمه:

تقدر الضمة على آخره في حالة الرفع نحو (يخشى الصالح ربه)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨]، والفتحة على آخره في حالة النصب نحو قولك: (لن يرضى المؤمنُ بالهوان)، وقوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠].

وسبب التقدير في الرفع والنصب تعذر ظهور الحركة على الألف واستحالتها.

ومعنى التعذر أنه لا يستطاع أبدًا إظهار علامات الإعراب.

أما في حالة الجزم فتحذف الألف، وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها مثل (لم يرقَ العاجز) فكلمة (يرقَ) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الألف، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨] فكلمة (يخشَ) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

ب ـ معتل الآخر بالواو مثل: يبدو ـ يصفو ـ يرجو.

حكمه:

يرفع بالضمة المقدرة على الواو منع من ظهورها ثقلها على الواو مثل (يسمو العالم بعلمه) وقوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾ [الحج: ١٢].

وينصب بالفتحة الظاهرة على الواو لخفتها نحو قولك: (لن يصفوَ الماء إلا بالتنقية) وقوله تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤].

ويجزم بحذف الواو وتبقى الضمة قبلها دليلاً عليها مثل (لم يتلُ زيد القرآن تلاوة جيدة) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] فالفعلان (يتلُ) و(تقفُ) مضارعان مجزومان وعلامة جزمهما حذف الواو.

ج ـ معتل الآخر بالياء مثل (يمشي ـ يبني ـ يقضي).

حكمه:

كسابقه، يرفع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ﴾ [طه: ٤٠]، وقوله: ﴿وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وينصب بفتحة ظاهرة نحو (لن يبغيَ أخٌ على أخيه) وقوله تعالى: ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠].

ويجزم بحذف الياء، وتبقى الكسرة قبلها دليلاً عليها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، وقوله: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وملخص ما سبق في أنواع الفعل المضارع الثلاثة المعتلة الآخر أنها

متفقة في حالتي الرفع والجزم، مختلفة في حالة النصب فقط. فجميعها يرفع بضمة مقدرة، ويجزم بحذف حرف العلة مع بقاء الحركة التي تناسبه لتدل عليه (وهي الفتحة قبل الألف، والضمة قبل الواو، والكسرة قبل الياء). أما في حالة النصب فتقدّر الفتحة على الألف وتظهر على الواو والياء.

وأي فعل آخر منه ألفْ أو واو او ياء فمعتلّاً عرفْ
فالألف انو فيه غير الجزمِ وأبد نصب ما كيدعو يرمي
والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهن تقض حكمًا لازما

المعنى: أي فعل ينتهي بحرف الألف أو الواو أو الياء يسمى فعلاً معتلّاً. فالأول (وهو المعتل بالألف) تقدر عليه الحركات ما عدا الجزم. وأظهر النصب على ما كان معتل الآخر بالواو أو الياء، في حين يقدر فيهما علامة الرفع. واحذف أحرف العلة الثلاثة في حالة جزمك أفعالها.

الاسم المعتل الآخر

من الأسماء المعربة نوع صحيح الآخر نحو زيد، وسعاد، وقمر، وهي تعرب بالحركات الظاهرة.

ومنها نوع معتل الآخر جارٍ مجرى الصحيح، وهو ما آخره واو أو ياء، وكلا الحرفين متحرك قبله ساكن نحو (ظَبْيٌ، ودلْوٌ) وحكم آخره من الناحية الإعرابية كحكم الصحيح الآخر، فهو شبيه به في الحكم.

ومنها نوع معتل الآخر، ومن أمثلته (الرضا، العُلا، الهدى، المهتدي، الداعي)، وهو على قسمين:

القسم الأول: المقصور: وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة. والقصر: الحبس، قال تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢] وسمي بذلك لأنه محبوس عن ظهور الإعراب.

وقد تكتب الألف واقفة كالعصا، أو على صورة الياء كموسى.

حكمه:

يعرب بحركات مقدرة على هذه الألف في جميع صوره رفعًا ونصبًا وجرًّا، إذ لا يمكن أن تظهر الضمة أو الفتحة أو الكسرة على الألف. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠] فـ (الهدى) الأولى اسم (إنّ) منصوب بالفتحة المقدرة، و(هدى) الثانية خبر (إنّ) مرفوع بالضمة المقدرة. وقولك: (اتبع سبيل الهدى) تكون فيه (الهدى) مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة.

وسمِّ معتلاًّ من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما

المعنى: سمِّ الأسماء المقصورة كـ (المصطفى) والمنقوصة كـ (المرتقي) بالمعتلة .

فالأول الإعراب فيه قدِّرا جميعه وهو الذي قد قصرا

المعنى: فالأول مما سبق (وهو المصطفى) تقدّر جميع الحركات عليه. وهذا في كل اسم مقصور.

القسم الثاني: المنقوص: وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها مثل: العالي، الباقي، المرتقي. وسمي بذلك لحذف لامه عندما يكون نكرة في حالتي الرفع والجر.

حكمه:

يرفع بضمة مقدرة على الياء نحو (حكمَ القاضي)، ويجر بكسرة مقدرة نحو (ذهبت إلى القاضي)، وينصب بفتحة ظاهرة نحو قولك: (رأيت القاضيَ) وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]، وقوله: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وإذا تجرد من (أل) والإضافة حذفت ياؤه لفظًا وخطًّا في حالتي الرفع والجر نحو قولك: (حكم قاضٍ على جانٍ)، فـ (قاضٍ) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة، و(جانٍ) اسم مجرور بـ (على) وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة. ومن أمثلته أيضًا قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وقوله: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٤] فـ (قاضٍ) و(دانٍ) خبران مرفوعان بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة.

وثبتت الياء في حال النصب نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١].

أما مع (أل) والإضافة فتثبت في جميع الأحوال نحو (حكم القاضي على الجاني) و(جاء قاضي القضاة).

وترد إليه ياؤه المحذوفة عند تثنيته، فتقول في قاضٍ: (قاضيان).

وإنما حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين في حالتي الرفع والجر، إذ أصل عالٍ: (عاليُنْ) في الرفع، و(عالِينْ) في الجر، استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، فالتقى ساكنان الياء والتنوين، حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصارت الكلمة (عالٍ) في حالتي الرفع والجر.

والثاني منقوص ونصبه ظهرْ ورفعه ينوى، كذا أيضًا يُجَرّ

المعنى: الثاني (وهو المرتقي) يسمى منقوصًا، ويظهر نصبه، وينوى (أي يقدّر) رفعه وجره.

النكرة والمعرفة

تمهيد:

ينقسم الاسم من حيث تنكيره وتعريفه قسمين: النكرة والمعرفة.

النكرة: وهي ما لا تدل على شيء محدد أو معين. أو هي ما شاع في جميع أفراد جنسه مثل (كتاب، رجل، حائط).

ولتوضيح معنى النكرة نقول:

إذا قلت: (قرأت كتابًا) فإن لفظ (كتاب) اسم شائع الدلالة غامض التعيين، إذ لا يدل على كتاب خاص يتجه إليه الفكر مباشرة دون غيره من الكتب.وكذلك يقال هذا الأمر في قولنا (مصر يخترقها نهر) فأي نهر هو؟ قد يكون نهر دجلة أو الفرات أو النيل أو غيرها من مئات الأنهار التي يصدق على كل منها أنه (نهر) لأن الاسم غامض الدلالة لانطباقه على كل فرد من أمثاله.فإذا قلنا (مصر يخترقها نهر النيل) زال الشيوع واختفى الغموض بسبب الكلمةْ التي جاءت بعد ذلك وهي (النيل).

فكلمة (كتاب ـ نهر) وأشباههما تسمّى نكرة،وهي اسم يدل على شيء واحد ولكنه غير معين بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته ويصدق على كل منها اسمه. وهذا معنى قولهم (النكرة شيء شائع بين أفراد جنسه).

وفي (شرح ابن عقيل) النكرة: ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل (أل).

ومعنى هذا التعريف أن للنكرة علامة تعرف بها هي أنها تقبل دخول (أل) التي تؤثر فيها فتفيدها التعريف، أي التعيين وإزالة ما كان فيها من الإبهام والشيوع. وبهذه العلامة ندرك أن الكلمات (رجل ـ طالب ـ كتاب) نكرات، لأنها تقبل دخول (أل) التي تكسبها التعريف. تقول: (الرجل شجاع ـ الطالب مجتهد ـ الكتاب نفيس) وقد صارت هذه الكلمات معارف بعد دخول (أل).

واحترز ابن عقيل بقوله: (وتؤثر فيه التعريف) مما يقبل (أل) ولا تؤثر فيه التعريف كعبّاس علمًا، فإنك تقول فيه (العبّاس) فتدخل عيه (أل) لكنها لم تؤثر فيه التعريف، لأنه معرفة قبل دخولها عليه.

ومثال ما وقع موقع ما يقبل (أل): (ذو) التي بمعنى صاحب نحو (جاءني ذو مال) أي صاحب مال. فـ (ذو) نكرة وهي لا تقبل (أل) لكنها واقعة موقع (صاحب)، و(صاحب) يقبل (أل) فتقول: (الصاحب).

نكرة قابل (أل) مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا

المعنى: النكرة هي الاسم الذي يقبل (أل) ويؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل (أل) مثل (ذو).

فائدة:

إذا أطلقت النكرة دلت على أحد أمرين: إرادة الوحدة أو إرادة الجنس. فإرادة الوحدة نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾ [يس: ٢٠] ونحو: (زارني اليوم رجل غريب). وإرادة الجنس نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥]، وقوله: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١].

وقد تحتمل الجنس والوحدة معًا كقولك: (جاءني اليوم رجل) فهذا يحتمل أنه جاءك رجل واحد، ويحتمل أنه جاءك رجل لا امرأة.

فإذا كانت النكرة في حيز النفي أو شبهه كانت دلالتها على العموم أرجح وذلك نحو قولك (ما جاءني رجل) فالراجح أنك تريد: لم يجئك أحد من هذا الجنس. وربما دل بوجه مرجوح على أن المعنى: لم يجئك رجل واحد بل أكثر. فإن قلت (ما جاني رجل بل رجال) دل ذلك على إرادة نفي الواحد نصًّا. (م).

أغراض التنكير:

للتنكير أغراض أهمها:

١ ـ إرادة الواحد نحو قوله تعالى: ﴿ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٥٩].

٢ ـ إرادة الجنس نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة: ٢]، وقوله: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

٣ ـ التعظيم نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦].

٤ ـ التهويل نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨].

٥ ـ التكثير نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣] أي كثيرًا غير منقطع.

٦ ـ التقليل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤].

٧ ـ التخصيص نحو قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ﴾ [النساء: ٤٧] والمراد بالوجوه هنا وجوه الكفرة.

٨ ـ التحقير نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] بمعنى أي حياة كانت ولو كانت حقيرة مهينة.

٩ ـ التجاهل والاستهزاء نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]. (م).

المعرفة:

المعرفة: ما وضع لشيء معيّن. وأنواع المعارف هي:

١ ـ الضمير مثل: أنا ـ أنت ـ هو...

٢ ـ العلم مثل: محمد ـ مكة ـ فاطمة...

٣ ـ اسم الإشارة مثل: هذا ـ هذه ـ هؤلاء...

٤ ـ الاسم الموصول مثل: الذي ـ التي ـ الذين...

٥ ـ المعرّف بأل مثل: الكتاب ـ الرجل...

٦ ـ المضاف إلى معرفة مثل: نهر النيل ـ ابني...

٧ ـ المعرّف بالنداء مثل: يا رجلُ.

وغيره معرفة كهم وذي   وهند وابني والغلام والذي

المعنى: غير النكرة المعرفة مثل: الضمير (هم) واسم الإشارة (ذي) والعلم (هند) والمضاف إلى المعرفة (ابني) والمعرف بـ (أل) نحو (الغلام) والاسم الموصول (الذي).

الضمير

الضمير فعيل بمعنى اسم المفعول من (أضمرت الشيء في نفسي) إذا أخفيته وسترته فهو مضمر، كالحكيم بمعنى المُحكَم.

والنحاة يقولون إنما سمي بذلك لكثرة استتاره، فإطلاقه على البارز توسع، أو لعدم صراحته كالأسماء المظهرة.

والثاني هو الراجح فيما نرى، وذلك لأنك بالضمير تستر الاسم الصريح فلا تذكره، فإنك إذا قلت: (أنا) فأنت لم تذكر اسمك وإنما سترته بهذه اللفظة. وكذا إذا قلت: (أنت وهو وهي). ألا ترى أنك تطرق على أحد بابه فيقول: من؟ فتقول: أنا، ويقول لك: ومن أنت؟ فتقول له: فلان. فأنت لم تذكر اسمك صراحة بقولك (أنا) فطلب منك ذكر اسمك الصريح. فأخذ مصطلح الضمير من هذا لأنه يُستر به الاسم الصريح. (م).

وتعريفه: ما يُكنى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب.

فالضمير هو ما يدل على غيبة كـ (هو) وما يتفرع منه، ومخاطب كـ (أنت) وما يتفرع منه، ومتكلم نحو (أنا) و (نحن).

ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب (ضمير الحضور) لأن صاحبه لا بد أن يكون حاضرًا وقت النطق به.

فما لذي غَيبة او حضورِ كأنت وهو سمّ بالضميرِ

المعنى: الضمير ما دل على غيبة مثل (هو)، أو حضور، وهو قسمان: مخاطب مثل (أنت) ومتكلم مثل (أنا).

الضمير المنفصل:

وهو ما يصح الابتداء به، كما يصح وقوعه بعد (إلّا) على كل حال كـ (أنا) من قولك (أنا مجتهد) و (ما يجتهد إلا أنا).

١ ـ ضمائر الرفع المنفصلة:

أنا: للمتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ﴾ [طه: ١٣].

نحن: للمتكلم مع غيره، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾ [الواقعة: ٦٧]، أو للواحد معظّمًا نفسه كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَٰكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٧].

(أنتَ) بفتح التاء: للمخاطَب، نحو قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

(أنتِ) بكسر التاء: للمخاطبة، نحو (أنتِ ذكيةٌ).

(أنتما) للمخاطبَين والمخاطبتين، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [القصص: ٣٥].

(أنتم) للمخاطبِين، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

(أنتنّ) للمخاطبات، نحو (أنتنَّ مواظبات على الحضور).

(هو) للغائب، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

(هي) للغائبة، نحو قوله تعالى: ﴿هِىَ عَصَاىَ﴾ [طه: ١٨]، وقولك: (هي أختك). ويقع للجمع أيضًا، قال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

(هما) للغائبَين والغائبتين، نحو (هما في الدار)، وقال تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

(هم) للغائبِين العقلاء، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هُمْ أُو۟لَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾ [طه:

٨٤] ولا يكون لغير العاقل، فتقول: (هم الرجال) ولا تقول: (هم الجِمال).

(هنّ) للغائبات، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ [هود: ٧٨].

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع لا تشتبه

المعنى: ضمائر الرفع المنفصلة تشمل أنا وهو وأنت وما يتفرع منها. والفروع لا تشتبه بغيرها.

٢ ـ ضمائر النصب المنفصلة:

وهي اثنا عشر ضميرًا كل منها مبدوء بكلمة (إيّا) وتكون في محل نصب.

(إياي) للمتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١].

(إيانا) للمتكلم مع غيره، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمۡ إِيَّانَا تَعۡبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨] أو للواحد معظمًا نفسه.

(إياكَ) بفتح الكاف للمخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

(إياكِ) بكسر الكاف للمخاطبة، نحو قولك: (إياكِ أكرمتُ).

(إياكما) للمخاطبين والمخاطبتين، نحو قولك: (إياكما أقصد).

(إياكم) للمخاطبِين، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٖ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡۚ﴾ [العنكبوت: ٦٠]

(إياكنّ) للمخاطبات، نحو (إياكنّ أعني).

(إياه) للغائب، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

(إياها) للغائبة، نحو (إياها رجوتُ).

(إياهما) للغائبَين والغائبتين، نحو (إياهما شكرتُ).

(إياهم) للغائبِين، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١].

(إياهنّ) للغائبات، نحو (إياهنّ سامحتُ).

وذو انتصاب في انفصال جعلا إياي والتفريع ليس مشكلا

المعنى: ضمائر النصب المنفصلة تشمل (إياي) وما يتفرع منها.

ضمير الفصل:

من أنواع الضمائر ضمير يطلق عليه النحاة اسم (ضمير الفصل) لأنه يفصل في الأمر حين وجود الشك ويؤدي إلى إزالة اللبس والإبهام، فهو يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر. واشترط الجمهور أن يكون الأول معرفة، وأما الثاني فمعرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل (أل) نحو (زيد هو المنطلق).

وعند إعرابه نقول: إنه ضمير فصل لا محل له من الإعراب.

ومن أهم فوائده الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع، ولولا (هو) لاحتمل أن يكون تابعًا وأن يكون خبرًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢] فوجود الضمير عيّن أن يكون (القصص) هو الخبر، ولولا الضمير لاحتمل أن يكون (الحق) هو الخبر، و(القصص) بدلاً منه فيكون المعنى: إن هذا القصص هو الحق.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ [الحج: ١٢] فوجود الضمير عيّن أن يكون (الضلال) هو الخبر، ولولا (هو) لاحتمل أن يكون (البعيد) هو الخبر، و(الضلال) تابعًا فيكون المعنى: ذلك الضلال هو البعيد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحج: ١١]، وقوله:

﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٧٢].

ومن فوائده الاختصاص والقصر، إذ قد يأتي ضمير الفصل للدلالة على القصر، وإذا ذهب ذهب معنى القصر. وفي القرآن الكريم نلاحظ أنه يؤتى بضمير الفصل في كل موضع ادّعي فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله، ولم يؤتَ به حيث لم يُدّع ذلك كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا﴾ [النجم: ٤٣ ـ ٤٤]، في حين لم يؤتَ به في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [النجم: ٤٧]، وقوله: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ﴾ [النجم: ٤٥]، وقوله: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] لأن ذلك لم يُدّع لغير الله، وأتى به في الباقي لادّعائه لغيره. (م).

ضمير الشأن:

استعمل العرب هذا الضمير للتفخيم والتعظيم، إذ تبدأ بهذا الضمير في أول الجملة لتجعل النفس مشوقة للجملة التي بعدها، فكأنها تمهيد لهذه الجملة الهامة فيقولون: (هو الأميرُ قادمٌ) فتكون الجملة مفسرة له، إذ إنه لا يعود على ضمير قبله، وكقوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدّر. تقول مثلاً: (هو الأمير مقبلٌ) كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فسأل: ما الشأن والقصة؟ فقلت: (هو الأمير مقبلٌ) أي: الشأن هذا. ويكون الضمير في هذه الجملة مبتدأ أولاً، و(الأمير) مبتدأ ثانيًا، و(مقبل) خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن، فعلى هذا

لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئًا عظيمًا يعتنى به، فلا يقال مثلاً: (هو الذباب يطير).

فهناك فرق بيِّن في المعنى بين قولنا: (زيد منطلق) و(زيد هو منطلق) و(هو زيد منطلق)، فالجملة الأولى إخبار أولي، والثانية فيها معنى التخصيص، وأما الثالثة ففيها معنى التفخيم والتعظيم.

ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر كإنّ وأخواتها وظن وأخواتها وكان وأخواتها نحو قوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النمل: ٩]، وقولك: (ظننته الأميرُ قادمٌ)، والهاء في محل نصب مفعول به أول، وجملة (الأمير قادم) في محل نصب مفعول به ثان.

ولضمير الشأن وظيفة أخرى مهمة هي إدخال الحروف المشبهة بالفعل على الجمل الفعلية، ولولا هو ما أمكن ذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١]. (م).

الضمير المتصل:

الضمير المتصل: هو الضمير الذي يقع في آخر الكلمة ولا يبتدأ به، إذ لا يمكن النطق به وحده، بسبب أنه لا يستقل بنفسه كالتاء والكاف من (أكرمتُك). كما أنه لا يقع بعد (إلا) إلا في ضرورة الشعر، فلا يقال مثلاً (ما أكرمت إلّاكَ). وقد ورد في الشعر ضرورة في قول الشاعر:

أعوذ برب العرش من فئة بغت   عليّ فما لي عَوْض إلّاهُ ناصرُ

المعنى: إني ألتجئ إلى رب العرش من جماعة ظلموني، فما لي ناصر سواه.

وقول الآخر:

وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا   أن لا يجاورنا إلّاكِ ديارُ

المعنى: إذا كنت جارتنا فنحن لا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، لأن جوارك يغنينا عن جميع الناس.

والشاهد في البيتين وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) شذوذًا.

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي إلا اختيارًا أبدا
كالياء والكاف من (ابني أكرمك) والياء والها من (سليه ما ملك)

المعنى: الضمير المتصل هو الذي لا يبتدأ به ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار فلا يقال (إلاك). مثال ذاك ياء المتكلم وكاف الخطاب في قولنا: (ابني أكرمك)، وياء المخاطبة وهاء الغيبة في قولنا: (سليه ما ملك).

وهو إما أن يتصل بالفعل كالواو من (كتبوا)، أو بالاسم كالياء من (كتابي)، أو بالحرف كالكاف من (بك).

والضمائر المتصلة هي: التاء نحو (أكرمتُ)، و(نا) نحو (ذهبنا)، والألف نحو (ذهبا)، والواو نحو (ذهبوا)، والنون نحو (ذهبْنَ)، والكاف نحو (أكرمَك)، والياء نحو (أكرمي)، والهاء نحو (أكرمه)، و(هما) نحو (أكرمهما)، و(هم) نحو (أكرمتُهم)، و(هنّ) نحو (أكرمتهُنَّ).

وهي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ضمائر الرفع المتصلة:

وهي ما يأتي:

١ ـ تاء الفاعل: ولا تتصل إلا بالفعل الماضي وتكون:

أ ـ مضمومة للمتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِىۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓۚ﴾ [سبأ: ٥٠].

ب ـ مفتوحة للمخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨].

ج ـ مكسورة للمخاطبة، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي ٱلْيَمِّ﴾ [القصص: ٧].

د ـ للمخاطبَين والمخاطبتين (تُما) مثل (نجحتُما)، وللمخاطبِين (تُم) نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ٢]، وللمخاطبات (تُنَّ) نحو (نجحتُنَّ).

٣ ـ نون النسوة، وتتصل بالماضي والمضارع والأمر، فمثال اتصالها بالماضي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ومثال اتصالها بالمضارع قوله: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ومثال اتصالها بالأمر قوله: ﴿وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

٤ ـ (نا) الفاعلين، ولا تتصل إلا بالفعل الماضي، وتكون إما للمتكلم مع غيره كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥]، أو للمتكلم المفرد معظّمًا نفسه عادًّا إياها كالجماعة كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَٰكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٧].

٥ ـ ألف الاثنين، وتتصل بالأفعال الثلاثة كقوله تعالى: ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا﴾ [طه: ١٢١]، وقوله: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، وقوله: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [طه: ٤٣].

٦ ـ واو الجماعة، وتتصل بالأفعال الثلاثة أيضًا كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٥]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١]، وقوله: ﴿ٱذْهَبُوا۟ بِقَمِيصِى هَٰذَا﴾ [يوسف: ٩٣].

فائدة:

لا تكون الواو إلا للعاقل أو لما نزل منزلة العاقل مثل (هم) فتقول: (الرجال حضروا) ولا تقول: (الجمال ذهبوا).

وما نزل منزلة العاقل نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨] فقد جعلت النملة بمنزلة من يعقل حين حدثت عن سليمان، وكذلك (الفلك) فقد جعلت في طاعتها بمنزلة من يعقل من المخلوقين. (م).

٧ ـ ياء المخاطبة، وتتصل بالمضارع والأمر كقوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣]، وقوله: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣].

وألف والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما

المعنى: من ضمائر الرفع المتصلة الألف والواو والنون، وتكون للغائب والمخاطب، فمثال الغائب (قاما ـ قاموا ـ قمْنَ) ومثال المخاطب (اعلما ـ اعلموا ـ اعلمْنَ).

القسمان الثاني والثالث: ضمائر النصب والجر المتصلة:

وتشمل ياء المتكلم نحو (أكرمَني صديقي) فالياء الأولى في محل نصب مفعول به، والياء الثانية في محل جر بالإضافة، وتشمل (نا) المتكلمين نحو (أكرمَنا صديقُنا) فـ (نا) الأولى في محل نصب مفعول به، والثانية في محل جر بالإضافة، ويشمل كاف الخطاب نحو (لا ينفعُك إلا عملُك) فالكاف الأولى في محل نصب والثانية في محل جر، وهاء الغائب نحو (من يتفرغْ إلى عمله يحسنْه)، وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٤] فالهاء الأولى في محل جر والثانية في محل نصب.

وتكون في محل نصب إذا اتصل بفعل أو بحرف ناسخ (إنّ وأخواتها)، وفي محل جر إذا اتصلت باسم أو بحرف جر.

❋ ❋ ❋

نستنتج مما سبق أن الضمير المتصل على ثلاثة أقسام:

الأول: نوع يكون في محل رفع فقط، ويشمل: التاء المتحركة بالحركات الثلاث (تُ ـ تَ ـ تِ) وألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة.

الثاني: نوع يشترك فيه النصب والجر، إذ لا يوجد ضمير متصل خاص بالنصب ولا ضمير متصل خاص بالجر، وهو يشمل ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغيبة.

الثالث: نوع يشترك فيه الرفع والنصب والجر وهو (نا) نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فقد جاء الضمير (نا) في محل رفع في (نسينا وأخطأنا)، وفي محل نصب في (تؤاخذنا)، وفي محل جر في (ربنا). ومنه قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٩٣] فقد جاء الضمير في محل رفع في (سمعنا)، وفي محل نصب في (إننا)، وفي محل جر في (ربنا).

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر (الياء)، فمثال الرفع (اضربي)، ومثال النصب (أكرمَني)، ومثال الجر (مرّ بي).

ويستعمل في الثلاثة أيضًا (هم)، فمثال الرفع (هم قائمون)، ومثال النصب (أكرمتُهم)، ومثال الجر (لهم). ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ﴾ [الكهف: ١٣].

و(الياء) و (هم) لا يشبهان (نا) من كل وجه ولذا لم يذكرهما المصنف، لأن (نا) تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد، وهي

ضمير متصل في الأحوال الثلاثة. بخلاف(الياء) فإنها في حال الرفع للمخاطبة، وفي حالتي الجر والنصب للمتكلم.

وكذلك (هم) فإنها في حال الرفع ضمير منفصل، وفي حالتي النصب والجر ضمير متصل.

للرفع والنصب وجر (نا) صلحْ كـ (اعرف بنا فإننا نلنا المنحْ)

المعنى: صلح الضمير (نا) لأن يكون ضمير رفع ونصب وجر كقولنا: (اعرف بنا فإننا نلنا المنح).

بناء الضمير:

الضمائر كلها مبنية، وذكروا أن هذا التنوع في ألفاظ الضمائر من ضمائر رفع إلى ضمائر نصب إلى ضمائر جر أغناها عن أن تكون معربة.

وكل مضمر له البنا يجبْ ولفظ ما جُرَّ كلفظ ما نُصِبْ

المعنى: المضمرات كلها مبنية، لا فرق في ذلك بين ما يكون محله الجر أو محله النصب.

الضمير البارز والمستتر:

الضمير البارز: ما كان له صورة في اللفظ: كالتاء من (قمتُ) والواو من (كتبوا) والنون من (يقمْنَ).

والضمير المستتر: ما لم يكن له صورة في الكلام، بل كان مقدّرًا في الذهن ومنويًّا، وذلك كالضمير المستتر في (اكتبْ)، فإن التقدير (اكتبْ أنت)، ومثله قولك: (ساعدْ غيرك يساعدْك) فالفاعل لكل من الفعلين ضمير مستتر تقديره في الأول (أنت)، وفي الثاني (هو).

وهو إما للمتكلم كـ (أكتبُ ونكتب)، وإما للمفرد المذكر المخاطب نحو (اكتبْ وتكتبُ)، وإما للمفرد الغائب والمفردة الغائبة نحو (علي يكتب، وهند تكتب).

وينقسم الضمير المستتر على قسمين:

١ ـ المستتر وجوبًا: وهو الذي لا يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر، فلا يرفع إلا الضمير المستتر. ويكون في المواضع الآتية:

الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب كـ (افعلْ) التقدير (أنت). وهذا الضمير لا يجوز إبرازه، لأنه لا يحل محله الظاهر، فلا تقول: (افعلْ زيد)، فأما (افعلْ أنت) فأنت تأكيد للضمير المستتر في (افعلْ) وليس بفاعل لـ (افعلْ) لصحة الاستغناء عنه فتقول: (افعلْ)، وكقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣].

فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو (اضربي - اضربا ـ اضربوا ـ اضربْنَ).

الثاني: الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة نحو (أوافقُ) والتقدير (أنا)، فإن قلت: (أوافق أنا) كان (أنا) تأكيدًا للضمير المستتر، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

الثالث: الفعل المضارع الذي في أوله النون نحو (نفرح) أي (نحن) وكقوله تعالى: ﴿ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

الرابع: الفعل المضارع الذي في أوله تاء الخطاب نحو (تشكر) أي (أنت)، وكقوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم﴾ [آل عمران: ١٢٤].

فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو (أنت تفعلين ـ أنتما تفعلان ـ أنتم تفعلون).

ومن ضمير الرفع ما يستترُ كافعلْ أوافق نغتبط إذ تَشكرُ

المعنى: من ضمائر الرفع ما يستتر وجوبًا، ويشمل فعل الأمر للمفرد

المخاطب مثل (افعلْ)، والمضارع المتكلم مثل (أوافقُ)، وجماعة المتكلمين مثل (نغتبطُ)، والمخاطب مثل (تشكرُ).

الخامس: اسم الفعل المسند إلى متكلم أو مخاطب، فمثال المسند إلى متكلم (أفٍّ) كقوله تعالى: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٦٧]، ومثال المسند إلى مخاطب (صهْ).

فإعراب الأولى: اسم فعل مضارع مبني على الكسر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت).

وإعراب الثانية: اسم فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت).

السادس: فعل التعجب في نحو (ما أفعل) مثل (ما أجملَ الفضيلةَ) فالضمير في (أجمل) مستتر وجوبًا تقديره (هو).

السابع: أفعال الاستثناء وهي (خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون) مثل (جاء القوم ما خلا زيدًا أو ليس زيدًا أو لا يكون زيدًا)، فالضمير فيها مستتر وجوبًا تقديره (هو) يعود على المستثنى منه.

ومن العلماء من جعلها أفعالاً لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها محمولة على معنى (إلا)، فهي واقعة موقع الحرف، والحرف لا يحتاج إلى شيء من ذلك، فما بعدها منصوب على الاستثناء. ولعل هذا الرأي هو الصواب.

الثامن: المصدر النائب عن فعل الأمر نحو (صبرًا على الشدائد). فـ (صبرًا) مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، وهو نائب عن فعل الأمر (اصبرْ).

٢ ـ المستتر جوازًا: وهو الذي يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر، فهو يرفع الضمير المستتر تارة والاسم الظاهر تارة أخرى نحو (الطائر

تحرّك) و (النهر يتدفق) فالفاعل فيهما ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، إذ من الممكن أن يحل محله الاسم الظاهر فنقول: (الطائر تحرك جناحُه) و(النهر يتدفق ماؤه) بإعراب كلمتي (جناح ـ ماء) فاعلاً للعامل الموجود وهو (تحرك ـ يتدفق).

وهذا مثال آخر، إذا قلت: (سعيد يجتهد) كان الفاعل ضميرًا مستترًا جوازًا تقديره (هو) يعود إلى سعيد، ويمكن وضع اسم ظاهر مكان الضمير (هو) فنقول: (سعيد يجتهدُ ابنُه).

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢].

ويكون في الفعل المسند إلى المفرد الغائب والمفردة الغائبة نحو (سعيد اجتهدَ) و(فاطمة تجتهد).

اتصال الضمير وانفصاله:

الضمير قائم مقام الاسم الظاهر. والغرض من الإتيان به الاختصار. والضمير المتصل أخصر من الضمير المنفصل. فكل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل، فتقول: (جئتُ) ولا تقول: (جاء أنا). وتقول: (أكرمَكَ سعيدٌ) ولا تقول: (أكرمَ إياك سعيدٌ). وتقول: (فرحتُ بك) ولا تقول: (فرح أنا بأنت).

وجوب انفصال الضمير:

هناك مواضع يجب فيها انفصال الضمير ولا يجوز اتصاله، منها:

١ ـ تقديم الضمير على عامله لداعٍ بلاغي كالقصر نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

٢ ـ أن يكون مبتدأً نحو (أنت مجتهد)، أو خبرًا نحو (المجتهدون أنتم).

٣ ـ أن يكون الضمير محصورًا بـ (إلا) أو (إنما) كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الديارَ وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

يقول إنه هو أو من كان مثله من يحميهم أو يدافع عنهم.

فالمعنى: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا. فـ (أنا) ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل.

٤ ـ أن يكون عامل الضمير محذوفًا مثل (إياك ورفاقَ السوء).

٥ ـ أن يكون مفعولاً لمصدر مضاف إلى فاعله نحو (يسرني إكرامُ الأستاذِ إياك).

٦ ـ أن يكون تابعًا لما قبله في الإعراب نحو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

٧ـ ضرورة الشعر، كقول الفرزدق:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت ... إياهم الأرض في دهر الدهارير

المعنى: يقسم الشاعر بالله باعث الموتى ووارث الكائنات التي طوتها الأرض منذ أقدم العصور.

الشاهد: قوله: (ضمنت إياهم) حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله، وذلك خاص بالشعر.

وقول زياد بن منقذ العدوي:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم ... إلا يزيدهم حبًّا إلي هُمُ

المعنى: وما أصاحب من قوم فأذكر لهم قومي إلا يزيدون قومي حبًّا إليّ لثنائهم عليهم.

ففصل الضمير (هم) الثاني، بدلاً من أن يقول: (يزيدونهم حبًّا إلي).

وهو ضمير منفصل مبني على السكون، وحرّك إلى الضم للقافية، في محل رفع فاعل.

وفي اختيار لا يجيء المنفصلْ إذا تأتّى أن يجيء المتصلْ

المعنى: كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير متصلاً لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل.

ما يجوز فيه الاتصال والانفصال:

هناك مواضع يجوز أن يأتي فيها الضمير منفصلاً ومتصلاً منها ما يأتي:

١ ـ أن يتعدى الفعل ـ أو ما يشبهه ـ إلى مفعولين ضميرين أولهما أعرف من الثاني، والثاني منهما ليس خبرًا في الأصل، فيصح في الثاني أن يكون متصلاً وأن يكون منفصلاً. ففي نحو (الدرهم سلنيه) يجوز في هاء (سلنيه) الاتصال فتقول: (سلنيه)، والانفصال فتقول: (سلني إياه). وتقول: (العبد ملّكنيه) بالاتصال، أو (ملّكني إياه) بالانفصال.

والمعروف أن ضمير المتكلم أخص (أعرف) من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص (أعرف) من ضمير الغائب.

وتقول: (الكتاب أعطيتنيه) أو (أعطيتني إياه)، و(القلم أعطيتكه) أو (أعطيتك إياه).

فالفعل (أعطى) من الأفعال التي تنصب مفعولين، وقد نصبهما في المثالين وكانا ضميرين، ياء المتكلم وهاء الغائب في المثال الأول، وكاف الخطاب وهاء الغائب في المثال الثاني، والضمير الأول في المثالين أعرف من الثاني، والثاني من الضميرين ليس خبرًا في الأصل، فصح في الثاني الاتصال والانفصال.

ولعل الاتصال أرجح من الانفصال في هذه المسألة، ويؤيد ذلك أنه

جاء في التنزيل، قال تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]، وقال: ﴿إِن يَسْأَلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧]، وقال: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وقال: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٣].

ومن شواهد الفصل (إن الله ملَّككم إياهم ولو شاء لملَّكهم إياكم).

فإن كان الأول ليس أعرف من الثاني وجب الفصل نحو (الدرهم أعطاه إياك زيد).

٢ ـ إذا كان الضمير خبرًا لـ (كان) أو إحدى أخواتها جاز الاتصال والانفصال نحو (الصديق كنتُه) و(الصديق كنتُ إياه). واختلف في المختار منهما، فاختار المصنف الاتصال؛ لأنه الأصل، واختار سيبويه الانفصال؛ لأن الضمير خبر، والأصل فيه الانفصال.

ويؤيد رأي ابن مالك ما جاء في الحديث في شأن ابن الصياد (إن يكنْهُ فلن تسلط عليه، وإن لا يكنْهُ فلا خير لك في قتله).

وقد ورد الأمران كثيرًا في لسان العرب، فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان إياه لقد حال بَعْدنا عن العهد، والإنسان قد يتغيرُ

المعنى: إن كان هذا الرجل هو الرجل الذي رأيناه من قبل فإنه قد تغير عما كنا رأيناه، وعما كنا نعرفه من الشبيبة والصبا، إلى الشيب والشيخوخة.

الشاهد: وقوع خبر (كان) ضميرًا منفصلاً.

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي:

دعِ الخمر يشربْها الغواة فإنني رأيت أخاها مُغْنيًا بمكانها

فإن لا يكنْها أو تكنْه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها

المعنى: يخاطب أبو الأسود مولى له كان قد حمل له تجارة، وكان

إذا مضى بها تناول الخمر فاضطرب أمر البضاعة، فنهاه أبو الأسود عن شرب الخمر وقال له: إن نبيذ الزبيب يقوم مقامها، فإن لم تكن الخمر نفسها هي نبيذ الزبيب فهي أخته اغتذيا من شجرة واحدة.

الشاهد: وقوع خبر (يكن) ضميرًا متصلاً في قوله: (يكنها ـ تكنهُ).

وصل أو افصل هاء سلنيه وما أشبهه في كنته الخلف انتمى

المعنى: يجوز الوصل والفصل في (هاء) سلنيه وما أشبهه من كل فعل تعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل. وكذلك إذا كان خبر (كان) وأخواتها ضميرًا جاز اتصاله وانفصاله.

٣ ـ إذا تعدى الفعل الناسخ إلى مفعولين ضميرين أولهما أعرف من الثاني، والثاني فيهما خبر في الأصل ـ كظنّ وأخواتها ـ فمذهب ابن مالك الاتصال نحو (خلتَنيه وظننتُكه) ومذهب سيبويه الانفصال نحو (خلتني إياه) و (ظننتك إياه).

وذهب ابن عقيل إلى أن «مذهب سيبويه أرجح لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم»، لكن قول ابن مالك يؤيده القرآن الكريم وكلام العرب، فقد قال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]، وقال الشاعر:

بُلِّغتُ صنع امرئ بَرٍّ إخالُكه إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

المعنى: علمتُ بما صنعه إنسان محسن فظننتُك إياه؛ لأني أعلم أنك لم تزل مسارعًا لاكتساب الحمد والثناء.

ومما يؤيد قول سيبويه بالفصل قول الشاعر:

أخي حسبتك إياه وقد ملئتْ أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

المعنى: كنت أظنك أخي الحق، ولكني وجدت منك صدرًا مليئًا بالأحقاد والضغائن عليّ.

وفي الألفية:

كذاك خلتنيه واتصالا أختار غيري اختار الانفصالا

المعنى: كذلك إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل جاز الوجهان، واختار المصنف الاتصال وسيبويه الانفصال.

التقديم والتأخير عند اجتماع ضميرين منصوبين:

ذكرنا أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب. فإذا اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر (أي أعرف منه) فلهما حالتان:

الحالة الأولى: أن يكونا متصلين: فيجب تقديم الأخص (الأعرف) منهما، فتقول: (الدرهم أعطيتُكَه) بتقديم الأعرف ـ وهو الكاف ـ على الهاء، وتقول: (الكتاب أعطيتَنيه) بتقديم الأعرف ـ وهو الياء ـ على الهاء؛ لأن الكاف والياء أخص من الهاء، لأن الكاف للمخاطب والياء للمتكلم والهاء للغائب. ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال، فلا تقول: (أعطيتُهوك ولا أعطيتَهوني).

الحالة الثانية: أن يكون أحدهما منفصلاً، فيجوز تقديم الأخص وغير الأخص، فمن تقديم الأخص قولك: (الدرهم أعطيتُك إياه ـ أعطيتَني إياه)، ومن تقديم غير الأخص قولك: (أعطيتُه إياك ـ أعطيتَه إياي).

وهذا ليس على إطلاقه، بل يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس، فإن خيف لبس، وجب تقديم الفاعل في المعنى وتأخير المفعول، فتقول: (خالد أعطيتُك إياه) إذا كان المخاطب هو الآخذ، و(خالد) المأخوذ، فإذا كان (خالد) هو الآخذ، والمخاطب هو المأخوذ قلت: (خالد أعطيتُه إياك).

وقدم الأخص في اتصال وقدِّمَنْ ما شئت في انفصال

المعنى: إذا اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر وكانا متصلين وجب تقديم الأخص، فإن فصل أحدهما كنت بالخيار فإن شئت قدمت الأخص وإن شئت قدمت غير الأخص.

فائدة:

الأصل في جمع العاقلات أن يعود الضمير عليه بصيغة الجمع ولا يعود عليه بغير ذلك إلا قليلاً فيقال: (الهندات ذهبنَ)، وقلّ أن يقال: (الهندات ذهبتْ).

وأما جمع غير العاقل فالغالب أن يعود عليه الضمير في جمع الكثرة بالإفراد وفي القلة بالجمع. وجمع القلة من الثلاثة إلى العشرة، والكثرة ما زاد على العشرة. تقول: (الأشجار سقطنَ) إذا كانت الأشجار قليلة، وتقول: (الأشجار سقطتْ) إذا كانت كثيرة.

وهذا ما نطق به القرآن الكريم واستعمله العرب في كلامهم. قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ۚ﴾ [التوبة: ٣٦] فجعل ضمير الأشهر بالإفراد وهو الهاء، وذلك لأنها أكثر من عشرة فقال: (منها) وجعل ضمير الأشهر الحرم بالجمع لأنها أربعة فقال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ۚ﴾.

وقال: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧] فأعاد الضمير عليهن بالجمع لأنهن ثلاثة أشهر.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ﴿١٥﴾ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٥ ـ ١٦] فأعاد الضمير على السماوات بصيغة الجمع لأنهن سبع.

ويدل على ذلك أيضًا استعمال العرب للضمير فيما يؤرخون، فإن

كلام العرب لما بين الثلاثة إلى العشرة تقول: (لثلاث ليال خلونَ وثلاثة أيام خلونَ) إلى العشرة، فإذا جزت العشرة قالوا: خلتْ ومضتْ.

ويقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة (هن) و(هؤلاء) فإذا جزت العشرة قالوا (هي وهذه) إرادة أن تعرف سمة القليل من الكثير.

ويقولون: لأربع عشرة ليلة بقيت، ولثلاث عشرة ليلة بقيت، ولعشر بقين، ولتسع بقين، وكذا ما بعده، فيجعلون التاء للكثير والنون للقليل.

ومن الواضح أن العرب تستعمل الجمع للقلة والمفرد للكثرة في مواطن منها:

١ ـ تمييز العدد، فإن العرب تستعمل الجمع مع القلة، والمفرد مع الكثرة فيقال: خمسة رجال وعشر نسوة، ويقال: عشرون رجلاً، ومائة رجل، وألف رجل.

٢ ـ الضمير في التاريخ وغيره نحو (الجذوع انكسرت وانكسرنَ)، ومنها ومنهن، وخلت وخلونَ.

٣ ـ صفة جمع ما لا يعقل، فإن الإفراد يستعمل للكثرة والجمع للقلة نحو أيام معدودات وأيام معدودة، فإن (معدودة) تدل على أن الأيام كثيرة، و(معدودات) للقلة. ونحو أنهار جاريات وأنهار جارية، فإن (جارية) تدل على أن الأنهار كثيرة، و(جاريات) تدل على أنها قليلة.

٤ ـ اسم الإشارة لغير العاقل، فهؤلاء للقلة و(هذه) للكثرة، و(أولئك) للقلة و(تلك) للكثرة. (م)

نون الوقاية:

إذا اتصل بالفعل أو اسم الفعل ياء المتكلم وجب الفصل بينهما بنون تسمى نون الوقاية [سواء اتصلت بالفعل مباشرة كـ (أكرمَني) أم اتصلت بما يتصل بالفعل كـ (أكرمتَني ويكرمونني)]. وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من

الكسر نحو (أحبّني). وهي تلحق أنواع الفعل الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر.

وقبل يا النفس مع الفعل التزمْ نون وقاية وليسي قد نظمْ

المعنى: إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته وجوبًا نون الوقاية، وقد ورد حذفها مع (ليس) في النظم شذوذًا.

وإن لحقت الأحرف المشبهة بالفعل فالكثير إثباتها مع (ليت) وحذفها مع (لعل)، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: ٤٠]، وقال: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦].

وندر حذفها مع (ليت)، وإثباتها مع (لعل)، فالأول كقول زيد الخير:

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأتلف جل مالي

المعنى: جابر رجل من غطفان كان يتمنى لقاء زيد، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه.

الشاهد: قوله: (ليتي) بحذف نون الوقاية، وهو نادر.

والثاني كقول الآخر:

فقلت أعيراني القدوم لعلني أخط بها قبرًا لأبيض ماجد

المعنى: قلت لهما أعيراني القدوم ـ وهي آلة ينجر بها الخشب ـ لأنحت غمدًا للسيف.

الشاهد: قوله: (لعلني) حيث جاء بنون الوقاية مع (لعل)، وهو قليل.

أما مع (إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ) فأنت بالخيار: إن شئت أثبتها وإن شئت حذفتها فتقول: (إنّي وإنّني، وأنّي وأنّني، وكأنّي وكأنّني، ولكنّي ولكنّني).

جاء في الألفية:

وليتني فشا وليتي ندرا ومع لعل اعكس وكن مخيرا

في الباقيات واضطرارًا خففا منّي وعنّي بعض من قد سلفا

المعنى: لا تحذف نون الوقاية مع (ليت) إلا نادرًا، وأما (لعل) فعكس (ليت) إذ الفصيح تجريدها من النون، والثبوت نادر. وأنت بالخيار في باقي أخوات ليت ولعل.

وإن لحقت ياء المتكلم (من، وعن) فصلت بينهما بنون الوقاية وجوبًا فقلت: (منّي وعنّي). وخففت للضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

أيها السائل عنهم وعنِي لست من قيسَ ولا قيسُ منِي

المعنى: أنه ليس من قبيلة قيس [وهو قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد] ولا قبيلة قيس منه.

الشاهد: قوله: (عنِي، منِي) بحذف نون الوقاية للضرورة الشعرية.

وأما (لدن) فالفصيح فيها إثبات النون كقوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] فنون الوقاية مدغمة في نون (لدنْ). ويقل حذفها، كقراءة نافع (من لدنِي) بالتخفيف.

وأما (قد، وقط) وهما اسمان بمعنى (حَسْب) فالكثير فيهما إثبات النون فتقول: (قدْني درهمٌ، وقطْني دينارٌ)، ويقل الحذف فيقال: (قَدي، وقَطي) أي حسبي. وقد اجتمع الحذف والإثبات في قول حميد بن مالك الأرقط:

قدني من نصر الخبيبَين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

المعنى: حسبي ما أبليته في نصرة الخبيبين عبد الله بن الزبير (وقد كان يكنى بأبي خبيب) وأخيه مصعب، فإن الخليفة منزّه من الإلحاد والشح. والإلحاد هو الجور والظلم.

وفي لدنّي: لدنِي قلّ، وفي قدني وقطني الحذف أيضًا قد يفي

المعنى: الفصيح في (لدنّي) إثبات النون، ويقل حذفها، والكثير في

(قد وقط) ثبوت النون فيقال (قدني وقطني) ويقل حذفها فيقال: (قدي وقطي).

الشاهد: إثبات نون الوقاية في الأولى وحذفها من الثانية.

فائدة:

لنون الوقاية أكثر من وظيفة لغوية أبرزها:

١ ـ إزالة اللبس بين أمر المخاطب وأمر المخاطبة في نحو (أكرمْني وأكرمي، واسمعْني واسمعي) فإن (أكرمْني) أمر للمخاطب بإكرام المتكلم، و(أكرمي) أمر للمخاطبة. ولو حذفت نون الوقاية لالتبس أمر المخاطب بأمر المخاطبة.

٢ ـ إزالة اللبس بين أمر المخاطبة والفعل الماضي المتصل بياء المتكلم نحو (تداركي وتداركَني، وتحمّلي وتحمّلَني). فإن (تداركي) أمر للمخاطبة، و(تداركَني) فعل ماض، ولولا النون لالتبس الفعلان، وكذا ما بعده.

بل إن النون هنا أزالت اللبس بين أمر المخاطب وأمر المخاطبة والفعل الماضي، فإن (تداركي) أمر للمخاطبة، و(تداركْني) بسكون الكاف أمر للمخاطب، و(تداركَني) بفتح الكاف فعل ماض، ولولا النون لالتبست هذه الصيغ بعضها ببعض.

٣ ـ إزالة اللبس بين الاسم والفعل في نحو(حجري وحجرَني) و(ونابي ونابني) و (ضرَبي وضربَني). فإن الحجر في (حجري) اسم مضاف إلى ياء المتكلم، ونحوه نابي وضرَبي. والضرَب: هو العسل الأبيض الغليظ. و(حجرَني) فعل بمعنى حبسني، وكذلك نابني وضربني، ولولا النون لالتبس الفعل بالاسم.

٤ ـ إزالة اللبس بين اسم الفعل وغيره من الأسماء في نحو (سماعِني

وسماعي)، فإن (سماعِني) اسم فعل أمر بمعنى (اسمعني)، و(سماعي) مصدر للفعل (سمع) مضاف إلى ياء المتكلم. ونحو (قطني وقطي) و(قدني وقدي) بمعنى يكفي وحسب، فالتي بمعنى (يكفي) تكون بالنون وهي اسم فعل، والتي بمعنى (حسب) هي اسم وتكون بغير نون.

٥ ـ ثم هي تفيد زيادة التوكيد في: إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ، نحو إنّي وإنّني، وكأنّي وكأنّني، فقولك: (إنّني مسافر غدًا) آكد من قولك: (إنّي مسافر غدًا). (م).

العلم

معناه لغةً:

يطلق العلم على الجبل. قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤] ويطلق على الراية وعلى العلامة.

والظاهر أنه نقل إلى المصطلح النحوي من هذا المعنى الأخير، لأن العلم علامة على مسماه يميّز به من غيره. (م).

تعريفه:

هو الاسم الذي يعيّن مسماه مطلقًا، أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة كخالد وفاطمة والنيل ودمشق.

ومنه أسماء البلاد والأشخاص والدول والقبائل والأنهار والبحار والجبال.

والعلم يعين مسماه بلا قرينة، أما بقية المعارف فالضمير يعين مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة. واسم الإشارة يعينه بواسطة إشارة حسية أو معنوية. واسم الموصول يعينه بواسطة الجملة التي تذكر بعده. والمعرّف بـ (أل) يعينه بواسطتها. والنكرة المقصودة بالنداء تعينه بواسطة قصدها به. والنكرة المضافة إلى معرفة تعينه بواسطة إضافتها إليها.

اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخِرْنِقا

وقَرَن وعَدَنٍ ولاحِقِ وشَذْقَمٍ وهَيْلَةٍ وواشِقِ

المعنى: العلم هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقًا مثل (جعفر) علم

على رجل، و(خرنق) اسم امرأة من شواعر العرب، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، و(قَرَن) اسم قبيلة، و(عدن) اسم مكان، و(لاحق) اسم فرس، و(شَذْقَم) اسم جمل، و(هيلة) اسم شاة، و(واشق) اسم كلب.

العلم المفرد والمركب:

ينقسم العلم إلى علم مفرد: وهو ما ليس مركبًا كـ (أحمد وسليم)، وعلم مركب: وهو ما تكوّن من كلمتين فأكثر. وينقسم على ثلاثة أقسام:

١ ـ المركب الإضافي: ويتركب من مضاف ومضاف إليه نحو عبد الله وعبد الرحمن.

وهو معرب، إذ يعرب صدره ـ وهو المضاف ـ على حسب موقعه من الجملة، فيكون مبتدأً وخبرًا وفاعلاً ومفعولاً وغير ذلك. ويبقى المضاف إليه على حالته وهي الكسر دائمًا. تقول (فاز عبدُ اللهِ ـ صاحبتُ عبدَ اللهِ ـ سارعت إلى عبدِ اللهِ).

وشاع في الأعلام ذو الإضافهْ كعبد شمس وأبي قحافهْ

المعنى: من الأعلام ما هو مركب تركيب إضافة كعبد شمس وأبي قحافة.

٢ ـ المركب المزجي: وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كلمة واحدة نحو بعلبك وسيبويه وحضرموت. وهو ممنوع من الصرف إلا إذا كان مختومًا بـ (ويه) فإنه يبنى على الكسر.

وجملة وما بمزج ركبا ذا إن بغير ويه تم أعربا

المعنى: من الأعلام ما هو جملة، والمركب تركيب مزج إن ختم بغير (ويه) أعرب.

٣ ـ المركب الإسنادي: ويتركب إما من جملة فعلية نحو جادَ الحقُّ، وتأبط شرًّا [اسم شاعر جاهلي من شعراء الصعاليك]، و(سُرَّ من رأى)

[علم على مدينة عراقية]، أو جملة اسمية نحو (الخيرُ نازلٌ ـ فاطمة جميلة).

وحكم المركب الإسنادي من الأعلام أن يبقى حاله قبل العلمية ويُحكى على حالته الأصلية، وتقدر الحركات الإعرابية على آخره نحو (تأبط شرًّا شاعرٌ جاهلي) فيكون مبتدأ مرفوعًا بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. وتقول: (جاء جادَ الحقُّ ـ صاحبت جادَ الحقُّ ـ رضيتُ عن جادَ الحقُّ).

والحكاية: هي أن نردد اللفظ بحالته الأصلية ونعيد نطقه أو كتابته بالصورة التي سمعناها أو قرأناها من غير أن نغير شيئًا من حروفه أو حركاته مهما غيرنا الجمل أو التراكيب.

الاسم والكنية واللقب:

ينقسم العلم على ثلاثة أقسام: الاسم والكنية واللقب.

أما الاسم: فهو ما أطلقه الأبوان ونحوهما ابتداءً نحو عمر وخالد وعبد الله سواء أدلّ على مدح أو ذم نحو سعيد وحنظلة، أم لم يدل نحو ما ذكرنا. وسواء أصدّر بأب أو أم، أم لم يصدّر بهما، فالعبرة باسمية العلم إنما هو الوضع الأولي.

والكنية: هي ما وضع ثانيًا (أي بعد الاسم) وصدّر بـ (أب أو أم أو أخ أو أخت) مثل(أبي الفضل وأم كلثوم وأخي قيس وأخت الأنصار). وقد ذكرنا أنه ربما أطلق العلم ابتداء كنية، كأن يسمي أب ابنه أبا اليقظان أو أبا عبيدة. والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم.

واللقب: هو ما وضع ثالثًا (أي بعد الكنية) وأشعر بمدح أو ذم، فالمدح كـ (زين العابدين والرشيد) والذم كـ (أنف الناقة) والسفاح والأعشى.

أحكام الاسم والكنية واللقب:

لا ترتيب بين الاسم والكنية إذا اجتمعا، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر نحو (أبو الحسن علي ـ علي أبو الحسن).

ولا ترتيب بين اللقب والكنية أيضًا، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر نحو (أبو حفص الفاروق ـ الفاروق أبو حفص) (أبو عبد الله زين العابدين ـ زين العابدين أبو عبد الله).

ولكن إذا اجتمع الاسم واللقب أُخّرَ اللقب عن الاسم وجوبًا نحو (عمر الفاروق)، إلا إذا كان اللقب أشهر من الاسم جاز تقديمه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٧١]. وقد ورد عن العرب تقديم اللقب قليلاً كقول جنوب أخت عمرو ذي الكلب ابن العجلان:

بأن ذا الكلب عمرًا خيرهم حسبًا ... ببطن شريان يعوي حوله الذيب

المعنى: أيها الناعي: أبلغ هذيلاً بأن عمرًا أكرمهم حسبًا قد ألقي ميتًا في وادي شريان تعوي الذئاب من حوله.

الشاهد: قولها (ذا الكلب عمرًا) بتقديم اللقب على الاسم، وهذا قليل.

واسمًا أتى وكنية ولقبا ... وأخرن ذا إن سواه صحبا

المعنى: ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب، ويتأخر اللقب إن صحب سواه من الاسم أو الكنية.

وإذا اجتمع الاسم واللقب وكانا مفردين ولم يمنع مانع من الإضافة ـ كالتعريف بأل نحو (العباس) ـ وجب إضافة الاسم إلى اللقب عند جمهور البصريين، فتقول فيمن اسمه (خالد) ولقبه (منشار) مثلاً: (خالدُ منشارٍ). وتقول فيمن اسمه (سعيد) ولقبه (كرز): (سعيدُ كرزٍ).

ويجوز عند الكوفيين مع الإضافة الإتباع والقطع إلى الرفع والنصب فتقول عندهم:

هذا خالدُ منشارٍ، هذا سعيدُ كرزٍ ـ بالإضافة.

وهذا خالدٌ منشارٌ، هذا سعيدٌ كرزٌ ـ بالإتباع (وإعرابه إما بدل أو عطف بيان).

وهذا خالدٌ منشارًا ـ بالقطع.

وأما إذا لم يكونا مفردين ـ وذلك بأن يكونا مركبين نحو (عبد الله زين العابدين)، أو يكون أحدهما مفردًا والآخر مركبًا، كأن يكون الاسم مفردًا واللقب مركبًا نحو (علي زين العابدين)، أو يكون الاسم مركبًا واللقب مفردًا نحو (عبد الله كرز) ـ أو كان الاسم مفردًا ولكنه ممتنع من الإضافة إلى اللقب كأن يكون محلّى بـ (أل) نحو (الحارث زيد)، امتنعت الإضافة، وجاز في اللقب وجهان:

الوجه الأول: الإتباع على البدلية أو عطف البيان، فتتبع الثاني الأول في إعرابه فتقول: (هذا عبدُ الله كرزٌ ـ رأيت عبدَ الله كرزًا ـ مررت بعبدِ الله كرزٍ) وتقول: (هذا عليٌّ زينُ العابدين ـ رأيت عليًّا زينَ العبدين ـ سلمت على عليٍّ زينِ العبدين)... وهكذا.

الوجه الثاني: القطع إلى الرفع أو النصب، فالقطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ تقديره (هو)، والقطع إلى النصب على تقدير (أعني)، فنقول مثلاً: (مررت بعليٍّ زينُ العابدين، وزينَ العابدين) فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير (هو زينُ العابدين)، والنصب على إضمار فعل، والتقدير (أعني زينَ العابدين).

فيقطع مع المرفوع إلى النصب نحو (هذا عليٌّ زينَ العابدين)، ويقطع مع المنصوب إلى الرفع نحو (رأيت عليًّا زينُ العابدين)، ويقطع مع

المجرور إلى الرفع أو النصب نحو (مررت بعليٍّ زينُ العابدين - بعليٍّ زينَ العابدين).

وإن يكونا مفردين فأضفْ حتمًا وإلا أتبع الذي ردفْ

المعنى: إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافتهما نحو (سعيد كرزٍ)، وإن لم يكونا مفردين وجب الإتباع.

فائدة:

١ ـ معنى الإضافة:

الذي يبدو أن إضافة الاسم إلى اللقب تفيد أن الاسم لا يتعين تمامًا إلا بإضافته إلى لقبه، فهما معًا يعينان الاسم بصورة محددة، فقولك (خالدُ قوسٍ) هو الذي يميز خالدًا من غيره الذي قد يشترك معه في الاسم، فكأنك قلت: صاحب هذا اللقب، كما تقول: خالدنا وخالدكم، وسعدنا وسعدكم. ولذلك إذا نكّر اللقب أصبح الاسم نكرة، فإذا قلت: (هذا خالدُ قفةَ) كان خالد معرفة، لأن (قفة) - وهو اللقب - معرفة. وإذا قلت: (هذا خالدُ قفةٍ) كان خالد نكرة، لأن (قفة) - وهو لقبه - نكرة، ويدل على تنكيره تنوينه، كما تقول: (رأيت إسماعيلَ وإسماعيلاً آخر)، فإن (إسماعيل) الأول معرفة والثاني نكرة، أي رأيت شخصًا من الأشخاص اسمه إسماعيل.

فمعنى (رأيت خالدَ قفةَ) رأيت خالدًا الملقب بهذا الاسم. ومعنى (رأيت خالدَ قفةٍ) رأيت شخصًا اسمه خالد ولقبه قفة وهذا الشخص لا يعرفه المخاطب.

فالإضافة تفيد أن المضاف والمضاف إليه معًا يعينان الاسم ويوضحانه.

٢ ـ معنى القطع:

يفيد القطع أن المسمى قد اشتهر باللقب المذكور بحيث يعلمه كل أحد. فإذا قلت: (رأيت عليًّا زينُ العابدين) عُلِم من ذلك اشتهار علي بهذا اللقب شهرة لا تخفى على أحد.

ولا يراد من اللقب المقطوع مجرد تمام توضيح العلم، لأن العلم إذا كان لا يتعين إلا باللقب فإنه لا يجوز قطع لقبه لأنه لا قطع مع الحاجة.

وللقطع دلالة أخرى وهي الإشارة إلى معنى اللقب، وهو المدح أو الذم، فإذا قلت: (أقبل خالدٌ سيفَ الله) لم ترد تعريف العلم أو تخصيصه، بل الإشارة إلى مدحه أيضًا.

فالقطع إذن يدل على أمرين:

الأول: اشتهار العلم باللقب اشتهارًا بيّنًا بحيث لا يخفى على أحد.

الثاني: الإلماح إلى معنى اللقب وهو المدح والذم.

ثم إن القطع إما أن يكون إلى الرفع أو إلى النصب فتقول: (مررت بخالدٍ سيفُ الله) بالرفع، أو (سيفَ الله) بالنصب.

والقطع إلى الرفع أقوى من القطع إلى النصب، لأن القطع إلى الرفع بتقدير اسم مبتدأ، وأما القطع إلى النصب فيكون بتقدير فعل، والاسم أقوى من الفعل وأثبت. فإذا كنت مادحًا باللقب كنت بالقطع إلى الرفع أمدح، وإذا كنت ذامًّا كنت بالقطع إلى الرفع أذم.

٣ ـ معنى الإتباع:

وأما الإتباع فيراد به تمام التوضيح والتعيين.

وهذا نظير الصفة والموصوف، فإن الصفة إذا أتبعت لا تدل نصًّا على أن الصفة عرف بها الموصوف وأن المخاطب يعلمها كما يعلمها المتكلم، بل قد يؤتى بها لتوضيح الموصوف، ولولا هي لالتبس بشخص آخر، فإن

قولك: (مررت بمحمدٍ الخياطِ) قد يكون لفصل محمد هذا من شخص آخر اسمه محمد وهو غير خياط، فلا يتعين محمد إلا بنعته، وفي مثل هذا لا يجوز القطع. وكذلك اللقب فإنه قد لا يتضح العلم ويتميز من شخص آخر إلا بلقبه، وفي هذه الحال لا يصح قطعه. (م).

العلم المرتجل والمنقول:

العلم المرتجل: هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها، بل استعمل من أول الأمر علمًا. وهو مأخوذ من قولهم: ارتجل الخطبة والقصيدة إذا أتى بها عن غير فكرة وسابقة روية. واشتقاقه من الرِّجل، كأن الشاعر والخطيب أنشأهما وهو على رجله في حال الإنشاء. وذلك نحو (سعاد) فإن مادة (سعاد) وهي (سعد) موجودة في اللغة، ولكن كلمة (سعاد) لم تستعمل في غير العلم. ونحو (حمدان) فإن مادته اللغوية وهي (حمد) مستعملة في اللغة، ولكن هذه اللفظة لم تستعمل في غير العلم فهو مرتجل. (م).

والعلم المنقول: ما نقل عن شيء سبق استعماله في غير العلمية. والنقل إما من صفة كحارث ومحمود وسليم وعباس، أو من مصدر كفَضْل وإقبال وإحسان، أو من اسم جنس كصخر وبحر وأسد، أو من فعل كيزيد وشمّر وتغلب، أو من جملة نحو جاد الحق، وتأبط شرًّا.

ومنه منقول كفضل وأَسَدْ وذو ارتجال كسعاد وأُدَدْ
وجملة ....

المعنى: من العلم ما هو منقول كفضل وأسد، ومنه ما هو مرتجل مثل سعاد وأدد، ومنه ما هو جملة.

علم الشخص وعلم الجنس:

علم الشخص: هو ما وضع لواحد من أفراد الجنس، فلا يتناول غيره من أفراد جنسه نحو أحمد وفاطمة وإبراهيم وبغداد والنيل.

وله حكم لفظي وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه نحو (جاءني حسينٌ مبتسمًا)، ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية نحو (هذا أحمدُ)، ومنع دخول الألف واللام عليه، فلا تقول (جاء العمرو).

وعلم الجنس: هو ما وضع للجنس بأسره كقولهم للأسد أسامة، وأبو الحصين وثعالة للثعلب. فأسامة علم على كل أسد، وأبو الحصين وثعالة علم كل ثعلب. وربما لم يعرف للجنس غير العلم كابن آوى وابن عرس.

ومن علم الجنس ذؤالة وأبو جعدة للذئب، وشبوة وأم عِرْيَط للعقرب، وأم عامر للضبع، وأبو المضاء للفرس، وأبو أيوب للجمل، وأبو صابر للحمار.

وقد يطلق علم الجنس على المعاني نحو (كيسان) علم على الغدر، وأم قَشْعم للموت، وبَرّة علم للمبرّة، وفجار علم للفجرة أي الفجور.

ووضعوا لبعض الاجناس علمْ … كعلم الأشخاص لفظًا وهو عمْ
من ذاك أم عِرْيط للعقرب … وهكذا ثُعالة للثعلب
ومثله برة للمبرّةْ … كذا فَجار علم للفَجْرةْ

المعنى: وضع العرب لبعض الأجناس أعلامًا كعلم الأشخاص فسموا العقرب (أم عِرْيَط) والثعلب (ثُعالة)، وبرّة علم على البر، وفَجار علم للفجرة وهو الفجور.

وعلم الجنس شبيه بعلم الشخص من حيث الأحكام اللفظية، فهو يصح الابتداء به نحو (أسامة أشجع من الضبع)، ويصح مجيء الحال منه نحو (هذا ثعالةُ مدبرًا)، ويمنع من الصرف إذا كان له سبب آخر مع العلمية

نحو (ابتعد من أسامةَ وثعالةَ)، فهما ممنوعان من الصرف للعلمية وتاء التأنيث، ولا يسبقه حرف التعريف فلا يقال (الأسامة) كما يقال (الأسد)، ولا يضاف، فلا يقال: (أسامة الغابة) كما يقال: (أسد الغابة) وغير ذلك من الأحكام.

وأما من حيث المعنى فإن علم الجنس كالنكرة من حيث دلالته على أفراد الجنس عامة، فأسامة يطلق على كل أسد، وثعالة يطلق على كل ثعلب، وأم عِرْيط على كل عقرب وهكذا. (م).

فائدة:

فرقوا بين علم الجنس كأسامة واسم الجنس النكرة كأسد بأن قالوا: إن (أسامة) تعني كلمة (أسد) معرَّفة لا منكرة، فهي بمعنى (الأسد) لا بمعنى (أسد). فقولهم (أسامة أجرأ من ثعالة) معناه (الأسد أجرأ من الثعلب) وليس معناه (أسد أجرأ من ثعلب). فأسامة إذن كالمعرّف بـ (أل) الجنسية لأنها تطلق على الجنس عمومًا، وربما أطلقت على واحد من أفراده فتقول: (قتل أسامة) لأسد خاص يعرفه المخاطب. (م).

في حين أن اسم الجنس نكرة لفظًا ومعنى، أما معنى فلعدم اختصاصه بواحد معيّن، وأما لفظًا فلأنه تسبقه (أل) فيعرّف بها، ولأنه لا يبتدأ به ولا تجيء منه الحال.

ولا فرق بينه وبين المعرّف بـ (أل) الجنسية من حيث الدلالة على الجنس برمّته، ومن حيث التعريف اللفظي تقول: (أسامة شجاع) كما تقول: (الأسد شجاع)، فهما نكرتان من جهة المعنى، معرفتان من جهة اللفظ. فعلم الجنس عند التحقيق كالمعرف بـ (أل) الجنسية من حيث المعنى والاستعمال اللفظي.

لمح الأصل:

قد تدخل (أل) على العلم المنقول للمح الأصل، ومعنى (لمح الأصل): الالتفات إلى المعنى الذي نقل عنه العلم، أي أنها تدخل على ما سمي به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول (أل) عليه، وذلك نحو قولك العباس والحارث والنعمان والفضل، فالعباس يشير إلى معنى العبوس، والحارث إلى الحراثة، والنعمان إلى الدم لأن النعمان هو الدم وهكذا. فقولك: (جاء عباس) يشير إلى العلم لا إلى معناه، وأما قولك: (جاء العباس) فإنه يشير إلى معنى العبوس، كأنك قلت: جاء الذي يعبس كثيرًا. وقولك: (أقبل حسن) لا تشير فيه إلى معنى العلم، وأما إذا قلت (أقبل الحسن) فإنك تشير إلى معنى العلم وهو الحُسن، وقولك: (جاء نعمان) يشير إلى العلم دون معناه، وأما (جاء النعمان) فإن يشير إلى معناه وهو الدم.

وحاصله أنك إذا أردت بالمنقول من الصفة ونحوه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك كقولك: (الحارث) نظرًا إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل، وهو أنه يعيش ويحرث. وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه. وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علمًا لم تدخل عليه الألف واللام، بل تقول: فضل وحارث ونعمان. فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما. (م).

وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك في حارث: الحارث، وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في فضل: الفضل، وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في نعمان: النعمان. ففائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو ما في معناها.

يقول ابن عقيل: ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف والإثبات ينزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو أنه إذا لمح الأصل جيء بالألف واللام وإن لم يلمح لم يؤت بهما.

وبعض الاعلام عليه دخلا … للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمانِ … فذكر ذا وحذفه سيانِ

المعنى: تدخل (أل) على بعض الأعلام للمح الأصل، أي الالتفات إلى المعنى الذي نقل عنه العلم مثل الفضل والحارث والنعمان. ويرى ابن مالك أن ذكر (أل) وحذفهما سيّان في المعنى. وقد رأينا اعتراض ابن عقيل عليه.

ملاحظة:

الباب كله سماعي عند النحاة يقتصر على ما ورد «فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف أن يقال فيها: المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لأنه لم يسمع» [التصريح١/ ١٥٢، الأشموني ١/ ١٨٣].

والذي يبدو أنه جائز في كل علم منقول إذا أردت لمح أصله، فتقول فيمن اسمه (صفوان) إذا أردت أن اسمه مطابق لمعناه: (أقبل الصفوان) بمعنى: أقبل الصخر. وتقول فيمن اسمه (محمود) وقد حقق معنى اسمه وأردت أن تلمح إلى ذلك (أقبل المحمود) أي الذي يحمده الناس. فإذا أردت لمح أصل المعنى جاز ذلك في كل علم منقول، اللهم إلا إذا كان منقولاً عما لا يقبل (أل) كـ (يزيد ويشكر) فإنه لا يجوز أن تدخل (أل) عليه.وكذلك العلم المرتجل فإنه لا يجوز إدخال (أل) عليه لمحًا للأصل لأنه ليس له أصل فيلمح. (م).

العلم بالغلبة:

قد يغلب المعرّف بـ (أل) أو المعرَّف بالإضافة على بعض المسمَّين به فيصير علمًا له دون غيره، فإذا أطلق لم ينصرف الذهن إلى غيره، وذلك كالمدينة فإنها في الأصل معرف (مدينة) وهي اسم جنس يطلق على كل مدينة من مدن الأرض، ثم اختصت بمدينة الرسول عليه الصلاة والسلام دون غيرها من المدن. ونحوه (الكتاب) فإن حقه الصدق على كل كتاب ولكن غلب على كتاب سيبويه. وكـ (الأعشى) فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلاً ثم غلب على أعشى همدان. وكالجاحظ فإنه غلب على عمرو بن بحر دون غيره من الجَحَظة، و(الطبري) فإنه غلب على محمد بن جرير دون غيره من أهل طبرية، و(البخاري) فإنه غلب على محمد بن إسماعيل دون غيره وهكذا.

ومن المعرف بالإضافة نحو ابن عمر وابن عباس وابن مسعود، فإنها غلبت على العبادلة دون غيرهم من إخوتهم. ونحو (ابن الناظم) فإنه أصبح علمًا على محمد بن محمد بن مالك النحوي دون غيره من أبناء نظمة الشعر. (م).

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو في الإضافة، فمن أمثلة حذفها عند النداء قولك: (يا جاحظ) في الجاحظ، ومن أمثلة حذفها عند الإضافة قولك: (هذا كتاب سيبويه) و(هذه مدينة رسول الله).

وقد تحذف في غيرهما شذوذًا، سمع من كلامهم (هذا عَيّوق طالعًا) والأصل العَيّوق، وهو اسم نجم.

وقد يصير علمًا بالغلبهْ … مضاف او مصحوب أل كالعقبهْ

وحذفَ أل ذي إن تناد أو تضفْ … أوجب وفي غيرهما قد تنحذفْ

المعنى: قد يصير الاسم علمًا بالغلبة سواء كان مضافًا أم مقترنًا بـ (أل) مثل العقبة وابن عمر. ويجب حذف (أل) في النداء أو الإضافة نحو (يا صعق) في الصعق، وهذه مدينة الرسول في (المدينة). وقد تحذف من غيرهما شذوذًا.

إعراب العلم:

العلم المفرد يعرب كما يقتضيه الكلام من رفع أو نصب أو جر نحو (جاء محمدٌ، ورأيت محمدًا، ومررت بمحمدٍ).

والمركب الإضافي يعرب جزؤه الأول حسبما يقتضيه الكلام ويجر الجزء الثاني بالإضافة نحو (أقبل عبدُ الرحمن - صافحتُ عبدَ الرحمن - أثنيتُ على عبدِ الرحمن). والمركب المزجي يكون جزؤه الأول مبنيًّا على الفتح دائمًا إن لم يكن آخره ياء كمعديكرب فيبنى على السكون، وجزؤه الثاني إن لم يكن كلمة (ويه) يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية.

والمركب المزجي نحو (بعلبك) فنقول: (بعلبكُّ بلدةٌ طيبةُ الهواء - زرتُ بعلبكَّ - سافرتُ إلى بعلبكَّ). وإن كان جزؤه الثاني كلمة (ويه) يكن مبنيًّا على الكسر دائمًا وهو في محل رفع أو نصب أو جر كما يقتضيه مركزه في الجملة نحو (سيبويه). فنقول: (سيبويهِ إمامُ النحاة - رحم اللهُ سيبويهِ - قرأتُ كتابَ سيبويهِ).

والمركب الإسنادي يبقى على حاله فيحكى على لفظه في جميع الأحوال ويكون إعرابه تقديريًا نحو (سُرَّ من رأى مدينةٌ أثريّة - زرتُ سُرَّ من رأى - مررتُ بسُرَّ من رأى).

اسم الإشارة

اسم الإشارة: ما يدل على معين بواسطة إشارة حسية باليد ونحوها إن كان المشار إليه حاضرًا، أو إشارة معنوية إذا كان المشار إليه معنى أو ذاتًا غير حاضرة.

والأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى الأشياء المشاهدة نحو (هذا الفتى أكبر من هذا). واستعماله في غير المشاهد وفي غير ما يدركه الحس مجاز، لتنزيله منزلة المحسوس المشاهد وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] ونحو (أعجبني هذا الرأي) فالجنة غير مشاهدة والرأي غير محسوس ولا مشاهد. (م).

ألفاظ الإشارة:

المفرد المذكر:

يشار إليه بـ (ذا). وتلحقه (ها) التنبيه في أوله فيكون للقريب نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣] فـ (ها) حرف تنبيه، و(ذا) اسم إشارة مبني على السكون مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

وتلحقه كاف الخطاب في آخره فيقال: (ذاك) نحو (ذاكَ طالبٌ مجتهدٌ)، فـ (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

وقد تلحقه كاف الخطاب مع لام البعد فيقال: (ذلك) فيكون للبعيد نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ [ق: ٣]. فـ (ذا) اسم إشارة مبني على

السكون في محل رفع مبتدأ، واللام لام البعد، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

وذهب قسم من النحاة إلى أن للإشارة مرتبتين: القرب والبعد، فإن أرادوا القرب جاؤوا بـ (ذا) أو بـ (هذا)، وإن لم يريدوا القرب جاؤوا بالكاف وحدها فقالوا: (ذاك)، أو بالكاف واللام فقالوا: (ذلك)

وذهب أكثرهم إلى أن مراتب الإشارة ثلاث: قربى ووسطى وبعدى. فللقربى (ذا) وتلحقها (ها) التنبيه كثيرًا، وللوسطى (ذا) مع الكاف، أي (ذاك)، وللبعدى الكاف مع اللام، أي (ذلك).

وهذا ما نرجحه، وذلك لأمور منها: أن زيادة أحرف الكلمة توحي بزيادة التراخي، فـ (ذا) للقرب، و(ذاك) للمتوسط، و(ذلك) للبعد. ثم إن (ها) التنبيه قد تقترن بذي الكاف فيقال: (هذاك) كقول طرفة:

رأيت بني غبراء لاينكرونني ... ولا أهل هذاك الطراف الممدد

الغبراء: الأرض، وبنو غبراء: الفقراء، والطراف: الجلد، وأهل الطراف الممدد: البيت الرفيع الذي يدل على الثراء، أي: الأغنياء. والمعنى: الناس جميعًا يعرفونني، ولا ينكرون كرمي وشجاعتي.

ولا تلحق (ها) التنبيه ذا اللام فلا يقال: (هذلك)، مما يدل على أن (ذلك) للبعد، لأن التنبيه والبعد يتنافيان، ولا مانع من اقتران التنبيه بالمتوسط. (م).

ملاحظتان:

١ ـ يجاء بـ (ها) التنبيه في أوائل أسماء الإشارة لتنبيه المخاطب على حضور المشار إليه وقربه وللمبالغة في إيضاحه فيقال: (هذا أخي) و(هؤلاء أصدقاؤنا).

٢ ـ تلحق اسم الإشارة كاف تسمى كاف الخطاب، وفيها وجهان:

الوجه الأول: مطابقة الكاف للمخاطب إفرادًا وتثنية وجمعًا، تذكيرًا وتأنيثًا فتقول: (ذلكَ ـ ذلكِ ـ ذلكما ـ ذلكم ـ ذلكنّ) نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِۗ﴾ [الإسراء: ٣٩]، وقوله: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ﴾ [مريم: ٢١]، وقوله: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓۚ﴾ [يوسف: ٣٧]، وقوله: ﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَظِيمٞ﴾ [البقرة: ٤٩]، وقوله: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾ [يوسف: ٣٢].

والوجه الثاني: إفراد الخطاب وتذكيره على كل حال فتقول: (ذلكَ) بفتح الكاف للمفرد والمثنى والجمع، للمذكر والمؤنث. وقد استعملها القرآن الكريم أيضًا فقال تعالى: ﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ [البقرة: ٢١٩]. وقال مخاطبًا نساء النبي: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٣٠]. (م).

المفردة المؤنثة:

ويشار إلى المؤنث القريب بـ (ذي) و(ذهْ) بسكون الهاء، و(تي) و(تا) و(ذهِ) بكسر الهاء باختلاس وإشباع.

وتلحقها (ها) التنبيه كثيرًا فيقال: هذي وهذه وهاتي وهاتا. قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ﴾ [الأعراف: ٧٣]. فـ (ها) حرف تنبيه، (ذهِ) اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ.

ويشار إلى البعيد بـ (تلك) نحو قوله تعالى: ﴿تِلۡكَ إِذٗا كَرَّةٌ خَاسِرَةٞ﴾ [النازعات: ١٢] فـ (تي) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، واللام لام البعد، والكاف حرف خطاب، وقوله: ﴿أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

وتكون للجمع أيضًا، تقول: (هذه جذوع منكسرة) و(تلك النوافذ محطّمة). (م).

بذا لمفرد مذكر أشرْ بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصرْ

المعنى: أشر للمفرد المذكر بكلمة (ذا) واقتصر في الإشارة إلى الأنثى على كلمة (ذي ـ ذه ـ تي ـ تا).

المثنى المذكر والمؤنث:

يشار إلى المثنى المذكر في حالة الرفع بـ (ذان) وفي حالتي النصب والجر بـ (ذَين)، وإلى المثنى المؤنث بـ (تان) في الرفع، و(تين) في النصب والجر.

وتلحقهما (ها) التنبيه فيكونان للقريب نحو هذين وهاتين. قال تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩] وقال: ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧].

وتلحقهما كاف الخطاب فيكونان للبعيد نحو ذانك وتانك. قال تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢] ويقال: (تانك الشجرتان مثمرتان). (م).

وذان تان للمثنى المرتفعْ وفي سواه ذين تين اذكر تطعْ

المعنى: للمثنى في حالة رفعه (ذان) و (تان)، وفي سوى الرفع يقال فيهما (ذين) و (تين).

ويجوز تشديد النون في مثنى (ذا وتا) سواء أكان بالألف أم بالياء فتقول: (ذانِّ وذينِّ وتينِّ) وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ) كما قرأ ابن كثير (إحدى ابنَتَيَّ هاتينِّ) بتشديد النون فيهما.

الجمع المطلق:

يشار إلى الجمع ـ مذكرًا كان أو مؤنثًا ـ بـ (أولى). وفيها لغتان (المد)

أي (أولاء) وهي لغة أهل الحجاز وهي الواردة في القرآن، و(القصر)، أي (أولى) وهي لغة بني تميم.

وتلحقها (ها) التنبيه فتكون للقرب نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾ [الإنسان: ٢٧].

وتلحقها الكاف فتكون للبعد نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وأكثر ما تستعمل للعاقل، وقد تستعمل لغيره قليلاً نحو قول جرير:

ذمَّ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

المعنى: ذمَّ كل موضع تنزل فيه بعد موضع منزلة اللوى الذي لقيت فيه أنواع المسرة، وذمَّ أيام الحياة التي تقضيها بعد هذه الأيام التي قضيتها هناك في هناء وغبطة.

ويراد به عند ذاك القلة، فإذا أريدت الكثرة جيء بهذه أو تلك. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] لقلتهن، ولم يقل (تلك)، ولو قيلت لكان صوابًا.

وبأولى أشر لجمع مطلقا والمد أولى، ولدى البعد انطقا

بالكاف حرفًا دون لام أو معهْ واللام إن قدمت (ها) ممتنعهْ

المعنى: يشار إلى الجمع بـ (أولى) سواء كان مذكرًا أم مؤنثًا، ولغة المد أولى من لغة القصر فيقال: (أولاء). وإذا كان المشار إليه بعيدًا فإنه يلحقها كاف الخطاب وحدها فيقال: (ذاك) أو الكاف واللام فيقال: (ذلك). وإذا تقدم حرف التنبيه الذي هو (ها) على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها فتقول: (هذاك) ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام فلا تقول: (هذالك).

الإشارة إلى المكان:

يشار إلى المكان بالظرفين (هنا) و (ثَمّ) ولا يشار بهما إلى غير المكان. أما أسماء الإشارة الأخرى ـ أعني (ذا) وما يتفرع منها ـ فيشار بها إلى المكان وغيره.

فالمكان إذا كان ظرفًا يشار إليه بـ (هنا) أو (ثَمَّ) ولا يشار بغيرهما، فيقال: (هنا أقام الجيش) ولا يقال: (هذا أقام الجيش). أما إذا لم يكن المكان ظرفًا فيشار إليه بالأسماء الأخرى نحو (هذا مكان طيب) فـ (هذا) مبتدأ وليس ظرفًا، فإذا قلت: (هنا مكان طيب) كان (هنا) ظرفًا.

فـ (هنا) للقريب، وقد تلحقها (ها) التنبيه فيقال: (ههنا). قال تعالى: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، وقال: ﴿فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَٰهُنَا حَمِيمٌ﴾ [الحاقة: ٣٥]، و(هناك) للمتوسط، و(هنالك) للبعيد، نظير ذا وذاك وذلك. قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١]، وقال: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤].

وقد يدخل على صيغتها بعض التغيير فتصير اسم إشارة للمكان البعيد فيقال: (هَنّا ـ هِنّا ـ هِنَّتْ)، فهذه كلها تفيد مع الظرفية الإشارة إلى المكان البعيد.

وأما (ثَمَّ) بفتح الثاء فإنها يشار بها إلى المكان البعيد. قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْـَٔاخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] أي هناك، وقال: ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ٢١] أي هناك في السماء، وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] وهو ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب خبر مقدم. (م).

وبهنا أو ههنا أشر إلى ... داني المكان وبه الكاف صلا
في البعد أو بثَم فه أو هَنّا ... أو بهنالك انطقنْ أو هِنّا

المعنى: أشر إلى المكان القريب بـ (هنا) أو (ههنا). وعند الإشارة إلى المكان البعيد صلْ بـ (هنا) كاف الخطاب وقل: (هناك). وكذلك يمكن أن تجيء باسم إشارة آخر يفيد البعد وهو (ثَمَّ) أو (هَنّا) أو (هِنّا) أو (هنالك).

المعرَّف بأل

المعرَّف بأل: اسم سبقته (أل) فأفادته التعريف، أي: صار معرفة بعد أن كان نكرة كالرجل والكتاب.

وقد ذهب الخليل إلى أن حرف التعريف هو (أل). وقال سيبويه هو اللام وحدها. فالهمزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن.

(أل) حرف تعريف أو اللام فقطْ فَنَمَطٌ عرّفت قل فيه النمطْ

المعنى: (أل) حرف تعريف عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه والهمزة للوصل اجتلبت للنطق بالساكن. فإذا أردت تعريف (نمط) [وهو نوع من البُسُط] فقل فيها: (النمط) بإدخال (أل) عليها.

أغراض التعريف بأل:

للتعريف بأل أغراض أهمها:

١ ـ تعيين واحد من أفراد الجنس كقولك: (أقبل الرجل) و(اشتريت الكتاب) ولا تقول ذلك إلا إذا كان المخاطب يعرف الرجل، إمّا أن يكون رآه أو جرى حديث عنه أو نحو ذلك ولا تقول ذلك ابتداء، فلا تقول لمخاطبك: (أقبل الرجل) وهو لا يعرفه ولم يجرِ له سابق ذكر.

وكذلك قولك: (اشتريت الكتاب) فإنه لا يجوز أن تقول ذلك لمخاطبك إذا كان لا يعرف شيئًا عن الكتاب ولم يجر له ذكر.

٢ ـ بيان الجنس كقولك: (الفهد أسرع من الذئب) فأنت لا تقصد

بالفهد واحدًا بعينه من أفراد الجنس ولا الذئب، وإنما قصدت أن تقول: (هذا الجنس أسرع من هذا الجنس). وليس معناه أن كل فرد من أفراد الفهد أسرع من كل فرد من أفراد الذئب، بل ربما وجد من أفراد الذئب ما تفوق سرعته سرعة بعض أفراد الفهد. ونحوه (الرجل أقوى من المرأة).

٣ ـ استغراق كل أفراد الجنس وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] فلا يشذ واحد من أفراد الجنس من هذا الضعف البشري.

٤ ـ الإشارة إلى واحد مما عُرفتْ حقيقته في الذهن من دون قصد إلى التعيين وهو نحو قولك: (اذهب إلى السوق واشتر لنا كذا وكذا) لمن لم يدخل المدينة إلا هذه المرة ولم يرَ سوقها من قبل. فأنت هنا لا تقصد سوقًا بعينه. وكقوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣] فإنه لا يقصد ذئبًا بعينه، بل واحدًا من أفراد الجنس مما استقر في الذهن معرفته.

٥ ـ الدلالة على الكمال كقولك: (هذا الرجل) و (هذا البطل) أي الكامل في هذا الوصف. وأنت تحس الفرق بين قولنا: (هذا الرجل) و(هذا رجل)، وقولنا: (هذا البطل) و(هذا بطل) ففي التعريف من الدلالة على الكمال ما ليس في التنكير.

إلى غير ذلك من الأغراض. (م).

أقسام (أل):

يقسم النحاة (أل) المعرّفة على قسمين: عهدية وجنسية.

أ ــ (أل) العهدية:

وهي تدخل على واحد من أفراد الجنس بعينه نحو (بعت الدار) و(اشتريت البستان) فأنت تقصد بالبستان بستانًا معينًا يعرفه المخاطب، وكذلك الدار.

ومعنى العهد: المعرفة، ومنه قولك: (عهدي بك أنك تركت كذا وكذا) أي معرفتي بك. وتقول: (عهدتك تفعل كذا) أي عرفتك.

وهي على ثلاثة أنواع:

١ ـ العهد الذكري: وهو أن يذكر الاسم نكرة، ويعاد ذكره مرة أخرى معرفة نحو (زارني رجلٌ فأكرمت الرجلَ) والمعنى أنك أكرمت الرجل الذي تقدم ذكره في العبارة. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦] أي الرسول الذي تقدم ذكره. بخلاف ما لو قلت: (زارني رجل فأكرمت رجلاً) فإن ذلك يفيد أنك أكرمت رجلاً غير الأول. ففائدتها التنبيه على أن الثاني هو الأول، إذ لو جيء به منكّرًا لتوهم أنه غيره.

٢ ـ العهد الذهني: وهو أن يتقدم لمصحوبها علم المخاطب به، وذلك كأن تقول لصاحبك: (اشتريت الحصان) فلا بد أن يكون للمخاطب علم بالحصان المقصود، إما أن يكون رآه أو سبق ذكره له. ومنه قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] فالغار معلوم، وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] فالشجرة معلومة للمسلمين وإن لم يكن جرى لها ذكر في اللفظ.

٣ ـ العهد الحضوري: وهو أن يكون مصحوبها حاضرًا مشاهَدًا أو محسوسًا كأن تقول: (فاز هذا الغلام)، وكقولك: (اليوم نسافر) أي: اليوم الحاضر الذي نحن فيه. وتقول لشاتم رجل بحضرتك: (لا تشتم الرجل). (م).

ب ـ (أل) الجنسية:

وهي التي تدخل على الجنس، ولا يراد بها واحد معين من أفراد الجنس كما في العهدية. فإن (أل) العهدية يراد بمصحوبها واحد بعينه من

أفراد الجنس كما ذكرنا، بخلاف (أل) هذه. فإذا قلت مثلاً: (الغزال أسرع من الذئب) فأنت لا تقصد به غزالاً واحدًا معينًا، وكذا إذا قلت: (الذئب مفترس) فأنت لا تريد واحدًا بعينه من أفراد الجنس، بل كأنك تقول: هذا الجنس من الحيوان مفترس. فـ (أل) هذه تعرّف الجنس بأسره وليست تعرّف واحدًا بعينه من أفراد الجنس.

وقسموا (أل) الجنسية على قسمين:

١ ـ أن تكون للاستغراق، وهي على قسمين:

الأولى: وهي التي تفيد استغراق جميع أفراد الجنس، أي: تشمل جميع أفراده، وهي التي تخلفها (كل) حقيقة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي كل إنسان بلا استثناء، وقولنا: (خلق الله الإنسان من الطين) أي كل إنسان، وقولنا: (الماس أثمن من الحصاة) فإن كل ماسة أثمن من كل حصاة، فـ (أل) ههنا استغرقت جميع أفراد الجنس.

والثانية: وهي التي تفيد استغراق جميع خصائص الأفراد تجوزًا مبالغة في المدح والذم. فالمدح كقولك: (هو الرجل علمًا) أي الكامل في هذه الصفة، ومعناه أنه اجتمع فيه ما تفرق في الجنس من هذه الصفة. ونحوه (أنت الرجل شهامةً) أي اجتمع فيك ما تفرق في الجنس من صفة الشهامة، وتسمى (أل) الكمالية.

ومن الذم قولك: (هو اللئيم) أي اجتمع فيه من هذه الصفة ما تفرق في غيره.

٢ ـ أن تكون لتعريف الحقيقة، وهي التي لا تخلفها (كل) وذلك نحو قولنا: (خلق الله آدم من الطين) فليس المقصود أن الطين كله استغرق في خلق آدم، بل معناه أنه من هذا الجنس. وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ

شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي من حقيقة الماء، وليس المقصود استغراق الماء كله في خلق الأحياء. ونحوه قولنا: (الحصان أسرع من الثور) فهذا ليس على سبيل الاستغراق، بل ربما وجد ثور أسرع من حصان، ولكن هذه حقيقة عامة. (م).

فائدة:

إن المعرف بـ (أل) الجنسية يختلف عن اسم الجنس النكرة، وذلك أن المعرّف بـ (أل) يقصد به استحضار الجنس وهيئته المعلومة في الذهن، فإذا قلت (الأسد أجرأ من الثعلب) فكأنك قلت: الحيوان الذي من أمره كذا أو المشهور بكذا أجرأ من الحيوان الذي من أمره كذا أو المعروف بكذا.

ونحوه قولك (خلق الإنسان من الطين) فالطين ههنا جنس، وهو معرف بـ (أل)، أي من هذه المادة المعروفة التي من أمرها كذا. فإذا قلت (من طين) كان المعنى أنه خلقه من مادة هذا اسمها ولست تشير إلى استحضار صفاتها، وإنما يكون ذلك عرض غير مقصود.

فتعريف الجنس القصد منه استحضار ما عرف عن الجنس في الذهن، والتنكير ليس القصد منه ذلك.

فتعريف الجنس شبيه بعلَم الجنس الذي سبق أن ذكرناه في باب العلم. فقولك (الأسد مفترس) يراد به ما يراد بقولك (أسامة مفترس). فالفرق بين المعرّف بـ (أل) الجنسية واسم الجنس النكرة كالفرق بين أسامة وأسد.

وقد يشار بـ (أل) هذه إلى واحد غير معين من الجنس المعروف المعلوم كقولنا: (ادخل السوق) فإن هذا الجنس معلوم للمخاطب، غير أنه لا يراد واحد بعينه من هذا الجنس، فـ (أل) هذه جنسية في حقيقتها، لأنه لا يراد بمدخولها شيء بعينه، بل يراد به واحد من الجنس المعهود،

فالجنس المعهود معلوم وما دخلت عليه (أل) واحد غير معين من هذا الجنس. ونحوه قوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمّت قلت لا يعنيني

فالشاعر لا يريد لئيمًا بعينه بل يريد واحدًا غير معين من هذا الجنس المعلوم، فتعريف اللئيم ههنا يراد به الإشارة إلى استحضار خصائص هذا الجنس في الذهن، بخلاف قولك: (ولقد أمر على لئيم) فلا يراد ههنا الإشارة إلى خصائص الجنس واستحضارها في الذهن. (م).

٣ ـ (أل) الزائدة:

تعريفها: هي التي تدخل على المعرفة أو النكرة فلا تغير من تعريفها أو تنكيرها. فمثال دخولها على المعرفة (المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بني العباس). فالكلمات (المأمون) و(الرشيد) و(العباس) معارف بالعلمية قبل دخول (أل) عليها، فلما دخلت عليها لم تفدها تعريفًا جديدًا. ومثال دخولها على النكرة ما سمع من قولهم: (ادخلوا الأولَ فالأولَ) فكلمة (أول) نكرة لأنها حال ولم تخرجها (أل) عن التنكير.

وهي في زيادتها على قسمين: لازمة وغير لازمة.

أ ـ الزائدة اللازمة: وهي التي اقترنت باسم معرفة كبعض الأعلام منذ استعماله علمًا، فلم يوجد خاليًا منها منذ علميته، ولا تفارقه مطلقًا مثل اللات والعزّى واليسع والسموأل. وكزيادتها في الأسماء الموصولة كالذي والتي ونحوهما، وكلمة (الآن).

وقد تزاد لازمًا كاللاتِ والآن والذين ثم اللاتِ

المعنى: تأتي (أل) زائدة وتكون زيادتها لازمة مثل اللاتِ والآن والذين واللاتِ.

ب ـ الزائدة غير اللازمة: كزيادتها في بعض الأعلام المنقولة عن أصل للمح المعنى الأصلي.

وقد تزاد (أل) اضطرارًا على العلم نحو قول الشاعر:

ولقد جنيتك أكمؤًا وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

المعنى: لقد جنيت لك أفضل ما في الأرض من الكمأة، وقد نهيتك عن السيّء والرديء منها.

فزاد الشاعر (أل) في العلم (بنات أوبر) مضطرًّا، وهو علم على نوع من الكمأة رديء، وليست معرّفة؛ لأنه معرفة بالعلمية.

ومنه الداخلة اضطرارًا على التمييز كقول رشيد بن شهاب اليشكري:

رأيتك لما أن عرفتَ وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

المعنى: لما رأيت يا قيس وجوهنا ـ أي: زعماءنا وأكابرنا ـ تسليت عن صديقك عمرو الذي قتلناه وطبت نفسًا.

والأصل: طبت نفسًا، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة، فزاد الشاعر (أل) اضطرارًا.

ولاضطرار كبنات الأوبر كذا وطبت النفسَ يا قيس السري

المعنى: تدخل (أل) زائدة اضطرارًا على العلم مثل (بنات الأوبر) وعلى التمييز مثل (طبت النفس يا قيس السري). [السري: الشريف].

الاسم الموصول

الموصول في الأصل اسم مفعول من (وصل الشيء بغيره) إذا جعله من تمامه. وسميت الأسماء الموصولة بذلك لأنها توصل بكلام بعدها هو من تمام معناها، وذلك أن الأسماء الموصولة أسماء ناقصة الدلالة لا يتضح معناها إلا إذا وصلت بالصلة. فإذا قلت (جاء الذي) أو (رأيت التي) لم يفهم المعنى المقصود، فإذا جئت بالصلة اتضح المعنى المقصود وذلك كأن تقول: (جاء الذي ألقى الخطبة) أو (رأيت التي فازت في مسابقة الشعر). ومن ذلك يتبين أن الأسماء الموصولة معناها: الأسماء الموصولة بصلة. (م).

أغراض التعريف بالاسم الموصول:

للتعريف بالاسم الموصول أغراض أهمها:

١ ـ عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك: (الذي كان معنا أمس رجل عالم) فالمخاطب لا يعرف من أحوال هذا الشخص إلا أنه كان معه أمس.

٢ ـ الإبهام، وذلك إذا كنت تريد إبهام الذات أو الشيء عن السامعين فتذكره لمخاطبك بصلة يعرفها هو ولا يعرفها الآخرون فتقول له: (إن الذي كان معنا أمس سافر) أو (الذي كلمك في شأن فلان حضر).

٣ ـ استهجان التصريح باسمه فيؤتى بالذي ونحوه موصولاً بما صدر منه من فعل أو قول وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ

ءَاذَوْا مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟﴾ [الأحزاب: ٦٩] أي آدر، فلم يذكر ذلك، وكقولك: (لقد فعل فلان ما فعل) فلم يذكر الفعلة استهجانًا لها.

٤ ـ التعظيم، وذلك بأن تذكره بصلته المعظمة كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ [طه: ٤].

٥ ـ التحقير، كقولك: (هذا الذي شتم أباه) و(هذا الذي أهنته) ومثله قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٣].

٦ ـ التفخيم، كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] وقوله: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠].

٧ ـ الاختصار، كقوله تعالى: ﴿لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ﴾ [الأحزاب: ٦٩] إذ لو عدد القائلين بذلك لطال.

وغير ذلك من الأغراض. (م).

الموصول الحرفي:

وهي خمسة أحرف:

١ ـ (أنْ) المصدرية: وتوصل بالفعل المنصرف سواء كان ماضيًا نحو (عجبت من أنْ قال محمد) أم مضارعًا نحو (يسرني أن يذهب زيد معك) وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أم أمرًا نحو (أشرت إليه بأن اذهبْ معهم).

فإن وقع بعدها فعل غير متصرف فهي مخففة من الثقيلة، أي مخففة من (أنَّ) المشددة نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩].

٢ ـ أَنَّ: وتوصل باسمها وخبرها، وتكون معهما في تأويل مصدر له محل من الإعراب نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] أي: برؤيته، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١] أي:

إنزالنا، وقولك: (يسعدني أنَّك ناجح)، وقولك: (عرفت أنَّك ناجح) وقولك: (سررت من أنَّك ناجح) أي: نجاحك.

٣ـ كي: توصل بالفعل المضارع فقط نحو (اعملْ لكي تكسبَ) أي للكسب.

٤ ـ لو: توصل بالفعل الماضي نحو (وددتُ لو ذهبتَ معي)، وبالمضارع نحو (وددت لو تذهب معي) أي: ذهابك، وقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] أي: يود أحدهم التعمير.

٥ ـ ما: وتكون مصدرية ظرفية نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدة دوامي حيًّا، ومصدرية غير ظرفية نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] أي: بنسيانهم يوم الحساب.

الأسماء الموصولة:

يقسم النحاة الأسماء الموصولة على قسمين: مختص ومشترك.

فالمختص: ما استعمل لشيء واحد لا يتجاوزه إلى غيره وهو (الذي والتي) وما تفرع عنهما. فـ (الذي) للمفرد المذكر، و(التي) للمفردة المؤنثة. . . وهكذا.

والمشترك: هو ما كان لعدة معان بلفظ واحد كـ (مَن وما وأي). فـ (مَن) مثلاً تستعمل للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، فتقول: حضر من فاز، ومن فازا، ومن فازوا، ومن فازت، ومن فازتا، ومن فزْنَ. فلفظ (من) اشترك في عدة معان. (م).

ونعرض الآن لهذين القسمين:

الموصولات المختصة

الذي:

للمفرد المذكر سواء أكان عاقلاً أم غير عاقل. فمن العاقل قوله تعالى:

﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾ [يونس: ٦٧]. ومثال غير العاقل قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]. وهو مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر.

ويقول النحاة: إن (الذي) وأخواته مما فيه (أل) إنما وضع توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أنه لا يمكن أن تصف معرفة بالجملة وإنما تصف بالجملة النكرة فتقول: (رأيت رجلاً يضرب أخاه)، فإذا أردت أن تصف المعرفة بالجملة جئت بـ (الذي) فقلت: (رأيت الرجل الذي يضرب أخاه) فتوصلت بـ (الذي) إلى وصف الرجل بكونه يضرب أخاه، وذلك أن نعت المعرفة يكون بـ (أل) إذا كان اسمًا فتقول: (أقبل الرجل الكريم) فوصفت الرجل بالكريم وقد أدخلت (أل) عليه. ولما كان لا يمكن إدخال (أل) على الجمل جيء بـ (الذي) لتقوم مقام (أل). فكما أن (أل) تدخل على المفرد وتؤثر فيه التعريف تدخل (الذي) على الجملة. فهي أداة يتوصل بها إلى التعريف بالجملة.

على أن العامة لا يزالون عندنا يعرّفون الجملة بـ (أل) فيدخلونها عليها فيقولون (رأيت الرجل الهرب) و (اليعطي أحسن من اليأخذ) بمعنى: (رأيت الرجل الذي هرب) و(الذي يعطي أحسن من الذي يأخذ)، و(أل) ههنا موصولة.وأصل التعبير عربي قديم.

وكما أن (أل) تكون عهدية وجنسية تكون (الذي) كذلك. فهي للعهد في قولك (سافر الذي كان معنا أمس)، وهي للجنس في قولهم (الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم). (م).

التي:

للمفردة المؤنثة سواء كانت شخصًا عاقلاً أم غيره. فمثال العاقل قوله

تعالى: ﴿وَٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وقوله: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾ [المجادلة: ١] وقولك: (أقبلت البنت التي ربحت الجائزة). ومثال غير العاقل قولك: (بعت البقرة التي اشتريتها)، وقوله تعالى: ﴿مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ﴾ [البقرة: ١٤٢]. وتستعمل أيضًا لجماعة غير العقلاء نحو (بعت الكتب التي اشتريتها). قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمًا﴾ [النساء: ٥]. وهو مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر. (م).

فائدة:

يبدو أنها تستعمل للكثرة في غير العاقل، بخلاف (اللاتي) فإنها تستعمل للقلة. تقول (اشتريتُ الحقائب التي عرضتَها في المعرض) و(اشتريت الحقائب اللاتي عرضتهن في المعرض) فالحقائب التي عرضتها أكثر من الحقائب اللاتي عرضتهن. [م].

اللذان:

للمثنى المذكر، عاقلاً أو غير عاقل. ويكون بحذف الياء من (الذي) والإتيان مكانها بالألف في حالة الرفع فتقول: (اللذان)، وبالياء في حالتي النصب والجر فتقول: (اللذين) كما في قوله تعالى: ﴿والذانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾ [النساء: ١٦] فـ (اللذان): مبتدأ مرفوع بالألف، وقوله: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ﴾ [فصلت: ٢٩] فـ (اللذين) مفعول به ثان منصوب بالياء. ومن استعمالها لغير العاقل قولك: (العلم والمال هما اللذان يبنيان الأمم).

وإن شئت شددت النون في مثنى (الذي والتي). فإذا كانت التثنية بالألف فالتشديد عوض عن الياء المحذوفة فتقول (اللذانِّ) و(اللتانِّ)، وقد قرأ ابن كثير ﴿وَالَّذانِّ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ﴾. ويجوز التشديد أيضًا مع الياء - وهو

مذهب الكوفيين - فتقول: (اللذَينِّ)، وقد قرأ ابن كثير ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِّ﴾ بتشديد النون.

اللتان:

للمثنى المؤنث نحو (أقبلت البنتان اللتان ألقتا شعرًا في الحفل). وينطبق عليها ما قلناه في (اللذان).

موصول الاسماء: الذي،الأنثى: التي — واليا إذا ما ثنيا لا تثبت
بل ما تليه أولِه العلامهْ — والنون إن تشدد فلا ملامهْ
والنون من (ذين) و(تين) شددا — أيضًا وتعويض بذاك قصدا

المعنى: الأسماء الموصولة تشمل (الذي) وهو للمفرد المذكر، و(التي) للمفردة المؤنثة، وإذا ثنيناهما حذفنا منهما الياء ويجيء بعد الحرف الذي أوليته الياء علامتا التثنية وهما الألف والنون رفعًا والياء والنون نصبًا وجرًّا. ويجوز تشديد النون في المثنى، وكذلك تشديد النون في (ذين) و (تين) اسمي الإشارة جائز أيضًا. وإن التشديد في هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء المحذوفة للتثنية في الاسم الموصول، والألف المحذوفة في اسم الإشارة.

الذين:

لجماعة الذكور ويختص بالعقلاء. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤] في حين أن مفرده وهو (الذي) يكون للعاقل وغيره. تقول (رأيت الرجل الذي زاركم) و (قرأت الكتاب الذي اشتريته منك).

وقد تستعمل (الذين) لما ينزل منزلة العقلاء كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] فنزل الأصنام لما عبدوها منزلة من يعقل. (م).

وهي بلفظ واحد في الرفع والنصب والجر في لغة جمهور العرب،

وهي مبنية على الفتح كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠].

وبعض العرب يقول: (الَّذون) في الرفع، و(الذين) في النصب والجر، وهم بنو هذيل. ومنه قوله:

نحن الَّذون صبحوا الصباحا   يوم النُّخَيل غارة ملحاحا

المعنى: نحن الذين باغتنا عدونا في الصباح بغارة شديدة لا تنفك عنهم. النُّخَيل: اسم مكان. وملحاحا: طويلة الأمد.

الأُلى:

تستعمل للجمع مطلقًا عاقلاً كان أو غيره، مذكرًا أو مؤنثًا، غير أن استعماله لجماعة الإناث قليل. تقول: (رأيت الأُلى هربوا) و (رأيت الأُلى هربْنَ)، وتقول: (يفلح الألى يجتهدون) و(يفلح الألى يجتهدْنَ) و (اقرأ من الكتب الألى تنفع). ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

وتبلي الأُلى يستلئمون على الأُلى   تراهنّ يوم الروع كالحِدَأ القُبْل

المعنى: لا يقوى أحد على صراع الخطوب، فها هي ذي تفني الأبطال الذين تقلدوا دروعهم وامتطوا خيلهم التي تطير بهم يوم الوغى كالحِدَأ في سرعتها وخفتها.

فـ (الألى يستلئمون) هم الفرسان وهم عقلاء، و(الألى تراهن) هن الخيل، فاستعملها مرة للعقلاء واستعملها مرة أخرى لغير العقلاء.

ومن استعمالها لجماعة الإناث قول مجنون ليلى:

محا حبُّها حبَّ الألى كنّ قبلها   وحلت مكانًا لم يكن حلَّ من قبل

المعنى: أزال حبها حب النساء اللاتي كنّ قبلها، وحلت في مكان لم يكن حل فيه أحد من قبلها.

فاستعمل (الألى) لجماعة الأناث.

فـ (الذين) لجماعة الذكور العقلاء خاصة، و(الألى) عامة للذكور والإناث، العقلاء وغيرهم.

جمع (الذي): الألى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعًا نطقا

المعنى: تجمع (الذي) على (الألى) مطلقًا، أي عاقلاً كان أو غيره، وعلى (الذين) مطلقًا، أي رفعًا ونصبًا وجرًّا. وبعض العرب ـ وهم بنو هذيل ـ يقول (الَّذون) في الرفع، و(الذين) في النصب والجر.

اللاتي: (بحذف الياء وإثباتها)

وهي جمع (التي) وتكون للعاقل وغيره، بخلاف (الذين) فإنه مختص بالعقلاء خاصة أو ما نزل منزلتهم ـ كما ذكرنا ـ وذلك لشبهه بجمع المذكر السالم الذي هو مختص بالعقلاء أو ما نزل منزلتهم.

وأما (اللاتي) فإنه شبيه بلفظ جمع المؤنث السالم الذي يكون للعاقل وغيره فتقول: (طالبات وشجرات). قال تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]، وقال: ﴿وَٱلۡقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرۡجُونَ نِكَاحٗا﴾ [النور: ٦٠] وتقول: (اشتريت الكتب اللاتي كانت عند محمد). (م).

ويجوز حذف الياء فتقول (جاءني اللاتِ فعلْنَ). وهي مبنية على السكون في حال ثبوت الياء، ومبنية على الكسر في حال حذفها.

اللائي: (بحذف الياء وإثباتها)

استعمل لجمع (التي) أيضًا فتقول: (عادت اللائي ذهبْنَ). ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤]، وقوله: ﴿إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ﴾ [المجادلة: ٢]. واستعمال(اللائي) قليل بالنسبة إلى استعمال (اللاتي). وهي مبنية على السكون في حال ثبوت الياء، ومبنية على الكسر في حال حذفها.

وقد وردت (اللائي) للذكور قليلاً بمعنى (الذين). قال رجل من بني سليم:

فما آباؤنا بأمنّ منه … علينا اللاءِ قد مهدوا الحجورا

المعنى: ليس آباؤنا ـ وهم الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا لنا حجورهم كالمهد ـ بأكبر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح.

فالفرق بين (اللاتي) و (اللائي) أن (اللاتي) مختصة بالإناث، و(اللائي) قد ترد للذكور قليلاً.

باللاتِ واللاءِ: التي قد جمعا … واللاءِ كالذين نزرًا وقعا

المعنى: تجمع (التي) على (اللاتِ) و(اللاءِ)، وقد وردت (اللاءِ) لجماعة الذكور بمعنى (الذين).

الموصول المشترك

ويسمى مشتركًا؛ لأنه يطلق بلفظ واحد على المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع.

مَن:

تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، المفرد والمثنى والمجموع، فتقول: (نجح من اجتهد، ومن اجتهدتْ، ومن اجتهدا، ومن اجتهدتا، ومن اجتهدوا، ومن اجتهدْنَ). وهي اسم موصول مبني على السكون.

ومن أمثلة استعمالها للمفرد قوله تعالى: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٧٢]، ولجماعة الذكور قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وللمفردة المؤنثة قولك: (نظرتُ إلى من أحببتها فوجدتها جديرة بالحب)، ولجماعة الإناث قولك: (جيء بمن أُسرْنَ كلهن).

وتختص بالعاقل سواء كانت موصولة أم استفهامية أم شرطية أم غير

ذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨]، وقوله: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢].

ولا تقع على غير العاقل إلا في مواضع:

أحدها: أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأحقاف: ٥] عبر عن الأصنام بـ (من) لتنزيلها منزلة العاقل لأنهم عبدوها. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]. ومن ذلك قول عباس بن الأحنف:

بكيت على سرب القطا إذ مررن بي   فقلت ومثلي بالبكاء جدير
أسرب القطا هل من يعير جناحه   لعلي إلى من قد هويت أطير

المعنى: بكيت على سرب القطا اللواتي مررن بي وقلت لهن ـ والبكاء جدير بأمثالي ـ يا سرب القطا هل يعيرني أحد جناحه لأطير به إلى من أحببت.

فنداء سرب القطا بالهمزة هو الذي سوّغ استعمال (مَن) لغير العاقل.

الثاني: أن يجتمع غير العاقل مع العاقل في عموم وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] فإن (من لا يخلق) عام في العاقل وغيره لشموله الآدميين والملائكة والأصنام، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١] فاجتمع غير العاقل مع العاقل في التسبيح وعبّر عن الجميع بـ (من). فمن في السماء يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم، ومن في الأرض يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب.

الثالث: أن يقترن غير العاقل مع العاقل في عموم فصل بـ (من) نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ

﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، وقولك: (الحيوانات كثيرة مختلفة، فمنها من ينطق بفصيح الكلام كالإنسان، ومنها من يغرد بأعذب الألحان كالبلبل، ومنها من يصيح بصوت منكر كالبومة).

ما:

وتقع على ذوات ما لا يعقل وعلى صفات من يعقل، فمن الأول قولك: (آكل ما تأكل) وقولك: (أعجبني ما قدمته لي). قال تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ﴾ [طه: ٦٩] فما في يمينه هي العصا، وما صنعوه هو أفاعيهم المتخيلة وهذا لغير العاقل.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] قالوا: أي الطيب منهن. وقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٥ ـ ٧] أي وبانيها، وكذا ما بعده. وقوله: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣] أي معبودي.

و(ما) مثل (من) تقع على المفرد والمثنى والجمع نحو (أعجبني ما صنعته وما صنعتهما وما صنعتهنّ). وهي اسم موصول مبني على السكون.

فالفرق بين (ما) و (من)، أن (من) مختصة بالعقلاء ولا تنفرد لغير العقلاء إلا على سبيل تنزيله منزلة العاقل. وأما (ما) فهي تقع لذوات ما لا يعقل ولصفات العقلاء.

ومن هذا يظهر أن (ما) أوسع استعمالاً من (من) وأكثر إبهامًا منها. (م).

فائدة:

إن (الذي) أخص من (ما) و (مَن) لطبيعة اشتراكهما في أكثر من معنى، ومعنى (أخص) أنها أكثر تحديدًا ووضوحًا من ذينك، فهي على هذا أعرف منهما لتحديد معناها ووضوحه.

وكذا استعملها القرآن الكريم.

قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾ [النساء: ٨١] فقال: ﴿غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ﴾ ثم قال: ﴿وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾ فجاء في أحد الموضعين بـ (الذي) والآخر بـ (ما) وذلك أن أحد الموضعين أعرف من الآخر، فالذي يقوله أعرف مما يبيتون؛ لأن الأول معلوم عند المخاطب متفق عليه، بخلاف ما يبيتون، فإنه مجهول عنده، إذ هو لا يدري ماذا يبيتون، فجاء للأخص المعلوم بـ (الذي) والآخر بـ (ما).

وقال: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقال: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢٢٩].

فجاء في الآية الأولى بـ (الذي) والثانية بـ (ما)؛ لأن الأولى في حقوق النساء وواجباتهن، وهي معلومة، والثانية في المهر وهو غير محدد ولا معلوم، فجاء للمحدد المعلوم بـ (الذي) ولما هو عام بـ (ما).

وقال: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٧].

فقد قال في آية النحل: ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وقال في آية العنكبوت: ﴿أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وكل منهما هو المناسب لموطنه.

وذلك أن قوله: ﴿مَنْ عَمِلَ﴾ عامّ؛ لأن (من) شرطية وهي نكرة، فتشمل كل عامل، وفسره بقوله: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ وهو نكرة، ثم نكّر العمل فقال: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا﴾ فجعله عامًّا أيضًا، ولذا جعل الجزاء عامًّا فجاء بـ (ما) وقال: ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

وأما آية العنكبوت فقد جاءت بـ (الذين) لا بـ (من) وهو اسم موصول معرفة، ثم عرّف العمل الصالح فقال: ﴿وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ولذا جعل الجزاء مخصصًا، فجاء بـ (الذي) فقال: ﴿أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ فجاء للعام بـ (ما) وللخاص بـ (الذي).

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ۝٣٣ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٣٤ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٣ ـ ٣٥].

ألا ترى أنه لما قال: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ فجاء به مخصصًا خصص الجزاء فقال: ﴿بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ وهي نظير الآية السابقة، فاستعمل (ما) لما هو عام، و(الذي) لما هو خاص. (م).

أل:

ذهب الجمهور إلى أن (أل) الداخلة على الصفة الصريحة اسم موصول. ويعنون بالصفة الصريحة اسم الفاعل واسم المفعول، وقيل الصفة المشبهة أيضًا، وذلك نحو قولك (القادم خالد) أي الذي قدم خالد، وقولك (المضروب أحمد) أي الذي ضُرب أحمد، وقولك (الحسن الوجه).

وصفة صريحة صلة (أل) وكونها بمعرب الأفعال قَلْ

المعنى: (أل) الموصولة لا توصل إلا بالصفة الصريحة وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وقلّ وصلها بالفعل المضارع.

فائدة:

استدل الجمهور على اسميتها بأمور أهمها:

١ ـ عود الضمير عليها في نحو (قد أفلح المتقي ربه) وهو أقوى ما يستندون إليه.

٢ ـ دخولها على الفعل في نحو قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومته

وذهب الأخفش إلى أنها حرف. وهذا هو الراجح فيما نرى وذلك لما يأتي:

١ ـ أن الإعراب يتخطاها، ولو كانت اسمًا ما تخطاها الإعراب فتقول (مررت بالضاربِ) و(جاء الضاربُ) فالإعراب يكون على (ضارب) لا على (أل).

٢ ـ استدلالهم بعود الضمير على (أل) في نحو (قد أفلح المتقي ربه) استدلال باطل، وذلك أنه إذا كان الضمير يعود على (أل) في الجملة السابقة فعلى من يعود في نحو قولنا (ما متقٍ ربه مضيّع) مما ليس فيه (أل)؟ فالضمير ههنا يعود على الموصوف المحذوف أو على المتقي نفسه، وكذا في الجملة السابقة.

ثم لماذا إذا قلنا: (ما المتقي ربه مضيّع) كان الضمير عائدًا على (أل)، وإذا حذفناها وقلنا: (ما متقٍ ربه مضيّع) عاد على غير (أل)؟

ونحوه قولنا: (ما المطيع خالقه خاسر) و (ما مطيعٌ خالقه خاسر) فالضمير في الجملة الأولى يعود على ما يعود عليه في الجملة الثانية وليس فيها (أل).

فـ (أل) حرف تعريف وليست اسمًا موصولاً.

نعم إن (أل) الداخلة على الفعل أو الجمل الاسمية نحو (ما أنت بالحكم الترضى حكومته) هي اسم موصول بمعنى (الذي) وليست حرفًا، ولا داعي لجعل الداخلة على الفعل هي الداخلة على الاسم نفسها، بل هما أداتان مختلفتان. (م).

وما زلنا في لهجاتنا نستعمل (أل) الداخلة على الفعل المضارع اسمًا

موصولاً فنقول: (اليعطي أحسن من الياخذ) أي: الذي يعطي أحسن من الذي يأخذ، وكذلك الداخلة على الظرف نحو (أخرج كل المعك) أي: كل الذي معك.

ذو الطائية:

لغة طيّء استعمال (ذو) موصولة، وتكون للعاقل ولغيره. وأشهر لغاتهم فيها أن تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردًا ومثنى ومجموعًا فتقول: (نجح ذو اجتهد، وذو اجتهدتْ، وذو اجتهدا، وذو اجتهدتا، وذو اجتهدوا، وذو اجتهدْنَ). وسمع من كلام بعضهم: (لا وذو في السماء عرشه).

فمن استعمالها في المفرد المذكر العاقل قول قَوّال الطائي:

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيًا ... هلمّ فإن المشرفيّ الفرائضُ

المعنى: أبلغ هذا الرجل الذي جاء واليًا للصدقات: أقبلْ وتعالَ، فإن الذي تُعطى بدلاً من الفرائض السيف. أي أن الشاعر يتهكم بالساعي الذي جاءهم يطلب الذي عليهم أداؤه من زكاة أموالهم، وكان قومه قد امتنعوا عن أداء حق الله في أموالهم.

يريد: فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعيًا.

ومن استعمالها في المفرد غير العاقل قول سنان الطائي:

فإن الماء ماء أبي وجدي ... وبئري ذو حفرت وذو طويتُ

المعنى: لا حق لكم في ورود هذا الماء؛ لأنه ماء كان يرده أبي وجدي من قبل، وكان خاصًّا بهما لا يرده غيرهما، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وأنا الذي بنيتها بالحجارة، فأنا أحق الناس بورودها.

يريد: وبئري التي حفرتها والتي طويتها.

ومنهم من يقول في المفرد المؤنث: (جاءني ذاتُ قامت) وفي جمع المؤنث: (جاءني ذواتُ قمنَ).

ومن وما وأل تساوي ما ذكرْ وهكذا ذو عند طيّءٍ شُهِرْ

المعنى: إن كل واحد من هذه الأسماء (من وما وأل) يساوي ما سبق ذكره في الاستعمال، أي أن كل واحد منها يصلح لكل ما صلحت له الأسماء السابقة مع عدم تغير لفظه. وكذلك (ذو) تأتي بمعنى (الذي) عند قبيلة طيّء.

وكالتي أيضًا لديهم ذاتُ وموضع اللاتي أتى ذواتُ

المعنى: يستعملون (ذات) بمعنى (التي) أي للتأنيث، ويجمعونها على (ذوات) بمعنى (اللاتي).

ذا:

تستعمل موصولة، وتكون مثل (ما) في أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا فنقول: (من ذا عندك؟) و (ماذا عندك؟).

وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بـ (ما) أو (مَن) الاستفهاميتين نحو (من ذا جاءك؟ من ذا قابلت؟) و(ماذا فعلت؟). فـ (مَن) اسم استفهام وهو مبتدأ، و(ذا) موصولة بمعنى (الذي) وهو خبر (مَن)، و(جاءك) صلة الموصول، والتقدير (من الذي جاءك؟).

وفي الجملة الأخرى (ما) مبتدأ، و(ذا) اسم موصول بمعنى (الذي) وهو خبر (ما)، و(فعلت) صلته، والتقدير: ما الذي فعلته؟

والشرط الآخر لاستعمالها موصولة ألّا تكون ملغاة، بمعنى ألّا تجعل (ما) مع (ذا)، أو (مَن) مع (ذا) كلمة واحدة للاستفهام نحو (ماذا أنفقت؟)

و (من ذا قابلتَ؟) فـ (ما) مبتدأ، و(ذا) خبره، و(أنفقت) صلته. وإذا كانت ملغاة فـ (ماذا) مفعول به مقدم. ومثلها الجملة الثانية.

وإذن فقد تقع (ذا) في تركيب تحتمل أن تكون فيه موصولة وما قبلها استفهامًا، وأن تكون مع (مَن) أو (ما) كلمة واحدة للاستفهام نحو ما مر بنا من قولنا (من ذا قابلت؟) و (ماذا أنفقت؟)، إذ يجوز أن يكون معنى العبارة الأولى (مَن قابلت؟) أو (مَن الذي قابلته؟)، وأن يكون معنى العبارة الثانية (ما أنفقت؟) أو (ما الذي أنفقته؟).

ويظهر أثر ذلك في التابع، فإن جعلت (ذا) مع (مَن) أو (ما) كلمة واحدة للاستفهام قلت: (ماذا أنفقت؟ أدرهمًا أم دينارًا؟) و(من ذا قابلت؟ أزهيرًا أم عامرًا؟) بالنصب. وإن جعلت (ما) أو (مَن) للاستفهام، و(ذا) موصولة قلت: (ماذا أنفقت؟ أدرهمٌ أم دينارٌ؟) و(من ذا قابلت؟ أزهيرٌ أم عامرٌ) بالرفع.

فالنصب على أن (ماذا) و(من ذا) كلها اسم استفهام في محل نصب مفعول به مقدم لأنفقت وقابلت، و(درهمًا وزهيرًا) منصوبان على البدلية من محل (ماذا) و(من ذا) الاستفهاميتين.

والرفع على أن (ما) و(من) وحدهما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، و(ذا) اسم موصول في محل رفع خبر، و(درهم وزهير) مرفوعان على البدلية من (ما) و(من) الاستفهاميتين، والجملة صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير (ماذا أنفقته؟ ومن ذا قابلته؟) أي: ما الذي أنفقته؟ ومن الذي قابلته؟

ومنه قول لبيد:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحبٌ فيقضى؟ أم ضلالٌ وباطل

المعنى: اسألوا هذا الحريص على الدنيا عن هذا الذي هو فيه، أهو نذر نذره على نفسه فرأى أنه لا بد من فعله أم هو ضلال وباطل من أمره؟

أي: ما الذي يحاول، فـ (ما) مبتدأ، بدليل إبداله المرفوع (نحبٌ) منها، و(ذا) اسم موصول خبر، ولو كانت (ماذا) اسمًا واحدًا لكانت مفعولاً مقدّمًا للفعل (يحاول) ولأبدل منها بالنصب.

ومثل (ما): (ذا) بعد (ما) استفهام   أو (مَن) إذا لم تُلغَ في الكلام

المعنى: تشبه (ذا): (ما) الموصولة في أنها صالحة لجميع الأنواع مع عدم تغير لفظها بشرط وقوعها بعد (ما) أو (من) الاستفهاميتين، بشرط عدم إلغائها في الكلام وذلك بأن تكون ذات جزأين.

أي:

وهي مثل (ما) في أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا نحو (يعجبني أيٌّ هو قائم) و (أيٌّ هي قائمة) و (أيٌّ هما قائمان) و (أيٌّ هما قائمتان) و (أيٌّ هم قائمون) و (أيٌّ هن قائمات).

وهي مبهمة ويتعين معناها بالمضاف إليه، فقد تستعمل للعاقل وغيره. فمن استعمالها للعاقل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]. ومن استعمالها لغير العاقل قولك: (كل من الطعام أيًّا هو طيب).

والأسماء الموصولة كلها مبنية إلا أيًّا هذه فهي تبنى في حالة واحدة وتعرب في غيرها.

فتبنى إذا أضيفت وكانت صلتها جملة اسمية، صدرها ـ وهو المبتدأ ـ ضمير محذوف نحو (يعجبني أيُّهم مغامر) و (سأعرف أيُّهم مغامر) و(سأتحدث عن أيُّهم مغامر). والأصل في كل ذلك: أيُّهم هو مغامر.

ولها أربع حالات:

أ ـ أن تضاف ويذكر صدر صلتها (أي: صلتها جملة اسمية، وصدرها ـ وهو المبتدأ ـ مذكور) نحو (سيزورني أيُّهم هو أفضل ـ سأصافح أيَّهم هو أفضل ـ سأسلم على أيِّهم هو أفضل).

ب ـ أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها (أي صلتها جملة اسمية، وصدرها ـ وهو المبتدأ ـ مذكور) نحو (سيفوز أيٌّ هو مجتهد ـ سنكرم أيًّا هو مخلص ـ سنحتفي بأيٍّ هو فائز).

ج ـ أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها (أي صلتها جملة اسمية، وصدرها ـ وهو المبتدأ ـ غير مذكور) نحو (يعجبني أيٌّ قائم ـ رأيت أيًّا قائم ـ سلمت على أيٍّ قائم).

وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الظاهرة.

د ـ أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو (يعجبني أيُّهم قائم). وفي هذه الحالة تبنى على الضم فتقول: (سيتفوق أيُّهم أفضل ـ رأيت أيُّهم أفضل ـ مررت بأيُّهم أفضل). ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، وقول غسان بن وعلة:

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيُّهم أفضلُ

المعنى: إذا صادفت هذه القبيلة فسلم على الذي هو أفضل، أي على أفضلها.

وفي الألفية:

أي كـ (ما) وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف

المعنى: تعرب (أي) مدة عدم إضافتها حالة كون صدر الصلة ضميرًا محذوفًا، ويدخل في ذلك الأحوال الثلاث المتقدمة. ومفهومه: أنها إذا أضيفت وحذف صدر الصلة لا تُعرب بل تُبنى.

وبعض العرب أعرب (أيًّا) مطلقًا، أي وإن أضيفت وحذف صدر صلتها فيقول: (يعجبني أيُّهم قائم - رأيت أيَّهم قائم - مررت بأيِّهم قائم). وقد قرئ ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ﴾ بالنصب.

وبــعــضــهــم أعــرب مــطــلــقًــا

صلة الموصول

يحتاج الاسم الموصول إلى صلة وعائد.

فالصلة: هي الجملة التي تذكر بعد الاسم الموصول فتتمّم معناه، وتسمى (صلة الموصول) مثل (جاء الذي أكرمته)، لأن الموصولات كلها ـ حرفية كانت أم اسمية ـ غامضة المعنى، فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها وغموضها وهو ما يسمى (الصلة). ولا محل لها من الإعراب.

والعائد: ضمير يعود إلى الاسم الموصول ويربطه بالصلة. فإن قلت: (تعلّمْ ما تنتفع به) فالعائد الهاء، لأنها تعود إلى (ما). وإن قلت: (تعلّمْ ما ينفعك) فالعائد الضمير المستتر في (ينفع) العائد إلى (ما).

ويشترط في الضمير العائد إلى الموصول الخاص أن يكون مطابقًا له إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا. تقول: (أكرمتُ الذي كتب ـ التي كتبت ـ اللذَين كتبا ـ اللتين كتبتا ـ الذين كتبوا ـ اللاتي كتبْنَ).

أما الضمير العائد إلى الموصول المشترك فلك فيه وجهان:

الوجه الأول: مراعاة لفظ الموصول، فتفرده وتذّكره مع الجميع، وهو الأكثر، فتقول: (شقي من أسرف) و (اشتريت ما باعه خالد) للجميع. أي أن الضمير يكون مفردًا مذكرًا في الحالات كلها مراعاة للفظ (مَن) و (ما) ولو كان المراد المفردة المؤنثة أو المثنى أو الجمع بنوعيهما.

والوجه الثاني: مراعاة معناه فيطابقه إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، وهو كثير، فتقول: (شقي من أسرف ـ من أسرفتْ ـ من أسرفا ـ من

أسرفَتا ـ من أسرفوا ـ من أسرفْنَ). وتقول: (اشتريت ما باعه خالد ـ وما باعها ـ وما باعهما ـ وما باعهنَّ).

وإن عاد ضميران جاز في الأول مراعاة اللفظ وفي الآخر مراعاة المعنى. وهو كثير. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] فقد أعاد الضمير في (يقول) على لفظ (مَن) مفردًا مذكّرًا، ثم أعاد عليه الضمير في قوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ جمعًا. فالمقصود بـ (مَن) في الآية الجمع، لكن حمل الكلام على لفظه في الأول، ثم حمل على معناه فيما بعد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١] فقد أعاد الضمير أولاً على لفظ (مَن) وهو الإفراد والتذكير فقال: ﴿وَمَن يَقْنُتْ﴾، ثم أعاده على معناه وهو الإفراد والتأنيث فقال: ﴿وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾.

غير أنه يجب مراعاة المعنى إذا حصل لبس بمراعاة اللفظ، فلا تقول: (أعطِ من سألك) إذا كان السائل أنثى، بل تقول: (أعطِ من سألتك) لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث.

وتقول: (لقيت من أحبها) إذا كان المحبوب أنثى، ولا تقول: (من أحبه) إلا إذا كان هناك قرينة فإنه يجوز عند ذاك مراعاة اللفظ كأن تقول: (لقيت من أحبه فأكرمتها)، إلا إذا قصد التعمية فإنه يجوز.

فائدة:

ـ جملة الصلة قد يكون معناها معهودًا، أي معلومة للمخاطب وذلك نحو (قدم الذي أكرم خالدًا) ولا تقول ذلك إلا إذا كان المخاطب يعلم أن هناك شخصًا أكرم خالدًا. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] فالصلة معهودة

للمخاطب معلومة عنده، والمخاطب هو الرسول عليه الصلاة والسلام. ولا تقول (جاءني الذي فاز) إلا لمن عرف فوزه وجهل مجيئه. ولا تقول: (أقبل الذي أبوه مسافر) إلا لمن عرف سفره وجهل إقباله. فيكون الاسم الموصول ههنا كـ (أل) العهدية التي تعرّف المفردات.

وقد يراد به الجنس فلا تكون صلته معهودة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ﴾ [النساء: ١٥] فليس المقصود بذلك نساء معلومات بل المقصود الجنس، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ﴾ [النساء: ١٧] فيكون هنا الاسم الموصول كـ (أل) الجنسية، إلا أن (أل) تدخل على المفردات، وهذا يدخل على الجمل.

وقد يراد تعظيم الموصول فتبهم صلته فلا تكون معهودة ولا تفيد الجنس نحو قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [طه: ٧٨]، وقوله: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ﴾ [النجم: ١٠].

وقد يراد تحقيره نحو (لقد فعل ما فعل) وقوله تعالى: ﴿وَفَعَلۡتَ فَعۡلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلۡتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩].

فتبين من هذا أن الاسم الموصول شبيه بـ (أل) المعرّفة، فقد يكون للعهد وقد يكون للجنس، غير أن (أل) تدخل على المفردات، والاسم الموصول يدخل على الجمل، ولا يمكن التعريف بالجملة إلا عن طريق الاسم الموصول. (م).

وكلها يلزم بعده صلهْ ... على ضمير لائق مشتملهْ

المعنى: جميع الموصولات تحتاج بعدها إلى صلة، وهذه الصلة لا بد أن تشتمل على ضمير مطابق للاسم الموصول.

شروط جملة الصلة:

١ ـ يشترط في جملة الصلة أن تكون خبرية لا إنشائية كقولك: (اقرأْ الكتاب الذي يفيدك)، ولا يجوز أن تقول: (اقرأْ الكتاب الذي حافظْ عليه)، لأن جملة (حافظْ عليه) إنشائية وليست خبرية لأنها أمر. كما لا يجوز أن تقول: (جاءني الذي ليته قائم) لأن جملة (ليته قائم) إنشائية وليست خبرية لأنها تمنٍّ. ولا يجوز (مات الذي غفر الله له) لأنه دعاء.

ويشترط في هذه الجملة الخبرية أن تكون مشتملة على ضمير بارز أو مستتر يعود إلى الاسم الموصول. ويسمى هذا الضمير (عائدًا) لعودته على الموصول. فمثال الضمير البارز (لا تعاشر الذين يحسّنون لك المنكر) فالعائد هو واو الجماعة. ومثال الضمير المستتر (صاحبْ من يدلّك على الخير) فالعائد هو الضمير المستتر في الفعل (يدلّ).

٢ ـ أن تكون خالية من معنى التعجب، فلا تقول: (جاءني الذي ما أحسنه).

٣ ـ أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها، فلا تقول: (جاءني الذي لكنه قائم) فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو (ما قعد زيد لكنه قائم)، أي أن (لكن) لا يتحقق الغرض منها ـ وهو الاستدراك ـ إلا بكلام مفيد سابق عليها.

صلة الموصول عندما تكون شبه جملة:

يشترط في وقوع الظرف والجار والمجرور صلة أن يكونا تامّين، أي يحصل بالوصل بكل منهما فائدة تزيل إبهام الموصول وتوضّح معناه من غير حاجة لذكر متعلقهما نحو (أخذت القلم الذي عندك) و(قطفت بعض الأزهار التي في الحديقة)، فكل من الظرف (عند) والجار والمجرور (في

الحديقة) تام. قال تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، وقال: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فإن لم يكونا تامّين لم يجز الوصل بهما. فلا تقول: (جاء الذي بك) ولا (جاء الذي اليوم) لعدم الفائدة.

وجملة أو شبهها الذي وُصِلْ   به كـ (من عندي الذي ابنه كُفِل)

المعنى: الذي يكون صلة إما الجملة أو شبهها مثل (من عندي الذي ابنه كفل).

حذف العائد:

لا بد لكل اسم موصول من صلة تشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول وهو ما يعرف بالعائد.

والعائد يجوز حذفه في الصلة بشرط أمن اللبس، وذلك بأن لا يصلح الباقي لأن يكون صلة كاملة. وعلامة الصلة الكاملة أن يكون الباقي بعد الحذف جملة أو شبه جملة فيها ضمير ـ غير ذلك الضمير المحذوف ـ صالح لعوده على الموصول.

وهو إما أن يكون في حالة الرفع أو النصب أو الجر:

١ ـ العائد المرفوع:

مثاله: جاء الذي هو أبوه مسافر.

حكمه:

لا يجوز حذف العائد المرفوع (هو) لأن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة مشتملة على عائد وهو (الهاء).

والعائد المرفوع يجوز حذفه بشرطين:

أ ـ أن يكون مبتدأً.

ب ـ أن يكون خبره مفردًا، لأن الخبر المفرد لا يصلح أن يكون صلة

بعد حذف المبتدأ نحو (نسعد بلقاء طلابنا الذين هم شباب المستقبل) فيجوز حذف العائد (هم)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] فقوله: (إله) خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: هو إله، فصح حذف العائد في المثال والآية لأنه مبتدأ وخبره مفرد. ونحوه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] على تقدير: هو أشد.

فإن كان العائد غير مبتدأ لم يجز حذفه، فتقول: (أقبل اللذان نجحا) ولا يجوز حذف الألف لأنها فاعل.

وإن كان العائد مبتدأ لكن خبره جملة اسمية أو فعلية لم يحذف لصلاحية الباقي لأن يكون صلة كاملة نحو (حضر الذي هو أخوه فائز) و(أقبل الذي هو يثابر على التعلم) إذ لو حذف لتبادر إلى ذهن السامع عدم الحذف؛ لوجود ضمير آخر يصلح أن يكون عائدًا.

ولا يكثر حذف العائد إلا إذا طالت الصلة [أي: ليست جملة الصلة مقصورة على العائد وخبره المفرد، وإنما يكون لها مكملات كالمفعول به والجار والمجرور والمضاف إليه وغير ذلك] ففي نحو (جاء الذي هو ضاربٌ زيدًا) يحسن حذف العائد لطول الصلة بالمفعول به فتقول: (جاء الذي ضاربٌ زيدًا)، وفي نحو (نزل المطر الذي هو مصدرُ مياه الأنهار) تحذف العائد فتقول: (نزل المطر الذي مصدرُ مياه الأنهار).

فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل، بمعنى أن الأساليب العالية لا تجنح كثيرًا إلى حذف العائد المرفوع، فإن جنحت إليه اختارت ـ في الغالب ـ طويل الصلة.

وأجازه الكوفيون قياسًا. فتقول على مذهبهم: (جاء الذي قائمٌ) بتقدير (جاء الذي هو قائم).ومنه قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى

﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع، والتقدير(هو أحسنُ). وهي قراءة شاذة قرأ بها الحسن البصري والأعمش وغيرهما.

ويحذف صدر الصلة مع (أي) وإن لم تطل الصلة نحو (يعجبني أيُّهم قائم)؛ لأنها ملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا، فأغنى ذلك عن اشتراط طول الصلة.

.... وفي ذا الحذف (أيًّا) غير (أيٍّ) يقتفي

إن يستطل وصل ....

المعنى: غير (أي) من الموصولات يقتفي ويتبع (أيًّا) في حذف صدر الصلة إذا كانت الصلة طويلة وصدر الصلة هو العائد المرفوع.

.... وإن لم يستطل فالحذف نزر ....

المعنى: وإن لم تطل الصلة فالحذف قليل.

وتلخيص ما سبق أنه لا يحذف صدر الصلة مع (أي) ولا مع غيرها من الموصولات متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة.

.... وأبوا أن يختزلْ

إن صلح الباقي لوصل مكملِ ....

المعنى: لا يجوز حذف صدر الصلة إذا كان ما بعده صالحًا لأن يكون صلة.

٢ ـ العائد المنصوب:

إذا كان الضمير العائد على الاسم الموصول منصوبًا فيشترط في جواز حذفه ما يأتي:

أ ـ أن يكون ضميرًا متصلاً.

ب ـ أن يكون ناصبه فعلاً تامًّا أو وصفًا.

فتقول: (ركبتُ القطار الذي ركبتَ) أي: ركبته، و(قرأتُ الصحيفة التي قرأتَ) أي: قرأتها. ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١] التقدير: خلقته، وقوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] أي: بعثه، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس: ٧١] التقدير: عملَتْه.

وأما الوصف فقولك: (اشكر الله على ما هو معطيك) أي: معطيكه. ومنه قول الشاعر:

ما الله موليك فضلٌ فاحمدَنْه به فما لذي غيره نفع ولا ضرر

المعنى: إن ما ينعم الله به عليك إنما هو فضل منه يحتّم عليك حمده، وليس لأحد غيره قدرة على النفع والضرر.

تقديره: ما الله موليكه فضل، فحذفت الهاء.

وظاهر كلام ابن مالك أن الحذف كثير في الفعل والوصف، وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل.

.... والحذف عندهم كثير منجلي
في عائد متصل إن انتصبْ بفعل او وصف كمن نرجو يهبْ

المعنى: العائد المنصوب يكثر حذفه إذا كان متصلاً منصوبًا بفعل تام أو وصف مثل (من نرجو يهب).

ويمتنع الحذف في الحالات الآتية:

أ ـ إذا كان الضمير المنصوب منفصلاً نحو (جاء الذي إياه أحببت) فلا يجوز حذف (إياه)، لأنه ضمير منفصل، وحذفه يوقع في إلباسه بالمتصل ومفوّت لما قصد به من التخصيص.

ب ـ إذا كان الضمير المنصوب متصلاً منصوبًا بغير فعل أو وصف

ـ وهو الحرف ـ نحو (جاء الذي إنه منطلق) و (اشتد الحر الذي كأنه اللهب)، فلا يجوز حذف العائد وهو الهاء، لأن اسم (إنّ) و (كأنّ) المشددتين لا يحذف إلا شذوذًا.

ج ـ إذا كان العائد ضميرًا منصوبًا متصلاً بفعل ناقص نحو (جاء الذي كانه زيد) و(قابلت الذي كانه محمود) فالهاء ضمير نصب لأنه خبر (كان) مقدم، فلا يجوز حذفه.

٣ ـ العائد المجرور:

العائد المجرور نوعان: مجرور بالإضافة وبحرف الجر.

أ ـ المجرور بالإضافة:

شرط جواز حذفه أن يكون المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول من فعل متعدٍّ إلى مفعولين وكلاهما للحال أو الاستقبال، ولا بدّ أن يعتمد على مبتدأ ونحوه مما هو مذكور في باب (اسم الفاعل) نحو (جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غدًا) فتقول: (جاء الذي أنا ضارب) بحذف الهاء. ونحوه (يفرح الذي أنا مكرمٌ الآن أو غدًا) أي: مكرمه. ومثله (يرضيني ما أنا معطىً الآن أو غدًا) أي: مُعطاه.

وإذا كان العائد المضاف إليه مجرورًا بغير ذلك لم يجز الحذف، وهذا فيما يأتي:

أولاً ـ إذا كان المضاف غير وصف نحو (جاء الذي أنا غلامه) و (تألم الذي غاب أهله).

ثانيًا ـ إذا كان المضاف وصفًا للماضي نحو (جاء الذي أنا مكرمه أمس) و (أكملت بالأمس ما كنت بانيه).

كذاك حذف ما بوصف خفضا ... كـ(أنت قاض) بعد أمر من (قضى)

المعنى: العائد المجرور إذا كان مجرورًا بالإضافة لم يحذف إلا إذا

كان مجرورًا بإضافة اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كقوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] التقدير: ما أنت قاضيه، فحذفت الهاء.

ثالثًا ـ إذا كان الوصف اسم مفعول من فعل متعدٍّ لواحد نحو (جاء الذي أنا مضروبه).

ب ـ المجرور بالحرف:

يذهب النحاة إلى أنه لا يحذف المجرور بالحرف إلا إذا دخل على الموصول حرف مثله لفظًا ومعنًى، واتفق العامل فيه مادة، فإذا حذف العائد حذف معه الحرف الذي يجره نحو (مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنت مارّ به) فيجوز حذف الهاء فتقول: (مررتُ بالذي مررتَ، أو بالذي أنت مارّ). وتقول: (سلمتُ على الذي سلمتَ) أي: عليه. ونحوه (انتهيتُ إلى ما انتهيتَ) أي: إليه. ومنه قوله تعالى: ﴿يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه. وقال عنترة:

وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة ... فبح لان منها بالذي أنت بائح

المعنى: لقد كنت تخفي حبك لسمراء مدة طويلة، فأظهر الآن ما كنت تكتمه من شوق إليها.

أي: أنت بائح به.

وإذا اختلف الحرف أو ما يتعلق به لم يجز الحذف، فلا يجوز الحذف من نحو (مررت بالذي غضبت عليه).

كذا الذي جر بـ(ما) الموصول جرْ ... كـ (مُرَّ بالذي مررت فهو برْ)

المعنى: العائد المجرور إذا كان مجرورًا بحرف فلا يحذف إلا إذا دخل على الموصول حرف مثله نحو (مررتُ بالذي مررتَ) أي: به.

فائدة:

لا يشترط بعضهم وجوب تماثل حرفي الجر الداخلين على الموصول

والعائد ليجوز حذف العائد المجرور بالحرف، وإنما يكفي تعيّن الحرف وعدم اللبس لورود ذلك في الفصيح. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] أي: به، فقد حذف العائد مع حرف الجر ولم يدخل على الموصول مثله. وقال: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠] أي: به، وقد اختلف الحرفان. [على طريق التفسير البياني ١/ ١٧٥].

المبتدأ والخبر

وهما ركنا الجملة الاسمية.

وتعريف المبتدأ: اسم مرفوع يقع في أول الجملة، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية محكوم عليه بأمر نحو (الحقُّ منصورٌ).

وقد يكون المبتدأ اسمًا صريحًا نحو (اللهُ ربُّنا)، وقد يكون ضميرًا منفصلاً نحو (أنت مجتهد)، وقد يكون مصدرًا مؤولاً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: صيامُكم خيرٌ لكم، وقوله: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧] أي: عفوكم أقرب للتقوى، وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] [التأويل: إنذارك وعدم إنذارك سواء، فما بعد همزة التسوية مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ، و(سواء) قبله خبره].

وقد تدخل عليه العوامل الزائدة كـ (الباء ومن)، وشبه الزائدة كـ (رُبَّ). فمثال الباء (بحسبك درهم) فالباء: حرف جر زائد، و(حسبك): (حسب) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والكاف مضاف إليه.

ومثال (من) قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣] فـ (من): حرف جر زائد، و(خالق): مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ومثال جره بحرف الجر الشبيه بالزائد قولك: (رُبّ أخٍ لك لم تلده أمك) فـ (أخٍ) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة.

ويقع بعد المبتدأ خبر، وقد يقع بعده مرفوع أغنى عن الخبر نحو (أقائمٌ الزيدان؟) و(أمضروبٌ العبدان؟).

ويعرف الأشموني المبتدأ تعريفًا يجمع فيها الحالات التي ذكرناها فيقول: «المبتدأ: هو الاسم العاري من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لمستغنى به».

مبتدأ زيد وعاذر خبرْ إن قلت زيد عاذر من اعتذرْ

المعنى: إن قلت: زيد عاذر من اعتذر فزيد: مبتدأ، وعاذر: خبر.

المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر:

قد يكون المبتدأ وصفًا اعتمد على نفي أو استفهام واكتفى بمرفوعه، فمثال اعتماده على الاستفهام قولنا: (أمسافرٌ الولدان؟)، ومثال اعتماده على النفي قولنا: (ما نائمٌ الطفلان).

ومن أمثلة ذلك أيضًا قولنا: (أمرتفعٌ البناءُ؟) و(ما مكرَمٌ الجبانُ) نلاحظ في هذين المثالين أن المبتدأ وصف يحتاج إلى فاعل بعده أو نائب فاعل يتمم الجملة ويكمل معناها وهما كلمتا (البناء ـ الجبان) فإن الأولى فاعل، والثانية نائب فاعل للوصف، وقد استغنى الوصف بمرفوعه عن الخبر وسدّ مسدّه.

والوصف يشمل اسم الفاعل نحو (أقائمٌ الزيدان؟)، واسم المفعول نحو (ما مشغولٌ المهندسون)، والصفة المشبهة نحو (أظريفٌ الطالبان؟).

والمرفوع يكون اسمًا ظاهرًا كما مثلنا، ويكون ضميرًا منفصلاً نحو قولنا: (ما قائمٌ أنتما)، وقول الشاعر:

خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

المعنى: يقول لصديقين له: إنكما إن لم تكونا لي على من أهجره وأقطع حبل المودة معه فإنكما لا تكونان قد التزمتما الوفاء بعهد المودة.

فـ (أنتما) فاعل سد مسد الخبر.

والنفي قد يكون بالحرف نحو (ما غائبٌ الشاهدان)، أو بالفعل نحو (ليس محبوبٌ الغادرون)، أو بالاسم نحو (غيرُ نافعٍ المالُ الحرامُ) و (غيرُ قائمٍ الزيدان)، فـ (الزيدان) فاعل (قائم) سد مسد خبر المبتدأ (غير). ومنه قولُ الشاعر:

غيرُ لاهٍ عداك فاطّرح اللهو، ولا تغترْ بعارضٍ سلم

المعنى: كن حذرًا واترك اللهو جانبًا ولا تغترّ بسلم عارض فإن أعداءك ليسوا في غفلة، بل يتربصون للإيقاع بك.

فـ (عداك) فاعل لـ (لاه) سد مسد خبر المبتدأ (غير).

ومنه قول أبي نواس:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهمّ والحزن

المعنى: ليس هذا الزمان المترع بالهموم، الزاخر بالأحزان جديرًا بالأسى والأسف.

فـ (على زمن) في محل رفع بـ (مأسوف) لنيابته مناب الفاعل وقد سد مسد خبر (غير).

إننا نلاحظ أنه مع (غير) ينتقل الابتداء إليها، ويجر الوصف بالإضافة إليها، ويكون ما بعد الوصف مرفوعًا بالوصف سادًّا مسد خبر (غير).

وأما مع (ليس) فيكون الوصف اسمًا لها، والمرفوع بعده سد مسد خبر (ليس).

وكذلك الاستفهام قد يكون بالحرف كما مثلنا، أو بالاسم نحو (كيف جالسٌ الزيدان؟) و(متى قادمٌ السائحون؟).

وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط الاعتماد على النفي أو الاستفهام، فيجيزون (قائم الزيدان) و (فائزٌ أولو الرشد). قال رجل طائي:

خبيرٌ بنو لِهب فلا تكُ ملغيًا   مقالة لِهبيٍّ إذا الطير مرّتِ

المعنى: إن بني لهب عالمون بزجر الطير، فإذا قال لك أحدهم قولاً فصدّقه ولا تتغافل عنه.

فـ (خبير) مبتدأ غير معتمد على نفي أو استفهام، و(بنو) فاعل سد مسد الخبر.

وأول مبتدأ والثاني   فاعل اغنى في: أسارٍ ذان

المعنى: في قولك: (أسارٍ ذان) سار: مبتدأ، (ذان): فاعل أغنى عن الخبر.

وقس وكاستفهامِ النفي وقد   يجوز نحو فائزٌ أولو الرشد

المعنى: قس على هذا المثال أشباهه من كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي، ويجوز بقلة أن لا يسبقه شيء منهما نحو (فائزٌ أولو الرشد).

أحوال الاسم مع مرفوعه:

إذا كان المبتدأ وصفًا متقدمًا فله مع مرفوعه ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يتطابقا في الإفراد نحو (أنائمٌ زيدٌ؟) و (ما مهزومٌ الحقُّ) ويجوز فيه وجهان:

الوجه الأول: أن يكون الوصف المتقدم مبتدأً، وما بعده فاعلاً أو نائب فاعل سد مسد الخبر.

الوجه الثاني: أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأ مؤخرًا.

فإن أريد به الوجه الأول وجب عند الجمهور سبقه بنفي أو استفهام، وإن أريد الوجه الثاني لم يشترط ذلك، وإنما يصح أن تقول: (نائمٌ زيدٌ).

الحالة الثانية: أن يتطابقا في التثنية والجمع نحو (أقائمان الزيدان ـ أقائمون الزيدون) ويتعين أن يكون الوصف فيهما خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأً مؤخرًا، وهذا أصله (الزيدان قائمان ـ الزيدون قائمون) فقدم الخبر على المبتدأ لغرض من أغراض التقديم كالاختصاص والافتخار والتفاؤل ونحوها. تقول: (الزيدان قائمان) إذا كان المخاطب خالي الذهن، فإن كان السامع يظن أنهما قاعدان لا قائمان قدمت الخبر وقلت: (قائمان الزيدان). (م).

ولا يجوز إعراب الوصف مبتدأً؛ لأنه بمنزلة الفعل، والفعل يتجرد من علامتي التثنية والجمع.

والثاني مبتدًا وذا الوصفُ خبرْ إن في سوى الإفراد طبقًا استقرْ

المعنى: يعرب الوصف خبرًا مقدمًا والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا إن تطابقا في التثنية والجمع.

الحالة الثالثة: أن يكون الوصف مفردًا ومرفوعه مثنًّى أو مجموعًا نحو (أعالمٌ المحمدان؟) و(أمحبوبٌ الزيدون؟) وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأً وما بعده فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر.

ولا يجوز أن يعرب الوصف خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأً مؤخرًا لأنه لا يخبر عن المثنى أو الجمع بمفرد.

عامل الرفع في المبتدأ والخبر:

بحث النحاة عن العامل الذي جلب الضمة في كل من المبتدأ والخبر، ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظيًّا يؤدي إلى وجود تلك الضمة، قالوا: إنه مرفوع بالابتداء، وهو عامل معنوي، المقصود به كون الاسم مجردًا عن العوامل اللفظية الأصلية، أو كونه واقعًا في أول الجملة. أما الخبر فالعامل فيه لفظي وهو المبتدأ، أي أنه يرفع الخبر.

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

المعنى: حكم النحويون برفع المبتدأ بعامل معنوي وهو الابتداء، وبرفع الخبر بعامل لفظي وهو المبتدأ.

صور المبتدأ:

للمبتدأ ـ كما ذكرنا ـ ثلاث صور:

أ ـ صريح نحو (الكريم محبوب).

ب ـ ضمير منفصل نحو (أنت مجتهد).

ج ـ مصدر مؤول نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٦] والتأويل: وصيامكم خير لكم. وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ١٠] [التأويل: إنذارك وعدم إنذارك سواء، فما بعد همزة التسوية مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ، و(سواء) قبله خبره]. ومنه المثل (تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) فهو على تقدير (أن تسمعَ) ويؤول بـ (سماعُك).

الخبر:

الخبر: هو اللفظ الذي يكمل المعنى مع المبتدأ ويتمم معنى الجملة الأساسي نحو (الحقُّ منتصرٌ) فـ (منتصرٌ) خبر المبتدأ؛ لأنه هو الذي تمم معنى الجملة.

والخبر الجزء المتم الفائدهْ كـ (اللهُ بَرٌّ) و (الأيادي شاهدهْ)

المعنى: تعريف الخبر هو الجزء الذي يتمم معنى الجملة مثل (الله بَرّ) و (الأيادي شاهدة).

أنواع الخبر:

ينقسم الخبر إلى مفرد وجملة وشبه جملة:

النوع الأول: الخبر المفرد:

وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة وإن كان مثنى أو مجموعًا نحو (المجتهد محمودٌ ـ المجتهدان محمودان ـ المجتهدون محمودون).

وينقسم الخبر المفرد إلى جامد ومشتق.

والمراد بالجامد: ما ليس فيه معنى الوصف نحو (هذا حجرٌ) وهو لا يتضمن ضميرًا يعود إلى المبتدأ، وهذا معنى قولهم: (يكون فارغًا من الضمير).

وقالوا: إذا كان متضمنًا معنى المشتق تحمل الضمير نحو (عليٌّ أسدٌ) أي: شجاع، و(قلبه حجر) أي قاسٍ لا يلين. و(يده حديدٌ) أي: قوية، و(هند قمر) أي: جميلة.

فأسد هنا بمعنى شجاع، فهو مثله يحمل ضميرًا مستترًا تقديره (هو) يعود إلى (علي) وهو ضمير الفاعل. وقس على ذلك بقية الأمثلة.

وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير نحو (خالد أخوك).

وذهب الكوفيون إلى أن خبر الجامد يحتمل ضميرًا يعود إلى المبتدأ وإن لم يكن في معنى المشتق. فإن قلت (هذا حجر) فحجر يحمل ضميرًا يعود إلى اسم الإشارة تقديره (هو) أي: هذا حجر هو، وما قولهم ببعيد من الصواب، لأنه لا بد من رابط يربط المبتدأ بالخبر.

وإن كان مشتقًّا ـ وهو ما كان وصفًا ـ فإنه يرفع ضميرًا مستترًا يعود على المبتدأ نحو (سعيد قائم) فـ (قائم) خبر مشتق؛ لأن التقدير (قائم هو) والضمير عائد على المبتدأ، أو يرفع اسمًا ظاهرًا بعده فلا يتحمل ضميرًا نحو (محمد قائمٌ غلاماه) و (الورد فاتنٌ ألوانُه) فـ (غلاماه) فاعل رافعه الخبر (قائم)، و(ألوانُه) فاعل، رافعه الخبر (فاتنٌ).

ومتى تحمل الخبر ضمير المبتدأ لزمت مطابقته له إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا نحو (علي مجتهد، وفاطمة مجتهدة، والتلميذان مجتهدان، والتلميذتان مجتهدتان، والتلاميذ مجتهدون، والتلميذات مجتهدات).

والمفرد الجامد فارغ وإنْ يشتق فهو ذو ضمير مستكنْ

المعنى: الخبر إذا كان مفردًا جامدًا فهو فارغ من الضمير، والمشتق ليس بفارغ، بل فيه ضمير مستتر.

النوع الثاني: الخبر الجملة:

يقع الخبر جملة فعلية وجملة اسمية فيكون في محل رفع، فمثال الجملة الفعلية (الصيف يشتد حره، والشتاء يقسو برده)، فجملة (يشتد حره) في المثال الأول، وجملة (يقسو برده) في المثال الثاني في محل رفع خبر المبتدأ. ومثال الجملة الاسمية (الربيعُ جوُّه معتدلٌ، والخريفُ جوُّه متقلبٌ) فجملة (جوّه معتدل) في المثال الأول، وجملة (جوّه متقلب) في المثال الثاني في محل رفع خبر.

ويشترط في الجملة الواقعة خبرًا أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ. وأنواع الروابط هي:

١ ـ الضمير الراجع إلى المبتدأ سواء أكان ظاهرًا أم مستترًا أم مقدرًا. فالظاهر نحو (محمد فضله كبير) و(سعيد سافر أخوه) فالرابط هو الضمير المتصل بـ (فضل) و (أخو)، والمستتر نحو (الأرض تتحرك) و(الحق يعلو) فالرابط هو الضمير المستتر في الفعلين (تتحرك) و(يعلو)، والمقدر نحو (التفاح رطلان بدينار) و(السمن منوان بدرهم) أي: منه.

٢ ـ الإشارة إلى المبتدأ، نحو (الحرية تلك أمنية الأبطال) و (التواضع ذلك الخلق العظيم) وقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، والرابط هو اسم الإشارة.

٣ ـ تكرار المبتدأ بلفظه بقصد التفخيم والتهويل نحو (زيد ما زيد؟) أي: أي شيء هو؟ تفخيمًا له وتعظيمًا، قال تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢] تفخيمًا لها وتهويلاً. ومثله قوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢]، وقوله: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة:

٢٧]، وقوله: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾ [الواقعة: ٤١] تفظيعًا وتهويلاً لأمرهم.

٤ ـ العموم في الخبر: ومعنى العموم أن يكون الخبر عامًّا يدخل فيه المبتدأ نحو (خالد نعم الرجل) و (الصدق نعم الخلق) فالرجل جنس يدخل تحته خالد وغيره، والخلق يشمل الصدق وغيره، والعموم مستفاد من (أل) الدالة على الجنس، ولذا فهو الرابط.

وتقول مثلاً: (الذي يعتدي على سعيد إنّا سنعاقب الظالمين) ولم تقل: إنّا سنعاقبه. وثمة فرق بين التعبيرين، فإنك إذا قلت: (سنعاقبه) انصرف العقاب إليه وحده، أما قولك: (سنعاقب الظالمين) فإن العقوبة تنصرف فيه إلى كل ظالم ولم تختص بالمعتدي على سعيد وحده، وبذلك يكون الكلام أوسع وأشمل.

وتقول: (من ضرب زيدًا إنّا للمعتدين بالمرصاد) وتقول: (من ضرب زيدًا سنعاقبه) وهناك فرق بين القولين، فقولك: (سنعاقبه) يختص بمن ضرب زيدًا دون غيره، فليس هناك إشارة لمن ضرب خالدًا مثلاً أو لمن فعل فعله. فإذا قلت (إنّا للمعتدين بالمرصاد) شمل كل معتد ودخل ضارب زيد في زمرة المعتدين.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠] ولم يقل (أجرهم) فبالعدول إلى العموم أفاد فائدتين:

إحداهما: أن هذا الصنف هم من المصلحين.

والأخرى: أن الأجر لا يختص بهذا الصنف من الناس، وإنما يشمل كل المصلحين، فدخل فيه هؤلاء وغيرهم من المصلحين. (م).

❋ ❋ ❋

وقد تكون الجملة الواقعة خبرًا نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط لأنها ليست أجنبية عنه فتحتاج إلى ما يربطها به نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ونحو (نطقي الله حسبي).

فـ (هو) ضمير الشأن، والجملة بعده هي عينه، فلا تحتاج إلى رابط. ونحوه قولك: (نطقي الله حسبي) فقولك: (الله حسبي) هو معنى (نطقي) فلا تحتاج إلى رابط كذلك.

ومن ذلك أن يقول الرجل لزميله (ما رأيك في التجارة؟) فيجيب: رأيي التجارة غنى. فالجملة الواقعة خبرًا مطابقة في معناها للمبتدأ في معناه ومدلوله، فكلاهما مساوٍ للآخر في المضمون، فالرأي هو (التجارة غنى)، و(التجارة غنى) هو الرأي، ولهذا استغنت جملة الخبر عن الرابط.

ومفردًا يأتي ويأتي جملهْ حاوية معنى الذي سيقت لهْ

المعنى: الخبر قد يكون مفردًا وقد يكون جملة، ويشترط في الجملة أن تكون حاوية على رابط يربطها بالمبتدأ.

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها كـ (نطقي الله حسبي) وكفى

المعنى: فإن كانت الجملة هي المبتدأ في المعنى اكتفي بها من غير رابط مثل (نطقي الله حسبي).

جريان الخبر على من هو له وعلى غير من هو له:

إذا جرى الخبر المشتق على من هو له، أي كان وصفًا لمبتدئه، استتر الضمير فيه نحو (زيد نائم) أي هو. فلو أتيت بعد المشتق بـ (هو) وأبرزته فقلت: (زيد نائم هو) فقد جوّز سيبويه فيه وجهين:

أحدهما: أن يكون (هو) تأكيدًا للضمير المستتر في (نائم).

والثاني: أن يكون فاعلاً لـ (نائم).

هذا إذا جرى على من هو له.

فإن جرى على غير من هو له، أي كان وصفًا لغير مبتدئه، وجب إبراز الضمير سواء أُمن اللبس أم لم يؤمن. فمثال ما أمن فيه اللبس (زيد هند ضاربها هو) فضاربها خبر (هند) لكنه يعود على (زيد) لأنه هو الضارب ولا لبس فيه لتذكيره فيعلم أنه لزيد. ومعنى هذا أن من المشتق (الوصف) ما يعرب على حسب الظاهر خبرًا للمبتدأ مع أن معناه في الواقع لا ينصبّ على ذلك المبتدأ ولا ينسب إليه مباشرة. ويعرب (هو) فاعلاً أو تأكيدًا.

ومن ذلك قولنا: (البنتُ الأبُ مكرمته هي)، فـ (البنت) مبتدأ أول، و(الأب) مبتدأ ثان، و(مكرمة) خبر المبتدأ الثاني، مع أن معنى هذا الخبر منصبّ على المبتدأ الأول وحده، لأن البنت هي المكرمة، أي المنسوب لها الإكرام دون المبتدأ الثاني.

ونحوه قولنا: (الشفيق الأم مساعدها هو) فـ (الشفيق) مبتدأ أول، و(الأم) مبتدأ ثان، و(مساعد) خبر المبتدأ الثاني، مع أن معنى هذا الخبر ـ وهو مساعد ـ واقع على الأول دون المبتدأ الثاني.

وهكذا كل وصف وقع خبرًا عن مبتدأ غريب عن معنى ذلك الخبر وعن مدلوله.

وهذا الخبر كما يقول النحاة: إنه جارٍ على غير صاحبه، أو على غير من هو له.

ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير (زيد عمرو ضاربه هو) فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، ويعرب فاعلاً لا غير. ولتوضيح هذا المثال أقول:

هناك أمثلة للوصف الواقع خبرًا يصلح فيها أن يكون جاريًا على من هو له وعلى غير من هو له فيقع اللبس في المراد نحو (الفارس الحصان متعبُه) فكلمة (الفارس) مبتدأ أول، و(الحصان) مبتدأ ثان، و(متعب) خبر

المبتدأ الثاني، وفيه ضمير مستتر تقديره (هو)، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول. فما المراد من هذا المثال؟ أتريد الحكم على الحصان بأنه يتعب الفارس فيكون الخبر جاريًا على من هو له، أم تريد أن تحكم على الفارس بأنه يتعب الحصان فيكون الخبر جاريًا على غير من هو له؟ الأمران محتملان مع اختلافهما في المعنى، وهذه هي حالة اللبس حيث لا قرينة ترجح أحدهما على الآخر. فإن كان المراد هو المعنى الأول الذي يقتضي جريان الخبر على من هو له وجب استتار الضمير ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى فتقول: (الفارس الحصان متعبه)، وإن كان المراد هو المعنى الثاني الذي يقتضي جريان الخبر على غير من هو له وجب إبراز الضمير منفصلاً ليكون إبرازه دليلاً على جريانه على غير من هو له فتقول: (الفارس الحصان متعبه هو) فالضمير (هو) عائد على الفارس المنسوب إليه أنه متعِب والمحكوم عليه بذلك الحكم.

ومثل ذلك قولك: (سعيد خالد مكرمه) فـ (سعيد) مبتدأ أول، و(خالد) مبتدأ ثان، و(مكرم) خبر المبتدأ الثاني. فما المراد؟

قد نريد الحكم على خالد بأنه مكرم سعيد فيكون الخبر جاريًا على صاحبه، ويجب حينئذ استتار الضمير ليكون استتاره دليلاً على جريانه على صاحبه. وقد نريد المعنى الثاني وهو جريانه على غير صاحبه فيجب إبراز الضمير منفصلاً ليكون إبرازه شارة على هذا المعنى فنقول: (سعيد خالد مكرمه هو) ويكون الضمير البارز عائدًا على (سعيد) وهو المحكوم عليه حقيقة بالخبر، أي بأنه المكرم.

ومثله (الكلب الثعلب مخيفه) فكلمة (الكلب) مبتدأ أول، و(الثعلب) مبتدأ ثان، و(مخيف) خبر المبتدأ الثاني، وهو مضاف والهاء مضاف إليه فما المراد؟

قد نريد الحكم على الثعلب بأنه يخيف الكلب فيكون الخبر جاريًا على صاحبه ويجب استتار الضمير ليكون استتاره دليلاً على جريانه على صاحبه.

وقد نريد المعنى الثاني وهو جريانه على غير صاحبه، فيجب إبراز الضمير منفصلاً ليكون إبرازه شارة على هذا المعنى فنقول: (الكلب الثعلب مخيفه هو) ويكون الضمير (هو) البارز عائدًا على الكلب.

نستنتج مما سبق أن الخبر إن جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أم لم يؤمن. وهذا معنى قوله: (وأبرزَنْه مطلقاً) أي سواء أمن اللبس أم لم يؤمن.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الوجهان كالمثال الأول وهو (زيد هند ضاربها هو)، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت: (زيد عمرو ضاربه) لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدًا وأن يكون عمرًا فلما أتيت بالضمير فقلت: (زيد عمرو ضاربه هو) تعين أن يكون زيد هو الفاعل، والضمير فاعل لا غير.

واختار المصنف مذهب البصريين فقال: (وأبرزَنْه مطلقاً) يعني: سواء خيف اللبس أم لم يخف.

وقد ورد السماع بمذهب الكوفيين، قال الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

المعنى: بنى قومي صروحًا للمجد والرفعة، وقد علم بذلك عدنان وقحطان من العرب.

فقوله: (بانوها) خبر عن (ذرا) وهو وصف لـ (قومي) فجرى الخبر على غير من هو له، ولم يبرز الضمير وذلك لأمن اللبس، فإن الذرا مبنية لا بانية، فلا فائدة من قوله: (بانيها هم).

ملاحظة: في حالة اللبس وجريان الخبر على غير من هو له يتعين أن يكون الضمير البارز فاعلاً أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف، لأن جريانه على غير صاحبه يمنع استتاره ويوجب إبرازه منفصلاً، فيستمر فاعلاً أو نائب فاعل كما كان قبل إبرازه.

وأبرزنه مطلقًا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا

المعنى: أبرز الضمير الرابط مطلقًا (سواء أمن اللبس أم لم يؤمن) إن وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى الخبر محصلاً له، بأن يكون الخبر جاريًا على غير من هو له.

النوع الثالث: الخبر شبه الجملة:

المقصود بشبه الجملة الجار والمجرور والظرف بنوعيه الزماني والمكاني، فمثال الجار والمجرور (سالم في الدار) فالجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ. ومثال ظرف الزمان (السفرُ يومَ الخميس والرجوع ليلةَ السبت)، ومثال ظرف المكان (الحديقةُ أمامَ البيت والنهر وراءه). فالكلمتان (يوم) و (ليلة) وما يشبههما ظرف زمان منصوب في محل رفع خبر المبتدأ، والكلمتان (أمام) و (وراء) وما يشبههما ظرف مكان منصوب في محل رفع خبر المبتدأ.

ويقدر النحاة لهما محذوفًا واجب الحذف يتعلقان به هو عند قسم من النحاة فعل تقديره (استقر) أو (كان)، وعند القسم الآخر اسم تقديره (كائن) أو (مستقر). فإذا قلت: (سالم في الدار) قدروا له: استقر في الدار، أو: كائن في الدار. والخبر في الحقيقة عندهم إنما هو متعلق الظرف وحرف الجر.

وجاء في الألفية:

وأخبروا بظرف او بحرف جرْ ناوين معنى كائن أو استقرْ

المعنى: إن الظرف والجار والمجرور قد يقع كل منهما خبرًا لا بنفسه ولكن بمتعلقه، وهذا المتعلق عامل يحذف في الغالب ويقدر فعلاً مثل (استقرّ) أو اسمًا مثل (كائن).

فائدتان:

الأولى: ذهب بعضهم إلى أن الراجح في التقدير أنه إذا أريد الحدوث قدّر فعل بحسب الزمن وإذا أريد الثبوت قدّر اسم. فإذا قلت: (القط كالنمر) قدرت اسمًا (كائن) ولا تقدر فعلاً. ونحوه (الأرض كالكرة). وتقول: (الجنة تحت ظلال السيوف) فذهبوا إلى أنه لا يصح تقدير فعل هنا. فتقدير الفعل (استقرت) يعني أنها كانت على غير ذاك فاستقرت الآن على هذا. ولا يحسن تقدير (تكون أو تستقر) لما فيه من معنى الحدوث والتجدد، وإنما هو أمر ثابت فتقدر كائنة. ومثله (الحمد لله) فإنه لا يحسن تقدير (استقر) بل الأولى أن يقدر (كائن).

وإذا قلنا: (السفر غدًا) صح فيه تقدير (يكون) وهو الأَوْلى، أو (كائن) إذا نويت ثبوته، أي كأن هذا أمر منته ومفروغ منه كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٨ ـ ٢٩] فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت (خالق) في المستقبل. (م).

والثانية: لسائل أن يسأل: ولم التقدير؟ أليس المعنى مفهومًا؟ أليس الأَوْلى أن نأخذ برأي الكوفيين في عدم التعليق؟ وهل من الضروري أنه حين نقول: (زيد في الدار) أن نقدر: كائن في الدار؟ أليس الكلام مفهومًا من غير ذلك؟

وهذا أمر يحتاج إلى شرح وتوضيح:

إذا قلت: (زيد في الدار) فماذا يُفهم من هذا الكلام؟ أيُفهم أنه قائم

في الدار أو جالس أو نائم، أم يفهم مجرد الوجود في الدار بلا تخصيص لحالة؟ لا شك أن السامع يفهم مجرد الوجود، فإذا أردت أمرًا بعينه فلا بد أن تذكر المتعلق ولا يجوز أن تحذفه إلا لقرينة فتقول: (زيد جالس في الدار) أو عامل في الدار أو نائم ونحو ذلك. فإذا قلت: (زيد في الدار) قصدت الوجود المطلق فيه، ولولا هذا التقدير لم يصح الكلام، وإلا فما معنى (زيد في الدار)؟

معنى (في الدار) داخل الدار أو باطنه، فهل زيد هو باطن الدار، أي فناؤه ورحبته؟ وتقول: (زيد على السطح) فما معنى هذا الكلام؟ معناه أنه موجود على السطح ولا بد من هذا القصد، ولولا هذا القصد لكان المعنى أن زيدًا هو (على السطح) أي هو الفوق والعلوّ، وهذا القصد لا يمكن أن يكون.

وكذلك الظرف، تقول: (زيد خلفك) والمعنى أنه موجود خلفك، وإلا فما يكون المعنى إن لم يكن هذا القصد؟ أنت إما أن تقصد أنه موجود خلفك فتنصب الظرف على هذا التقدير، وإما أن تقصد أن زيدًا هو الخلف فترفع الخلف.

تقول: (خلفَ زيدٍ سعيدٌ) وتقول: (خلفُ زيدٍ قبيحٌ) والفرق واضح بين الجملتين في المعنى. وتقول: (أسفلَ الجبلِ محمد) وتقول: (أسفلُ الجبلِ وعرٌ) فالجملة الأولى على نية الوجود وليست الثانية كذلك.

وكذلك تقول (السفر غدًا) أي ثابت أو كائن. ولا يصح أن ترفع (غدًا) فتقول: (السفرُ غدٌ) لأن السفر ليس هو الغد، أي ليس هو اليوم، فالسفر حدث، و(غد) هو زمن، والسفر إنما يكون في الزمن ويحصل فيه. (م).

الإخبار بظرف الزمان عن الجثة (اسم الذات):

يقع ظرف المكان خبرًا عن المبتدأ الجثة، أي الذات، نحو (خالد عندك)، وعن المبتدأ المعنى نحو (العلم عندك) و (الخير أمامك).

أما ظرف الزمان فلا يقع إلا خبرًا عن المبتدأ المعنى نحو (القتال يومَ الجمعة) و (السفر غدًا) و(الصوم اليوم). ولا يقع خبرًا عن الجثة، فلا يقال: (زيد اليوم)، ولا يقال: (الشجرة يومًا) ولا (البيت غدًا) لعدم الفائدة.

ولكن إذا أفاد جاز الإخبار به نحو (القطن صيفًا) و (القمح شتاءً)، إذ المراد (ظهور القطن صيفًا) و (ظهور القمح شتاءً). وكقولهم (الليلةَ الهلالُ) و (الرطب شهري الربيع).

وذهب قوم إلى التقدير، فقولهم: (الليلة الهلال) و (الرطب شهري الربيع) على تقدير (طلوع الهلال الليلةَ) و (وجود الرطب شهري الربيع).

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا

المعنى: لا يقع اسم الزمان خبرًا عن اسم ذات إلا إذا أفاد.

الابتداء بالنكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن المحكوم عليه لا بد أن يكون معلومًا ولو إلى حدٍّ ما، وإلا لكان الحكم لغوًا لا قيمة له لصدوره على مجهول، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة مثل (جسم متحرك - زارع في القرية) وغيرهما مما لا يفيد الإفادة الحقيقية المطلوبة بسبب عدم تعيين المبتدأ أو عدم تخصيصه، أي بسبب تنكيره تنكيرًا تامًّا، لهذا امتنع أن يكون المبتدأ نكرة إذا كان غير وصف لأنها شائعة مجهولة في الغالب فلا يتحقق معها الغرض من الكلام وهو الإفادة المطلوبة، فإن هذه الإفادة هي السبب أيضًا في اختيار المعرفة لأن تكون هي المبتدأ حين يكون أحد ركني الجملة معرفة والآخر نكرة.

لكن إذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة صح وقوعها مبتدأ.

وتحصل الإفادة بأمور عديدة نذكر منها ما يأتي:

١ ـ أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، وقوله: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، وقوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، وقوله: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]. ومنه قولك: (عند زيد ثوبٌ).

٢ ـ أن يتقدم على النكرة استفهام نحو (هل طالبٌ فيكم؟) وقوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٤٧]؛ لأن النكرة في حيز الاستفهام تفيد العموم.

٣ ـ أن يتقدم عليها نفي نحو (ما صاحبٌ لنا) و (ما طالبٌ في القاعة)؛ لأن النكرة في حيز النفي تفيد العموم.

٤ ـ أن تكون مضافة نحو (إنفاقُ درهمٍ في سبيل الله خيرٌ لك) و(خمسُ صلواتٍ كتبهنّ الله في اليوم والليلة) و(إسعافُ مريضٍ خير من إهماله).

٥ ـ أن تكون عاملة نحو الحديث (أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ)، فأمر ونهي يتعلق بهما حرف الجر والمجرور.

٦ ـ أن تكون النكرة موصوفة نحو (رجل كريم عندنا) وقوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُواْ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة.

٧ ـ أن تدل على عموم نحو قولك: (كلٌّ محاسبٌ على عمله)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤].

٨ ـ أن تكون مبهمة، كأسماء الشرط والاستفهام و(ما) التعجبية و(كم) الخبرية. فالأول نحو (من يجتهدْ يفلحْ)، والثاني نحو (مَن مجتهدٌ؟)، والثالث نحو (ما أحسنَ العلمَ)، والرابع نحو (كم مأثرةٍ لك).

٩ ـ أن تكون جوابًا، نحو أن يقال (مَن عندك؟) فتجيب: (رجل)،

والتقدير: عندي رجل. ونحو (ما في الحقيبة؟) فيجاب: (كتاب) بتقدير (في الحقيبة كتاب).

١٠ - أن تكون مفيدة للدعاء بخير أو شر، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡۖ﴾ [الأنعام: ٥٤]، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١].

١١ - أن يراد بها التنويع، أي التقسيم والتفصيل نحو (عرفت فصل الشتاء متقلبًا، فيومٌ بارد، ويومٌ حار، ويومٌ معتدل)، وقول امرئ القيس:

فأقبلت زحفًا على الركبتين ... فثوبٌ لبست وثوبٌ أجر

المعنى: أقبلت أزحف على ركبتيّ لألقى من أحب وقد شغل قلبي الحب فلبست ثوبًا وسحبت آخر لأخفي آثاري.

وقول النمر بن تولب:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا ... ويومٌ نُساء، ويومُ نُسَر

المعنى: يقصد الشاعر أن الدهر يومان: يوم يكون علينا وفيه إساءة وحزن، ويوم يكون لنا وفيه فرح وسرور.

وفي الألفية:

ولا يجوز الابتدا بالنكرهْ ... ما لم تفد كعند زيد نمرهْ

وهل فتًى فيكم فما خل لنا ... ورجل من الكرام عندنا

ورغبة في الخير خير، وعملْ ... بر يزين، وليقس ما لم يقلْ

المعنى: لا يجوز أن يقع المبتدأ نكرة إلا إذا أفاد. ومن مسوغاته التي مثل لها أن يتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور، والاستفهام، والنفي، والوصف، وأن تكون عاملة، وأن تكون مضافة.

التقديم والتأخير:

تقديم الخبر جوازًا:

أ ــ تقديم الخبر المفرد على المبتدأ:

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف له في المعنى، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه على المبتدأ إذا لم يجب تأخيره أو تقديمه، فتقول: (نائمٌ محمدٌ) و(مستيقظٌ أخوه خالدٌ)، ومنه قولهم: (مشنوءٌ من يشنؤك)، وقول حسان بن ثابت:

قد ثكلتْ أمُّه مَن كنت واجده وبات منتشبًا في برثن الأسد

المعنى: إن من يناصبني العداء تثكله أمه إن لقيته ويطرح قتيلاً في الصحارى ليغدو فريسة لبراثن الأسود.

فـ (من كنت واجده) مبتدأ مؤخر، و(قد ثكلت أمه) خبر مقدم.

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

المعنى: الأصل في الأخبار تأخيرها، ولا مانع من التقديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظي أو معنوي.

فائدة:

إن تقديم الخبر على المبتدأ إنما يكون لغرض من أغراض التقديم. وأشهر هذه الأغراض هي:

١ ـ التخصيص: إذا كان المخاطب خالي الذهن مما ستخبره قدمت له المبتدأ فتقول: (زيد قائم) و(محمد منطلق) فهذا إخبار أولي لا يعلمه السامع.

ولكن إذا كان السامع يظن أن زيدًا قاعد لا قائم انبغى أن تقدم له الخبر لإزالة الوهم من ذهنه فتقول له: (قائم زيد).

فجملة (زيد قائم) إخبار أولي، ولكن جملة (قائم زيد) تصحيح للوهم

الذي في ذهن المخاطب، إذ كان يظن أن زيدًا قاعد فتقول له: (قائم زيد) أي لا قاعد.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢] فقد قدم الخبر (مانعتهم) على المبتدأ (حصونهم) ولم يقل: (وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم) لأن في تقديم الخبر الذي هو (مانعتهم) على المبتدأ الذي هو (حصونهم) دليلاً على فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم، وليس شيء من ذلك في قولك: (وظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله).

ومن هذا الباب أيضًا قوله تعالى: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنبياء: ٩٧] فقدم الخبر (شاخصة) على المبتدأ (أبصار) لقصد التخصيص، بمعنى أن الأبصار مختصة بالشخوص من بين سائر صفاتها من كونها حائرة أو مطموسة أو مزورّة إلى غير ذلك من صفات العذاب.

٢ ـ الافتخار: كقولهم: (تميميٌّ أنا). فثمة فرق بين قولهم: (أنا تميمي) و (تميمي أنا)، فالأولى إخبار عن نفسه، وأما الثانية فللفخر بنفسه وبقبيلته.

٣ ـ التفاؤل أو التشاؤم: كقولك: (ناجحٌ محمدٌ) و (مقتولٌ إبراهيم). (م).

ب ـ تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ:

قد يتقدم الخبر الظرف والجار والمجرور نحو (في المزرعة محمدٌ) و(عندك حسينٌ) و(يوم الجمعة السفرُ).

ونحن نعلم أن المبتدأ إذا كان نكرة ليس لها مسوّغ في الابتداء وجب تقديم الخبر الظرف أو الجار والمجرور فتقول: (في الدار رجل) فتقديم

الخبر هنا واجب وليس لأمر بلاغي، ولا يسأل عن الغرض من هذا التقديم، وإنما يسأل عن سبب تقديمه إذا كان المبتدأ صالحًا لأن يبتدأ به نحو (في الدار أخوك).

إن التعبير الطبيعي أن تقدم المبتدأ على الخبر فتقول: (زيد في الدار) فهذا إخبار أولي والمخاطب خالي الذهن. فإذا قلت: (في الدار زيد) كان المعنى أن المخاطب ينكر أن يكون زيد في الدار، أو يظن أنه في المكتب مثلاً فتقول له: (في الدار زيد) أي لا في المكتب. فهذا من باب الاختصاص.

إن أهم غرض من أغراض تقديم الظرف هو الاختصاص والحصر نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ [التغابن: ١] قُدّم الظرفان ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل لا بغيره. ولو قال: (الملك له) لكان إخبارًا بأن الملك له دون نفيه عن غيره. فتقديم الظرف أفاد حصره عليه واختصاصه به دون غيره.

وقد يكون تقديمه لأمر يقتضيه المقام كقولك: (زيد في الدار) جوابًا عن سؤال (أين زيد؟) و(في الدار زيد) جوابًا عن سؤال (من في الدار؟) فهذا ليس من باب الاختصاص أو غيره، وإنما قدمت الذي يعلمه المخاطب وأخّرت الذي يجهله. ففي الجملة الأولى يجهل مكان زيد فأخبرت به، وفي الثانية يعلم أن في الدار أحدًا ولكنه يجهل من فيها فأخبرت بالذي يجهله وابتدأت بما يعلم.

فإن كان الكلام منفيًّا نحو (لا ريب فيه) و (لا فيه ريب) كان تأخير الظرف يفيد نفي الشيء عن المذكور. فقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] يفيد نفي الريب عن القرآن، وأما تقديم الظرف فهو يفيد

النفي عن المذكور وإثباته لغيره. فلو قال: (لا فيه ريب) لنفى الريب عن القرآن وأثبته في غيره فيكون تعريضًا بالكتب الأخرى.

وتقول: (لا ضرر عليك) فتنفي الضرر عنه من دون إثباته لشخص آخر. وتقول: (لا عليك ضرر) فتنفيه عنه وتثبته لغيره، أي كأنك قلت: (ليس عليك الضرر وإنما على غيرك). (م)

تقديم المبتدأ وجوبًا:

الأصل في المبتدأ أن يتقدم، والأصل في الخبر أن يتأخر. وقد يتقدم أحدهما وجوبًا فيتأخر الآخر وجوبًا.

ويجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في ستة مواضع:

١ - أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأً وليس هناك قرينة تعين أحدهما، فيتقدم المبتدأ خشية التباس المسند بالمسند إليه نحو (عادل صديقك - أخي شريكي - أجمل من حرير أجمل من قطن - أكبر منك سنًّا أكثر منك تجربةً).

ففي هذه الأمثلة وأشباهها يجب تأخير الخبر، لأن تقديمه يوقع في لبس، إذ لا توجد قرينة تعيّنه وتميّزه من المبتدأ، فيؤخر الخبر لئلا يلتبس بالمبتدأ لو قدّم.

فتقول: (عادل صديقك) إن أردت الإخبار عن (عادل) بأنه صديقك؛ لأن السامع يعرف عادلاً ويجهل أنه صديقك، وإذا كان كذلك لم يجز تقديم الخبر عليه.

وتقول: (صديقك عادل) إن أردت الإخبار عن صديقك بأن اسمه عادل، إذ إن السامع يعرف أن لك صديقًا ولكن لا يعرف من هو؟ أو يظن أنه خالد مثلاً فتقول له: (صديقك عادل)، وعلى هذا الاعتبار لا يجوز تقديم عادل.

فإن كان هناك قرينة تميز المبتدأ والخبر جاز التقديم والتأخير، ومن ذلك قولك: (أبي أخي في الشفقة والحنان) فهذه الجملة أصلها (أخي أبي في الشفقة والحنان) أي أنه كأبيه في شفقته وحنانه، فالمشبه (أخ) مبتدأ، والمشبه به (أب) خبر، سواء تقدم أم تأخر.

ومثله قولنا: (الجامعة في التعليم البيت) فهنا أردت أن أحكم على البيت بأنه كالجامعة في التعليم وليس العكس، فالمشبه (البيت) مبتدأ مؤخر، والمشبه به (الجامعة) خبر مقدم سواء تقدم أم تأخر.

ومثله (أبو حنيفة أبو يوسف في العلم) والأصل (أبو يوسف أبو حنيفة في العلم) فيجوز تقديم الخبر وهو (أبو حنيفة) لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، لأن أبا يوسف كان تلميذًا لأبي حنيفة. فـ (أبو يوسف) مبتدأ سواء تقدم أم تأخر، و(أبو حنيفة) خبر سواء تقدم أم تأخر. ومنه البيت المنسوب إلى الفرزدق:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد

المعنى: إن أبناء أبنائنا يشبهون أبناءنا في الصلة بنا والانتساب إلينا، أما أبناء بناتنا فليسوا كذلك لأنهم ينتسبون إلى آبائهم وهم رجال بعيدون عنا.

فقوله: (بنونا): خبر مقدم، و(بنو أبنائنا): مبتدأ مؤخر، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم مثل بنيهم، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم مثل بني أبنائهم.

فامنعه حين يستوي الجزءان عرفًا ونكرًا عادمي بيان

المعنى: امنع التقديم إذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير وعدما البيان الذي يوضح أن أحدهما هو المبتدأ والآخر هو الخبر.

فائدة:

إن المبتدأ ما كان معلومًا عند المخاطب والمجهول هو الخبر، فتأتي

بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأً ثم تأتي بالمجهول عنده فتجعله خبرًا عن المبتدأ.

مثال ذلك: أن يعرف المخاطب زيدًا ولكنه يجهل أنه أخوك وأردت أن تعرّفه بأنه أخوك قلت له: (زيدٌ أخي).

وإذا عرف أن لك أخاً وعرف زيداً ولكنه يجهل أنه أخوك وأردت أن تعلمه بأن أخاك هو زيد قلت له: (أخي زيد).

فكأن الأولى جواب عن سؤال (مَن زيد؟) والثانية جواب عن سؤال (مَن أخوك؟).

ونحو هذا قولك: (زيد القائم) و (القائم زيد)، فإذا رأى شخص ما رجلاً قائماً ولكنه يجهل أنه زيد وهو يعرف زيدًا في الأصل فأردت أن تعرّفه بأن القائم هو زيد قلت له: (القائم زيد).

وإذا كان لا يعرف زيدًا في الأصل وأردت أن تعرفه له بأنه هو القائم قلت له: (زيد القائم).

ونحوه قوله تعالى: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ [طه: ٥٩] ولم يقل: (يوم الزينة موعدكم) فإنه لما كان الغرض تحديد الموعد أخبر عنه بأجل جعله لهم، فإن هذا جواب عن قولهم: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨].

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [الحجر: ٦٨] فهو إخبار عن المشار إليهم، ولو قال: (إن ضيفي هؤلاء) لاختلف المعنى، فكأن الأولى جواب عن سؤال: من هؤلاء؟ والثانية جواب عن سؤال: من ضيفك؟

ونحوه قوله تعالى في أزواج النبي ﷺ: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] ولا يصح أن يقال: (وأمهاتهم أزواجه) كما لا يخفى. ونحوه قوله:

﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾ [يوسف: ٦٥]، وقوله: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥] ولو عكس فقال: (إن أساطير الأولين إلا هذا) لتغير المعنى. ونحو هذا قوله تعالى: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠] ولو قال: (هل الإحسان إلا جزاء الإحسان) لتغير المعنى.

ويوضح ذلك أنه يصح أن تقول: (نساؤكم أخواتي) ولا يصح أن تقدم الخبر فتقول: (أخواتي نساؤكم).

ونحوه قولك: (ما هذه إلا كتبي) و(ما كتبي إلا هذه) والفرق بينهما ظاهر.

فإن الجملة الأولى تعني أن المشار إليها هي كتبك حصرًا ولا تعود إلى أحد آخر.

وأما الثانية فإنك حصرت بها كتبك بالمشار إليها وبينت أنه ليس لديك كتب غيرها.

ومثله قول المرأة: (ما هذا إلا أخي) و(ما أخي إلا هذا) فقد دلت الجملة الأولى على أن المشار إليه ليس إلا أخاها وليس له صفة أخرى، فهو ليس زوجها ولا عشيقها ولا شخصًا غريبًا عنها.

وأما الثانية فقد قصرت أخوتها على هذا الشخص وإنها ليس لها أخ سواه. ولو كان معنى التقديم والتأخير في غير الحصر واحدًا ما اختلف معناه في الحصر.

❋ ❋ ❋

وقد يفيد تعريف المبتدأ والخبر القصر الحقيقي، إذ إن هناك فرقًا بين قولنا: (زيد منطلق) وقولنا: (زيد المنطلق).

فالتعبير الأول يفيد ثبوت الانطلاق لزيد من دون نفيه عن غيره، وأما التعبير الثاني فإنه يفيد قصر الانطلاق على زيد دون غيره، وهذا حين يظن

ظانّ أن المنطلق هو غير زيد، كأن يظن أنه خالد أو سعيد، فقد عرف أنّ ثمة انطلاقًا ولكنه كان يظن أن المنطلق غير زيد فقدمت زيدًا وقصرت الانطلاق عليه دون غيره.

وقد يفيد القصر مبالغة وذلك كأن تقول: (زيد الشجاع)، و(سعيد الشاعر)، و(محمد الأديب) فكأنك قصرت الشجاعة على زيد، والشعر على سعيد، والأدب على محمد، كما فعلت في (زيد المنطلق) إلا أن الفرق بينهما أن ذلك قصر حقيقي، وهذا قصر مبالغة وادّعاء.

وقد يدل تعريفهما على الكمال وذلك كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] أي الكتاب الكامل، وكقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨] أي الكامل فيهما، ونحوه قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ليس معنى ذلك أنه لا يسمع أحد غيره، ولا يبصر أحد غيره، بل سبحانه وصف الإنسان بالسمع والبصر فقال: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، ووصفه بالعلم فقال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] بل معناه أن الله سبحانه هو الكامل في هذه الصفات.

٢ ـ أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو (الكواكب تتحرك). فـ (تتحرك) وفاعله المقدر خبر عن (الكواكب).

ولا يجوز التقديم، فلا يقال: (تتحرك الكواكب) على أن الكواكب مبتدأً، والفعل خبر مقدم، بل يكون (الكواكب) فاعلاً لـ (تتحرك) فتكون الجملة فعلية. فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل.

بخلاف ما لو كان الفاعل اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا فإنه يجوز التقديم. فمثال كونه اسمًا ظاهرًا قولك: (السماء تتحرك كواكبها) فإنه يجوز

تقديم الجملة الفعلية فنقول: (تتحرك كواكبها السماء)، فتعرب الجملة الفعلية (تتحرك كواكبها) خبرًا مقدمًا، و(السماء) مبتدأً مؤخرًا.

وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرًا بارزًا نحو قولك: (أكلا الولدان) فتعرب الجملة الفعلية خبرًا مقدمًا، و(الولدان) مبتدأً مؤخرًا، ولا لبس فيه، وأصل الجملة (الولدان أكلا).

فائدة:

يذكر البلاغيون أغراضًا لتقديم المسند إليه على الفعل أهمها:

١ ـ التخصيص أو الحصر: إذا قلت: (أعانني سعيد) كان إخبارًا ابتدائيًا والمخاطب خالي الذهن، فإن قلت: (سعيد أعانني) فقد خصصت سعيدًا بالإعانة وقصرتها عليه، وذلك بأن كان المخاطب يظن أن الذي أعانك خالد مثلاً فتردّ عليه بهذا القول.

٢ ـ تحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن السامع كقولك: (هو يغيث الملهوف) لمن يظن أنه لا يفعل ذاك، فأنت لا تريد أن تقصر إغاثة الملهوف عليه وتحصرها فيه، ولكنك أردت أن تزيل الشك من ذهن السامع.

٣ ـ لتعجيل المسرة أو المساءة نحو (أبوك عاد) لمن كان أبوه غائبًا، وقولك (السفاح حضر).

٤ ـ لإظهار تعظيمه أو تحقيره نحو (السلطان حضر) و (الغبي جاء).

٥ ـ لغرابته نحو (المقعد مشى)، و(الأخرس نطق).

أو لغير ذلك.

فإن كان المسند إليه نكرة وتقدم على الفعل كان الغرض تخصيص الجنس أو الواحد. تقول: (حضر رجل) إذا كان المخاطب خالي الذهن. فإن قلت: (رجل حضر) كان السامع يعلم أن حضورًا حصل ولكنه يجهل

جنس الحاضر، أو كان يظن أنه امرأة فيقال له: (رجل حضر) أي لا امرأة، أو كان يظن أنه رجلان فيقال له: (رجل حضر) أي لا رجلان.

فإن سبق المسند إليه حرف نفي كان المراد نفي الحدث عن المسند إليه وإثباته لغيره. تقول: (ما تكلمت) فأنت نفيت التكلم عن نفسك ولم تثبته لغيرك، أي أنت لم تتعرض لغيرك بسلب أو إيجاب. فإن قلت: (ما أنا تكلمت) فإنك قد نفيت التكلم عن نفسك وأثبته لغيرك، فإن المخاطب يعلم أن شخصًا ما قد تكلم فكان يظنك أنت فقلت له: (ما أنا تكلمت) أي أن المتكلم غيري.

ونحو ذلك الاستفهام، فإن قلت: (أضربت سعيدًا؟) كان السؤال عن أصل الفعل أحصل منك أم لم يحصل؟ فإن قلت: (أأنت ضربت سعيدًا؟) كان السؤال عمن أوقع الفعل بسعيد، فالسائل يعلم أن الفعل قد وقع على سعيد ولكنه يسأل عن الفاعل له. ومن هذا قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢] وقوله: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الفرقان: ١٧]. (م).

❋ ❋ ❋

٣ ـ أن يكون الخبر محصورًا فيه المبتدأ، وذلك بأن يقترن الخبر بـ (إلا) أو (إنما) كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]. إذ المعنى: ما أنت إلا نذير. ومعنى الحصر هنا أن المبتدأ (وهو محمد في المثال الأول) منحصر في صفة الرسالة، فلو قيل: (ما رسول إلا محمد) بتقديم الخبر، لفسد المعنى، لأن المعنى يكون حينئذ: إن صفة الرسالة منحصرة في محمد مع أنها ليست منحصرة فيه، بل هي شاملة له ولغيره من الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. وهكذا الشأن في المثال الثاني.

وهكذا إذا قلت: (ما البحتري إلا شاعر) أو (إنما البحتري شاعر) فقد قصرنا البحتري على الشعر، أي جعلناه مختصًا به دون الفنون والعلوم الأخرى. وهكذا إذا قلت: (إنما المتنبي حكيم).

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا ... أو قصد استعماله منحصرا

المعنى: وامنع التقديم أيضًا إذا كان الفعل مع فاعله هو الخبر، أو كان الخبر محصورًا فيه.

٤ ـ أن يكون المبتدأ مقترنًا بلام التأكيد (وهي التي يسمونها لام الابتداء) نحو (لَزيدٌ قادمٌ) وقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩] وقوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]. فلا يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقول: (قادمٌ لَزيد) لأن لام الابتداء لها الصدارة في الكلام، فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه وهو المبتدأ.

٥ ـ أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام نحو (مَن القادم؟)، وأسماء الشرط نحو (مَن تصاحبْه أصاحبْه)، و(ما) التعجبية نحو (ما أحسنَ الفضيلة)، و(كم) الخبرية نحو(كم طفلٍ مهملٍ في الطرقات).

أو كان مسندًا لذي لام ابتدا ... أو لازم الصدر كـ (مَن لي منجدا؟)

المعنى: يمتنع تقديم الخبر كذلك إذا كان المبتدأ مسندًا لذي لام ابتداء أو كان المبتدأ لازم الصدارة نحو (مَن لي منجدًا؟).

تقديم الخبر وجوبًا:

يجب تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع:

١ ـ أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوّغ إلا تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور نحو (في الدار رجل) و(عندك ضيف). ومنه قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، وقوله: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] فلا يجوز

هنا تقديم المبتدأ على الخبر، فلا تقول: (رجل في الدار) ولا (ضيف عندك) لأن تقديمه يوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر؛ لأن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر.

فإن كان للنكرة مسوغ جاز تقديم الخبر وتأخيره نحو (عندي رجل ظريف ـ رجل ظريف عندي) (في المكتبة كتاب نفيس ـ كتاب نفيس في المكتبة) قال تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢].

٢ ـ أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على جزء من الخبر نحو (في الحديقة صاحبها)، ففي المبتدأ (صاحبها) ضمير يعود إلى الحديقة التي هي جزء من الخبر، ولهذا وجب تقديم الخبر فلا يصح (صاحبها في الحديقة) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة. ومنه قولك: (في القطار ركابُه)، وقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، وقولهم: (على التمرة مثلُها زبدًا)، وقول مجنون ليلى:

أهابكِ إجلالاً، وما بكِ قدرة — عليّ، ولكنْ ملءُ عين حبيبُها

المعنى: يقول مخاطبًا حبيبته: إنني أشعر بالخوف أمامك لأنني أعظّمك، وليست لك قدرة عليّ ولكنّك حبيبة ملء العين، تسيطرين عليّ بحبّك وعاطفتك.

فالضمير في (حبيبها) عائد على (عين) وهو متصل بالخبر، ولو قلت: (حبيبها ملءُ عينٍ) لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

٣ ـ أن يكون الخبر له الصدارة في الجملة، كأن يكون اسم استفهام، أو مضافًا إلى اسم استفهام، فالأول نحو (كيف حالُك؟) و(أين محمدٌ؟) و(متى السفرُ؟) و(أين من علمته نصيرًا؟)، والثاني نحو (ابنُ مَن أنت؟).

٤ ـ أن يكون الخبر محصورًا في المبتدأ (مقصورًا على المبتدأ)، وذلك بأن يقترن المبتدأ بـ (إلا) أو (إنما) نحو (ما خالقٌ إلا الله).

ومعنى الحصر هنا أن الخبر وهو (خالق) في المثال الأول منحصر في الله. فليست صفة الخلق إلا له سبحانه، فلو قيل: (ما الله إلا خالق) بتقديم المبتدأ لفسد المعنى، لأنه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق، وهو ظاهر الفساد.

ومنه قوله تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُۗ﴾ [المائدة: ٩٩]، وقوله: ﴿فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢].

ومنه قولك: (إنما الشاعر البحتري) بمعنى: أن الشاعرية مقصورة على البحتري لا يتصف بها غيره، تريد بذلك المبالغة. ونحوه قولك: (ما خطيبٌ إلا عليٌّ).

ونحو عندي درهم ولي وطرْ ... ملتزم فيه تقدم الخبرْ

المعنى: التزم تقديم الخبر في كل موضع جاء فيه المبتدأ نكرة ولا مسوغ لها إلا تقدم الخبر.

كذا إذا عاد عليه مضمرُ ... مما به عنه مبينًا يخبرُ

المعنى: كذلك يجب تقديم الخبر إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود عليه.

كذا إذا يستوجب التصديرا ... كـ (أين من علمته نصيرا)

المعنى: كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان من الألفاظ التي تستوجب التصدير، أي تستحقه وجوبًا نحو (أين من علمته نصيرًا؟).

وخبر المحصور قدم أبدا ... كـ (ما لنا إلا اتباعُ أحمدا)

المعنى: كذلك يجب تقديم خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر مثل (ما لنا إلا اتباعُ أحمد).

حذف المبتدأ والخبر:

أولاً: الحذف جوازًا:

١ ـ حذف المبتدأ جوازًا:

يحذف المبتدأ جوازًا إذا دل عليه دليل نحو أن يقال: (كيف زيد؟)

فتقول: (مريض) أي: زيد مريض. ومثله (أين أخوك؟) فتقول: (في المكتبة) أي: أخي في المكتبة. ونحوه (متى اللقاء؟) فتقول: (يوم الجمعة) بتقدير (اللقاء يوم الجمعة). ومثله قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾ [فصلت: ٤٦] أي: من عمل صالحًا فعمله لنفسه، ومن أساء فإساءته عليها. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾ نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾ [القارعة: ١٠ ـ ١١] أي: هي نار، وقوله: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١] بتقدير: هذه سورة، وقوله: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢] أي: هي النار.

وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] فسلام: مبتدأ حذف خبره، أي: سلام عليكم، و(قوم): خبر حذف مبتدؤه، أي: أنتم قوم.

٢ ـ حذف الخبر جوازًا:

يحذف الخبر جوازًا إذا دل عليه دليل نحو أن يقال: (مَن مجتهد؟) فيجاب (علي). فكلمة (علي) مبتدأ خبره محذوف تقديره (مجتهد). وأصل الكلام (علي مجتهد) فحذف الخبر جوازًا لوجود ما يدل عليه. ونحوه (مَن عندكما؟) فتجيب: زيد، والتقدير: زيدٌ عندنا. وقوله تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ﴾ [البقرة: ١٤٠] أي: أم اللهُ أعلم، وقوله: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ﴾ [الرعد: ٣٥] أي: وظلها دائم. ومنه قول قيس بن الخطيم:

نحن بما عندنا، وأنت بما ... عندك راضٍ، والرأي مختلف

المعنى: تختلف بنا سبل الرأي، ولكن كلًّا منا يرضى بما يعتقده. [والتقدير: نحن بما عندنا راضون].

وحذف ما يعلم جائز كما ... تقول (زيد) بعد (من عندكما؟)

وفي جواب (كيف زيد؟) قل دَنِفْ ... فزيد استغني عنه إذ عرفْ

المعنى: يجوز حذف ما يعلم من المبتدأ والخبر، فمثال حذف الخبر أن يقال: (من عندكما؟) فتجيب: زيدٌ، والتقدير: زيد عندنا، ومثال حذف المبتدأ أن يقال: (كيف زيدٌ) فتجيب: دنف، والتقدير: زيدٌ دنف، أي: مريض. فاستغني عن زيد لأنه معروف.

٣ ـ حذف المبتدأ والخبر جوازًا:

وقد يحذف الجزءان ـ أعني المبتدأ والخبر ـ للدلالة عليهما كقوله تعالى ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤] بتقدير: واللائي لم يحضنَ فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذف المبتدأ والخبر وهو (فعدتهن ثلاثة أشهر) لدلالة ما قبله عليه.

يقول ابن عقيل: والظاهر أن المحذوف مفرد والتقدير (واللائي لم يحضن كذلك). والأَوْلى أن يمثل بنحو قولك: (نعم) في جواب (أزيدٌ مسافرٌ؟) إذ التقدير: (نعم زيد مسافر).

ثانيًا: الحذف وجوبًا:

١ ـ حذف المبتدأ وجوبًا:

يحذف المبتدأ وجوباً في أربعة مواضع وهي ما يأتي:

أ ـ إذا كان الخبر في الأصل نعتًا قطع عن النعتية إلى الرفع، وهذا في معرض المدح أو الذم أو الترحم، فالمدح نحو (خذ بيد زهيرٍ الكريمُ) و(اقتدِ بعمرَ العادلُ)، والذم نحو (دع مجالسة زيدٍ اللئيمُ) و (اجتنب خالدًا اللئيمُ)، والترحم نحو (أحسن إلى فلانٍ المسكينُ).

فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة ونحوها وجوبًا، والتقدير: (هو الكريم ـ هو اللئيم ـ هو المسكين).

ب ـ أن يكون الخبر مخصوصًا بالمدح أو الذم بعد (نعم) أو (بئس) مؤخرًا عنهما نحو (نعم المزارع محمدٌ) و (بئس الصانع سليمٌ). فالممدوح

هو (محمد) ويسمى (المخصوص بالمدح)، والمذموم هو (سليم) ويسمى (المخصوص بالذم). وهنا يجوز إعرابه خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره (هو)، فيكون تقدير الكلام (نعم المزارع هو محمد) و (بئس الصانع هو سليم). ومنه قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١].

ج ـ أن يكون الخبر صريحًا في القسم، وصراحته تتحقق بأن يكون معلومًا في عُرف المتكلم والسامع أنه يمين، نحو (في ذمتي لأفعلَنَّ الخيرَ) و (بحياتي لأخدمنّ الوطن)، فشبه الجملة في المثالين (في ذمتي) و(بحياتي) خبران لمبتدأين محذوفين واجبي الحذف تقديرهما (في ذمتي يمين) و (بحياتي قسم أو عهد).

د ـ أن يكون الخبر مصدرًا نائبًا عن فعله، بمعنى أن يكون الخبر مصدرًا يؤدي معنى فعله ويغني عن التلفظ به نحو قولك: (سمعٌ وطاعةٌ) أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ، والغرض من الرفع إفادة الدوام، وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] التقدير: صبري صبرٌ جميلٌ، فـ (صبري) مبتدأ، و(صبر) خبره، ثم حذف المبتدأ الذي هو (صبري) وجوبًا.

فائدة:

إذا لم يكن المصدر المخبر به نائبًا مناب فعله لم يحذف مبتدؤه وجوبًا. تقول مثلاً: (صبري صبرٌ جميلٌ) إذا قصدت الإخبار عن صبرك بأنه صبر جميل، لا بقصد النيابة عن الفعل، كما تقول: (تمرك تمر جيد) و(عملي عمل عظيم). فإذا كان القصد النيابة عن الفعل، أي اصبرْ أو لأصبرْ حذف مبتدؤه وجوبًا. وتقول: (سمعُك سمعٌ شديد) كما تقول: (دارك دار واسعة) فإذا أردت النيابة عن الفعل قلت: (سمعٌ يا سعيد)، بمعنى (اسمع) للدلالة على الثبوت، و(سمعًا يا سعيد) للدلالة على التجدد.

قال تعالى على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾ [يوسف: ١٨] أي: فلأصبر صبرًا جميلاً، قالها بالرفع، ولم يقل: (صبرًا جميلاً) بالنصب؛ لأنه أراد الدلالة على الثبات والدوام، أي صبر دائم ثابت لا صبر موقوت، فقد أمر نبي الله نفسه بالصبر الثابت الدائم، الصبر الطويل الذي لا ينقطع، وهذا المعنى لا يكون في النصب، تقول: (صبرًا يا فلان على هذه المسألة) إذا كانت موقوتة، فإذا أردت الصبر الطويل قلت: (صبرٌ يا فلان). (م).

٢ ـ حذف الخبر وجوبًا:

إن العرب تحذف الكلمة إذا كان ذكرها يؤدي إلى العبث لوضوحها وظهورها ولا يزيد المخاطب شيئًا كالخبر بعد (لولا) إذا كان كونًا عامًّا. ونحوه قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] فإنه لا فائدة من أن تقول: (لعمرك قسمي) لأنه واضح أنه قسم ولا يفيد المخاطب ذكره.

ويحذف الخبر وجوباً في المواضع الآتية:

أ ـ أن يكون المبتدأ مسبوقًا بـ (لولا) الامتناعية، والخبر دالاًّ على كون مطلق أو كون عام [وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة] نحو (لولا العلمُ لشقي العالم) وقولك: (لولا الحضارة ما سعد البشر) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١] فالخبر محذوف وجوبًا تقديره: موجود.

فإن كان الخبر دالاًّ على وجود مقيد لا يدرك معناه عند حذفه وجب ذكره. تقول: (لولا العدو سالمنا ما سلم) و (لولا الطيار بارع ما نجا من العاصفة) و (لولا السفينة واسعة ما حملت مئات الركاب). ومنه قول الرسول عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: «لولا قومك حديثٌ عهدهم

بالكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم». فلا يجوز حذف الخبر من هذه الأمثلة إذ لا دليل عليه، فلو حذف لاتجه الذهن عند التقدير إلى الكون العام. ومنه قول المعري:

يذيب الرعب منه كل عضب   فلولا الغمد يمسكه لسالا

المعنى: إن هذا السيف تفزع منه السيوف، فلولا أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه. فأظهر الخبر (وهو يمسكه) بعد (لولا).

فإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو أن يقال: (هل محمد محسن إليك؟) فتجيب (لولا محمد لهلكت)، أي لولا محمد محسن لهلكت. فإن شئت حذفت الخبر وإن شئت أثبتّه.

ب ـ أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم نحو (لَعَمرُ الله لأجيدَنَّ عملي) وقولك: (أيمُنُ الله لأجتهدَنَّ) وقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] وقولك: (يمينُ الله لأساعدنّك) فالخبر محذوف وجوبًا في الأمثلة السابقة كلها قبل جواب القسم، وتقدير الكلام (لعمرك قسمي) و(أيمن الله قسمي).

فالمبتدأ في كل مثال من الأمثلة السابقة كلمة صريحة الدلالة على القسم غلب استعمالها فيه في عرف السامع لها، ولذلك حذف خبرها (وهو قسمي) لأنها تدل عليه وتغني عنه.

فإن لم يكن المبتدأ نصًّا في اليمين (بمعنى أنه يستعمل للقسم وغيره) جاز حذف خبره وإثباته. تقول: (عهدُ الله لأقولنّ الحق) و (عهدُ الله عليّ لأقولنّ الحق). فـ (عهد) مبتدأ، و(عليّ) خبره، ولك إثباته وحذفه.

وإنما لم يكن (عهد الله) نصًّا في القسم لاستعماله في غيره كثيرًا كقولك: (عهد الله يجب الوفاء به).

وبعد لولا غالبًا حذف الخبرْ   حتم، وفي نص يمين ذا استقرْ

المعنى: يحذف خبر المبتدأ وجوبًا إذا وقع خبرًا لمبتدأ بعد (لولا). وكذلك إذا كان المبتدأ نصًّا في اليمين.

ج ـ أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، وهي التي يصح حذفها ووضع كلمة (مع) موضعها فلا يتغير المعنى بل يتضح، نحو (كل إنسان وعملُه) و(كل صانع وما صنع). ففي المثال الأول: (عمله) معطوف على (كل)، والخبر محذوف وجوبًا للعلم به، تقديره (مقترنان). وكذا في المثال الثاني.

وبعد واو عينت مفهوم (معْ) كمثل(كل صانع وما صنعْ)

المعنى: يحذف الخبر وجوبًا إذا وقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية مثل (كل صانع وما صنع).

د ـ أن يكون المبتدأ مصدرًا، أو اسم تفضيل مضافًا إلى مصدر، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا، فيحذف الخبر وجوبًا لسدّ الحال مسدّه.

فمثال الأول قولك: (تأديبي الغلامَ مسيئًا). فكلمة (تأديب) مبتدأ، وهو مصدر مضاف، والياء مضاف إليه، و(الغلامَ) مفعول به للمصدر، و(مسيئًا) حال سدت مسد الخبر، ولا يصلح هذا الحال أن يكون خبرًا، إذ لا يقال: (تأديبي مسيء) لأن التأديب لا يوصف بأنه مسيء، فالخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف إليها، والتقدير: تأديبي الغلام إذا كان مسيئًا (في المستقبل)، وإذ كان (في الماضي) وحذف هذا الخبر لوجود ما يسد مسده في المعنى، وهو الحال.

ومثله قولك: (مساعدتي الرجلَ محتاجًا)، فـ (محتاجًا) حال لا تصلح من جهة المعنى أن تكون خبرًا لهذا المبتدأ، إذ لا يقال: (مساعدتي محتاجٌ)، و(الرجل) مفعول به للمصدر، وعلى هذا فإن الخبر محذوف

وجوبًا لسد الحال مسده. ومثله (قراءتي النشيدَ مكتوبًا) و (أكلي الطعامَ ناضجًا) و (احترامي التلميذَ مهذَّبًا).

ملاحظة:

يفيد هذا الأسلوب معنى خاصًا دقيقًا هو قصر هذا المبتدأ على الحال، أي حصر معنى هذا المبتدأ في الحال، فكأن القائل (قراءتي النشيدَ مكتوبًا) يقصد أن قراءتي النشيدَ لا تكون إلا في حال كتابته، أما في غيرها فلا أقرؤه. والمقصود من (مساعدتي الرجلَ محتاجًا) أن مساعدتي الرجلَ مقصورة على حالة احتياجه، أما في غيرها فلا أساعده. . . وهكذا.

❋ ❋ ❋

ومثال الثاني (أحسن قراءتي النشيدَ مكتوبًا) و (أكثر شربي السويقَ ملتوتًا) و (أفضل صلاتك خاليًا مما يشغلك) و (أتمّ تبييني الحقَّ منوطًا بالحكم)، فاسم التفضيل المضاف إلى المصدر حكمه كحكم المصدر. ففي المثال الأخير: (أتمّ): مبتدأ، و(تبييني) مضاف إليه، و(الحق): مفعول لتبييني، و(منوطًا): حال سدّت مسد خبر (أتمّ)، والتقدير(أتم تبييني الحق إذا كان ـ أو إذ كان ـ منوطًا بالحكم).

وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد أضمرا
كضربي العبدَ مسيئًا وأتم تبييني الحقَّ منوطًا بالحكمْ

المعنى: يحذف الخبر وجوبًا قبل حال لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الذي خبره قد حذف وقدّر.

تعدد الأخبار:

قد تتعدد الأخبار عن المبتدأ الواحد، فيكون للمبتدأ خبران أو أكثر نحو قولك: (المتنبي شاعرٌ حكيمٌ)، فالمتنبي: مبتدأ، و(شاعرٌ): خبر،

و(حكيم): خبر ثانٍ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٥]، وقول حميد بن ثور يصف ذئبًا:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي ... بأخرى المنايا فهو يقظانُ نائمُ

المعنى: يصف الشاعر ذئبًا فيقول إنه ينام بإحدى عينيه والأخرى مفتوحة يحرس بها، فهو يجمع بين اليقظة والنوم.

فقوله: (يقظان نائم) خبران للمبتدأ (هو).

ومنه قول رؤبة بن العجاج:

من يك ذا بتٌّ فهذا بتّي ... مقيِّظٌ مصيِّفٌ مشتّي

المعنى: إذا كان لأحد الناس كساء فإن لي كساء أكتفي به في زمان حمارّة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء.

فقوله: (مقيظ، مصيّف، مشتّي) أخبار متعددة لمبتدأ واحد وهو (هذا).

وقد ذهب النحاة إلى أنه لا تعدد في نحو قولهم: (الرمان حلوٌ حامضٌ) فهو متعدد في اللفظ دون المعنى، إذ لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ، فالخبران في معنى الخبر الواحد، إذ المعنى (الرمان مُزٌّ)، ولا تعدد في قولهم: (زيد أعسرُ أيسرُ) فهو بمعنى أضبط.

وأخبروا باثنين أو بأكثرا ... عن واحد كـ (هم سَراة شُعرا)

المعنى: أخبر العرب بخبرين أو أكثر عن مبتدأ واحد نحو (هم سَراة شُعرا)، فقوله: (هم) مبتدأ، و(سَراة) خبر أول، وهو جمع سري، وهو الشريف، و(شُعَرا) خبر ثانٍ.

فائدة:

هناك قسم يجوز فيه العطف وتركه كقولك: (زيد كريم شجاع) و(زيد كريم وشجاع) فما الفرق بين العطف وتركه؟

إن الواو تدل على الاهتمام وتحقيق الأمر ولذا عطف بها بين الصفات المتباعدة، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] إذ يبعد في الذهن اجتماع هذه الصفات المتباعدة المتناقضة في الظاهر في ذات واحدة، فجاء بالواو تحقيقًا وتقريرًا لهذا الأمر، تقول: (زيد شاعر فقيه) فإذا كان المخاطب يعجب من اجتماع هذين الوصفين فيه أو لا يظن أن زيدًا كذلك جئت بالواو. تقول مثلاً لصاحبك: (زيد شاعر) فيقول: أهو شاعر؟ لا أعلم عنه ذاك، فتقول له: (وفقيه) فيعجب ويقول: (وفقيه أيضًا!)، فتقول: (وطبيب). وهذا مكان الواو؛ لأن فيها اهتمامًا وتحقيقًا وتوكيدًا، ولا يحسن ههنا ترك الواو. (م).

نواسخ الجملة الاسمية

نواسخ الجملة الاسمية ستة، ثلاث منها أفعال وهي: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع، وظن وأخواتها. وثلاث منها حروف وهي: ما وأخواتها، وإنّ وأخواتها، ولا النافية للجنس.

وسميت نواسخ، لأن النسخ في اللغة الإزالة، يقال: (نسخت الشمس الظل) أي: أزالته، وهذه الأفعال والحروف تزيل حكم المبتدأ والخبر وتغيّره.

الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)

في العربية أفعال تسمى أفعالاً ناقصة تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها نحو (كان عمرُ عادلاً).

ترفع (كان) المبتدا اسمًا والخبرْ تنصبه كـ (كان سيدًا عمرْ)

المعنى: عمل (كان) أنها ترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها مثل (كان سيدًا عمرُ).

وقد اختلف النحاة في سبب تسميتها أفعالاً ناقصة، فذهب أكثرهم إلى أن (كان) ليس فيها عنصر الحدث وإنما تجردت للزمن فقط ولذا سميت ناقصة. فهم يرون أن الفعل التام يدل على حدث وزمن نحو قولك: (ضربَ) فإنه يدل على زمن ماض وعلى الحدث وهو (الضرْب)، و(كان) تدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدل على الزمن الحاضر، فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة.

والحقيقة أنها تدل على الحدث الذي هو الكون بدليل أنه يأتي منها المصدر واسم الفاعل. قال الشاعر:

ببذل وحِلم ساد في قومه الفتى وكونُك إياه عليك يسير

المعنى: إن الرجل يسود في قومه ببذل المال والحِلم. وهو يسيرٌ عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل.

فقد استعمل مصدر (كان) الناقصة، وأجراها مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

وقال آخر:

وما كلٌّ من يبدي البشاشة كائنًا أخاك إذا لم تلفِه لك منجدا

المعنى: ليس كل من يبشّ ويضحك في وجهك يكون أخاك إذا لم تجده مساعدًا لك ومعينًا.

فـ (كائن) اسم فاعل من (كان) الناقصة وقد عمل عملها.

والمصدر هو الحدث المجرد من الزمن، واسم الفاعل يدل على الحدث وذات الفاعل، فهي إذن تدل على الحدث وهو الكون.

ولعل الأرجح أنها سميت ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها، وإنما هي تفتقر إلى المنصوب أيضًا، بخلاف غيرها من الأفعال التامة فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع.

وكان وأخواتها تشمل: كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس، وما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام.

ملاحظة:

لا تدخل (كان) وأخواتها على المبتدأ الذي له الصدارة كأسماء الشرط نحو (من يذاكرْ ينجحْ) والاستفهام نحو (من حضر اليوم؟) والمقرون بلام الابتداء عدا ضمير الشأن نحو (لَسعيدٌ قادمٌ)، وما التعجبية نحو (ما أجملَ السماءَ)، وما تضمن معنى الدعاء نحو (سلامٌ عليك) و(ويلٌ له)، وكذا مصحوب (لولا) الامتناعية نحو (لولا سعيدٌ لغرق زهيرٌ) و(إذا) الفجائية نحو (خرجتُ فإذا الفقيرُ بالباب).

كما لا تدخل على الخبر إذا كان جملة طلبية، فلا يقال: (كان زيدٌ اضربْه).

الخبر المفرد والجملة وشبه الجملة:

يقع خبر (كان) وأخواتها مفردًا (أي غير جملة ولا شبهها) نحو (كان

سعيدٌ حاضرًا)، وجملة فعلية نحو (ظلّ الولد يلعبُ)، وجملة اسمية نحو (أصبح خالدٌ قدرُه عظيمٌ)، وشبه جملة وهو الظرف والجار والمجرور، والظرف يشمل ظرف المكان وظرف الزمان، فمثال ظرف المكان: (ظل الكتاب فوق الطاولة)، ومثال ظرف الزمان (كان السفر يوم الجمعة)، ومثال الجار والمجرور (ليس زهيرٌ في البيت).

معاني (كان) وأخواتها:

معنى (كان) اتصاف المسند إليه بالمسند في الماضي نحو (كان عمرُ عادلاً) و (كان خالدٌ غنيًّا وأصبح فقيرًا). ويسمى هذا الماضي بالمنقطع وهو الغالب عليها.

وقد يكون اتصافه به على وجه الدوام والاستمرار بمعنى (لم يزل) كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٧] أي أنه كان ولم يزل عليمًا حكيمًا، وقوله: ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١] أي لم نزل كذلك، وقوله: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١].

وقد تدل على الماضي المستمر وهو ما حدث مرة وكان مستمرًّا في حينه نحو (كان خالد يقوم الليل) وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ﴾ [مريم: ٥٥].

وقد تأتي (كان) بمعنى (صار) كقوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ۝١٩ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ١٩ - ٢٠].

ومعنى (صار): الانتقال والتحول من حال إلى حال نحو قولك: (صار زيدٌ عالمًا) أي انتقل إلى هذه الحال، ونحو (صار سعيدٌ غنيًّا).

ومعنى (ظلّ): اتصاف المخبر عنه بالخبر وقت الظل، وذلك يكون نهارًا، تقول: (ظلّ أخوك يفعل كذا) إذا فعله نهارًا. وقد تأتي بمعنى (صار)

نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨] والمراد: أنه يحدث به ذلك ويصير عليه عند البشارة.

وقد وردت (ظل) في القرآن الكريم في ثمانية مواضع ليس فيها موضع واحد تخصص الفعل فيه بالنهار مما يدل على أن هذا الأصل قليل الاستعمال جدًّا. ومن هذه المواضع الآية التي ذكرناها، ومنها قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، وقوله: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]. (م).

ومعنى (بات): اتصاف المخبر عنه بالخبر وقت المبيت، وهو الليل نحو (بات الحارسُ يقظًا)، و(بات أخوك يقرأ) إذا فعله ليلاً.

ووردت (بات) في موضع واحد في القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٤] وهو تخصيص الفعل بالليل.

ومعنى (أصبح) اتصاف المسند إليه بالمسند في الصباح وذلك نحو قولك: (أصبح الولدُ نشيطًا)، وقوله تعالى: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿١٩﴾ فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ﴾ [القلم: ١٩ - ٢٠] أي في وقت الصباح، وقوله: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [هود: ٦٧]، وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

وقد تأتي (أصبح) بمعنى (كان) و(صار) من غير أن يقصد بها وقت مخصوص، كأن تقول: (أصبح أخوك عظيمًا)، فهنا (أصبح) بمعنى (صار) من دون نظر إلى وقت الصباح. قال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقال: ﴿فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وقال: ﴿وَٱذْكُرُوا۟

نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. (م).

ومعنى (أضحى) اتصافه به في الضحى نحو (أضحى أخوك مسرورًا). وقد تأتي بمعنى (صار) كقول ابن زيدون:

أضحى التنائي بديلاً من تدانينا ... وناب عن طيب لقيانا تجافينا

المعنى: صار التباعد بديلاً من تقاربنا، وحلّ الجفاء مكان اللقاء الطيب.

ومعنى (أمسى) اتصافه به في المساء نحو قولك: (أمسى العاملُ متعبًا). وقد تأتي بمعنى (صار) كقول النابغة الذبياني:

أمستْ خلاءً وأمسى أهلُها احتُملوا ... أخنى عليها الذي أخنى على لُبَدِ

المعنى: أمست الدار خالية من أهلها لما احتملوا عنها إلى مياههم. وقد أفسد عليها الدهر الذي أفسده على لُبَد وهرّمه وأفناه، ولُبَد هو آخر نسور لقمان بن عاد، وهو النسر السابع من نسوره. وقصته مذكورة في كتب الأمثال.

ومعنى (ليس) النفي في الحال نحو (ليس محمدٌ حاضرًا) فالمراد نفي الحضور عن محمد الآن، إلا إذا قيدت بما يفيد المضيّ أو الاستقبال فتكون بحسب ما قيّدت به نحو (ليس عليّ مسافرًا أمس أو غدًا).

ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك:

هذه الأفعال تفيد استمرار الفعل واتصاله بزمن التكلم. تقول: (ما زال زيدٌ منطلقًا) أي هو مستمر في الانطلاق إلى زمن التكلم.

زال:

معناه ذهب وانفصل وترك. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١] أي تذهبا وتضمحلّا. و(ما زال) معناه ماذهب وما ترك

وما انفصل. فإذا قلت: (ما زال زيد قائمًا) كان معناه: لم يترك القيام وما انفصل عنه، أي بقي مستمرًّا عليه، ومن هنا تحول معناها إلى الإثبات. وتقول: (ما زال اللهُ رؤوفًا بالعباد) أي: مستمر دائم دون انقطاع.

وربما يكون مستمرًّا إلى وقت الكلام ثم ينقطع بعد ذلك بوقت قصير أو طويل نحو (ما زال الجوُّ حارًّا).

ومضارعه (لا يزال) ومعناه (يبقى).

فمعنى (ما زال المطر نازلاً): بقي المطر نازلاً، ومعنى (لا يزال المطر نازلاً): يبقى المطر نازلاً. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ﴾ [غافر: ٣٤] أي بقيتم في شك، وقال: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [الحج: ٥٥] أي يبقون في مرية لا ينفكون عنها ولا يتركونها، وقال: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] أي ستستمر في الاطلاع على خائنة منهم.

فثمة فرق بين قولنا: (ما زلت تطّلع) وقولنا: (لا تزال تطّلع) فمعنى الأولى: بقيت تطّلع، ومعنى الثانية أنك ستستمر في الاطّلاع في المستقبل (م).

برح:

أصله ترك المكان وغادره، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٢] أي لن أترك الأرض. ومنه البارحة لليلة الماضية.

فبرح معناه: ترك المكان، و(ما برح) معناه: لم يترك المكان، أي بقي فيه ولازمه. ثم نقل إلى الدوام والاستمرار في غيره. ومن استعماله على الأصل قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] وهذا القول في العجل الذي عبده بنو إسرائيل، أي لا نترك مكاننا عاكفين على

عبادته. والعكوف يقتضي المكث في المكان والبقاء فيه. ومنه قولك: (ما برح خالدٌ نائمًا). (م).

فتئ:

نحو قولك: (ما فتئ سعيدٌ يذاكر).

فائدة:

معنى فتئ: نسي، يقال: (فتئت عن الأمر) إذا نسيته. ويأتي بمعنى سكّن وأطفأ. فإذا قلت: (ما فتئ) كان معناه: ما نسي أو ما سكّن. هذا أصلها، ثم استعملت منفية لإفادة الدوام. فإذا قلت: (ما فتئت أفعل) كان المعنى: (ما نسيت فعله)، أي أنا أفعله مستمرًّا لم أنسه وما سكّنت عن فعله ولم أكفّ عنه. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تنسى ذكره على تقادم العهد ولا تسكّن نفسك ولا تطفئ ما في جوانحك من نار التعلق به. وهو أنسب فعل في هذا المقام لا يسد مسده (ما زال أو ما برح) أو غيرهما، وهو الموضع الوحيد الذي جاء فيه هذا الفعل في القرآن.

فثمة فرق بين قولنا: (لا تزال تذكر) و(لا تفتأ تذكر)، فـ (لا تفتأ) معناه لا تنسى ولا تسكّن نفسك ولا تطفئ نار جوانحك، كما تقول: إن الهوى بين جنبيّ لا يسكن والنار لا تنطفئ. (م).

انفكّ:

يقال: (فكّ الشيء) أي فصله، و(الرقبة) أعتقها، فهو من فكِّ القيود والتخلص من الأسار والحبائل. فإذا قلت: (ما انفكّ) كان المعنى: لم يخلص ولم ينفصل. ومن هنا استعملت في معنى الدوام والاستمرار. فإذا قلت: (ما انفكّ محمد يفعل) كان معناه أنه لا يزال متصلاً بالفعل متشبثًا به مرتبطًا به بقيد مغلق لم ينفك. ونحوه قولك: (ما انفكّ الولدُ يلعبُ). (م).

كـ (كان) ظل بات أضحى أصبحا ... أمسى وصار ليس زال برحا

فتئ وانفك وهذي الأربعهْ ... لشبه نفي أو لنفي متبعهْ

معنى البيتين: مثل (كان) في العمل (ظلّ، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس، زال، برح، فتئ، انفك). والأفعال الأربعة الأخيرة يشترط في عملها أنها تأتي بعد نفي أو شبه نفي.

دام:

هذا الفعل هو (دام) الذي بمعنى (استمرّ) مسبوقًا بـ (ما) المصدرية وليست (ما) النافية التي سبق ذكرها في الأفعال آنفًا، ولذلك لا يكتفى به وإنما يحتاج إلى كلام معه يكوّن معه المصدر جملة تامة. لا تقول: (ما دام محمدٌ موجودًا) لأن المعنى لا يتم، وإنما تقول: (لا أدخل ما دام محمد موجودًا)، و(ما) ههنا مصدرية ظرفية، والمعنى: لا أدخل مدة دوام وجود محمد، فعدم الدخول موقّت بدوام الوجود، ولذا قالوا إنها تفيد التوقيت. فهي مصدرية لأنها تقدّر بالمصدر وهو الدوام، وهي ظرفية لأنها تقدّر بالظرف وهو المدة. ومنه قولك: (يفيد الأكل ما دام المرءُ جائعًا) أي: مدة دوام المرء جائعًا، وقولك: (أعطِ ما دمت مصيبًا درهمًا)، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدة دوامي حيًّا.

وقد تأتي مكتفية بمرفوعها فلا تحتاج إلى منصوب كقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧].

ومثل (كان): دام مسبوقًا بـ (ما) ... كـ (أعط ما دمتَ مصيبًا درهما)

المعنى: الفعل (دام) مثل (كان) في العمل بشرط أن يكون مسبوقًا بـ (ما) المصدرية الظرفية مثل (أعطِ ما دمتَ مصيبًا درهمًا).

شروط عمل (كان) وأخواتها:

ذكرنا أن (كان) وأخواتها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر. وهذه الأفعال ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي ثمانية أفعال تشمل: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس.

القسم الثاني: ما يشترط في عمله أن يكون مسبوقًا بنفي لفظًا أو تقديرًا، أو شبه نفي وهو النهي والدعاء. وهو أربعة أفعال: زال، برح، فتئ، انفك. فمثال النفي لفظًا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، وقوله: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١].

ومثاله تقديرًا قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ.

ولا يحذف النافي معها إلا بعد القسم كآية يوسف، وكقول امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ولو قطّعوا رأسي لديك وأوصالي

المعنى: يحلف لمحبوبته على أنه مقيم معها لا يفارقها، وأنه يستهين في سبيل ذلك بما يكون من أهلها مما ينشأ عن الغيرة وحفظ الحرم.

والتقدير: لا أبرح قاعدًا.

ملاحظة:

هذا الحذف جائز، إذ يجوز حذف (لا) النافية من جواب القسم قياسًا، تقول: (والله أرغب عنك) أي لا أرغب عنك، فإذا أريد الإثبات جيء باللام ولا بد، إذ لا يجوز أن يُتلقّى القسم في الإثبات بغير اللام، فإن لم تذكر اللام علمت أنه منفي لا محالة، فلو أريد الإثبات في آية

يوسف لقيل: (لتفتأنَّ) في الاستقبال، أو (لَتفتأ) إذا أريد الحال، قال الشاعر في الخمر:

رأيت الخمر صالحة وفيها   مناقب تفسد الرجل الكريما
فلا والله أشربها حياتي   ولا أشفي بها أبدًا سقيما

أي: لا أشربها. (م).

❋ ❋ ❋

وأما شبه النفي فهو يشمل النهي والدعاء كما ذكرنا، فمثال النهي قول الشاعر:

صاحِ شمّر ولا تزلْ ذاكرَ المو   ت فنسيانه ضَلال مبين

المعنى: يا صاحبي كن مستعدًا وأقبل على العمل الصالح، وتذكّر الموت دائمًا، فإن نسيانه ضلال ظاهر.

ومثال الدعاء قولك: (لا زلتَ بخير) و (لا زالَ الله محسنًا إليك). ومنه قول ذي الرمة في صاحبته:

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى   ولا زال منهلّاً بجرعائك القطر

المعنى: يدعو الشاعر لدار حبيبته مي بالسلامة من عوادي الزمان، ودوام هطول المطر لترطيب أجوائها وإضفاء الحياة عليها.

والجدير بالذكر أن (لا) النافية إذا دخلت على الفعل الماضي أفادت الدعاء نحو (لا فُضَّ فوك). وفي الحديث أن رجلاً أكل عند رسول الله عليه الصلاة والسلام بشماله فقال: (كلْ بيمينك) قال: (لا أستطيع)، قال: (لا استطعتَ) فما رفعها إلى فيه.

وروي أن رجلاً نشدَ في المسجد فقال: من دعا إلى الجمل الأحمر؟ فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: «لا وجدتَ، إنما بنيت المساجد

لما بنيت له» أي: لا رده الله إليك، فدعا عليه الرسول عليه الصلاة والسلام ألّا يجد جمله.

وإذا تكررت فإنها لا تفيد الدعاء نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١].

.... زال برحا
فتئ وانفك وهذي الأربعهْ لشبه نفي أو لنفي متبعهْ

القسم الثالث: ما يشترط في عمله أن يكون مسبوقًا بـ (ما) المصدرية الظرفية وهو (دام) كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١].

أقسامها من حيث التصرف والجمود:

تنقسم (كان) وأخواتها من حيث التصرف وجموده على ثلاثة أقسام:

الأول: جامد لا يتصرف مطلقًا ولا يأتي منه غير الماضي وهو (ليس ودام) فلا يأتي منهما المضارع ولا الأمر. وأما (يدوم) و (دُمْ) فهما من (دام) التامة نحو (دام عزُّك).

الثاني: ما يتصرف تصرفًا ناقصًا، وهو (ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك) فهذه الأفعال يأتي منها الماضي والمضارع ولا يأتي منها الأمر، لأن من شروط عملها أن يسبقها نفي، وهو لا يدخل على الأمر. ولا يأتي منها المصدر لعدم دلالتها على الحدث.

الثالث: ما يتصرف تصرفًا تامًّا، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر وهو (كان، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وصار). فمن أمثلة (كان) للماضي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٦].

ومن المضارع قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

ومن الأمر قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠].

ومن اسم الفاعل قولك: (الطقس كائنٌ حارًّا)، وقول الشاعر:

وما كلُّ من يبدي البشاشة كائنًا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

فـ (كائنًا) اسم فاعل من (كان) الناقصة وقد عمل عملها، فاسمها ضمير مستتر، وخبرها (أخاك).

ومن المصدر قولك: (يعجبني كونُك مجتهدًا)، وقولك: (كونُك شريفًا مع الفقر خيرٌ من كونك دنيئًا مع الغنى). وقال الشاعر:

ببذل وحِلم ساد في قومه الفتى وكونُك إياه عليك يسير

والشاهد قوله: (وكونك إياه) حيث استعمل مصدر (كان) الناقصة، وأجراها مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

وغير ماضٍ مثله قد عملا إن كان غير الماضي منه استعملا

المعنى: ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه ـ كالمضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر ـ عمل الماضي.

أحكام اسمها وخبرها في التقديم والتأخير:

الأصل في الاسم أن يلي الفعل الناقص ثم يجيء بعده الخبر نحو (كان محمد جالسًا) وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] شأن الفعل والفاعل والمفعول به.

وقد يعكس الأمر فيقدم الخبر على الاسم كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] وقوله: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فتقدم الخبر (البرَّ) على المصدر المؤول (أن تولوا)، وقول الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت منغَّصةً لذاتُه بادّكار الموت والهرم

المعنى: إن الإنسان لا يطيب له عيش إذا كان كثير التذكر للموت والتفكر بالشيخوخة، فإن ذلك ينغص حياته. فقدم الخبر (منغصةً) على الاسم (لذاتُه).

وقول السموأل:

سلي - إن جهلت - الناس عنا وعنهمُ فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

المعنى: إن كنت تجهلين قدرنا بين الناس فتقصّي الأخبار عنا وعنهم لتتبيني الحقيقة وتميزي بين الحق والباطل، لأن العالم والجهول لا يستويان.

فقدم (سواءً) وهو الخبر على (عالمٌ) وهو الاسم.

ويجوز أن يتقدم الخبر على الفعل وعلى اسمه معًا فيقال: (مسافرًا كان سعيدٌ) و (غزيرًا أمسى المطرُ) و (مهمومًا بات الرجلُ).

ولا يجوز أن يتقدم الخبر على (ما دام)؛ لأن (ما) المصدرية لها الصدارة، فلا يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، ففي نحو قولك: (لا أكلمك ما دام سعيدٌ واقفًا) لا يجوز أن تقول: (لا أكلمك واقفًا ما دام سعيدٌ)، ولكن يجوز أن تجعل الخبر بين (ما) والفعل فتقول: (لا أكلمك ما واقفًا دام سعيدٌ).

وفي مثل (سأبقى في البيت ما دام المطرُ منهمرًا) لا يصح أن يقال: (سأبقى في البيت منهمرًا ما دام المطر)، لكن يجوز أن يتقدم الخبر على (دام) وحدها فيتوسط بينها وبين (ما) فنقول: (سأبقى في البيت ما منهمرًا دام المطرُ).

وفي مثل (اقرأ الكتاب ما دامت النفسُ راغبةً) لا يصح أن نقول:

(اقرأ الكتاب راغبةً ما دامت النفسُ) ويصح أن نقول: (اقرأ الكتاب ما راغبةً دامت النفسُ).

ويجوز تقديم خبرها على اسمها على الأرجح نحو: (لا أصاحبك ما دام مسافرًا سعيدٌ).

ولا يجوز أن يتقدم الخبر على الأفعال المنفية بـ (ما)؛ لأن (ما) النافية لها الصدارة، فلا تقول: (كسولاً ما زال سليمٌ) ولا تقول: (حاضرًا ما كان خالدٌ).

فإذا كان النفي بغير (ما) جاز تقديم الخبر على الأفعال نحو (نائمًا لم يزل خالدٌ) و (ناجحًا لم يكن المهملُ).

وأما (ليس) فقد وقع فيها الخلاف بين النحاة، ففريق منع وفريق أجاز، والاقتصار على المنع أولى، لأنه لم يرد في لسان العرب التقديم فلا يسوغ لنا مخالفتهم. وحجة من أجاز أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الكلام الفصيح وهو قوله تعالى عن عذاب الكفار: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فكلمة (يوم) متعلقة بخبر ليس (مصروفًا) فهو معمول الخبر، وقد تقدم على (ليس)، فتقديمه يشعر بجواز تقديم الخبر.

وفي جميعها توسطَ الخبرْ أجز، وكلٌّ سبقه دام حظرْ

المعنى: جميع النواسخ السابقة يجوز فيها توسط الخبر بين الناسخ واسمه. وكل النحاة منع سبق خبر (دام) عليها.

كذاك سبق خبرٍ ما النافيةْ فجئ بها متلوّةً لا تاليةْ

المعنى: كذلك منع النحاة سبق الخبر وتقدمه على (ما) النافية لأن لها الصدارة في جملتها فلا يسبقها شيء منها.

ومنع سبق خبرٍ ليس اصطفي

المعنى: المختار منع تقديم خبر (ليس) عليها.

تقديم معمول الخبر:

الأصل في معمول الخبر أن يأتي بعد الخبر نحو (كان خالدٌ كاتبًا دروسَه)، فـ (دروسَ) مفعول به لاسم الفاعل (كاتبًا) الذي هو خبر (كان).

وقد أجاز النحاة تقديم معمول خبرها عليها فقالوا: (دروسَه كان خالدٌ كاتبًا).

وفي نحو (كان خالدٌ واقفًا على التل) يجوز أن نقول: (على التل كان خالدٌ واقفًا).

وقال تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وقال: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠].

هل يلي العامل معمول الخبر؟

ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز أن يلي (كان) وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جارّ ومجرور. ففي قولنا: (كان سعيدٌ آكلاً طعامَك) طعامَك: معمول الخبر (آكلاً) لأنه منصوب به، وهذا المعمول لا يجوز أن يلي العامل (كان)، فلا يقال: (كان طعامَك سعيدٌ آكلاً).

وفي قولنا: (كان الطالبُ قارئًا الكتابَ) الكتابَ: معمول الخبر (قارئًا) ولا يجوز أن يلي (كان)، فلا تقول: (كان الكتابَ الطالبُ قارئًا).

وهذه الصورة ممنوعة عند البصريين، وأجازها الكوفيون محتجين بقول الفرزدق:

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عوَّدا

المعنى: يريد وصفهم بأنه خوَنة فجّار، يشبهون القنافذ حيث يسيرون بالليل طلبًا للسرقة أو الدعارة والفحشاء، وإنما السبب عنده في ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك.

والشاهد: قوله: (بما كان إياهم عطية عوّدا) حيث إن ظاهره يوهم أن

الشاعر قد قدم معمول خبر (كان) وهو (إياهم) على اسمها وهو (عطية) مع تأخير الخبر وهو جملة (عوّدا) عن الاسم أيضًا، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه.

إلا إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم، وقدّم الخبر على المعمول جازت المسألة لأنه لم يلِ (كان) معمول خبرها، فتقول: (كان آكلاً طعامَك سعيدٌ) و (كان حاملاً أكياسًا محمدٌ).

فإن كان المعمول ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا جاز إيلاؤه (كان)، ففي قولنا: (كان سعيدٌ مقيمًا عندَك) يجوز أن نقول: (كان عندك سعيدٌ مقيمًا).

وفي قولنا: (ظلّ زهيرٌ راغبًا فيك) يجوز أن نقول: (ظلَّ فيك زهيرٌ راغبًا).

وفي قولنا: (بات الطيرُ نائمًا على الشجرة) يجوز أن نقول: (بات على الشجرة الطيرُ نائمًا).

ولا يلي العاملَ معمولُ الخبرْ   إلا إذا ظرفًا اتى أو حرف جر

المعنى: لا يجوز أن يلي (كان) وأخواتها معمول خبرها إلا إذا كان ظرفًا أو حرف جر.

تقديم الاسم على الخبر وجوبًا:

اعلم أن أحكام اسم هذه الأفعال وخبرها في التقديم والتأخير كحكم المبتدأ وخبره لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر، فيجب تقديم الاسم على الخبر في المواضع الآتية:

١ ـ إذا كان كل من الاسم والخبر معرفة وليس هناك قرينة تعين أحدهما نحو (كان شريكي أخي) و (صار أستاذي رفيقي في العمل) فلو تقدم الخبر لأوقع في لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر.

وإذا كان الاسم والخبر معرفتين فإنك تأتي بالاسم الذي يعلمه

المخاطب وتجعله اسمًا للفعل الناقص، وتأتي بالذي يجهله فتجعله خبرًا له، كما مر في بحث المبتدأ والخبر، وذلك كأن يكون المخاطب سمع بمحمد وقد كان رأى رجلاً منطلقًا وأردت أن تعلِمَه بأن محمدًا هو المنطلق قلت له: (كان محمدٌ المنطلقَ).

وإذا كان رأى رجلاً منطلقًا ولم يعرف أنه محمد وأردت أن تعلِمَه بأن المنطلق هو محمد قلت له: (كان المنطلقُ محمدًا). (م).

٢ ـ إذا كان الخبر واقعًا عليه الحصر نحو (ما كان التاريخُ إلا الخبرَ الصادقَ) وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

تقديم الخبر على الاسم وجوبًا:

يجب تقديم الخبر على الاسم في المواضع الآتية:

١ ـ إذا كان الاسم مضافًا إلى ضمير يعود على جزء من الخبر نحو (كان في الدار صاحبُها) فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر، فلا تقول: (كان صاحبُها في الدار) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً، ونحو (أمسى في البستان حارسُه) و (بات مع الحارس أخوه).

٢ ـ ويجب تقديم الخبر على الفعل الناسخ إذا كان الخبر اسمًا واجب الصدارة كأسماء الاستفهام نحو (أين كان سعيدٌ؟) وقوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٤].

فائدة:

ذكرنا أن الأصل في هذا الباب أن نأتي بالفعل الناقص فاسمه فخبره، فنقول مثلاً: (كان محمدٌ قائمًا) شأن الفعل والفاعل والمفعول به، فإذا جاء على غير هذا التأليف كان ذلك لسبب يقتضيه المقام وذلك كأن تقول: (محمدٌ كان قائمًا) أو (كان قائمًا محمدٌ) أو (قائمًا كان محمدٌ).

١ ـ فأما قولنا: (كان محمدٌ قائمًا) فيكون إذا كان المخاطب خالي الذهن.

٢ ـ وأما قولنا: (محمدٌ كان قائمًا) فهو من باب تقديم المبتدأ على الخبر الفعلي للاختصاص والاهتمام، وذلك كأن يظن المخاطب أن زيدًا كان القائم لا محمدًا فترد عليه بقولك: (محمدٌ كان قائمًا).

فالفرق بين قولنا: (كان محمدٌ قائمًا) و(محمدٌ كان قائمًا) أن العبارة الأولى تكون إذا كان المخاطب خالي الذهن لا يعلم شيئًا عن هذا الأمر، فإذا كان يعلم أن شخصًا ما كان قائمًا ولكنه ظنه خالدًا صححت له وهمه بتقديم المبتدأ الفعلي فتقول له: (محمد كان قائمًا).

٣ ـ وأما قولنا (كان قائمًا محمدٌ) فهو من باب تقديم الخبر على الاسم للعناية به والاهتمام، وذلك كأن يكون محمد مريضًا لا يقوى على القيام لمدة ثم قام، فتقدم الخبر على الاسم وتقول: (كان قائمًا محمدٌ) لأن الخبر ههنا أولى بالاهتمام من الاسم.

ونحوه أن تقول: (كان نائمًا خالدٌ) وذلك إذا كان خالد لم يتمكن من النوم مثلاً مدة لمرض أو نحوه.

وهكذا تقدم الخبر على الاسم إذا كان المخاطب به أعنى.

٤ ـ وأما تقديم الخبر على (كان) نحو قولنا (قائمًا كان محمدٌ) فهو من باب التخصيص، وذلك إذا كان المخاطب يظن أن محمدًا كان قاعدًا لا قائمًا فتصحح له هذا الوهم وتقول إنه كان قائمًا لا قاعدًا. (م).

التمام في هذه الأفعال:

يجوز أن تكون هذه الأفعال تامة فتأخذ فاعلاً ولا تحتاج إلى الخبر، إلا ثلاثة أفعال منها قد لزمت النقص فلم ترد تامة وهي (ما فتئ، وما زال، وليس).

فمن الأفعال التامة (كان) بمعنى: حصل أو وجد ووقع كقوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣] فـ (فتنة) فاعل (تكون) التامة، وهي بمعنى تحصل أو تقع، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وقول الربيع بن ضبع الفزاري:

إذا كان الشتاءُ فأدفئوني فإن الشيخ يُهرمه الشتاء

المعنى: إذا حدث وجاء الشتاء فأدفئوني إما بالملابس الوثيرة أو بإيقاد النار، لأن الشيخ الذي تتقدم به السن يضعف عن تحمل البرد ويورثه الهرم وشدة الضعف.

فـ (الشتاءُ) فاعل للفعل (كان) التامة.

و(أمسى) بمعنى: دخل في المساء، و(أصبح) بمعنى: دخل في وقت الصباح، كقولك: (أصبحنا وأصبح الملك لله) فـ (أصبح) الأولى تامة، والثانية ناقصة، ونحوه قولك: (أمسينا وأمسى الملكُ لله)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح.

و(أضحى) بمعنى: دخل في وقت الضحى، و(ظلَّ) بمعنى: دام واستمر نحو (ظلَّ اليوم) أي: دام ظلّه، و(بات) بمعنى: نزل ليلاً، أو أدركه الليل، أو دخل مبيته نحو (بات محمد) أي دخل في المبيت، وقول امرئ القيس بن عانس:

تطاول ليلُك بالإثمد وبات الخليّ ولم ترقدِ
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد
وذلك من نبأ جاءني وخُبِّرته عن بني الأسود

المعنى: يصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإثمد، لا يرقد له جفن، ولا يطمئن جنبه على فراش، بسبب ما وصل إليه عن أبي الأسود.

والشاهد في قوله: (بات الخلي) و (بات) و (باتت له ليلة) حيث استعمل (بات) ثلاث مرات فعلاً تامًّا مكتفيًا بفاعله غير محتاج إلى منصوب.

و(صار) بمعنى انتقل ورجع كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣].

و(دام) بمعنى: بقي واستمر كقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، و(انفك) بمعنى: انفصل، و(برح) بمعنى: ذهب أو فارق كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠] وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ [الكهف: ٦٠]، وهي جميعها تكتفي بمرفوع هو فاعلها. فالفعل (أبرح) في الآيتين فعل تام، فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا).

ومنع سبق خبرٍ (ليس) اصطفي وذو تمام ما برفعٍ يكتفي

المعنى: المختار منع تقديم خبر (ليس) عليها. والفعل التام هو الذي يكتفي بمرفوعه.

وما سواه ناقص والنقص في فتئ ليس زال دائمًا قفي

المعنى: الناقص هو ما سوى ذلك، أي ما لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه إلى منصوب. وجميع أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلا (فتئ، وليس، وزال) فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

(كان) الزائدة:

تزاد (كان) بشرطين:

الأول: أن تكون بلفظ ماضٍ. وشذ زيادتها بلفظ المضارع كقول أم عَقيل بن أبي طالب:

أنت تكون ماجدٌ نبيلُ إذا تهبّ شمألٌ بَليلُ

المعنى: أنت تكون شريفًا كريمًا كلما هبت ريح رطبة ندية من ناحية القطب.

والشاهد: زيادة (تكون) بين المبتدأ والخبر.

والثاني: أن تزاد بين شيئين متلازمين ليسا جارًّا ومجرورًا. وأكثر ما تزاد بين (ما) وفعل التعجب نحو (ما كان أعدلَ عمر) و (ما كان أطيبَ كلامَك)، وقد تزاد بين غيرهما كالمبتدأ والخبر نحو (القطارُ كان قادمٌ) فـ (القطار) مبتدأ، و(قادمٌ) خبر، و(كان) فعل ماض زائد، والفعل وفاعله نحو (لم يتكلم كان عالمٌ)، والموصول وصلته نحو (جاء الذي كان أكرمته)، والصفة والموصوف نحو (قصدت لزيارة صديقٍ كان مريضٍ) وقول الفرزدق مادحًا هشام بن عبد الملك:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

المعنى: يقول إنه لا قدرة له على منع الدمع من عينيه إذا مر بدار جيرانهم الكرام، أي أنه يفتقدهم لجيرتهم وكرمهم.

الشاهد: زيادة (كانوا) بين الصفة (كرام) والموصوف (جيران).

وقد تكون الزيادة بين المعطوف والمعطوف عليه نحو (الصديق مخلص في الرخاءِ كان والشدةِ) وقول الفرزدق:

في لجة غمرت أباك بحورُها في الجاهليةِ كان والإسلامِ

المعنى: يقول إنه نزل في حومة قديمة فغرق أبوك في غمرة البحر.

واعلم أن (كان) الزائدة تدل على الزمن الماضي ومعناها التأكيد نحو (إن زيدًا كان منطلقٌ) وقول بعض العرب: (ولدت فاطمة بنت الخرشب الكمَلة من بني عبس لم يوجد كان مثلُهم) فإنها زيدت لتأكيد المضيّ.

والمراد من زيادتها أنها لا تعمل شيئًا، فلا تحتاج إلى معمول من

فاعل أو اسم وخبر. ولا تكون حاملةً للضمير، بل تكون للمفرد المذكر في جميع أحوالها. ثم إن الكلام يستغني عنها، فلا ينقص معناه بحذفها ولا يخفى المراد منه.

وشذ زيادتها بين الجار والمجرور كقول الشاعر:

سَراةُ بني أبي بكرٍ تسامى ... على كان المسوّمةِ العرابِ

المعنى: إن سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز عما عداها من الخيول.

فقد زاد (كان) بين الجار والمجرور في قوله: (على كان المسومة).

وقال ابن مالك:

وقد تزاد (كان) في حشو كـ (ما ... كان أصح علم من تقدّما)

المعنى: قد تزاد (كان) في الحشو، أي بين شيئين متلازمين مثل (ما كان أصحَّ علمَ من تقدم).

حذف (كان) وحدها:

تحذف (كان) وحدها بعد (أن) المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء ويعوَّض عنها (ما) ويبقى اسمها وخبرها نحو (أمّا أنت غنيًّا فتصدق). فأصل هذه الجملة (تصدّقْ لأن كنت غنيًّا) فقدمت اللام وما بعدها على (تصدق) للاختصاص فصارت (لأن كنت غنيًّا تصدق) أي تصدق لأجل غناك، ثم حذفت اللام فصارت (أن كنت غنيًّا)، ثم حذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها، فصارت (أن أنت غنيًّا)، ثم أُتي بـ (ما) عوضًا عن (كان) المحذوفة، ثم أدغمت النون في الميم فصارت (أمّا أنت غنيًّا)، ثم زيدت الفاء فصارت (أمّا أنت غنيًّا فتصدّق). فـ (أمّا) عبارة عن (أن) المصدرية المدغمة في (ما) الزائدة عوضًا عن (كان)، و(أنت) اسم كان المحذوفة، و(غنيًّا) خبرها.

ومثلها قولك: (أمّا أنت برًّا فاقترب)، فالأصل: (اقتربْ لأن كنت برًّا)، فقدمت اللام وما بعدها على (اقترب) للاختصاص فصارت (لأن كنت برًّا اقتربْ) أي اقترب لأجل برك، ثم حذفت اللام فصارت (أن كنت برًّا)، ثم حذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها، فصارت (أن أنت برًّا)، ثم أتي بـ (ما) عوضًا عن (كان) المحذوفة، ثم أدغمت النون في الميم فصارت (أمّا أنت برًّا)، ثم زيدت الفاء فصارت (أمّا أنت برًّا فاقترب). ومنه قول عباس بن مرداس:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ

المعنى: لا تفتخر يا أبا خراشة بكثرة نفرك وعزة رهطك، فإن قومي ذوو منعة وقوة لم تذهب السنوات الشديدة بهم أو تضعف من عزمهم.

فـ (أنْ): مصدرية، و(ما): زائدة عوضًا عن كان، و(أنت) اسم كان المحذوفة، وذا نفر: خبرها.

وبعد (أنْ) تعويض (ما) عنها ارتكبْ كمثل (أمّا أنت برًّا فاقتربْ)

المعنى: حصل تعويض بـ (ما) عن (كان) المحذوفة الواقعة بعد (أنْ) المصدرية مثل (أمّا أنت برًّا فاقتربْ).

حذف (كان) مع اسمها:

تحذف كان واسمها ويبقى خبرها اختصارًا واعتمادًا على فهم السامع، وكثر ذلك بعد (إنْ) و(لو) الشرطيتين، فمثال (إنْ): (الناس مجزيّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ) أي: إن كانت أعمالُهم خيرًا فجزاؤهم خير، وإن كانت أعمالُهم شرًّا فجزاؤهم شر. فـ (خيرًا) خبر (كان) المحذوفة مع اسمها، ومثلها (شرًّا). ومنه قول النعمان بن المنذر:

قد قيل ما قيل إنْ صدقًا وإن كذبًا فما اعتذارك من قول إذا قيلا

المعنى: إن كان ما قيل فيك صدقًا أو كذبًا فهو على كل حال قد قيل، فلا ينبغي لك التشكيك فيه.

فحذف (كان) واسمها وأبقى خبرها بعد (إن) الشرطية في قوله: (إن صدقًا وإن كذبًا).

ومثال (لو): (التمسْ ولو خاتمًا من حديد) أي: ولو كان الملتمَس خاتمًا من حديد، وقولك: (ائتني بدابة ولو حمارًا) أي: ولو كانت الدابة حمارًا، وفي الحديث: (بلغوا عني ولو آيةً) أي: ولو كان المبلَّغ آيةً.

ويحذفونها ويبقون الخبرْ وبعد إنْ ولو كثيرًا ذا اشتهرْ

المعنى: إنهم يحذفون (كان) مع اسمها ويبقون الخبر، وهذا الحذف قد اشتهر بعد (إنْ) و(لو) الشرطيتين.

حذف (كان) واسمها وخبرها:

تحذف (كان) واسمها وخبرها بلا عوض، تقول: (لا تعاشرْ فلانًا فإنه فاسد الأخلاق) فيقول الجاهل: (أعاشره وإنْ)، أي: وإن كان فاسد الأخلاق. ومثله أن يقال: (لا تأتِ الأمير فإنه جائر) فتقول: (أنا آتيه وإنْ) أي: وإن كان جائرًا. ومنه قول رؤبة بن العجاج:

قالت بنات العم يا سلمى وإنْ كان فقيرًا معدمًا قالت وإنْ

أي أتزوجه وإن كان فقيرًا معدمًا.

حذف نون مضارع (كان) المجزومة:

يجوز حذف نون المضارع منها تخفيفًا لكثرة الاستعمال فنقول: (لم يكُ ـ لا تكُ).

وشروط الحذف هي:

١ ـ أن يكون المضارع مجزومًا بالسكون.

٢ ـ أن لا يكون بعده حرف ساكن، بل حرف متحرك، فلا تقول: (لم

يكُ الْقمرُ غائبًا) و (لم تكُ الصّاحب الجاحد)، بل لا بد من ذكر النون. ومثال ما وقع بعدها حرف متحرك قولك: (لم تكُ مُصابًا بالمرض).

٣ ـ أن لا يكون الحرف المتحرك ضميرًا متصلاً، فإذا كان ضميرًا متصلاً امتنع حذف النون اتفاقًا نحو قول الرسول عليه الصلاة والسلام لعمر رضي الله عنه في شأن ابن الصياد: «إن يكنْه فلن تسلط عليه، وإلّا يكنْه فلا خير لك في قتله».

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧]، وقوله: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠].

وإعرابها أنها مجزومة بالسكون المقدر على النون المحذوفة للتخفيف.

ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم

المعنى: إن المضارع من (كان) تحذف منه النون عند جزمه حذفًا غير ملتزم، أي: لم تلتزمه العرب ولم تتمسك به باطّراد.

فائدة:

إن البليغ لا يحذف لمجرد التخفيف، وإنما لغرض بلاغي يقتضيه المقام. وأغراض الحذف متعددة منها:

١ ـ الإسراع: فإن المقام قد يقتضي الإسراع ولا يقتضي الإطالة في الكلام شأن التحذير والإغراء، فكما لا تقول لمن كانت العقرب بقربه وهو غافل عنها: (احذر العقرب) أو (عليك ان تحذر العقرب) وإنما تسرع في تبليغه فتذكر المحذور منه بأسرع بيان قائلاً: (العقربَ العقربَ). كذلك ههنا قد يقتضي المقام الإيجاز في الحديث فتوجز في كل شيء حتى في حذف

النون، فتقول لابنك الذي أدركه السفر العاجل مثلاً: (لا تكُ غافلاً) أو ما أشبه ذلك.

٢ ـ قد يكون الحذف إشارة إلى أن المتكلم لا يقوى على إتمام الكلام لما فيه من الضعف والإرهاق، أو لرغبته عن الحديث فيوجز في كلامه ما أمكنه ذلك. ولعل من ذلك قوله تعالى على لسان أهل النار: ﴿قَالُواْ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾ [المدثر: ٤٣ ـ ٤٤].

٣ ـ قد يكون الحذف للتنبيه على مبدأ الشيء وصغره وأنه في طور التكوين لم يكتمل بعد كما أن الفعل لم يكتمل. قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾ [القيامة: ٣٧] حذفت النون تنبيهًا على مبتدأ الإنسان وصِغر قدره بحسب ما يدرك هو من نفسه، ثم يترقى في أطوار التكوين، فهو حين كان نطفة كان ناقص الكون.

وقال: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] حذفت النون تنبيهًا على أنها وإن كانت صغيرة المقدار حقيرة في الاعتبار فإن إليه ترتيبها وتضاعيفها.

٤ ـ النهي عن الشيء بقوة بحيث تطلب منه ألّا يحصل من الفعل شيء كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧] إذ نزلت هذه الآية حين مثّل المشركون بالمسلمين يوم أحد، فأوصى الله رسوله بالصبر ثم نهاه أن يكون في ضيق من مكرهم فقال له: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ أي لا يكن في صدرك أي ضيق مهما قلّ، وهو من باب تخفيف الأمر وتهوينه على المخاطب، فخفف الفعل بالحذف إشارة إلى تخفيف الأمر وتهوينه على النفس.

٥ ـ قد يكون الحذف للوغول في نفي حصول الشيء، فإنك تحذف للتنبيه على أن فعل الوجود لم يتم فكيف بالشيء نفسه؟ وذلك نحو قوله

تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠] أي ألبتّة، وقوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٧].

وقد تقول: ألم يرد قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] فلم يحذف، فما الفرق بين الموضعين؟

ولو رجعت إلى السياق لتبين لك الفرق واضحًا بين المقامين، فالآية الأولى في مقام التذكير بقدرة الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٦ - ٦٧].

فالإنسان يعجب من الإحياء بعد الموت فيذكّره ربه بقدرته وأنه خلقه من قبل ولم يكُ شيئًا، فالنشأة الأولى أصعب في حساب العقل، فناسب ذلك حذف النون، فحذفها تنبيهًا على مقدار قدرة الخالق، وكيف أنشأ الإنسان من العدم، وليس المقام كذلك في سورة الإنسان.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] فهذا أبعد في نفي البغي من (لم أكن) أي أن هذا لم يكن أصلاً وليس له وجود، فحذف الآخر يوحي بأن فعل الوجود لم يتم فكيف بالشيء نفسه؟

وقد يكون الحذف ههنا للإسراع إضافة إلى ذلك، فهذا القول على لسان مريم للملَك الذي تمثل لها بشرًا سويًا، فهي لا تريد أن تتبسط في الكلام مع رجل غريب في خلوة كهذه، وهو المناسب لمقام الحياء ههنا، وهذا الحذف يؤدي الغرضين معًا.

٦ - قد يكون الحذف للتنبيه على مبدأ الشيء وحقارته، وأنه في طور التكوين لم يكتمل بعد، كما أن الفعل لم يكتمل، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾ [القيامة: ٣٧].

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ﴾ [لقمان: ١٦] فمرة جاء بالفعل بلا نون، ومرة جاء به بالنون. ويبدو أن كلا الأمرين واحد، والحقيقة ليست كذلك، فقد قال: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ﴾ ولم يعين مكانها، ثم عين مكانها فيما بعد فقال: ﴿فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ فالأولى أبعد في الوجود، أي هباءة تائهة لا مكان لها، فحذف النون.

إلى غير ذلك من الأغراض. (م).

الحروف المشبهة بليس

من الحروف نوع يشبه الفعل (ليس) في معناه وهو النفي، وفي عمله وهو النسخ، فيرفع الاسم وينصب الخبر. وبهذه المشابهة يعدّ من أخوات (ليس)، مع أن (ليس) فعل وهذه أحرف. وأشهر هذه الأحرف: ما ولا ولات وإنْ.

ما:

لغة أهل الحجاز إعمالها ولغة بني تميم إهمالها، فتقول على لغة بني تميم: (ما خالدٌ حاضرٌ) فخالد مرفوع بالابتداء، وحاضر خبره. ولا عمل لـ (ما) في شيء منهما، وذلك لأن (ما) حرف لا يختص، لدخوله على الاسم نحو (ما خالدٌ حاضرٌ) وعلى الفعل نحو (ما يحضر خالد)، وما لا يختص فحقه ألّا يعمل. وقد قرأ ابن مسعود ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾ [يوسف: ٣١] برفع (بشر) على لغة تميم، ونقل عن عاصم ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢] برفع (أمهاتهم) على هذه اللغة أيضًا.

وأما أهل الحجاز فيعملونها كعمل (ليس) لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر، فتقول على لغتهم: (ما خالدٌ حاضرًا)، وقال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقال: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وقال الشاعر:

أبناؤها متكنّفون أباهمُ ... حَنِقو الصدور وما همُ أولادَها

المعنى: أن أبناء هذه الكتيبة قد التفّوا حول قادتهم ورؤسائهم وقد ملأ

صدورَهم الغيظ، وليسوا أبناءها حقيقة ولكنهم أبناء الحروب والمصطلون بنارها.

فـ (ما) حجازية، و(هم) اسمها، و(أولادها) خبرها.

وقال المتنبي:

وما الحسنُ في وجه الفتى شرفًا له إذا لم يكن في فعله والخلائقِ

المعنى: إذا لم تكن أفعال الفتى وأخلاقه حسنة جميلة فليس حسن وجهه شرفًا له.

فـ (ما) حجازية عملت عمل (ليس)، و(الحسن) اسمها مرفوع، و(شرفًا) خبرها منصوب.

والأحسن الأخذ بلغة الإعمال لأنها اللغة العالية، لغة القرآن وأكثر العرب. ومن أوجه المشابهة بين (ما) و(ليس) أن كلتيهما تدخل على المبتدأ والخبر، وإن كانت (ما) لا تختص بالدخول على الجمل الاسمية كما ذكرنا. وكلتاهما لنفي الحال. ويقوّي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس).

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن نفيها مختص بالحال، والصحيح أنها كـ (ليس) تنفي الحال عند الإطلاق، وإذا قيّدت فبحسب ذلك التقييد، قال تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقال: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٦] وهي في ذلك للاستقبال.

ويشترط لإعمالها عمل (ليس) ما يأتي:

أ ـ أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، ولهذا تعمل في مثل (ما محمدٌ ذاهبًا)، وتهمل في مثل (ما ذاهبٌ محمدٌ)، وتعمل في مثل (ما المعدنُ حجرًا) وتهمل في مثل (ما حجرٌ المعدنُ).

فإن كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فقدمته فقلت: (ما في الدار

محمدٌ) و (ما عندك خالدٌ) جاز إعمالها وإهمالها، فعند الإعمال نقول: إن الظرف والجار والمجرور في محل نصب خبر (ما) مقدم، وعند الإهمال نقول: إن الظرف والجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ مقدم.

ب ـ أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدّم بطل عملها، ففي مثل (ما العاقلُ مصاحبًا الأحمقَ) لا يصح الإعمال مع تقدم (الأحمق) على (العاقل) وإنما يجب الإهمال فتقول: (ما الأحمقَ العاقلُ مصاحبٌ). وتقول: (ما أحمدُ آكلاً طعامَك) فإن قدّمت معمول الخبر (طعامَك) على الاسم ألغيت (ما) فتقول: (ما طعامَك أحمدُ آكلٌ). وقال مزاحم العقيلي:

وقالوا تعرّفْها المنازل من منى ... وما كلَّ من وافى منًى أنا عارفُ

المعنى: أراد أنه اجتمع بها في الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا: تعرّفها وسل عنها في منازل الحج من منى، فقال: لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها.

والشاهد: نصب (كل) مفعول (عارف) الذي هو خبر (أنا)، و(ما) مهملة.

فإن كان المعمول ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لم يبطل عملها، وإنما يجوز الإعمال والإهمال نحو (ما في الشر أنت راغبًا) و(ما عندك عمرٌو مقيمًا) و(ما بي أنت معنيًّا)، ويجوز: راغبٌ، ومقيمٌ، ومعنيٌّ؛ لأن الظروف والمجرورات يُتوسَّع فيها ما لا يتوَسَّع في غيرها.

ج ـ أن لا تقع (إنْ) الزائدة بعد (ما)، فإن وقعت بطل عملها، فيصح الإعمال في مثل (ما الحقُّ مغلوبًا) ولا يصح في مثل (ما إنْ الحقُّ مغلوبٌ) ونحو قول الشاعر:

بني غدانة ما إنْ أنتم ذهبٌ ... ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ

المعنى: يهجو الشاعر بني غدانة فيقول لهم: أنتم لستم ذهبًا ولا فضة ولكن أنتم الخزف، أي الفخّار. فقد ألغى إعمال (ما) النافية لوقوع (إنْ) الزائدة بعدها.

د ـ أن لا ينتقض نفيها بـ (إلا)، فإن انتقض بها بطل عملها، فتعمل في مثل (ما محمدٌ حاضرًا) ولا تعمل في مثل (ما محمدٌ إلا حاضرٌ). قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وقال: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥] وقال: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠].

وسبب ذلك أن الخبر مثبت هنا بسبب (إلا) التي أبطلت النفي عنه.

هـ ـ ألّا تتكرر(ما)، فإن تكررت بطل عملها نحو (ما ما خالدٌ نائمٌ) لأن (ما) الأولى نافية، و(ما) الثانية نفت النفي، فبقي إثباتًا.

إعمال (ليس) أعملت (ما) دون (إنْ) مع بقا النفي وترتيب زُكن

المعنى: تعمل (ما) عمل (ليس) بشرط أن لا توجد بعدها (إنْ) الزائدة، وأن لا ينتقض النفي، وأن يبقى الترتيب بين اسمها وخبرها فلا يتقدم الخبر على الاسم.

وسبق حرف جر او ظرف كـ (ما بي أنت معنيًّا) أجاز العلما

المعنى: أجاز العلماء تقديم الخبر إذا كان حرف جر أو ظرفًا مثل (ما بي أنت معنيًّا).

العطف على خبر (ما):

١ ـ إذا وقع بعد خبر (ما) حرف عطف يفيد الإيجاب (أي يكون المعطوف مثبتًا) مثل (بل ولكن) وجب رفع المعطوف على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو) فتقول: (ما سعيدٌ كسولاً بل مجتهدٌ) و(ما إبراهيم قائمًا بل قاعدٌ) و (ما خليلٌ مسافرًا لكنْ مقيمٌ) و (ما الإحسانُ منكورًا لكنْ مشكورٌ) أي: بل هو مجتهد، لكنْ هو مقيم، وقس على ذلك باقي الأمثلة.

ويعرب كل من (لكنْ) و(بل) حرف ابتداء.

وتوضيح ذلك أن (ما) النافية يشترط في عملها ألّا ينتقض نفي خبرها. فإن انتقض لم تعمل - كما سبق - والحرفان (لكن، وبل) من حروف العطف، ينقض كل منهما النفي عن المعطوف بعده ويجعله موجبًا، مع أن المعطوف عليه منفي. ولما كان المعطوف على خبر (ما) بمنزلة خبرها وجب أن يكون ذلك المعطوف منفيًّا كالخبر المعطوف عليه لكي تعمل فيه (ما) النصب. غير أن المعطوف هنا موجب لوقوعه بعد (لكن) أو (بل) فالنفي منقوض عنه، وصار بعد نقضه موجبًا، و(ما) لا تعمل في الموجب.

٢ - إذا وقع بعد (ما) حرف عطف لا يفيد الإيجاب كالواو ونحوها جاز في الاسم المعطوف النصب والرفع، فالنصب نحو (ما سعيدٌ كسولاً ولا مهملاً) بالعطف على خبر (ما)، والرفع نحو (ما سعيدٌ كسولاً ولا مهملٌ) على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: ولا هو مهمل.

ونحوه قولك: (ما أنت قاسيًا ولا عنيفًا على الضعيف) بالعطف على خبر (ما)، أو (ولا عنيفٌ) على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره (ولا أنت عنيف).

ورفع معطوف بلكن أو ببل   من بعد منصوب بـ(ما) الزم حيث حل

المعنى: الزم رفع معطوف بلكنْ أو ببل من بعد منصوب بـ (ما) حيث وجد ذلك المنصوب.

زيادة الباء في خبر هذه الأحرف:

تدخل الباء الزائدة على أخبار (ليس) و(ما) لتأكيد النفي وتقويته. تقول: (ليس إبراهيم بمتواكلٍ) فالباء زائدة، و(متواكل) مجرور بها في

محل نصب خبر (ليس)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٧].

وترد الباء زائدة في خبر (ما) نحو (ما زيدٌ ببخيلٍ)، فالباء حرف جر زائد، وما بعدها خبر (ما) العاملة عمل (ليس) منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. وإذا كانت (ما) تميمية مهملة فالباء حرف جر زائد، وما بعدها خبر المبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

والذي يبدو أن العرب استعملت الباء لتأكيد النفي كما استعملت اللام في تأكيد الإثبات، ولذلك قالوا: قولك: (ما زيدٌ بمنطلقٍ) جواب (إن زيدًا لمنطلق) كما هو رأي الكوفيين.

وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر (لا) كقول سواد بن قارب مخاطبًا الرسول عليه الصلاة والسلام:

فكنْ لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً عن سَواد بن قاربِ

المعنى: كن لي يا رسول الله شفيعًا يوم لا ينفع فيه صاحب شفاعة نفعًا قليلاً قدر فتيل النواة، وهو يوم القيامة.

فأدخل الباء الزائدة على خبر (لا) النافية وهو قوله: (بمغنٍ).

كا وردت زائدة قليلاً في خبر مضارع (كان) المنفية بـ (لم) كقول الشنفرى الأزدي:

وإن مُدّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلِهم إذ أجشعُ القوم أعجلُ

المعنى: إن مدّ الناس أيديهم إلى الطعام ليأكلوا لم أسرع إلى الأكل منه؛ لأن السرعة تدل على الحرص على الأكل، وهو وصف مذموم.

ويقول ابن مالك:

وبعد ما وليس جرّ البا الخبر وبعد (لا) ونفي (كان) قد يجر

المعنى: جرت الباء الخبر بعد (ما) و (ليس) وقد يجر الخبر بعد (لا) التي هي من أخوات (ليس) وبعد (كان) المنفية.

العطف على اللفظ والمحل:

إذا عطفت على خبر (ما) أو خبر (ليس) المجرور بالباء منفيًّا نحو (ما سعيد بقائم ولا قاعد) جاز في المعطوف الجر حملاً على اللفظ، والنصب على المحل فتقول: (ما سعيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ) و(ما سعيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا).

فائدة:

١ ـ العطف على اللفظ والمحل: تقول العرب: (ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرٍ) وتقول: (ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرًا) فهل ثمة فرق في المعنى بين القولين؟

ومن أمثلة ذلك: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً) أو (ولا بخيلٍ).

الذي يبدو أن ثمة فرقًا في المعنى بين العطف على اللفظ والعطف على المحل، فإذا قلت: (ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرٍ) كان المعطوف مؤكدًا لأنه على إرادة الباء الزائدة للتوكيد.

وإذا قلت: (ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرًا) كان المعطوف غير مؤكد لأنه ليس على إرادة الباء فيكون المعطوف عليه آكد في النفي من المعطوف.

٢ ـ عطف الجملة على الجملة: تقول: (ما كان زيدٌ ذاهبًا ولا محمدٌ حاضرًا) فتشرك الجملة الثانية مع الأولى في النفي في المضي، أي: ولا كان محمدٌ حاضرًا. فإن قلت: (ولا محمدٌ حاضرٌ) لم تكن على إرادة

المضي، بل على إرادة الحال فهي غير مشتركة في المضيّ مع الجملة الأولى.

ومعنى النصب يختلف عن معنى الرفع في (ليس) و (ما) أيضًا. فقولك: (ليس زيدٌ قائمًا ولا عمرٌو قاعدٌ) يختلف عن قولك: (ولا عمروٌ قاعدًا) وليسا متماثلين، فنصب الخبر في المعطوف يقتضي أن المعنى على إرادة (ليس) ورفعه ليس على إرادتها، فتكون جملة (ولا عمرٌو قاعدًا) في التقدير فعلية، وجملة (ولا عمرٌو قاعدٌ) اسمية، والاسمية أثبت وآكد من الفعلية.

وكذلك النفي بـ (ما)، فإن نصب الخبر في المعطوف إنما هو على إرادة (ما)، أي أن النفي مقيد بهذا الحرف ومعناه، ورفعه ليس على تقدير ذلك، بل هو لمطلق النفي وليس مقيدًا بـ (ما).

ومما يدخل في هذا الباب قولهم: (ما زيدٌ قائمًا بل قاعدٌ) أو (لكن قاعدٌ) أي بل هو قاعد، فليس النفي داخلاً على ما بعد حرف العطف، بل إن ما بعد الحرف مثبت. (م).

الفرق بين (ما) و (ليس):

إن الذي يبدو أن (ما) أقوى في النفي من (ليس) والذي يدل على ذلك أمور منها:

١ ـ استعملت العرب (ليس) استعمال الأفعال فقالوا: لستَ وليسا وليستْ، وعلى هذا فالجملة المبدوءة بها فعلية، والجملة المنفية بـ (ما) اسمية، والجملة الاسمية أثبت من الجملة الفعلية.

٢ ـ وردت (ليس) في القرآن الكريم في (٤١) واحد وأربعين موطنًا اسمها نكرة لم تدخل (من) الزائدة المؤكدة على موطن واحد منها، بل كلها مجردة منها، في حين وردت (ما) في القرآن في (٩١) واحد وتسعين

موطنًا مرفوعها نكرة، كلها دخلت عليها (من) الزائدة الدالة على الاستغراق والتوكيد وذلك كقوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩].

قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام ٥١]، وقال: ﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠]، وقال: ﴿وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءُ﴾ [الأحقاف: ٣٢].

في حين قال: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، وقال: ﴿مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

فجرد اسم (ليس) من (من) وقرن اسم (ما) بها.

وقال تعالى: ﴿وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِ عِلْمٌ﴾ [الحج: ٧١]، وقال: ﴿مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾ [النور: ١٥].

في حين قال: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٤].

وهذا كسابقه، مما يدل على أن (ما) آكد وأقوى.

٣ ـ ورد خبر (ما) مقترنًا بالباء الزائدة الدالة على التوكيد في (٧٦) ستة وسبعين موطنًا. وورد في ثلاثة مواطن فقط غير مؤكد بالباء الزائدة وهي قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وقوله: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

في حين ورد خبر (ليس) في (٢٣) ثلاثة وعشرين موطنًا مؤكّدًا بالباء الزائدة، وفي خمسة مواطن مجرّدًا منها.

٤ ـ إن الجمل التي تحتاج إلى توكيد كثير استعملها القرآن منفية بـ (ما) كقوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ ولم يرد مثل هذا التعبير في القرآن منفيًّا بـ (ليس). وهذا من أهم المواطن التي تحتاج إلى التوكيد لأنه في نفي الشرك.

قال تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ قُل لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ﴾ [الأنعام: ٦٦].

وقال: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۗ وَمَا جَعَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗاۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ [الأنعام: ١٠٧].

وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّۖ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الزمر: ٤١].

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيۡهِمۡ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ [الشورى: ٦]

وقال: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ﴾ [يونس: ١٠٨].

فأنت ترى أنه في الآية الأولى قال: ﴿قُل لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ﴾ وفي الآيات الأخرى قال: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ أو ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ﴾ وذلك راجع إلى قوة النفي الذي يظهر من السياق، والذي هو أبين من أن يدلّ على مواطنه، بخلاف استعمال (ليس).

فإن في الآيات المنفية بـ (ما) من إسناد المشيئة إلى الله نحو قوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۗ﴾، أو جعل الاختيار إلى الناس وذلك نحو قوله: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ﴾، ونفي أن يكون الرسول حفيظًا عليهم نحو قوله: ﴿وَمَا جَعَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗاۖ﴾، وإثبات الحفظ لله وذلك نحو قوله: ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ ما ليس في المنفية بـ (ليس) مما دعا إلى النفي بـ (ما) وذلك ظاهر.

٥ ـ والذي يدل على أنها تفيد التوكيد أنها تقع جوابًا للقسم نحو (والله ما زيدٌ بحاضرٍ). وذكر سيبويه أن قولهم: (ما فعل) نفي لقولهم: (لقد فعل) مما يدل على أن فيها توكيدًا.

وقد وردت في القرآن الكريم في مواطن عدة جوابًا للقسم في الجمل

الاسمية والفعلية. قال تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]، وقال: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ﴾ [المائدة: ٢٨]، وقال: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٧]، وقال: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ١ ـ ٢].

ومن ورودها في الجمل الفعلية قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، وقوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟﴾ [التوبة: ٧٤] وقوله: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١-٢].

وجواب القسم فيه توكيد مثبتًا كان أو منفيًّا.

ولم ترد (ليس) في القرآن الكريم جوابًا للقسم ألبتّة، فدل ذلك على أنها آكد من (ليس) في النفي. (م).

لا:

مذهب الحجازيين إعمالها عمل (ليس)، ومذهب تميم إهمالها، تقول: (لا معروفٌ ضائعًا) أو (لا معروفٌ ضائعٌ) بالإعمال والإهمال. ونحوها (لا شارعٌ مزدحمًا) أو (لا شارعٌ مزدحمٌ).

وتعمل عند الحجازيين بالشروط التي تقدمت في (ما)، فلا يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقول: (لا قائمًا رجلٌ)، ولا ينتقض النفي بـ (إلا)، فلا تقول: (لا رجلٌ إلا أفضلَ من زيد) بنصب (أفضل) بل يجب رفعه على أنه خبر. ويزاد على ذلك أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو (لا رجلٌ أفضلَ منك)، وقول الشاعر:

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ... ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

المعنى: اصبر على ما يصيبك، فكل ما على الأرض فان، وليس من شيء يحمي من قضاء الله.

فأعمل (لا) في الموضعين (لا شيءٌ باقيًا، ولا وزرٌ واقيًا) عمل (ليس) واسمها وخبرها نكرتين.

وقد أجاز بعض النحاة وقوع اسم (لا) معرفة، وأنشدوا للنابغة الجعدي:

وحلّت سواد القلب لا أنا باغيًا ... سواها ولا في حبها متراخيا

المعنى: نزلت وسكنت محبوبتي في سواد القلب، فلا أنا أطلب غيرها ولا أتوانى في حبها.

فأعمل (لا) النافية عمل (ليس) مع أن اسمها معرفة وهو (أنا).

وقال المتنبي:

إذا الجود لم يُرزَق خلاصًا من الأذى ... فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيا

المعنى: إذا كان الجواد يعطي ثم يمنّ فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطاياه، مع أن ماله ليس باقيًا له.

فأعمل (لا) عمل (ليس) في الموضعين، مع أن اسمها في الموضعين معرفة.

فائدة:

إن (لا) هذه التي يقال عنها إنها تعمل عمل (ليس) تنفي الجنس برجحان، ويحتمل أن يكون نفيها للوحدة، فإن قلت: (لا رجلٌ حاضرًا) نفيت أن يكون أحد من جنس الرجال حاضرًا، ويجوز أن يراد بذلك: لا رجل واحد، وهو أمر مرجوح. ولا فرق بين قولنا: (لارجلَ حاضرٌ) و(لا رجلٌ حاضرًا) فإن كليهما لنفي الجنس، غير أن في الجملة الثانية احتمالاً مرجوحًا لنفي الوحدة وليس في الجملة الأولى هذا الاحتمال. ومن ظن أن العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا للوحدة كان غالطًا. (م).

إنْ النافية:

قد تكون (إنْ) نافية بمعنى (ما) النافية، وهي لنفي معنى الخبر في

الزمن الحالي عند الإطلاق، وهي مهملة غير عاملة. وقد تعمل عمل (ليس) قليلاً، وذلك في لغة أهل العالية من العرب (وهو اسم لكل ما كان لجهة نجد من المدينة إلى تهامة)، ومنه قولهم: (إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية) وقول الشاعر:

إنْ هو مستوليًا على أحد إلا على أضعف المجانينِ

المعنى: ليس لهذا الإنسان سلطان على أحد إلا على أضعف المجانين. فـ (إنْ) النافية عملت عمل (ليس)، و(هو) اسمها، و(مستوليًا) خبرها.

وقول آخر:

إنِ المرءُ ميْتًا بانقضاء حياته ولكنْ بأنْ يبغى عليه فيُخذَلا

المعنى: ليس انقضاء الأجل هو الموت الحقيقي، ولكن الميت الحقيقي هو الحي الذي يجار عليه فلا يجد ناصرًا يدفع عنه الظلم. فـ (إنْ) النافية عملت عمل (ليس)، و(المرء) اسمها، و(ميْتًا) خبرها.

وقد قرأ سعيد بن جبير ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَاداً أَمۡثَالَكُمۡ﴾ [الأعراف: ١٩٤] بنصب عباد.

ويشترط لعملها عمل (ليس) أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها. وأن لا ينتقض نفيها بـ (إلا) فإن انتقض بطل عملها نحو (إنْ أنت إلا رجلٌ كريمٌ).

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة فتقول: (إنْ رجلٌ قائمًا) و(إنْ زيدٌ القائمَ) و(إنْ زيدٌ قائمًا).

والغالب في (إنْ) النافية أن يقترن الخبر بعدها بـ (إلا) كقوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ﴾ [يوسف: ٣١]. وقد يستعمل الكلام معها بدون (إلا)

كالبيت السابق: (إنِ المرءُ ميتًا بانقضاء حياته) وقولهم: (إنْ هذا نافعَك ولا ضارَّك).

فائدة:

يذكر النحاة أنها بمنزلة (ما) في نفي الحال، والصحيح أنها تأتي لغيره، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١].

والذي يبدو أنها آكد من (ما) في النفي. كما تستعمل كثيرًا في الإنكار. قال تعالى على لسان النسوة في يوسف عليه السلام: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ﴾ [يوسف: ٣١] فنفى مرة بـ (ما) ومرة بـ (إنْ). ولما أريد إثبات صورة الملَك ليوسف وهو أمر في حاجة إلى توكيد في النفي والإثبات قال: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ﴾. وقال: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ﴾ [المجادلة: ٢] فنفى مرة بـ (ما) ومرة بـ (إنْ)، فإنه لما أراد الإنكار على هؤلاء المظاهرين من الرجال وأراد أن يرجعهم إلى حقيقة كأنهم جهلوها قال منكرًا عليهم: ﴿إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ﴾. وقال: ﴿قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾ [يس: ١٥] فإن نفي الثاني أقوى فجاء به بـ (إنْ)، فإن الأول إثبات البشرية والثاني الكذب، وهم بشر لا شك في ذلك فجاء به بـ (ما)، والثاني إثبات الكذب للرسل عليهم السلام وإنكارهم أن يكونوا صادقين، وهو يحتاج إلى توكيد أكثر فجاء به بـ (إنْ). (م).

لات:

وهي (لا) النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة. وهذه التاء لتأنيث الكلمة، ومثلها تاء ثمّتَ وربّتَ. وأكثر ما تستعمل في نفي الزمن. وزيادتها تفيد مع تأكيد اللفظ توكيد النفي وتقويته.

ويشترط لعملها عمل (ليس) ما يأتي:

١ ـ أن يكون اسمها وخبرها من الكلمات الدالة على الزمان كالحين والساعة والأوان ونحوها.

٢ ـ أن يكون أحدهما محذوفًا، والغالب أن يكون المحذوف اسمها والباقي خبرها كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بنصب الحين، فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير (ولات الحينُ حينَ مناص) أي: ليس الحينُ حينَ فرار. ومنه قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعةَ مندم والبغي مرتعُ مبتغيه وخيم

المعنى: ندم البغاة على ما جنته أيديهم حين فات زمان الندم. ومن زرع البغي فلن يحصد إلا أسوأ النتائج. أي: ولات الساعةُ ساعةَ مندم.

ومثله (سهوتَ عن ميعادك ولاتَ حينَ سهو).

وإعرابها: (لا) نافية تعمل عمل (ليس) والتاء للتأنيث اللفظي، أو نعربهما معًا فنقول: (لاتَ) حرف نفي مبني على الفتح، واسمها محذوف تقديره (الحين)، (حينَ) خبرها، أي: ولاتَ الحينُ حينَ سهوٍ.

ونحوه (تسرعتَ في الإجابة ولاتَ حينَ تسرّع) أي: ولات الحينُ حينَ تسرّع.

ويجوز أن ترفع المذكور على أنه اسمها، فيكون المحذوف منصوبًا على أنه خبرها، غير أن هذا الوجه قليل جدًّا في كلامهم، وقد قرئ شذوذًا ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ برفع الحين على أنه اسم (لات) والخبر محذوف، والتقدير (ولات حينُ مناصٍ لهم).

في النكرات أعملت كليس لا وقد تلي لات وإنْ ذا العملا

المعنى: أعملت (لا) في النكرات عمل (ليس)، وقد تلي (لات) و(إنْ) هذا العمل فيرفع كل منهما الاسم وينصب الخبر.

وما للات في سوى حين عملْ وحذف ذي الرفع فشا والعكس قَلْ

المعنى: (لات) لا تعمل في سوى الحين، أي: الزمن، فلا بد أن يكون اسمها وخبرها لفظين دالين على الزمن، ولا بد من حذف أحدهما، لكن حذف الاسم هو الفاشي، أي الشائع، والعكس قليل وهو حذف الخبر وبقاء الاسم.

أفعال المقاربة والرجاء والشروع

أفعال المقاربة:

في جملة مثل (الماء يغلي) يفهم السامع بسبب وجود الفعل المضارع أن الماء في حالة غليان الآن، أو أنه سيكون كذلك في المستقبل. فإذا قلنا: (كاد الماء يغلي) اختلف المعنى تمامًا، إذ نفهم أن الماء اقترب من الغليان اقترابًا كبيرًا وأنه لم يغل بالفعل، أي أنه في حالة إن استمرت زمنًا قليلاً فسيغلي.

وتقول: (الكأس تفيض ماءً) فالمعنى أن الماء يفيض منها الآن أو مستقبلاً. فإذا قلنا: (كادت الكأس تفيض ماءً) تغير المعنى وانحصر في أنها اقتربت كثيرًا من التدفق، وأنها لم تتدفق بالفعل.

مما سبق نستنتج أن (كاد) تستعمل لمقاربة حصول الفعل، أي قارب الحصول ولم يحصل. ومن أجل ذلك سميت (كاد) فعل مقاربة. ولها أخوات تشاركها في تأدية هذا المعنى. ومن أشهر أخواتها كرَب وأوشك مثل (كرَب الصبح أن ينبلج) و(أوشك الوقت أن ينتهي) بمعنى (كاد) فيهما.

عملها:

أفعال المقاربة أفعال ناقصة ترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها مثل (كان) وأخواتها، غير أن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا فعلاً

مضارعًا نحو (كاد زيدٌ يقوم) فـ (زيد) اسم (كاد) وجملة (يقوم) في محل نصب خبرها.

ويكون هذا المضارع مسبوقًا بـ (أنْ) المصدرية مع الفعل (أوشك) وغير مسبوق بها مع الفعلين (كاد) و(كرب).

كاد:

ذكرنا أن (كاد) تستعمل لمقاربة حصول الفعل، أي قارب الحصول ولم يحصل. تقول: (كاد زيد يغرق) أي: أشرف عليه. وهي أقرب من (عسى) إلى الحصول، ألا ترى أنك لا تقول: (كاد زيد يدخل المدينة) إلا وقد شارفها. وقد يجوز أن تقول: (عسى زيد أن يحج) وهو لم يبرح من منزله.

وخبرها فعل مضارع غير مقترن بـ (أنْ) في الغالب وذلك لقربها من الوقوع، بخلاف (عسى)، فناسب ذلك أن يجرد من (أنْ)؛ لأن (أنْ) للدلالة على الاستقبال. (م)

وقد يراد بها تنفيس الوقت وتبعيد المقاربة فيجاء بـ (أنْ) في خبرها. فقولك: (كاد زيد أن يموت) أبعد عن الحصول من قولك: (كاد زيد يموت)، والجملة الثانية أقرب إلى وقوع الفعل ولذلك جردت من (أنْ).

ومن تجريدها من (أنْ) قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣] وقوله: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] وقوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧].

ومن اقترانه بـ (أن) قوله ﷺ: (ما كدتُ أنْ أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)، وقوله: (كاد الفقر أن يكون كفرًا)، وقول الشاعر:

كادت النفس أن تفيض عليه ... إذ غدا حشوَ رَيطة وبرود

المعنى: كاد الموت يعتريني حين أدرج هذا الميت في أكفانه.

أوشك:

معنى أوشك في الأصل أسرع، والوشيك: السريع، ويوشك: يسرع. وقد يستعمل على الأصل فيقال: (أوشك فلان على السير) أي أسرع.

والكثير في خبرها أن يقترن بـ (أنْ)؛ لأنها أبعد في الاستقبال من (كاد)، ولأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب، بخلاف كاد وكرب فللقرب. فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بـ (أنْ). ومنه قولك: (أوشك المطر أن ينقطع) وجاء في الحديث: (يوشك أن تداعى عليكم الأمم). ومنه قول الأعرابي:

ولو سئل الناسُ الترابَ لأوشكوا ـ إذا قيل هاتوا ـ أن يملوا ويمنعوا

المعنى: إن النفس مولعة بالشح، فلو سئل الناس بذل التراب لأوشكوا أن يملوا السؤال فيمنعوا التراب.

فجاء خبر (أوشك) مقترنًا بـ (أن) وهو قوله: (أن يملوا).

ويقل حذفها منه كقول أمية بن أبي الصلت:

يوشك من فرّ من منيته في بعض غِرّاته يوافقها

المعنى: من فرّ بنفسه طلبًا للنجاة من الموت يوشك أن يلقى منيته من حيث لا يدري.

فجاء خبر (يوشك) مجردًا من (أن) وهو قوله: (يوافقها).

وهي بهذا تشبه (كاد) فيراد بها القرب، ولذا يجرّد خبرها من (أنْ).

وبعد (أوشك) انتِفا (أنْ) نزرا

المعنى: أن الفعل (أوشك) يلزمه (أنْ) وقد تحذف نادرًا.

كرب:

معنى (كرب): دنا وقرب، ومصدره كروب، يقال: (كربت الشمس) أي دنت للغروب، و(كارب الشيء) قاربه، والمكاربة: المقاربة. فكرب

وقرب متشابهان لفظًا ومعنى. فمعنى (كرب يفعل): قرب يفعل، أو دنا من الفعل بإسراع، فهو بمعنى (كاد) إلا أن فيه معنى آخر وهو الشدة والإسراع في الفعل، بخلاف (كاد) فإن فيها معنى المقاربة فقط.

والكثير تجريد خبرها من (أنْ) ويقل اقترانه بها، وهي بهذا مثل (كاد)، وذلك لشدة قربه من الوقوع وذلك نحو قول كلحبة اليربوعي:

كرَب القلب من جواه يذوبُ حين قال الوشاة هندٌ غضوبُ

المعنى: كاد قلبي يذوب حزنًا ولوعةً حين حمل إليّ الوشاة المفسدون غضبة هند عليّ.

فجاء خبر (كرب) مجردًا من (أنْ) وهو قوله: (يذوب).

والفعل (كرب) في هذا البيت يصحبه معنى (الكرب) وهو الغم والحزن، أي أن فيه إضافة إلى المقاربة معنى الغم والحزن.

وقد وفق الشاعر لاختيار هذه اللفظة في هذا الموطن، فقد جمع المقاربة والحزن في لفظ واحد. (م).

وسمع من اقترانه بها قول أبي يزيد الأسلمي:

سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على الظما وقد كربت أعناقها أن تَقطّعا

المعنى: لقد أسعف أصحاب العقول من بني مروان هؤلاء الناس بالعطاء الوفير بعد أن كادت أعناقهم تدق لشدة ما مسهم من الفاقة والضيق. (السَّجْل: الدلو العظيمة الممتلئة)

ومثل (كاد) في الأصح (كربا)

المعنى: إن (كرب) مثل (كاد) في معناها وهو المقاربة، وفي عملها، وفي عدم اتصال خبرها بـ (أنْ) في الأغلب.

أفعال الرجاء:

الرجاء معناه الطمع في إدراك شيء محبوب مرغوب فيه وانتظار وقوعه. ويذكر النحاة أن أفعال الرجاء ثلاثة: عسى وحرى واخلولق.

عسى:

استعملت (عسى) فعلاً لرجاء حصول الفعل في المستقبل. تقول: (عسى محمد أن يحج في العام القابل)، وقال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]. وهو فعل ماض جامد يرفع الاسم وينصب الخبر، أي يعمل عمل (كان). والكثير في خبرها أن يكون فعلاً مضارعًا مقترنًا بـ (أنْ)، وذلك أنها لما كانت للاستقبال جاءوا بـ (أنْ) الدالة على الاستقبال فأدخلوها على خبرها، فإن أرادوا أن يقرّبوها من الحال حذفوا (أنْ) وهو قليل نحو (عسى الأمن يدوم). (م).

ولم يرد في القرآن إلا مقترنًا بـ (أنْ)، قال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾، وقال: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨].

ومن وروده بدون (أنْ) قول هدبة بن خشرم العذري:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكونُ وراءه فرجٌ قريبُ

المعنى: إني لأرجو أن يكشف الله قريبًا ما أحاط بي من البلاء.

فقد ورد خبر (عسى) بدون (أن) وهو قوله: (يكون).

وقول الآخر:

عسى فرجٌ يأتي به الله إنه ... له كلَّ يوم في خليقته أمرُ

المعنى: اصطبر للضيق فلعل الله يأتي بالفرج، فإن له سبحانه في خلقه قضاءً وتدبيرًا في كل حين.

ككان: كاد وعسى لكن ندرْ ... غير مضارع لهذين خبرْ

وكونه بدون (أنْ) بعد عسى ... نزر، و(كاد) الأمر فيه عكسا

المعنى: (كاد) و(عسى) مثل (كان) في العمل لأنهما من الأفعال الناقصة، لكن من القليل أن يكون خبرهما غير جملة مضارعية، والجملة المضارعية الواقعة خبرًا عن (عسى) لا تخلو من (أنْ) المصدرية إلا نادرًا، والعكس في الجملة المضارعية الواقعة خبرًا عن (كاد) فالأكثر عدم اقترانها بـ (أنْ).

فائدة:

وقع النحاة في إشكال إعرابي في نحو قولنا: (عسى زيد أن يذهب)، فـ (أنْ) وما بعدها في تأويل مصدر، ولا يصح الإخبار بالمصدر عن الذات، إذ لا يصح أن يقال: عسى زيد ذهابًا، ولذا اختلفوا على آراء عدة:

فمنهم من ذهب إلى أنه على تقدير مضاف إما قبل الاسم، أي عسى أمرُ زيد الذهابَ، أو قبل الخبر، أي: عسى زيدٌ صاحبَ الذهاب، وذهب بعضهم إلى أن في هذا التقدير تكلفًا.

ومنهم من ذهب إلى أن هذا من باب الإخبار بالمصدر عن اسم الذات للمبالغة، ومن هؤلاء ابن الناظم.

وهذا الرأي فيه نظر أيضًا، إذ لا يصح أن يكون من باب الإخبار بالمصدر عن اسم الذات للمبالغة قياسًا على قولنا: (محمدٌ عدلٌ) و (سعيدٌ ركضٌ) إذ إن المبالغة لا تكون إلا إذا كثر الحدث وبولغ فيه كالمثالين، ولكن ما وجه المبالغة في قولنا: (عسى بكرٌ أن يحج في العام القادم)؟ وهل يحتمل قولنا: (عسى محمد أن ينجح في هذا الامتحان) مبالغة في الحدث وهو النجاح؟ هل هناك وجه للمبالغة في قوله تعالى على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًاۚ﴾ [يوسف: ٨٣]؟

إننا لا نرى أي وجه للمبالغة في هذه الأمثلة ونحوها، ولذا لا نتفق مع من ذهب من النحاة إلى أن هذا من باب الإخبار بالمصدر عن الذات للمبالغة.

إننا نرجح أن (أنْ) هنا ليست مصدرية لكيلا تؤوّل مع ما بعدها بمصدر، وإنما دخلت للدلالة على تراخي الفعل، أي جيء بها للدلالة على الاستقبال. والدليل على ذلك ما يأتي:

١ ـ سقوط (أنْ) لضرورة أو لعدم إرادة تخصيص الفعل بالاستقبال كقول هدبة بن الخشرم:

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر   بمنهمر جون الرباب سكوب

وقول هدبة:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه   يكون وراءه فرجٌ قريبُ

٢ ـ مجيء خبرها وصفًا كقوله: إني عسيت صائماً.

٣ ـ دخول سين الاستقبال بدلاً من (أنْ) في الخبر لأن كليهما للاستقبال كقوله:

عسى طيّءٌ من طيّءٍ بعد هذه   ستطفئ غلات الكُلى والجوانح

٤ ـ ليس ثمة ضرورة للقول بأن (أنْ) الناصبة للفعل مصدرية دائمًا، فقد تكون مصدرية وقد تكون غير ذلك. وعندنا في العربية نظائر لذلك، فقد يختلف معنى الحرف الواحد فيكون مرة لشيء ومرة لغيره نحو (ما) المصدرية، فقد تكون مرة ظرفية مصدرية وقد تكون مصدرية غير ظرفية. و(لو) الشرطية قد تكون مرة حرف امتناع لامتناع نحو (لو زارني لأكرمته)، وقد تكون شرطية بمعنى (إنْ) ليس فيها الامتناع كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾

[لقمان: ٢٧] ونحو ذاك كثير، فلماذا يصرّ النحاة على أن (أنْ) الناصبة مصدرية ليس غير؟ (م).

حرى:

وهو مثل (عسى) في الدلالة على رجاء الفعل، ولكن يجب اقترانها بـ (أنْ). تقول: (حرى الغائبُ أن يعود) و(حرى المريض أن يشفى). ولم يجرّد خبرها من (أنْ) لا في الشعر ولا في غيره. ومعنى (حرى) صار خليقًا وجديرًا بالأمر، تقول: (هو حريٌّ بأن يفعل) أي جدير بالفعل.

وهذا الفعل للاستقبال دائمًا فلزم لذلك اقتران خبره بـ (أنْ).

وكعسى(حرى) ولكن جعلا خبرها حتمًا بـ (أنْ) متّصلا

المعنى: إن حرى كعسى، كلاهما من أفعال الرجاء، غير أن (حرى) لا يخلو خبرها من (أنْ) المصدرية، فمن المحتم أن يتصل بها.

اخلولق:

وهو (افعوعل) من الفعل (خلُق)، ومعنى (خلُق) صار خليقًا أي جديرًا، تقول: (هو خليق بهذا الأمر) أي جدير. وتقول: (اخلولق خالد أن يسود) أي صار جديرًا بالسيادة. وخبرها مقترن بـ (أنْ) وجوبًا مثل الفعل (حرى) لأنه للاستقبال دائمًا نحو (اخلولقت السماء أن تمطر).

وألزموا (اخلولق): (أن) مثل (حرى)

المعنى: كذلك (اخلولق) فقد أوجبوا اتصالها بـ (أنْ) مثل الفعل (حرى).

أفعال الشروع:

وهي الدالة على البدء بالفعل والقيام به. وهي كثيرة أشهرها شرع وأخذ وأنشأ وجعل وطفق وعلق. نحو (شرع المغني يجرب صوته ويصلح عوده، وأخذ يوائم بين رنات هذا ونغمات ذاك).

أخذ: أصله (أخذ الشيء) أي حازه لنفسه وأمسكه. و(أخذ في الفعل) أي بدأ يفعله. فعندما تقول: (أخذ يفعل) كان المعنى كأنما حاز الفعل لنفسه وأخذه فهو يفعله. (م).

مثاله قولك: (أخذوا يقرأون)، وقولك: (أخذ علي ينظم قصائده). فـ (أخذ): فعل ماض ناقص، و(علي): اسم (أخذ) مرفوع، وجملة (ينظم) في محل نصب خبر (أخذ).

شرع: مثاله قولك: (بدأت الدراسة، فشرع الطلابُ يذهبون إلى المكتبة) أي بدأوا بالذهاب إليها. ومن هذا الفعل سمى النحاة باقي الأفعال التي تدل على البدء بالفعل والقيام به (أفعال الشروع) يريدون بها الأفعال التي يدل معناها على البدء بفعل الشيء.

جعل وأنشأ: أصل معناهما أوجد. قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا﴾ [الأنعام: ٩٧]، وقال: ﴿ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾ [الواقعة: ٧٢] لكن في (أنشأ) خصوصية أن فيها معنى التربية والتنشئة. يقال: نشأ ينشأ، أي ربا وشبّ. فإذا قلت: (جعل يفعل) كان المعنى كأنه أوجد الفعل فهو يفعله. ومنه قولك: (جعلوا يتسابقون) و(جعل يتكلم).

وإذا قلت: (أنشأ يفعل) كان المعنى كأنه أوجده وهو يربيه وينشئه، أي هو مستمر عليه وعلى نمائه، كقولك: (أنشأ خليل يكتب) و (أنشأ السائق يحدو). (م).

طفق: وهو من (طفق الموضع) أي لزمه. فإذا قلت: (طفق يفعل) كان المعنى أنه لزم الفعل وواصله واستمرّ عليه. قال تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢] أي لازما هذا الفعل وواصلاه. ومنه (طفق علي يدعو). (م).

علق: وهو من (عَلِق بالشيء) إذا نشبَ فيه. والعلاقة الهوى والحب

اللازم للقلب، و(علقت هي بقلبي) تشبثت به. ومن هنا جاء معنى الشروع، فإذا قلت: (علق يفعل) كان المعنى أنه تعلق بالفعل وتشبث به كما يعلق الشيء بالشيء، فهو يفعله مستمرًّا عليه ملازمًا له. ومنه قولك: (علقوا ينصرفون).

وخبر أفعال الشروع لا يجوز اقترانه بـ (أنْ) لما بينه وبين (أنْ) من المنافاة، فإن (أنْ) للاستقبال، وأفعال الشروع للحال. (م).

....   وترك (أنْ) مع ذي الشروع وجبا

كـ (أنشأ السائق يحدو) وطفقْ   كذا جعلتُ وأخذتُ وعلقْ

المعنى: ترك (أنْ) مع أفعال الشروع واجب، وعدّ من أفعال الشروع أنشأ وطفق وجعل وأخذ وعلق.

ومجمل ما مرّ أن هذه الأفعال بالنسبة لاقتران خبرها بـ (أنْ) المصدرية أربعة أقسام:

١ ـ ما يجب أن يقترن خبره بها وهما حرى واخلولق من أفعال الرجاء.

٢ ـ ما يجب أن يتجرّد منها وهي أفعال الشروع.

٣ ـ ما يجوز فيه الوجهان ويغلب اقترانه بها وهما عسى وأوشك.

٤ ـ ما يجوز فيه الوجهان ويغلب تجرّده منها وهما كاد وكرب.

المتصرف من هذه الأفعال وغير المتصرف منها:

هذه الأفعال كلها ملازمة صيغة الماضي ولا تتصرف إلا (كاد وأوشك) من أفعال المقاربة فقد ورد منهما المضارع واسم الفاعل. والمضارع من (كاد) كثير شائع كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، والمضارع من الفعل (أوشك) أكثر من الماضي كالحديث (يوشك أن تداعى عليكم الأمم) وقول أمية بن أبي الصلت:

يوشك من فرّ من منيته في بعض غِراته يوافقها

المعنى: إن من فرّ من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين براثنه في بعض غفلاته.

وورد اسم الفاعل (كائد) في قول كثير عزة:

أموت أسى يوم الرجام وإنني يقينًا لرهنٌ بالذي أنا كائدُ

المعنى: كدت أموت حزنًا في يوم الوقعة التي وقعت في الأرض المسماة بالرجام وإنني لمرهون بسبب الذي أنا قريب آتيه، وأقول ذلك متيقنًا جازمًا به.

كما ورد اسم الفاعل (موشك) في قول أبي سهم الهذلي:

فموشكةٌ أرضُنا أن تعود خلاف الأنيس وحوشًا يبابا

المعنى: توشك أرضنا أن تعود قفرًا خرابًا بعد أن فارقها الأنيس.

قال ابن مالك:

واستعملوا مضارعًا لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا

المعنى: أفعال هذا الباب كلها جامدة ليس لها مشتقات إلا (كاد، وأوشك) فلهما مضارع، وقد ورد اسم فاعل للفعل (أوشك) قليلاً فقالوا: موشِك.

خصائص عسى واخلولق وأوشك:

تختص (عسى واخلولق وأوشك) بأنها تستعمل ناقصة وتامة. فأما الناقصة فقد سبق ذكرها، وأما التامة فهي المسندة إلى (أنْ) والفعل، أي أن فاعلها المصدر المؤول نحو (عسى أن تنجحَ ـ واخلولق أن يأتي ـ وأوشك أن يفعل)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ

مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] فـ (أنْ) والفعل في تأويل مصدر فاعل لـ (عسى، اخلولق، أوشك).

ما تختص به «عسى»:

تختص (عسى) من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم وتأخر عنها (أنْ والفعل) نحو (سعيدٌ عسى أن يسافر) جاز أن يقدر فيها ضمير يعود على الاسم السابق فتكون ناقصة، والضمير اسمها، والمصدر المؤول خبرها، وهذه لغة تميم .

وجاز أن تقدر خالية من الضمير فتكون تامة، والمصدر المؤول فاعل لها، وهذه لغة الحجاز.

فعلى لغة تميم يكون في (عسى) ضمير مستتر يعود على (سعيد) ويكون اسمها، و(أن يسافر) في موضع نصب خبر (عسى).

وعلى لغة الحجاز لا ضمير في (عسى)، و(أن يسافر) في محل رفع فاعل لـ (عسى).

ويظهر أثر التقديرين في التثنية والجمع والتأنيث:

فتقول ـ على لغة تميم ـ أي على تقدير الضمير باعتبارها ناقصة: (محمد عسى أن يذاكر ـ هند عستْ أن تذاكر ـ الطالبان عسيا أن يذاكرا ـ الطلاب عسَوا أن يذاكروا ـ الطالبتان عستا أن تذاكرا ـ الطالبات عسَيْنَ أن يذاكرْنَ) ويكون الضمير اسمها، والمصدر المؤول في محل نصب خبرها.

وتقول ـ على لغة الحجاز ـ أي على عدم التقدير باعتبارها تامة: (محمد عسى أن يذاكر ـ هند عسى أن تذاكر ـ الطالبان عسى أن يذاكرا ـ الطلاب عسى أن يذاكروا ـ الطالبتان عسى أن تذاكرا ـ الطالبات عسى أن يذاكرْنَ) ويكون المصدر المؤول فاعل (عسى).

وأما غير (عسى) من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه فتقول:

(الطالبان جعلا ينظمان الشعر) ولا يجوز ترك الإضمار فلا تقول: (الرجلان جعل ينظمان الشعر).

والأَوْلى في مثل ذلك أن يجعلن تامّات، وأن يجرّدن من الضمير، فيبقين بصيغة المفرد المذكر، وأن يسندن إلى المصدر المؤول على أنه فاعل لهن، وهذه لغة الحجاز التي نزل بها القرآن الكريم، وهي الأفصح والأشهر، قال تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١] ولو كانت ناقصة لقال: (عسَوا وعسَينَ) بضمير جماعة الذكور العائد إلى (قوم)، وضمير جماعة الإناث العائد إلى (نساء).

بعد (عسى) (اخلولق) (أوشك) قد يردْ غنى بـ (أن يفعل) عن ثان فُقِدْ

المعنى: قد تستغني الأفعال عسى واخلولق وأوشك بـ (أن يفعل) عن الثاني الملازم لها وهو الخبر فلا تحتاج إليه وإنما تكتفي بمرفوعها.

وجردَنْ عسى أو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

المعنى: يجوز في (عسى) ـ إذا تقدم عليها اسم ـ أن تجرد من الضمير، أو يضمر فيها ضمير يعود إلى الاسم السابق نحو (زيد عسى أن يقوم).

حركة سين «عسى»:

تختص (عسى) بجواز كسر سينها وفتحها إذا أسندت إلى تاء الضمير أو نون النسوة أو (نا)، والفتح أَولى لأنه الأصل. وقد قرأ عاصم: ﴿فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢] بكسر السين، وقرأ الباقون (عسَيتم) بفتحها.

والفتحَ والكسر أجز في السين منْ نحو (عسَيتُ) وانتقا الفتح زكنْ

المعنى: إذا أسند الفعل (عسى) إلى ضمير رفع لمتكلم أو مخاطب جاز فتح السين وكسرها والفتح أشهر.

إنّ وأخواتها (الأحرف المشبهة بالفعل)

وهي ستة أحرف: إنّ، وأنّ، وكأنّ، وليت، ولعل، ولكنّ. وحكمها أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَآتِيَةٌ﴾ [غافر: ٥٩]، وقوله: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]، وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤]، وقوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

لـ (إنّ أنّ ليت لكنّ لعل … كأنّ) عكس ما لكان من عمل

المعنى: لإنّ وما تابعها من الحروف عكس ما ثبت من العمل لكان وأخواتها.

كإنّ زيدًا عالمٌ بأني … كفءٌ ولكنّ ابنَه ذو ضغن

والأحرف المشبهة بالفعل لا تدخل على كل مبتدأ وخبر، فإن من المبتدأ ما لا تدخل عليه كالمبتدأ المحذوف نحو (الحمد لله الحميدُ) برفع الحميد على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والواجب الابتداء كطوبى للمؤمن، وايمن الله، والواجب التصدير غير ضمير الشأن كأيّ وكم ومن الاستفهامية والشرطية نحو (من عندكم؟).

ومن الخبر ما لا تدخل عليه كالطلبي والإنشائي نحو (زيدٌ اضربْه) و(أين محمد؟) (م).

معانيها:

١ ـ إنّ:

أشهر معانيها التوكيد، وهو الأصل فيها ويدور معها حيث وردت. قال تعالى: ﴿أَنَا رَاوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١] فانظر كيف جاء بالجملة الأولى غير مؤكدة ﴿أَنَا رَاوَدتُّهُۥ﴾ والثانية مؤكدة. وسر ذلك ـ والله أعلم ـ أن هذا على لسان امرأة العزيز وقد فعلت فعلاً لا يليق بالنساء وهي الآن في موطن إقرار بالذنب واعتراف بالخطأ فذكرت ما صدر عنها غير مؤكد، إذ لا يحسن في مثل هذا الفعل التوكيد وهي تريد أن تفر منه وتتوارى من فعلتها وقد أنكرت فيما مضى أن تكون قد صنعته، بخلاف نسبة الصدق إلى سيدنا يوسف عليه السلام فجاء به مؤكدًا بإنّ واللام.

والدليل على أنها للتأكيد أنها يجاب بها القسم. قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ لَفِي﴾ [الحجر: ٧٢]، وقال: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]. (م).

٢ ـ أَنَّ:

وهي للتوكيد أيضًا. وأهم وظيفة لها أنها توقع الجملة موقع المفرد فتهيّئها لتكون فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومجرورة وغير ذلك، وذلك نحو أن تقول: (يعجبني أنّك فُزتَ) أي: يعجبني فوزُك، و(أخشى أنّك لا تعود) بمعنى: أخشى عدمَ عودتك، و(أرغب في أنّك تكون معنا) بتقدير: في كونك معنا.

ولا يتم الكلام بها إلا مع ضميم معها، بخلاف (إن) المكسورة، فقولك: (إنّك فائز) كلام تام، بخلاف (أنّك فائز) فإنه جزء من كلام وهو لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه. (م).

فائدة:

تعدّ (أنّ) حرف مصدري ونصب، والحرف المصدري يجعل ما بعده في حكم المصدر، والمصدر معنى ذهني غير متشخص، فـ (أنّ) على هذا تجعل الأمر معنويًّا ذهنيًّا، فثمة فرق بين قولك: (أرى محمدًا واقفًا) و(أرى أنّ محمدًا واقفٌ)، فالأول موقف متشخص و(رأى) بصرية، والثاني موقف عقلي و(رأى) عقلية، أي: أرى أنه فاعل ذلك وأحسبه.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ١٩] فهذه رؤية بالتدبر والتفكر، ونحوه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الحج: ٦٥].

فهذه كلها رؤية بالتدبر والتفكر، وأظنك ترى الفرق واضحًا بين ما ذكرت من الآيات ونحو قوله تعالى: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] وقوله: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] وقوله: ﴿أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ولم يرد فعل الرؤية في القرآن الكريم معدى إلى اسم الله تعالى في غير هذه المواطن التي ذكرتها. وأنت ترى الفرق واضحًا بين المعنيين والقصدين، فـ (أنّ) كما ذكرت تحول الأمر إلى ذهني. وأنت تلاحظ الفرق جليًّا بين قولنا: (سمعتك تقول الشعر) و(سمعت أنّك تقول الشعر) ففي العبارة الأولى أنت سمعته هو يقول الشعر، وأما في الثانية فهو قد سمع هذا الأمر عنك ولم يسمعك تقوله.

فـ (أنّ) إذن تحول المحسوس إلى معقول، والمتشخص إلى ذهني، ولذا يصح أن تقول: (ظننت محمدًا إنه عاقل) ولا يصح أن تقول: (ظننت محمدًا أنه عاقل) بالفتح، فإنه لا يخبر بالذهني عن المتشخص، فإن المعنى يكون بمنزلة: ظننت محمدًا عقلاً، وهذا لا يصح.

وهي تدل على التوكيد أيضًا، فقولك: (علمت أن محمدًا قائم) آكد من قولك: (علمت محمدًا قائمًا) إضافة إلى إيقاع الجملة المؤكدة موقع المفرد، أي علمت هذا الأمر. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] ولم يقل: فإن علمتم أنهنّ مؤمنات، لأن الإيمان أمر قلبي لا يطّلع على حقيقته إلا الله، ولذلك قال: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ﴾ فاكتفى بالأمارات والدلالات الظاهرة التي تدل على الإيمان، ولم يؤكده بـ (أنّ) لأنه لا سبيل إلى اليقين القاطع.

وقال: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦] فجاء بـ (أنّ) لأنه علم مؤكد.

وقال: ﴿۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢ ـ ٢٣] فقال: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ أي: ولو علم فيهم جانبًا ضعيفًا من الخير غير محقق ولا متيقّن لأسمعهم، أي أن هؤلاء ليس فيهم شيء من الخير المحتمل، بله المحقق، ولذا لم يأت بـ (أنّ) والله أعلم.

وقال على لسان يوسف عليه السلام لإخوته: ﴿أَلَا تَرَوْنَ أَنِّىٓ أُوفِى ٱلْكَيْلَ وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾ [يوسف: ٥٩] فقال أولا: ﴿أَنِّىٓ أُوفِى ٱلْكَيْلَ﴾ على التوكيد بـ (أنّ)، ثم قال: ﴿وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾ على غير سبيل التوكيد، وذلك ـ والله أعلم ـ أنه في الحكم الأول متأكد من أنه يوفي الكيل تأكدًا لا شك فيه، لأن هذا أمر يستطيع الجزم به، بخلاف ما بعده ﴿وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾ فإن هذا الحكم ليس بمنزلة الأول في التحقيق والتيقّن، فجاء به غير مؤكد، فخالف بين التعبيرين لاختلاف الحكمين. (م).

٣ ـ ليت:

وهي للتمني، والتمني هو الرغبة في تحقق شيء محبوب حصولُه، سواء أكان تحققه ممكنًا نحو (ليت سعيدًا يسافر معنا)، أم مستحيلاً نحو (ليت الشبابَ يعود) وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠].

ولا يصح أن يكون في الواجب حصوله نحو (ليت غدًا يجيء) فإن غدًا واجب المجيء. (م).

٤ ـ لعلّ:

ومعنى (لعل) الترجي والإشفاق، فالترجي توقّع الأمر المحبوب نحو (لعل الصديقَ قادمٌ)، والإشفاق هو توقع المكروه نحو (لعل المريضَ هالكٌ) و(لعل النهرَ يُغرق الزرع والبيوت). والترجي لا يكون إلا في الممكن.

والفرق بين تمني الممكن وترجّيه أن المترجَّى متوقع حصوله، بخلاف المتمنَّى فإنه غير متوقع الحصول. فالفرق بين قولك: (ليت زيدًا يأتينا) و(لعل زيدًا يأتينا) أن الأولى تمنٍّ وقائله غير متوقع لمجيئه، بخلاف الثانية فإنه متوقع لمجيئه.

وقد تتجرد (لعل) لمطلق التوقع ولا تختص بكونه محبوبًا أو مكروهًا، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ [هود: ١٢]. (م).

٥ ـ لكنّ:

وهي للاستدراك، وهو مخالفة حكم ما بعد (لكن) لحكم ما قبلها. مثال ذلك قولنا: (هذا غني) فيخطر بالبال أنه محسن بسبب غناه، فإن كان غير محسن أسرعنا إلى إزالة الخاطر بمجيء ما يدل على ذلك مثل كلمة (لكن) وبعدها المعمولان فنقول: (هذا غنيٌّ لكنّه غيرُ محسن).

ومثله قولك: (الكتابُ رخيصٌ) فيقع في الخاطر أنه قليل النفع، فإن كان غير ذلك بادرنا بمجيء كلمة (لكن) مع معموليها لإزالة هذا الوهم فنقول: (الكتابُ رخيصٌ لكنّه كبيرُ النفع).

وهي للاستدراك في كل ما خالف ما بعدها حكم ما قبلها نحو (الشمسُ مشرقةٌ لكنّ الجوَّ باردٌ)، و(سعيد حاضر لكن أخاه غائب)، أما إذا لم يخالف ما بعدها حكم ما قبلها فتكون للتوكيد نحو (ما زيد نائم لكنه مستيقظٌ) وكذلك نحو (لو جاءني علي لأكرمته لكنه لم يجئ)، فقولك: (لو جاءني علي لأكرمته) يفهم منه أنه لم يجئ، وقولك: (لكنه لم يجئ) تأكيد لنفي مجيئه. (م).

٦ ـ كأنّ:

للتشبيه، نحو (كأنّ العلمَ نورٌ) و (كأنّ عليًّا أسدٌ) وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤].

فائدة:

إن التشبيه بـ (كأنّ) أبلغ من التشبيه بالكاف، فقولك: (كأن زيدًا أسدٌ) أبلغ من قولك: (زيد كالأسد)، إذ إنك في القول الأول تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لا تكون في الثاني، وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه وأنه لا يروعه شيء بحيث لا يتميز عن الأسد ولا يقصر عنه حين يتوهم أنه أسد في صورة آدمي. [دلائل الإعجاز].

الخبر المفرد والجملة وشبه الجملة:

يقع خبر الأحرف المشبهة بالفعل مفردًا (أي غير جملة ولا شبهها) نحو (كأنّ النجمَ دينارٌ)، وجملة فعلية نحو (لعلك اجتهدت) و (إن العلمَ يعزّز صاحبه)، وجملة اسمية نحو (إن العالمَ قدرُه مرتفعٌ)، وشبه جملة نحو (إن العادلَ تحت لواء الرحمن، وإن الظالمَ في زمرة الشيطان).

تقديم خبر هذه الأحرف:

يشترط في خبرها إذا كان مفردًا أو جملة أن يتأخر عن اسمها، فمثال المفرد نحو (إنَّ محمدًا قادمٌ) ولا يجوز أن نقول: (إنّ قادمٌ محمدًا) لفساد الأسلوب، ومثال الجملة: (إنّ الإسلامَ آدابُه عاليةٌ) ولا يجوز أن نقول: (إنّ آدابُه عاليةٌ الإسلامَ)، وفي مثل (إنّ الطالبَ يذاكر دروسَه) لا يجوز أن نقول: (إنّ يذاكرُ دروسَه الطالبَ).

وإذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا (شبه جملة) فله من حيث تقديمه على الاسم ثلاث حالات:

الأولى: جواز تقديمه وتأخيره في نحو (إن في الدار ضيوفًا كرامًا) و(ليت عندك محمدًا).

والثانية: وجوب تقديمه على الاسم وذلك إذا كان في الاسم ضمير يعود على جزء من الخبر نحو (ليت في الدار صاحبَها) فلا يجوز تأخير (في الدار) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً. ومثله (إنّ في الحقل رجالَه) و (إنّ في المصنع عمالَه) و (إنّ أمام الدار حارسَها).

والثالثة: وجوب تأخيره على الاسم إذا وجد مانع من التقديم كلام الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣].

وراع ذا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا غيرَ البذي

المعنى: يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فإنه لا يلزم تأخيره، بل يجوز فيه التقديم والتأخير نحو (ليت فيها ـ أو هنا ـ غير البذيء).

أما معمول الخبر فيجوز أن يتقدم على الاسم إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا نحو (إن عندك زيدًا مقيمٌ) و (إنّ بك سعيدًا واثقٌ) و (إن في المهد الطفلَ نائمٌ). وأما إذا لم يكن كذلك فلا يجوز، ففي نحو قولك:

(إنّ زيدًا آكلٌ طعامَك) لا يجوز أن تقول: (إن طعامَك زيدًا آكلٌ). وفي نحو قولك: (إن المتعلمَ قارئٌ كتابَك) لا يجوز أن تقول: (إن كتابَك المتعلمَ قارئٌ).

فتح همزة (إنّ) وكسرها:

يذكر النحاة أن لـ (إنّ) ثلاث حالات: وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الأمرين.

أولاً ـ فتح همزة (إنّ) وجوبًا:

يجب فتح همزتها إذا كانت مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور، فالمرفوع كأن تقع فاعلاً نحو (شاع أنّ المعادنَ كثيرةٌ في بلادنا) بتأويل (شاع كثرةُ المعادن في بلادنا)، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، فـ (أنّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر فاعل، أي: إنزالُنا.

أو تقع نائب فاعل نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١] فـ (أنّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر نائب فاعل، أي استماع.

أو تقع مبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩] فـ (أنّ) ومعمولاها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، أي رؤيتك.

أو تقع خبرًا نحو (اعتقادي أنّك فاضل) أي اعتقادي فضلُك.

والمنصوب كأن تقع مفعولاً به نحو (عرفت أنّ الضيفَ حاضرٌ) فالتقدير: عرفت حضورَ الضيف، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] بتقدير: ولا تخافون شرككم.

والمجرور كأن تقع مجرورة بحرف الجر نحو (تألمت من أنّ صديقي

مريض) فالتقدير: من مرض صديقي، و(عجبت من أنّك مهمل) أي: من إهمالك، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

أو في محل جر بالإضافة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ نَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] أي: مثل نطقِكم.

وهمز إنّ افتح لسد مصدرِ مسدها وفي سوى ذاك اكسرِ

المعنى: افتح همزة (إنّ) لسد المصدر مسدها مع معموليها. وفي سوى هذه الحالة اكسر همزتها.

ثانيًا ــ كسر همزة (إنّ) وجوبًا:

تكسر همزة (إنّ) وجوبًا في حالة عدم جواز تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر، ويكون ذلك في المواضع الآتية:

١ ـ إذا وقعت في ابتداء الكلام كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

٢ ـ إذا وقعت بعد حرف استفتاح كـ (ألا) كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، أو (أما) نحو: (أما إنّ الأمانةَ خلقٌ طيب)، أو بعد (كلا) كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦].

٣ ـ إذا وقعت بعد (حيث) و(إذ) نحو (اجلسْ حيث إن العلم موجود) و(جئتك إذ إن الشمس تطلع).

٤ ـ إذا وقعت (إن) في صدر جملة الصلة نحو (أحترم الذي إنه مخلص في عمله) وقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦].

٥ ـ إذا وقعت جوابًا للقسم وفي خبرها اللام نحو قوله تعالى:

﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢ ـ ٣]، وقوله: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ ـ ٢].

٦ ـ إذا وقعت بعد القول كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [يونس: ٦٩]، وقوله: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

٧ ـ إذا وقعت في صدر جملة تكون فيها (إن) واسمها وخبرها في محل نصب حال نحو (جئت وإنَّ الشمس تغرب) و(زرته وإنّي ذو أمل) وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]. ومنه قول كثير عزة:

ما أعطياني ولا سألتُهما ... إلا وإني لحاجزي كرمي

٨ ـ إذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب وقد علّق عن العمل بسبب وجود لام الابتداء في خبرها نحو (علمت إنّك لَمجتهدٌ) و (علمت إنّ الإسرافَ لَطريقُ الفقر) وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١] فقد علق الفعل (علم) ومضارعه عن العمل بسبب وجود اللام في خبر (إن).

٩ ـ إذا وقعت هي واسمها وخبرها جملة في محل رفع خبر عن مبتدأ اسم ذات نحو (خليل إنه كريم) و (الشجرة إنها مثمرة).

فاكسر في الابتدا وفي بدء صلهْ ... وحيث إن ليمين مكملهْ
أو حكيت بالقول أو حلّت محل ... حال كزرته وإني ذو أمل
وكسروا من بعد فعل علّقا ... باللام كاعلم إنه لذو تقى

المعنى: اكسر همزة (إنّ) إذا وقعت في ابتداء جملتها، أو حيث تكون مكملة لليمين بأن تقع في صدر جملة جواب القسم، أو كانت محكية

بالقول، أو حلت محل حال مثل (زرته وإني ذو أمل)، أو أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علّق عنها باللام نحو (اعلم إنه لذو تقى).

ثالثًا ـ جواز فتح الهمزة وكسرها:

يجوز كسر همزة (إن) وفتحها في المواضع الآتية:

١ ـ إذا وقعت بعد (إذا) الدالة على المفاجأة نحو (خرجت فإذا إنّ (أنّ) سعيدًا واقف بالباب) فمن كسرها جعلها جملة، والتقدير (خرجت فإذا سعيدٌ واقف)، ومن فتحها جعلها مع صلتها في تأويل مصدر.

وعلى الفتح له أكثر من وجه إعرابي:

الأول: أن يكون المصدر مبتدأ خبره (إذا) الفجائية باعتبار أنها ظرف، والتقدير (فإذا وقوف سعيد) أي ففي الحضرة أو في المكان وقوف سعيد.

والثاني: أن يكون المصدر مبتدأً خبرُه محذوف، وتكون (إذا) حرفًا، والتقدير (خرجت فإذا وقوفُ سعيدٍ حاصلٌ).

والثالث: أن يكون المصدر خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فإذا الحصول وقوف سعيد.

ومثله (فتحت النافذة فإذا إنّ المطرَ نازلٌ، فإذا أنّ المطرَ نازلٌ). ومنه قول الشاعر:

وكنت أُرى زيدًا كما قيل سيدًا   إذا أنه (إنه) عبد القفا واللهازم

المعنى: كنت أظن زيدًا سيدًا كما قيل لي عنه، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف.

فعلى الفتح يكون له أكثر من وجه إعرابي:

الأول: أن يكون المصدر مبتدأ خبره (إذا) الفجائية نفسها، والتقدير(فإذا عبودية زيد).

والثاني: أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف، أي: فإذا العبودية شأنه.

والثالث: أن يكون المصدر خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فإذا شأنه العبودية.

٢ ـ إذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو (أحلف إنّ محمدًا عالي الأخلاق، أنّ محمدًا عالي الأخلاق)، و(أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر في محل جر بحرف جر محذوف، والتقدير: أحلف على علوّ أخلاق محمد. ونحوه قولك: (والله إنّ هذا المنظر رائع، أنّ هذا المنظر)، وقول الشاعر:

لتقعدِنَّ مقعَد القصيِّ ... مني ذي القاذورة المقليِّ
أو تحلفي بربك العليّ ... أني أبو ذيّالك الصبيّ

المعنى: لتقعدِنَّ أيتها المرأة بعيدة عني في المكان الذي يقعد فيه الشخص البعيد عن الناس لكونه صاحب قذارة، إلا أن تحلفي بالله العلي القدير أني أبو هذا الولد الصغير، فلا مانع حينئذ من قعودك عندي.

أما الفتح فعلى تأويل (أنّ) واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، تقديره: أو تحلفي على كوني أبًا لهذا الصبي.

وأما الكسر فعلى اعتبار (أنّ) واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

٣ ـ إذا وقعت بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط نحو (إن تجتهد فإنّك ـ فأنّك ـ ناجح) و(من يرضَ عن الجريمة فإنّه ـ فأنّه ـ شريك في الإساءة). وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]، وقوله: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

فالكسر على جعلها جملة الجواب، والفتح على أنّ (أنّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فالغفرانُ جزاؤه، أو في تأويل مصدر خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فجزاؤه الغفران. وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

٤ ـ إذا وقعت (إنّ) بعد مبتدأ هو قول، أو في معنى القول، وخبرها قول أو في معناه أيضًا، والقائل واحد نحو (قولي إنّي ـ أنّي ـ معترف بالفضل لأصحابه)، ونحو (كلامي إنّي ـ أنّي ـ شاكر صنيع الأصدقاء) و(خير القول إنّي ـ أنّي ـ أحمد الله). فـ (أنّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والتقدير: خيرُ القول حمدُ الله.

فإن لم يكن المبتدأ قولاً أو ما في معناه وجب الفتح نحو (اعتقادي أن الزراعة جالبة الغنى) فالمصدر المنسبك خبر المبتدأ.

بعد إذا فجاءة أو قسم   لا لام بعده بوجهين نمي

المعنى: يجوز كسر همزة (إنّ) وفتحها إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية، ويجوز بعد قسم لا لام في جملة جوابه. [نمي: نُسب إلى السابقين].

مع تلو فا الجزا وذا يطّردُ   في نحو خيرُ القول إني أحمدُ

المعنى: وكذلك يجوز كسر همزة (إنّ) وفتحه إذا وقعت بعد (فاء) الجزاء، وكذلك في كل أسلوب على شاكلة (خير القول إني أحمد الله).

لام الابتداء:

حين نقول: (سعيد حاضر) قد يشك السامع في صدق الكلام فنلجأ إلى الوسائل التي لجأت إليها اللغة لتقوية معنى الجملة وتأكيد مضمونها وإزالة الشك عنها، ومن هذه الوسائل لام الابتداء فنقول: (لَسعيدٌ حاضرٌ) وقد سميت بذلك لأنها تدخل على المبتدأ كثيرًا أو ما أصله مبتدأ. قال

تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ٢٢١].

فائدة:

ذكرنا أن لام الابتداء تفيد التوكيد. قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

وقال: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢].

فأكّد كل ذلك باللام.

في حين قال: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ ۗ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩]. فلم يؤكده باللام.

وسر ذلك ـ والله أعلم ـ أن السياق في آيات الأنعام والنحل هو عن الدار الآخرة، وليس السياق كذلك في آيات الأعراف.

قال تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٢٨﴾ وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ ۚ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٣١﴾ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧ ـ ٣٢].

فأنت ترى أن الكلام على الدار الآخرة، وليس الأمر كذلك في آيات الأعراف، بل هي في العقوبات الدنيوية لبني إسرائيل، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ

وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴿١٦٦﴾ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٧﴾ وَقَطَّعْنَـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ ٱلصَّـٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَبَلَوْنَـٰهُم بِٱلْحَسَنَـٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٦٨﴾ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَـٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ ۚ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَـٰقُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ ۗ وَٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤ ـ ١٦٩].

فلما كان الكلام في آيات الأنعام على الدار الآخرة أكّدها باللام، ولما كان الكلام في آيات الأعراف على عقوبات الدنيا لم يؤكّد الآخرة باللام، بل أكّد سرعة العقاب لأنه عاجلهم به في الدنيا فقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ۖ﴾.

وكذلك آية النحل، فالسياق فيها يتحدث عن الدار الآخرة، قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَـٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢٩﴾ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ جَنَّـٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ۖ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْزِى ٱللَّهُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٢٧ ـ ٣٢].

فأنت ترى أن الكلام على الدار الآخرة فأكدها باللام، بخلاف آية الأعراف.

والذي يدل على أنها للتوكيد أنها يتلقّى بها القسم مثل (إنّ)، قال تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧].

وقال: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٧].

وقال: ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦].

وهذه اللام لتوكيد الإثبات كما أن الباء في نحو قولك: (ما محمد بحاضر) لتوكيد النفي.

وهي تدل على الحال كثيرًا، وقد تخرج إلى غيره بدلالة القرائن نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]. (م).

فائدة:

من الفروق بين إن واللام أن الأصل في اللام أن يؤتى بها في مواطن الرد والإنكار وفي مواطن الجواب، أو ما ينزل منزلة ذلك، كقوله تعالى على لسان إخوة يوسف: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨] منكرين على أبيهم هذا الأمر. بخلاف (إنّ) فإنها لعموم التوكيد. فإنك تأتي باللام إذا كنت رادًّا على المخاطب كلامه أو تصوره، أو منكرًا عليه وذلك كأن يقول القائل: (رأيت سعيدًا أكرم الخلق) فيردّ عليه آخر قائلاً: (لمحمدٌ أكرمُ منه).

ويقول قائل: (إنّ خالدًا سيهين إبراهيم) فتقول: (لإبراهيم أعز من ذلك). قال تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] فهذا ردّ شهادة الشاهدين الأولين.

وقال: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥] فأنت ترى أنه علل ذلك بقوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ

﴿تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ ثم ردّ على من يتصور أن هذا هو كل المقصود بقوله: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١] فإنه بعد أن نهى عن نكاح المشركات، قد يظن ظانّ أن جمال المرأة وما إلى ذلك مما يعجب الرجال سوى الإيمان داعٍ إلى تفضيلها، فردّ ذلك بقوله: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ﴾. وكذلك بعد أن نهى عن إنكاح المشركين، قد يظن ظانّ أن سمت الرجل ومكانته وغير ذلك مما هو مرغوب فيه سوى الإيمان مما يدعو إلى تفضيله، فردّ هذا الظن بقوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١].

والذي يدل على ذلك ويوضح الفرق بينهما أن كل ما ورد في القرآن الكريم من مبتدأ دخلت عليه لام الابتداء أو القسم مما كان خبره مفردًا، أعني ليس جملة، جيء بخبره اسم تفضيل ولم يرد غير ذلك. وقد ورد ذلك في (٢٣) ثلاثة وعشرين موطنًا، قال تعالى:

﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١].

﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١].

﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧].

﴿وَلَلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢].

﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ﴾ [التوبة: ١٠٨].

﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧].

﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الحشر: ١٣].

﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

إلى غير ذلك من المواطن.

ووجه الاستدلال في هذا أننا نرى فرقًا بين قولنا: (محمد كريم)

و(محمد أكرم ممن ذكرت) فإن العبارة الثانية إنما هي رد للأولى وجواب عليها، بخلاف (إنّ) التي قد تخرج عن هذا الأصل، ولذلك جاء خبرها في القرآن عامًّا، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨].

ولسنا نعني بقولنا هذا أن اللام لا تجاب إلا باسم تفضيل، كما لا نعني أن (إنّ) لا تكون للجواب والرد، ولكنا نقول: إن الأصل في اللام أن تكون للرد والإنكار، وما ورد من الشواهد القرآنية الكثيرة يؤيد ذلك، بخلاف (إنّ) فإنها قد تكون لمجرد التوكيد. (م).

اجتماع إن واللام:

يجوز دخول لام الابتداء على خبر (إن) المكسورة نحو (إنّ محمدًا لقائم). وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام لأن لها صدر الكلام، فحقها أن تدخل على (إنّ) فتقول: (لَإِنّ محمدًا مسافر) لكن لما كانت اللام للتأكيد و(إنّ) للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام إلى الخبر. وبعبارة النحاة تزحلقت اللام من المبتدأ الذي أصبح اسمًا لـ (إنّ) إلى الخبر. ولذا سموها اللام المزحلقة.

ولا تدخل هذه اللام على باقي أخوات (إنّ) فلا تقول: (لعل زيدًا لمسافر)، ولا (علمت أنّ زيدًا لمريض)، فهي خاصة بـ (إنّ) المكسورة الهمزة وحدها.

وبعد ذات الكسر تصحب الخبرْ لام ابتداء نحو إني لوَزَرْ

المعنى: بعد (إنّ) المكسورة الهمزة تصحب خبرها لام الابتداء نحو قولك: (إني لَوزرٌ).

وإذا كان كل من (إنّ) واللام يفيد التوكيد فاجتماعهما يؤدي ـ ولا شك ـ إلى الزيادة في التوكيد، وهو أقوى من التوكيد بـ (إن) وحدها أو

باللام وحدها نحو قوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٣ ـ ١٦] فأنت ترى أنهم في المرة الأولى قالوا: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ بدون اللام، غير أنهم لما أوغلوا في تكذيبهم جاؤوا باللام مع (إن) زيادة في التوكيد ﴿قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾.

ومما يوضح ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧]، وقوله: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٣] فأنت ترى أن جواب القسم الأول تلقي باللام وحدها، والثاني تلقي بإنّ واللام، وذلك لاختلاف القسمين، فإن في الثانية مبالغة في القسم بخلاف الأولى، ويدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ فلما بالغوا في القسم بالغوا في التوكيد، بخلاف القسم الأول.

يتضح من هذا أن التوكيد على درجات، ويؤتى بها على قدر المقام، فقد يكون المخاطب خالي الذهن، والكلام ليس فيه ما يدعو إلى الإنكار والتردد، فلا يؤكد الكلام عند هذا، فإن كان مترددًا أكّد الكلام بحسب هذا التردد. (م).

فائدة:

قد ترد في القرآن الكريم آيتان متشابهتان إحداهما مؤكدة بإن واللام، والأخرى بإن وحدها، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَىَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧] بالتأكيد بـ (إنّ) وحدها، وقوله: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] بالتأكيد بـ (إنّ) واللام. فما سبب ذلك؟

إن سبب ذلك ـ والله أعلم ـ أن الله تعالى أمر الإنسان في آية الشورى بشيئين: الصبر على إساءة تقع على الإنسان ظلمًا، والمغفرة لمن أساء إليه، وهذا أمر يشق على الإنسان فعله، وذلك لأن الإنسان يحب أن ينتصر لنفسه. أما أن يصبر على العدوان ويغفر لمن اعتدى عليه، أي أن يدفع بالتي هي أحسن، فهذا أمر يشق على النفس فعله، فاحتيج في هذه الآية إلى زيادة التوكيد فقال: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾.

أما آية لقمان فقد أمر لقمان ابنه بالصبر على ما أصابه، وهذه الإصابة قد تكون ظلمًا يحل به وقد تكون ابتلاءً من الله تعالى. وهذه الحالة أخف من الحالة الأولى، فلم يحتج فيها إلى زيادة في التوكيد فاكتفى بتوكيدها بـ (إنّ) وحدها فقال: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾. (التعبير القرآني).

❋ ❋ ❋

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧].

فأكد سرعة العقاب بـ (إنّ) واللام في الأعراف فقال: ﴿لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾، أما في الأنعام فأكده بـ (إنّ) فقط فقال: ﴿سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾، وذلك أن الآية في سورة الأعراف ذُكرت في سياق العقوبات العاجلة في الدنيا، وأن آية الأنعام ذُكرت في سياق العقوبات الآجلة في الآخرة، فقد قال تعالى في الأعراف: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿١٦٦﴾ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٥ ـ ١٦٧].

وقال في سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ

كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

فلما عجل لهم العقوبة في الدنيا في سورة الأعراف أكّد سرعة العقاب بإنّ واللام، ولما أمهلهم إلى يوم القيامة في سورة الأنعام قلل توكيد سرعة العقاب لأنه لم يسرع في عقوبتهم بل أمهلهم. (التعبير القرآني).

❋ ❋ ❋

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [غافر: ٥٩].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥].

فأكد إتيان الساعة بإن واللام في (غافر)، وبإنّ وحدها في سورة (طه) وذلك لأن الكلام في سورة (غافر) على الكفار الذين ينكرون الساعة، فقد قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۙ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ۚ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٦] ثم قال: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي: لا يؤمنون بالساعة.

أما في سورة (طه) فالخطاب لموسى عليه السلام وموسى غير مُنكر لها. ولذا أكدها مع الكافرين الذين ينكرونها أكثر مما أكدها مع موسى عليه السلام. (التعبير القرآني).

شروط ما تصحبه لام التوكيد:

يشترط في دخول لام التوكيد على اسم (إنّ) أن يتقدم الخبر عليه الذي لا بد أن يكون شبه جملة نحو (إنّ أمامك لمستقبلاً سعيدًا) وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣]. فإن وقع اسم (إنّ) قبلهما لم يجز اقترانه باللام، فلا يقال: (إنّ لَمستقبلاً أمامك) ولا (إنّ لأجرًا لك).

شروط دخولها على الخبر:

أ ـ أن يكون مثبتًا، فإذا كان منفيًّا لم تدخل عليه اللام، فلا تقول: (إن عليًّا لما حضر) بل تقول: (إن عليًّا ما حضر). وقد ورد دخول اللام في الشعر كقوله:

وأعلم إنّ تسليمًا وتركًا ... للا متشابهان ولا سواء

المعنى: إن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء.

ب ـ أن يكون خبر (إنّ) جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرف مقرونٍ بـ (قد)، أي أن الفعل الماضي إذا اقترن بـ (قد) جاز دخول اللام عليه، وإذا لم يكن كذلك لم يجز دخول اللام عليه، فإذا أردت أن تؤكد الخبر باللام في قولك: (إن العلم رفع قدر صاحبه) قلت: (إنّ العلم لقد رفعَ قدر صاحبه)، ولا يصح أن تقول: (إن العلم لرفعَ قدر صاحبه). وتقول: (إن الفرج دنا) فإذا أردت تأكيد الخبر باللام قلت: (إن الفرج لقد دنا) ولا يصح أن نقول: (إن الفرج لدنا).

ويجوز ذكر (قد) بدون اللام فيقال: (إنّ العلم قد رفع قدر صاحبه)، و(إن الفرج قد دنا).

كما يجوز إدخال اللام على الخبر في الحالات الآتية:

١ ـ إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها ماض غير متصرف (جامد) نحو (إنّك لنعم النصير) و(إنه لبئس الرجل).

٢ ـ إذا كان مضارعًا نحو (إن الله ليرضى عن المؤمنين الصادقين)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤].

٣ ـ إذا كان الخبر مفردًا نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾

[الحج: ٦٠]، أو شبه جملة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]،أو جملة اسمية نحو (إنّ الحقَّ لصوتُه مرتفع).

ولا يلي ذي اللام ما قد نُفِيا ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كإنّ ذا لقد سما على العدا مستحوذا

المعنى: لا تدخل اللام على الخبر المنفي، ولا على الفعل الماضي المثبت المتصرف غير المقرون بقد مثل (رضي). فإذا اقترن الماضي المتصرف بقد جاز أن يليها مثل (إن ذا لقد سما على العدا مستحوذا) [مستحوذا: مستوليًا على ما يريد].

دخول اللام على معمول الخبر:

يشترط في دخولها على معمول الخبر شرطان:

الأول: أن يتوسط بين اسم (إنّ) وخبرها نحو (إنّ زيدًا لطعامَك آكلٌ). فإذا تأخر معمول الخبر فلا تدخل اللام، فلا تقول: (إنّ زيدًا آكلٌ لَطعامَك).

والثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه، فإذا كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على المعمول، فمثلاً إذا كان الخبر فعلاً ماضيًا متصرفًا غير مقرون بـ (قد) لم يصح دخول اللام على معموله، فلا يصح (إن محمدًا لَطعامَك أكلَ). فإن اقترن بـ (قد) جاز فتقول: (إن محمدًا لَطعامَك قد أكلَ).

أما ضمير الفصل فيجوز دخول اللام عليه كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل، واسمًا حل قبله الخبر

المعنى: تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا كان المعمول

متوسطًا بين اسم (إنّ) وخبرها، وكذلك تدخل ضمير الفصل، وتدخل على اسم (إن) بشرط أن يحل الخبر قبله، أي: يتقدم عليه.

(ما) الكافة بعد هذه الأحرف:

إذا لحقت (ما) الزائدة (إنّ) وأخواتها كفّتها عن العمل فيرجع ما بعدها مبتدأً وخبرًا، ولذا تسمى (ما الكافة) إذ إنها تكف ما تلحقه عن العمل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]. ونحو (كأنّما العلمُ نورٌ) و(لعلما اللهُ يرحمنا) وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

غير أن (ليت) يجوز فيها الإعمال والإهمال بعد أن تلحقها (ما) هذه، تقول: (ليتما الشبابَ يعود) و(ليتما الشبابُ يعود). وإذا بقيت (ليت) على عملها سميت (ما) زائدة، وإذا أهملت سميت (ما) كافة.

وهذه الأحرف مختصة بالجمل الاسمية، فإن دخلت عليها (ما) وسّعت دائرة استعمالها فأدخلتها على الجمل الفعلية أيضًا. تقول: (إن محمدًا قائمٌ) فإن أدخلت (ما) عليها قلت: (إنما محمدٌ قائمٌ) و(إنما يقوم محمد). وتقول: (لعلما يحضر محمد)، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦].

وأما (ليت) فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء بعد أن تلحقها (ما) الكافة فلا تدخل على الجمل الفعلية، لذلك يرجّح أن تبقى على عملها من نصب الاسم ورفع الخبر.

و(إنما) تفيد الحصر، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩] أي لا يأمركم إلا بذاك ولا يأمر بالخير، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] أي ما الله إلا إله واحد، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٢٠] أي ما الغيبُ إلا لله.

و(أنما) مثلها في إفادة القصر، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

وقال تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢٨].

فمرة قال: (أنما) ومرة قال: (أنّ) وسر ذلك أن (إنما) للحصر، أي ليست الأموال والأولاد إلا للفتنة والاختبار لإظهار الصلحاء من غيرهم، ثم قال: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ولم يقل (أنما) لأنه لا موجب للحصر، فإن الله عنده أجر عظيم وعقاب أليم.

وقال: ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤] أي لم ينزل إلا بعلم الله.

وقال: ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢] أي ليس عليه إلا البلاغ.

وتزاد (ما) الكافة بعد (كأن) فتكفها، وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية، وتوسع دائرة التشبيه بها بعد أن كانت مقصورة على الجمل الاسمية، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦]، وقوله: ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [يونس: ٢٧] وذلك يكون بحسب الغرض من التشبيه، إذ قد يكون الغرض الاهتمام بالمشبه، وقد يكون الغرض الاهتمام بذكر الحالة المشبه بها، دون الاهتمام بالمشبه؛ لأنه لا يتعلق بذكره غرض، ومن ذلك على سبيل المثال أن تقول: (كأن محمدًا شدّ في قرن) و(كأنما شدّ محمد في قرن) فأنت ترى أن ثمة فرقًا بين التعبيرين، فقد قدم (محمد) على الفعل في الجملة الأولى للعناية والاهتمام به، بخلاف الثانية فإن الاهتمام إنما هو بالحالة الفعلية المشبه بها لا المشبه. قال تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ

فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۚ﴾ [المائدة: ٣٢] ولم يقل: (فكأنه قتل الناس) لأن الغرض إنما هو بيان شناعة الفعل أيًّا كان الفاعل، فجيء به على ما ترى.

أما إذا وليتها جملة اسمية نحو قولك: (كأنما خالد أسد) فالذي يظهر أن القصد منها إنما هو قصر المشبه على مشبه به معيّن، وهو مقتضى قول النحاة، وذلك أن النحاة يقولون: إن أصل (كأن خالدًا أسد): (إن خالدًا كأسد) فقدمت الكاف لقصد العناية بالتشبيه، وعلى هذا نقول: إن أصل (كأنما خالدٌ أسد): (إنما خالدٌ كأسد)، و(إنما) تفيد الحصر، فقدمت الكاف لفرط العناية بالتشبيه فصارت (كأنما خالد أسد) وبقي معنى الحصر في الجملة، أي اقتصر على شبهه بالأسد، فهو ردّ على من يقول: هو كالنمر مثلاً، أي: هو كالأسد لا كالنمر.

فإن لم تكن (ما) كافة كانت زائدة، لغرض القوة في التشبيه وتأكيده نحو قولك: (كأنما محمدًا أسد).

وتزاد (ما) بعد (ليت) فتستعمل لأحد غرضين:

التهيئة للدخول على الجمل الفعلية قليلاً، أو تكون لغرض قصر التمني، فأنت إذا قلت: (ليت الشباب يعود) تمنيت عود الشباب، فإن قلت: (ليتما الشبابُ يعود) قصرت تمنيك على هذا الأمر.

فإن لم تكن (ما) كافة كانت زائدة لغرض توكيد التمني وتقويته، بدون قصر، وذلك نحو قولك: (ليتما الشبابَ يعود).

وتزاد (ما) بعد (لعل ولكنّ) فإن كففتهما بها استعملتا لأحد غرضين:

التهيئة للدخول على الجمل الفعلية وتوسيع دائرة الترجي والاستدراك نحو قولك: (لعلما يحضر أخوك) وقولك: (أنا لا أسعى إلى هذا ولكنما أسعى إلى المجد) فالعناية منصبة ههنا على ترجي الفعل أو استدراكه،

بخلاف ما لو قلت مثلاً: (ولكني أسعى) فإن العناية ستكون منصبة على المتكلم، لا على الأمر المستدرك.

والغرض الآخر هو الدلالة على حصر الترجي والاستدراك، تقول: (لعلما سعيد فائز) فأنت ههنا تقصر ترجيك على هذا، بخلاف ما لو قلت: (لعل سعيدًا فائز) إذ ليس ههنا حصر للترجي، وكذلك بالنسبة للاستدراك.

فإن لم تكن (ما) كافة كانت مؤكدة للترجي والاستدراك. (م).

ووصل (ما) بذي الحروف مبطل إعمالها وقد يبقّى العمل

المعنى: إن اتصال (ما) الزائدة بهذه الحروف يبطل إعمالها، وقد يبقى العمل في (ليت) وحدها.

العطف على اسم (إنّ) وأخواتها:

إذا عطف على اسم (إنّ أو أنّ أو لكنّ) فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون العطف بعد مجيء الخبر، فيجوز في المعطوف وجهان:

الأول: النصب عطفًا على اسم (إنّ) نحو (إنّ سعيدًا مسافرٌ وخالدًا).

الثاني: الرفع على أنه مبتدأ محذوف خبره نحو (إنّ محمدًا مسافرٌ وخالدٌ) بتقدير: وخالد كذلك.

ومثله قولك: (إنّ الشعرَ محمودٌ في مواطنَ والنثرُ) بتقدير: والنثر كذلك.

والثانية: أن يكون العطف قبل مجيء الخبر، وعندئذ يتعين النصب عند جمهور النحويين ولا يجوز الرفع نحو (إنّ سعيدًا وخالدًا مسافران).

وقد أجاز الكوفيون رفع المعطوف على اسم (إنّ) لوروده في القرآن الكريم والشعر، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، وقال الشاعر:

فمن يكُ أمسى في المدينة رحلُه فإني وقيّارٌ بها لغريبُ

المعنى: يتحسر على غربته ويقول: إذا كان كل واحد من الناس أمسى بين خلانه وعشيرته فأنا وقيار في بلد ناء عن الأهل والرفاق.

فائدة:

الذي يبدو أن ثمة فرقًا في المعنى بين الرفع والنصب، فإن العطف بالنصب على تقدير إرادة (إنّ)، والعطف بالرفع يكون على غير إرادة (إنّ)، ومعنى هذا أن العطف بالرفع غير مؤكد، فعلى هذا يكون المعطوف في قولك: (إنّ محمدًا مسافرٌ وخالدًا) مؤكدًا، بخلاف ما لو قلت: (إنّ محمدًا مسافرٌ وخالدٌ) فإن المعطوف غير مؤكد. (م).

***

وهذا الحكم ينطبق على (أنّ) و(لكنّ) فمثال (أَنّ) قولك: (علمت أنّ الدراجةَ معطلةٌ والسيارة) برفع (السيارة) ونصبها، وتقول: (علمت أن الدراجةَ والسيارةَ معطلتان) بالنصب فقط.

ومثال (لكنّ) قولك: (ما محمدٌ نائمًا لكنّ سعيدًا نائمٌ وخالدًا) بنصب (خالد) ورفعه، وتقول: (ما محمدٌ نائمًا لكنّ سعيدًا وخالدًا نائمان) بالنصب فقط.

ونحوه (الفواكه كثيرة في بلادنا لكنّ التفاحَ قليلٌ والخوخ) برفع الخوخ ونصبه، أو (لكن التفاحَ والخوخَ قليلان) بالنصب فقط.

وقد أشركوا (لكنّ) مع (إنّ) في هذا الحكم دون سائر أخواتها؛ لأن (لكن) لا تغير معنى الابتداء.

وأما (ليت، ولعلّ، وكأنّ) فلا يجوز معها في المعطوف إلا النصب سواء أوقع بعد استكمالها الخبر أم قبل استكمالها، وذلك لزوال معنى الابتداء بها. تقول: (ليت الأخَ حاضرٌ والصديقَ) أو (ليت الأخَ والصديقَ حاضران) بنصب (الصديق) في المثالين.

ومثال (لعلّ) قولك: (لعل العلاجَ مفيدٌ والدواءَ) أو (لعل العلاجَ والدواءَ مفيدان) بنصب (الدواء) فيهما.

ومثال (كأنّ) قولك: (كأنّ خالدًا أسدٌ وبكرًا) أو (كأنّ خالدًا وبكرًا أسدان) بنصب (بكر) فيهما.

وجائز رفعك معطوفًا على منصوب (إنّ) بعد أن تستكملا

المعنى: إذا استكملت (إنّ) معموليها جاز العطف على اسمها بالرفع أو النصب.

وألحقت بإنّ لكنّ وأن من دون ليت ولعل وكأن

المعنى: ألحق بـ (إنّ) في الحكم السابق بالعطف (لكنّ) و(أنّ) من دون (ليت) و(لعل) و(كأنّ).

فائدة:

ذكرنا أن سبب إشراكهم (لكن) مع (إنّ) في الحكم دون سائر أخواتها أن (لكن) لا تغير معنى الابتداء، بخلاف (ليت ولعل وكأنّ) حيث لا يجوز مع هذه الثلاث إلا النصب لزوال معنى الابتداء بها.

وإيضاح ذلك أن معنى قولك: (محمد مسافر) و (إنّ محمدًا مسافر) واحد، غير أن في الجملة الثانية توكيدًا، فإن (إنّ) لا تغير معنى الجملة، بخلاف (ليت ولعل وكأنّ)، فهناك فرق بين قولنا: (ليت محمدًا معنا) و(محمد معنا) كما لا يخفى. فلا يصح أن تقول: (ليت محمدًا معنا وخالدٌ) بالرفع، لأن الكلام مقصود به التمني، ورفع المعطوف يدل على أنه على غير نية (ليت) أي ليس داخلاً في التمني فلا يكون لذكره معنى ويكون ضربًا من العبث.

وكذلك لو قلت: (لعل أخاك معنا وخالدٌ) إذ معنى ذلك أن خالدًا غير داخل في الترجي لأنه ليس على تقدير (لعل) فلا يكون لذكره معنى.

وكذلك بالنسبة لـ (كأنّ).

بخلاف (إنّ) فإنها تؤكد معنى الابتداء، وزوالها لا يزيل معنى الابتداء.

وأنت لو استقريت ما ورد في القرآن الكريم لوجدت المعنى على ما ذكرت. قال تعالى: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] برفع (رسوله) معطوفة على لفظ الجلالة المنصوب، وسر ذلك أن براءة الرسول تابعة لبراءة الرب سبحانه، فهي أقل توكيدًا منها وليستا بمنزلة واحدة؛ لأن الأصل براءة الله سبحانه، أما براءة الرسول فهي براءة تبعية ولذلك وردت كذلك.

ونحوه ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [المائدة: ٦٩]، ذلك أن الصابئين لما كانوا أبعد المذكورين ضلالاً ـ كما ذكر المفسرون ـ خولف في توكيدهم فكانوا أقل توكيدًا.

وقال جرير:

إنّ الخلافةَ والنبوةَ فيهم والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ

ففصل بين الخلافة والنبوة من جهة، والمكرمات والسادة الأطهار من جهة أخرى. فجعل الفريق الثاني أقل رتبة من النبوة والخلافة، بحذف توكيده، ولم يجعل الكلام بمنزلة واحدة، وأحسب أن جريرًا وفّق في هذا، مختارًا كان أو مضطرًّا. (م).

تخفيف نون إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ:

يجوز أن تخفف نون (إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ). وإليك تفصيل أحكامها:

١ ـ (إنْ) المخففة:

يجوز التخفيف في (إنّ) بحذف نونها الثانية فتصبح (إنْ) بسكون النون، وتسمى في هذه الحالة (المخففة من الثقيلة).

وإذا خففت فالأكثر في لسان العرب إهمالها فتقول: (إنْ سعيدٌ

لَمجتهدٌ) ويكون ما بعدها خبرًا. وإذا أهملت لزمتها اللام المفتوحة وجوبًا فارقة بينها وبين (إنْ) النافية لكيلا يقع لبس، وتسمى اللام الفارقة.

ويقل إعمالها فتقول: (إنْ سعيدًا مجتهدٌ) و (إنْ زيدًا منطلقٌ) ومنه قراءة نافع وابن كثير: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] بتخفيف نون (إنْ) وميم (لَمَا)، فتكون (إنْ) مخففة، و(كلًّا) اسمها، واللام لام ابتداء، و(ما) زائدة، أو اسم موصول بمعنى (الذين) خبر (إنْ).

فإن أمن اللبس جاز ترك اللام كقولك: (إنِ العاقلُ يتبع سبيل الرشاد) وكقول الطرماح:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإنْ مالكٌ كانت كرام المعادن

المعنى: يفخر بأنه من أصل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد، وبأنهم كانوا قومًا كرام الأصول.

التقدير: وإنْ مالكٌ لكانت، فحذفت اللام لأنها لا تلتبس بالنافية، لأن المقام مقام مدح، وهذا يمنع من أن تكون (إنْ) نافية.

وإذا خففت (إنّ) بطل اختصاصها بالأسماء، وجاز دخولها على الجملتين الاسمية والفعلية، فإذا دخلت على الاسمية جاز الإعمال والإهمال ـ كما ذكرنا ـ إلا إذا كان الخبر منفيًّا فيجب حينئذ ترك اللام نحو قولك: (إنْ خالدٌ لن ينام) وقولك: (إنِ الحق لا يخفى على ذي بصيرة).

وإذا دخلت على الجملة الفعلية أهملت وجوبًا، وتلزمها اللام عند الإهمال فرقًا بينها وبين (إنْ) النافية. والغالب أن يليها الأفعال الناسخة للابتداء نحو (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣]، وقوله: ﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦]، وقوله: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

وقد يكون مضارعًا كقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، وقوله: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١].

وخففتْ إنّ فقلّ العملُ وتلزم اللام إذا ما تهملُ

المعنى: إذا خففت (إنّ) قلّ إعمالها، وإذا أهملت لزم مجيء اللام بعدها.

وربما استغني عنها إن بدا ما ناطق أراده معتمدا

المعنى: ربما استغني عن اللام إن ظهر المراد الذي أراده المتكلم.

والفعل إن لم يك ناسخًا فلا تلفيه غالبًا بـ (إنْ) ذي موصلا

المعنى: إذا لم يكن الفعل من الأفعال الناسخة فإنك غالبًا لا تجده في الكلام الفصيح متصلاً بـ (إنْ) المخففة.

ويقل أن يليها غير الناسخ، وإليه أشار بقوله: (غالبًا)، ومنه قول بعض العرب: (إن يزينُك لنفسك، وإن يشينُك لهيه) والمعنى: إن نفسك هي التي تزينك وتجملك، وهي التي تشينك وتعيبك. وقولهم: (إنْ قنَّعت كاتبك لَسوطًا) والمعنى: إنك قنّعت كاتبك سوطًا، أي ضربته على رأسه بالسوط، فصار كالقناع له. فـ (إنْ) مخففة، واللام فارقة.

ومنه قول عاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوام وتدعو على قاتله:

شلَّتْ يمينك إنْ قتلت لمسلما حلّت عليك عقوبة المتعمد

المعنى: أبطل الله حركة يمينك أيها القاتل؛ لأنك قتلت مسلمًا استوجبت بقتله عقوبة من يقتل مؤمنًا متعمدًا، وهي نار جهنم.

فائدة:

الذي يبدو أن (إنْ) المخففة أقل توكيدًا من الثقيلة، فتخفيف نونها

يشير إلى تخفيف توكيدها، مشبهة في ذلك النون الخفيفة، فقد ذكر النحاة أن نون التوكيد الثقيلة آكد من الخفيفة، وهذه نظيرة تلك.

والذي يدل على أن الثقيلة آكد من الخفيفة استعمالها القرآني. قال تعالى في سورة يوسف: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَـٰطِـِٔينَ ۝٩١ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٩١ ـ ٩٢].

وقال: ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَـٰطِـِٔينَ ۝٩٧ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يوسف: ٩٧ ـ ٩٨].

فأنت ترى أن إخوة يوسف قالوا لأخيهم: ﴿وَإِن كُنَّا لَخَـٰطِـِٔينَ﴾ بإنْ المخففة، وقالوا لأبيهم: ﴿إِنَّا كُنَّا خَـٰطِـِٔينَ﴾ بالثقيلة، وذلك أن إخوة يوسف لما رأوا أباهم وما حلّ به من جراء فعلتهم من الوهن واللوعة وحرقة الفؤاد وذهاب عينيه من الحزن، دعاهم ذلك إلى توكيد الاعتذار والاعتراف بالخطيئة. بخلاف حالة أخيهم، فإن الله أكرمه بعدهم وبوّأه مكانة عالية ومكّن له في الأرض، وكأن فعلتهم تلك عادت عليه بالخير والرفعة، بعكس ما جرّت على أبيهم. فهناك فرق بين الحالتين، فكان الشعور بالخطيئة مع والدهم أكبر وأعظم فقالوا ما قالوا.

والذي يدل على ذلك السياق القرآني، فإن يوسف دعا لهم بالمغفرة من دون أن يسألوها منه، ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾. وأما أبوهم فلم يستغفر لهم مع طلبهم الاستغفار منه، وإنما وعدهم بالاستغفار ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَـٰطِـِٔينَ ۝٩٧ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ ۖ﴾ فوعدهم بالاستغفار في المستقبل. ثم انظر كيف جاء بـ (سوف) لا بالسين، و(سوف) أبعد في الاستقبال من السين مما يدل على عمق الأثر في نفسه. (م).

٢ ـ (أنْ) المخففة المفتوحة:

إذا خففت (أنّ) بقيت على ما كان لها من عمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفًا، وخبرها لا يكون إلا جملة نحو (علمت أنْ بكرٌ قائمٌ)، فـ (أنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن وهو محذوف والتقدير (أنه)، وجملة (بكرٌ قائمٌ) في موضع رفع خبر (أنْ) والتقدير: علمت أنْه بكرٌ قائمٌ. ومثله (علمت أنْ ليس لمقصرٍ فلاحٌ) فتقديره: علمت أنْه ليس لمقصرٍ فلاحٌ.

وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن كقول الشاعر:

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتِني ... طلاقك لم أبخل وأنتِ صديقُ

المعنى: لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقد النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة.

وقالت جنوب بنت العجلان الهذلية ترثي أخاها:

بأنْكَ ربيع وغيث مَريعٌ ... وأنْك هناك تكون الثِّمالا

المعنى: تمدحه بأنه جواد كريم، وبأنه يعطي المحروم ويغيث الملهوف.

قال ابن مالك:

وإن تخفف (أنّ) فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد (أنْ)

المعنى: إذا خففت (أنّ) فلا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفًا، وخبرها لا يكون إلا جملة.

واعلم أن (أنْ) المخففة ـ إن سبقها فعل ـ فلا بد أن يكون من أفعال اليقين أو ما ينزَّل منزلتها، من كل فعل قلبي يراد به الظن الغالب أو

الراجح، فالأول كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، والثاني كقوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، وقوله: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [النساء: ٧١]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

ولا تدخل (أنْ) إلا على الجمل. والجملة بعدها إما اسمية أو فعلية.

فإن كانت جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد لم تحتج إلى فاصل بينها وبين (أنْ)، فالاسمية كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] تقديره: أنْه الحمد لله، أي الأمر والشأن، فخففت (أنْ) وحذف اسمها ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل.

والفعلية التي فعلها جامد كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، وقوله: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] والتقدير: وأنْه ليس، وأنْه عسى.

وكذلك إن كانت الجملة بعدها فعلية فعلها متصرف وكان دعاءً لم يؤت بفاصل نحو قولك: (أمَا أن جزاك الله خيرًا)، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] في قراءة من خفف (أنَّ) وكسر الضاد، وهي قراءة نافع المدني.

وإن كانت الجملة بعدها فعلية فعلها متصرف وليس دعاءً فالأحسن والأكثر أن يفصل بين (أنْ) والفعل بأحد أربعة أشياء:

١ ـ قد: كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، وقوله: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: ٢٨].

٢ ـ حرفا التنفيس، وهما السين وسوف، فمثال السين قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ومثال (سوف) قول الشاعر:

واعلَمْ فعلم المرء ينفعه ... أنْ سوف يأتي كل ما قُدِرا

المعنى: اعلم وتيقن أنْ سوف يقع كل ما قدره رب العالمين، وعلم المرء يوصله إلى مقصوده ومطلوبه.

٣ ـ أحد حروف النفي الثلاثة: لم أو لن أو لا، كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩].

٤ ـ لو: وقلَّ من ذكرها فاصلة من النحاة كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦].

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالأحسن الفصل بقد أو نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو

المعنى: إن يكن صدر الجملة فعلاً لا يراد منه الدعاء ولم يكن جامدًا فالأحسن الفصل بينه وبين (أنْ) المخففة بقد أو نفي أو تنفيس أو لو، وقلّ من ذكر (لو) فاصلة من النحويين.

فائدة:

إن (أنّ) الثقيلة آكد من الخفيفة، قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

وقال في سورة طه: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٨ ـ ٨٩].

فأنت ترى أنه جاء مرة بأنّ الثقيلة ومرة جاء بـ (أنْ) المخففة، ولو رجعت إلى سياق الآيتين لبان الفرق بينهما، فإن آيات الأعراف تذكر قصة بني إسرائيل وعصيانهم لربهم ومخالفتهم لموسى عليه السلام، بخلاف سورة طه فإنه ليس السياق في ذاك، وإنما هو في نجاة بني إسرائيل من

فرعون، وفرق بين السياقين، فقد بدأت قصة بني إسرائيل في سورة الأعراف بعد قوله تعالى: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

وقال في سورة طه: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ قَدْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [طه: ٨٠].

فلذا جاءت (أنّ) ثقيلة في سورة الأعراف، مخففة في سورة طه؛ لأن الثقيلة آكد من الخفيقة، وذلك يتناسب مع مقام التبكيت في الأعراف، بخلاف سورة طه. (م).

٣ ـ كأنْ:

إذا خففت (كأنّ) وجب إعمالها ويكون اسمها ضميرًا للشأن محذوفًا، وخبرها إما جملة اسمية أو فعلية، فإذا كان الخبر جملة اسمية فلا نحتاج إلى فاصل بينها وبين (كأنْ) نحو (كأنْ زيدٌ حاضرٌ) بتقدير: كأنه زيدٌ حاضرٌ، وقول الشاعر:

وصدرٍ مشرق النحر كأنْ ثدياه حقان

المعنى: وصف الشاعر امرأة بأن لها صدرًا نقي اللون والرونق حتى ليكاد النور يسطع منه، وأن على هذا الصدر ثديين مكتنزين حتى لكأنهما حقّا عاج. والحقان تثنية حُقّ وهي قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى، شبه بهما الثديين في نهودهما واكتنازهما واستدارتهما.

فـ (كأنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير (كأنْه)، والخبر جملة (ثدياه حقان).

وإذا كان الخبر جملة فعلية فلا بد من الفصل بينها وبين (كأن). ويمكن الفصل بـ (لم) كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وقوله:

﴿وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ [لقمان: ٧]، أو بـ (قد) كقولك: (كأنْ قد طلع القمر) وقول النابغة الذبياني:

أزف الترحل غير أن ركابنا ... لما تزُلْ رحالنا وكأن قدِ

المعنى: لقد دنا وقت الرحيل غير أن إبلنا لم تغادر ديار الأحبة برحالنا، وكأنها قد رحلت لدنوّ الفراق.

أي: وكأنْ قد زالت.

وقول الآخر:

لا يهولنّك اصطلاءُ لظى الحرب، فمحذورُها كأنْ قد ألمّا

المعنى: يشجع مخاطبه على اقتحام أهوال الحرب ويقول له: لا تفزع من دخول حومة الحرب والاصطلاء بنارها، فإن الذي تحذره وتتحرز منه من مشاقها وآلامها يشبه أن يكون قد وقع بك، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن بد من الاجتراء عليها.

فاسم (كأنْ) في الأمثلة السابقة محذوف، وهو ضمير الشأن، والجملة التي بعدها خبر عنها.

وخففت كأنّ أيضًا فنوي ... منصوبها وثابتًا أيضًا روي

المعنى: إذا خففت (كأنّ) قدّر اسمها وأخبر عنها بجملة. وروي إثبات منصوبها، لكنه قليل.

والثقيلة آكد في التشبيه من الخفيفة.

٤ ـ لكنْ:

إذا خففت (لكنّ) أهملت وجوبًا، ودخلت على الجملتين الاسمية والفعلية، فالاسمية نحو (الشمس طالعة لكنْ المطرُ نازل) و(الكتاب صغير لكنْ نفعُه عظيم) وقال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ١٦٢].

والفعلية نحو (لن أسافر مع علي لكنْ سأبقى معك)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦].

وقد يفيد تخفيفها تخفيف الاستدراك، فإن الثقيلة آكد من الخفيفة.

لا النافية للجنس

نحن نعلم أن (إنّ) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول ويسمى اسمها وترفع الثاني ويسمى خبرها. ومما يعمل عمل (إنّ): (لا) النافية للجنس، وهي التي يقصد بها النص على أن الخبر منفيّ عن جميع أفراد الجنس. أي استغرق النفيُ الجنس كله مثل (لا بستانَ مثمرٌ) و (لا رجلَ موجودٌ) و (لا كتابَ في الحقيبة).

ولهذا يسمونها (لا) النافية للجنس، أي التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي لأفراد الجنس كله تمييزًا لها من (لا) التي لنفي الوحدة، فهي تحتمل نفيه عن الواحد فقط وعن الجنس كله.

وإيضاح ذلك أنك حين تقول: (لا رجلَ ههنا) نفيت أن يكون أحد من جنس الرجال هنا، وقد استغرقت في نفيك جنس الرجال عامة، بخلاف قولك: (لا رجلٌ ههنا) بالرفع، فإنها محتملة لنفي الجنس ولنفي الوحدة وليست نصًّا في أحدهما.

فأنت إذا قلت: (لا رجلٌ ههنا) بالرفع، احتمل أن تكون نفيت جنس الرجال، كما احتمل أن تكون نفيت واحدًا من هذا الجنس، فيصح أن تقول: (لا رجلٌ ههنا بل رجلان) ولا يصح ذلك في (لا) النافية للجنس.

وإذا قلت: (لا بستانَ مثمرٌ) فقد نفيت الإثمار عن جميع أفراد البساتين، وعلى هذا لا يصح أن تقول: (لا بستانَ مثمرٌ بل بستانان) لأن هذا يكون تناقضًا، بخلاف (لا) العاملة عمل (ليس) فإنها ليست نصًّا في

نفي الجنس، بل تحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فإذا كانت نافية للواحد جاز أن تقول: (لا بستانٌ مثمرًا بل بستانان) وإذا كانت نافية للجنس لم يجز ذلك. (م).

فائدة:

ما الفرق بين (لا) و (ما)؟

يقال: (لا رجلَ في الدار) ويقال: (ما من رجلٍ في الدار) فما الفرق بينهما؟ إن كلا التعبيرين نص في نفي الجنس فهل من فرق بينهما؟

الظاهر أن بينهما فرقًا في المعنى والاستعمال، فإن (لا) جواب لسؤال حاصل أو مقدّر هو (هل من؟)، أما (ما) فهي رد على قول أو ما نزل هذه المنزلة.

وإيضاح ذلك أنك تقول: (ما من رجلٍ في الدار) لمن قال: (إن في الدار لرجلاً) رادًّا كلامه. وتقول: (لا رجلَ في الدار) لمن سأل عن وجود أحد من الرجال فيه.

فالجواب بـ (لا) يكون إعلامًا للمخاطب بما لم يكن يعلم أو ما نزل هذه المنزلة، أما (ما) فهي رد على قول وتصحيح ظن.

قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ﴾ [المائدة: ٧٣] فقد ردّ قولهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ بـ (ما).

وقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وقال: ﴿وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ ۖ﴾ [الأحزاب: ١٣]، وقال: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨]، وقال: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦].

فأنت ترى في ذلك كله أنه رد على أقوالهم بـ (ما).

وقال: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقال:

﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، وقال: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقال: ﴿فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢].

وأنت ترى الفرق بين التعبيرين واضحًا، فإن (لا) إعلام للمخاطب، و(ما) ردّ على قول أو ظن أو ما كان منزّلاً هذه المنزلة كما ذكرنا. (م).

عمل (لا) النافية للجنس وشروطه:

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إن) فتنصب المبتدأ اسمًا لها وترفع الخبر خبرًا لها نحو (لا طالبَ موجودٌ) فـ (طالبَ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب، و(موجودٌ) خبرها مرفوع بالضمة.

ويشترط في إعمالها عمل (إن) ما يأتي:

١ ـ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو (لا مصباحَ مكسورٌ). فإذا جاء ما بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها نحو (لا سعيدٌ في الدار ولا خليلٌ) و (لا أبوك حاضرٌ ولا أخوك).

ولا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك فهو مؤول بالنكرة نحو قول عمر في علي رضي الله عنهما: (قضية ولا أبا حسن لها) وهو مثل يضرب عن الأمر العسير، والمعنى: هذه قضية ولا فيصل لها يفصلها. وتقديرها عند النحاة: ولا مسمى بأبي حسن لها.

٢ ـ أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، فإذا فصل بينهما بشيء أهملت وكررت نحو (لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ)، وقولك: (لا في القاعة طالبٌ ولا طالبةٌ) و (لا في الثوب طولٌ ولا قصرٌ) وقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

ثم إن المعنى يختلف، فإنك تقول مثلاً: (لا عاصمَ لك) والمعنى نفي العاصم له مطلقًا من دون أن تتعرض لغيره. فإن قدّمت الخبر وقلت: (لا

لك عاصمٌ ولا ملجأٌ) كان المعنى نفي العاصم له وإثباته لغيره، أي ليس لك عاصم وإنما هو لغيرك.

ومثله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فإن القصد من إيلاء الريب حرف النفي نفي الريب عنه وإثبات أنه حق وصدق. ولو قال: (لا فيه ريبٌ) كان المعنى نفي الريب عنه والتعريض بغيره من كتب الله تعالى.

وهذا كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ فإن المقصود منها نفي اغتيال العقول عنها وإثبات ذلك لخمور الدنيا. ولو قال: (لا غولَ فيها) لما أفاد ذلك المعنى.

وتقول: (لا ضعفَ فيك) والمعنى أنك نفيت عنه الضعف ولم تثبته لغيره. فإن قلت: (لا فيك ضعفٌ ولا خوَرٌ) كان المعنى أنك نفيت عنه الضعف وأثبتّه لشخص آخر معرِّضًا بذلك الشخص. (م).

٣ ـ أن لا تتكرر، فإن تكررت لم يتعين إعمالها وإنما جاز نحو (لاحول ولا قوة إلا بالله).

٤ ـ أن لا يدخل عليها حرف جر، فإن سبقها حرف جر كانت مهملة، وكان ما بعدها مجرورًا به نحو (سافرتُ بلا زادٍ) و (فلان يخاف من لا شيءٍ) و (وضعت الأثاث في الحجرة بلا ترتيبٍ).

ملاحظة:

يرى بعض النحاة أن الشرط الأخير غريب، فإنهم يقولون: إنها تدخل على المبتدأ والخبر، أي تدخل على الجمل، و(بلا زاد) ليست جملة بل هي مفرد، فهذا الشرط فيه نظر. وعند الكوفيين أن (لا) هنا اسم بمعنى (غير).

والمعنى: جئت بغير زاد، وما بعدها مجرور بالإضافة. وهذا القول أقرب إلى المعنى. (م).

عمل (إنّ) اجعل لـ (لا) في نكرهْ   مفردة جاءتك أو مكررهْ

المعنى: اجعل لـ (لا) النافية للجنس عمل (إنّ) إذا دخلت على اسم نكرة سواء جاءت مفردة أم مكررة.

أقسام اسمها وأحكامه:

اسم (لا) النافية للجنس له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مضافًا إلى ما بعده، ويكون معربًا منصوبًا نحو (لا طالبَ علمٍ مهملٌ) و(لا ذا أدبٍ نمامٌ) و(لا طالبَيْ علمٍ مهملان) و(لا مهملِي واجباتهم محبوبون) و(لا مهملاتِ عملٍ مقدّراتٌ).

الثانية: أن يكون شبيهًا بالمضاف: وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما يتصل المضاف بالمضاف إليه، فإذا قلت مثلاً: (لا مسافرًا إلى لبنان في القاعة) فإن قولك: (إلى لبنان) أتم المعنى، وقد يكون في القاعة من هو مسافر إلى غير لبنان من البلدان، وهذا بخلاف قولك: (لا مسافرَ في القاعة) فإنك قد نفيت وجود أي مسافر فيها. ومثله (لا راكبًا فرسًا في الطريق) و(لا مقصرًا في واجبه ممدوح).

وضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده بأن يكون ما بعده فاعلاً له نحو (لا قبيحًا خلقُه حاضرٌ)، أو نائب فاعل نحو (لا مذمومًا فعلُه معنا)، أو مفعولاً نحو (لا فاعلاً شرًّا ممدوحٌ)، أو ظرفًا يتعلق به نحو (لا مسافرًا اليوم حاضرٌ)، أو جارًّا ومجرورًا يتعلقان به نحو (لا راغبًا في الشر بيننا).

وحكمه أنه معرب منصوب أيضًا كما رأينا.

الثالثة: أن يكون مفردًا: وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، ويدخل فيه المثنى والجمع كقولك: (لا سرورَ دائمٌ) وقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِۛ﴾.

وحكمه أنه يبنى على ما كان ينصب به من فتحة أو ياء أو كسرة، غير

منوّن، فإن كان مفردًا أو جمع تكسير بني على الفتح نحو (لا عالمَ متكبرٌ) و (لا علماءَ متكبرون). ويبنى على الياء إن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا، إذ إن المثنى وجمع المذكر ينصبان بالياء نحو (لا صديقَين متنافران) و (لا حاسدِين متعاونون). ومنه قول الشاعر:

تعزّ فلا إلفَين بالعيش مُتّعا ... ولكن لورّاد المنون تتابعُ

المعنى: تكلّف العزاء والسلوان، وتأسّ بالذين وردوا حياض الموت من قبل، فإنك لا تجد صديقين تمتعا بالبقاء، ولكن الناس يتواردون على الموت، ويتتابعون على الهلاك.

فقد بنى (إلفين) على الياء لأنه مثنى.

وقول الآخر:

يحشَر الناسُ لا بنين ولا آ ... باءَ إلا وقد عنتهم شؤونُ

المعنى: يريد أن كل واحد سيكون في يوم القيامة معنيًّا بشأن نفسه، غير قادر على التفكير في غيره.

والشاهد بناء (بنين) على الياء لأنه جمع مذكر سالم.

ويبنى على الكسر إن كان جمع مؤنث، إذ إن جمع المؤنث ينصب بالكسرة نحو (لا والداتِ قاسياتٌ). ومنه قول سلامة بن جندل:

إن الشباب الذي مجدٌ عواقبه ... فيه نلذ، ولا لذّاتِ للشيِّب

المعنى: إن اللذة في الشباب الذي يعطي كل شيء معنى المجد، أما الشيخوخة فلا لذة فيها ولا متعة.

والشاهد: بناء (لذات) على الكسر لأنه جمع مؤنث سالم.

وعلة بنائه تركيب (لا) مع اسمها كتركيب خمسة عشر، ويؤيد ذلك أنه إذا فصل بين (لا) واسمها وخبرها ولو بالخبر زال البناء كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾.

وهناك من ذهب إلى أن سبب بنائه تضمنه معنى (من) الاستغراقية، لأن قولنا: (لا رجلَ في الدار) مبني على سؤال محقق أو مقدر وهو: هل من رجل في الدار؟ فتضمن (من) فبني لذلك.

ملاحظة:

قد يلتبس أحيانًا المفرد بالشبيه بالمضاف. والتفريق بينهما يكون بترك البناء في الشبيه بالمضاف. والمعنى هو الحاكم.

تقول: (لا كريمَ أبوه حاضرٌ) و(لا كريمًا أبوه حاضرٌ) والمعنى مختلف، فالأولى تنفي حضور أبي الكريم، أي ليس هناك كريم حضر أبوه، و(حاضر) خبر عن الأب. أما الثانية فمعناها أنه ليس كريم الأب حاضرًا، فـ (حاضر) خبر (لا) والكرم للأب لا للابن.

وتقول أيضًا: (لا قاتلَ في الدار) و (لا قاتلاً في الدار) والمعنى مختلف. فمعنى الأولى أنه ليس في الدار قاتل، أي لا يوجد فيه شخص حصل منه قتل سواء حصل منه قتل في الدار أم في الخارج. أما الثانية فمعناها أن الذي قتل في الدار غير موجود، فأنت تنفي وجود قاتل أوقعَ قتله في الدار. (م).

فانصب بها مضافًا او مضارعهْ وبعد ذاك الخبر اذكر رافعهْ

المعنى: انصب بـ (لا) المضاف والمضارع له، وهو الشبيه بالمضاف، وبعد المضاف والشبيه به اذكر الخبر رافعًا له.

أحكام (لا) إذا تكررت:

إذا تكررت (لا) وكان اسمها مفردًا نكرة متصلاً بها نحو (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) جاز فيه خمسة أوجه:

الوجه الأول: إعمال (لا) في الموضعين عمل (إنّ)، وبناء الاسمين على الفتح، أي: بناء المتعاطفين، نحو (لاحولَ ولا قوةَ إلا بالله) و (لا

رجلَ ولا امرأةَ في الدار) بفتح المعطوف، بتقدير: لا رجلَ موجودٌ ولا امرأةَ موجودةٌ، فيكون من باب عطف جملة على جملة. ومثلها (لا تقدمَ ولا رقيَّ مع الجهالة). وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء وابن كثير ﴿لَّا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بفتح بيع وخلة وشفاعة.

وهو نص في نفي الجنس، أي ليس فيها أحد من هذين الجنسين ألبتة.

الوجه الثاني: إلغاء (لا) في الموضعين ورفع الاسمين بعدها، وهذا الرفع على أساس أن (لا) عاملة عمل (ليس) نحو (لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله) وقولك: (لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار)، وقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١]، وقوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]. ومنه قول الراعي النميري:

وما هجرتك حتى قلت معلنةً   لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ

المعنى: ما قطعت حبل ودك حتى تبرأتِ مني معلنة بذلك حيث قلت: لا ناقة لي في هذا ولا جمل، وهذا مثل ضربه لبراءتها منه.

والنحاة على أن هذا جواب لقولك: (أرجلٌ أم امرأةٌ في الدار؟) فتجيب (لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار).

الوجه الثالث: إعمال (لا) الأولى فيكون اسمها مبنيًّا على الفتح، وإلغاء الثانية مع رفع الاسم بعدها (أي: بناء الأول ورفع الثاني) نحو (لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله)، وقولك: (لا رجلَ ولا امرأةٌ في الدار). ومنه قول رجل من بني مذحج:

هذا لعمركم الصغار بعينه   لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

المعنى: قسمًا بحياتكم إن إيثار أخي عليّ هو المذلّة والهوان، وإن استمر هذا فلا أم لي ولا أب.

وفيه ثلاثة أوجه:

أ ـ أن يكون معطوفًا على محل (لا) واسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وتكون (لا) الثانية زائدة للتأكيد.

ب ـ أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل (ليس) وما بعدها هو اسمها مرفوع، وخبرها محذوف.

ج ـ أن يكون مبتدأ خبره محذوف، وليس لـ (لا) عمل فيه. والجملة الثانية معطوفة على الجملة الأولى، و(لا) الثانية زائدة للتوكيد.

وتكون الأولى نصًّا في نفي الجنس، والثانية محتملة للجنس والوحدة ليس فيها نصوصية على الاستغراق.

فائدة:

يبدو أن لـ (لا) الناصبة دلالة أخرى هي توكيد النفي، وذلك أنها متضمنة معنى (من) الاستغراقية دون الأخرى، وقد ذكر النحاة ذلك فقد قالوا: إن (لا) العاملة عمل (إنّ) لتوكيد النفي وهي نظيرة (إنّ) في توكيد الإيجاب، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

وقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣].

فأنت ترى أنه قال في آية يونس: ﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ﴾ بالنصب، وقال في آية سبأ: ﴿وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ﴾ بالرفع.

والنفي في سورة يونس أقوى وآكد، ويدل على ذلك قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ

عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ بزيادة (من)، بخلاف سورة سبأ التي قال فيها: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ بدون (من)، فجاء بـ (لا) النافية للجنس مجانسة لقوة النفي وتوكيده في آية يونس، بخلافها في آية سبأ، وهو المتناسب مع السياق. وذلك أن الكلام في سورة يونس على مقدار علم الله وإحاطته بالغيب، واطّلاعه على أفعال خلقه أينما كانوا، فناسب هذه التأكيدات والاستغراق الدالة عليه (من) و(لا) النافية للجنس، بخلاف سورة سبأ التي كان الكلام فيها على الساعة.

فإذا أريد تأكيد منفي وإعطاؤه أهمية جيء بـ (لا) الاستغراقية دون المنفي الآخر، وذلك كأن تقول: (لا عدوانَ ولا إكراهٌ) أو تقول: (لا عدوانَ ولا مسٌّ بسوء) و (لا قتلَ ولا إيذاءٌ) فأنت تؤكد أحد المنفيات دون الآخر بحسب قصد المتكلم. (م).

الوجه الرابع: إلغاء (لا) الأولى ورفع الاسم بعدها، وإعمال الثانية وبناء الاسم بعدها (أي رفع الأول وبناء الثاني) نحو (لاحولٌ ولا قوةَ إلا بالله) و (لا رجلٌ ولا امرأةَ في الدار)، ومنه قول أمية بن أبي الصلت:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا به أبدًا مقيم

المعنى: تلك الجنة لا يسمع المرء فيها إلا خيرًا، فلا لغو فيها ولا وقوع في الآثام. وما يطلبه الإنسان أو يشتهيه يجده حاضرًا دائمًا.

فـ (لغو): مبتدأ حذف خبره يدل عليه خبر (لا) الثانية.

الوجه الخامس: إعمال الأولى وبناء الاسم بعدها وإلغاء الثانية ونصب الاسم بعدها (بناء الأول ونصب الثاني) وذلك بالعطف على محل اسم (لا) الأولى، لأن محله النصب نحو (لا رجلَ ولا امرأةً في الدار) ونحو (لا حولَ ولا قوّةً إلا بالله) وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف

والمعطوف لتأكيد النفي، وخبر (لا) الأولى هو الجار والمجرور فيكون من باب عطف مفرد على مفرد. ومنه قول أنس بن العباس بن مرداس:

لا نسبَ اليوم ولا خلةً   اتسع الخرق على الراقع

المعنى: لم يعد ينفع اليوم ما يشدنا من نسب أو صداقة، فقد تفاقم الأمر فلا يرجى له صلاح.

فـ (خلةً) معطوف على محل اسم (لا) وهو قوله (نسب) إذ إن محله النصب.

وركّب المفرد فاتحًا كـ (لا   حول ولا قوّة) والثاني اجعلا
مرفوعًا او منصوبًا او مركّبا   وإن رفعت أولاً لا تنصبا

المعنى: ركب اسم (لا) المفرد مع (لا) مبنيًّا على الفتح مثل (لا حولَ ولا قوةَ)، واجعل الثاني مرفوعًا أو منصوبًا أو مبنيًّا على الفتح للتركيب. وإن جعل الأول مرفوعًا كان الثاني مرفوعًا أو مبنيًّا على الفتح ولا يجوز النصب.

نعت اسم (لا):

١ ـ إذا كان اسم (لا) مفردًا ونعت بمفرد متصل به جاز في هذا النعت ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح، لتركبه مع اسم (لا) كتركيب خمسة عشر نحو (لا تاجرَ خدّاعَ ناجحٌ) و (لا طالبَ مجدَّ فاشلٌ).

فالبناء ـ كما قال النحاة ـ هو أن الصفة والموصوف أصبحتا كالكلمة الواحدة وقد وقع النفي عليهما معًا. فالمنفي في قولنا: (لا رجلَ ظريفَ معنا) هو الظرافة لا الرجل، فكأن (لا) دخلت عليه، فكأنك قلت: (لا ظريف).

فالنفي هو لاستغراق الرجل المتصف بهذه الصفة لا للرجل على وجه العموم، فكأنك قلت: (لا من رجلٍ لا من ظريفٍ).

الثاني: النصب مراعاة لمحل اسم (لا) نحو (لا رجلَ ظريفًا في الدار) و (لا تاجرَ خدّاعًا ناجحٌ).

ويرى بعضهم أن النصب على تقدير فعل محذوف، فإن قلت: (لا رجلَ ظريفًا معنا) كان التقدير: لا رجلَ أعني ظريفًا. أي نفيت جنس الرجال على وجه العموم أولاً، ثم بدا لك أن تبيّن للمخاطب أن ذلك ليس على وجه العموم فاستأنفت إخبارًا ثانيًا فقلت: (أعني ظريفًا). وجملة (أعني ظريفًا) استئنافية لا محل لها من الإعراب. (م).

الثالث: الرفع، مراعاة لمحل (لا) مع اسمها، لأنهما في موضع رفع، فنعتهما مرفوع كذلك نحو (لا رجلَ ظريفٌ معنا) و (لا تاجرَ خدّاعٌ ناجحٌ).

فائدة:

قد تسأل: هل ثمة فرق في المعنى بين رفع الصفة ونصبها؟ والجواب أن الرفع على تقدير أن النعت جزء من جملة اسمية تقديرها (هو ظريف)، والنصب على تقدير أنه جزء من جملة فعلية تقديرها (أعني ظريفًا) ونحن نعلم أن الاسم أثبت وأقوى من الفعل، لأن الفعل يدل على الحدوث والتجدد، والاسم يدل على الثبوت، فقولك: (محمد حافظ) أقوى وأثبت من (يحفظ محمد)، و(سعيد مجتهد) أثبت من (يجتهد سعيد). (م).

ومفردًا نعتًا لمبنيٍّ يلي فافتح أو انصبنْ أو ارفع تعدلِ

المعنى: النعت المفرد الذي يلي اسم (لا) المبني يجوز فيه الفتح أو النصب أو الرفع.

٢ ـ إذا كان اسم (لا) مفردًا ونعت بمفرد ولم يلِ النعتُ المنعوتَ، بل فصل بينهما بفاصل لم يجز بناء النعت، فلا تقول: (لا رجلَ فيها ظريفَ)

ببناء (ظريف) على الفتح، بل يتعين رفعه أو نصبه نحو (لا رجلَ فيها ظريفٌ، أو ظريفًا) ونحو (لا تلميذَ في المدرسة كسولٌ، أو كسولاً).

وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز ـ عند عدم الفصل ـ لتركّب النعت مع الاسم، ومع الفصل لا يمكن التركيب.

٣ ـ إذا كان النعت غير مفرد ـ كالمضاف والشبيه بالمضاف ـ تعين رفعه أو نصبه وامتنع البناء، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردًا أو غير مفرد، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل. فمثال ما كان النعت مضافًا والمنعوت مفردًا قولك: (لا رجلَ صاحبَ برٍّ ـ أو صاحبُ برٍّ ـ في الدار) و (لا طالبَ ذا شرٍّ ـ أو ذو شرٍّ ـ في المدرسة) ومثله (لا طالبَ كريمَ الخلق ـ أو كريمُ الخلق ـ فاشلٌ). ومثال ما كان النعت شبيهًا بالمضاف والمنعوت مفردًا قولك: (لا رجلَ راغبًا في الشر ـ أو راغبٌ فيه ـ عندنا).

ومثال ما كان النعت مضافًا والمنعوت كذلك قولك: (لا غلامَ رجلٍ صاحبَ برٍّ ـ أو صاحبُ برٍّ ـ فيها).

وكذلك إذا كان المنعوت معربًا امتنع بناء النعت على الفتح نحو (لا طالبَ علمٍ مجدًّا ـ أو مجدٌّ ـ فاشلٌ).

وحاصل ما ذكر أنه إذا كان النعت مفردًا والمنعوت مفردًا ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه البناء على الفتح والنصب والرفع، نحو (لا رجلَ ظريفَ، وظريفًا، وظريفٌ) وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء.

وغير ما يلي وغير المفردِ لا تبن وانصبه أو الرفع اقصدِ

المعنى: إذا كان النعت لا يلي المنعوت لوجود فاصل بينهما، أو كان أحدهما أو كلاهما غير مفرد، فلا تبنِ النعت بل انصبه أو ارفعه.

العطف دون تكرار (لا):

إذا عطفت على اسم (لا) ولم تكرّرها جاز في المعطوف وجهان: النصب والرفع وامتنع البناء على الفتح - وهو ما جاز في النعت المفصول الذي تقدم ذكره - فتقول: (لا رجلَ وامرأةً - أو امرأةٌ - في الدار)، ولا يجوز البناء على الفتح.

وتقول: (لا كتابَ وقلمًا - أو قلمٌ - في الحقيبة). فالرفع على اعتبار أن كلمة (قلم) معطوفة على (لا) مع اسمها، وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع، فالمعطوف عليهما مرفوع أيضًا.

والنصب على اعتبار أن كلمة (قلم) معطوفة على محل اسم (لا) المبني، لأنه مبني في اللفظ لكنه منصوب المحل.

ومن نصبه قول الشاعر يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك:

فلا أبَ وابنًا مثلُ مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

المعنى: مدح الشاعر مروان بن الحكم وابنه عبد الملك وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة حرصهما عليه وعملهما له كأنهما لبساه وارتدياه.

وإذا قلت: (لا رجلَ وامرأةٌ في الدار) برفع (امرأة) احتمل أن يكون القصد أن تنفي وجود الرجل وتثبت وجود المرأة في الدار، فالواو استئنافية أو حالية، أي لا رجل في هذه الحالة. (م).

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب، سواء تكررت (لا) نحو (لا رجلَ ولا غلامَ امرأةٍ)، أم لم تتكرر نحو (لا رجلَ وغلامَ امرأةٍ).

وكذلك إذا كان المعطوف مضافًا والمعطوف عليه كذلك جاز في المعطوف الأمران: الرفع باعتبارها معطوفة على (لا) مع اسمها، والنصب

على العطف على لفظ اسم (لا) المنصوب نحو (لا كتابَ هندسة وقلمُ رصاصٍ ـ أو قلمَ رصاصٍ ـ في الحقيبة).

وكذلك إذا كان المعطوف مفردًا والمعطوف عليه مضافًا جاز في المعطوف الرفع والنصب على الاعتبارين السالفين نحو (لا كتابَ حسابٍ وقلمٌ ـ أو قلمًا ـ في الحقيبة).

وكذلك إذا كان المعطوف مضافًا والمعطوف عليه مفردًا جاز في المعطوف الرفع أو النصب على الاعتبارين السالفين أيضًا نحو (لا كتابَ وقلمَ ـ أو قلمُ ـ رصاصٍ في الحقيبة).

والعطف إن لم تتكرر (لا) احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى

المعنى: إذا لم تتكرر (لا) فحكم المعطوف كحكم النعت المفصول، ذلك الحكم الذي يقضي باختيار النصب أو الرفع دون البناء.

دخول همزة الاستفهام على (لا):

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها من العطف والنعت وغيرهما، فنقول: (ألا رجلَ قائمٌ؟) و (ألا غلامَ رجلٍ سائرٌ؟) و (ألا طالعًا جبلاً ظاهرٌ؟). وحكم المعطوف والنعت بعد دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها.

ولا فرق في ذلك بين أن يكون الاستفهام عن النفي ـ كما مثلنا ـ أو مقصودًا به التوبيخ. فمثال التوبيخ: (ألا رجوعَ وقد شبت؟)، وقول الشاعر:

ألا ارعواءَ لمن ولّت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم؟

المعنى: أما يكف عن القبيح ذلك الذي مضى شبابه وأنذره بشيب يسلمه إلى الهرم والضعف؟

فقد قصد بالحرفين معًا التوبيخ والإنكار.

ومثال الاستفهام عن النفي قولك: (ألا رجلَ مسافرٌ؟) وقول مجنون ليلى:

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جَلَد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

المعنى: إذا أصابني ما يصيب أمثالي - وهو الموت - فهل يُذهب المصاب بصبر سلمى أم تتماسك وتتجلد أمامه؟

فالهمزة للاستفهام، و(لا) للنفي، فيكون معنى الحرفين الاستفهام عن النفي.

وأعط (لا) مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام

المعنى: إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس فلن تغير شيئًا من الأحكام التي سبق عرضها.

وإذا قصد بـ (ألا) التمني فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من أحكام. ومذهب سيبويه أنه يبقى لها عملها في الاسم ولا خبر لها.

ومن استعمالها للتمني قولهم: (ألا ماءَ ماءً باردًا) فـ (ماء) الأول اسم (لا)، و(ماء) الثاني نعت للأول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق. وخبر(لا) محذوف تقديره (موجود).

ومنه قول الشاعر:

ألا عمْرَ ولّى مستطاعٌ رجوعُه فيرأبَ ما أثأت يدُ الغفلاتِ

المعنى: يتمنى الشاعر عودة العمر حتى يصلح ما أفسدته يد الغفلات، ومعنى (أثأت): أفسدت.

حذف الخبر:

يكثر حذف خبر (لا) إذا دل عليه دليل، فإذا قيل: (هل من رجلٍ قادمٌ؟) فتجيب: (لا رجلَ) أي لا رجلَ قادم. ومنه قولهم للمريض: (لا

بأسَ) أي لا بأس عليك، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي لهم، وقوله: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: علينا. ومنه قول الشاعر:

إذا كان إصلاحي لجسمي واجبًا فإصلاح نفسي - لا محالةَ - أوجبُ

أي لا محالة في ذلك.

ومنه: (لا إلهَ إلا اللهُ) فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وهو (موجود)، لا خبر، لوجوب تنكيره.

فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع نحو قوله ﷺ: (لا أحدَ أغيرُ من الله).

يقول ابن مالك:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبرْ إذا المراد مع سقوطه ظهرْ

المعنى: كثر في باب (لا) النافية للجنس حذف الخبر إذا دل عليه دليل.

فائدة:

في قول العرب (لا أبا لك) وقع اسم (لا) منصوبًا بالألف مع أنه مفرد (أي غير مضاف) فقالوا في تأويله: إن (أبا) مضاف للكاف منصوب بالألف لأنه مضاف، واللام زائدة، والخبر محذوف والتقدير (لا أباك موجود).

لا سيما:

إن الغرض من الإتيان بلفظ (لا سيما) هو إفادة أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد، ولكن نصيب ما بعدها أكثر وأوفر من نصيب ما قبلها. فإذا قلت: (المعادن أساس الصناعة ولا سيما الحديد) فهذا يعني أن الصناعة تقوم على أساس هو المعادن كالنحاس والرصاص والفضة

وغيرها، فالحديد يشاركها في وصفها بأنها أساس، ولكنه يختلف عنها في أن نصيبه من هذا الوصف أكثر وأوفر من نصيب كل معدن آخر.

وإذا قلت: (أحب رجال الأدب ولا سيما الشعراء) فهذا يعني أن محبتك للشعراء تفوق محبتك لعموم رجال الأدب.

ولذا يقول النحاة: إن (سيّ) بمعنى (مثل)، فإذا قلت: (لا سيّ) فمعناها: لا مثل، يريدون أن ما بعدها ليس مماثلاً لما قبلها في المقدار الذي يخصه من الأمر المشترك بينهما، وأن ما بعدها يزيد عليها في ذلك المقدار، سواء كان الأمر المشترك محمودًا أم مذمومًا.

أما الإعراب فإذا كان الاسم الواقع بعد (لا سيما) معرفة جاز فيه الرفع والجر فتقول: (أحب رجال الأدب ولا سيما الشعراءُ، أو الشعراءِ). أما الرفع فعلى اعتبار أن (لا) نافية للجنس، و(سي) اسمها منصوب وهو مضاف، و(ما) اسم موصول في محل جر مضاف إليه. وخبر (لا) محذوف تقديره: موجود، و(الشعراء) خبر مبتدأ محذوف تقديره (هم الشعراء).

وأما الجر فعلى اعتبار أن (سي) اسم (لا) منصوب، وخبر (لا) محذوف تقديره (موجود)، و(ما) زائدة، و(سيّ) مضاف، و(الشعراء) مضاف إليه.

وإذا كان الاسم الواقع بعد (لا سيما) نكرة جاز فيه الرفع والجر والنصب نحو (أحسن إلى الفقراء ولا سيما فقيرٌ عاجز، أو فقيرٍ، أو فقيرًا). أما الرفع والجر فعلى الاعتبارين السالفين، وأما النصب فعلى أنه تمييز.

ظن وأخواتها

من النواسخ ما يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما معًا وهو ما يعرف بـ (ظن) وأخواتها. فهي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين نحو (ظننت عليًّا أخاك) وأصلها (عليٌّ أخوك).

وتنقسم هذه الأفعال قسمين:

١ ـ أفعال القلوب نحو علم وظن وحسب.

٢ ـ أفعال التحويل أو التصيير نحو جعل واتّخذ وترك.

أفعال القلوب:

إن أفعال القلوب سميت كذلك لأنها أفعال قلبية باطنة، لا ظاهرة حسية مثل ضربَ وأكلَ ومشى.

وهذه الأفعال القلبية منها ما هو لازم كقولك: (جبُن خالد وفرح ورغب)، ومنها ما هو متعدٍّ، وهو قسمان: منها ما يتعدّى إلى مفعول واحد نحو (كرهت خالدًا) و (خفت الله)، ومنها ما يتعدّى إلى مفعولين. وهذا القسم هو المقصود من هذا الباب. (م).

وتنقسم أفعال القلوب على قسمين:

١ ـ أفعال دالّة على اليقين، أي الاعتقاد الجازم نحو علم ورأى ووجد ودرى وتعلّمْ بمعنى اعلمْ.

٢ ـ أفعال دالّة على الرجحان نحو ظنّ وحسب وخال وزعم وعدّ وحجا وجعل وهبْ.

وإليك أفعال كل من القسمين ومعانيها بشيء من التفصيل:

١ ـ أفعال اليقين ومعانيها:

علم:

وهو فعل يفيد اليقين نحو (علمت محمدًا مسافرًا) و (علمت الأملَ سرَّ الحياة)، وقول الشاعر:

علمتك الباذلَ المعروفِ فانبعثت إليك بي واجفات الشوق والأمل

المعنى: علمت عنك بذل العطاء وحب الخير فانطلقت بي نحوك دواعي الشوق إليك والأمل فيك.

فنصب الفعل (علم) الدال على اليقين مفعولين: الأول الكاف، والثاني الباذل.

فائدة:

قيل: تأتي (علم) للرجحان قليلاً كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] لأنه لا سبيل إلى اليقين، فهي ههنا بمعنى (ظن).

والحق أنها للعلم لا للظن، فهناك فرق بين الظن والعلم، فقولك: (ظننته مؤمنًا) يختلف عن قولك: (علمته مؤمنًا) فإن الظن قد يكون بورود الأمر على الخاطر، وقد يكون بلا سبب يرجّحه، أو يكون السبب ضعيفًا، بخلاف العلم فإنه يكون بعد التثبّت والاطّلاع. ولذا جاء هذا القول بعد قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] أي كان ذلك بعد الامتحان والاختبار، غير أن العلم درجات وهذه إحدى درجات العلم. (م).

❋ ❋ ❋

وإذا جاءت (علم) بمعنى (عرف) تعدّت إلى مفعول واحد نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [الأنفال:٦]، وقوله: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

لعلم عرفانٍ وظنّ تُهَمَهْ تعدية لواحد ملتزمهْ

المعنى: إذا كان (علم) بمعنى (عرف)، و (ظن) بمعنى (اتهم) تعديا لمفعول واحد. ومثال الظن بمعنى التهمة قولك: (اختفى المال فظننت اللص) أي اتهمته.

وهل هناك فرق في المعنى بين علم وعرف؟

الصحيح أن بينهما فرقًا، فإن العلم يتعلق بالصفات، والمعرفة تتعلق بالذوات. فهناك فرق بين قولك: (علمت خالدًا طالبًا) و(عرفت خالدًا طالبًا) فإن معنى الأولى: علمت اتصاف خالد بصفة الطالبية، أما عبارة (عرفت سعيدًا طالبًا) فمعناها: عرفت سعيدًا وهو طالب، أي عرفته حين كان طالبًا. (م).

❋ ❋ ❋

رأى:

وهو من أفعال اليقين أيضًا بمعنى (علم واعتقد) نحو (رأيت الحقَّ منتصرًا) و(رأيت الأملَ داعيَ العمل، ورأيت اليأسَ رائدَ الإخفاق)، وقول خداش بن زهير:

رأيت اللهَ أكبرَ كل شيءٍ محاولةً وأكثرَهم جنودا

المعنى: إنني أعلم أن الله أعظم قدرة وأكثر جندًا من كل مخلوق.

فنصب (رأى) الدال على اليقين مفعولين: الأول (لفظ الجلالة)، والثاني (أكبر).

فإن كان الفعل بصريًّا لا قلبيًّا (أي بمعنى أبصر ورأى بعينه) تعدى إلى مفعول واحد نحو (رأيت سعيدًا) و (رأيت النجمَ يتلألأ).

و(رأى) الحلمية (التي مصدرها (الرؤيا) المنامية) كالقلبية تتعدى إلى مفعولين، لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس الباطن كقولك: (كنت نائمًا فرأيت الصديقَ مسرعًا إلى القطار) وكقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦] فالمفعول الأول ياء المتكلم، والمفعول الثاني جملة (أعصر خمرًا).

ولـرأى الـرؤيـا انـمِ مـا لـعـلـمـا طـالـب مفعـولـين من قبـل انتمى

المعنى: انسب للفعل (رأى) الذي مصدره الرؤيا المنامية ما انتمى (أي: ما انتسب وثبت) من قبل للفعل (علم) بطلب المفعولين لينصبهما.

فائدة:

إن هذا الفعل منقول من الرؤية البصرية، فأنت إذا رأيت شيئًا فقد تيقنت منه وعلمته، ثم نقل من هذا المعنى إلى الأمور القلبية، فإذا قلت مثلاً: (رأيت الباطلَ زهوقًا) كان المعنى كأنك رأيت هذا الأمر بعينك، فكما أنه ليس في الرؤية العينية شك كان هذا بمنزلته.

ويقول النحاة إنه يأتي بمعنى (ظن) أيضًا، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا﴾ [المعارج: ٦ ـ ٧] أي يظنون البعث بعيدًا، أي ممتنعًا.

والصواب أنها بمعناها، فمعنى أنهم يرون البعث بعيدًا أنهم يرونه كذلك في اعتقادهم. والإنسان قد يعتقد رأيًا ضالاً ويرى أنه عين الصواب

ويدافع عنه ويموت في سبيله. فهم يرونه ممتنعًا بغضّ النظر عما إذا كان ممتنعًا في حقيقته أم لا. (م).

❋ ❋ ❋

وجد:

وهو من أفعال اليقين بمعنى (علم واعتقد) نحو (وجدت العلمَ أعظمَ أسباب القوة) وقولك: (وجدتُ الصدقَ زينةَ العقلاء)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٦ ـ ٨].

فائدة:

إن هذا الفعل منقول من (وجد الشيء ولقيه) وأصله في الأمور الحسية ثم نقل معناه إلى الأمور القلبية، فعندما تقول: (وجدت الظلمَ وخيمَ العاقبة) كان معناه أنك وجدت هذا الأمر وأصبته كما تصاب الأمور المحسوسة ليس في ذلك شك، فنقل من هذا المعنى المادي إلى الأمر المعنوي. ولما كان وجدان الشيء ولقيه أمرًا يقينيًّا كان الأمر العقلي بمنزلته. (م).

❋ ❋ ❋

درى:

يستعمل (درى) بمعنى (علمَ علم اعتقاد) نحو (دريت المجدَ قريبًا ممن يطلبه) و(دريت الطموحَ نجاحًا) وقول الشاعر:

دُريتَ الوفيَّ العهدِ يا عرو فاغتبط ... فإن اغتباطًا بالوفاء حميد

المعنى: لقد علم الناس أنك يا عروة وفيُّ العهد، فلتغتبط على مكرمتك، فالغبطة بالوفاء والمكارم محمودة.

الشاهد: أنه نصب مفعولين: الأول التاء التي وقعت نائب فاعل، والثاني (الوفي).

فائدة:

ذكرنا أن (درى) تستعمل بمعنى (علم)، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩] وأكثر ما يستعمل (درى) معدى بالباء نحو (دريت بخالد) فإن دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦].

والدراية تكون بعد الجهل بالشيء ولذا لا تستعمل في حق الله تعالى. و(علم) أعم من ذلك، فقد يستعمل في ذلك وغيره. ومما يدل على اختلافهما أنه لا يجوز أحيانًا وضع أحدهما مكان الآخر وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] فإنه لا يصح أن يقال: (فإن دريتموهن مؤمنات)، وقوله: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٧]، فأنت ترى أنه لا يحسن إبدال فعل الدراية بفعل العلم في مثل هذه المواطن مما يدل على أن الفعلين مختلفان.

فالدراية ـ كما ذكرنا ـ تكون بعد الجهل، وفي الغالب تكون بإخبار أو بما هو بمنزلة الإخبار أن تعلم الأمر بضرب من الحيلة والتوسل، وذلك كأن يفعل شخص أمورًا لا تعلمها ثم تحاول الاطّلاع عليها بوسيلة ما، فتطّلع على ذلك فتقول: قد دريت بما يفعل فلان.

❋ ❋ ❋

تعلَّمْ:

بمعنى اعلمْ واعتقدْ، وليس أمرًا للفعل (تعلّمَ) الذي منه (تعلّمتُ النحو

والفقه). مثاله قولك: (تعلّمْ نجاحَنا رهنًا بالإخلاص والعمل)، ومنه قول زياد بن سيار:

تعلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوِّها فبالغ بلطف في التحيّل والمكر

المعنى: اعلم أن شفاء النفس منوط بهزيمة عدوها، فتلطف في تلمس الحيل، وبالغ في الخديعة والمكر حتى تبلغ من عدوك ما يشفي نفسك.

فقد ورد الفعل (تعلّم) بمعنى (اعلمْ)، ونصب مفعولين: الأول (شفاء)، والثاني: (قهر).

والكثير المشهور دخولها على (أنّ) ومعموليها نحو ما جاء في حديث الدجال (تعلّموا أنَّ ربكم ليس بأعور) وقولك: (تعلّمْ أنّ الصبرَ مفتاحُ الفرج)، فالمصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها سدّ مسدّ مفعولَي (تعلّمْ).

وقد تدخل أفعال القلوب على (أنّ) ومعموليها، أو على (أنْ) مع الفعل ومرفوعه، فيكون المصدر سادًّا مسدّ المفعولين مثل (علمت أنّ السباحة أسلم من الملاكمة، وأظن أنّ العاقل يختار الأسلم).

فائدة:

(تعلّمْ) فعل أمر جامد لا يتصرف. أما (تعلّمْ) في نحو (تعلّمْ ما ينفعك) فهو متصرف. وهناك فرق بين الفعلين، فعندما تقول: (تعلّمْ النحو) يكون المعنى: خذ بأسباب العلم من الدرس والتحصيل. وتقول: (تعلّمْ أنّ الله يمهل الظالم ولا يهمله) ومعناه: اعلمْ ذاك. وليس المقصود به ما في الفعل الأول.

ويظهر أن بين (تعلّمْ) و (اعلمْ) فرقًا، فإن المقصود بقولك: (تعلّمْ): تلقَّ ما أخبرك به كما يتلقى المتعلم العلم عن أستاذه واحرص على معرفته

كما يحرص المتعلم على ما يتعلمه، ففي هذا الفعل مبالغة ليست في (اعلم). (م).

٢ ـ أفعال الرجحان ومعانيها:

ظنّ:

وهو لرجحان وقوع الشيء كقولك: (ظننت الدراسةَ سهلةً) وقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقول الشاعر:

ظننتك ـ إن شبّت لظى الحرب ـ صاليًا فعرّدت فيمن كان فيها معرّدا

المعنى: ظننتك صاليًا الحرب إذا أوقدت نارها فانهزمت فيمن كان فيها منهزمًا.

فنصب الفعل (ظن) الدال على الرجحان مفعولين: الأول كاف الخطاب، والثاني صاليًا.

وإذا كانت (ظنّ) بمعنى (اتهم) تعدّت إلى مفعول واحد كقولك: (ظنّ القاضي فلانًا) أي: اتهمه، و(ظننت زيدًا) أي: اتهمته، والظنين والمظنون: المتهم، ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بظنين﴾ [التكوير: ٢٤] أي: بمتهم.

لعلم عرفانٍ وظنّ تهمهْ تعدية لواحد ملتزمهْ

المعنى: إذا كانت (علم) بمعنى (عرف)، و(ظنّ) بمعنى (اتهم) تعدتا إلى مفعول واحد.

فائدة:

إن الأصل في الظن أن يكون شكًّا وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢] وهذا الظن يتردد بين القوة والضعف، فقد يكون ضعيفًا قريبًا من الوهم، وقد يقوى حتى يقرب من اليقين، بل يكون

يقينًا كما يقول النحاة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

والذي يبدو أن إبقاءها على معناها ما أمكن أولى، وما ذكر من معاني اليقين يمكن تأويله، فقوله تعالى مثلاً: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ يمكن أن يكون معناه: الذين وطّنوا أنفسهم على الثبات في ساحة القتال وظنّوا أنهم سيلاقون ربهم في هذه الوقعة، وقوله: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠] يعني أني ملاقيه على هذه الحال وهي حال السعادة، وهذا موطن الظن لا العلم، وقوله: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣] بمعنى أنهم لم ييأسوا من أن يخفف الله عنهم، ولكن الظن الراجح أنهم سيواقعون النار، وقوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] بمعنى أنهم يطمعون في رحمة الله والتوبة عليهم، وهذا موطن ظن لا يقين، ونحوه ما ذكر في بقية الآيات وغيرها.

وأظنك تحس الفرق بين كلمتي (ظنّ) و(علم) في مثل هذه المواطن. (م).

❋ ❋ ❋

حسب:

يراد به الاعتقاد الراجح ومعناه الظن كما يقول النحاة نحو (حسبت زيدًا صاحبَك) وقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] وقوله: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨].

وقد يستعمل لليقين قليلاً كقول لبيد بن ربيعة:

حسبتُ التقى والجود خيرَ تجارة ... رَباحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

المعنى: أيقنت أن التقوى والكرم أوفر تجارة وربحًا إذا ما انقضى عهد الإنسان بالحياة.

فاستعمل الفعل (حسب) بمعنى (علم) أي دالّاً على اليقين، ونصب مفعولين: الأول (التقى)، والثاني (خير).

فائدة:

يبدو أن بين (حسب) و(ظنّ) فرقًا، فإن (حسب) القلبي منقول من (حسَب) الحسي الذي منه الحساب، ومنه (حسَب الدراهم) أي عدّها. فإن (حسب) في قولك: (حسِبت محمدًا صاحبك) فيه معنى الحساب، أي حسب ذلك وانتهى إلى ما انتهى إليه. وليس هذا الفعل مطابقًا للظن تمامًا، فهناك فرق بين قولك: (تحسبهم جميعًا) و (تظنهم جميعًا)، فإن قولك: (تحسبهم جميعًا) إنما يكون بعد مراقبة أحوالهم، فكأنك أجريت عملية حساب فأدّى حسابك إلى ذلك، بخلاف قولك: (تظنهم).

فالحسبان قائم على الحساب والنظر العقلي بخلاف الظن الذي يدخل الذهن ويلابسه لأدنى سبب. قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝١٠٣ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣- ١٠٤]، وقال: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] أي كان هذا في حسابهم.

ثم انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢] ولم يقل (حسب) لأنه ظنٌّ بناه على رؤيا وليس في ذلك عمل حسابي.

ثم ألا ترى أنه لا يحسن أن تقوم إحدى الكلمتين مقام الأخرى أحيانًا وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور: ١٢]، وقوله: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وقوله: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقوله: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب:

١٠]، وقوله: ﴿قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٣٦]، وقوله: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦].

ألا ترى أنه لا يحسن ههنا وضع الحسبان؟ فدلّ ذلك على ما ذهبنا إليه. (م).

❋ ❋ ❋

خال:

كقولك: (خلت السيارةَ واقفةً)، وقول الشاعر:

إخالك - إن لم تغمض الطرف - ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد

المعنى: إن لم تنم وبقيت ساهرًا أرقًا، أو إن لم تصرف عينيك عن التطلع إلى مفاتن الغواني ومحاسنهن، فإني أظنك مبتلى بعشق يبرح بك ويكلفك ما لا تقدر على احتماله.

فنصب الفعل (إخال) مفعولين: الأول كاف الخطاب، والثاني: ذا هوى.

وقد يأتي لليقين بمعنى (علِمَ) كقول النمر بن تولب:

دعاني الغواني عمهنّ وخلتُني لي اسمٌ فلا أُدعى به وهو أوّل

المعنى: دعوني عمهن وقد علمتُ أن لي اسمًا، أفلا أُدعى به وهو أول اسم لي؟

فاستعمل الشاعر الفعل (خال) بمعنى (علم) ونصب مفعولين: الياء المفعول الأول، و(لي اسم) في محل نصب مفعول ثان.

فائدة:

قالوا: هو بمعنى (ظنّ) التي للرجحان. والحقيقة أن هذا الفعل ليس

بمعنى الظن تمامًا، وإنما هناك اختلاف بينهما، فـ (خال) مشتق من الخيال. فقولهم: (من يسمعْ يخلْ) مثلاً معناه أنه من يسمع شيئًا عن الناس استبدّ به الخيال وذهب في ذلك مبلغًا ليس له حدود. وقولك: (خلت سعيدًا أخاك) معناه أن هذا ما في خيالي أو هذا ما يخيّل إليّ.

وعلى هذا هو أضعف في الرجحان من (حسبَ) لأنه قائم على التخيل، في حين أن (حسب) مأخوذ من الحسبان الذي فيه معنى الحساب كما سبق ذكره. (م).

***

زعم:

الزعم هو القول بأن الشيء على صفةٍ قولاً غير مستند إلى وثوق، فقد يكون حقًّا وباطلاً نحو (زعمتَ المطرَ منهمرًا) و(زعمتَ القصيدةَ سهلةً)، وقال أبو ذؤيب الهذلي:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإني شريتُ الحلم بعدكِ بالجهل

المعنى: إن كان يغلب على ظنك أنني كنت نزقًا يوم أقمت بينكم فقد تغير الحال اليوم واستبدلت بذلك كله حلمًا وخلقًا كريمًا. فالياء المفعول الأول، وجملة (كنت أجهل) في محل نصب مفعول ثانٍ.

فاستعمل الفعل (زعم) للدلالة على الرجحان، ونصب مفعولين: الأول ياء المتكلم، والثاني جملة (كنت أجهل).

وقال أبو أمية الحنفي:

زعمَتني شيخًا ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيبا

المعنى: ظنت هذه المرأة ـ حين رأت الشيب برأسي ـ أنني قد صرت

شيخًا، وهذا منها ظن خاطئ، لأنني ما زلت متكامل القوى، ولأن الشيخ هو الذي ضعفت مشيته وتقاربت خطاه، وصار غير قادر على السير.

فنصب الفعل (زعم) مفعولين: الأول ياء المتكلم، والثاني شيخًا.

ومن استعماله في التحقيق قول أبي طالب:

ودعوتَني وزعمتَ أنّك ناصح ولقد صدقت وكنت ثَمّ أمينا

وأكثر ما يقع الزعم على الباطل، ولذا قالوا: (زعموا مطيةُ الكذب). قال تعالى: ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ﴾ [الجمعة: ٦]، وقال: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]. (م).

والأكثر تعدي (زعم) إلى (أنْ) و (أنَّ) وصلتهما كما في بيت أبي طالب والآيتين السابقتين فيسد المصدر المؤول مسد المفعولين.

❋ ❋ ❋

عدّ:

كقولك: (عددتُ الصديقَ أخًا) وقول النعمان بن بشير الأنصاري:

فلا تعدد المولى شريكَك في الغنى ولكنما المولى شريكُك في العُدْم

المعنى: لا تحسبن الصديق الحق من يخالطك أيام يسْرك، ولكنه الذي يلزمك ويشد أزرك حين الشدة والحاجة.

فاستعمل الشاعر الفعل (تعدد) بمعنى (تظن) ونصب مفعولين: الأول المولى، والثاني شريكك.

وإذا كان الفعل بمعنى (أحصى) تعدّت إلى مفعول واحد نحو (عددتُ الدراهم) أي حسبتها وأحصيتها.

فائدة:

يبدو أن هذا الفعل منقول من (عدّ) المحسوس الذي هو بمعنى

الإحصاء نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨] إلى المعنى القلبي. فعندما نقول: (كنت أعدّه فقيرًا) يكون المعنى أني كنت أحصيه في جملة الفقراء. (م).

❋ ❋ ❋

جعل:

يأتي فعلاً من أفعال القلوب كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] أي ظنوهم واعتقدوهم. وهو أيضًا من أفعال التحويل كما سيأتي.

❋ ❋ ❋

حجا:

كقولك: (حجا سعيدٌ أخاه ناجحًا)، وقول الشاعر:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى ألـمّت بنا يومًا ملمات

المعنى: كنت أحسب أبا عمرو أخًا في الشدائد يثق المرء بنجدته حتى ألمت بنا الكارثة فلم يكن أهلاً للثقة.

فاستعمل الفعل (أحجو) بمعنى (أظن) ونصب مفعولين: الأول أبا عمرو، والثاني أخا ثقة.

فائدة:

هذا الفعل مأخوذ من (الحِجا) وهو العقل والفطنة، فإذا قلت: (أحجو به خيرًا) أو قلت: (حجوتك منجدًا) كان المعنى أن هذا ما هداني إليه عقلي وحجاي، فقد يكون صحيحًا وقد يكون غير ذلك. (م).

❋ ❋ ❋

هَبْ:

وهو فعل أمر لا يتصرف بمعنى احسبْ وظُنَّ. تقول: (هبْني فعلت هذا الأمر) أي احسبني واعددني. وتقول: (هبْ مالَك سلاحًا في يدك فلا تعتمدْ عليه وحده)، ومنه قول ابن همام السلولي:

فقلت أجرني أبا مالك ... وإلا فهبني امرءًا هالكا

المعنى: فقلت أغثني يا أبا مالك، فإن لم تفعل فاعتقدني هالكًا.

فورد (هبْ) بمعنى ظُنَّ، ونصب مفعولين: الأول ياء المتكلم، والثاني امرءًا.

وهو غير (هبْ) الذي ماضيه (وهب) من الهبة فإنه ينصب مفعولاً واحدًا، ويتعدى للآخر بحرف الجر نحو قولك: (هبْ مالك لأعمال الخير)، وقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥]، وقوله: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا﴾ [الشعراء: ٨٣].

وإذا كانت أمرًا من الهيبة تعدت إلى مفعول واحد نحو (هبْ ربَّك) أي: خفْه.

❋ ❋ ❋

أفعال التحويل (أو التصيير) ومعانيها:

أ - صيّر: وهو (فعّل) من (صار) نحو (صيّرتُ الطينَ إبريقًا) و (صيّر الصائغ السبيكةَ سوارًا).

ب - جعل: مثاله قولك: (جعل الغازل القطنَ خيوطًا، وجعل الحائك الخيوطَ نسيجًا) وقوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

فائدة:

أصل الجعل حسي، تقول: جعل الشيء يجعله جعلاً أي وضعه، وجعله: صنعه، وجعله: صيّره.

ثم نقل إلى معنى الظن والاعتقاد، فإذا قلت: (جعل البصرة بغداد) كان المعنى كأنه فعل ذلك، ولما كان هذا لا يكون؛ لأن البصرة لا تكون بغداد، فُهم من ذلك أنه أريد الظن. وكذلك إذا قلت: (جعل عليًّا أخاك) كان المعنى كأنه فعل ذلك، ولما كان هذا لا يكون لأن الرجل لا يكون أخًا بالجعل، فهم منه أنه قصد الظن.

وهذا الاستعمال لا يزال جاريًا عند العامة، تقول العامة: فلان لا يدري ما يقول، جعل خالدًا أخي ومحمدًا عمي، ويقولون أيضًا: سوّى خالد أخي، و(سوّى) بمعنى (جعل) عندهم، فنقل هذا الفعل من المعنى الحسي إلى المعنى القلبي. (م).

❋ ❋ ❋

ج ـ اتخذ، وتَخِذ: وهما من أفعال التحويل والتصيير. قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٦]، وقال: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥]. وتقول: (تَخِذت دارَك سكنًا لي) و (تخذتُك صديقًا)، وقرأ أبو عمرو بن العلاء ﴿لَتَخِذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٧] والفعلان بمعنى واحد.

د ـ ترك: وأصل (ترك) كونه بمعنى طرح وخلّى، فلها مفعول واحد فضمّن معنى (صيّر) فتعدى لاثنين نحو قولك: (ترك الموجُ الصخورَ حصى، وتركتِ الشمسُ الحصى رمالاً) وقوله تعالى: ﴿وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖ﴾ [الكهف: ٩٩]، فـ (بعضهم) مفعول أول، وجملة (يموج في

بعض) في موضع المفعول الثاني، ومنه قول فرعان بن الأعرف في ابنه العاق:

وربيته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربهْ
تغمط حقي ظالمًا ولوى يدي لوى يدَه اللهُ الذي هو غالبهْ

المعنى: تعهدت ولدي بالتربية حتى إذا ما شبّ ولحق بالرجال واستغنى عن عوني ورعايتي تنكر لي وجحد حقي ولوى يدي.

فنصب الفعل (ترك) مفعولين: الأول الهاء التي هي ضمير الغائب، والثاني: أخا.

هـ ـ ردّ: الرد صرف الشيء ورجعه إليه. تقول: (رددتُ الصبي إلى أهله) ثم ضمن معنى التصيير نحو قولك: (ردّ الأمل الوجوهَ الشاحبة مشرقةً، وردّ النفوسَ اليائسةَ مستبشرةً) وكقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقول ابن الزبير الأسدي:

رمى الحِدثانُ نسوةَ آل حربٍ بمقدار سمدْنَ له سمودا
فردّ شعورَهن السودَ بيضًا وردّ وجوهَهن البيضَ سودا

المعنى: رمى الدهر هؤلاء النسوة بمقدار من النوائب ملأت نفوسهن بالحزن، فابيض شعرهن الأسود من الهول، واسود وجههن الأبيض من اللطم والحزن.

فاستعمل (ردّ) بمعنى التصيير والتحويل، ونصب به ـ في كل واحد من الموضعين ـ مفعولين.

و ـ وهب: وأصله من الهبة ثم ضمن معنى التصيير وذلك نحو قولك: (وهبتِ الآلات الحديثة السنابلَ حبًّا، ووهبتِ الحبَّ دقيقًا، ووهبت الدقيقَ عجينًا)، وقولهم: (وهبَني اللهُ فداك) أي صيّرني الله فداك. ومعنى هذا القول

أن جعلَه فداءً محبوب لديه وهو بمنزلة الهبة، فدعا لنفسه أن يجعله الله فداءً له.

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا ... أعني رأى خال علمتُ وجدا

ظن حسبتُ وزعمتُ مع عد ... حجا درى وجعل اللذ كاعتقد

وهبْ تعلّمْ والتي كصيرا ... أيضًا بها انصب مبتدًا وخبرا

المعنى: انصب بالفعل القلبي المبتدأ والخبر الأفعال رأى وخال وعلم ووجد وظن وحسب وزعم وعدّ وحجا ودرى وجعل التي بمعنى اعتقد، احترازًا من (جعل) التي بمعنى (صيّر) فإنها من أفعال التحويل ـ كما مر ـ وهب وتعلمْ وأفعال التحويل.

استعمال القول بمعنى الظن:

قد تقع الجملة بعد القول ويراد بها لفظها نحو (قال محمدٌ: سعيدٌ نائمٌ) أي تلفظ بهذا الكلام، وهذه الجملة تسمى محكية، وتسمى أيضًا مقول القول. وهي في محل نصب مفعول به.

وقد يراد بها معناها لا نص ألفاظها فيكون القول بمعنى الظن، ويصبح فعل القول قلبيًا لأنه صار بمعنى الظن، وعند ذاك ينصب المبتدأ والخبر كما ينصبهما (ظن). فقولك: (قلت: خالدٌ مسافرٌ) معناه أني قلت هذه الكلمات بألفاظها. ومعنى قولك: (قلت خالدًا مسافرًا) ـ عند من يجيز ذاك ـ ظننت خالدًا مسافرًا وليس المعنى أني تلفظت بهذه الكلمات.

وبتعبير آخر أني ذكرت معنى الجملة لا لفظها، فلا يكون النصب إلا بعد إجراء القول مجرى الظن، وأما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ. (م).

وعند عامة العرب أنه لا يُجرى القول مجرى الظن إلا بشروط أربعة هي:

١ ـ أن يكون الفعل مضارعًا.

٢ ـ وأن يكون للمخاطب سواء كان مفردًا أم غير مفرد، مذكرًا أم مؤنثًا.

٣ ـ وأن يكون مسبوقًا باستفهام سواء كان حرفًا أم اسمًا.

٤ ـ أن لا يفصل بين الاستفهام وفعل القول بفاصل، باستثناء الظرف أو الجار والمجرور أو معمول آخر للفعل.

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط السابقة قولك: (أتقول سعيدًا حاضرًا؟) أي: أتظن، وقول هدبة بن خشرم العذري:

متى تقول القُلُصَ الرواسما ... يحملنَ أم قاسم وقاسما

المعنى: متى تظن هذه الإبل الفتية السريعة يحملن إليّ من أحب؟

فأجري (تقول) مجرى (تظن) ونصب مفعولين: الأول القلص، والثاني جملة (يحملنَ).

فإن كان الفعل غير مضارع لم ينصب فعل القول مفعولين نحو (قال محمدٌ: سعيدٌ حاضرٌ)، وكذلك إذا كان مضارعًا لغير المخاطب لا ينصب نحو (يقول محمدٌ: سعيدٌ حاضرٌ)، وكذلك إذا لم يكن مسبوقًا باستفهام نحو (أنت تقول: سعيدٌ حاضرٌ)، وكذلك إن سبق باستفهام ولكن فصل عن الفعل بغير ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول له نحو (أأنت تقول: سعيدٌ حاضرٌ؟)، فإن فصل بأحدها لم يضر. فمن الفصل بالظرف قولك: (أفوق السحابة تقول الطائرةَ مرتفعةً؟) و(أيوم الخميس تقول عليًّا مسافرًا)، ومن الفصل بحرف الجر قولك: (أفي الملعب تقول زيدًا راكضًا؟)، ومن الفصل بالمعمول قولك: (أعليًّا تقول مسرعًا؟). ومنه قول الكميت بن زيد الأسدي:

أجهّالاً تقول بني لؤيٍّ ... لعمر أبيك أم متجاهلينا

المعنى: أخبرني بحياة أبيك أتظن قريشًا جاهلة بعواقب ما تصنع من

تولية اليمنيين وإيثارهم على المضريين، أم هي تتصنع الجهل وعدم إدراك النتائج؟

فأعمل (تقول) عمل (تظن) ونصب مفعولين: فـ (بني لؤي): مفعول أول، و(جهالاً): مفعول ثان. والفاصل بين الهمزة والمضارع هو معمول الفعل، والأصل: أتقول بني لؤي جهالاً؟

والحكاية جائزة حتى مع توفر الشروط؛ لأنه الأصل، فالشروط ليست موجبة لإجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين، وإنما هي شروط جواز.

ومذهب سُلَيم إجراء القول مُجرى الظن في نصب المفعولين مطلقًا، سواء كان الفعل مضارعًا أم غير مضارع، وجدت فيه هذه الشروط أم لا. فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه الظن وذلك نحو (قال خالدٌ: إمامَ المسجد خطيبًا) وقول الشاعر:

قالت وكنت رجلاً فطينا ... هذا لعمر الله إسرائينا

البيت لأعرابي أتى امرأته بضب اصطاده فقالت: هذا ممسوخ بني إسرائيل لاعتقاد العرب أن الضباب من مسخ بني إسرائيل.

فأعمل (قال) عمل (ظن) ونصب مفعولين: المفعول الأول (هذا)، و(إسرائينا) المفعول الثاني. وقد جاء القول بلفظ الماضي.

وكـ (تظن) اجعل تقول إن ولي ... مستفهمًا به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عملْ ... وإن ببعض ذي فصلت يحتملْ

المعنى: اجعل (تقول) التي للمخاطب مثل (تظن) في العمل والمعنى بشرط أن يكون مسبوقًا باستفهام ولم يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل، فإن فصل بأحدها لم يضر.

وأجري القول كظنٍّ مطلقا ... عند سُلَيم نحو قل ذا مشفِقا

المعنى: تجري قبيلة سليم القول مُجرى الظن في نصب المفعولين والمعنى والأحكام المختلفة مطلقًا، أي سواء كان الفعل مضارعًا أم غير مضارع، وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد نحو (قلْ ذا مشفقًا).

فائدة:

يقول النحاة: فإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين نحو (أتقول زيدًا منطلقًا؟) وجاز رفعهما على الحكاية نحو: أتقول زيدٌ منطلقٌ؟

وليس معنى هذا القول أن لك أن تقول أية عبارة متى شئت، وإنما ذلك بحسب القصد والمعنى، فإن قصدت التلفظ بالعبارة نفسها فليس لك إلا أن ترفع، وإن أردت معنى الظن، أي أردت ذكر معنى الجملة لا لفظها فليس لك إلا أن تنصب. فقولك: (أتقول: زيدٌ منطلقٌ) معناه أتتلفظ بهذه العبارة؟ وقولك: (أتقول زيدًا منطلقًا؟) معناه: أتظن هذا الأمر؟

فهناك فرق بين المعنيين.

وكذلك ما يذكر بالنسبة إلى لغة سُلَيم من أنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقًا ليس معناه أنهم يجرون ذلك من دون نظر إلى المعنى بل لا ينصبون إلا إذا أرادوا معنى الظن وقصدوا معنى الجملة، فإن قصدوا التلفظ بها لم يكن إلا الرفع. (م).

المتصرف وغير المتصرف من هذه الأفعال:

أفعال القلوب كلها متصرفة ما عدا (هبْ) و(تعلّمْ) فهما ملازمان للأمر، أما باقي أفعال القلوب فيأتي منها الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل وغيرها من التصاريف نحو (ظننت خالدًا نائمًا) و (أظن خالدًا نائمًا) و (ظُنَّ خالدًا نائمًا) و (أنا ظانٌّ خالدًا نائمًا) و (خالد مظنون أخوه نائمًا) و (عجبت من ظنِّك خالدًا نائمًا).

أما أفعال التحويل فهي متصرفة إلا (وهبَ) فهو ملازم للماضي.

الإلغاء والتعليق:

تختص الأفعال القلبية المتصرفة بالتعليق والإلغاء. أما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التصيير.

وخص بالتعليق والإلغاء ما من قبل (هب) والأمر (هبْ) قد ألزما

المعنى: خص بالتعليق والإلغاء ما ذكر في الأبيات الماضية من قبل (هبْ) من أفعال القلوب الأحد عشر، وألزم الفعل (هبْ) الأمر.

كذا (تعلّمْ) ولغير الماضي منْ سواهما اجعل كل ما له زكنْ

المعنى: وكذلك الفعل (تعلمْ) يلزم الأمر، وأما باقي الأفعال فتأتي لغير الماضي، وهو المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر.

التعليق:

التعليق مأخوذ من قولهم: (امرأة معلّقة) أي مفقودة الزوج، فهي تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج. فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظًا، عامل معنى وتقديرًا.

والتعليق في النحو هو: إبطال عمل الفعل لفظًا لا محلاً لمانع.

ومعنى التعريف منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معًا أو لفظ أحدهما دون منعه من العمل في المحل، فهو في الظاهر ليس عاملاً النصب، لكنه في التقدير عامل نحو (ظننتُ لَسعيدٌ مسافرٌ) فقولك: (لَسعيدٌ مسافرٌ) لم تعمل فيه (ظننت) لفظًا لأجل المانع لها من ذلك وهو لام الابتداء التي لها الصدارة، لكنه في موضع نصب.

وعند الإعراب نقول: سعيد: مبتدأ، ومسافر: خبر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد المفعولين.

وإذا قلت: (ظننتُ سعيدًا لهو المسافر) فإن جملة (لهو المسافر) سدت مسد المفعول الثاني.

وسبب تعليق أفعال القلوب عن العمل مجيء ألفاظ لها الصدارة، أشهرها:

١ - (ما) و (إنْ) و (لا) النافيات: فمثال (ما) قولك: (علمت ما زهيرٌ كسولٌ) وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، فجملة ﴿هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ في محل نصب سدت مسد المفعولين. ومثال (إنْ) قولك: (ظننت إنْ فاطمةُ مهملةٌ). ومثال (لا) قولك: (حسبت لا أسامة بُطيءٌ ولا سعدٌ) و(علمت لا الإفراطُ محمودٌ ولا التفريطُ). والجملة الاسمية بعد (إنْ) و(لا) النافيتين سدت مسد المفعولين.

٢ - لام الابتداء نحو (حسبت لَمحمدٌ مسافرٌ).

٣ - لام القسم: نحو (علمتُ ليحاسبَنَّ المرء على عمله) وقول لبيد بن ربيعة:

ولقد علمتُ لتأتيَنَّ منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

المعنى: إني موقن أنني سألاقي الموت حتمًا؛ لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبدًا.

وتوضيح ذلك أن الفعل (علم) ينصب مفعولين، ولكنه وقع قبل لام جواب القسم، ولذا علق عن العمل في لفظ الجملة، ولولا هذه اللام لنصب هذا الفعل مفعوليه فكان يقال: (علمت منيتي آتية) مثلاً، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب في اللفظ، وهو موجود في التقدير،

فهذه الجملة لا محل لها باعتبار كونها جوابًا للقسم، ولها محل نصب باعتبار كونها سدت مسد مفعولي (علمتُ).

وعند الإعراب نقول: اللام واقعة في جواب قسم مقدر، ثم نقول: وجملة جواب القسم في محل نصب سدت مسد مفعولي (علم).

٤ ـ الاستفهام: وله ثلاث صور:

أ ـ أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو (علمت أيُّهم أبوك؟) وقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]، وقوله: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾[طه: ٧١] فجملة ﴿أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾، وجملة ﴿أَيُّنَا أَشَدُّ﴾ في محل نصب.

ب ـ أن يكون أحد المفعولين مضافًا إلى اسم استفهام نحو (علمت فرسُ أيِّهم سابقٌ؟) و(علمت غلامُ أيِّهم أبوك؟).

ج ـ أن يكون أحد المفعولين دخلت عليه أداة استفهام نحو (علمتُ أعليٌّ مسافرٌ أم خالدٌ؟) وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

والتعليق مختص بالأفعال القلبية المتصرفة، وقد تشاركها أفعال أخرى قليلة مثل (نظر) كقوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] و(سأل) كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، وقولك: (سلْ أيُّهم قام) برفع (أي). أما إذا قلت: (سل أيَّهم قام) بنصب (أي) فالفعل ليس معلّقًا.

والفرق بين الجملتين أن (أيًا) الأولى استفهامية، والمعنى: سل الناس عمن قام. وبالنصب تكون (أي) موصولة، والمعنى: سل القائم. ونحو ذلك أن تقول: (سل من قام) فإنه يحتمل التعليق وغيره، فإنه يحتمل أن تكون (من) موصولة، والمعنى: سل الذي قام، والفعل غير معلق،

ويحتمل أن تكون (من) استفهامية، والمعنى: سل الناس عمن قام، والفعل يكون عند ذلك معلّقًا. (م).

العطف على الجملة المعلقة:

إن الدليل على أن التعليق هو ترك العمل لفظًا لا محلاً أنه يجوز العطف على محل الجملة. تقول: (ظننت لَمحمدٌ مسافرٌ وعليًّا حاضرًا). قال كثير عزة:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعاتِ القلب حتى تولّتِ

المعنى: لم أكن أعرف البكاء قبل أن أعرف عزة وأهواها، ولم أكن ذقت الأمور المؤلمة إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعري فسلبت هنائي.

فعطف (موجعات) بالنصب على محل قوله: (ما البكا).

كما يجوز العطف مراعاة للفظ نحو قولك: (علمت لَمحمدٌ مسافرٌ وعليٌّ حاضرٌ).

وتقول: (علمت لَلبلاغةُ إيجازٌ والفصاحةَ اختصارًا) بالعطف على محل الجملة. وإذا قلت: (علمت لَلبلاغةُ إيجازٌ والفصاحةُ اختصارٌ) فالعطف على اللفظ.

فائدة:

ههنا قد يعرض سؤال هو: هل معنى النصب والرفع واحد؟ هل معنى قولك: (علمت لَمحمدٌ مسافرٌ وخالدٌ راجعٌ) مماثل لقولك: (علمت لَمحمدٌ مسافرٌ وخالدًا راجعًا)؟

الذي يبدو أن بين الوجهين فرقًا. وإيضاح ذلك أن لام الابتداء تفيد التوكيد، فقولك: (علمت لَمحمدٌ مسافرٌ) آكد من قولك: (علمت محمدًا

مسافرًا). فدخول اللام أفاد معنى التوكيد وجعلها في التأكيد بمنزلة جواب القسم.

فإذا عطفت بالرفع كان المعنى على تقدير اللام فتكون بمنزلة ما قبلها في التأكيد، وإذا نصبت لم يكن المعنى على تقدير اللام فكانت الجملة المعطوفة غير مؤكدة، فقولك: (خالدٌ راجعٌ) في (علمت لَمحمدٌ مسافرٌ وخالدٌ راجعٌ) مؤكدة بمنزلة المعطوف عليه. أما قولك: (علمت لَمحمدٌ مسافرٌ وخالدًا راجعًا) فإن الجملة الأولى فيه مؤكدة بخلاف الاسمين المنصوبين.

وكذلك لو قلت: (علمت أمحمدٌ حاضرٌ وخالدًا غائبًا)، فإن قولك: (علمت أمحمدٌ حاضرٌ) معناه: علمت أهو حاضر أم غائب ولم تخبر عنه بل تركته لعلمك، وقولك: (وخالدًا غائبًا) معناه: وعلمت خالدًا غائبًا، فقد أخبرت عن غياب خالد ولم تخبر عن حضور محمد.

ولو عطفت بالرفع فقلت: (علمت أمحمدٌ حاضرٌ وخالدٌ غائبٌ) لكانت الجملة المعطوفة داخلة في الاستفهام ولكان معنى الجملتين واحدًا.

وكذلك بالنسبة للنفي، فلو قلت: (علمت ما محمدٌ حاضرٌ وخالدًا مسافرًا) لكان المعنى أن جملة (ما محمدٌ حاضرٌ) منفية، و(خالدًا مسافرًا) مثبتة، أي: وعلمت خالدًا مسافرًا. وهذا نظير قولنا: (علمت خالدًا مسافرًا وما محمدٌ حاضرٌ) فالأولى مثبتة والثانية منفية.

فإن قلت: (وخالدٌ مسافرٌ) كانت الجملة منفية عطفًا على الأولى، أي: وما خالد مسافر. (م).

الإلغاء:

الإلغاء: هو ترك العمل لفظًا ومعنى لا لمانع نحو (الولد ظننت نائم) فليس لـ (ظننت) عمل في (الولد نائم) لا في المعنى ولا في اللفظ.

والإلغاء يكون في الأفعال القلبية المتصرفة، أما غير المتصرفة وأفعال التحويل - وهي صيّر وأخواتها - فلا يكون فيها إلغاء.

ويجوز إلغاء الأفعال القلبية المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطًا نحو (الولد ظننت نائم)، أو آخرًا نحو (الولد نائم ظننت) فيعود الاسمان مرفوعين على الابتداء والخبرية.

وإذا وقعت (ظننت) وسطًا كانت جملة معترضة لا محل لها من الإعراب، وإذا تأخرت كانت استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وإذا توسطت أفعال القلوب فإعمالها وإلغاؤها سيّان فتقول: (خليلاً ظننت مجتهدًا) و (خليلٌ ظننت مجتهدٌ). وقيل: الإعمال أحسن من الإلغاء.

وإذا تأخرت عنهما جاز الإعمال والإلغاء، والإلغاء أقوى لضعفه بالتأخير نحو (المطرُ نازلٌ حسبتُ) و (الشمسُ طالعةٌ خلتُ).

أما العامل المتقدم في نحو (علمت الصدقَ نافعًا) فلا يجوز إلغاؤه، فلا تقول: (علمت الصدقُ نافعٌ) بل يجب الإعمال.

فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أوّل على إضمار ضمير الشأن كقول كعب بن زهير:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منكِ تنويل

المعنى: أرجو وآمل قرب الصلة من سعاد، وما أظن عطاء ولا برًّا يصل إليّ منها.

فالتقدير: (وما إخاله لدينا منك تنويل) فالهاء ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، و(لدينا منك تنويل) جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا إلغاء.

أو على تقدير لام الابتداء كقول الشاعر:

كذاك أُدِّبت حتى صار من خلُقي إنّي وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ

المعنى: إنني أدّبت مثل ذلك التأديب، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه، وهو قوله:

أكنِيه حين أناديه لأكرمَه ولا أُلقّبه والسَّوأة اللقبُ

فهو أني عند ندائي الممدوح أناديه بالكنية لأجل إكرامه لا باللقب؛ لأنه كالسَّوأة والعورة في اصطلاح العرب حتى صار من طبعي، إني وجدت ما تقوم به الطبيعة وتنتظم به هو الأدب الذي من اتصف به صلح حاله.

فالتقدير في البيت: إني وجدت لَملاك الشيمة الأدب، فهو من باب التعليق وليس من باب الإلغاء.

فائدة:

إن معنى الإلغاء غير معنى الإعمال، فمعنى الإعمال أن الكلام مبني على الظن، تقدم الفعل أو تأخر، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين، ثم أدركك الشك فيما بعد. فقولك: (محمدًا قائمًا ظننتُ) مبني على الشك ابتداءً، وقولك: (محمدٌ قائمٌ ظننت) مبني على اليقين، فإن بنيت كلامك على الظن نصبت، تقدم الفعل أو تأخر، وإن بنيته على اليقين رفعت.

إنك تقول:

١ ـ ظننت محمدًا قائمًا ـ تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب خالي الذهن من الخبر فأخبرته بما في ذهنك.

٢ ـ محمدًا ظننت قائمًا ـ تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب يعتقد أنك تظن خالدًا قائمًا لا محمدًا، فقدمت له (محمدًا) لإزالة الوهم من ذهنه.

٣ ـ محمدًا قائمًا ظننت ـ تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب يعتقد أنك تظن أن خالدًا جالس، فهنا حصل الوهم من ناحيتين: من ناحية الشخص والوصف، فقدمتهما لإزالة الوهم.

فالفرق بين هذه العبارة وما قبلها أن الشك في الأولى كان في الشخص لا في الوصف فقدمت الشخص، وفي الأخيرة كان الشك في الشخص والوصف فقدمتهما لإفادة الحصر والاهتمام.

أما الأولى فالمخاطب فيها خالي الذهن لا يعلم شيئًا عن الخبر فجئته بالتعبير الطبيعي وهو الفعل، ثم المفعول الأول ثم الثاني.

٤ ـ محمدٌ ـ ظننت ـ قائم: تقول هذه العبارة إذا بنيت كلامك على اليقين، فإنك أردت أن تخبر أن محمدًا قائم، ثم اعترضك الظن وأنت تتكلم فقلت ما قلت. فجملة (ظننت) ههنا اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

فهناك فرق بين هذه العبارة وقولنا: (محمدًا ظننت قائمًا) كما هو واضح. إن قولنا: (محمدًا ظننت قائمًا) جملة واحدة، وقولنا: (محمد ظننت قائم) جملتان: الجملة المعقود عليها الكلام وهي (محمد قائم) والجملة الاعتراضية التي اعترضت بين المبتدأ والخبر وهي (ظننت)، وهذا نظير قول من يقول: (خالد غفر الله له مسيء) فالكلام معقود بقولنا: (خالد مسيء) واعترض المتكلم بقوله: غفر الله له، ولذا يقع الفعل الملغى شأن الجمل الاعتراضية بين الفعل ومرفوعه كقولك: (ضُرِب أحسب زيدٌ)، وبين معمولي (إنّ) نحو (إن سعيدًا أحسب مسافر) وبين سوف ومصحوبها نحو (سوف أحسب يحضر محمود)، وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو (جاء محمد وأحسب خالد) وغير ذلك.

٥ ـ محمدٌ قائم ظننت ـ تقول هذه العبارة إذا بنيت كلامك على اليقين

وأمضيت كلامك على ذلك، أي أردت أن تخبر بقدوم محمد من دون (ظن) فأخبرت بذلك وقلت: (محمد قائم) ثم أدركك الظن في الأخير فاستأنفت كلامًا جديدًا وقلت: (ظننت).

فهناك فرق بين قولك: (محمدًا قائمًا ظننتُ) و(محمدٌ قائمٌ ظننتُ) كما أوضحناه. ففي النصب يكون الكلام جملة واحدة وقد بني الكلام على الظن. وفي الرفع يكون الكلام جملتين وقد بني على اليقين، الجملة الأولى (محمد قائم)، والجملة الثانية (ظننت) وهي من الجمل الاستئنافية التي لا محل لها من الإعراب. (م).

وخصَّ بالتعليق والإلغاء ما … من قبل هبْ، والأمر هبْ قد ألزما

المعنى: خص بالتعليق والإلغاء ما ورد ذكره قبل (هب) في الأبيات السابقة وهي الأفعال القلبية المتصرفة.

كذا تعلّمْ ولغير الماضي من … سواهما اجعل كل ما له زكن

المعنى: كذلك (تعلم)، وإذا كان الناسخ غير ماض فإنه يعمل عمل الماضي وينطبق عليه حكمه. (زكن: عُلم).

وجوّز الإلغاء لا في الابتدا … وانو ضمير الشان أو لام ابتدا

في موهم إلغاء ما تقدما … والتزم التعليق قبل نفي (ما)

و(إن) و(لا) لام ابتداء أو قسمْ … كذا، والاستفهام ذا له انحتمْ

المعنى: يجوز الإلغاء على أن لا يقع الناسخ في ابتداء جملته. وإذا وردت أمثلة توهم أن الناسخ المتقدم قد ألغي عمله فقدر ضمير الشأن أو لام ابتداء. ويلتزم التعليق قبل (ما) و (إنْ) و (لا) ولام الابتداء ولام القسم والاستفهام.

حذف المعمول:

لا يجوز في هذا الباب حذف المفعولين أو حذف أحدهما إلا إذا دل

دليل على المحذوف. فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال: (هل ظننت زيدًا نائمًا؟) فتقول: (ظننت)، التقدير (ظننت زيدًا نائمًا) فحذف المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما. ومنه قول الكميت بن زيد الأسدي في مدح آل الرسول:

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارًا عليّ وتحسب

المعنى: بأي كتاب تستند إليه أم بأية سنة تعتمد عليها تحسب حب محمد عارًا عليّ؟

أي: وتحسب حبَّهم عارًا عليّ. فحذف المفعولين (حبهم) و(عارًا) لدلالة ما قبلهما عليهما. ومنه قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] والتقدير: تزعمونهم شركائي.

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: (هل ظننت أحدًا قادمًا؟) فتقول: (ظننت خالدًا) أي: ظننت خالدًا قادمًا، فتحذف المفعول الثاني للدلالة عليه. ومنه قول عنترة:

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَه مني بمنزلة المحَبّ المكرم

المعنى: ولقد نزلت من قلبي منزلة من يُحَبّ ويُكرَم فتيقّني من هذا واعلميه قطعًا ولا تظني غيره.

أي: فلا تظني غيرَه واقعًا. فـ (غيره) هو المفعول الأول، و(واقعًا) هو المفعول الثاني.

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

المعنى: لا تجز في هذا الباب حذف مفعولين ولا مفعول واحد إلا إذا دل على ذلك دليل.

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

الفعل نوعان: لازم (أي: قاصر لا ينصب بنفسه المفعول به) ومتعدٍّ ينصب بنفسه مفعولاً به أو مفعولين أو ثلاثة ولا يزيد عليها.

ولتعدية الفعل اللازم وسائل معروفة، منها وقوعه بعد (همزة التعدية)، فإذا دخلت همزة التعدية على الفعل اللازم جعلته متعديًا إلى مفعول واحد نحو (فرح الحزينُ، وأفرحتُ الحزينَ) و(خرج زيد، وأخرجتُ زيدًا)، وإذا دخلت على الفعل المتعدي لواحد جعلته متعديًا إلى اثنين نحو (لبس الفقيرُ جبةً، وألبست الفقيرَ جبةً) و (سمع سعيدٌ خبرًا سارًّا، وأسمعت سعيدًا خبرًا سارًّا)، وإذا دخلت على الفعل المتعدي إلى اثنين جعلته متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل نحو (رأى الخبراء الآثارَ كنوزًا، وأريت الخبراءَ الآثارَ كنوزًا) و (علمتُ الحرفةَ وسيلةَ الرزق، وأعلمت الغلامَ الحرفةَ وسيلةَ الرزق).

ونخص الكلام هنا على ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل وهي سبعة أفعال هي:

١ ـ أعلم: وهو في الأصل (علمَ) المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو (علم الطالب الدرسَ سهلاً) فلما دخلت عليه همزة التعدية أصبح الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل فتقول: (أعلمتُ الطالبَ الدرسَ سهلاً). وقد كان المفعول الأول (الطالب) في الأصل فاعلاً لـ (علم)، والمفعولان الثاني (الدرس) والثالث (سهلاً) أصلهما المبتدأ والخبر.

٢ ـ أرى: أصله (رأى) المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو

(رأى خالدٌ الحقَّ منتصرًا) فلما دخلت عليه همزة التعدية أصبح الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل فتقول: (أريت خالدًا الحقَّ منتصرًا)، وقد كان المفعول الأول (خالدًا) في الأصل فاعلاً لـ (رأى)، والمفعولان الثاني (الحقَّ) والثالث (منتصرًا) أصلهما المبتدأ والخبر.

ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقوله: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]، وقولك: (اللهم أرِنا الحقَّ حقًّا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطلَ باطلاً وارزقنا اجتنابه).

إلــى ثــلاثــة رأى وعــلــمــا عــدّوا إذا صــار أرى وأعــلــمــا

المعنى: عدّى النحاة الفعلين (رأى) و (علم) إلى ثلاثة مفاعيل بعد أن صارا (أرى وأعلم).

٣ ـ نبّأ: كقولك: (نبّأت الطيارَ الجوَّ مناسبًا للطيران)، وقول النابغة الذبياني:

نُبِّئتُ زُرعةَ ـ والسفاهة كاسمها ـ يُـهـدي إلـيّ غـرائـب الأشـعـار

المعنى: نبئت عن زرعة أنه يهدي إلي غرائب الأشعار، وذلك غريب من قبَله إذ هو ليس من أهل الشعر. ويقول إن اسم السفاهة قبيح وفعلها قبيح، أي أن الذي يأتي عنها قبيح مستشنع كقبح اسمها وشناعته.

فالتاء نائب فاعل وهو في الأصل المفعول الأول، و(زرعة) المفعول الثاني، وجملة (يهدي) في محل نصب مفعول ثالث.

٤ ـ أخبر: نحو (أخبرت المريضَ الراحةَ لازمةً) وقول الشاعر:

ومـا عـليـكِ ـ إذا أُخـبِـرتِـنـي دَنِفًـا وغـاب بـعـلـكِ يـومًـا ـ أن تـعـوديـنـي

المعنى: إذا أُخبرتِ أن المرض لازمني وقد غاب عنك زوجك يومًا من الأيام فليس عليك بأس في أن تعوديني.

فالتاء نائب فاعل وهو في الأصل المفعول الأول، والياء المفعول الثاني، و(دنفًا) المفعول الثالث.

٥ ـ حدّث: نحو (حدّثتُ الصديقَ الرحلةَ طيبةً) وقول الحارث بن حلزة:

أو مَنَعتم ما تُسألون، فمن حُدِّ ثتُموه له علينا الولاء؟

المعنى: إن منَعتم ما سألناكم من المهادنة والموادعة، فمن الذي حُدِّثتم عنه أنه عزنا، أي: فأي قوم أخبرتم عنهم أنهم فضلونا؟ أي: لا قوم أشرف منا.

فضمير المخاطبين (تم) نائب فاعل وهو في الأصل المفعول الأول، والواو للإشباع، والهاء المفعول الثاني، وجملة (له الولاء) في محل نصب مفعول به ثالث.

٦ ـ أنبأ: نحو (أنبأت الرسولَ الأميرَ قادمًا) وقول الأعشى ميمون بن قيس:

وأُنبِئْتُ قيسًا ولم أَبْلُهُ ـ كما زعموا ـ خيرَ أهل اليمنْ

المعنى: ترامى إلي خبرك، فزعم الزاعمون ـ وليس لي علم ـ أن قيسًا خير أهل اليمن.

فالتاء في (نبئت) نائب فاعل، وهو في الأصل المفعول الأول، و(قيسًا) المفعول الثاني، و(خير) المفعول الثالث.

٧ ـ خبّر: نحو (خبّرت البائعَ الأمانةَ خيرًا له)، وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير:

وخُبِّرتُ سوداءَ الغَميم مريضةً فأقبلت من أهلي بمصرَ أعودُها

المعنى: أخبرت أن هذه المرأة التي كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان مريضة، فتركت أهلي بمصر وأتيت إليها أعودها وأطمئن عليها.

فالتاء في (خُبِّرتُ) نائب فاعل، وهو في الأصل المفعول الأول، و(سوداء) المفعول الثاني، و(مريضة) المفعول الثالث.

ويقول ابن مالك :

وكـ (أرى) السابق نبّا أخبرا حدث أنبأ كذاك خبّرا

المعنى: مثل الفعل (أرى) السابق: نبّأ وأخبر وحدّث وأنبأ وخبّر.

أحكام المفعولين الثاني والثالث:

يثبت للمفعولين الثاني والثالث من مفاعيل (أعلم وأرى) ما ثبت لمفعولي (علم، ورأى) من الأحكام الآتية:

١ ـ أن أصلهما المبتدأ والخبر نحو (أعلمت سعيدًا محمدًا مسافرًا) فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما مبتدأ وخبر وهما (محمد مسافر).

٢ ـ وقوع الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، فمثال الإلغاء قولك: (محمدٌ ـ أعلمت سعيدًا ـ مسافرٌ)، ومثال التعليق قولك: (أعلمتُ سعيدًا لَمحمدٌ مسافرٌ).

٣ ـ جواز حذفهما أو حذف أحدهما بدليل. فمثال حذفهما لدليل أن يقال: (هل أعلمتَ أحدًا عمرًا موجودًا؟) فتقول: (أعلمتُ زيدًا).

ومثال حذف المفعول الثاني لدليل أن تقول: (هل عرفتَ حال المزرعة؟) فيجاب (أعلمَني الخبيرُ جيدةً) أي: أعلمني الخبير المزرعةَ جيدةً.

ومثال حذف المفعول الثالث لدليل أن يقال: (هل أعلمتَ الوالد أحدًا قادمًا لزيارتك؟) فتجيب: أعلمته الزميلَ، أي: أعلمته الزميلَ قادمًا لزيارتي.

وما لمفعولي (علمتُ) مطلقا للثاني والثالث أيضًا حققا

المعنى: يثبت للمفعول الثاني والثالث هنا ما ثبت لمفعولي (علمت) في باب (ظن).

تعدية (أعلم) و (أرى) إلى مفعولين:

تقدم أن (رأى، وعلم) إذا دخلت عليهما همزة النقل (التعدية) تعدّيا إلى ثلاثة مفاعيل، وإنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد ـ كما إذا كانت (رأى) بمعنى أبصر نحو (رأى علي الكتابَ)، و(علم) بمعنى (عرف) نحو (علم بكرٌ الحقَّ) ـ فإنهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين نحو (أريتُ عليًّا الكتابَ، وأعلمتُ بكرًا الحقَّ).

ويثبت للمفعول الثاني منهما ما يثبت للمفعول الثاني في باب (كسا، وأعطى) نحو (كسوت الفقيرَ ثوبًا) و (أعطيتُ المسكينَ درهمًا) في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول، فلا تقول: (عليٌّ الكتابُ) ولا (بكرٌ الحقُّ) كما لا تقول: (الفقيرُ ثوبٌ) ولا (المسكينُ درهمٌ). وفي كونه أيضًا أنه يصح حذفه مع الأول، أو حذفه وإبقاء الأول، أو إبقاؤه وحذف الأول، وإن لم يدل على ذلك دليل. فمثال حذف المفعولين مع (أعلم وأعطى) قولك: (أعلمتُ وأعطيتُ)، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥]، ومثال حذف المفعول الثاني وإبقاء الأول (أعلمتُ زيدًا، وأعطيتُ الرجلَ)، وقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، ومثال حذف المفعول الأول وإبقاء الثاني قولك: (أعلمتُ الحقَّ) و (أعطيتُ درهمًا)، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

وإن تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا

المعنى: إذا تعدى (رأى) و (علم) إلى مفعول واحد قبل مجيء همزة التعدية فإنهما يتوصلان بالهمزة إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبرًا.

والثاني منهما كثاني اثني (كسا) فهو به في كل حكم ذو ائتسا

المعنى: الثاني منهما كالمفعول الثاني من مفعولي (كسا)، فهو به في كل حكم ذو اقتداء.

الفاعل

تعريفه :

لغةً: هو من أوجد الفعل. واصطلاحًا: هو ما أُسند إليه عامل مقدم عليه على جهة وقوعه منه أو قيامه به.

فالعامل يشمل الفعل وشبه الفعل، أما الفعل فقد يكون متصرفًا كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١]، أو جامدًا كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠].

وأما شبه الفعل فيشمل المصدر كقولك: (عجبتُ من إتلاف المالِ محمدٌ)، وقد يضاف المصدر إلى فاعله كقولك: (سررتُ من إكرامِ سعيدٍ خالدًا)، فالمصدر (إكرام) مضاف إلى فاعله (سعيد)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] فلفظ الجلالة (الله) فاعل من حيث المعنى للمصدر (دفع) ولكن في الإعراب نقول: إنه مضاف إليه مجرور بالكسرة. ويشمل أيضًا اسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]، (فألوانه) فاعل لاسم الفاعل (مختلف)، وصيغة المبالغة نحو (الطالبُ قويمٌ خلقُه)، فـ (خلقه) فاعل بصيغة المبالغة (قويم)، والصفة المشبهة نحو (محمد حسَنٌ خلقُه)، فـ (خلقُه) فاعل بالصفة المشبهة (حسن)، واسم التفضيل نحو (جاء الأكرمُ أخوه)، فأخوه فاعل مرفوع بـ (الأكرم). واسم الفعل نحو (هيهات العقيقُ).

وقولهم: «على جهة وقوعه منه» نحو (كتب سعيدٌ الدرسَ)، و«قيامه به» كـ (مات زيد).

فالفاعل في عرف النحاة ليس مختصًّا بمن أوجد الفعل، بل قد يكون ذلك وقد يكون من كان الفعل حديثًا عنه سواء قام بالفعل أم لم يقم نحو (مات زيد) و (انكسر القلم) و (وعر الطريق). (م).

والفاعل يشمل ما يأتي:

١ ـ الاسم الصريح نحو (حضر القاضي).

٢ ـ الضمير، وهو إما متصل كالتاء المتحركة من (قمتُ)، والواو من (قاموا)، والألف من (قاما)، والياء من (تقومين)، وإما منفصل: كـ (أنا) و (نحن) من قولك: (ما قام إلا أنا) و(إنما قام نحن)، وإما مستتر نحو (أقوم، وأنت تقوم، ونقوم، وسعيد يقوم، وسعاد تقوم).

٣ ـ المصدر المؤول: وهو أن يأتي الفعل ويكون فاعله المصدر المؤول من الحرف المصدري والفعل الذي بعده، مثل (أنْ) في قولك: (يسعدني أنْ تجتهدَ في دروسك) فالفاعل هنا المصدر المؤول (أن تجتهد) والتقدير: يسعدني اجتهادُك. ومثله (يسرّني أن تزورَني) فالفاعل (أن تزورَني) والتقدير: يسرني زيارتُك. ومثل (أنّ) في نحو قولك: (شاع أنّ المعادنَ كثيرةٌ في بلادنا) فالفاعل المصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها، والتقدير: شاع كثرةُ المعادن في بلادنا. ومثل (ما) في نحو قول الشاعر:

يسرّ المرءَ ما ذهب الليالي وكان ذهابُهن له ذهابا

المعنى: إن الإنسان يفرح بانقضاء يومه وليله ومجيء غده، ولا يشعر أن في ذلك ذهابًا لأجله.

فالفاعل المصدر المؤول من (ما) والفعل بعده، والتقدير: يسر المرءَ ذهابُ الليالي.

الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيد منيرًا وجهُه نعم الفتى

المعنى: استغنى المصنف عن التعريف بالأمثلة، فـ (زيد) فاعل للفعل (أتى)، و(وجهه) فاعل لـ (منير)، و(الفتى) فاعل للفعل الجامد (نعمَ).

حكمه:

حكم الفاعل الرفع، وقد يجر لفظًا بإضافة المصدر إليه كما ذكرنا نحو قولك: (سرني احترامُ خالدٍ أباه) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]. وقد يجر بحرف الجر الزائد نحو (كفى بالموت واعظًا)، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨] فالباء في الآية والمثال حرف جر زائد، و(الموت) و (الله) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ونحوه قوله سبحانه: ﴿أَن تَقُولُوا مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩] فـ (بشير) فاعل مجرور بحرف الجر الزائد (من).

تأخيره عن عامله:

لا بد للفعل من فاعل؛ لأنهما جزءان أساسيان في الجملة الفعلية. فإن ظهر الفاعل فلا إضمار نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر راجع إلى المذكور كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦].

ويشترط جمهور النحاة أن يكون الفاعل متأخرًا عن عامله نحو (نام الطفل). ولا يصح تقديمه عليه، فإن قدم صار مبتدأ، فقولنا: (سعدٌ حضر) ليس (سعد) فيه فاعلاً في اصطلاح النحاة بل هو مبتدأ.

وأجاز الكوفيون أن يتقدم الفاعل على فعله، فإن (سعدًا) في الجملة السابقة فاعل للفعل (حضر) عندهم.

وبعد فعل فاعلٌ فإن ظهرْ فهو وإلّا فضمير استترْ

المعنى: لا بد أن يكون الفاعل بعد الفعل، فإن ظهر فلا إضمار نحو (قام زيدٌ)، وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر نحو (زيد قام) أي: هو؛ لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل.

فائدتان:

الفائدة الأولى: يثير المعارضون للكوفيين إشكالات متعددة في شأن تقديم الفاعل على الفعل، منها أنه لو كان يصح تقديم الفاعل لصح أن نقول: (المحمدان حضر) و (المحمدون حضر) لأن أصله (حضر المحمدان) و (حضر المحمدون).

ومنها أن الفاعل يكون مرفوعًا ـ كما هو معلوم ـ فقولنا: (محمد حضر) فاعل على رأي الكوفيين، فلو أدخلنا (إنّ) لانتصب الفاعل وقلنا: (إنّ محمدًا حضر) ثم إن الاسم يصبح معمولاً لـ (إن) ويبقى الفعل بلا فاعل.

ومنها أنك تقول: (عبد الله قام) وليس في الفعل ضمير على رأي الكوفيين لأن الاسم المتقدم فاعله. ثم تقول: (رأيت عبد الله قام) فيكون (عبد الله) مفعولاً به فلا يكون للفعل (قام) فاعل، أو تضطر إلى تقدير الضمير فتعود إلى قول البصريين. وتقول: (نظرت إلى عبد الله يشتغل) فيكون (عبد الله) مجرورًا فلا يكون للفعل (قام) فاعل أيضًا. وتقول (جاء عبد الله يركض) فيا ترى أيكون (عبد الله) فاعلاً للفعلين معًا أم لواحد منهما؟

ومنها أنك تقول: (عبد الله هل قام؟) فلا يكون (عبد الله) فاعلاً لـ (قام) لأن الاستفهام يمنع أن يعمل ما بعده فيما قبله. (م).

الفائدة الثانية: لتقديم الفاعل على الفعل أغراض منها:

١ ـ إزالة الوهم من ذهن المخاطب، فالفرق بين قولك: (حضر سعدٌ) و (سعدٌ حضر) أنك إذا قلت: (حضر سعد) قلت ذلك والمخاطب خالي الذهن، ليس في ذهنه شيء عن هذه المسألة فأخبرته إخبارًا ابتدائيًّا. وأما إذا قلت: (سعدٌ حضر) فقدمت الفاعل فلغرض إزالة الوهم من ذهن المخاطب، وذاك أنه قد يكون المخاطب يظن أن الذي حضر هو خالد لا سعد، فتقدم له الفاعل لإزالة هذا الوهم من ذهنه، فالسامع في الجملة الأولى لا يعلم شيئًا عن هذا الأمر، وفي جملة التقديم يعلم أن شخصًا ما حضر، ولكن يظنه خالدًا لا سعدًا، فهو يعلم الحكم لكنه لا يعلم صاحبه، بخلاف الجملة الأولى فإنه لا يعلم أصل المسألة.

٢ ـ القصر والتخصيص: أي تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي. تقول مثلاً: (محمد سعى في حاجتك) و (خالدٌ أنجز هذا الأمر) أي ليس غيره. فإن قولك: (سعى محمد في حاجتك) يفيد أن محمدًا كان من الساعين فيها، ولا يمنع أن يكون سعى فيها غيره. ولكن قولك: (محمد سعى في حاجتك) قصرت فيه السعي على محمد دون غيره.

٣ ـ لتعجيل المسرة نحو (الحبيب حضر) و (البركة حلّت) و (الجيش انتصر)، أو لتعجيل المساءة نحو (السفاك حضر) و (المحذور وقع).

٤ ـ للتعظيم نحو (الملك أعطاني الجائزة) و (القائد منح محمدًا وسامًا)، أو للتحقير نحو (الكنّاس أهان سعيدًا).

٥ ـ للتعجب والغرابة نحو (المُقعَد مشى) و (الأخرس نطق).

٦ ـ يتضح الفرق بين التقديم والتأخير في النفي والاستفهام، فلو قلت

مثلاً: (ما سعى محمد في حاجتك) لكنت نفيت السعي عن محمد ولم تثبته لغيره، ولو قلت: (ما محمدٌ سعى في حاجتك) لكان المعنى أنك نفيت السعي عن محمد وأثبته لغيره، أي ليس محمد هو الساعي في حاجتك ولكن الذي سعى غيره.

ونحو هذا أن تقول: (أأعطاك محمد الكتاب؟) فأنت تسأل أحصل هذا الأمر، أي: هل حصل إعطاء؟ ولو قلت: (أمحمدٌ أعطاك الكتاب؟) لكان السؤال عمن أعطاك الكتاب أهو محمد؟ فالإعطاء قد حصل في الجملة الثانية، أي أن السائل يعلم أن شخصًا أعطاه الكتاب، ولكن عنده الشك في المعطي، فسأل عنه أهو محمد.

ونحوه أن تقول: (أضرب محمد خالدًا؟) و (أمحمدٌ ضرب خالدًا؟) ففي الجملة الأولى حصل الشك في الضرب، وأما في الثانية فإن الضرب قد حصل، ولكن السؤال عن الضارب. (م).

إفراد الفعل في حالة تثنية الفاعل أو جمعه:

من أحكام الفاعل أن الفعل يجب أن يبقى معه بصيغة واحدة، أي مجردًا من علامة تدل على التثنية والجمع، وإن كان الفاعل مثنّى أو مجموعًا، فيكون كحاله إذا أسند إلى اسم مفرد، تقول: (اجتهد التلميذ) و(اجتهد التلميذان) و (اجتهد التلاميذ). وتقول: (تفوقت الطالبة المجتهدة) و(تفوقت الطالبتان المجتهدتان) و(تفوقت الطالبات المجتهدات).

وهذا مذهب جمهور العرب.

ومذهب طائفة من العرب ـ وهم بنو الحارث بن كعب ـ أن الفعل إذا أسند إلى اسم ظاهر مثنّى أو مجموع أتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول على هذه اللغة: (اجتهد التلميذ) و(اجتهدا التلميذان)

و(اجتهدوا التلاميذ) و(اجتهدنَ التلميذات). ومن ذلك قول عبد الله بن قيس الرقيات راثيًا مصعب بن الزبير:

تـولّـى قـتـال الـمـارقـيـن بـنـفـسـه   وقـد أسـلـمـاه مـبـعـد وحـمـيـم

المعنى: نهض مصعب بقتال الخوارج معتمدًا على الله ثم على بأسه وقوّته الخاصة بعد أن تخلى عنه الأعوان والأنصار قريبهم وبعيدهم.

فـ (مبعد وحميم) مرفوعان بقوله: (أسلماه)، والألف في (أسلماه) حرف يدل على كون الفاعل اثنين.

ومنه قول محمد بن عبد الله العتبي:

رأينَ الغواني الشيب لاح بعارضي   فأعرضنَ عني بالخدود النواضر

المعنى: إن النساء الحسان المعتدّات بجمالهن أبصرنَ الشيب قد ظهر في عارضي فأعرضن ولين عني بخدودهن الجميلة.

فـ (الغواني) مرفوع بـ (رأينَ) والنون حرف يدل على جمع المؤنث.

وتكون الألف والواو والنون أحرفًا للدلالة على التثنية أو الجمع فلا محل لها من الإعراب، فحكمها حكم تاء التأنيث مع الفعل المؤنث، والاسم الظاهر هو الفاعل. وهذه اللغة هي التي يعبّر عنها النحويون بلغة (أكلوني البراغيث).

وقد ورد هذا في القرآن الكريم والحديث النبوي أيضًا، قال تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]. وفي الحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار).

ويعرب النحاة واو الجماعة فاعلاً، والاسم الموصول بدلاً من الواو. وفي الحديث: (ملائكة) بدل من الواو.

أو يعربون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا، والفعل المتقدم وما اتصل به خبرًا مقدمًا، فـ (أسروا) خبر مقدم، و(الذين) مبتدأ مؤخر. وفي الحديث

(يتعاقبون) خبر مقدم، و(ملائكة) مبتدأ مؤخر. لئلا يحملوا الآية والحديث على لغة (أكلوني البراغيث).

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كـ (فاز الشهدا)

المعنى: جرد الفعل من علامتي التثنية والجمع إذا أسند إلى اسم ظاهر مثنى أو مجموع نحو (فاز الشهداء).

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسندُ

المعنى: وقد تزاد علامتا التثنية والجمع في بعض اللغات فيقال (سعدا) و (سعدوا) مع أن الفاعل اسم ظاهر فيقال: (سعدا الرجلان) و (سعدوا الرجال).

إضمار الفعل:

الأصل في الفعل أن يكون مذكورًا، وقد يكون محذوفًا إما جوازًا أو وجوبًا.

أ ـ حذفه جوازًا:

وذلك إذا دل عليه دليل، كأن يجاب به نفي مثل أن يقال: (ما جاء أحدٌ) فيجاب: (بلى سعيدٌ) أي: بلى جاء سعيدٌ. ومنه قول الشاعر:

تجلدتُ حتى قيل لم يعرُ قلبه من الوجد شيءٌ، قلت: بل أعظمُ الوجد

المعنى: تكلفت الصبر على هجرانكم، والقوة على احتمال دلالكم، حتى ظن الناس أني لم أذق للهوى طعمًا، ولم ينزل بي شيء من الحب، مع أن الذي عندي من الوجد بكم والشغف إليكم ما ليس فوقه زيادة لمستزيد.

أي: بل عراه أعظم الوجد.

أو يجاب به استفهام، مثل أن يُسأل: (من سافر؟) فيجاب (بكرٌ)، أي سافر بكرٌ. قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] أي:

خلقنا اللهُ. وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] أي: خلقهنّ الله.

ب ـ حذفه وجوبًا:

قد يحذف الفعل وجوبًا إذا وقع الاسم المرفوع به بعد (إنْ) و (إذا) و(لو) الشرطية، فمثال (إنْ) قولك: (إنْ خالدٌ نجح فأكرمْه)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]. ومثال (إذا) قولك: (إذا زهيرٌ استنصرك فانصره)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، وقول السموأل:

إذا المرءُ لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل

المعنى: إن الإنسان إذا لم يتدنس باكتساب اللؤم واعتياده، فأي ملبس يلبسه بعد ذلك يكون جميلاً عليه.

ومثال (لو) قولهم: (لو ذاتُ سوار لطمتني).

فالأسماء المرفوعة بعد (إنْ) و (إذا) و (لو) الشرطية: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده. وأصل الكلام: (إن نجح خالدٌ نجح) و(إن استجارك أحد من المشركين استجارك)، و(إذا استنصرك زهير استنصرك) و(إذا انشقت السماء انشقت) و(لو لطمتني ذات سوار لطمتني). وإنما وجب الحذف لأن الفعل المذكور يفسر الفعل المحذوف ويغني عنه، فهو كالعوض، ولا يجوز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

ويرفع الفاعلَ فعلٌ أضمرا كمثل (زيدٌ) في جواب (من قرا؟)

المعنى: الفاعل قد يكون مرفوعًا بفعل مضمر مثل أن يسأل سائل: من قرأ؟ فيجاب: زيد، أي: قرأ زيد.

فائدة:

يبدو أن الأولى أن يعرب الاسم بعد أداة الشرط مبتدأ خبره مابعده

على رأي الأخفش. أما رأي الجمهور ففيه نظر، فإنه إذا قدر فعل بعد الأداة لم يكن ثمة معنى للتقديم وأصبح معنى قولنا: (إذا جاءك محمدٌ فأكرمه) و (إذا محمدٌ جاءك فأكرمه) واحدًا ولم يفد التقديم شيئًا إلا ما يذكرونه من أن التفسير أفاد الفعل قوة وتأكيدًا.

والذي يبدو أن معنى التقديم غير معنى التأخير، وأن ما قدم من نحو هذا فإنما يقدم لغرض من أغراض التقديم. فقد يكون التقديم للقصر كقولك: (إذا محمدٌ جاءك فأكرمه). فهناك فرق بين قولك: (إذا جاءك محمد فأكرمه) و (إذا محمدٌ جاءك فأكرمه) ففي الجملة الأولى تأمر المخاطب بإكرام محمد ولم تنهه عن إكرام غيره، وأما قولك: (إذا محمدٌ جاءك فأكرمه) فإنه يدل على قصر الإكرام على محمد دون غيره. وهو نظير قولك: (أكرمْ محمدًا) و (محمدًا أكرمْ) فالأولى أمر بإكرام محمد دون إشارة إلى غيره، والثانية تخصيص محمد بالإكرام وقصره عليه.

وقد يكون التقديم للتهويل كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ﴾ [الانفطار: ١ - ٣]، وكقوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ [التكوير: ١] فإن في تقديم المسند إليه تهويلاً لا تجده في التأخير. ألا ترى أن السماء لم يسبق لها أن انفطرت ولا الكواكب انتثرت ولا البحار فجرت ولا الشمس كورت. فهذه الأجرام مستقرة على عادتها الدهور المتطاولة والأحقاب المتوالية حتى ذهب بعض الناس إلى أنها على حالها منذ الأزل وستبقى كذلك أبدًا، ولذلك قدمها إشارة إلى الهول العظيم والحدث الجسيم الذي يصيب هذه الأجرام. ألا ترى إلى قوله تعالى مثلاً: ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١] كيف أخر المسند إليه لأن الزلزلة معهودة مستمرة الحصول بخلاف ما سبق. ونحوه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا

﴿بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ۝٧ وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٧ - ٨] ولم يقل: (وإذا القمر خسف) لأن خسوف القمر معتاد الحصول، ونحوه بريق البصر. (م).

تأنيث الفعل وتذكيره:

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء التأنيث الساكنة مثل (قامتْ فاطمة، وطلعتْ الشمس). وإذا أسند الفعل المضارع إلى مؤنث لحقته تاء المضارعة في أوله مثل (تأكل زينب، وتطلع الشمس).

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى كـ (أبتْ هند الأذى)

المعنى: إذا أسند الفعل الماضي لفاعل مؤنث لحقته تاء التأنيث الساكنة مثل (أبتْ هند الأذى).

وتاء التأنيث لها حالتان: حالة وجوب وحالة جواز.

أما حالة وجوب اتصال التاء بالفعل فتكون في موضعين:

الأول: أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا مؤنثًا حقيقي التأنيث متصلاً بفعله نحو قولك: (سافرتْ مريم)، وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وقوله: ﴿إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ﴾ [طه: ٤٠].

ملاحظة:

المؤنث الحقيقي: هو ما كان له مذكر من جنسه، أو كما يقول النحاة: ما له فرج، أو ما يلد ويتناسل كالإنسان والحيوان. وقد يكون تناسله عن طريق البيض والتفريخ كالطيور. والمؤنث المجازي: ما لا فرج له، أو ما لا يلد ولا يتناسل كالشمس والأرض والثمرة والمدرسة.

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، وهو قليل جدًّا، حكى سيبويه: (قال فلانة).

الثاني: أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي نحو (خديجة ذهبتْ) ففاعل (ذهبتْ) ضمير مستتر يعود على مؤنث

حقيقي، ونحو (الشمس أشرقتْ) والفاعل هنا ضمير مستتر يعود على مؤنث مجازي. ومثله الفعل المضارع في نحو قولنا: (خديجة تذهب، والشمس تشرق).

وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثَم فاعلاً مذكرًا منتظرًا، إذ يجوز أن يقال: (هند قام أبوها) و (الشمس يشرق ضوؤها).

فإن كان الضمير منفصلاً لم يؤت بالتاء نحو (هند ما قام إلا هي).

وإنما تلزم فعل مضمر متصل أو مفهم ذات حر

المعنى: إن علامة التأنيث تكون لازمة في الفعل الذي فاعله ضمير متصل - أي: مستتر - يعود على مؤنث مطلقًا، وكذلك في الفعل الذي فاعله مؤنث حقيقي ظاهر.

ولا يجوز حذف التاء مع المؤنث المجازي إلا في الشعر كقول عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضًا نافعتين:

فلا مُزنةٌ ودقتْ ودقها ولا أرضَ أبقلَ إبقالها

المعنى: يصف الشاعر أرضًا عمها الخصب والنماء والتف فيها الزرع، بعد سحابة صبت مياهها، فيقول: لم نر سحابة أمطرت مثل ما أمطرت هذه السحابة، ولا أرضًا أنبتت مثل البقل الذي أنبتته هذه الأرض.

فقد حذف الشاعر التاء من الفعل (أبقل) علمًا بأنه مسند إلى ضمير مستتر يعود على مؤنث مجازي.

ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس:

فإما تَرَيني ولي لِمّة فإن الحوادث أودى بها

المعنى: يريد أنه أصيب بالصلع لأن نوازل الدهر وكوارثه أودى بشعره ولم يبق إلا اللمة وهي ما أحاط بالمنكبين من شعر الرأس.

وقد حذف الشاعر التاء من الفعل (أودى) علمًا بأن فاعله ضمير مستتر يعود على مؤنث مجازي.

والحذف قد يأتي بلا فصل ومعْ ضمير ذي المجاز في شعر وقعْ

المعنى: قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل فيقال: (قال فلانة) وهو شاذ لا يقاس عليه. ووقع الحذف في الشعر مع الفاعل إذا كان ضميرًا يعود على مؤنث مجازي.

وأما حالة جواز حذف التاء فتكون في المواضع الآتية:

١ ـ أن يكون الفاعل مؤنثًا حقيقيًّا مفصولاً بينه وبين فعله بفاصل غير (إلا) نحو (حضر المجلسَ امرأةٌ) و (أتى خالدًا فاطمةُ) و (نسّق الزهرَ مهندسةٌ بارعةٌ)، إضافة إلى جواز قولنا: (حضرتْ) و (أتتْ) و(نسقتْ). والأجود الإثبات.

وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو (أتى القاضيَ بنتُ الواقف)

المعنى: يبيح الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي ترك علامة التأنيث كالمثال المذكور.

أما إذا فصل بين الفعل والفاعل بـ (إلا) وجب حذف التاء عند الجمهور فنقول: (ما حضر إلا فاطمة) ولا يجوز (ما حضرتْ)؛ لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المذكّر المحذوف، إذ التقدير (ما حضر أحدٌ إلا فاطمة).

والحذف مع فصل بـ (إلا) فضّلا كـ (ما زكا إلا فتاة ابن العلا)

المعنى: إن حذف التاء مفضل على الإثبات حين يكون الفاصل كلمة (إلا) نحو المثال المذكور.

وقد جاء إثبات التاء مع (إلا) في الشعر كقول ذي الرمة:

طوى النحز والأجراز ما في غروضها وما بقيتْ إلا الضلوعُ الجراشعُ

المعنى: يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالي السَّوق والسير في الأرض الصلبة حتى دق ما تحت غرضها ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة.

والشاهد أنه أثبت التاء مع (إلا) وهذا ما لا يجوز إلا في الشعر.

وقول الآخر:

ما برئت من ريبة وذم في حربنا إلا بنات العم

٢ ـ أن يكون الفاعل مؤنثًا مجازيًا ظاهرًا متصلاً نحو (طلعت الشمس، وتطلع الشمس)، ويقال أيضًا: (طلع الشمس، ويطلع الشمس). ونحوه (امتلأت الحديقة بالأزهار، أو امتلأ) و (تمتلئ الحديقة بالأزهار، أو يمتلئ)، وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، وقوله: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩].

٣ ـ أن يكون الفعل من أفعال المدح والذم، والفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث نحو (نعم، وبئس) في قولنا: (نعمتْ المرأة هند، وبئستْ المرأة دعد). ويجوز: (نعم المرأة) و (بئس المرأة)، والتأنيث أجود؛ لأن (المرأة) يراد بها الجنس كله ولا يراد بها واحدة بعينها، على سبيل المبالغة في المدح، فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها، لشبهه به في أن المقصود به متعدد.

والحذف في (نعم الفتاة) استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بيّن

المعنى: استحسن النحاة حذف التاء في نحو (نعم الفتاة) لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس.

٤ ـ أن يكون الفاعل جمع تكسير لمؤنث أو مذكر نحو (قام الرجال) و(قامت الرجال)، و (ذهب الهنود) و(ذهبت الهنود)، ونحوه قولك:

(عرفتْ الفواطمُ طريق السداد، واتبعتْ الفواطمُ سبل الرشاد) ويصح (عرف) و (اتّبع).

فالتأنيث ملاحظ فيه معنى الجماعة، والتذكير ملاحظ فيه معنى الجمع. فكأنك في الحالة الأولى تقول: (عرفتْ جماعةُ الفواطم طريق السداد، واتبعتْ جماعةُ الفواطم سبل الرشاد)، وكأنك في الحالة الثانية تقول: (عرف جمعُ الفواطم، واتبع جمعُ الفواطم).

وتقول: (أسرع الرجال إلى الغريق وبادر الفتيان إلى نجدته) ويجوز: أسرعتْ وبادرتْ، فيجري التذكير والتأنيث على الاعتبارين السابقين.

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

المعنى: أن تاء التأنيث مع الفعل إذا كان فاعله جمعًا سوى جمع المذكر السالم - ويشمل جمع التكسير وجمع المؤنث السالم - كحكم التاء مع الفاعل الظاهر المجازي التأنيث مثل كلمة (لبنة) التي هي مفرد (اللبن) وهو الطوب الذي لم يطبخ بالنار، فكما تقول: (سقطت اللبنة، وسقط اللبنة)، تقول: (قام الرجال، وقامتِ الرجال).

وإذا أسند الفعل إلى جمع المذكر السالم فحكم الفعل فيه كحكمه مع واحده فتقول: (حضر المحمدون) ولا تقول: (حضرت المحمدون).

فائدة:

قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: ٣٠].

ذكروا أنه أنّث الفعل مع الأعراب تنزيلاً لهم منزلة الإناث في نقصان العقل، إذ لو كملت عقولهم لدخل الإيمان في قلوبهم، وذكّر الفعل مع النسوة لأن النسوة لما وصفن امرأة العزيز بالضلال المبين وذلك من شأن العقل التام نزلنَ منزلة الذكور.

لكن ذكر الفراء أن تذكير الفعل في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ يدل على القلة بخلاف التأنيث، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ [التوبة: ٥] ولم يقل انسلخت لقلتهن. وأما الأعراب فهم كثيرون ولذا أنّث الفعل معهم.

والذي يبدو صوابُ هذا القول، فقد استعمل القرآن الكريم التأنيث أحيانًا للدلالة على الكثرة بخلاف التذكير، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ۗ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٨٣]. فقال: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ﴾ بتذكير الفعل.

وقال: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ۖ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ۖ وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣] فأنث الفعل.

والفرق واضح بين الأمرين، فإن الأولى خطاب لبني إسرائيل فقال لهم: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ﴾، والثانية في رسل الله جميعًا؛ لأن الكلام على لسان أهل الجنة في الآخرة، فالرسل في الآية الثانية أكثر عددًا مما في الآية الأولى، فأنّث الفعل للكثرة وذكّره للقلة.

وقال أيضًا: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وهذه الآية نظيرة الآية السابقة، فإن الكلام في الآخرة أيضًا، فأنّث الرسل للدلالة على الكثرة.

وقد تقصد باللفظ المؤنث معنى مذكر فتذكر الفعل له، وقد تقصد باللفظ المذكر معنى المؤنث فتستعمله استعمال المؤنث حملاً على المعنى.

ومن أمثلة ذلك ما ورد في القرآن الكريم من تذكير وتأنيث (الموعظة) فقد استعملت فاعلة في موطنين مرة مذكرًا ومرة مؤنثًا، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فاستعملها مذكرة لأنها بمعنى (النهي)، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ أي جاءه نهي فانتهى، وإلا فالموعظة ليست نهيًا فقط بل هي أوامر ونواهٍ، فالموعظة هنا معناها النهي عن الربا ولذلك ذكّرها.

وقال: ﴿هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٥٦﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٦ - ٥٧].

فاستعملها مؤنثة لأنها بمعناها، وليست بمعنى المذكر.

ومن ذلك تذكير وتأنيث (البينة)، فقد استعملها مذكرة كما استعملها مؤنثة. قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ١٣٣]، وقال: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾ أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴿١٥٦﴾ أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥ - ١٥٧] فقد أنّث البينة في آية (طه) لأنها بمعناها، أو هي بمعنى الآية والعلامة.

وذكّر الثانية لأنها بمعنى الكتاب، والكتاب مذكر، ألا ترى إلى السياق: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ﴾ . . . إلى أن يقول: ﴿أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ

لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ أي جاءكم ما كنتم تتمنون وتطلبون، وهو الكتاب. (م).

تقديم المفعول به على الفاعل والفعل وتأخيره:

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله، لأنه كالجزء منه، والأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل بأن يأتي بعد الفاعل نحو (أكرم خالدٌ سعيدًا)، وقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]. وقد يعكس الأمر فيتقدم المفعول على الفاعل نحو (أكرم سعيدًا خالدٌ)، وقوله تعالى: ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٣٣]. وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معًا نحو (سعيدًا أكرم خالدٌ).

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا

المعنى: الأصل في ترتيب الجملة العربية أن يلي الفاعل الفعل من غير فاصل، والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل.

وقد يجاء بخلاف الأصلِ وقد يجي المفعول قبل الفعلِ

المعنى: وقد تجيء الجملة على خلاف الأصل فيتقدم المفعول به على الفاعل. وقد يتقدم المفعول على الفعل.

فائدة:

إن مدار تقديم المفعول على الفاعل في اللغة إنما يدور على الاهتمام والعناية وإن كان موطن الاهتمام مختلفًا بحسب المقام، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [آل عمران: ١٤٠] فأنت ترى ههنا أنه قدم المفعول (القوم) على الفاعل (القرح) وذلك هو الوجه هنا، إذ إن هذه الآية نزلت في معركة أحد التي أصاب المسلمين فيها أذى شديد، وقتل فيها من قتل من المسلمين، وشج وجه رسول الله

ﷺ فأنزل الله هذه الآيات يواسيهم ويمسح عنهم الحزن الذي أصابهم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩ ـ ١٤٠]. فأخبرهم أن القرح والأذى لم يصبهم وحدهم، وإنما أصاب أعداءهم أيضًا. وقدم العدو لأنه هو الذي يعني المسلمين ههنا، إذ ليس المهم القرح، وإنما المهم من أصاب، فقدم القوم لأن إصابة هؤلاء بأعيانهم هو الذي يواسي المسلمين ويخفف عنهم الحزن.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ۙ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠] فقدم المفعول به (الذين كفروا) على الفاعل لأن السياق على الذين كفروا، وتغليظ عقوبة الكفر وبيان عاقبة الكافرين، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰؤُلَاءِ دِينُهُمْ ۗ﴾ [الأنفال: ٤٩]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ۙ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠].

فإن المراد بيان حال هؤلاء عند الاحتضار. ولم يقدم الملائكة؛ لأنه لا يتعلق غرض بذكرهم، فإن الملائكة يتوفون بني آدم جميعًا، مؤمنهم وكافرهم، قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة: ١١].

إن الغرض ههنا ـ كما ذكرت ـ بيان احتضار الكافر وأنه ليس كاحتضار المؤمن، وأنه يلقى عذابًا ومشقة في احتضاره، وأنه يبدأ صب العذاب عليه

حين التوفي، فالمقصود هنا تشنيع حالة الكفر وبيان غلظ عقوبة الكافرين، فقدم الذين كفروا، ولو قدم الملائكة في هذا الموطن لم يفد هذا المعنى.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [هود: ٦٧] وهو نظير ما مر؛ لأن الكلام على الذين ظلموا وعاقبتهم. وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، وقوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١] فإنه أخذ يسرد أحوال هؤلاء المكذبين ثم عاقبتهم، فكان المناسب تقديمهم.

وكذلك قوله: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] فإن المراد بيان أن إرادة الله لا تقهر ولا تغلب ولا رادّ لها، فإذا أراد الله أمرًا أنفذه، فالمناسب هنا تقديم الفاعل (الله).

وإليك مثالاً آخر يوضح الفرق بين هذه التعبيرات، تقول:

أعان محمد خالدًا، ومحمد أعان خالدًا.

وأعان خالدًا محمدٌ، وخالدًا أعان محمدٌ.

فالتعبير الأول (أعان محمدٌ خالدًا) تقوله والمخاطب خالي الذهن، فأخبرته إخبارًا ابتدائيًا.

والتعبير الثاني (محمدٌ أعان خالدًا) يقال إذا كان المخاطب يعلم أن شخصًا ما أعان خالدًا، ولكنه يظن أنه سعيد مثلاً لا محمد فتقدم المسند إليه لتزيل هذا الوهم، أو تقوله بقصد الحصر، أو لغير ذلك من الأغراض.

والتعبير الآخر (أعان خالدًا محمدٌ) يقال إذا كان المخاطب يعنيه أمر خالد، كأن يكون أخاه أو صديقه فيهمه أمر المعان لا المعين، إذ المهم أن يكون خالد هو المعان لا من أعانه فأخّر الفاعل وقدّم المفعول لذلك.

وقولنا: (خالدًا أعان محمدٌ) يقال بقصد الحصر، أي أن محمدًا لم يعن غير خالد، أو يقال بقصد إزالة الوهم من ذهن المخاطب إذا كان

السامع يعلم أن محمدًا أعان شخصًا ولكنه يظنه أنه سعيد لا خالد، فقدم المفعول لإزالة هذا الوهم، أو لغير ذلك من الأغراض. (م).

❋ ❋ ❋

وجوب تقديم المفعول به على الفعل:

يتقدم المفعول به على الفعل وجوبًا في المواضع الآتية:

١ ـ إذا كان من الأسماء التي لها الصدارة في الجملة كاسم الاستفهام نحو (من قابلتَ؟) فـ (من) مفعول به مقدم للفعل (قابلت) وتقديمه واجب؛ لأن اسم الاستفهام له الصدارة في الكلام، واسم الشرط نحو (أيَّ كتابٍ تقرأْ أقرأْ) فـ (أيَّ) مفعول به مقدم للفعل (تقرأ) وتقديمه واجب؛ لأن له الصدارة، وكذلك كم الخبرية في نحو قولك: (كم كتابٍ قرأتَ).

٢ ـ إذا كان المفعول ضميرًا منفصلاً نحو قولك: (إياكم أخاطب)، وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

وجوب تقديم الفاعل على المفعول به:

يجب تقديم الفاعل على المفعول في المواضع الآتية:

١ ـ خوف اللبس الذي لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول به لخفاء الإعراب فيهما وعدم وجود قرينة تبين الفاعل من المفعول، كأن يكون كل منهما اسمًا مقصورًا نحو (علّم موسى عيسى) فيجب كون (موسى) فاعلاً و(عيسى) مفعولاً، وإذا أردت أن يكون (عيسى) فاعلاً وجب تقديمه. أو يكون كل منهما مضافًا إلى ياء المتكلم نحو (أكرم ابني أخي) فيكون (ابني) هو الفاعل.

فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر جاز تقديم المفعول وتأخيره نحو (أكرمتْ موسى سلمى) و (وعظتْ عيسى ليلى) إذ القرينة لفظية وهي تاء التأنيث الساكنة، وأما نحو (كسر العصا عيسى)

و(أكل الكمثرى موسى) و (أرضعت الصغرى الكبرى) و(أتعبت نُعمى الحُمّى) فإن القرينة هنا معنوية تدل على أن (عيسى) فاعل في الجملة الأولى، و(موسى) فاعل في الجملة الثانية، و(الكبرى) فاعل في الجملة الثالثة، و(الحمى) فاعل في الجملة الرابعة.

٢ ـ أن يكون الفاعل ضميرًا متصلاً والمفعول اسمًا ظاهرًا نحو (أتقنتُ العملَ وأحكمتُ أمرَه) فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل .

وأخر المفعول إن لبس حذرْ أو أضمر الفاعل غير منحصرْ

المعنى: يجب تأخير المفعول على الفاعل إذا خيف الالتباس، وكذلك إذا كان الفاعل ضميرًا غير محصور.

٣ ـ أن يكون كل من الفاعل والمفعول ضميرًا متصلاً ولا حصر في أحدهما نحو (عاونتُك كما عاونتَني).

٤ ـ أن يكون المفعول محصورًا بـ (إلا) أو (إنما) فيجب تأخيره نحو (ما أفاد الدواءُ إلا المريضَ) و (إنما أفاد الدواءُ المريضَ)، و(ما أكرم سعيدٌ إلا خالدًا) و(إنما أكرم سعيدٌ خالدًا).

وجوب تقديم المفعول به على الفاعل:

يجب تقديم المفعول به على الفاعل في المواضع الآتية:

١ ـ أن يكون المفعول به ضميرًا متصلاً والفاعل اسمًا ظاهرًا نحو (أكرمني عليٌّ).

٢ ـ أن يكون الفاعل محصورًا بـ (إلا) أو (إنما) فيجب تأخيره نحو (ما أكرم سعيدًا إلا خالدٌ) و(إنما أكرم سعيدًا خالدٌ)، و(ما ينفع الإنسانَ إلا العملُ الصالح) و (إنما ينفعُ الإنسانَ العملُ الصالحُ).

وقد أجاز بعض النحاة أن يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر من غيره، وذلك إذا كان الحصر بـ (إلا) فيقولون:

(ما أكرم إلا خالدًا سعيدٌ) بتقديم المفعول المحصور بـ (إلا) على الفاعل، ويقولون: (ما أكرم إلا خالدٌ سعيدًا) بتقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) على المفعول، وجاز تقديمه لعدم اللبس؛ لأن وجود (إلا) قبله دليل على أنه هو المحصور. ومن تقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) قول ذي الرمة:

فلم يدر إلا اللهُ ما هيجت لنا ... عشيةَ آناءِ الديار وِشامُها

المعنى: لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها بجوار آثار هذه المحبوبة وعلامات هذه الدار.

ففي قوله: (فلم يدر إلا الله ما ـ إلخ) قدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول.

ومن تقديم المفعول المحصور بها قول مجنون ليلى:

تزوّدتُ من ليلى بتكليم ساعة ... فما زاد إلا ضِعفَ ما بي كلامُها

المعنى: تزودت من ليلى قبل الفراق بتكليمها مدة من الزمن راجيًا أن يزول ما بي من اللوعة، فما زادني كلامها إلا أمثال ما أقاسيه من ذلك.

ففي قوله: (فما زاد إلا ضعف ما بي كلامُها) قدم المفعول به المحصور (ضعف) على الفاعل (كلامها).

وما بإلا أو بإنما انحصرْ ... أخّر وقد يسبق إن قصد ظهرْ

المعنى: ما انحصر بـ (إلا) أو بـ (إنما) من فاعل أو مفعول وجب تأخيره. وقد يتقدم المحصور إذا ظهر المقصود، وذلك إذا كان الحصر بـ (إلا).

٣ ـ إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول نحو (قرأ الكتابَ صاحبُه) و(صان الثوبَ لابسُه)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢].

ويلزم تقديم المفعول به على الفاعل لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً.

وإذا اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول: (خاف ربَّه محمدٌ) والأصل: (خاف محمدٌ ربَّه)، وإنما جاز ذلك؛ لأن الفاعل وإن تأخر فهو متقدم رتبة، فالضمير عائد على متأخر لفظًا متقدم رتبةً. ومنه قول جرير مادحًا عمر بن عبد العزيز:

جاء الخلافةَ أو كانت له قدرًا كما أتى ربَّه موسى على قدر

المعنى: كانت الخلافة مقدرة له في الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة واللقى بتقدير العزيز العليم من غير مشقة ولا معاناة، وقد أخذ الشطر الثاني من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٠].

والأصل: أتى موسى ربَّه، وجاز ذلك لأن الضمير عائد على ما هو متأخر لفظًا متقدم رتبة.

ولا يجوز أن يشتمل الفاعل المتقدم على ضمير يعود على المفعول المتأخر، فلا يقال: (قرأ صاحبُه الكتابَ) فالهاء المتصلة بـ (صاحب) الذي هو الفاعل يعود على الكتاب الذي هو المفعول؛ وسبب عدم الجواز أن فيه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، لأن (الكتاب) مفعول وهو متأخر لفظًا، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، فهو متأخر رتبة.

وقد ورد ذلك في الشعر كقوله:

لما رأى طالبوه مصعبًا ذُعروا وكاد ـ لو ساعد المقدور ـ ينتصر

المعنى: لما أبصر مصعبًا أعداؤه الذين يريدون قتله فزعوا وخافوا، وكاد ينتصر عليهم لو ساعده القدر في ذلك.

فالضمير في الفاعل (طالبوه) يعود على المفعول المتأخر (مصعبًا).

وقول أبي الأسود الدؤلي:

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

المعنى: يدعو الشاعر على عدي بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب، وهو أن يطرده الناس وينبذوه، ثم يقول: إن الله سبحانه قد استجاب دعاءه عليه.

فالضمير في الفاعل (ربه) يعود على المفعول المتأخر(عدي).

قال ابن مالك:

وشاع نحو خاف ربَّه عمرْ وشذ نحو زان نَورُه الشجرْ

المعنى: كثر في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود إلى الفاعل المتأخر، وشذ في كلامهم تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول المتأخر نحو (زان نَوره الشجرَ). والنَّور: الزهر الأبيض.

ملاحظة:

١ ـ عود الضمير على متقدم لفظًا ورتبة نحو (زار سعيدٌ صديقَه).

٢ ـ عود الضمير على متقدم لفظًا ومتأخر رتبة نحو (قرأ الكتابَ صاحبُه).

٣ ـ عود الضمير على متأخر لفظًا ومتقدم رتبة نحو (زار صديقَه سعيدٌ).

٤ ـ عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة نحو (زار صديقُه سعيدًا).

والأوجه الثلاثة الأولى جائزة. وأما الوجه الأخير فهو غير جائز.

نائب الفاعل

تعريفه: هو المسند إليه بعد الفعل المبني للمجهول أو شبهه، فمثال الأول قولك: (يُكرَم المجتهدُ)، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠] فـ (الناس) نائب فاعل لاسم المفعول (مجموع)، و(قلوبهم) نائب فاعل لاسم المفعول (المؤلَّفة)؛ لأن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول كما هو معلوم.

ويسمى مفعول ما لم يسمّ فاعله أيضًا.

ويعطى ما للفاعل من أحكام منها:

أ ـ لزوم رفعه.

ب ـ وجوب التأخر عن رافعه، فلا يجوز تقديمه عليه.

ج ـ أن يكون عمدة في الجملة، فإن لم يذكر فهو ضمير مستتر نحو (الرسالةُ كُتِبتْ).

د ـ تأنيث الفعل المسند لنائب فاعل مؤنث نحو (أُكرِمتِ الفائزةُ).

هـ ـ تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لمثنى أو جمع نحو (أُعطِي الفقيران) و(أُكرِم المتفوقون).

و ـ يجوز حذف فعله لقرينة دالة عليه مثل أن يسأل سائل (من أُكرِمَ اليوم؟) فتجيب: محمدٌ، بتقدير: أُكرِمَ محمدٌ.

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كـ (نِيلَ خيرُ نائل)

المعنى: ينوب المفعول به عن الفاعل فيعطى ما كان للفاعل من الأحكام كقولك: (نيلَ خيرُ نائل).

الأغراض التي تدعو إلى حذف الفاعل:

قد يترك الفاعل ويؤتى بما ينوب عنه لأغراض متعددة:

منها لفظي كالسجع نحو قولهم: (من طابت سريرتُه حُمِدت سيرتُه) فإنه لو قال: (حمِد الناسُ سيرتَه) لاختلت السجعة.

ومنها معنوي كأن يحذف للجهل به كقولك: (سُرِق المتاعُ) إذا لم تعلم السارق، و (كُسِر البابُ) إذا لم تعلم الكاسر.

أو للعلم به، فقد يكون معلومًا للمخاطب فلا تذكره له كقوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾ [الأنبياء: ٣٧] أي خلق اللهُ الإنسانَ.

وقد يحذف لأنه لا يتعلق غرض بذكره نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِۖ﴾ [البقرة: ١٩٦] فإنه لا يتعلق غرض بذكر المحصِر. ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآۗ﴾ [النساء: ٨٦].

وقد يحذف للخوف منه كأن تقول: (هُدِم البناءُ) وأنت تعلم الفاعل فلا تذكره، خوفًا من أن ينالك بأذى. ومثله: (سُرِق الكتابُ).

أو للخوف عليه فتستر ذكره لئلا يناله أذى نحو قولك: (قُتِل خالدٌ) ولم تذكر القاتل خوفًا من أن يؤخذ بقولك.

أو تقصد إبهامه فلا يريد المتكلم إظهاره كقولك: (تُصُدّق على مسكين) فلا تريد إظهار الفاعل بقصد التواضع مثلاً.

أو للتحقير كقولك: (كُنِس السوقُ).

أو للتعظيم نحو قولك: (خُلِق الخنزيرُ) فتستر ذكره بجنب ذكر الخنزير تعظيمًا له. (م).

أقسام نائب الفاعل:

وهو ثلاثة أقسام: اسم صريح وضمير ومصدر مؤول، فالصريح نحو (يُحَبّ المجتهدُ)، والضمير إما متصل كالتاء من (أُكرِمتُ) و (أُخبِرتُ)، وإما منفصل نحو (ما يُكرَم إلا أنا)، وإما مستتر نحو (أُكرَم، ونُكرَم، وزهير يُكرَم، وفاطمة تُكرَم)، والمؤول نحو (دُرِي أنّ القطارَ قادم) على تأويل: دُري قدومُ القطار، و (يُحمَد أن تجتهدوا) على تأويل: (يُحمَد اجتهادُكم).

تغيير شكل الفعل المسند لنائب الفاعل:

١ ـ إذا كان الفعل ماضيًا، صحيح العين، خاليًا من التضعيف، وجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره نحو (كُتِب الدرسُ) و (شُرِب الدواءُ).

٢ ـ إذا كان الفعل مضارعًا وجب ضم أوله أيضًا وفتح ما قبل آخره نحو (يُحرَّك الغصنُ) و(يُكرَم الغريبُ). وقد يكون فتح الحرف الذي قبل الآخر مقدرًا لعلة صرفية نحو (يُصامُ رمضانُ) إذ أصلها (يُصْوَم) نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، وهو الصاد، فأصبحت متحركة، وقلب حرف العلة إلى الألف فصار (يُصام). ونحوها (يُقال) و (يُباع).

فأول الفعل اضممنْ، والمتصلْ بالآخر اكسر في مضيٍّ كوُصِلْ
واجعله من مضارع منفتحا كينتحي المقول فيه يُنتَحى

المعنى: إن أول الفعل المبني للمجهول يضم في الماضي والمضارع، والحرف المتصل بالآخر يكسر في الماضي مثل (وُصِل)، ويفتح في المضارع مثل الفعل (ينتحي) أي: يميل، فإنه يفتح ما قبل آخره فيصير (يُنتَحى).

٣ ـ إذا كان الفعل الماضي مفتتحًا بتاء المطاوعة ضم أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره نحو (تفَضّل: تُفُضِّل) و (تَعَلّمَ: تُعُلِّم).

والمطاوعة: قبول أثر الأول في الثاني مع التلاقي اشتقاقًا نحو (علّمته فتَعَلّم).

والثاني التالي (تا) المطاوعهْ   كالأول اجعله بلا منازعهْ

المعنى: اجعل الحرف الثاني في الماضي مضمومًا كالأول إذا كان الأول تاء المطاوعة، ولا خلاف في ذلك.

٤ ـ إذا كان الماضي مبدوءًا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه وكسر ما قبل آخره نحو (أُقتُدِر) و(أُنتُصِر) و (أُنطُلِق) و (أُستُحلي).

وثالث الذي بهمز الوصل   كالأول اجعلَنّه كاستُحلي

المعنى: اجعل الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل مضمومًا كالأول مثل (أُستُحلِي).

حكم الماضي الثلاثي المعلّ العين:

إذا كان الماضي ثلاثيًّا مُعلّ العين جاز في فائه ثلاثة أوجه:

١ ـ إخلاص الكسر: أي تكسر فاؤه، فينقلب حرف العلة ياء، وهو أفصحها نحو: قال قيلَ، وباع بيعَ، وصام صيمَ.

٢ ـ إخلاص الضم: أي تضم الفاء، فينقلب حرف العلة واوًا، وهو أضعف الأوجه نحو: صُومَ وبُوعَ. ومنه قول الشاعر:

ليت وهل ينفع شيئًا ليتُ   ليت شبابًا بوعَ فاشتريتُ

المعنى: ليت الشباب يباع فأشتريه، ولكن ليت في مثل هذا التمني لا نفع لها.

٣ ـ الإشمام: وهو أن تحرك الفاء بحركة بين الضمة والكسرة، ويظهر أثر ذلك في النطق لا في الكتابة، كما في قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] بالإشمام في (غيضَ).

والكسر أعلاها فالإشمام فالضم.

وجواز الأوجه الثلاثة مشروط بعدم اللبس، وإذا حصل التباس وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه كما سنذكر ذلك بالتفصيل.

واكسر أوَ اشمم (فا) ثلاثي أعل عينًا وضم جا كـ (بوع) فاحتمل

المعنى: اكسر أو أشمم فاء الماضي الثلاثي المعلّ العين، وقد جاء الضم عن العرب، فيجوز القياس عليه، واحتمل قبوله لمجيئه عنهم.

العدول إلى ما لا لبس فيه:

١ ـ إذا بني الفعل الماضي المعلّ العين للمجهول وأسند إلى ضمير تكلم أو خطاب وحصل لبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند لهذه الضمائر، وجب العدول عنه إلى وضع لا لبس فيه.

مثال: تقول: (ساد العاقلُ قومه) فإذا أسندت الفعل لضمير المخاطب قلت: (يا عاقل سُدتَ قومك) بضم السين، والتاء فاعل.

فإذا قلنا: (يا مهمل سادك النابغُ) ثم أردنا نيابة المفعول عن الفاعل قلنا: (يا مهمل سُدتَ) بالضم أيضًا، فيقع اللبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند للفاعل، فيمتنع ضم الحرف الأول في هذه الحالة، ونعدل إلى الكسر فنقول: (يا مهمل سِدتَ) فالتاء نائب فاعل، أي صرتَ مسودًا، أي: سادك غيرك. ويجوز أن نعدل إلى الإشمام.

وهذا مثال آخر: تقول: (قاد الضابطُ كتيبةً في الجيش) فإذا أسندت الفعل لضمير المتكلم قلت: (قُدتُ كتيبةً في الجيش) بضم القاف، والتاء فاعل.

فإذا قلنا: (قادني محمدٌ إلى البيت) ثم أردنا نيابة المفعول عن الفاعل قلنا: (قُدتُ إلى البيت) أي هناك من قادني إلى البيت، بالضم أيضًا، فيقع اللبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند للفاعل، فيمتنع الضم أيضًا في هذه الحالة، ونعدل إلى الكسر فنقول: (قِدتُ إلى البيت) فالتاء نائب

فاعل، أي صرت مقودًا، أي قادني غيري. ويجوز أن نعدل إلى الإشمام أيضًا. وهذا مثال الواوي.

وأما مثال اليائي فقولك: (باع خالد السيارة)، فإذا أسند إلى ضمير خطاب قلت: (بِعتَ السيارة يا خالد) بكسر الباء، والتاء فاعل.

فإذا قلنا: (يا عبد باعك سيدُك) ثم بني الفعل للمجهول قلنا: (يا عبدُ بِعتَ) بالكسر أيضًا، فيحصل اللبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند للفاعل، فيمتنع الكسر في هذه الحالة، فنعدل إلى الضم فنقول: (يا عبد بُعتَ)، أي وقع عليك البيع. والتاء نائب فاعل. ويجوز العدل إلى الإشمام.

٢ ـ وإن كان الماضي الثلاثي المبني للمجهول مضعفًا (أي عينه ولامه من جنس واحد) مثل الفعل (عدّ) في قولنا: (عَدّ الصيرفيُّ المالَ) جاز في فائه الأوجه الثلاثة (الضم، والإشمام، والكسر)، تقول: (عُدَّ المالُ) بضم العين أو كسرها أو إشمامها. والأكثر الضم. ونحوه (رُدَّ السائلُ).

وإذا خيف اللبس في (عَدّ) و(رَدّ) وأشباههما وجب تركه إلى غيره، إذ قد يقع اللبس بينها وبين فعل الأمر، فإنه مضموم الأول أيضًا، إذ يقال: (عُدّ المال) و (رُدّ العدو)، وحينئذ لا يدرى أهو فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول أم فعل أمر؟ وفي مثل هذه الحالة يجب العدول إلى الكسر أو الإشمام، لأن فعل الأمر لا يكون كذلك فيقال: (عِدَّ المالُ) و (رِدَّ العدوُّ).

إلا إذا كانت هناك قرينة تمنع اللبس فلا يعدل كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨] لأن وقوعه بعد (لو) الشرطية قرينة تدل على أنه ليس فعل الأمر؛ لأن فعل الأمر لا يقع بعد أداة الشرط.

وإن بشكل خيف لبس يجتنب ... وما لباع قد يرى لنحو حب

المعنى: إذا أدى وجه من الأوجه السالفة إلى لبس وجب اجتنابه إلى

وجه آخر لا لبس فيه. وما ثبت لفاء (باع) من الأوجه الثلاثة عند بنائه للمجهول يثبت لنحو (حبّ) من كل فعل ماض ثلاثي مضاعف.

حكم الماضي المعل العين إذا كان على وزن (افتعل) أو (انفعل):

إذا كان الفعل الماضي المُعَلّ العين على وزن (افتعل) أو (انفعل) جاز فيما تليه العين الأوجه الثلاثة المذكورة آنفًا وهي: الضم والكسر والإشمام، مثل (اختار، وانقاد) وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضم نحو (أُختُور، أُنقُود)، والكسر نحو (اِختير، اِنقيد)، كما يجوز الإشمام. وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف.

وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي

المعنى: ما ثبت لفاء (باع) من الأوجه الثلاثة يثبت كذلك للحرف الذي تليه عين الفعل من نحو (اختار) و (انقاد) وشبههما من كل فعل على وزن (افتعل) أو (انفعل).

ماينوب عن الفاعل:

١ ـ المفعول به: ففي نحو قولنا: (كَتب الطالبُ الدرسَ) عند البناء للمجهول تصبح الجملة (كُتِب الدرسُ). وفي نحو (يَعرف العاقلُ الصوابَ) نقول: (يُعرَف الصوابُ).

ويرى النحاة أنه إذا وجد المفعول به في الكلام فلا ينوب عن الفاعل غيره لأنه أولى من غيره بالنيابة، فيرتفع هو على النائبية وينتصب غيره. ففي نحو قولنا: (أكرم الأستاذُ زهيرًا يومَ الجمعة أمامَ التلاميذ بجائزة سنية إكرامًا عظيمًا) نقول عند البناء للمجهول: (أُكرِم زهيرٌ يومَ الجمعة أمامَ التلاميذ بجائزة سنية إكرامًا عظيمًا). وفي نحو قولنا: (ضربَ الرجلُ خالدًا ضربًا شديدًا يومَ الخميس أمامَ الأمير في داره) نقول عند البناء للمجهول:

(ضُرِب خالدٌ ضربًا شديدًا يومَ الخميس أمامَ الأمير في داره)، ولا يجوز إقامة غيره من المنصوبات الأخرى مع وجوده.

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره مع وجوده فتقول: (ضُرِب ضربٌ شديدٌ زيدًا) واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر - وهو من القراء العشرة - ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] فناب (بما كانوا) مناب الفاعل مع وجود المفعول به وهو (قومًا).

ومنه قول الشاعر:

لم يعنَ بالعلياء إلا سيدًا ... ولا شفى ذا الغي إلا ذو الهدى

المعنى: لم يجعل الله أحدًا يعتني بالعلياء إلا من له سيادة، ولا يشفي ذا الضلال إلا ذو الهدى.

فـ (بالعلياء) نائب فاعل مع وجود المفعول به وهو (سيدًا).

فائدة:

الذي يبدو أن الأحق بالنيابة ما كان أهم في الكلام، مفعولاً أو غيره. ففي مثل (خطف اللصُّ الحقيبةَ من يد صاحبتها أمام الراكبين في السيارة) تكون نيابة الظرف (أمام) أَوْلى من نيابة غيره فيقال: (خُطِف أمامُ الراكبين في السيارة الحقيبةَ من يد صاحبتها) لأن أهم شيء في الخبر وأعجبه أن تقع الحادثة أمام الراكبين وبحضورهم وهم جمع كبير يشاهد الحدث فلا يدفعه ولا يبالي بهم اللص.

وقد تكون الأهمية للجار والمجرور فتكون له النيابة نحو (سُرِق في ديوان الشرطة السلاحَ).

وما سوى النائب مما علقا ... بالرافع النصب له محققا

المعنى: النائب عن الفاعل سيصير مرفوعًا لتعلقه بالفعل الرافع له، وما سوى هذا النائب فحكمه النصب، فإذا وجد في الكلام مفعول به أو

أكثر ومعه شيء يصلح للنيابة عن الفاعل فالذي وقع عليه الاختيار للإنابة يرتفع، وما عداه ينصب.

❋ ❋ ❋

وإذا كان الفعل متعديًا لمفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبرًا فلك أن تنيب الأول أو الثاني، ففي نحو قولنا: (أعطيتُ الفقيرَ درهمًا) يمكنك إنابة الأول أو الثاني فتقول: (أُعطيَ الفقيرُ درهمًا) و (أُعطي درهمٌ الفقيرَ). وفي نحو قولنا: (كسا سعيدٌ زيدًا جبةً) تقول: (كسي زيدٌ جبةً) و (كسي جبةٌ زيدًا).

وهذا مشروط بعدم حصول اللبس، فإذا حصل لبس وجب إنابة الأول، ففي قولك: (أعطيتُ محمدًا فريقًا من الأعوان) لا يصح إنابة غير الأول فتقول: (أُعطي محمدٌ فريقًا من الأعوان)، ولا يجوز إنابة الثاني لئلا يحصل لبس؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذًا، فلا يعلم هل النائب هو المفعول الأول أو الثاني؟ بخلاف إنابة الأول، فإن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل في المعنى، فيتضح من تقديمه أنه الآخذ وغيره المأخوذ.

ونحوه (أعطيت زهيرًا هشامًا) فيجب إنابة الأول فتقول: (أعطي زهيرٌ هشامًا) ولا يجوز إنابة الثاني؛ لأن كلاًّ منهما يصلح أن يكون آخذًا.

وباتفاق قد ينوب الثاني منْ باب (كسا) فيما التباسه أُمِنْ

المعنى: اتفق النحاة على جواز إنابة المفعول الثاني في باب (كسا)، وهو الفعل الذي ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبرًا، إذا أُمن الالتباس.

فائدة:

ما ذكره النحاة في إنابة أي المفعولين صحيح، غير أنه ينبغي أن لا

ننسى أن ذلك بحسب المعنى، فقد تنيب الأول أو الثاني بحسب ما ترمي إليه من غرض، فإنك تقيم مقام الفاعل ما كان أَوْلى بالعناية والاهتمام. فإذا قلت مثلاً: (أُعطي محمدٌ دينارًا) كان اهتمامك منصبًّا على (محمد) والحديث يدور عنه، وإذا قلت: (أُعطيَ دينارٌ محمدًا) كان الحديث منصبًّا على الدينار وذلك كأن يكون قليلاً أو كثيرًا أو لغير ذلك.

ونحو ذلك أن تقول: (مُنِح خالدٌ الجائزةَ) إذا كان الاهتمام منصبًّا على من أخذ الجائزة. وتقول: (مُنِحتْ الجائزةُ خالدًا) إذا كان الاهتمام منصبًّا على (الجائزة) لا على الآخذ. فإذا كانت حصلت منافسة بين أقران مثلاً لنيل جائزة وكان الناس مهتمين بهؤلاء الأقران معنيين بأمرهم، فشخص يرى أنه سيأخذها محمد والآخر خالد وهكذا ولا يهمهم أمر الجائزة بقدر ما يهمهم صاحبها قلت: (مُنِح خالدٌ الجائزةَ)، وإذا كان الناس معنيين بأمر الجائزة لأنها جائزة فريدة ثمينة ولا يهمهم آخذها قلت: (مُنِحتْ الجائزةُ خالدًا) فجعلتها هي المتحدث عنه.

ونحو ذلك أن تقول: (أُعطي هشامٌ الكتابَ) إذا كان يعنيك شأن الآخذ، أو تقول: (أُعطي الكتابُ هشامًا) إذا كان يعنيك شأن الكتاب. (م).

❋ ❋ ❋

وإذا كان الفعل متعديًا لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر كـ (ظنّ) وأخواتها وجب عند النحاة إنابة الأول ويمتنع إنابة الثاني، ففي نحو قولنا: (ظننتُ الشمسَ طالعةً) يجب إنابة المفعول الأول فتقول: (ظُنّتْ الشمسُ طالعةً) ولا يجوز عندهم أن تقول: (ظُنّتْ الشمسَ طالعةٌ). وفي نحو (ظننتُ الدرسَ سهلاً) يجب أن تقول: (ظُنَّ الدرسُ سهلاً) بإنابة المفعول الأول.

أما إذا كان الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل وجب عند النحاة إنابة الأول، ويمتنع إنابة الثاني والثالث نحو (أُخبر الثوارُ العدوَّ جبانًا) والأصل: (أخبرتُ الثوارَ العدوَّ جبانًا)، ونحوه (أُعلِمَ سعيدٌ فرسَك مسرجًا) وأصله: (أعلم خالدٌ سعيدًا فرسَك مسرجًا).

ولا يتعين عند ابن مالك إنابة الأول، بل يجوز على مذهبه إنابة الثاني في باب (ظن) وأخواتها، وإنابة الثاني والثالث فيما كان متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل بشرط أن لا يحصل لبس، فيجوز ـ على مذهبه ـ أن تقول: (ظُنَّ زيدًا قائمٌ) بإنابة المفعول الثاني (قائم)، وأن تقول فيما كان متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل: (أُعلمَ سعيدًا فرسُك مسرجًا) و (أُعلمَ سعيدًا فرسَك مسرجٌ).

فإن حصل لبس وجب إنابة الأول، فتقول في نحو (ظننتُ محمدًا سعيدًا): (ظُنَّ محمدٌ سعيدًا) ولا تقول: (ظُنَّ محمدًا سعيدٌ). وتقول في نحو (أعلمتُ زيدًا خالدًا مسافرًا): (أُعلِم زيدٌ خالدًا مسافرًا)، ولا تقول: (أُعلِم زيدًا خالدٌ مسافرًا).

في باب (ظن) و (أرى) المنع اشتهرْ ولا أرى منعًا إذا القصد ظهرْ

المعنى: اشتهر منع إنابة المفعول الثاني في بابي (ظن) و (أرى)، وابن مالك لا يوافق على المنع إذا كان القصد يتضح ويظهر بالثاني.

❋ ❋ ❋

٢ ـ الجار والمجرور: نحو (نُظِر في الأمر)، فشبه الجملة في محل رفع نائب فاعل. والأصل: نظرتُ في الأمر. ونحوه (تُوُكِّل على الله)، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩].

ويشترط لإنابتهما أن يكون المجرور معرفة أو مضافًا أو موصوفًا. ومن

أمثلته: (أُخذ من حقل ناضج) و (جُلِس في دار الضيافة) و (أُقيمت الصلاةُ) فلا يصح: أُخِذ من حقل، أو جُلِس في دار.

❋ ❋ ❋

٣ ـ **الظرف المتصرف المختص:** الظرف المتصرف هو ما استعمل ظرفًا وغير ظرف، بمعنى أنه لا يلتزم النصب على الظرفية، بل يقبل الرفع والنصب والجر كيوم ومكان، فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفًا وغير ظرف، فمثال الظرف قولك: (سرت يومًا) و (جلست مكانًا). ومثال غير الظرف مجيئهما مرفوعين ومنصوبين ومجرورين نحو قولك: (يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ ـ قضيت يومًا طيبًا ـ تطلعت إلى يومٍ طيبٍ). ونحوه (مكان) فتقول: (مكانُك مريح ـ إنّ مكانَك مريحٌ ـ سأتجه إلى مكانِك).

وغير المتصرف ما لا يستعمل إلا ظرفًا، فهو يلازم النصب على الظرفية وحدها، ومن أمثلته: قَطُّ، وعَوضُ، والآن، وسحر (بشرط أن يراد به سحر يوم بعينه ليكون ظرفًا ملازمًا للنصب) فلا يصح أن يقع واحد من هذه الظروف وأشباهها نائب فاعل، فلا يقال: (ما كُتِب قطُّ ـ لن يُكتبَ عوضُ) لئلا يخرج الظرف عن الظرفية إلى غيرها.

وكذلك إذا كان ظرفًا شبيهًا بالمتصرف (وهو الذي لا يفارق النصب على الظرفية إلا إلى الجر بـ (من) غالبًا مثل: عند ـ ثَمّ ـ لدى ـ مع، أو الجر بـ (إلى) مثل (متى)، أو الجر بـ (من، وإلى) كـ (أين)، وما كان كذلك لا ينوب عن الفاعل لأنه لا يسند إليه، بمعنى أنه لا يأتي إلا ظرفًا، فكيف تحوله من ظرف إلى نائب فاعل؟ إنك إذا فعلت هذا فكأنك حرفته من طبيعته التي طبع عليها، وعلى هذا فلا يقال (قرئ عندُك).

والظرف المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان مع تصرفه مختصًا. والمراد باختصاصه أن يضيف معنى جديدًا ليزول الغموض والإبهام. وهو

يختص إما بالوصف نحو (قُضِي شهرٌ جميلٌ في المصايف) و (قُطِع يومٌ كاملٌ في السفر)، أو بالإضافة نحو (سُهِرتْ ليلةُ القدر) و(أُذّن وقتُ الصلاة)، أو بالعلَمية نحو (صيم رمضانُ).

❋ ❋ ❋

٤ ـ المصدر المتصرف المختص:

والمراد بالمتصرف عدم التزامه النصب على المصدرية، وإنما يتأثر بالعوامل المختلفة، فتارة يكون مرفوعًا وأخرى منصوبًا أو مجرورًا على حسب حالة الجملة، مثل: (فَهْم ـ جلوس) نحو قولك: (الفَهمُ ضروري للتعلم ـ إن الفهمَ ضروري ـ اعتمدت على الفهمِ).

وأما غير المتصرف فهو ما يلازم النصب على المصدرية نحو (معاذَ الله، وسبحانَ الله) فإن (معاذ) و (سبحان) ملازمان النصب على المصدرية فلا يصلحان للنيابة عن الفاعل.

ويشترط أن يكون المصدر المتصرف مختصًّا. والمراد بالاختصاص هنا أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائدًا على معناه المبهم المقصور على الحدث المجرد ليكون في الإسناد إليه فائدة، فلا يصح أن يقال: (وُقِف وقوفٌ) أو (عُلِم عِلْمٌ) لأنه لا يفيد معنى جديدًا بل لا بد من اختصاصه.

والاختصاص إما أن يكون بالوصف نحو (وُقِف وقوفٌ طويلٌ) و (فُهِم فهمٌ عميقٌ)، أو بيان العدد نحو (نُظِر في الأمر نظرتان) و (قُرئ عشرون قراءةً)، أو الإضافة نحو (سِيرَ سيرُ الصالحين) و (فُهِم فهمُ العباقرة).

❋ ❋ ❋

وإذا فقد المفعول به من الكلام جازت نيابة كل واحد من المجرور

والمصدر والظرف على السواء. فمن نيابة المصدر المختص قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، ومن نيابة المجرور أن تقول: (يشاد بذكر العاملين إشادةً عظيمةً) فـ (بذكر) في محل رفع نائب فاعل، ومن نيابة الظرف قولك: (يصلّى يومُ الجمعة في الجامع الكبير) فـ (يوم) نائب فاعل.

فائدة:

إذا اجتمعت هذه الثلاثة: المصدر والظرف والمجرور فالذي عليه الأكثرون أنها متساوية في النيابة ولا يفضل بعضها بعضًا كما ذكرنا. تقول: (جُلِس في الدار جلوسًا طويلاً يومَ الجمعة) إذا جعلت المجرور هو النائب، وتقول: (جُلِس في الدار جلوسٌ طويلٌ يومَ الجمعة) إذا جعلت المصدر هو النائب، وتقول: (جُلِس يومُ الجمعة في الدار جلوسًا طويلاً) إذا جعلت الظرف نائبًا.

والحق أن يقال إنه ينوب عن الفاعل ما كان أهم وأدخل في عناية المتكلم، فإذا كان المجرور هو المهم أنيب، وإذا كان المصدر هو المهم أنيب، وإذا كان الظرف هو المهم أنيب.

وإيضاح هذا الأمر أن المتكلم قد يعنيه ذكر الحدث مع ما ارتبط به من مجرور أو ظرف دون أن يعنيه ما وراء ذلك فيقتصر عليه، فيقول مثلاً: (جُلس في الدار) و (اقتُتل يومُ الخميس). قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨]، فإن المهم هو المجرور، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦]. ونحوه (اجتُمع يومُ الخميس) إذا لم يعنك من اجتمع.

وكذلك الأمر بالنسبة للمصدر فتقول: (انطُلق انطلاقٌ شديدٌ).

وقد يعنيه عدة أمور بعضها أهم من بعض، فيجعل مدار حديثه ما كان

أدخل في عنايته نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، فالمصدر الدالّ على المرة هنا هو الأهم لا المجرور كما في الآيات السابقة، ولذلك أنابه عن الفاعل.

ومما يدل على أن الاهتمام منصبّ على المصدر الدال على المرة قوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤] فقد جاء بالمصدر الدالّ على المرة أيضًا.

وقد يجري الفعل المتعدي في ذلك مجرى اللازم إذا لم يتعلق غرض بذكر مرفوعه نحو قولك: (أُكرم في الحفل) و (حُفِظ في الدار) إذا لم يعنك ما أُكرم ولا من أُكرم، ولا ما حُفظ. (م)

وقابل من ظرف او من مصدر — أو حرف جر بنيابة حري

المعنى: إذا كان اللفظ ظرفًا أو مصدرًا أو جارًّا ومجرورًا كان هذا اللفظ جديرًا بالنيابة عن الفاعل.

ولا ينوب بعض هذي إن وجدْ — في اللفظ مفعول به وقد يردْ

المعنى: لا يصح إنابة شيء مما ذكر في البيت السابق مع وجود المفعول به، وقد يرد إنابة غير المفعول به مع وجوده.

تعدي الفعل ولزومه

ينقسم الفعل التام إلى متعدٍّ ولازم.

أ ـ الفعل المتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بنفسه نحو (فتح طارقٌ الأندلسَ).

علامة الفعل المتعدي:

للفعل المتعدي علامتان:

الأولى: أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به. وطريقة ذلك أن يوضع الفعل في جملة تامة وقبله اسم جامد أو مشتق، بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر، وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم، فإن صحّ التركيب واستقام المعنى فالفعل متعدٍّ بنفسه، وإلا فهو فعل لازم.

فإذا أردنا أن نتبين حقيقة الفعل (أخذ) من ناحية التعدي واللزوم وضعنا قبله اسمًا غير مصدر، وجعلنا بعد الفعل ضميرًا يعود على ذلك الاسم فنقول: (الصحفَ أخذتُها) فنرى المعنى سليمًا والتركيب صحيحًا، فنحكم بأن هذا الفعل متعدٍّ ينصب المفعول به بنفسه.

ومثل هذا يتّبع في الفعل (قعد)، حيث نقول: (الغرفة قعدتُها) فندرك سريعًا فساد الأسلوب والمعنى، ولا سبب لهذا الفساد اللغوي إلا عدم تعدية الفعل (قعد) تعدية مباشرة، لهذا نحكم عليه بأنه لازم.

وإنما اشترطوا في الاسم السابق أن يكون غير مصدر؛ لأن هاء

المصدر تتصل بالفعلين المتعدي واللازم، فلا تدل على تعدي الفعل، فمثال المتصلة بالمتعدي (الضربُ ضربتُه زيدًا) أي: ضربتُ الضربَ زيدًا، ومثال المتصلة باللازم (القيامُ قمتُه) أي: قمتُ القيامَ.

الثانية: أن يصاغ من مصدره اسم مفعول تام بحيث لا يحتاج إلى حرف جر نحو (الواجب مكتوب).

علامة الفعل المعدّى أن تصلْ   ها غير مصدر به نحو (عمِلْ)

المعنى: علامة الفعل المتعدي إلى مفعوله أن تصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول نحو (الواجبُ عملتُه).

حكم الفعل المتعدي:

حكم الفعل المتعدي أنه ينصب المفعول به إن لم ينب عن فاعله.

فانصب به مفعوله إن لم ينب   عن فاعل نحو (تدبرتُ الكتب)

المعنى: انصب بهذا الفعل المتعدي مفعوله إن لم ينب عن الفاعل نحو (تدبرتُ الكتبَ).

❋ ❋ ❋

ب ـ **الفعل اللازم**: هو ما ليس بمتعدٍّ. وقد يتعدى بحرف جر نحو (مررتُ بسعيدٍ) و(ذهبت بالورق إلى المطبعة)، أو لا يكون له مفعول نحو (ركض المتسابقون) و (قام محمدٌ). ويسمى أيضًا الفعل القاصر.

علامة الفعل اللازم:

ذكرنا أن اللازم هو ما ليس بمتعدٍّ، فلا تتصل به هاء المفعول به، ولا يصاغ من مصدره اسم مفعول تام.

والجدير بالذكر أن هناك من الأفعال ما يستعمل لازمًا ومتعديًا والمعنى واحد مثل: نصح، وشكر، فنقول: (نصحته، ونصحت له)

و(شكرته، وشكرت له). قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩]، وقال: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢].

ومن أشهر علامات الفعل اللازم ما يأتي:

أ ـ أن يكون الفعل دالًا على السجايا، أي الطبائع، وهي الصفة اللازمة لصاحبها ولا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر نحو (شرُف، كرُم، نَهِم، ظرُف).

ب ـ أن يكون الفعل دالًا على هيئة نحو طال، قصر.

ج ـ أن يكون الفعل على وزن (افعَلَلَّ) نحو (اقشعَرَّ، اطمأَنَّ، اشمأَزَّ).

د ـ أن يكون الفعل مطاوعًا لفعل متعدٍّ لمفعول واحد نحو (مددتُ الحديدَ فامتدّ) و (دحرجتُ الكرة فتدحرجتْ) و (كسرتُ الخشبةَ فانكسرتْ).

والمطاوعة: قبول الأثر من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقًا.

هـ ـ أن يكون الفعل على وزن (افعلَّ) نحو (احمرَّ، اصفرَّ)، أو على وزن (افعالَّ) نحو (ادهامَّ، ازوارَّ، احمارَّ)، أو على وزن (افعنللَ) نحو (احرنجم القوم، أي: اجتمعوا ـ اقعنسس الجمل، أي: أبى أن ينقاد)، أو على وزن (فعُل) نحو (كرُم، وعظُم).

و ـ أن يكون دالًا على نظافة نحو (طهُر الثوب، ونظُف المكانُ)، أو على دنس نحو (دنِس الثوب ووسِخ وقذِر).

ز ـ أن يكون دالًا على عَرَض: وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دائمًا، نحو (مرِض فلان، وكسِل، ونشِط، وفرِح، وحزِن، وشبع، وعطِش).

ح ـ أن يكون دالّاً على عيب كـ (عوِر، وعمِش)، وعلى حلية كـ (نجِل، ودعِج).

ولازم غير المعدّى وحتمْ   لزوم أفعال السجايا كـ (نهمْ)

المعنى: اللازم هو ما ليس بمتعدّ. ويتحتم اللزوم في كل فعل دالّ على سجية نحو (نهمَ).

كذا افعللَّ والمضاهي اقعنسسا   وما اقتضى نظافة أو دنسا

المعنى: وكذلك كل فعل جاء على وزن (افعلَلّ) أو وزن يشابه وزن (اقعنسس)، أو دل على نظافة أو دنس.

أو عرَضًا أو طاوع المعدّى   لواحدٍ كمدّه فامتدّا

المعنى: أو دل على عرَض أو كان مطاوعًا لما تعدى إلى مفعول واحد نحو (مدّه فامتدّ).

سقوط حرف الجر من الفعل المتعدي بواسطة:

تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، وأن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر نحو (مررت بسعيد)، فالجار والمجرور مفعول من حيث المعنى. وقد يحذف حرف الجر فيصل الفعل إلى مفعوله بنفسه فيقال: (مررتُ سعيدًا)، قال الشاعر:

تمرون الديارَ ولم تعوجوا   كلامكمُ عليّ إذن حرامُ

والمعنى: مررتم بديار أحبتي ولم تقيموا مدة من الزمان، لهذا فقد حرّمت على نفسي كلامكم مجازاةً لكم.

والأصل: تمرون بالديار. فحذف حرف الجر وهو منصوب على نزع الخافض.

وحذف حرف الجر وإعمال الفعل في الاسم مباشرة مقصور على

السماع عن العرب نحو قولهم: توجهتُ مكةَ، وذهبتُ الشامَ، بدلاً من: توجهت إلى مكة، وذهبت إلى الشام.

ولا يقاس عليه، فلا يقال: توجهت المسجد، وذهبت الدار مثلاً؛ لأنه لم يسمع في غير مكة والشام.

ويجوز حذف حرف الجر قياسًا مطّردًا مع (أنْ، وأَنَّ) إذا أُمن اللبس كقولك: (سررت من أنّ الناشئ راغب في العلم حريص على أنْ يزداد منه) فبعد حذف حرف الجر تصير الجملة (سررت أنّ الناشئ راغب... حريص أن يزداد). ونحوه (عجبت أنك نائم) أي: من أنك نائم، وكقوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣] أي: من أن جاءكم، وقوله: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: ٢] أي: من أن جاءهم، لأن الأصل: عجب من كذا، قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٧٣]، وكقوله سبحانه: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أي: بأنّه، لأن الأصل: شهد بكذا، قال تعالى: ﴿وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢].

فإن حصل لبس امتنع الحذف، ففي نحو قولك: (رغبت في أن أزورَك) لا يجوز أن تقول: (رغبت أن أزورك) لإشكال المراد بعد الحذف، فلا يفهم السامع ماذا أردت: أرغبت في الزيارة، أم رغبت عنها، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]، فيجب ذكر الحرف ليتعين المراد.

ومثله قولك: (رغبت في أن يفيض النهر) فلا يصح حذف حرف الجر (في) فلا يقال: (رغبت أن يفيض النهر) إذ لا يتضح المراد بعد الحذف أهو: رغبت في أن يفيض النهر أم رغبت عن أن يفيض؟

إلا إذا كان الإبهام مقصودًا لتعمية المعنى المراد على السامع، أو

لاحتماله المعنيين كقوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فالآية تحتمل الرغبة في النكاح والرغبة عنه.

واختلف النحاة في محل (أنَّ، وأنْ) ـ عند حذف حرف الجر ـ فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين. ومذهب الكسائي هو الأقيس لضعف الجار عن العمل محذوفًا.

وعــدّ لازمًــا بــحــرف جــرٍّ وإن حذف فالنصب للمنجرِّ

نــقــلاً وفــي أنّ وأنْ يــطّــردُ مع أمن لبس كـ (عجبت أن يدوا)

المعنى: عدّ الفعل اللازم بحرف الجر، فإن حذف الحرف فالنصب للمجرور سماعًا. ويطّرد حذف حرف الجر قبل (أنّ) و(أنْ) بشرط أمن اللبس نحو (عجبتُ أن يدوا) بتقدير: عجبت من وديهم، أي: إعطائهم الدية.

المفعول به

تعريفه: هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل إثباتًا أو نفيًا، فالإثبات نحو (بريتُ القلمَ) والنفي نحو (ما بريت القلمَ).

وقد يتعدد المفعول به في الكلام إن كان الفعل متعديًا إلى أكثر من مفعول واحد نحو (أعطيت الفقيرَ درهمًا، وظننت الأمرَ واقعًا، وأعلمت سعيدًا الأمرَ جليًّا).

حكم المفعول به:

وجوب نصبه. وعلامات النصب إما الفتحة وذلك في الاسم المفرد وجمع التكسير نحو (علّمتُ طالبًا) و(علّمتُ طلابًا)، أو الكسرة وذلك في جمع المؤنث السالم نحو (علمتُ الطالباتِ)، أو الألف وذلك في الأسماء الخمسة نحو (علمتُ أخاك)، أو الياء وذلك في المثنى وجمع المذكر السالم نحو (هنأت الطالبَين، قابلتُ المهندسِين).

أقسام المفعول به:

المفعول به قسمان: ظاهر نحو (فتح سعدٌ العراقَ)، وضمير، وهو قسمان: متصل نحو (أكرمتُكَ، وأكرمتُهم)، ومنفصل نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

تعدي الفعل إلى مفعولين:

قد يتعدى الفعل إلى مفعولين، وهو بهذا ينقسم قسمين:

القسم الأول: ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وهو ظن وأخواتها كما مر سابقًا.

والقسم الثاني: ما يتدعى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا وهي أفعال كثيرة منها: أعطى ومنح ومنع وكسا وألبس وآتى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، وقوله: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [الكهف: ٦٥]، وقولك: (هو يعطي السائلين الدنانيرَ، ويطعم المحتاجين القوتَ، ويمنح طلابَ العلم الكتبَ، ويكسو الفقراءَ الثيابَ).

تقديم المفعول به:

الأصل في الجملة التي تحتوي مفعولاً به أن يؤتى بالفعل فالفاعل فالمفعول به نحو (ينصر اللهُ المجاهدينَ).

وقد يتقدم المفعول به على الفاعل نحو (ينصر المجاهدين اللهُ) وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا۟ رَبَّهُم﴾ [الروم: ٣٣]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩].

وقد يتقدم المفعول به على الفعل نحو قولك: (محمدًا أكرمْ)، وقولك: (المجاهدين ينصر اللهُ).

فائدة:

لتقديم المفعول على الفعل أغراض أهمها:

أ ـ الاختصاص: فقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ معناه نخصك بالعبادة، ونحوه قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦].

وهو كما تقول: (أكرمْ محمدًا) و (محمدًا أكرمْ)، فإن معنى قولك: (أكرمْ محمدًا) أن تطلب لمحمد الإكرام من المخاطب، ولا تطلب حصر الإكرام به. أما (محمدًا أكرمْ) فمعناه: خصَّ محمدًا بالإكرام.

وكذلك الأمر في النفي نحو قولك: (ما شتمت خالدًا) و (ما خالدًا

شتمت)، فإنك في الجملة الأولى نفيت الشتم عن خالد ولم تثبته لغيره، فقد تكون شتمت غيره أو لا تكون. أما قولك: (ما خالدًا شتمت) فإن معناه أنك نفيت الشتم عن خالد وأثبتّ وقوعه على غيره، أي: أنا لم أشتم خالدًا بل شتمت غيره.

ولذا يصح أن تقول: (ما شتمت خالدًا ولا غيره) ولا يصح أن تقول: (ما خالدًا شتمت ولا غيره) لأنه تناقض، إذ قولك: (ما خالدًا شتمت) معناه أنك شتمت غيره، فكيف يصح أن تقول: (ولا غيره)؟

ب ـ أو للمدح والثناء: كقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤]، وقوله: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦].

فهذا ليس من باب التخصيص والحصر، إذ ليس معناه ما هدينا إلا نوحًا من قبل، وإنما هو من باب المدح والثناء.

ج ـ أو للعناية بالمتقدم لأهميته: كقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤].

د ـ أو للحذر منه: كقوله تعالى: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥].

هـ ـ أو لتعظيمه: كقولك لمن سأل الله: عظيمًا سألت.

و ـ أو للتوجيه والإرشاد: كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩ ـ ١٠]. فهذا ليس من باب الحصر كما هو واضح، إذ ليس المراد به جواز قهر غير اليتيم ونهر غير السائل، وإنما هو من باب التوجيه، فإن اليتيم ضعيف، وكذلك السائل، وهما مظنة القهر، فقدمهما للاهتمام بشأنهما والتوجيه إلى عدم استضعافهما.

إلى غير ذلك من الأغراض. (م).

تقديم أحد المفعولين على الآخر:

إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو (أعطيتُ محمدًا دينارًا) فالأصل تقديم المفعول الأول (محمد)؛ لأنه فاعل في المعنى، لأنه هو الآخذ للدينار.

وكذلك قولك: (كسوتُ زيدًا جبةً) فـ (زيدًا) مفعول أول، و(جبة) مفعول ثان، والأصل تقديم (زيدًا) على (جبة) لأنه هو اللابس، فهو الفاعل في المعنى.

وعلى هذا فالترتيب فيما يتعدى إلى مفعولين ليس الثاني منهما خبرًا في الأصل أن يتقدم الفعل ففاعله ثم المفعول الأول الذي هو الفاعل في المعنى ثم المفعول الثاني.

ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى وهو المفعول الثاني لكنه خلاف الأصل فتقول: (أعطيتُ دينارًا محمدًا) و (كسوتُ جبةً زيدًا).

فائدة:

ذكرنا أن الأصل أن يتقدم الفعل فالفاعل ثم المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى ثم المفعول الثاني نحو (منح سعيد خالدًا أرضًا) ويقال هذا إذا كان المخاطب خالي الذهن لا يعلم شيئًا عن الموضوع بجملته.

وقد يتقدم المفعول الثاني على الأول لغرض بلاغي يقتضيه المقام نحو (منح سعيد أرضًا خالدًا) إذا كان الاهتمام منصبًّا على الأرض لا على الآخذ.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [غافر: ٥٣]، وقوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢] ففي الآية الأولى قدّم ﴿بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ وهو المفعول الأول على (الكتاب)، وفي آية

فاطر قدم (الكتاب) على ﴿ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ﴾ ولذلك سبب واضح يتبين من سياق الآيتين، ففي آية فاطر الكلام جارٍ على الكتاب ولذلك قدّمه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ . . . وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ . . . ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ﴾ [فَاطِر: ٢٩-٣٢] فناسب تقديم الكتاب.

أما في سورة غافر فالكلام على حَمَلة الكتاب فلذلك قدّمهم، قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَوَلَمۡ تَكُ تَأۡتِيكُمۡ رُسُلُكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِۖ قَالُواْ بَلَىٰۚ . . . إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ﴿٥١﴾ . . . وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡهُدَىٰ وَأَوۡرَثۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [غافر: ٥٠ ـ ٥٣]. فناسب أن يتقدم الحَمَلة على الكتاب بخلاف الآية الأولى كما هو واضح. (م).

ويلزم الأصل ـ وهو تقديم الفاعل في المعنى ـ في مواضع منها:

١ ـ خوف اللبس نحو (أعطيتُ محمدًا عليًّا) فلا يجوز تقديم الثاني، لأنه لا يعلم كونه آخذًا إلا بتقديمه.

٢ ـ أن يكون المفعول الثاني واقعًا عليه الحصر نحو (ما أعطيت محمدًا إلا دينارًا) و(إنما أعطيت محمدًا دينارًا)، ونحو (ما كسوت خالدًا إلا ثوبًا) و (إنما كسوت خالدًا ثوبًا).

٣ ـ أن يكون المفعول الأول ضميرًا متصلاً والمفعول الثاني اسمًا ظاهرًا نحو (منحتُك الودَّ) و(أعطيتك درهمًا).

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى وذلك في مواضع منها:

١ ـ أن يكون المفعول الأول ـ أي الفاعل المعنوي ـ متصلاً بضمير يعود على المفعول الثاني نحو (أعطيت الدرهمَ صاحبَه) فلا يجوز تقديم

(صاحبه) وإن كان فاعلاً في المعنى لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

٢ ـ أن يكون المفعول الأول محصورًا نحو (ما أعطيتُ المكافأةَ إلا المستحقَّ) و (ما منحتُ الجائزةَ إلا عمرًا).

٣ ـ أن يكون المفعول الثاني ضميرًا متصلاً، والمفعول الأول اسمًا ظاهرًا نحو (الدرهمَ أعطيته محمدًا) و (الودَّ منحته الطفلَ).

والأصل سبق فاعل معنًى كـ (مَن) من (ألبِسَنْ من زاركم نسج اليمن)
ويلزم الأصل لموجب عرى وترك ذاك الأصل حتمًا قد يرى

المعنى: إذا تعدى الفعل إلى مفعولين أحدهما فاعل في المعنى فالأصل أن يتقدم هذا الفاعل في المعنى على غيره مثل (ألبسنْ من زاركم نسج اليمن).

ومراعاة هذا الأصل ـ وهو تقديم الفاعل في المعنى ـ قد تلزم بسبب موجب لمراعاتها قد عرى ـ أي وجد ـ وذلك كخوف اللبس مثلاً. وترك مراعاة الأصل لمانع يقتضي تأخير ما هو فاعل في المعنى قد يرى أمرًا محتومًا، أي: واجبًا.

حذف المفعول به:

إذا اختل المعنى بحذف المفعول به فلا يجوز حذفه، كأن يكون المفعول جوابًا عن سؤال نحو (ماذا أكلتَ؟) فيجاب: أكلتُ فاكهةً، ونحو (من قابلتَ؟) فتجيب (قابلتُ المديرَ).

أو يكون محصورًا نحو (ما أكلتُ إلا الفاكهةَ) و(ما قابلتُ إلا المديرَ).

إذ لو حذفت المفعول من الأول فلا يحصل جواب، ولو حذفته من الثاني لانتفى معنى الحصر.

وحذفَ فضلة أجز إن لم يضر   كحذف ما سيق جوابًا أو حصر

المعنى: يجوز حذف الفضلة (المفعول به) بشرط ألّا يضرّ حذفها، فإن ضرّ الحذف لم يجز كما إذا وقع المفعول جواب سؤال أو وقع محصورًا.

فائدة:

قد يحذف المفعول به من الكلام لفظًا لكنه مراد معنى وتقديرًا، وهو الذي يسميه النحويون (الحذف اختصارًا) وذلك إذا دل على حذفه دليل كقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١] أي: من خلقته؛ لأن الاسم الموصول لا بد له من عائد، وكقوله: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] أي: أنعمتُها، وكقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٣ - ٢٤] أي: فإن لم تفعلوا الإتيان ولن تفعلوه.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ﴾ [طه: ٧٩] أي: وما هداهم، غير أن الحذف هنا له غرض لطيف علاوة على الإيجاز، وذلك أنه أخرجه مخرج العموم، أي أن فرعون لم يتصف بصفة الهداية ألبتة، وذلك أنه لو قال: (وما هداهم) لكان عدم الهداية مقيدًا بقومه، إذ يحتمل أنه هدى غيرهم، لكنه قال: ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ أي: ما هدى أحدًا.

ويذكر النحاة أن المفعول قد يحذف لتناسب الفواصل كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣] أي: وما قلاك، غير أن الذي نراه أن الحذف هنا للإكرام والتعظيم، لأنه تعالى لم يرد أن يواجه رسوله بالقلى فيقول: (وما قلاك) وإنما اكتفى بالمفعول السابق إكرامًا لرسول الله من أن يناله الفعل. ونحو هذا يجري في كلامنا، كأن يقول أحد لآخر: بلغني

عنك أنك شتمت وقلت، فيقول: لا والله ما شتمت ولا قلت، فحذف المفعول من الفعلين تعظيمًا له من أن يناله الفعل.

أما ذكر مفعول التوديع في (ما ودعك) فللإكرام، ذلك أن التوديع إنما يكون بين المتحابين بخلاف القلى. (م).

كما يجوز حذف المفعولين أو حذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، فمثال حذف المفعولين قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥] فقد حُذف مفعولا (أعطى) للإيجاز، و حذف مفعول (اتقى) أي: اتقى الله.

وأما حذف أحدهما فمثال حذف المفعول الأول قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] أي: يعطوكم الجزية، ومثال حذف المفعول الثاني قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ٥] وإنما حذف المفعول الثاني ليشمل كل ما أعطاه الله لنبيه عليه الصلاة والسلام من خير الدنيا والآخرة.

حذف الناصب:

الأصل في ناصب المفعول به أن يكون مذكورًا. ويجوز أن يحذف إذا دل عليه دليل كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا خَيْرًا ۗ﴾ [النحل: ٣٠] أي: أنزل خيرًا، ويقال لك: (من أُكرم؟) فتجيب: العلماءَ، أي: أكرمِ العلماءَ.

وقد يكون الحذف لازمًا كما في الاشتغال نحو (محمدًا أكرمتُه) والتحذير والإغراء نحو (إياك والشرَّ).

ويحذف النّاصبها إن عُلِما وقد يكون حذفه ملتزما

المعنى: يجوز حذف ناصب المفعول إذا دل عليه دليل، وقد يكون حذف الناصب لازمًا لا بد منه.

التحذير والإغراء

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه. والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة:

أولها: المحذِّر، وهو المتكلم الذي يوجّه التنبيه لغيره.

وثانيها: المحذَّر، وهو الذي يتجه إليه التنبيه.

وثالثها: المحذَّر منه، وهو الأمر المكروه الذي يصدر بسببه التنبيه.

وللتحذير صور وأنماط مختلفة يمكن عرضها على النحو الآتي:

١ ـ ذكر المحذَّر منه وحده على أن يكون اسمًا ظاهرًا دون تكرار ولا عطف مثيل له عليه، كتحذير الطفل من النار بأن يقال له: (النارَ).

حكمه:

نصبه بفعل محذوف جوازًا هو ومرفوعه. فكلمة (النار) يجوز نصبها على اعتبارها مفعولاً به لفعل محذوف جوازًا تقديره مثلاً: (احذر النارَ) والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. ويجوز تقدير فعل آخر يناسب المعنى والسياق مثل: اجتنبِ النار.

ويجوز أن تقول: (احذر النار) بإظهار الفعل، وفي تلك الحالة يخرج التركيب من إطار أسلوب التحذير؛ لأن الشرط الأساسي في هذا الأسلوب عدم ذكر الفعل.

فائدة:

الداعي للحذف هو ضيق الوقت؛ لأن أكثر حالات التحذير تتطلب الإسراع لينتبه المخاطب قبل فوات الفرصة كي لا يصيبه المكروه بفواتها.

❋ ❋ ❋

٢ ـ ذكر المحذَّر منه اسمًا ظاهرًا إما مكررًا، وإما معطوفًا عليه مثله بالواو، فمثال الأول (البردَ البردَ)، ومثال الثاني (البردَ والمطرَ).

حكمه:

وجوب نصب الاسم في الصورتين بفعل محذوف مع مرفوعه وجوبًا. ففي المثال الأول تكون (البردَ) الأولى مفعولاً به، والثانية توكيد لفظي. وفي المثال الثاني يكون (البرد) مفعولاً به، و(المطر) معطوفًا. ولا يجوز أن تظهر الفعل فتقول: (احذر البردَ البردَ) أو (احذر البردَ والمطرَ).

❋ ❋ ❋

٣ ـ ذكر المحذَّر اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى كاف الخطاب، كأن يقال لمن يحاول لمس طلاء سائل: (يدَك)، وقد يكون مكررًا فتقول: (يدَك يدَك) أو معطوفًا فتقول: (يدَك وملابسَك).

حكمه:

إذا كان الاسم منفردًا فيكون مفعولاً به لفعل محذوف جوازًا تقديره (أبعدْ يدَك). وأما المكرر والمعطوف فالعامل فيهما محذوف وجوبًا.

❋ ❋ ❋

٤ ـ ذكر المحذَّر اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى كاف الخطاب مع عطف المحذَّر منه عليه نحو (يدَك والسكينَ ـ رأسَك وحرارةَ الشمس ـ يدَك والمدادَ).

فالمعطوف هنا محذَّر منه والمعطوف عليه محذّر، فإذا قلت: (يدَك والسكينَ) فالمحذَّر (يدك) والمحذَّر منه (السكين)، بخلافه في النوع السالف الذي يكون فيه المعطوف والمعطوف عليه محذَّرًا.

حكمه:

الأسهل اختيار عاملَين مناسبين، أحدهما للمعطوف عليه، والآخر للمعطوف، كأن يقال: صنْ يدَك وأبعدْ السكينَ ـ قِ رأسَك واحذرْ حرارةَ الشمس ـ باعدْ يدَك واحذر المدادَ. فيكون كل من المعطوف والمعطوف عليه مفعولاً به لفعل محذوف وجوبًا، وبذا تعطف جملة على جملة.

❋ ❋ ❋

ويمكن أن تكون الواو للمعية، أي احفظ يدك من السكين ومصاحبته.

٥ ـ ذكر المحذَّر ضمير نصب منفصل للمخاطب هو (إياك) وفروعه. وبعده المحذَّر منه مسبوقًا بالواو نحو (إياك والكذبَ).

حكمه:

تكون (إيا) مفعولاً به لفعل محذوف وجوبًا تقديره (أحذّر)، والواو حرف عطف، و(الكذب): مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (تجنبْ)، فهو عاطف جملة على جملة أيضًا.

وقد تكون الواو للمعية، والمعنى: إياك وممارسة الكذب، أو التلبس به، أو مصاحبته.

٦ ـ ذكر المحذَّر ضمير نصب منفصل للمخاطب هو (إياك)، وبعده المحذَّر منه مجرور بـ (من) نحو (إياك من الكذب).

٧ ـ ذكر المحذَّر ضمير نصب منفصل للمخاطب هو (إياك)، دون أن يكون مسبوقًا بالواو أو بحرف الجر (من) نحو (إياكم اتباع هوى النفس)، على تقدير: إياكم أحذّر اتباع هوى النفس، فيكون (اتباع) مفعولاً به ثانيًا.

ويجوز تكرار الضمير (إياك) كقول الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

فإياك إياك المراءَ فإنه ... إلى الشر دعّاء وللشر جالب

المعنى: يحذر الشاعر من المراء وهو الجدال، ويبين أنه سبب للشر.

قال ابن مالك:

إيّاك والشرَّ ونحوه نصبْ ... محذِّرٌ بما استتاره وجبْ

ودون عطف ذا لـ (إيا) انسب وما ... سواه ستر فعله لن يلزما

إلا مع العطف أو التكرار ... كالضيغمَ الضيغمَ يا ذا الساري

المعنى: (إياك والشر) ونحو هذا الأسلوب يجب نصبه على التحذير بعامل مستتر وجوبًا.

وانسب هذا الحكم ـ وهو النصب بعامل محذوف وجوبًا ـ لـ (إيا) أيضًا عند عدم العطف عليها بأن تقول: (إياك الشرَّ).

وإن كان بغير (إياك) فلا يجب إضمار الناصب، إلا مع العطف نحو (رأسَك والسيفَ) أو التكرار نحو (الضيغمَ الضيغمَ يا ذا الساري).

فائدة:

ذهب النحاة إلى أنه إذا كان أسلوب التحذير بـ (إيا) ففعله واجب الحذف مطلقًا سواء كررت أم لم تكرر. تقول: (إياك والكذب) ولا يصح أن تقول: (إياك أحذِّر والكذب) أو (أحذِّرك والكذب). وكذلك إذا كان بغير (إيا) إذا كان مكررًا أو معطوفًا نحو (النارَ النارَ) و(الكذبَ والخيانةَ)، فإنه لا يصح أن تقول: (احذر النار النار) و (احذرِ الكذب والخيانة). وإذا لم يكرر المعمول جاز إظهار عامله اتفاقًا.

وفي هذه المسألة بحث، فإنه عند جمهور النحاة حذف الفعل واجب في نحو (إياك من المراء) و (إياك من الكذب) وفي نحو (الكذب والخيانة). ولكن ألا يصح أن نقول: (أحذِّرك من المراء) و (احذرِ الكذب

والخيانة)؟ ألا يصح أن نقول: (أحذّرك من هذا الأمر) و (أحذّرك العقوق والظلم)؟

إن هذه التعبيرات صحيحة بلا شك، وإذا حذفنا الفعل من هذه الجمل كانت من الجمل الواجبة حذف الفعل عند النحاة. فمثلاً قولنا: (أحذّرك من المراء) إذا حذفنا الفعل منه كان (إياك من المراء)، و (أحذّرك من هذا الأمر) إذا حذفنا الفعل منه كان (إياك من هذا الأمر). وإذا حذفنا الفعل من قولنا: (احذرِ الكذب والخيانة) قلنا: (الكذبَ والخيانةَ)، فإذا كانت هذه الجمل مع ذكر الفعل صحيحة فلماذا يقول النحاة إن الحذف واجب؟

إنه يصح أن تقول: (أحذّرك من هذا الأمر) و (إياك من هذا الأمر). قال تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [النور: ١٧] فذكر فعل التحذير (يعظ)، ولو حذفه لكان القول (إياكم أن تعودوا لمثله أبدًا)، وقال: ﴿إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦] فذكر فعل التحذير، ولو حذفه لقال: (إياك أن تكون من الجاهلين)، وقال: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] ولو حذفه لقال: (الله والأرحام)، وقال: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ٣٢] ولو حذف فعل الإغراء لكان القول: (الله والرسول)، وقال: ﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الأنعام: ٥] ولو حذف فعل الإغراء لقال: (الكيل والميزان).

فهذه كلها من أساليب التحذير والإغراء الواجبة حذف الفعل عند النحاة، وقد ذكر الفعل معها، فكيف نفسر قول النحاة بوجوب الحذف مع أن الذكر وارد في القرآن الكريم وفي غيره؟

والجواب أن (إيا) في هذا الباب كناية عن المنع والتحذير والتبعيد عن الشيء معناها (بعّد) أو (باعد) أو (احذرْ) أو (احفظ نفسك) أو (قِ نفسك)

ونحو ذلك من معاني التحذير والكاف للخطاب. وهي بمعنى فعل التحذير نائبة عنه وتسدّ مسدّه.

ولكن لو أظهرته لتغير المعنى ولأصبح التحذير بالفعل المذكور لا بـ (إياك)، فلو قلت: (إياك من الكذب) لكان التحذير بـ (إياك) وحده، ولو قلت: (أحذرك من الكذب) لكان التحذير بالفعل (أحذر) لا بالضمير. وكذلك لو قلت: (إياك أحذّر من الكذب) لكان التحذير بالفعل لا بـ (إيا) وقدمت الضمير للاختصاص، وعند ذلك لا يكون (إيا) كناية عن التبعيد والمنع ولا نائبًا عن فعل التحذير. وإذا قلت: (أحذّرك إياك أن تفعل) كانت (إيا) ليست تحذيرًا وإنما هي بدل من ضمير الخطاب على رأي الجمهور أو توكيد له على رأي آخرين.

فأنت لا تذكر الفعل إذا كانت (إيا) تقوم مقام فعل التحذير، ولو ذكرت الفعل كانت ضمير نصب غير مكنيّ به عن التحذير.

ثم إن التحذير بـ (إيا) هو منع عام بصيغة التبعيد المطلق، في حين أن التحذير بالفعل مقيّد بمعنى ذلك الفعل، فقولك: (أحذّر) مقيد بمعنى فعل التحذير، و(أعظك) مراد منه معنى الوعظ، و(أنهاك) مراد به معنى النهي. . . وهكذا.

وقد ذكروا أن سبب الحذف هو أن الوقت يضيق عن ذكر غير المحذور منه.

ويبدو أن الأمر فيه تفصيل وهو أنه ليس كل مكرر واجب الحذف ولا كل مفرد جائز الحذف، وإنما الأمر يعود إلى القصد والمعنى والمقام. فإذا كان ذكر اللفظ من المحذر والمحذر منه نائبًا عن فعل التحذير مفهومًا منه التحذير بما يرى من الحال وكان المقام يضيق عن ذكر الفعل حذف فعله

ولا يذكر، وكان المذكور يقوم مقام فعل التحذير كما في (إيا) سواء كان مكررًا أم غير مكرر، وإلا جاز ذكره.

وإيضاح ذلك أنك تقول لصاحبك: (احذرْ زيدًا) ثم ترى أنه لم يسمع كلمة (زيد) أو ذهب ذهنه إلى خالد فتؤكد زيدًا، وهذه من فوائد التوكيد اللفظي فتقول: (احذر زيدًا زيدًا). فإذا كان زيد قريبًا منه وهو له عدو ينوي قتله وكان الوقت يضيق عن ذكر غير المحذر قلت: زيدًا، أو زيدًا زيدًا، أي احذرْه فهو قريب. فكلمة (زيد) الأولى أعني في (احذر زيدًا) ليست نائبة عن فعل التحذير، بخلاف الثانية فإنها نائبة عنه ومفهمة معناه.

وهذا مثال آخر، فإنك تقول: (الحية والعقرب) إذا كان الزمان يتقاصر عن ذكر الفعل فيحذف الفعل وجوبًا، وتقول: (احذر الحية والعقرب) إذا لم يكن كذلك. (م).

❋ ❋ ❋

وحق التحذير أن يكون للمخاطب، وشذ مجيئه للمتكلم، فلا يقال: (إياي وإهمال الواجبات) لأن الإنسان لا يحذر نفسه لعدم الفائدة؛ لعلمه بما يحذر، ومن الشاذ قولهم: (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب). وأشذ منه مجيئه للغائب، فلا يقال: (إياه وإهمال الواجبات)؛ لأن الإنسان لا يأمر ولا ينهى إلا من يسمعه، والغائب لا يسمع، ومن الشاذ قولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابِّ) ولا يقاس على شيء من ذلك.

وشـــذ إيـــاي وإيـــاه أشـــذ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

المعنى: حق التحذير أن يكون للمخاطب، وشذ مجيئه للمتكلم نحو (إياي)، وأشذ منه مجيئه للغائب نحو (إياه)، ولا يقاس على شيء من ذلك، ومن قاس ابتعد عن الصواب.

الإغراء:

هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله نحو (المروءةَ والنجدةَ) و(أخاك والإحسانَ إليه) و (أخاك أخاك).

وأسلوب الإغراء يحتاج إلى ثلاثة أشياء:

أولها: المغري، وهو المتكلم.

وثانيها: المُغرَى: وهو المخاطب.

وثالثها: المغرَى به: وهو الأمر المحمود أو الشيء المحبوب.

وللإغراء صور مختلفة يمكن عرضها على النحو الآتي:

١ ـ ذكر المغرى به وحده نحو (العملَ فإنه طريق النجاح).

حكمه:

نصبه بفعل محذوف جوازًا هو ومرفوعه. فكلمة (العمل) يجوز نصبها على اعتبارها مفعولاً به لفعل محذوف جوازًا تقديره مثلاً: (الزم).

٢ ـ ذكر المغرى به اسمًا ظاهرًا إما مكررًا، وإما معطوفًا عليه مثله، فمثال الأول (العملَ العملَ)، ومثال الثاني (الجدَّ والعزمَ).

فالاسمان الأولان في هذين المثالين مفعول به لفعل محذوف تقديره (الزمْ) ونحوه، أما كلمة (العمل) الثانية فهي توكيد لفظي. وأما كلمة (العزم) فمعطوفة على الجد، ويجب حذف الفعل إذا كان الاسم مكررًا أو معطوفًا عليه.

٣ ـ ذكر المغرى به مضافًا إلى ضمير المخاطب كقول مسكين الدارمي:

أخاك أخاك إنّ من لا أخا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

المعنى: يحض على الاعتصام بالأخ والتمسك بوداده؛ لأنه الناصر في وقت الشدة.

وكـمـحـذّر بـلا (إيـا) اجـعـلا مـغـرًى بـه فـي كـل مـا قـد فـصّـلا

المعنى: إن حكم الاسم المغرى به كحكم المحذر منه الذي بغير (إيا) في كل ما قد فصل من الأحكام.

الاختصاص

تعريفه: اسم ظاهر معرَّف بـ (أل) أو (أي) أو بالإضافة يذكر بعد ضمير المتكلم غالبًا لبيان المقصود منه. ويمكن توضيح التعريف بالأمثلة الآتية:

١ ـ تقول: (نحن ـ الشبّانَ ـ نجلّ آراء المجربين) و (نحن ـ الطلبةَ ـ شعارنا المجد). إذا قلت: (نحن) عرف السامع أنك تتكلم عن طائفتكم، ولكنه قد لا يعرف الطائفة التي تُنسب إليها وتتحدث بلسانها، فإذا قلت: (نحن الشبّان) أو (نحن الطلبة) بيّنت المقصود من الضمير ووضحت للسامع نوع الطائفة التي أنت منها.

ونشهد في عصرنا كثيرًا من المتعاقدين يبدأون عقود البيع والشراء والمداينة وغيرها بجملة شاعت بينهم هي (نحن ـ الموقعين أدناه ـ نقر ونعترف بكذا وكذا) فكلمة (الموقعين) هي الاسم الظاهر المعرفة الذي جاء لإزالة ما في الضمير قبله من عموم وإبهام مع اتفاقهما في المدلول.

وهذا يسمى بـ (الاختصاص) والاسم المختص منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره (أخصّ) فهو في الحقيقة مفعول به.

وقد يكون الاسم المختص معرفًا بـ (أل) نحو (نحن العربَ أقرى الناس لضيف)، أو بالإضافة نحو (إنّا بني منقر قوم ذوو حسب)، أو علمًا نحو (بنا تميمًا يكشف الضباب).

٢ ـ قد يكون أسلوب الاختصاص مكونًا من (أي) مبنية على الضم متلوّة بـ (ها) مثلها في النداء المحلى بـ (أل). وتستعمل مع الاسم المحلى

بـ (أل) نحو (عليّ أيُّها الكريمُ يُعتمَد) و (أنا أيُّها الراحل أحمل عنك ما تريد) و(اعفُ عنا ـ أيَّتُها الفئة النادمة).

وأيُّها وأيتُها مبنيان على الضم في محل نصب بفعل محذوف وجوبًا تقديره (أخصّ). وهما متبوعان باسم مقرون بـ (أل) مرفوع على أنه نعت تابع في إعرابه للفظ (أيّ) لا لمحله.

فائدة:

إن النحاة يخصون هذا المصطلح بما يقع بعد ضمير المتكلم، أو المتكلم المشارك معه غيره من اسم ظاهر معرفة موضحًا لذلك الضمير ومبينًا له نحو قولنا: (نحن المسلمين نفي بالعهود) و (عليّ خالدًا يعتمد) وفي الحديث (أيام منى عيدنا أهلَ الإسلام) و (سلمان منّا أهلَ البيت) و (فينا أصحابَ بدر نزلت آية الأنفال حين اختلفنا في النفل).

ولا يصح أن يوضح الضميرَ في هذا الباب نكرةٌ ولا اسمٌ مبهم، فلا يصح أن يبين باسم إشارة ونحوه من المبهمات، قال سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول: (إني هذا أفعل كذا وكذا) ولكن تقول: (إني زيدًا أفعل) ولا يجوز أن تذكر إلا اسمًا معروفًا؛ لأن الأسماء إنما تذكر هنا توكيدًا وتوضيحًا للمضمر وتذكيرًا، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر» [سيبويه ١/٣٢٨ بولاق].

وإيضاح ذلك أن الضمائر قد تحتاج إلى إيضاح لأنها كنايات عن المتكلم والمخاطب والغائب، ولذلك سميت (ضمائر)، فالضمير فعيل بمعنى (مُفْعَل) أي مُضْمَر، من (أضمر)، و(أضمر): أخفى، وأضمر خيراً أو شرّاً، أي أخفى ذلك في نفسه. قالوا: وسمي ضميراً لأنه يستتر، أي يخفى. وهناك من يرى أنه سمي ضميرًا لأنه يُستَر تحته الاسم الصريح

ويخفى، فإذا قلت: (أنا) فأنت لم تصرح باسمك، وإنما أخفيته تحت الضمير.

والغرض الأساسي من الاختصاص توضيح الضمير المتقدم وتبيينه، ولذلك لا يجوز هنا أن تذكر إلا اسمًا معروفًا كما قال سيبويه، فلا يصح أن نأتي باسم إشارة ولا موصول؛ لأنها كنايات أيضًا وليست تصريحًا، وإذا جئت بها فقد جئت بما هو أشكل من المضمر، فلو قلت: (إني هذا أفعل وأفعل) لم يكن (هذا) تبيينًا للضمير ولا توضيحًا له. وكذلك لا يصح أن تأتي بنكرة، فلا تقول: (إنّا معشرًا نفعل كذا وكذا) لأن الضمير معرفة والنكرة أعم منه فلم تبينه، وإنما جئت بما هو أغمض منه وأخفى، ولم توضح المقصود. بخلاف ما لو قلت: (إنّا معشرَ العراقيين أو معشر الأدباء) ونحو ذلك.

فالاختصاص يراد به توضيح الضمير المذكور وتخصيصه وتخليصه من غيره وتمييزه عنه.

والباعث على الاختصاص الفخر نحو (عليّ أيُّها الكريمُ يُعتمَد) ونحو (بنا تميمًا يكشف الضباب)، أو التواضع نحو (أنا المسكينَ محتاجٌ إلى إعانتك)، أو بيان المقصود نحو (إنّا معاشرَ الأنبياء لا نورَث) ونحو (نحن الطلبةَ نريد حقوقنا).

والأصل فيه أن يكون للمتكلم كما ذكرنا، فلا يقع بعد ضمير غائب، فلا يقال: (بهم معشرَ العرب ختمت المكارم)، ولا بعد اسم ظاهر نحو (بزيد العالمَ يقتدى). ويقل بعد ضمير الخطاب نحو (بك اللهَ نرجو الفضل).

ومن هذا يتبين أن المقصود به المتكلم، فقولك: (عليَّ أيها الكريم يعتمد) المقصود بالكريم هو المتكلم، وقولك: (أنا أيها الراحل أحمل

عنك ما تريد) الراحل فيه هو المتكلم وليس المخاطب، فإن قصد المخاطب فهو نداء وليس اختصاصًا.

وقد أوضح سيبويه أن العرب في الاختصاص لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ولكن ما بعده محمول على أوله نحو قوله: (إنّا بني منقر قوم ذوو حسب) فإنه لم يرد أن يخبر بأنهم بنو منقر، وإنما أراد أن يخبر بأنهم قوم ذوو حسب، وأوضح المقصود بالضمير فقال: (إنّا بني منقر) أي أعني بني منقر. ولو رفع فقال: (إنّا بنو منقر) لكان المعنى أنه أراد أن يخبر عن نفسه وجماعته بأنهم بنو منقر. وكذلك لو قلت: (نحن الطلبةَ نريد حقوقنا) فأنت لم ترد أن تخبر عنكم بأنكم طلبة، وإنما أردت أن تخبر بأنكم تريدون حقوقكم ثم بيّنت من أنتم؟ ونحوه لو قلت: (أنا خالدًا أقوم بهذا الأمر) فإنك لم ترد أن تخبر عن نفسك بأنك خالد، وإنما أردت أن تخبر بأنك تقوم بالأمر ثم بينت نفسك. (م).

الاختصاص كنداء دون (يا) كـ (أيها الفتى) بإثر (ارجونيا)

وقد يرى ذا دون (أي) تلو (ألْ) كمثل (نحن العُرْبَ أسخى من بذلْ)

المعنى: الاختصاص يشبه النداء، لكنه لا يستعمل معه حرف النداء نحو (ارجوني أيها الفتى).

وقد يرى الاختصاص مستعملاً من غير كلمة (أي) فيه، وإنما يكون الاسم مشتملاً على (أل) نحو (نحن العُرْبَ أسخى من بذل).

الاشتغال

معناه: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو ما يشبهه كاسم الفاعل واسم المفعول يعمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه، والسببي: هو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، وهو كل ما له علاقة أو صلة بالاسم وذلك من حيث القرابة أو الصداقة أو الزمالة في العمل أو غير ذلك من الروابط بين الاسمين.

ومعنى التعريف أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو اسم فاعل أو نحوهما، فينصب ذلك الفعل ضميره ولو لم يشتغل بضميره لنصبه نحو (خالدًا أكرمته) و (خالدًا أنا مكرمُه). فالفعل (أكرم) نصب ضمير خالد، واسم الفاعل اشتغل بضمير خالد، ولو لم يكن هذا الضمير موجودًا لنصب الاسم المتقدم فقيل: (خالدًا أكرمتُ).

والاشتغال له صور، منها ما ذكرت، ومنها أن يشتغل بمتعلقه نحو (خالدًا أكرمت أخاه) و(سعيدًا ضربت صديقَه).

وقد يصح تسلط الفعل على الاسم المتقدم بنفسه كما ذكرت، وقد لا يصح تسلطه عليه بنفسه نحو (خالدًا سلمتُ عليه) و (أخاك مررتُ به) وكقوله تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا﴾ [الإنسان: ٣١] فـ (أعدّ) متسلط على (عذاب) ولا يصح أن يتسلط على (الظالمين) بنفسه هنا.

ولا بد في الاشتغال من ضمير يعود على الاسم المتقدم كما رأيت، وهذا الضمير قد يكون منصوبًا بالفعل المتقدم نحو (خالدًا أكرمته) وقد

يكون مجرورًا بحرف جر نحو (خالدًا سلمت عليه) ونحو قوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ وقد يكون مضافًا إليه نحو (خالدًا أكرمت أخاه). (م)

وأركان الاشتغال ثلاثة: المشغول عنه: وهو الاسم المتقدم، والمشغول به: وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل مثل هاء (أكرمته) في قولنا: (خالدًا أكرمته)، والمشغول: وهو العامل المتأخر.

ناصبه:

ذهب جمهور البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبًا مماثل للفعل المذكور نحو (خالدًا أكرمته) أي: أكرمت خالدًا أكرمته، فـ (خالدًا): مفعول به لفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور.

ويناسبه في المعنى في نحو (خالدًا سلمت عليه) والتقدير: حيّيت خالدًا سلمت عليه، و(خالدًا مررتُ به) والتقدير: جاوزتُ خالدًا مررتُ به، و(خالدًا ضربت أخاه) والتقدير: أهنت خالدًا ضربت أخاه.

وقد أضمر وجوبًا لأنه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

فائدة:

إن هذا التقدير دعت إليه صنعة الإعراب، لأن كل منصوب لا بد له من ناصب عند النحاة، ولما لم يجدوا ناصبًا للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير.

إن التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسد للمعنى مفسد للجملة، فإن الجملة تتمزق وتنحلّ بتقديرنا (أكرمت خالدًا أكرمته) و(سررت خالدًا أحببت رجلاً يحبه) وبنحو ذلك من التقديرات.

فتقدير الجمهور متمشٍّ مع الصنعة الإعرابية إلا أنه مفسد للمعنى مفسد للجملة.

وحقيقة الأمر فيما نرى أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضًا معينًا في اللغة. ومما يدل على ذلك قولهم: (محمدًا سلمت عليه) و(خالدًا أكرمت أخاه) و (سعيدًا انطلقت مع أخيه) فأي اشتغال في هذا؟ وهل يمكن تسليط الفعل على الاسم المنصوب المتقدم؟ فإن الفعل قد يكون لازمًا كما نرى.

أما فيما يخص الإعراب فإنه يمكن أن يعرب الاسم المتقدم مشغولاً عنه منصوبًا ولا داعي لأن تذكر له ناصبًا؛ لأن تقدير الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها. فإنه يمكن أن يقال إن الفاعل في العربية مرفوع، والمفعول به منصوب، والمبتدأ مرفوع، والمشغول عنه منصوب... وهكذا، ولا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا. وإذا كان لا بد من الجواب فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه. (م).

إن مضمر اسم سابق فعلاً شغل ... عنه بنصب لفظه أو المحل
فالسابق انصبه بفعل أضمرا ... حتمًا موافقٍ لما قد أظهرا

المعنى: إن شغل ضمير اسم سابق فعلاً عن ذلك الاسم السابق لفظًا أو محلًا، فانصب الاسم السابق بفعل مضمر وجوبًا، ويكون الفعل المضمر موافقًا للفعل المذكور.

وجوب نصب الاسم السابق:

يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط نحو (إن وحيثما) فتقول: (إنْ زيدًا أكرمتَه أكرمك) و (حيثما زيدًا تلقَه فأكرمْه) فيجب نصب (زيدًا) في المثالين وما أشبههما.

ومثل أدوات الشرط أدوات العرض والتحضيض لاختصاصهما بالفعل مطلقًا، فمثال التحضيض قولك: (هلّا الخيرَ فعلته)، ومثال العرض

قولك: (ألا جارَكَ زرتَه). ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ؛ لأن هذه الأدوات مختصة بالأفعال.

وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها، فلا يمتنع عنده الرفع على أنه فاعل أو نائب فاعل كقول النمر بن تولب مخاطبًا زوجته بعد أن لامته على إنفاقه على أصدقائه:

لاتجزعي إن منفسٌ أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

المعنى: لا تحزني إذا أنفقت خيار مالي في إكرام الضيوف، وإنما يحق لك أن تحزني إذا أنا فارقت الحياة. تقديره (إن هلك منفسٌ).

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كإن وحيثما

المعنى: يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعدما يختص بالفعل كأدوات الشرط.

وجوب رفع الاسم السابق:

يرى النحاة أنه يجب رفع الاسم السابق فيما يأتي:

١ ـ إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم ولا يقع بعدها فعل مثل (إذا) الفجائية نحو (خرجت فإذا الجوُّ يملؤه الضباب) و(تأملت فإذا الشعوبُ ينهضها الأمل) فيجب رفع كلمتي (الجو) و(الشعوب) ولا يجوز نصبهما؛ لأن (إذا) الفجائية لا يقع بعدها الفعل مطلقًا لا ظاهرًا ولا مقدَّرًا.

وإن تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه أبدا

المعنى: إن وقع الاسم السابق بعد لفظ يختص بالابتداء كـ (إذا) التي للمفاجأة فإنك تلتزم رفعه.

٢ ـ إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير قبل أداة لها الصدارة، أي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض و(ما) النافية ولام الابتداء وكم الخبرية، فكل ذلك لا يعمل ما

بعده فيما قبله، فيجب رفع الاسم السابق نحو (محمدٌ إن لقيتَه فأكرمْه، وكلامُك إن قلته فزنه) و (المقالةُ هل كتبتها؟) و (حسنٌ ما لقيتُه) و (خالدٌ هلّا دعوتَه) و (حسينٌ لأَنا أستقبله) و (حاتمٌ كم ضربته). . . الخ.

فالاسم في ذلك كله مبتدأ، والجملة بعده خبر، وإنما لم يجز نصبه بفعل محذوف مفسر بالمذكور؛ لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجد

المعنى: كذلك يجب الرفع إذا كان الفعل المشتغل بالضمير قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعده.

ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها فقال: (زيدًا ما لقيت) أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدّر فيقول: (زيدًا ما لقيته).

ونرى أنه ما يجب فيه الرفع فليس من باب الاشتغال لأنه لم ينطبق معنى الاشتغال عليه، وذلك أنهم قالوا لو فرغ الفعل من الضمير لنصب الاسم وذلك ممتنع في وجوب الرفع نحو (خرجت وإذا أخوك يكلمه خالد). (م).

ترجيح نصب الاسم السابق:

يختار النصب في المواضع الآتية:

أ ـ إذا وقع بعد الاسم فعل دالّ على طلب كالأمر والنهي والدعاء نحو (خالدًا أكرمْه) و (الكريمَ لا تهنْه) و (خالدًا هداه الله) و(اللهم أمري يسّره وعملي لا تعسّره) فيجوز رفع (خالد والكريم وأمري وعملي) ونصبها، والمختار النصب؛ لأن الرفع يترتب عليه الإخبار عن المبتدأ بالطلب وهو قليل وخلاف القياس.

ب ـ إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام

نحو (أسعيدًا زرته؟) وقوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر: ٢٤] بالنصب والرفع، والمختار النصب؛ لأن نصب الاسم يوجب تقدير فعل بعدها.

ومثل همزة الاستفهام النفي بـ (ما) نحو (ما صديقًا أهنتُه).

ج ـ إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدّمته جملة فعلية، ولم يُفصَل بين العاطف والاسم نحو (نام محمدٌ والوالد أيقظته) فيجوز رفع (الوالد) على أنه مبتدأ، ونصبه بتقدير فعل، أي: وأيقظت الوالدَ.

والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية؛ لأنه في حالة الرفع تعطف جملة اسمية على جملة فعلية فيكون المتعاطفان متخالفين، وتخالفهما قليل جدًّا في العربية. ومنه قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٤ ـ ٥] فـ (الأنعام) منصوب بفعل محذوف، أي: وخلق الأنعام. وحسنَ النصب لتعطف جملة فعلية (والأنعامَ) على جملة فعلية تقدمت وهي ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾.

فإن وجد فاصل بين العاطف والاسم المشغول عنه، صار الاسم كما لو لم يتقدمه شيء نحو (نام محمدٌ وأما الوالد فأيقظته) فيجوز رفع (الوالد) ونصبه والمختار الرفع؛ لأن (أما) تقطع ما بعدها عما قبلها، فيكون ما بعدها مستأنفًا.

إلا إذا وجد ما يرجح النصب كقولك: (نام محمدٌ وأما الوالدَ فأيقظْه) فيختار النصب؛ لأن المشغول عنه وقع قبل فعل دالّ على طلب.

واختير نصب قبل فعل ذي طلبْ ... وبعد ما إيلاؤه الفعل غلبْ

وبعد عاطف بلا فصل على ... معمول فعل مستقرٍّ أولا

المعنى: يختار نصب المشغول عنه إذا وقع قبل فعل دالّ على الطلب

كالأمر والنهي والدعاء. وكذلك إذا وقع الاسم بعد أداة غلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام.

وكذلك يترجح النصب إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف يعطف الاسم السابق على معمول فعل مستقر أولا، أي مذكور في أول جملته، يريد أنها جملة فعلية بغير فاصل بين العاطف والمشغول عنه.

جواز الرفع والنصب:

ويكون هذا إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين. وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو (خالدٌ نام ومحمدٌ أيقظته) فيجوز رفع (محمد) على أنه مبتدأ وما بعده خبر، وتعطف جملة اسمية على جملة اسمية، ويجوز نصبه بفعل مقدر مراعاة للعجز، فتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، أي أن الفعل المحذوف مع فاعله يشكلان جملة معطوفة على (نام) الواقعة خبرًا لـ (خالد).

وإن تلا المعطوف فعلاً مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيّرا

المعنى: إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد حرف عطف قبله فعل، وهذا الفعل مع فاعله خبر عن مبتدأ قبلهما، فلك الخيار في أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله مباشرة، عطف جملة فعلية على جملة فعلية، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله، عطف جملة اسمية على جملة اسمية.

ترجيح الرفع:

ويكون هذا في كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجّح نصبه ولا ما يجوّز فيه الأمرين على السواء نحو (العالمُ احترمتُه) فيجوز رفع (العالم) ونصبه، والمختار رفعه.

هذا ما يقوله النحاة.

والرفع في غير الذي مر رجحْ فما أبيح افعل ودع ما لم يبحْ

المعنى: يترجح الرفع على النصب في غير المسائل التي مرت، فما جاز في كلام العرب افعله واترك ما لم يبح.

فائدة:

الحق أن معنى النصب غير معنى الرفع، فإن (محمدًا) في قولك: (محمدًا أكرمته) فضلة، و(محمد) في (محمدٌ أكرمته) عمدة، فهل تكون الفضلة كالعمدة؟

والسؤال: ما الفرق بين الرفع والنصب؟

تقول: (خالدًا أكرمته) و (خالدٌ أكرمته) فما الفرق بين التعبيرين؟

قال تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَـٰفِعُ﴾ [النحل: ٥] بالنصب، وقال: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] بالرفع فلم ذاك؟ وما وجه الاختلاف بينهما؟

من الواضح أن المتحدث عنه في نحو قولك: (محمدٌ أكرمته) هو محمد، وفي (محمدًا أكرمته) هو المتكلم. وكذلك في نحو (زيدٌ سلمت عليه) الإخبار فيه عن زيد، وفي نحو (زيدًا سلمت عليه) الإخبار عن المتكلم.

وبتعبير آخر أنت قدمت المنصوب في الاشتغال للحديث عنه بدرجة أقل من المبتدأ؛ لأن المبتدأ متحدث عنه، والحديث يدور عليه أساسًا. بخلاف المشغول عنه، فإن الحديث يدور على غيره أساسًا. فالفرق بين قولنا: (محمدًا أكرمته) و (محمدٌ أكرمته) أنك بالرفع جعلت مدار الحديث محمدًا وجعلت إخبارك عنه وهو مدار الاهتمام. أما الأولى فقد قدمت فيها محمدًا للاهتمام، قدمته لتتحدث عنه بدرجة أقل من العمدة، فإن الإخبار

عن المتكلم، ولكن قد يقتضي السياق أن تخص محمدًا بحديث. وأما (محمدًا أكرمت) فللاختصاص.

ونحوه (محمدٌ سلمت عليه) و (محمدًا سلمت عليه) ففي الأولى المتحدث عنه محمد والجملة الصغرى إخبار عنه، وأما في الثانية فقد قدمته للاهتمام به، وجئت بالضمير في (عليه) لإرادة الإخبار عنه بصورة ثانوية وإنما الحديث على المتكلم. (م).

أحوال المشغول به:

للفعل المشغول به ثلاث حالات:

الأولى: أن يتصل به الضمير نحو (زيدًا أهنته).

الثانية: أن ينفصل منه بحرف جر نحو (خالدًا مررت به).

الثالثة: أن ينفصل عنه بإضافة نحو (محمدًا أكرمت أخاه).

وفصل مشغول بحرف جر ... أو بإضافة كوصلٍ يجري

المعنى: إنْ فصلَ الفعل المشغول عنه بحرف جر أو بالإضافة فإنه يجري مجرى اتصال الفعل بالضمير.

الوصف العامل كالفعل:

ليس من اللازم أن يكون العامل فعلاً، فقد يكون اسم فاعل أو اسم مفعول، ولكن يشترط في هذا الوصف أن يكون صالحًا للعمل، فيخرج عما ذكرنا الوصفُ الذي لا يعمل كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي نحو (محمدٌ أنا ضاربه أمس).

فمثال الوصف العامل (الأمين أنا مشاركه) و (الدرهم أنت معطاه) فيجوز نصب (الأمين والدرهم) ورفعهما، كما يجوز ذلك مع الفعل. فإن نصب فهو معمول لوصف محذوف يفسره المذكور، فالتقدير في المثال الأول: (أنا مشاركُ الأمينَ)، وأما رفعه فعلى الابتداء وما بعده خبر.

كما يخرج عما ذكرنا الوصف الذي دخل عليه مانع يمنعه من العمل فيما قبله، كما إذا دخلت الألف واللام نحو (زيدٌ أنا الضاربه) فلا يجوز نصب (زيد) لأن ما بعد (أل) الموصولة لا يعمل فيما قبلها فلا يفسّر عاملاً فيه.

وسوّ في ذا الباب وصفًا ذا عمل ... بالفعل إن لم يك مانع حصل

المعنى: سوّ في باب الاشتغال الوصف العامل، بالفعل في العمل، إن لم يحصل مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله.

تنزيل الأجنبي منزلة السببي بشرطه:

إن العلاقة بين الفعل والمشغول عنه كما تتم بالسببي (وهو الاسم المضاف لضمير الاسم السابق) تتم بالأجنبي إذا أُتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق. فكما تقول: (خالدًا ضربت غلامه)، والتقدير: أهنت خالدًا ضربت غلامه، تقول: (خالدًا ضربت رجلاً يحبه). فقد عمل المشغول في أجنبي خالٍ من ضمير الاسم السابق وهو (رجلاً) لكن أُتبع بصفة مشتملة على ضمير الاسم السابق، وهي جملة (يحبه). وهكذا يقال في عطف البيان نحو (خالدًا ضربت عمرًا أخاه) أو عطف نسق بالواو خاصة نحو (خالدًا ضربت عمرًا وأخاه).

وعلقة حاصلة بتابع ... كعلقة بنفس الاسم الواقع

المعنى: إن العلاقة والرابطة الحاصلة بالتابع كالعلاقة الحاصلة بالسببي. ومعناه: أن الأجنبي منزل منزلة السببي إذا أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق.

التنازع

هو أن يتوجه عاملان متقدمان أو أكثر إلى معمول واحد، وبتعبير النحاة أن يتنازع عاملان معمولاً واحدًا نحو قولهم: (حضر واستمع خالد)، ففي هذا المثال طلب كل من الفعلين (حضر) و(استمع) الفاعل خالدًا. ولما كان لا يمكن أن يكون الفعل بلا فاعل، كما أنه لا يمكن أن يكون الاسم فاعلاً للفعلين معًا قالوا تنازع الفعلان هذا الفاعل، كلٌّ منهما يطلبه.

وورد عنهم نحو قولهم: (أعظمتُ وأكرمتُ عليًّا)، ففي هذا المثال طلب كل من الفعلين (أعظم) و (أكرم) المفعول (عليًّا)، ولما كان (عليًّا) لا يصلح أن يكون مفعولاً للفعلين معًا قالوا إن عليًّا قد تنازعه الفعلان، والمعنى: أعظمت عليًّا وأكرمتُ عليًّا.

وورد عنهم نحو قولهم: (أكرمني وأكرمت سالمًا) والمعنى: أكرمني سالمٌ وأكرمت سالمًا، فأضمر الفاعل استغناءً عنه بالمفعول، فالفعل الأول طالب للفاعل، والثاني طالب للمفعول، ولا يمكن أن يكون (سالم) معمولاً لهما لأنه لا ينبغي أن يكون فاعلاً ومفعولاً في آن واحد، أي مرفوعًا ومنصوبًا وهذا لا يكون.

ولا يقع التنازع إلا بين فعلين متصرفين نحو (سمعتُ وقرأتُ الأخبارَ)، أو اسمين يشبهانهما نحو (أنا سامعٌ وقارئٌ الخبرَ)، أو فعل

متصرف واسم يشبهه،أو عاملين مختلفين كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

وقد يكون التنازع بين عاملين وقد يكون بين أكثر، والمتنازع فيه قد يكون واحدًا، وقد يتعدد نحو (شرب وأكل ونام الطفلُ). ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين)، فـ (دبر): منصوب على الظرفية، و(ثلاثًا وثلاثين) منصوب على أنه مفعول مطلق تنازعه ثلاثة عوامل.

ويشترط في العاملين أن يتقدما على المعمول كما ورد ذلك في الأمثلة السابقة.

وقد ذهب النحاة إلى أن أحد العاملين يعمل في الاسم الظاهر والآخر في ضميره ويسمى (المهمل).

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في ذلك،لكن الخلاف في الأَوْلى بالعمل،فقال البصريون: الثاني أَولى لقربه من المعمول، وقال الكوفيون: الأول أَولى لتقدمه.

وأجمعوا على جواز إعمال أيهما شئت، ولكن الاختلاف في الأولى منهما، فإن أعملت الأول في الظاهر أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وإذا أعملت الثاني أضمرت في الأول المرفوع والمنصوب العمدة ولا يضمر غير ذلك.

تقول: (قام وقعدا أخواك) على إعمال الأول في الاسم الظاهر والثاني في ضميره، أي: قام أخواك وقعدا.

وتقول: (قاما وقعد أخواك) على إعمال الثاني فتضمر في الأول الفاعل.

وتقول: (أكرمت وأعظمته سعيدًا) بإعمال الأول في الاسم الظاهر وقد أضمرت في الثاني ما يحتاجه كأنك قلت: (أكرمت سعيدًا وأعظمته).

وتقول: (أكرمت وأعظمت سعيدًا) بإعمال الثاني ولا تضمر في الأول المفعول لأنه فضلة.

وتقول: (أكرمني وأكرمته سعيدٌ) على إعمال الأول في الاسم الظاهر وتسليط الثاني على ضميره على معنى (أكرمني سعيدٌ وأكرمته).

وتقول: (أكرمني وأكرمت سعيدًا) على إعمال الثاني في الاسم الظاهر والفاعل مضمر في الأول.

وإعمال الثاني هو الأولى عند الجمهور وبه ورد القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦] ولو أعمل الأول لقال (أفرغه عليه). (م).

إن عاملان اقتضيا في اسم عملْ قبل فللواحد منهما العملْ
والثان أولى عند أهل البصرهْ واختار عكسًا غيرهم ذا أسرهْ

المعنى: إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر وكانا قبله، فلواحد منهما العمل دون الآخر. وإعمال الثاني أولى عند البصريين لقربه، واختار غيرهم العكس، أي إعمال الأول لسبقه.

فائدة:

هناك من لا يعتقد أن تعبيرًا ههنا أولى من تعبير، وإنما هو بحسب القصد والمعنى، ويرى أن الراجح أن ينبغي أن ينظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين:

١ ـ ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته في ضميره؛ لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير.

٢ ـ ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته.

وإيضاح ذلك أنك تقول: (أغضبت وأهنت سعيدًا) و(أغضبت وأهنته سعيدًا) والفرق بينهما أن الاهتمام في التعبير الأول بالإهانة، ولذا جعلت

لها الاسم وحذفت مفعول الأول. وأما في قولك: (أغضبت وأهنته سعيدًا) فإن الاهتمام فيه بالإغضاب لأنك أعملته في الاسم الظاهر، وأما الإهانة فقد أعملتها في ضميره، والاسم الظاهر أقوى من الضمير.

قال تعالى في السد الذي صنعه ذو القرنين: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦].

فإن الاهتمام بالإفراغ أكبر من الإيتاء، فإن القصد من الإيتاء بالقطر هو إفراغه، فأعمل الإفراغ في صريح اللفظ لأنه هو المقصود، فجعل (القطر) معمولاً للإفراغ، ولو جعله للأول لقال: (آتوني أفرغه عليه قطرًا).

وقال في أصحاب اليمين: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، جعل (الكتاب) مفعولاً للقراءة ولم يجعله لاسم الفعل لأن القراءة والاطلاع على الكتاب أهم من مجرد المناولة، لأن فيه فلاحه وفوزه، أما المناولة فلقصد القراءة واطلاعهم عليه.

ولو أعمل المناولة لقال: (هاؤم اقرؤوه كتابيه) فيكون عند ذلك أعمل المناولة في الظاهر والقراءة في الضمير، وهو خلاف المقصود.

وتقول: (حضروا واستمع الرجال) فالاهتمام ههنا بالاستماع؛ لأنك أسندته إلى الاسم الظاهر، أما الحضور فقد أسندته إلى الضمير، والظاهر أقوى من الضمير، ولو قلت: (حضر واستمعوا الرجال) لكان اهتمامك بالحضور أشد وكنت به أعنى.

وتقول: (أكرمني وأكرمت محمدًا) و(أكرمت وأكرمني محمدٌ) فما ذكرته وصرحت به أهم عندك مما حذفته ودللت عليه بالآخر، وإيضاح ذلك أنك في الأولى ذكرت نفسك وذكرت الشخص الذي أكرمته صريحًا ظاهرًا، فإخبارك عن إكرامك محمدًا أهم عندك من إكرام محمد لك، ولذا سترت الفاعل من (أكرمك) وأظهرت نفسك.

وأما الثانية فبالعكس، فإن العناية بمن أكرمك لا بمن أكرمته، ولذا أظهرت مفعول إكرامه وحذفت مفعول إكرامك. (م).

حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه مرفوعًا وغير مرفوع:

إذا أعمل أحد العاملين في الاسم الظاهر وأُهمل الآخر عن العمل فيه فأعمل المهمل في ضمير هذا الاسم.

ثم لا يخلو هذا العامل المهمل من الحالات الآتية:

الأولى: أن يكون معموله مرفوعًا يلزم ذكره كأن يكون فاعلاً أو نائب فاعل، فيلزم الإضمار - أي الإتيان بالضمير - مع هذا العامل المهمل، سواء كان المهمل هو الأول - كما هو رأي البصريين - نحو (قاما وقعد أخواك) فـ (أخواك) فاعل (قعد)، وفاعل (قام) الألف. ومثله (يحسنان ويسيء ابناك) فـ (ابناك) فاعل (يسيء)، وفاعل (يحسن) الألف، أم كان المهمل هو الثاني - كما هو اختيار الكوفيين - نحو (قام وقعدا أخواك) فـ (أخواك) فاعل (قام)، وفاعل (قعد) الألف. ونحوه (بغى واعتديا عبداك) فـ (عبداك) فاعل (بغى)، وفاعل (اعتدى) ألف الاثنين.

وأعمل المهمل في ضمير ما ... تنازعاه والتزم ما التزما

كيحسنان ويسيء ابناكا ... وقد بغى واعتديا عبداكا

المعنى: إذا أُعمل واحد وأُهمل الآخر، فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه، مع التزام ما التزمه النحاة أو العرب من عدم جواز حذف هذا الضمير إذا كان مما يلزم ذكره كالفاعل. ثم مثل بمثالين، فالأول جرى على رأي البصريين بإعمال الثاني وإهمال الأول، والثاني جرى على رأي الكوفيين بإعمال الأول وإهمال الثاني.

❋ ❋ ❋

الثانية: أن يكون معموله منصوبًا، وتحت هذا قسمان:

الأول: أن يكون المنصوب عمدة في الأصل كمفعولي (ظنّ) وأخواتها.

فإذا كان عمدة في الأصل - إذ إنه في الأصل مبتدأ أو خبر - فلا يخلو إما أن يكون الفعل الطالب للمفعول هو الفعل الأول أو الثاني، فإن كان الفعل الأول وجب إضمار مفعوله مؤخرًا، أي أن الضمير لا يحذف وإنما يبقى ويوضع متأخرًا عن المعمول فتقول: (ظنني - وظننت زيدًا قائمًا - إياه) فـ (إياه) هو المفعول الثاني لـ (ظن) الأولى، والياء مفعول أول [ومعناه: ظننت زيدًا قائمًا وظنني زيد قائمًا].

ونحوه قولك: (أظنهما - ويظن محمدٌ سعيدًا وخالدًا مخلصَين - إياهما) فالفعلان تنازعا كلمة (مخلصَين) لتكون المفعول الثاني، فجعلناها للفعل الثاني، وأعملنا الفعل الأول في الضمير العائد إليهما وجعلناه متأخرًا.

والمراد: يظن محمدٌ سعيدًا وخالدًا مخلصَين، وأظنهما إياهما، أي: أظن سعيدًا وخالدًا مخلصَين، فـ (سعيدًا) مفعول أول للفعل (يظن)، و(خالدًا) معطوف عليه، و(مخلصَين) مفعول ثان للفعل (يظن)، و(أظنهما) فعل وفاعل ومفعول أول، و(إياهما) المفعول الثاني الذي جاء متأخرًا.

وإن كان الطالب للمفعول هو الفعل الثاني وجب إضمار المفعول - متصلاً كان أو منفصلاً - فتقول على الاتصال: (ظننتُ وظنَّنيه زيدًا قائمًا) فالياء مفعول أول، والهاء مفعول ثانٍ جاء متصلاً، و(زيدًا قائمًا) مفعولا الفعل (ظننتُ)، وتقول على الانفصال: (ظننتُ وظنَّني إياه زيدًا قائمًا) فـ (إياه) هي المفعول الثاني للفعل (ظنني) جاء منفصلاً.

الثاني: أن يكون المنصوب ليس عمدة في الأصل كالمفعول به.

فإذا كان المنصوب ليس عمدة في الأصل، وكان الطالب للإضمار هو العامل الأول لم يجز الإضمار فتقول: (ضربتُ وضربني زيدٌ) ولا تضمر، فلا تقول: (ضربته وضربني زيد) لأن هذا الضمير فضلة، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز.

وقد جاء الإضمار في الشعر كقوله:

إذا كنتَ ترضيه ويُرضيك صاحبٌ جهارًا فكن في الغيب أحفظ للعهدِ

وألغ أحاديث الوشاة فقلما يحاول واشٍ غير هجران ذي ودِّ

المعنى: إذا كانت بينك وبين أحد صداقة وكان كل واحد منكما يعمل في العلن على إرضاء صاحبه فتمسك بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقك عنك ولا تقبل في شأنه أقوال الوشاة فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها.

الشاهد: أن (صاحب) تنازعه الفعلان (تُرضي) و(يُرضي)، الأول يطلبه مفعولاً به، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني، وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء. والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألّا يُعمل الأول في الضمير؛ لأن هذا الضمير ـ بالنسبة للعامل الأول ـ فضلة يستغني الكلام عنه، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر غير جائز كما ذكرنا.

وإذا كان الطالب للإضمار هو العامل الثاني وجب الإتيان بالضمير فتقول: (ضربَني وضربتُه زيدٌ)، ولا يجوز الحذف، فلا تقول: (ضربني وضربتُ زيدٌ).

ومنهم من أجاز حذفه لأنه فضلة لا يجب ذكرها، واستشهدوا على ذلك بقول عاتكة بنت عبد المطلب تصف سلاح قومها:

بـعـكـاظ يُـعـشـي الـنـاظـريـ ـن - إذا هـمُ لـمـحـوا - شـعـاعُـهْ

المعنى: إن السلاح في هذا السوق المسمى بعكاظ موصوف بأنه يعشي شعاعه الناظرين، بحيث لا يمكنهم عند رؤيته الإبصار.

الشاهد: أن الفعلين (يُعشي) و(لمحوا) تنازعا (شعاعه)، فالفعل (يعشي) يطلبه فاعلاً، والفعل (لمحوا) يطلبه مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول وهو (يُعشي) بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني وهو (لمحوا) في ضميره، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين (يعشي الناظرين شعاعُه إذا هم لمحوه) ثم صار بعد تقديمها (يعشي الناظرين - إذا هم لمحوه - شعاعُه) ثم حذفت الهاء من (لمحوه) فصار كما نرى في البيت.

❋ ❋ ❋

الثالثة: أن يكون معموله مجرورًا:

إذا كان الضمير مجرورًا وأمن اللبس فالأحسن الحذف نحو (مررت ومرّ بي الصديق) ولا تضمر، فلا تقول: (مررت به ومر بي الصديق)؛ لأن هذا الضمير فضلة يستغني الكلام عنه، وذكره يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، وهذا لا يجوز.

ولا تـجـئ مـع أول قـد أهـمـلا بـمـضـمـر لـغـيـر رفـع أوهـلا

بل حذفه الزم إن يكن غير الخبرْ وأخّـرنْـه إن يـكـن هـو الـخـبـرْ

المعنى: لا تأت مع الفعل الأول المهمل بضمير لغير الرفع (كضمير النصب والجر)، بل يلزم حذفه إذا كان ليس عمدة في الأصل، ويؤتى به مؤخرًا إن يكن أصله عمدة.

❋ ❋ ❋

وهناك مسألة من مسائل الباب لا يصح فيها مجيء الضمير لتعويض العامل الثاني المهمل، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر.

وضابط ذلك أن يكون الفعل المهمل محتاجًا إلى مفعول به لا يصح حذفه لكونه عمدة في الأصل، ولا يصح الإتيان به ضميرًا، إذ لو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر نحو (أظن ويظناني أخًا زيدًا وعمرًا أخوين) فـ (زيدًا): مفعول أول لأظن، و(عمرًا): معطوف عليه، و(أخوين): مفعول ثان لأظن، وإلى هنا استوفى الفعل (أظن) مفعوليه، ويبقى الفعل الأخير المهمل (يظنان) وهو محتاج إلى مفعولين كذلك، فأين هما؟

إن الياء: مفعول أول ليظنان، وبقي مفعوله الثاني، فلو أتيت به ضميرًا أيضًا فقلت: (أظن ويظناني إياه زيدًا وعمرًا أخوين) أي: أظن زيدًا وعمرًا أخوين ويظناني إياه، لكان (إياه) مطابقًا في الإفراد للياء التي هي المفعول الأول، فتتحقق المطابقة بينهما، على اعتبار أن أصلهما مبتدأ وخبر، كما هو الشأن في مفعولي (ظن) وأخواتها، ولكن تفوت المطابقة بين الضمير (إياه) وما يعود عليه وهو (أخوين) إذ (إياه) ضمير للمفرد، ومرجعه دالّ على اثنين، و(أخوين) مثنى، فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه.

ولو أتيت بالضمير الثاني مثنى فقلت: (أظن ويظناني إياهما زيدًا وعمرًا أخوين) لحصلت المطابقة بين الضمير ومرجعه، ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الثاني والمفعول الأول، مع أن الثاني أصله خبر عن الأول، ولا بد من المطابقة هنا بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما مبتدأ وخبر.

فلما كان الإضمار يوقع في الخطأ وجب العدول عنه إلى الإظهار الذي يحقق الغرض ولا يوقع في الخطأ، فتقول: (أظن ويظناني أخًا زيدًا

وعمرًا أخوين) أي: أظن زيدًا وعمرًا أخوين ويظناني أخًا، فـ (زيدًا) و(أخوين): مفعولا أظن، والياء المفعول الأول لـ (يظنان)، و(أخًا) مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة - حينئذ - من باب التنازع، لأن كلًّا من العاملين عمل في الظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وأظهر إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا

نحو أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين في الرخا

المعنى: يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرًا إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره لكونه خبرًا في الأصل عما لا يطابق المفسر، كما إذا كان في الأصل خبرًا عن مفرد، ومفسره مثنى نحو (أظن ويظناني أخًا زيدًا وعمرًا أخوين).

المفعول المطلق

سبب التسمية:

سمي المفعول المطلق بذلك لأنه مطلق عن القيود، أي غير مقيد، بخلاف المفعولات الأخرى فإنها مقيدة بحروف الجر ونحوها. فالمفعول به مقيد بالباء، أي الذي فُعل به الفعل، والمفعول فيه مقيد بـ (في)، أي الذي حصل فيه الفعل، والمفعول معه مقيد بالمصاحبة، والمفعول له الذي حصل لأجله الفعل. أما المفعول المطلق فهو غير مقيد، بخلاف غيره من المفعولات. (م).

تعريفه:

الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان، فـ (قام) يدل على أمرين: الحدث وهو القيام، والزمن وهو الماضي، و(يقوم) يدل على القيام والزمن وهو الحال أو الاستقبال. فالقيام: هو أحد مدلولي الفعل ـ وهو المصدر ـ فالمصدر اسم الحدث كـ (أمْنٍ) فإنه أحد مدلولي الفعل (أمِنَ).

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كـ (أمنٍ) من أمن

المعنى: المصدر هو اسم يطلق على ما سوى الزمان من المدلولين اللذين يدل عليهما الفعل مثل (أمْن) من الفعل (أمِن).

والمفعول المطلق: مصدر فضلة يذكر بعد فعل من لفظه تأكيدًا لعامله أو بيانًا لعدده، أو بيانًا لنوعه. وسنوضح هذا في أنواع المفعول المطلق.

عامل النصب في المفعول المطلق:

يعمل في المفعول المطلق أحد العوامل الثلاثة الآتية:

١ ـ الفعل التام المتصرف، وهو الأصل نحو (ضحك محمد ضحكًا) و (أتقنْ عملَك إتقانًا).

٢ ـ المصدر نحو قولك: (فرحت باجتهادك اجتهادًا حسنًا) وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

٣ ـ الوصف، ويشمل اسم الفاعل نحو (أنا مكرمٌ خالدًا إكرامًا عظيمًا) وقوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]، والصفة المشبهة نحو (هذا حزينٌ حزنًا شديدًا) و(أنا فرِحٌ بك فرحًا عظيمًا)، واسم المفعول نحو (الخبزُ مأكول أكلاً).

والمصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه.

بمثله أو فعل أو وصف نصب   وكونه أصلاً لهذين انتخب

المعنى: قد ينصب المصدر بمصدر مثله أو بفعل أو بوصف، واختير المصدر أصلاً للفعل والوصف.

أنواعه:

١ ـ المؤكد لعامله نحو (أكلت أكلاً) وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٣].

٢ ـ المبين للنوع نحو (ضحكت ضِحكةَ زيد) و (سرت سيرَ الواثقين) فـ (ضحكة) و (سير) كل منهما مفعول مطلق، جاء الأول يبين نوع الضحكة، فهي ضحكة زيد، وجاء الثاني يبين نوع السير، فهو سير الواثقين، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وقوله: ﴿تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨].

وكثيرًا ما نجد أن المفعول المطلق المبين للنوع إما أن يأتي موصوفًا أو مضافًا، كالأمثلة السابقة، أو محلى بأل العهدية نحو (سرت السير) أي المعهود بينك وبين مخاطبك.

٣ ـ المبين للعدد، أي عدد مرات حدوث الفعل سواء كان العدد معلومًا أم مبهمًا، فالأول نحو (ضربته ضربتين)، والثاني نحو (ضربته ضرباتٍ.

توكيدًا او نوعًا يبين أو عدد ... كـ (سرت سيرتين سيرَ ذي رشد)

المعنى: قد يكون المصدر مؤكدًا أو مبينًا للنوع أو للعدد كالمثال المذكور.

النائب عن المصدر:

يجوز حذف المصدر وإنابة غيره عنه. ويعطى حكمه في كونه منصوبًا على أنه مفعول مطلق. وما يصلح للإنابة عن المصدر ما يأتي:

١ ـ اسم المصدر: وهو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بنقص بعض حروفه عن حروف المصدر نحو (أعطيتك عطاءً) والمصدر: إعطاء، و(اغتسلت غسلاً) والمصدر: اغتسالاً، و(كلّمتك كلامًا) والمصدر: تكليمًا، و(افترق الأصدقاء فُرقةً) والمصدر: افتراقًا، و(توضأ وضوءًا) والمصدر: توضّؤًا، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] والمصدر: إنباتًا.

٢ ـ صفة المصدر المحذوف نحو (سرتُ أحسنَ السير) وقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٥]. فالأصل: سرتُ سيرًا أحسنَ السير، واذكروا الله ذكرًا كثيرًا.

فائدة:

إن من أهم أغراض النيابة التوسع في المعنى، فالإتيان بنائب المصدر

قد يوسع المعنى توسيعًا لا يؤديه ذكر المصدر وذلك كالمجيء بصفة المصدر بدلاً منه، فأنت إذا حذفت المصدر وجئت بصفته فربما احتمل معنى جديدًا لم يكن ذكر المصدر يفيده ولا يحتمله نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَـٰرِ﴾ [آل عمران: ٤١] فهنا تحتمل كلمة (كثير) أن يراد بها الدلالة على المصدر، أي ذكرًا كثيرًا، ويحتمل أن يراد بها الدلالة على الوقت، أي زمنًا كثيرًا. فهذا تعبير يحتمل معنيين في آن واحد. بخلاف ما لو ذكرت الموصوف فإنه لا يدل إلا على معنى واحد. وقد يكون المعنيان مطلوبين، أي ذكرًا كثيرًا زمنًا كثيرًا فتكسبهما بالحذف، فيكون الحذف قد أدى معنيين في آن واحد، وهذا توسع في التعبير وزيادة في المعنى.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢] فإنه لما حذف الموصوف احتمل معنيين: المصدرية أي ضحكًا قليلاً، والزمن أي زمنًا قليلاً. (م).

٣ ـ ضميره العائد إلى المصدر نحو (اجتهدت اجتهادًا لم يجتهده غيري) و (تجملْ بالفضيلة تجملاً كان يتجمله السلف الصالح) وأصل الأولى: لم يجتهد الاجتهادَ، وأصل الثانية: يتجمل التجملَ، وقوله تعالى: ﴿فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] أي: لا أعذب العذابَ أحدًا من العالمين.

٤ ـ مرادفه، أي المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور ـ بأن يكون من غير لفظه مع تقارب المعنى ـ نحو (قمتُ وقوفًا سريعًا لأستاذي) و(قعدتُ جلوسًا) و (افرحْ الجذلَ) فالأصل (قمت قيامًا) و(قعدت قعودًا) و(افرحْ الفرحَ) ثم حذف المصدر الأصلي وناب عنه مصدر آخر من غير لفظه، ولكنه يرادفه من جهة المعنى، فالوقوف نائب مناب القيام لمرادفته

له، والجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له، والجذَل نائب مناب الفرح لمرادفته له.

٥ ـ ما يدل على نوع المصدر نحو (قعد القُرفصاء ـ رجع القهقرى ـ جلس الاحتباء ـ سرت الهوينى). والأصل: قعد القِعدة القرفصاء، ورجع الرجوع القهقرى، وكذا الباقي، فحذف المصدر وأقيم مقامه لفظ دال على نوع منه.

٦ ـ ما يدل على عدده نحو (أنذرتك ثلاثًا) و (يدور عقرب الساعة في اليوم والليلة أربعًا وعشرين دورةً، ويدور عقرب الدقائق في الساعة ستين دورةً) و(قرعت الجرس خمسَ قرعات) وقوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. والأصل: فاجلدوهم جلدًا ثمانين جلدة، فحذف المصدر وأنيب عنه (ثمانين).

٧ ـ الآلة المستعملة لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف نحو (ضربت اللص سوطًا) والأصل (ضربته ضربَ سوط)، و(رشقت العدو سهمًا) أي: رشقَ سهمٍ، و(طعنته سكينًا) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

٨ ـ لفظ (كل) و(بعض) و(أي) مضافات إلى مثل المصدر المحذوف نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] وقول مجنون ليلى:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما ... يظنان كلَّ الظن أن لا تلاقيا

المعنى: إن الله قادر على أن يجمع الشمل المشتت بعدما قنطوا من اللقاء.

وقولك: (أهمل الطالب بعضَ الإهمال) و (اجتهدت أيَّ اجتهاد).

والأصل: فلا تميلوا ميلاً كل الميل، وأهمل الطالب إهمالاً بعض الإهمال، واجتهدت اجتهادًا أيَّ اجتهادٍ، وكذا الباقي.

٩ ـ اسم الإشارة مشارًا به إلى المصدر نحو (قلت ذلك القولَ) و(ضربته ذلك الضربَ) و(أكرمتُ الضيف ذلك الإكرامَ).

وقد ينوب عنه ما عليه دل ... كـ (جد كلَّ الجد، وافرح الجذل)

المعنى: قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه ككل مضافة إلى المصدر كـ (جدّ كلَّ الجدِّ)، وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور كـ (افرحِ الجذلَ).

أحكام المصدر من حيث الإفراد والتثنية والجمع:

لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه، بل يجب إفراده فتقول: (ضربتُ ضربًا) وتقول: (جلستُ جلوسًا) ولا تقول: (جلستُ جلوسين)، وذلك لأنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

أما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو (ضربته ضربتين، وضرباتٍ).

وأما المبين للنوع فالمشهور جواز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه نحو (سرت سيرَي زيد وعلي) أي أنك سرت سير زيد مرة وسير علي مرة أخرى. وتقول: (قمت قيامين طويلاً وقصيرًا) وأنت تريد نوعين من القيام.

وما لتوكيد فوحّد أبدا ... وثنّ واجمع غيره وأفردا

المعنى: المصدر المؤكد لعامله يجب إفراده، أما غيره فيجوز إفراده وتثنيته وجمعه.

حذف عامل المصدر:

ذهب النحاة إلى أنه لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد، وذلك لأنه جيء به لتقوية المؤكَّد وتقرير معناه، والحذف ينافي ذلك.

وأما عامل المصدر المبين للنوع والعدد فجائز الحذف بشرط أن يدل عليه دليل، والدليل نوعان: مقالي أو حالي.

١ ـ الدليل المقالي: كأن يقال: (ألم تهن المقصر؟) فتقول: بلى إهانةً بالغةً. أو كأن يقال: (ما جلستَ) فتقول: (بلى جلوسًا طويلاً، أو بلى جلستين) والتقدير: بلى جلستُ جلوسًا طويلاً.

٢ ـ الدليل الحالي: كقولك لمن تراه ينوي السفر: سفرًا قاصدًا، ولمن قدم من السفر: قدومًا مباركًا، أو خيرَ مقدم، ولمن عاد من الحج: حجًّا مبرورًا.

وحذف عامل المؤكد امتنع ... وفي سواه لدليل متسع

المعنى: المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله، لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته، والحذف منافٍ لذاك. وهناك متسع للحذف في غير عامل المؤكد عند وجود دليل على المحذوف.

حذف عامل المصدر وجوبًا:

هناك مواضع ينوب فيها المصدر عن عامله المحذوف وجوبًا. ويمكن عرضها من خلال النقاط الآتية:

١ ـ أن يكون المصدر المؤكد النائب عن فعله دالاًّ على الأمر أو النهي أو الدعاء.

فمثال الأمر (إقدامًا) بتقدير: أقدمْ إقدامًا، إذ هو مصدر منصوب نائب عن الفعل (أقدمْ)، و(صبرًا جميلاً) فـ (صبرًا) مصدر منصوب، وهو نائب عن الفعل (اصبرْ). ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقول أعشى همدان:

يمرون بالدهنا خِفافًا عيابُهم ... ويرجعنَ من دارِين بُجْر الحقائبِ
على حين ألهى الناسَ جلُّ أمورهم ... فندلاً زريقُ المال ندلَ الثعالبِ

المعنى: هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء (وهو موضع معروف لبني تميم) في حين ذهابهم إلى دارين (وهي قرية بالبحرين مشهورة بالمسك وفيها سوق) وحقائبهم فارغة من المتاع، ولكنهم عندما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه الحقائب وقد انتفخت وعظمت، وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بانشغالهم بأمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع وينادي بعضهم بعضًا: اخطف خطفًا سريعًا وكن خفيف اليد سريع الروغان. والندل: هو الخطف في خفة وسرعة.

فـ (ندلاً): مصدر نائب عن فعل الأمر (اندلْ).

ومثال النهي قولك: (قيامًا لا قعودًا) أي: قمْ قيامًا ولا تقعدْ قعودًا، وهما مصدران نائبان عن فعليهما. ونحوه (اجتهادًا لا كسلاً)، و (سكوتًا لا كلامًا)، و (صبرًا لا جزعًا).

ومثال الدعاء (سقيًا لك) أي سقاك الله سقيًا، فهو مصدر منصوب نائب عن فعله. ونحوه (اللهم نصرًا لعبادك المتقين وسحقًا لأعدائهم) أي: انصر عبادك نصرًا، واسحق أعداءهم سحقًا.

والحذف حتم مع آتٍ بدلا — من فعله كـ (ندلاً) اللذ كـ (اندلا)

المعنى: الحذف واجب في عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله مثل المصدر (ندلاً) ومعناه (خطفًا) الذي هو كـ (اندل) في الدلالة على الطلب. وهو يشير إلى البيت السابق.

فائدة:

هنا قد يعرض سؤال وهو أنه ألا يصح أن يقال: قم قيامًا، وأقدمْ إقدامًا، واصبرْ صبرًا جميلاً؟

إنه جائز بلا شك، قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥]، وقال:

﴿وَٱهۡجُرۡهُمۡ هَجۡرٗا جَمِيلٗا﴾ [المزمل: ١٠] إذن فلماذا يقول النحاة: إن هذا محذوف الفعل وجوبًا وهو كما نرى جائز؟

والحقيقة أنه يمكن أن يقال: (صبرًا جميلاً) كما يقال: (اصبرْ صبرًا جميلاً). ويقال: (إقدامًا في المعركة) كما يقال: (أقدمْ في المعركة إقدامًا) ولكن ليس القولان بمعنى واحد.

فهناك فرق بين قولنا: (إقدامًا) وقولنا: (أقدمْ إقدامًا)، و(صبرًا جميلاً) و (اصبرْ صبرًا جميلاً).

إن قولنا: (إقدامًا يا فلان) معنى المصدر فيه معنى الأمر، ولكن إذا قلنا: (أقدمْ إقدامًا يا فلان) كان المصدر مؤكدًا للفعل وليس دالّاً على الأمر.

وكذلك إذا قلنا: (صبرًا جميلاً) كان معنى المصدر فيه (اصبرْ)، لكنا إذا قلنا: (اصبرْ صبرًا جميلاً) كان المصدر مبينًا للنوع وليس نائبًا عن فعل الأمر ولا يؤدي معناه.

فإنه يحق لك أن تقول العبارتين ولكن كلّاً بمعنى، فإذا أردت أن ينوب المصدر عن فعل الأمر جئت بالمصدر فقط، وإذا لم ترد ذلك وإنما أردت أن يكون المصدر مؤكدًا أو مبينًا أتيت بعامله.

وهذا الأمر نفسه جارٍ في الدعاء، تقول: (سقيًا لك) و (رعيًا له)،وتقول: (سقاك الله سقيًا) و(رعاه الله رعيًا) فالمصدر في التعبيرين الأخيرين لا يراد به الدعاء، وإنما هو مؤكد للفعل، فإذا أردت أن يكون المصدر نفسه للدعاء جئت بالمصدر بلا فعل.

فاتضح بهذا أن المصدر المؤكد غير النائب، كلٌّ يؤدي معنى، ووظيفتهما مختلفة في الجملة.

وقد تقول: وما الفرق بين قولنا: (اصبرْ يا خالد) و (صبرًا يا خالد)، و(سقاك الله) و(سقيًا لك)؟

والجواب عن ذلك أن (صبرًا) مصدر و(اصبرْ) فعل، والمصدر أقوى وأثبت من الفعل. ثم إن المصدر هو الحدث المجرد، والفعل هو الحدث المقترن بالزمن. فأنت حين تأمر بالمصدر فقد أمرت بالحدث المجرد، وهو آكد من الفعل لمجيئنا بالحدث وحده.

ثم إن الفعل لا بد له من فاعل، غير أنه قد يكون الغرض لا يتعلق بذكر الفاعل، وإنما يتعلق بالحدث المأمور به، أو المدعو به، وهو المصدر نحو (سقيًا لك) و (سقاك الله)، فإذا قلت: (سقاك الله) و (سقتك الغوادي) فقد ذكرت الفاعل؛ لأنه تعلق غرض بذكره. ونحوه إذا قلت: (قوما وقوموا وقمنَ).

وربما لم يتعلق غرض بذكره فلا تأتي به نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٨] فهو دعاء بالتعس غير مقيد بزمن ولا بفاعل معين، بل هو تعس عام. ونحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٤٤] فهذا دعاء بالهلاك غير مقيد بزمن ولا فاعل.

وأما رفع المصادر هذه فللدلالة على الثبوت والاستقرار. تقول: (صبرًا جميلاً) إذا أمرت بالصبر، فإن قلت: (صبرٌ جميلٌ) كان أمرًا بالصبر الدائم الطويل، وهو بمعنى المصدر المنصوب إلا أنه أثبت وأدوم.

ولتوضيح ذلك نقول:

اصبرْ صبرًا جميلاً، صبرًا جميلاً، صبرٌ جميلٌ

اسمعْ يا سعيد، سمعًا يا سعيد، سمعٌ يا سعيد

أنت ترى أن الجمل الأولى مبدوءة بفعل، والجمل الثانية استغنينا فيها عن الفعل وجئنا بمصدر منصوب نائب عن فعله، وفي هذه الحالة يجب

حذف الفعل، والمصدر هنا مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبًا. والجمل هذه لا تزال فعلية.

أما الجمل الثالثة فهي كالثانية إلا أن المصادر مرفوعة، أي عدل بها من النصب إلى الرفع للدلالة على الثبوت والدوام.

فالجمل الفعلية هي الأصل لما بعدها، والجمل الثانية مبدوءة بمصادر حذف فعلها وجوبًا لأنها نابت منابه وتؤدي معناه، والجمل الثالثة مصادر حذف مبتدؤها وجوبًا، وهي لا تحتاج إلى المبتدأ لأنها في معنى الفعل، وكما حذف الفعل وجوبًا في هذه المصادر حذف المبتدأ وجوبًا في هذا الخبر الذي هو يشبه الفعل.

قال تعالى على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾ [يوسف: ١٨] أي: فلأصبرْ صبرًا جميلاً، قالها بالرفع، ولم يقل: (صبرًا جميلاً) بالنصب؛ لأنه أراد الدلالة على الثبات والدوام، أي: صبرٌ دائمٌ ثابت لا صبر موقوت. فقد أمر نبي الله نفسه بالصبر الثابت الدائم، الصبر الطويل الذي لا ينقطع، وهذا المعنى لا يكون في النصب. تقول: (صبرًا يا فلان على هذه المسألة) إذا كانت موقوتة، فإذا أردت الصبر الطويل الدائم قلت: صبرٌ يا فلان.

وتقول: (سمعٌ وطاعةٌ) الأصل: أسمع سمعًا وأطيع طاعةً، حذف الفعل اكتفاءً بدلالة مصدره عليه، ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] ولم يقل: فضربُ الرقاب بالرفع؛ لأن الضرب موقوت بالوقعة وليس دائمًا ثابتًا، ولذلك جاء بها على الحالة الأصلية.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾

[البقرة: ١٧٨] فرفع إمساكًا وتسريحًا للدلالة على الدوام وعلى أنها ليست حالة موقوتة. (م).

❋ ❋ ❋

٢ ـ يحذف أيضًا عامل المصدر وجوبًا إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه من جملة كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤] فـ (منًّا وفداءً) ذكرا تفصيلاً وتوضيحًا لما هو مبهم ومجمل وهو الأمر بشد الوثاق. وهما مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: فإمّا أن تمنوا منًّا وإما أن تفدوا فداءً.

ونحوه قولك: (إن أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء فإما عتابًا كريمًا وإما صفحًا جميلاً) فسلوك مسلك العقلاء أمر مبهم مجمل لا يعرف المقصود منه، فهو مضمون جملة محتاجة إلى إيضاح وتفصيل وإبانة عن المراد، فجاء بعدها الإيضاح والتفصيل والبيان من المصدرين (عتابًا) و(صفحًا) المسبوقين بالحرف الدال على التفصيل وهو (إمّا)، وهما منصوبان بفعلين محذوفين وجوبًا، وقد ناب كل مصدر عن فعله في بيان معناه، والتقدير (فإما أن تعتب عتابًا كريمًا أو تصفح صفحًا جميلاً).

وما لتفصيل كـ (إمّا مَنّا) عامله يحذف حيث عنّا

المعنى: يحذف عامل المصدر حيث عرض بشرط أن يدل المصدر على تفصيل أمر مبهم مجمل قبله. وقوله: (إمّا منًّا) إشارة إلى الآية الكريمة.

٣ ـ أن يكون المصدر نائبًا عن فعل أسند لاسم عين مكررًا أو محصورًا. فمثال المكرر (المطرُ سحًّا سحًّا) والتقدير: يسحّ سحًّا، فحذف (يسحّ) وجوبًا لقيام التكرير مقامه. ومثال المحصور (ما الأسد مع فريسته إلا فتكًا) والتقدير: يفتك فتكًا. فحذف عامل المصدر في المثالين؛ لأنه

مكرر في الأول ومحصور في الثاني، وعامل المصدر (يسحّ، يفتك) وقع خبرًا عن المبتدأ (المطر، الأسد) وكل منهما اسم عين.

فإن لم يكن مكررًا ولا محصورًا جاز ذكر الفعل وعدمه نحو (أنت سيرًا).

كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند

المعنى: كذلك يحذف عامل المصدر وجوبًا إذا وقع المصدر نائبًا عن فعل محذوف استند لاسم عين، أي أخبر به عن اسم عين، بشرط تكرار المصدر أو حصره.

فائدة:

هناك من يرى أن اشتراط أن يكون المصدر نائبًا عن فعل أسند لاسم عين، غير سديد؛ لأنه لا يجب أن يكون ذاك، وإنما الذي يجب هو أن يكون المصدر لا يصح الإخبار به عن المبتدأ، سواء كان اسم معنى أم اسم ذات نحو (المنون تقريعًا تقريعًا) و (ما الدهر إلا تقلبًا)، و(الامتحان اقترابًا اقترابًا) و (الخوف انتشارًا انتشارًا) وهذه ليست أسماء أعيان.

وأما اشتراط التكرار لوجوب الحذف فلا يرونه سديدًا أيضًا؛ لأن قولك: (محمد سيرًا) أصله عند النحاة (محمد يسير سيرًا) حذف فعله جوازًا فأصبح (محمد سيرًا)، غير أن النحاة لا يجيزون حذف الفعل من نحو قولنا: (محمد يسير سيرًا) لأنه مؤكد، وهذا تناقض، فمرة يقولون هو ممتنع الحذف ومرة يقولون هو جائز الحذف. ويرون أن الصواب أن هذا المصدر نائب عن الفعل وليس مؤكدًا، وأنه واجب الحذف لا جائزه؛ لأنه لو ذكر لأصبح مؤكدًا لا نائبًا. ومثله المكرر فإنه يصح أن نقول: (محمد يسير سيرًا سيرًا) ولكن المصدر هنا مؤكد والثاني توكيد له، وليس المصدر

هنا نائبًا عن الفعل، بخلاف قولنا: (محمد سيرًا سيرًا) فهذا تعبير وذاك تعبير وليسا متماثلين ولا يؤديان غرضًا واحدًا.

إننا نقول: (محمد سيرًا) بحذف الفعل إذا كان الحدث مستمرًّا متصلاً، أي إذا كان متصفًا بالسير الطويل. (م).

❋ ❋ ❋

٤ ـ أن يكون المصدر مؤكدًا لنفسه أو غيره.

أ ـ المؤكد لنفسه: هو المصدر الواقع بعد جملة مضمونها كمضمونه، أي إذا كانت قبله جملة معناها مثل معناه نحو (سعدتُ بزيارتك حقًّا) أي: أحقّ حقًّا، فـ (حقًّا): مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: أحقّ حقًّا، ويسمى مؤكدًا لنفسه؛ لأنه مؤكد للجملة قبله وهي نفس المصدر، فالمراد من (سعدتُ بزيارتك) هو المراد من المصدر (حقًّا)، فالسعادة بالزيارة هي الحق، والحق هو السعادة بالزيارة.

ومن أمثلته (أنت تعرف لوالديك فضلهما يقينًا) أي: توقن يقينًا، فجملة (تعرف لوالديك فضلهما) هي في المعنى اليقين المذكور بعدها؛ لأن الأمر الذي توقنه هنا هو الاعتراف بفضل والديك، والاعتراف بفضل والديك هو الأمر الذي توقنه، فكلاهما مساوٍ للآخر من حيث المضمون.

ب ـ المؤكد لغيره: وذلك بأن يقع المصدر بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره، ويأتي المصدر بعدها للدلالة على معنى واحد فقط نحو (أنت ابني حقًّا) فـ (حقًّا) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبًا، والتقدير (أحقّه حقًّا). وسمي مؤكدًا لغيره لأن جملة: (أنت ابني) تحتمل أن يكون ابنه حقيقة، وأن يكون مجازًا على معنى: أنت عندي في الحنوّ بمنزلة ابني، فلما قال (حقًّا) صارت الجملة نصًّا في أن المراد البنوّة حقيقة.

ومثله قولك: (هذا بيتي قطعًا) أي: أقطع برأيي قطعًا، فلولا مجيء

المصدر (قطعًا) لجاز فهم المعنى على أوجه متعددة أقربها أنه بيتي حقًّا، أو أنه ليس بيتي حقيقة ولكنه بمنزلة بيتي لكثرة ترددي عليه. فمجيء المصدر بعد الجملة أزال أوجه الاحتمال.

ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحو له عليّ ألف عرفا والثاني كابني أنت حقًّا صرفا

المعنى: من المصدر المحذوف عامله وجوبًا ما يسمى المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره، فالنوع الأول الذي بدئ به هو المؤكد لنفسه نحو (له عليّ ألف عرفًا)، والثاني وهو المؤكد لغيره نحو (أنت ابني حقًّا صرفًا) أي: حقًّا خالصًا لا شبهة فيه.

❋ ❋ ❋

٥ ـ **أن يكون المصدر تشبيهيًّا**، وذلك إذا كان من الأفعال الظاهرة واقعًا بعد جملة فيها فاعل المصدر في المعنى، وفيها معنى المصدر، وليس فيها ما يصلح للعمل نحو (للمقاتل زئيرٌ زئيرَ الأسد) فـ (زئيرَ الأسد) مصدر تشبيهي وهو منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير (يزأر زئيرَ الأسد)، وقبله جملة وهي (للمقاتل زئيرٌ) وهي مشتملة على الفاعل في المعنى وهو (المقاتل)؛ لأن المراد بالفاعل هنا الفاعل المعنوي.

ومثله (للمغني صوتٌ صوتَ بلبل) بتقدير (يصوت). ومثله (للمهموم أنينٌ أنينَ الجريح) بتقدير: يئنّ، وقولك: (لزيدٍ بكاءٌ بكاءَ الثكلى).

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع نحو (صوتُه صوتُ البلبل ـ بكاؤه بكاءُ الثكلى). وكذلك يجب الرفع لو لم يشتمل على فاعل المصدر في المعنى نحو (هذا صوتٌ صوتُ بلبل ـ هذا بكاءٌ بكاءُ الثكلى).

فائدة:

يجوز مع توفر الشروط رفع الثاني بدلاً مما قبله، أو صفة له، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف نحو (له بكاءٌ بكاءُ الثكلى). ومعنى النصب غير معنى الرفع.

فمعنى النصب في نحو قولك: (له بكاءٌ بكاءَ الثكلى) أنك مررت به وهو يبكي، وكذلك (له قفزٌ قفزَ الأرنب) معناه أنك مررت به وهو يقفز، أي يقوم بالعمل.

بخلاف الرفع، فإنه ليس معناه ذلك، وإنما أردت التشبيه، لا أنه يقوم به في أثناء مرورك، فكأنك قلت: (قفزُه قفزُ الأرنب) أي أردت أن تخبر عن قفزه.

إنك إذا قلت: (له بكاءٌ بكاءُ الثكلى) بالرفع كان المعنى أنك وصفت بكاءه بذلك، وهو أمر قد علمته قبل أن تخبر عنه بهذا الخبر، وليس المعنى أنه كان يبكي في أثناء مرورك به. (م).

كذاك ذو التشبيه بعد جملهْ ... كـ (لي بكًا بكاءَ ذات عضلهْ)

المعنى: كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة نحو (لي بكاء مثل بكاء ذات عضلة)، أي بكاء من أصابتها داهية.

المصادر المثناة:

وردت مصادر منصوبة بصيغة التثنية مضافة إلى الضمير، وهذه المصادر وإن كانت بصورة المثنى لا يراد منها التثنية، وإنما يراد بها التكثير، ومن هذه المصادر:

١ ـ **حنانيك**: ومعناه تحنن بعد تحنن، كأنه يسترحمه ليرحمه.

٢ ـ **لبيك**: معناه (لزومًا لطاعتك) أي تلبية بعد تلبية، وإقامة بعد إقامة، وإجابة بعد إجابة.

٣ ـ **سعديك**: وهو مأخوذ من المساعدة والمتابعة،أي مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة نحو (لبّيك وسعديك).

٤ ـ **دواليك**: من المصادر المثناة للدلالة على المبالغة والتكثير. ومعناه: تداول بعد تداول.

٥ ـ **حذاريك**: معناه ليكن منك حذر بعد حذر.

ولنا عودة إلى هذه المصادر في موضوع الإضافة.

فائدة:

ذهب النحاة إلى أن أنواع المفعول المطلق ثلاثة: المؤكد لعامله والمبين لنوعه والمبين لعدده.

وذهب بعضهم إلى أن هذا التقسيم فيه نظر؛ لأنهم يرون أنه لم يستوف أقسام المفعول المطلق أولاً، ولأنه لو اقتصرنا على هذه الأقسام لأوقعنا ذلك في إشكالات لا مفر منها.

من ذلك على سبيل المثال قولهم: (أنت ابني حقًّا) و (له عليّ ألف دينار اعترافًا) فهذا في أي الأقسام التي ذكرها النحاة يدرج؟ أهو يدرج في المؤكد لعامله، وهذا لا يمكن، لأن حذف عامل المؤكد ممتنع كما يقول النحاة، وهو ليس مبينًا للنوع ولا للعدد.

وقد جعل النحاة هذا من المؤكد لنفسه أو المؤكد لغيره، والسؤال: أفالمؤكد لنفسه أو لغيره غير المؤكد لعامله أم هو نفسه؟ فإن كان غيره كان صنفًا آخر، وإن كان إياه نفسه فقد انتقض الحكم القائل بعدم جواز حذف عامل المؤكد.

ونحو قولهم: (خالدٌ سيرًا) و (خالدٌ سيرًا سيرًا) مما لا يصح أن يكون المصدر فيه خبرًا عن المبتدأ، وهو ما قال فيه ابن مالك:

كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند

فهم يقولون: إننا إذا كررنا المصدر في نحو هذا كان الحذف واجبًا، وإن لم نكرره كان الحذف جائزًا. ففي قولنا: (خالدٌ سيرًا) يكون ذكر العامل وحذفه جائزين. فأصل (خالد سيرًا) هو (خالد يسير سيرًا) ولكنا لو قلنا لأحد من المنتسبين إلى هذا العلم: احذف العامل (يسير) من هذه الجملة لقال لنا: هذا ممتنع لأنه لا يجوز حذف عامل المؤكد، وهذا تناقض، فهم يقولون: هو جائز الحذف، وهم يمنعون حذفه.

ولذا يرى من يعترض على هذا التقسيم أن أقسام المفعول المطلق ثلاثة:

١ ـ المفعول المطلق المؤكد.

٢ ـ المبين.

٣ ـ النائب عن الفعل.

وإليك بيان كل قسم:

١ ـ المفعول المطلق المؤكد:

وليس المقصود به هنا المؤكد لعامله فحسب ـ كما يقول النحاة ـ بل هو أوسع من ذلك، إذ يدخل فيه المؤكد لعامله ويدخل فيه غيره من المؤكد لمضمون الجملة، وهو ما يسميه النحاة: المؤكد لنفسه، والمؤكد لغيره نحو (أنت ابني حقًّا)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] فإنه حين أمر بالتمتيع علم أن ذلك حق لهنّ، وأكّد ذلك بقوله: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. ونحو قوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١] فهذا توكيد لمضمون الجملة. ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ﴾ [التوبة: ١١١] فلما ذكر أن الله ضمن للمجاهدين

في سبيله الجنة علم أن هذا وعد منه، وقد أكد ذلك بقوله: ﴿وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍۚ﴾ [النمل: ٨٨]، فالجبال كما نعلم من صنع الله وأكد هذا الأمر بقوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾. ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًاۗ﴾ [آل عمران: ١٤٥] فلما ذكر أن النفس لا تموت إلا بإذن الله علم أن ذلك بأجل منه، وقد أكده بقوله: ﴿كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًاۗ﴾.

فهذه وأمثالها مؤكدة لمضمون الجملة، وليست مؤكدة لعاملها، إذ لو كانت مؤكدة لعاملها ما جاز حذفه، لأن حذف عامل المؤكد ممتنع عند النحاة.

فهو إذن ليس مؤكدًا لعامله ولا مبينًا للنوع ولا للعدد، وإنما هو قسم برأسه يفيد التوكيد. والمصدر المؤكد على هذا هو كل مصدر فضلة غير تابع دل على معنى ما تقدمه من مفرد أو جملة.

٢ ـ المبين:

قسم النحاة المصدر المبين إلى مصدر مبين لنوع عامله ومبين لعدده.

والحق أن التبيين لا يختص بهذين القسمين، بل يكون مبينًا لهما ولغيرهما، فقد يكون المصدر مبينًا للنوع والعدد، وقد يكون مبينًا للمقدار أيضًا. فمن المبين للمقدار قولنا: (أنا لا أظلمك ذرةً من الظلم أو مثقالاً من الظلم).

ويجعل من هذا القسم ما كان دالّاً على كلية المصدر وبعضيته نحو (ضربته كلَّ الضرب، وضربته بعضَ الضرب، وشيئًا من الضرب، وجزءًا منه، ونصيبًا منه) فهذا ليس مبينًا لنوع الضرب ولا لعدده، وإنما هو لبيان مقدار الضرب.

٣ ـ النائب عن الفعل:

وهو قسم مستقل برأسه، وليس مؤكدًا أو مبينًا للنوع كما يذهب

النحاة، وذلك نحو (إقدامًا يا سعيد) فإن معناه الأمر، أي أقدم. ولو قيل: (أقدم إقدامًا يا سعيد) لم يفد المصدر معنى الأمر، وإنما يفيد التوكيد. ونحوه (إكرامًا الضيفَ). (م).

المفعول له (المفعول لأجله)

تمهيد:

تقول: (زرتُ المريض اطمئنانًا عليه). إن هذه الجملة تصلح أن تكون سؤالاً معه جوابه على النحو الآتي: ما السبب في أنك زرت المريض؟ والجواب: الاطمئنان.

ونحوه (ضربتُ ابني تأديبًا) إذ يصح أن يقع في جواب (لِمَ ضربت ابنك؟)، ومنه قولك: (فعلتُ ذلك ابتغاءَ مرضاة الله)، وقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩].

تعريفه:

يعرّف النحاة المفعول له بأنه «المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل» نحو قولك: (سافرت رغبةً في طلب العلم).

فالرغبة مصدر يبين العلة التي من أجلها سافرت، فإن سبب السفر هو الرغبة في العلم. وقد شارك الفعلُ (وهو سافر) المصدرَ (وهو رغبة) في الزمان والفاعل. فإن زمن الرغبة هو زمن السفر، وفاعل الرغبة هو فاعل السفر وهو المتكلم. ومثل ذلك (ضربتُ ابني تأديبًا).

وعلى هذا فالمفعول له هو ما اجتمعت فيه أربعة شروط :

١ - أن يكون مصدرًا مذكورًا للتعليل، فإن كان غير مصدر لم يجز نصبه نحو قولك: (جئتك للسِّمن) وقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠].

٢ ـ أن يكون المصدر قلبيًّا، أي: من أفعال النفس الباطنة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، فإن كان المصدر غير قلبي لم يجز نصبه نحو (جئت للقراءة) و(أتيتك لحراثة الأرض).

ملاحظة:

المراد بالمصدر القلبي: ما كان مصدرًا لفعل من الأفعال التي منشؤها الحواسّ الباطنة كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والخوف والجرأة والرغبة والرهبة والحياء والوقاحة والشفقة والعلم والجهل ونحوها. وهو يقابل أفعال الجوارح (أي الحواسّ الظاهرة وما يتصل بها) كالقراءة والكتابة والقيام والقعود والوقوف والجلوس والمشي والنوم واليقظة ونحوها.

٣ ـ أن يكون المصدر مشاركًا لعامله في الزمان، ففي قولك: (ضربت ابني تأديبًا) زمن الضرب هو زمن التأديب، وفي قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] زمن جعل الصواعق هو زمن الحذر. ولا يصح أن تقول: (خرجت اليوم مخاصمةَ خالد غدًا).

٤ ـ أن يكون المصدر مشاركًا لعامله في الفاعل، أي يجب أن يكون فاعلهما واحدًا، ففي قولك: (ضربت ابني تأديبًا) فاعل الضرب والتأديب واحد. ولا يصح أن تقول مثلاً: (جاء محمد إكرامَ خالد له) لأن فاعل المجيء والإكرام مختلفان.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١].

فإن فقد شرط من هذه الشروط وجب جره بحرف جر يفيد التعليل كاللام ومن وفي، فاللام نحو (جئت للكتاب)، و(من) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، و(في) كالحديث (دخلت امرأة

النار في هرة حبستها، لا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض).

ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط نحو (سافرت لطلب العلم) و (قنِع هذا لزهد).

ينصب مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلاً كـ (جدْ شكرًا ودِن)

المعنى: ينصب المصدر على اعتباره مفعولاً له إن أبان تعليل ما قبله مثل: جدْ شكرًا، أي: لأجل الشكر. ومعنى (دن): كن صاحب دين واستقامة.

وهو بما يعمل فيه متحدْ وقتًا وفاعلاً وإن شرط فقدْ
فاجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كـ (لزهد ذا قنع)

المعنى: يكون المصدر مفعولاً لأجله بشرط أن يكون متحدًا مع عامله في الوقت والفاعل. فإن فقد شرط فاجرره بحرف يدل على التعليل. ولا يمتنع الجر بالحرف مع استيفاء الشروط مثل (قنِع هذا لزهدٍ) أو (قنع هذا زهدًا).

فائدة:

ذهب بعضهم إلى أنه لا يشترط في المفعول له إلا كونه مصدرًا فضلة مفيدًا للتعليل، أما الشروط الأخرى ففيها نظر. فقد ذكر السيوطي في الهمع أنه لم يشترط سيبويه ولا أحد من المتقدمين مشاركة المصدر لفعله في الوقت والفاعل، فيجوز عندهم (أكرمتك أمس طمعًا غدًا في معروفك) و(جئت حذرَ زيد)، ومنه قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢] ففاعل الإراءة هو الله، والخوف والطمع من الخلق.

ولا يرون سببًا مقبولاً في منع نحو (قصدت مكة أداءً لفريضة الحج) فزمن القصد غير زمن أداء الفريضة. قال تعالى: ﴿... وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣

مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٣ - ٤]، ومن المعلوم أن هداية الناس ليست مقارنة لوقت الإنزال وإنما هي بعده، فالتوراة أنزلت على سيدنا موسى عليه السلام ثم أصبحت فيما بعد هداية للناس، وكذلك الإنجيل، فزمن الإنزال غير زمن الهداية.

ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ١٠٢] فالتثبيت والهداية والبشرى بعد التنزيل لا وقته.

وأما المشاركة في الفاعل فليست ضرورية، وهو الذي ذهب إليه ابن خروف تمسكًا بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ حيث إن فاعل الإراءة هو الله، والخوف من المخاطبين.

ومن عدم الاتحاد في الفاعل أيضًا قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤٢﴾ ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٢ - ٤٣] ففاعل زيادة النفور: النذير، وفاعل الاستكبار: الكفار، فالفاعل مختلف. وقال تعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤] ففاعل الجري: السفينة، وفاعل الجزاء هو الله.

ولا يشترط كذلك أن يكون قلبيًّا كما ذهب إلى ذلك قسم من النحاة، وإن كان الكثير أن يكون قلبيًّا، فإنه لا مانع من أن تقول: (فعلت هذا إطفاءً لنار الفتنة) وهو غير قلبي، كما لا يمتنع أن تقول: (فعلت هذا عملاً بنصيحتك) و (أخطب كل يوم في داري تمرينًا للساني وتعويدًا له على الأداء السليم) وهذه كلها ليست قلبية. قال تعالى: ﴿وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٠] والافتراء ليس قلبيًّا. (م).

أحوال المفعول لأجله:

ينقسم المفعول لأجله ثلاثة أقسام:

١ ـ أن يتجرد من (أل) والإضافة، أي يكون نكرة، وإذا كان كذلك فالأكثر نصبه نحو (وقف الناس احترامًا للعالم)، وقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩].

ويجوز جره أيضًا فتقول: (لاحترام العالم).

٢ ـ أن يقترن بـ (أل)، والأكثر جره نحو (سافرت للرغبة في العلم) و(ضربت ابني للتأديب) ويجوز النصب فتقول: (سافرت الرغبةَ في العلم) و(ضربت ابني التأديبَ). ومنه قول الشاعر:

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء ... ولو توالت زمر الأعداء

المعنى: لا أقعد عن الحرب خوفًا وفزعًا لاتصافي بالشجاعة ولو تتابعت عليّ الأعداء جماعة بعد جماعة.

فـ (الجبن) مفعول لأجله، وقد نصبه الشاعر مع كونه مقترنًا بـ (أل).

٣ ـ أن يكون مضافًا، ويجوز فيه الأمران النصب والجر على السواء، تقول: (تركت المنكر خشيةَ الله، أو لخشية الله). ومن النصب قوله تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] وقول حاتم الطائي:

وأغفر عوراءَ الكريم ادّخاره ... وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

المعنى: أصفح عن الكريم إذا أساءني بكلمة قبيحة لأتخذه ذخيرة لي عند الحاجة إليه، ولا أؤاخذ اللئيم إذا سبني تكرمًا عليه وتفضلاً.

ومن الجر قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].

وقلّ أن يصحبها المجرد ... والعكس في مصحوب (أل) وأنشدوا

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

المعنى: قلّ دخول حرف الجر على المجرد من (أل) والإضافة، وأما المقترن بـ (أل) فهو بالعكس، إذ يكثر فيه الجر مثل قول الشاعر: لا أقعد الجبنَ...

فائدة:

المفعول لأجله في الاصطلاح هو المنصوب نحو (جئت رغبةً في الخير) أما المجرور نحو (جئت لرغبةٍ في الخير) فلا يسمى مفعولاً له اصطلاحًا.

وهنا قد يعرض سؤال وهو: هل هناك فرق في المعنى بين إظهار حرف التعليل وإسقاطه؟ هل هناك فرق في المعنى بين قولنا: (دعوته طمعًا في رضاه) و (دعوته لطمع في رضاه)؟

والجواب أنه لا بد من الاختلاف بين معنيي التعبيرين، إذ إنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا يصحبه عدول من معنى إلى معنى. ومن أوجه الخلاف بينهما:

١ ـ أن المجيء بحرف الجر هو نص في التعليل بخلاف إسقاطه فإنه لا يكون نصًا في التعليل، بل هو محتمل له وللحالية أو لغيرهما وذلك نحو قولك: (جئت لرغبة في الخير) فهذا نص في التعليل.

أما إذا قلت: (جئت رغبةً في الخير) فهذا يحتمل التعليل ويحتمل الحالية، أي جئت راغبًا في الخير، ويحتمل المفعولية المطلقة، أي جئت مجيء رغبة، فالأول تعبير نصي، والثاني تعبير احتمالي.

ونحوه قولك: (ينفق ماله رئاءً) و (ينفق ماله لمراءاة الناس) ففي الجملة الثانية جعلت المراءاة علة، وفي الجملة الأولى أفدت ثلاثة معان في آن واحد، وهي العلة، أي ينفق ماله للمراءاة، والحالية أي ينفق ماله مرائيًا، والمفعولية المطلقة، أي ينفق ماله إنفاق رئاء، أو يرائي رئاء.

٢ ـ أن الأصل في إتيان المفعول له منصوبًا أن يدل على حصول العلة وحدوثها، أما إذا جئت بالحرف فإنه قد يفيد الحصول وعدمه. ومن ذلك على سبيل المثال قولك: (فعل ذلك عدوانًا) و(فعل ذلك لعدوان) فإن الأولى معناها أن العدوان حصل، أما قولك: (فعله لعدوان) فقد يحتمل وقوع العدوان، ويحتمل أيضًا أنه أراد أنه فعله تمهيدًا لعدوان أو سببًا لإيقاع عدوان فيما بعد. وعلى هذا المعنى الأخير فالعدوان لم يقع بعد، ألا ترى أنه يصح أن تقول: (فعل ذلك لعدوان يبيّته) ولا يصح مثل ذلك في المنصوب.

ونحوه أن تقول: (فعلت هذا اختبارًا له، ولاختبار له) فالجملة الأولى أفادت أن الاختبار حصل، أما الثانية فتحتمل ذلك، وتحتمل أنه فعله لاختبار سيجريه عليه، ألا ترى أنه يصح أن تصرح بذلك فتقول: (فعلت هذا لاختبار أجريته عليه) و (فعلت هذا لاختبار سأجريه عليه) ولا يصح ذلك في المنصوب.

٣ ـ في حالة النصب تكون العلة محدودة معلومة، بخلاف الجر نحو (ضربك ظلمًا) و (ضربك لظلم) فإن مدى الظلم في الأولى محدود بالضرب، وأما في الثانية فقد يحتمل غير ذلك كأن يكون ضربه لقصد ظلم سيوقعه به، فإنّا لا نعلم مدى الظلم الذي سيلحقه به.

٤ ـ في حالة النصب يكون فاعل الحدث والعلة واحدًا ما لم يدل على خلاف ذلك. وأما في حالة الجر فإنه يحتمل الاتحاد في الفاعل وعدمه ابتداء نحو أن تقول: (عرضت له عدوانًا) و(عرضت له لعدوان) فالأولى العارض والمعتدي واحد، وأما الثانية فتحتمل أن يكون العارض من شخص، والعدوان من شخص آخر أو من جهة أخرى. (م).

المفعول فيه وهو المسمى ظرفًا

يسمي النحاة البصريون المفعول فيه ظرفًا. والظرف هو الوعاء الذي توضع فيه الأشياء كالجراب والأواني، وتسمى ظروفًا لأنها أوعية لما يجعل فيها. وقيل للأزمة والأمكنة ظروف؛ لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها.

وهي تسمية مجازية، وذلك لأن الظرف في الحقيقة هو الوعاء ذو الحدود، المتناهي الأطراف كالقارورة والحُبّ وسائر الآنية، وليس هذا كذلك، فإن كلمة (فوق) و (تحت) و (زمن) و(حين) ليس لها حدود متناهية كالظروف الحقيقية، وإنما سميت بذلك؛ لأن الأحداث تكون فيها وهي تحتويها كما تكون الأشياء في الآنية. (م).

والظرف عند النحاة اسم ينتصب على تقدير (في) يذكر لبيان زمان الفعل أو مكانه.

أو: هو زمان أو مكان ضمن معنى (في) الظرفية باطّراد.

الظرف وقت أو مكان ضمّنا (في) باطراد كـ (هنا امكث أزمنا)

والظرف قسمان: ظرف زمان وظرف مكان. فظرف الزمان: ما يدل على وقت وقع فيه الحدث نحو (سافرت يومَ الخميس وعدت ليلةَ السبت)، وظرف المكان: ما يدل على مكان وقوع الحدث نحو (وقفت تحتَ الشجرة). ومن الأمثلة للظرفين معًا قولنا: (جاءت السيارة صباحًا ووقفتْ يمينَ الطريق).

تضمن الظرف معنى (في):

لا يسمي النحاة اسم الزمان ولا المكان ظرفًا حتى يتضمن معنى (في) الظرفية وذلك نحو (سرت يمينَك) فالسير كان في جهة اليمين، ونحو (قدمت صباحَ اليوم) فالقدوم كان في الصباح، أي كان اليمين ظرفًا للسير احتواه كاحتواء الوعاء للماء، والصباح كان ظرفًا للقدوم، أي وقع فيه، كما تحتوي الآنية ما فيها.

فإن لم يتضمن معنى (في) فلا يسميه النحاة ظرفًا، كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأً أو خبرًا نحو (يومُ الجمعة يومٌ مبارك) فإنه لا يسمى ظرفًا والحالة هذه، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨] فـ (يومًا) ليس ظرفًا؛ لأن الاتقاء ليس واقعًا فيه، بل هو قبله، فكيف يكون ظرفًا للاتقاء وهو لم يقع فيه؟

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡحَسۡرَةِ إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ وَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩]، فيوم الحسرة وهو يوم القيامة ليس ظرفًا؛ لأن الإنذار ليس في يوم القيامة، وإنما هو قبل يوم القيامة، فلا يكون ظرفًا له بل هو مفعول به، وقوله: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوۡمًا عَبُوسٗا قَمۡطَرِيرٗا﴾ [الإنسان: ١٠]، وقوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥].

ونحوه لو قلت: (أخاف يوم القيامة) فهو مفعول به لا ظرف؛ لأن الخوف ليس واقعًا في يوم القيامة بل قبله. ولو قلت: (أخاف أعمالي يوم القيامة) كان ظرفًا لأن الخوف واقع فيه.

ونحوه لو قلت: (أتذكر يوم سافرنا قبل عامين) كان اليوم مفعولاً به وليس ظرفًا؛ لأن الذكر واقع بعد يوم السفر لا فيه. ولو قلت: (اذكرني يوم سفرك) كان ظرفًا. ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ

شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] فالنسيان ليس في يوم الحساب بل قبله، فهو ليس ظرفًا له.

ونحوه أن تقول: (نسيت يوم السفر) فهو ليس ظرفًا، ولكن لو قلت: (نسيت الكتاب يوم السفر) لكان ظرفًا؛ لأن النسيان وقع في يوم السفر.

ومما لم يتضمن معنى (في) قولك: (يومُنا مشرق) فإنك لم تذكر حدثًا وقع فيه وإنما هو مبتدأ. ونحوه أن تقول: (ذهب وقتُ الشباب بما فيه) فإنه فاعل وليس متضمنًا معنى (في)؛ لأن الوقت هو الذي ذهب لا أن شيئًا ذهب فيه.

فإن صرّح بـ (في) لم يسمّ ظرفًا في الاصطلاح نحو (نحن في وقت طيب) و (جئت في الساعة الثالثة).

ومعنى التضمن أن يكون الحرف مقدرًا في الكلام وإن لم يصح التصريح به أحيانًا. فقد يمتنع التصريح بـ (في) وهو مع ذلك متضمن معنى (في) عند النحاة نحو قبل وبعد ومع وإذا وفوق وتحت وإذ. فأنت تقول: (جئت قبلَ محمد) ولا يصح أن تقول: (في قبل محمد)، وتقول: (الكتاب فوقَ المنضدة) ولا يصح أن تقول: (في فوق المنضدة)، ولكن المعنى أنه جاء في الزمان الذي سبق مجيء محمد، وأن الكتاب حالّ في هذا المكان. فـ (قبل محمد) احتوى المجيء وكان ظرفًا له لأن الحدث وقع فيه، و(فوق المنضدة) احتوى الكتاب وقد حلّ فيه. . . وهكذا.

ولا بد أن يذكروا أنه فضلة، وإلا فنحو (أُنطُلق يومان) و (سوفر يومُ الخميس) متضمن معنى (في) وليس ظرفًا وإنما هو نائب فاعل.

ومعنى الاطّراد هو أن تتعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف. وإيضاح ذلك أنك تقول: (جلست فوق المنضدة) و (نمت فوق السرير) و (أكلت فوق السطح) و (بعت الحاجة فوق الحصان) و (صببت

الماء فوق رأسه)، فإنّا نجد أن كلمة (فوق) تعدّت إليها أفعال متعددة وقد بقيت متضمنة لمعنى (في).

بخلاف قولك: (دخلت البيت) فالمعنى (دخلت في البيت)، فـ (البيت) هنا متضمن معنى (في)، ولكنه غير مطّرد في سائر الأفعال، فلا تقول: (بعت البيت) بمعنى: بعت في البيت، ولا (أكلت البيت) بمعنى: أكلت في البيت، ولا (نمت البيت) بمعنى: نمت في البيت،ولا (قرأت البيت) بمعنى: قرأت في البيت، فالبيت لا يسمى ظرفًا لأنه لا يتضمن معنى (في) باطّراد، أي في جميع الأفعال. ونحوه (سكنت الدار) فالمعنى (سكنت في الدار) ولكنه غير مطرد في سائر الأفعال، إذ لا يقال: (أكلت الدار) بمعنى: أكلت في الدار، ولا (نمت الدار) بمعنى: نمت في الدار.

وعلى هذا يلزم إخراج أسماء المقادير من الظرفية كالفرسخ والمِيل، فإنها لا يطرد تعدي الأفعال إليها، وإنما تتعدى إليها أفعال السير خصوصًا، فإنك تقول: (سرت ميلاً) و (ركضت فرسخًا) ولا تقول: (بعت ميلاً) ولا (جلست ميلاً) ولا (نسيت ميلاً).

كما يلزم إخراج نحو (جلست مجلس محمد)، أي ما صيغ من أسماء الزمان والمكان، فإنها لا تنصَبُ على الظرفية إلا إذا تعدى إليها ما اجتمع معها من مادتها، فلا يقال: (نمت مجلس محمد) ولا (أكلت مجلس محمد).

وهما مستثنيان عند النحاة. (م).

فائدة:

ذكرنا أن الظرف عند النحاة ما تضمن معنى (في) باطراد. وهناك من يذهب إلى أن في هذا نظرًا، ويرى أن من الظروف ما لا يتضمن معنى (في)، بل إذا قدرت هذا الحرف معه تغير المعنى وذلك نحو قوله تعالى:

﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩] فإنه لا يصح أن تقول: (يعمّر في ألف سنة)؛ لأن المعنى إنما هو يعمر ألف سنة لا في ألف سنة. والفرق واضح بين المعنيين، فإنك إذا قلت: (عمرت الدار في سنتين) كان المعنى أنه استغرق لتعميرها مدة سنتين، وأما (يعمر ألف سنة) فمعناه أنه يبقى ألف سنة. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩] فليس المعنى أنه لبث في يوم أو في بعض يوم. ومثله أن تقول: (جلست في القاعة خمسين دقيقة)، فلا يصح أن يقال: (في خمسين). وتقول: (سرت خمسة أميال) ولا يصح: في خمسة أميال. ونحوه أن تقول: (فعلت هذا سبعة أيام) و (فعلت هذا في سبعة أيام) فإن معنى الجملة الأولى أنني كررت الفعل سبعة أيام، ومعنى الثانية أنه استغرق فعله سبعة أيام. ونحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وقوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، فالأولى معناها يسبحون الأبد لا ينقطعون ولا يفترون، والثانية معناها أنهم يسبّحون في هذين الوقتين، كما تقول: (أنام في الليل والنهار) أي: في هذين الوقتين، و(أدرّس في الليل والنهار) أي في هذين الوقتين، وليس التدريس مستمرًّا لا يفتر، بخلاف قولك: (أدرّس الليل والنهار) فإن معناه الاستمرار.

فليس الظرف إذن ما يتضمن (في) باطراد فحسب، فهذا نوع واحد من الظرف، وإنما الظرف على ثلاثة أقسام فيما يرى صاحب هذا الرأي:

١ ـ ما تضمن معنى (في) أي ما حلّ فيه الحدث، وذلك نحو (جئت يوم الخميس وسافرت يوم الجمعة).

٢ ـ ما دل على مدة أو مقدار زمان الحدث أو مكانه نحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾ [الحاقة: ٧]، وقوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾

[البقرة: ٩٦] و (سرت يومين) و(سرت ميلين) و(فسح له مدَّ البصر) و(انتظرني صلاة ركعتين)أي مقدار زمان ذلك أو مكانه.

٣ ـ ما دل على عدد أزمنة الحدث أو أمكنته، نحو أن تقول: (فعلت هذا سبعة أيام) أي تكرر الحدث في سبعة أيام، فهذا ليس مبينًا لمدة الحدث وإنما لعدد أزمنة الحدث. ونحو (جلست خمسة مجالس) أي تكرر الحدث في خمسة أمكنة. قال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

والذي ينطبق عليه حد النحاة هو القسم الأول، وأما الثاني والثالث فلا ينطبق عليهما الحد. ولذا يرى أن الأَوْلى أن يحد الظرف بما يأتي:

«اسم فضلة يدل على زمان أو مكان وقوع الحدث أو مقدارهما أو عددهما».

فحد النحاة لا يشمل إلا ثلث المفعول فيه وهو القسم الأول.

ويرى أن تسمية هذا الباب بـ (الزمان والمكان) أولى من تسمية الظرف لما ذكر في أول الباب. (م).

ناصب الظرف (أي العامل فيه):

الظرف لا يكون إلا منصوبًا. وناصب الظرف: هو الحدث الواقع فيه من فعل أو شبهه. وهو إما أن يكون ظاهرًا أو محذوفًا.

فالظاهر يشمل ما يأتي:

١ ـ الفعل نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقوله: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢].

٢ ـ المصدر نحو (الجري وراء السيارات يعرض المرء للأخطار).

٣ ـ الوصف نحو (أنا زائرٌ سعيدًا اليوم) و (أنا واقفٌ لديك) و (خالدٌ

مسافرٌ يومَ السبت)، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥].

وقد يكون العامل محذوفًا: وقد يكون محذوفًا جوازًا وذلك إذا دل عليه دليل نحو أن يقال لك: (متى جئتَ؟) فتجيب: (يومَ الخميس)، أو يقال: (كم سرتَ؟) فتجيب: (فرسخين) والتقدير (جئت يوم الخميس، وسرت فرسخين) ونحوه (أين وضعت الكتاب؟) فتجيب: (فوق الطاولة).

وقد يكون محذوفًا وجوبًا وذلك في مواضع منها:

١ ـ أن يقع الظرف صفة نحو (مررت برجل عندك) بتقدير: كائن عندك.

٢ ـ أن يقع حالاً نحو (مررت بمحمد عندك)، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَـٰٓفَّـٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩].

٣ ـ أن يقع خبرًا نحو (الكتاب عندك)، وقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

٤ ـ أن يقع صلة نحو (أكرمت الذي عندك) بتقدير (استقر عندك).

فانصبه بالواقع فيه مظهرا ... كان وإلا فانوه مقدّرا

المعنى: انصب الظرف بالعامل الذي معناه يقع في هذا الظرف وهو الفعل أو شبهه، وإن لم يكن العامل مذكورًا فقدّره.

ما ينصب على الظرفية من اسمي الزمان والمكان:

أولاً: اسم الزمان:

وهو يقبل النصب على الظرفية مبهمًا كان أو مختصًّا.

والزمان المبهم: ما دل على زمان غير مقدّر ولا حد له يحصره، أي يدل على زمن غير محدود، بمعنى أنه غير مقدّر ببداية معينة ونهاية معينة نحو (حين وزمن ووقت ومدة).

وينتصب على أنه ظرف مؤكد للزمن الذي تضمنه الفعل نحو (سرت حينًا ومدةً) فالسير لا يكون إلا في مدة. ونحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، وقوله: ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا﴾ [الدخان: ٢٣]؛ لأن الإسراء لا يكون إلا في الليل.

أما الزمان المختص فهو ما يدل على زمن محدد، أي له نهاية تحصره بأن يكون معلوم الوقت أو المقدار مثل يوم وليلة وشهر ويوم الجمعة والصيف والشتاء. والمختص إما أن يختص بإضافة مثل (سافرت يومَ الجمعة)، أو بوصف مثل (سرت يومًا طويلاً)، أو بعدد نحو (سرت يومين).

ومن أسماء الزمان المختصة أيضًا أسماء الشهور والفصول وأيام الأسبوع وما أضيف من الظروف المبهمة إلى ما يزيل إبهامه مثل (زمان الربيع ووقت الصيف).

ثانيًا: اسم المكان:

لا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا ثلاثة أقسام:

١ ـ المبهم: مثل الجهات الست وهي فوق وتحت ويمين ويسار وأمام وخلف كقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، وقوله: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]، وقوله: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، وقوله: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

والمراد بالمبهم هنا ما ليس له حدود محصورة، فعندما نقول: (هو فوقك) ليس للفوق حدود، فهو يمتد من رأسك إلى أعلى، فالسقف فوقنا والسماء فوقنا، قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا﴾ [ق: ٦]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] ثم هذه الجهات

نسبية، فما يكون فوقًا لك قد يكون تحتًا لشيء آخر، وما يكون يمينًا لك قد يكون شمالاً لشيء آخر، فهي تختلف باختلاف الكائن.

أما المختص أو المحدود فهو ما له حدود محدودة محصورة ونهايات مضبوطة كالدار والمدرسة والسوق والمسجد، فلا تكون ظروفًا، فلا يصح أن تقول: (نمت البيت) ولا (بعت السوق) ولا (صليت المسجد) بل لا بد أن تأتي بـ (في) فتقول: (نمت في البيت، وبعت في السوق، وصليت في المسجد). (م).

٢ ـ المقادير: مثل ميل وبريد وفرسخ (وهو ثلاثة أميال)، فهي عند الجمهور مبهمة وعند بعضهم ليست مبهمة لأنها معلومة المقدار، نحو (سرت فرسخًا) و (مشيت في المزرعة ميلاً).

والصواب أنها شبه مبهمة، فهي معلومة المقدار غير أنها تشبه المبهم في عدم التعيين، وذلك أن الميل مثلاً يختلف مكان بدئه ونهايته وجهته. فهو ليس كالدار والمدرسة والمسجد فإن لها حدودًا معلومة ونهايات محصورة، ولا كالجهات لأنها لا تنتهي، فأنت تبدأ بالمقدار من أي مكان وإلى أي جهة، فقد تبدأ به من هنا أو هناك وإلى جهة اليمين أو اليسار أو الأعلى، غير أن مسافته مضبوطة محدودة، ولذا فهو شبه مبهم. (م).

٣ ـ ما صيغ على وزن (مَفعَل) أو (مَفعِل) للدلالة على المكان، بشرط أن يكون الوزن جاريًا على عامله، أو بتعبير آخر: ما كان عامله من لفظه نحو (قعدتُ مقعَد زيد) و (وقفتُ موقِف الخطيب)، قال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بـ (في) مثل (جلست في مرمى زيد) و (نمت في مجلس سعيد)، فلا تقول (جلست مرمى زيد).

فهذه الأماكن مختصة معلومة لأنها محدودة، غير أن العرب أجرتها مُجرى غير المختص.

وشذ من ذلك قولهم: (هو مني مقعَد القابلة): أي قريب مني كقرب مكان قعود القابلة عند توليد المرأة، و(مزجَر الكلب): أي بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب، و(مناط الثريا): أي في مكان بعيد كبعد الثريا، وهو كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة.

والقياس: هو مني في مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب، وفي مناط الثريا، ولكن نُصب شذوذًا ولا يقاس عليه.

وكل وقت قابل ذاك وما ... يقبله المكان إلا مبهما

نحو الجهات والمقادير وما ... صيغ من الفعل كمرمى من رمى

المعنى: كل اسم زمان يقبل النصب على الظرفية مبهمًا كان أو مختصًا. أما اسم المكان فلا يقبله إلا في حال كونه مبهمًا نحو أسماء الجهات وأسماء المقادير وما صيغ من مصدر الفعل مثل: (مرمى) من مصدر الفعل (رمى).

وشرط كون ذا مقيسًا أن يقع ... ظرفًا لما في أصله معه اجتمع

المعنى: شرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيسًا أن يقع ظرفًا لما اجتمع معه في أصله، أي: ينصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد، كمجامعة (جلست): (مجلس) في الاشتقاق من الجلوس.

الظرف المتصرف وغير المتصرف:

ينقسم ظرفا الزمان والمكان إلى متصرف وغير متصرف.

أولاً: الظرف المتصرف:

هو ما يستعمل ظرفًا وغير ظرف مثل: يوم، ومكان. فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفًا نحو (سرت يومًا) و (جلست مكانًا). ويستعمل مبتدأ

نحو (يومُ الجمعة يومٌ مبارك) و (مكانُك حسنٌ)، وفاعلاً نحو (جاء يومُ الجمعة) و (ارتفع مكانُك) وغير ذلك.

ثانيًا: الظرف غير المتصرف:

وهو نوعان:

١ ـ ما لا يستعمل إلا ظرفًا، نحو (قَطُّ) و(عَوْضُ)، أما (قَطُّ) فهو ظرف لما مضى من الزمان، وهو مبني على الضم، ولا بد أن يكون مسبوقًا بالنفي نحو (ما كلمته قَطُّ).

وأما (عَوْضُ) بفتح العين وتسكين الواو فهو ظرف لاستغراق الزمان المستقبل، ولا بد أن يكون مسبوقًا بالنفي نحو (لا أكلمه عوضُ).

ومن ذلك (سحَر) إذا أريد به سحر يوم بعينه. تقول: (خرجت يوم الجمعة سحَرَ). فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف. قال تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ [القمر: ٣٤]. ومثله صباحًا ومساء وعشية وليلاً ونهارًا وذات يوم وذات ليلة.

٢ ـ ما لا يفارق الظرفية إلا إلى الجر بـ (من). بمعنى أنه يلازم النصب على الظرفية، وقد يفارقها إلى الجر بـ (من) نحو (فوق)، قال تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوۡقَهُمۡ﴾ [ق: ٦]، وقال: ﴿فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٢٦].

ونحوه (تحت)، قال تعالى: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحۡتِهَآ أَلَّا تَحۡزَنِي قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا﴾ [مريم: ٢٤].

ومثله (بعد)، قال تعالى: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡ لَا يَعۡلَمَ بَعۡدَ عِلۡمٖ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٞ قَدِيرٞ﴾ [النحل: ٧٠]، وفي موطن آخر: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗاۚ﴾ [الحج: ٥].

ومثله (قبل)، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٤٤]، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم﴾ [يوسف: ١٠٩].

ومثله (عند)، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١].

ونحوه (حول)، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ [مريم: ٦٨]، وقال: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥].

فهذه الظروف يحكم عليها بعدم التصرف مع أن (من) تدخل عليها، إذ لم تخرج من الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها وهي الجار والمجرور.

وما يرى ظرفًا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف

المعنى: ما يستعمل ظرفًا وغير ظرف، كأن يقع مبتدأ أو فاعلاً فهذا هو المتصرف في عرف النحاة.

وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية أو شبهها من الكلم

المعنى: وغير المتصرف هو ما لزم الظرفية، أو لزم الظرفية وشبهها وهو الجر بـ (من).

الظرف المؤسس والمؤكد:

من الظروف ما يكون مؤسسًا ومنها ما يكون مؤكدًا، فالمؤسس هو الذي يفيد مكانًا أو زمانًا جديدًا لا يفهم من عامله نحو (صفا الجو اليوم فقضيته حولَ المياه المتدفقة وبين الأزهار المتفتحة). فكل واحد من الظروف (اليوم، حول، بين) يسمى ظرفًا مؤسِّسًا؛ لأنه أسس وأنشأ معنى جديدًا لا يفهم من الجملة بغير وجود هذا الظرف.

وأما المؤكد فهو الذي لا يأتي بزمن جديد ولا مكان جديد، وإنما يؤكد زمانًا أو مكانًا مفهومًا من عامله نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، فالظرف (ليلاً) تأكيد لزمن الأسراء، إذ الإسراء

لا يكون إلا ليلاً. وقولنا: (صعد الخطيب فوق المنبر) فالظرف (فوق) تأكيد لعامله (صعد)، فمعنى العامل يدل على الارتفاع والفوقية.

ما ينوب عن الظرف:

قد يحذف الظرف وتنوب عنه بعض الكلمات وهي على النحو الآتي:

١ ـ صفة الظرف، ومن ذلك (جلستُ شرقيَّ البحر) أي جلست مجلسًا شرقيَّ البحر، قال تعالى: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] أي: زمنًا قليلاً.

٢ ـ عدده، مثل (سرت عشرين يومًا) و (صمت ثلاثةَ أيام) و (مشيت خمسةَ أميال) وقوله تعالى: ﴿قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

٣ ـ كلية الظرف وجزئيته، مثل (مشيت كلَّ النهار، وجميعَ اليوم، وكلَّ المسافة)، قال تعالى: ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]. ومنه قولك: (سرت بعضَ الميل) و (أقابل صديقي بعضَ الأحيان).

٤ ـ اسم الإشارة: نحو (عملت ذلك اليومَ بجد) و (خرج محمد هذه الساعة) و (سرت هذه المسافة).

٥ ـ المصدر: ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً كقولك: (جلست قربَ المدفأة) أي: مكانَ قربِ المدفأة، فحذف المضاف وهو (مكان) وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه وهو النصب على الظرفية، ولا ينقاس ذلك، فلا تقول: (آتيك جلوسَ زيد) تريد مكان جلوسه.

ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو (آتيك طلوعَ الشمس، وقدومَ الحاج، وخروج زيد) والأصل: وقتَ طلوعِ الشمس، ووقتَ قدومِ الحاج، ووقتَ خروجِ زيد، فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مقيس في كل مصدر.

وقـد يـنـوب عـن مـكـان مـصـدر   وذاك فـي ظـرف الـزمـان يـكـثـر

المعنى: ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً، ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان.

المفعول معه

تمهيد:

إذا سألك سائل: أين المتحف؟ فقد يكون الجواب: تسير مع طريقك هذا فينتهي بك إليه. ليس المراد أنه يسير والطريق يسير معه حقيقة وإلّا كان المعنى فاسدًا لأن الطريق لا يمشي، وإنما المراد أن يباشر السير في هذا الطريق، ويقرن المشي به حتى يصل. ولو كان الجواب (تسير وطريقَك هذا) لكان التعبير سليمًا والمراد واحدًا في الجوابين.

فإن كان السؤال (أين مجمع الباصات؟) فإن الجواب قد يكون: تمشي مع الأبنية التي أمامك فتنتهي بك إلى ميدان فسيح فيه المجمع. ليس المراد أن يمشي وتمشي معه الأبنية فعلاً وإلا فسد المعنى إذ الأبنية لا تمشي، وإنما المراد أن يلتزم المشي الذي يقارنها حتى يصل إلى غايته. ولو كان الجواب (تمشي والأبنيةَ التي أمامك) لصح المعنى.

تعريفه:

هو اسم فضلة تالٍ لواو المصاحبة. أو: اسم مفرد فضلة وقع بعد واو بمعنى (مع) مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما يشبهه في العمل نحو (سرت والشارعَ) و (مشيت والنهرَ) و (أنا سائرٌ والنيلَ).

ينصب تالي الواو مفعولاً معهْ في نحو (سيري والطريقَ مسرعهْ)

المعنى: ينصب الاسم الذي يتلو الواو مفعولاً معه في نحو (سيري والطريقَ مسرعةً).

شروط النصب على المعية:

يتبين من التعريف السابق أن المفعول معه هو ما اجتمعت فيه ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون فضلة (أي: يصح انعقاد الجملة بدونه).

فإن كان الاسم التالي للواو عمدة نحو (اشترك سعيدٌ وخالدٌ) لم يجز النصب على المعية، بل يجب عطفه على ما قبله، فتكون الواو عاطفة. وإنما كان (خالد) هنا عمدة لوجوب عطفه على (سعيد) الذي هو عمدة.والمعطوف له حكم المعطوف عليه. وإنما وجب عطفه لأن فعل الاشتراك لا يقع إلا من متعدد، فبالعطف يكون الاشتراك مسندًا إليهما معًا.

٢ ـ أن يكون ما قبله جملة، فإن سبقه مفرد نحو (كلُّ امرئ وشأنُه) كان معطوفًا على ما قبله.

٣ ـ أن تكون الواو التي تسبقه بمعنى (مع)، فإن تعين أن تكون الواو للعطف لعدم صحة المعية نحو (جاء خالد وسعيد قبله، أو بعده) لم يكن ما بعدها مفعولاً معه؛ لأن الواو هنا ليست بمعنى (مع).

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط (سار علي والجبلَ، وما لك وسعيدًا؟ وكيف أنت والنحوَ؟).

معنى المصاحبة:

يعني النحاة بالمصاحبة أو بالتنصيص على المعية مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد سواء اشتركا في الحكم أم لا. فقولك: (جئت ومحمدًا) معناه أنكما جئتما في وقت واحد. وهذا هو الفرق بين واو المعية وواو العطف. فواو العطف تقتضي التشريك في الحكم سواء اقترن معه

بالزمان أم لم يقترن، وأما واو المعية فتفيد الاقتران بالزمان سواء اشترك بالحكم أم لا.

وإيضاح ذلك أنك حين تقول: (جاء محمدٌ وخالدًا) بالنصب فقد أردت التنصيص على المصاحبة، أي أنهما جاءا في وقت واحد، وإن قلت: (جاء محمدٌ وخالدٌ) فقد أفدت أنهما اشتركا في المجيء ولم تنص على أنهما جاءا في وقت واحد. فبالعطف يحتمل أنهما جاءا معًا، ويحتمل أن محمدًا جاء قبل خالد، ويحتمل أن خالدًا جاء قبل محمد، بخلاف المعية. ولذا لا يصح أن يقال: (جاء محمد وخالدًا قبله أو بعده) لأن المعية ستكون مفقودة، وإنما هذا متعين العطف.

فإذا أردت التنصيص على المصاحبة نصبت، وإن لم ترد التنصيص على ذلك رفعت.

وقد يقع بعد الواو ما لا يصح اشتراكه في الحكم مع ما قبلها نحو (سرت والجدارَ) و(مشيت والطريقَ) فهذا معية لا عطف؛ لأنه لا يصح أن يشترك الجدار والاسم السابق في السير، ولا الطريق مع ما قبله في المشي.

فالمعية هي المصاحبة سواء اشتركا في الحكم أم لم يشتركا، والعطف هو الاشتراك في الحكم سواء تصاحبا أم لا.

وأما قولك: (ضربت زيدًا وعمرًا) فإنه يحتمل المصاحبة وعدمها، فإذا أريد معنى المصاحبة فهو مفعول معه وإلا فهو معطوف. (م).

العامل في المفعول معه:

ينصب المفعول معه ما تقدم عليه من فعل أو اسم يشبه الفعل. فالفعل نحو (سرت والليلَ)، والاسم الذي يشبه الفعل كاسم الفاعل نحو (أنا

ذاهب وخالدًا) و (زيد سائرٌ وشاطئَ البحر) والمصدر نحو (أعجبني سيرُك والطريقَ) واسم المفعول نحو (هذا مقتولٌ وطلوعَ الشمس).

وقد يكون العامل مقدرًا وذلك بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين نحو (ما أنت وسعيدًا؟) و(كيف أنت وقصعةً من ثريد؟) و (كيف أنت والسفرَ غدًا؟) فالمفعول معه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: (ما تكون وسعيدًا؟) و(كيف تكون وقصعةً من ثريد؟).

واعلم أنه لا يجوز أن يتقدم المفعول معه على عامله ولا على مصاحبه، فلا يقال: (والنيلَ سرتُ) ولا (سار والجبلَ خالدٌ).

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

المعنى: الناصب للمفعول معه يكون سابقًا عليه كالفعل وشبهه، ولا يكون الناصب هو الواو في الرأي الأحق بالمتابعة.

وبعد (ما) استفهام او (كيف) نصب بفعل كون مضمر بعض العرب

المعنى: سمع من كلام العرب نصب المفعول معه بعد (ما) و (كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بالفعل. وخرجه النحاة على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون.

أحوال الاسم الواقع بعد الواو:

للاسم الواقع بعد الواو ستة أحكام: وجوب النصب على المعية، ووجوب العطف، ورجحان النصب، ورجحان العطف، وجواز الوجهين، وامتناع الوجهين:

١ ـ وجوب النصب على المعية، بمعنى أنه لا يجوز العطف، وذلك إذا لزم من العطف فساد في المعنى نحو (مشى المقاتلون ومنتصفَ الليل) و(قمت وطلوعَ الشمس).

والنصب إن لم يجز العطف يجب

٢ ـ وجوب العطف، وذلك نحو (جاء محمد وخالدٌ قبله)، ونحو (كل رجل وعملُه) و (كل مقاتلٍ وسلاحُه) لعدم المصاحبة في الأولى، ولعدم تقدم جملة على الواو في الثانية.

٣ ـ ترجيح النصب على المعية، مع جواز العطف على ضعف، وذلك في موضعين:

الموضع الأول: أن يلزم من العطف ضعف في التركيب، كأن يلزم منه العطف على الضمير المتصل المرفوع البارز أو المستتر، من غير فصل بالضمير المنفصل، أو بفاصل، أي فاصل، نحو (جئت ومحمدًا) و (اذهبْ وسعيدًا). ويضعف أن يقال: (جئتُ وخالدٌ) و(اذهبْ وسعيدٌ) بعطف (خالد) على التاء في (جئتُ)، وعطف (سعيد) على الضمير المستتر في (اذهبْ)، وذلك أن العرب لا تعطف على الضمير المرفوع المتصل البارز أو المستتر إلا أن يفصل بينهما بفاصل، أي فاصل نحو (جئت اليوم وخالدٌ، واذهبْ غدًا وسعيدٌ).

والنصب مختار لدى ضعف النسق

والأفضل أن يكون الفاصل ضميرًا منفصلاً يؤكد به الضمير المتصل أو المستتر نحو (جئت أنا وخالدٌ، واذهبْ أنت وسعيدٌ).

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل

الموضع الثاني: أن تكون المعية مقصودة من المتكلم فتفوت بالعطف نحو (لا يغرنّك الغنى والبطرَ، لا يعجبنّك الأكل والشبعَ، لا تقبلْ رغد العيش والذلَّ) فإن المعنى المراد ـ كما ترى ـ ليس النهي عن الأمرين، وإنما هو النهي عن الأول مجتمعًا مع الآخر. ومنه قول الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

المعنى: كونوا أنتم مع إخوتكم متقاربين ومتصلين كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال.

٤ ـ **ترجيح العطف**: يذهب النحاة إلى أن العطف أرجح من المعية إذا أمكن بغير ضعف من جهة التركيب ولا من جهة المعنى نحو (جاء محمدٌ وخالدٌ) و (سار الأميرُ والجيشُ) و (سرت أنا وخالدٌ) و (كيف أنت وسعيدٌ؟).

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

ويبدو أن العطف لا يكون أرجح وإنما هو بحسب المعنى والقصد، فإن قصد التنصيص على المصاحبة نصب، وإن لم يقصد ذلك عطف. ففي قولك: (جاء محمد وخالدٌ) لا يكون العطف أرجح وإنما هو بحسب المعنى والقصد، فإن أراد أن ينص على أنهما جاءا في وقت واحد نصب لا غير، وإن أراد أنهما اشتركا في المجيء من دون نظر إلى المصاحبة عطف. وكذلك ليس قولك: (كيف أنت ومحمد؟) بالرفع أرجح من النصب، وإنما هو بحسب المعنى، فإن قصدت السؤال عنه وعن محمد، أي: كيف أنت وكيف محمد عطفت لا غير، وإن أردت السؤال عن العلاقة بينهما نصبت لا غير. (م).

٥ ـ **ما يجوز فيه الأمران على السواء (أي: العطف والمفعول معه)**: وذلك نحو (رأسَك والحائطَ) أي: خلِّ أو دع. ونحو (شأنَك والحجَّ) أي: عليك، بمعنى الزمْ، و(امرءًا ونفسَه). وذلك مقيس في كل متعاطفين على إضمار فعل لا يظهر، فالمعية والعطف جائزان. والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد، دون العطف، لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر.

٦ ـ **امتناع الأمرين**: نحو قول الشاعر:

علفتها تبنًا وماءً باردًا حتى غدتْ همّالة عيناها

المعنى: علفت هذه الدابة تبنًا وسقيتها ماءً باردًا حتى صارت دموع عينيها كثيرة الجريان.

فإن العطف ممتنع لأن الماء لا يشارك التبن في العلف، إذ لا يسمى الماء علفًا فلا يقال: (علفتها ماءً). والمعية ممتنعة لانتفاء المصاحبة للأول فإنه لا بد من تقدم أحدهما. فـ (ماءً) منصوب على إضمار فعل يليق به، والتقدير (وسقيتها ماءً باردًا). ومنه قول الآخر:

إذا ما الغانيات برزن يومًا وزججن الحواجبَ والعيونا

المعنى: إذا خرجت الغانيات وبرزن في يوم من الأيام ودققن حواجبهن وكحلن عيونهن تعلق بهن من ينظر إليهن.

فإن العيون لا تشارك الحواجب في التزجيج؛ لأن التزجيج هو التدقيق والتطويل. وعلى هذا يكون التقدير (وكحلن العيونا). وهذا كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ فقوله: ﴿شُرَكَآءَكُمْ﴾ لا يجوز عطفه على ﴿أَمْرَكُمْ﴾ لأن العطف على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال: (أجمعت شركائي) وإنما يقال: (أجمعت أمري وجمعت شركائي) فشركائي منصوب بفعل يليق به والتقدير (فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم).

والنصب إن لم يجز العطف يجب أو اعتقد إضمار عامل تصب

المعنى: يجب النصب على المعية إن لم يجز عطفه، أو على إضمار عامل يليق به.

الواو ومع:

يذكر النحاة أن الواو في نحو (سرت ومحمدًا) بمعنى (مع). فهل من فرق بين قولنا: (سرت ومحمدًا) و (سرت مع محمد)؟ أو بعبارة أخرى: هل هناك فرق بين واو المعية ومع؟

١ ـ إن الفارق الرئيس بين واو المعية ومع، أن (مع) مكان أو زمان. فالأول نحو (جئت مع سعيد) و (أنا معك)، والثاني نحو (جئت مع الغروب) بل الأكثر أن تكون للمكان، وقد وردت في القرآن الكريم في ١٦٠ موطنًا كلها للمكان، أما الواو فهي حرف يفيد المصاحبة والاقتران وليست مكانًا أو زمانًا، ولذا قد يختلفان في المعنى وفي ورودهما في التعبير.

ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢] فهناك فرق بين قوله: ﴿وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ وقولنا: (ومن تاب وإياك)، فمعنى (من تاب معك) هنا: من تاب كائنًا معك أو صائرًا معك، فهي مكان. ولو أبدل الواو بها لتغير المعنى، فلو قال: (ومن تاب وإياك) لكان المعنى أنكما اقترنتما في التوبة، أي تبتما في وقت واحد.

ومثله قوله: ﴿ٱلَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] والمعنى: هاجرن كائنات معك، أو صائرات معك، ولو قال: (هاجرن وإياك) لاختلف المعنى. فقولنا: (هاجرن وإياك) معناه أنكم اقترنتم في الهجرة أو تصاحبتم في الهجرة أي في وقت واحد. ومن المعلوم أنه لا يصح القول: (هاجرن وإياك) لأنهن لم يصحبنه في الهجرة وإنما صحبه أبو بكر فقط. ومع ذلك فإن (مع) تحتمل معنى الواو إلا أنها هنا لا تحتمل إلا ما ذكرنا. فقولنا: (هاجرن معك) يحتمل معنيين: الصحبة في الهجرة، أي الاقتران. ويحتمل أنهن هاجرن صائرات معك، أما الواو فلا تحتمل إلا المعنى الأول.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤] أي كائنة مع سليمان أو صائرة معه، ولا تصلح الواو هنا، فلو قال: (وأسلمت وسليمان) لكان المعنى أنهما اقترنا في دخول الاسلام، أي دخلا في الإسلام في وقت واحد، وهو غير صحيح لأن سليمان سبقها في الإسلام.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] أي توفنا داخلين مع الأبرار، ولا تصلح الواو هنا، فلو قلنا: (توفنا والأبرارَ) لكان المعنى أنهم يقترنون في الوفاة، أي يتوفون في وقت واحد وليس هذا المقصود.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فلا يصح أن يقال: (اتبعوا النور الذي أنزل وإياه) لأنهما لم يشتركا في الإنزال ولم يقترنا فيه، فإن الرسول لم ينزل أصلاً. (م).

فهرس الموضوعات

النحو العربي

أحكام ومعانٍ

كتاب منهجي يجمع بين الأحكام النحوية ومعاني النحو
بحسب موضوعات الألفية

تأليف
الدكتور محمد فاضل السامرائي
جامعة الشارقة - كلية الآداب

الجزء الثاني

دار ابن كثير

بسم الله الرحمن الرحيم

النَّحْوُ العَرَبِيُّ

أَحْكَامٌ وَمَعَانٍ

الجُزْءُ الثَّانِي

● الموضوع: لغة عربية
العنوان: النحو العربي أحكام ومعان
تأليف: الدكتور محمد فاضل السامرائي

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م
ISBN 978-614-415-119-8

C حقوق الطبع محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف.

ISBN 978-614-415-119-8

● الطباعة: مطبعة IPEX - بيروت / التجليد: شركة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت
● الورق: أبيض / الطباعة: لونان / التجليد: كرتونيه
● القياس: 17×24 / عدد الصفحات: 1016 / الوزن: 1600 غ

دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - سوريا - ص.ب : 311
حلبوني. جادة ابن سينا. بناء الجابي - صالة المبيعات تلفاكس: 2225877 - 2228450
الإدارة تلفاكس: 2243502 - 2258541
بيروت - لبنان - ص.ب : 113/6318
برج أبي حيدر. خلف دبوس الأصلي. بناء الحديقة - تلفاكس : 01 817857 - جوال : 03 204459
www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com

الاستثناء

الاستثناء: هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً في حكم ما قبلها، أو منزلاً منزلة الداخل، ففي نحو قولنا: (حضر الأصدقاءُ إلا أحمدَ)، أُخرج (أحمد) بواسطة (إلا) وقد كان داخلاً في حكم ما قبلها وهو (حضر).

والاستثناء يتكون من ثلاثة مصطلحات:

١ ـ المستثنى منه (الأصدقاء).

٢ ـ المستثنى (أحمد).

٣ ـ أداة الاستثناء (إلا).

والاستثناء ـ كما هو ظاهر من التعريف ـ له أدوات نحو إلا وغير وسوى وخلا وعدا وحاشا وغيرها. وأهم أدوات الاستثناء هي إلا.

الاستثناء بإلا وأقسامه:

ينقسم الاستثناء بإلا إلى تامّ ومفرغ.

أولاً: الاستثناء التام:

هو ما ذكر فيه المستثنى منه نحو (حضر الرجالُ إلا عليًّا) و (أثمرت الأشجارُ إلا شجرةً). وهو على قسمين: متصل ومنقطع.

١ ـ الاستثناء المتصل:

وهو ما كان فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه نحو (سافر الرجالُ إلا سعيدًا)، فـ (سعيد) مستثنى متصل لأنه بعض الرجال. ونحو (نجح

الممتحنون إلا خالدًا) فخالد مستثنى متصل لأنه بعض الممتحنين. ونحو (فحص الطبيب الجسمَ إلا اليدَ) فاليد مستثنى متصل لأنه بعض الجسم. ونحو (سقطت الأشجار إلا شجرةً). وإعرابه: مستثنى بإلا منصوب بالفتحة.

٢ ـ الاستثناء المنقطع:

وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه نحو قولك: (حضر الطلابُ إلا البوّابَ) فالبوّاب ليس من الطلاب، وقولك: (احترقت الدار إلا الكتبَ) و(جاء المسافرون إلا أمتعتَهم)، وكقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠ ـ ٣١] فإبليس ليس من الملائكة بل هو من الجن، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠] والجن ليسوا من الملائكة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠ ـ ٤١] فهو إذن استثناء منقطع.

ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝٢٥ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٥ ـ ٢٦] فقوله: ﴿قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ ليس من اللغو ولا من التأثيم؛ لأن اللغو السقط وما لا يعتد به من كلام وغيره. ومثله قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] والظن ليس علمًا. (م).

فائدة:

لا يشترط في المستثنى المنقطع أن يكون جنسه مغايرًا لجنس المستثنى منه كما في قولك: (جاءت النساء إلا نعجةً) و (حضر القوم إلا حمارًا) بل المنقطع ما كان فيه المستثنى ليس بعضًا من المستثنى منه سواء كانت المغايرة بالجنس أم بالنوع أم بغيرهما. فقولك: (حضر الطلابُ إلا

البوّابَ) استثناء منقطع وإن كانوا جميعًا من جنس واحد. وقولك: (حضر إخوتك إلا أخا سعيدٍ) و (أقبل بنوك إلا ابنَ محمد) منقطع وإن كانوا جميعًا من نوع واحد، وذلك لأن البوّاب ليس بعض الطلاب، وابن محمد ليس بعضًا من بنيك. (م).

الاستثناء الموجب وغير الموجب:

الاستثناء الموجب: ويكون فيه المستثنى منه مذكورًا والجملة خالية من النفي وشبهه، كالنهي والاستفهام المتضمن معنى النفي، كالأمثلة السابقة، إذ الاستثناء فيها تام موجب.

الاستثناء غير الموجب: ويكون فيه المستثنى منه مذكورًا والجملة مشتملة على نفي أو شبهه نحو (ما تأخر المدعوون إلى الحفل إلا واحدًا) و (هل تأخر المدعوون إلا واحدًا). فالاستثناء هنا تام غير موجب.

ثانيًا: الاستثناء المفرّغ:

وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه والكلام غير موجب نحو (ما حضر إلا سالمٌ) وكقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأحقاف: ١٧]. ولا يكون هذا الاستثناء عند أكثر النحاة إلا في غير الموجب وهو المسبوق بنفي أو نهي أو استفهام نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقولك: (لا تضربْ إلا المقصّر)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣].

ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي كقوله تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠]، وقوله: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]، فمعنى (يأبى): لا يريد، وقوله: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾ [يوسف: ٧٩] فهذا استثناء مفرّغ لأن معناه: لا نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده.

وإن يفرّغ سابقٌ (الا) لما بعد يكن كما لو (الا) عدما

المعنى: إذا كان العامل قبل (إلا) مفرغًا لما بعدها فإن تأثيره يقوم على افتراض أن (إلا) غير موجودة.

القصر في الاستثناء المفرغ:

الاستثناء المفرغ يفيد القصر، فإذا قلت: (ما حضر إلا خالدٌ) فقد نفيت الحضور كله إلا حضور خالد، بخلاف ما لو قلت: (حضر خالد) فإنه يجوز أن يكون حضر معه غيره.

والحقيقة أن (إلا) سواء كانت في التفريغ أم في غيره تفيد الاختصاص، فإذا قلت: (قام الرجال إلا خالدًا) فقد أثبتّ القيام لجميع الرجال ونفيته عن خالد حصرًا. وإذا قلت: (ما قام إلا خالد) فقد نفيت القيام عن كل أحد وأثبتّه لخالد حصرًا.

غير أن القصر في التفريغ أعم وأشمل، وذلك أنك إذا قلت: (حضر الرجال إلا خالدًا) فقد استثنيت حضور خالد من الرجال وقد يكون أطفال أو نساء، فإن قلت: (ما حضر إلا خالد) فقد نفيت كل حضور غير حضوره، ولذا لا يصح أن نقول: (حضر إلا خالد) لأنه على ذلك يكون معناه أنه حضر كل من يمكن حضوره في الدنيا من رجال ونساء وأطفال وغيرهم إلا خالدًا، وهو غير صحيح، فإنه يمكن أن لا يجيئك إلا واحد ولكن يمتنع أن يأتيك أهل الدنيا كلهم إلا واحدًا.

فالقصر في التفريغ أعم وأشمل. (م).

أحكام المستثنى الإعرابية:

١ ـ إذا كان الكلام تامًّا موجبًا (أي: مثبتًا) فإنه يجب نصب ما بعد (إلا) على أنه مستثنى بها، سواء أكان المستثنى متصلاً أم منقطعًا نحو (نزل

السباحون إلى البحر إلا سباحًا) و (تناول خالد الطعام إلا الماءَ). فـ (سباحًا) و (الماء) كلاهما مستثنى بـ (إلا) منصوب بالفتحة.

٢ ـ إذا كان الكلام تامًّا غير موجب (منفي) فإن ما بعد (إلا) له وجهان من الإعراب:

أحدهما: أن يكون منصوبًا على الاستثناء.

والآخر: أن يكون بدلاً، نحو (لم تتفتح الأزهارُ إلا البنفسجَ ـ أو البنفسجُ) فـ (البنفسج) إما مستثنى بـ (إلا) منصوب بالفتحة، أو بدل مرفوع بالضمة. وقولك: (ما قرأتُ الصحفَ إلا واحدةً) فـ (واحدة) إما منصوبة على الاستثناء أو البدلية. وقولك: (ما سلمت على القادمين إلا الأولَ ـ أو الأولِ) فـ (الأول) إما منصوب على الاستثناء أو مجرور على البدلية. والأرجح الإتباع.

وكذلك يجوز الوجهان إذا كان مسبوقًا بشبه نفي كالنهي والاستفهام نحو (لا يقمْ أحدٌ إلا سعيدٌ، وإلا سعيدًا) و (هل فعل هذا أحدٌ إلا أنت، وإلا إياك). ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (إلا امرأتُك) بالرفع على البدلية، و(هل ضربتَ أحدًا إلا زيدًا) بالنصب على البدلية أو الاستثناء، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

وإن كان منقطعًا فالنصب واجب عند الحجازيين راجح عند التميميين، تقول: (ما حضر الطلابُ إلا البوّابَ) بالنصب، وقال تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥] بالنصب، فهو منصوب وجوبًا في لغة أهل الحجاز. أما في لغة تميم فالنصب راجح ويجوز الإتباع عندهم على البدلية.

ما استثنت (الا) مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفي انتخب

إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

المعنى: ما استثنته (إلا) وكان تامًّا فإنه ينصب، وبعد النفي وشبهه يختار الإتباع مع المستثنى المتصل، والنصب وحده مع المنقطع. إلا عند تميم فإنهم يجوّزون في المنقطع الإبدال أيضًا.

فائدة:

إن النحاة يعللون كلّاً من الإتباع والنصب، فالإتباع يكون على البدلية، والبدل على نية إحلاله محل الأول، والمبدل منه على نية السقوط، فإذا قلت: (ما قام أحدٌ إلا خالدٌ) فرفعت فكأنك قلت: (ما قام إلا خالدٌ) لأن أحدًا على نية السقوط وهو عند النحاة بمنزلة ما ليس منه في الكلام.

وإذا نصبت جعلت اعتماد كلامك على النفي، فكأنك قلت: (ما قام أحد) ثم استثنيت.

وعلى هذا يكون الفرق بين البدل والنصب أنك إذا قلت: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) بالرفع كان المعنى (ما قام إلا زيدٌ) أي أن القصد إثبات القيام لزيد وذكرت ما قبله توطئة له وتمهيدًا، لأن البدل أهم من المبدل منه، لأن المبدل منه على نية الطرح عند النحاة. وإذا قلت: (ما قام أحد إلا زيدًا) كان المعنى: ما قام أحد، أي أردت أن تنفي القيام عن كل أحد وهذا هو المهم عندك ثم استثنيت (زيدًا)، لأنه خرج عن الإجماع لا لأنه هو الأهم.

فالمهم في النصب هو الإخبار بالنفي، والمهم في الإتباع هو الإخبار بالإيجاب.

وفي هذا التعليل نظر، فإنه على ما ذهب إليه النحاة يكون الاستثناء التام كالمفرغ، وذلك أن معنى (ما جاء الرجال إلا خالدٌ) كمعنى (ما جاء

إلا خالدٌ) عندهم لأن البدل على نية السقوط فيكون مفيدًا للقصر كالمفرغ، وفي هذا نظر، فإن المعنى فيهما مختلف، فإنك إذا قلت: (لم يزرني أصدقائي إلا خالد) جعلت خالدًا من أصدقائك وقد استثنيته منهم، وقد يكون زارك أحد من غير أصدقائك، فإن قلت: (لم يزرني إلا خالد) دل على أنه لم يزرك أحد من أصدقائك أو من غيرهم إلا خالد، فالمبدل منه له معنى وفائدة.

وكذلك لو قلت: (لم يحضر الطلابُ إلا سعيدٌ) جعلت (سعيدًا) من الطلاب، وقد يكون حضر واحد أو أكثر من غير الطلاب مع سعيد كالأساتذة أو البوابين، إلا أنه لم يحضر من الطلاب إلا سعيد. ولكن لو قلت: (لم يحضر إلا سعيد) نفيت الحضور عن كل أحد إلا عن سعيد، فلم يحضر أحد من الناس إلا سعيد.

ونحوه أن تقول: (ما حضر الفائزون إلا محمدٌ) فمحمد وحده هو الحاضر من الفائزين، وقد يكون حضر معه غيره من غير الفائزين كالمشاهدين، ولكن لو قلت: (ما حضر إلا محمد) دل على أنه لم يحضر أحد ألبتة إلا محمد.

وعلى هذا فرأي النحاة أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه وأن المبدل منه على نية السقوط، فيه نظر، فإن المعنى يختلف إذا ذكر المبدل منه وإذا فرّغ الاستثناء. وعلى ذلك فهذا الفرق غير وارد.

إن الفرق بين الإتباع والنصب من أوجه منها:

أ ـ أن الإتباع يدل حتمًا على أن المستثنى بعض من المستثنى منه، بخلاف النصب فإنه من المحتمل أن يكون بعضًا منهم وأن لا يكون، فإنك إذا قلت: (ما حضر الطلاب إلا سعيدٌ) بالرفع كان سعيد من الطلاب حتمًا، وإذا قلت: (ما حضر الطلاب إلا سعيدًا) احتمل أن يكون (سعيد)

من الطلاب وأن لا يكون منهم، وذلك بأن يكون موظفًا أو بوّابًا فيكون منقطعًا.

وبهذا نعلم أن الإتباع يدل قطعًا على أنه متصل، أما النصب فإنه تعبير احتمالي أي يحتمل الاتصال والانقطاع.

ب ـ قد يراد بالنصب البعد عن المستثنى منه جنسًا أو نوعًا أو غيرهما، أو التبعيد عنه، أي تنزيله منزلة البعيد، بخلاف الإتباع فإنه يراد به الإلصاق، فإن أردت إبعاد محمد عن الفائزين قلت: (ما حضر الفائزون إلا محمدًا) فإنك هنا بعّدته عنهم، وقد يكون البعد حقيقة أو تجوّزًا. فقد تنصب لقصد التبعيد من المستثنى منه، بأن تجعله ليس بعضًا منه وإن كان منه حقيقة، بخلاف الإتباع فإنه يراد به الإلصاق بالمستثنى منه. فإن تعذر جعله بعضًا منه ولو تجوّزًا وجب النصب عند بني تميم وغيرهم.

وهذا ملاك الأمر، وهو أن العرب إذا أرادوا إلصاق المستثنى بالمستثنى منه أتبعوا، وإن أرادوا التبعيد نصبوا. وعلى هذا تقول: (ما جاءني الطلاب إلا خالدٌ) إذا جعلت خالدًا بعض الطلاب، فإن قلت (خالدًا) أبعدته منهم وإن كان طالبًا حقًّا، وذلك لأن تقصيره وعدم انتظامه وقلة معرفته جعلك تسلكه في عداد غير الطلبة، وهذا المعنى تجوّزي فني.

ج ـ قد يؤتى بالنصب لرد كلام سابق، وذلك كأن يقول قائل: (قام القوم إلا محمدًا) فتجيب (ما قام القوم إلا محمدًا). وليس معنى الجملة الأخيرة إثبات القيام لمحمد، وإنما لنفي الجملة كلها، أي أن قولك: (قام القوم إلا محمدًا) غير صحيح. (م).

❊ ❊ ❊

٣ ـ إذا كان الاستثناء مفرّغًا فإن ما بعد (إلا) يعرب حسب موقعه في الجملة، وتكون (إلا) ملغاة. وقد سمي مفرغًا لأن ما قبل (إلا) تفرغ للعمل

الإعرابي فيما بعده. نحو (لا يسدي النصيحةَ إلا المخلصون) و (ما صاحبت إلا الأخيارَ) و (لا تسود الشعوبُ إلا بالأخلاق) ففي هذه الأمثلة تجد المستثنى منه محذوفًا في جميعها، فأصل المثال الأول: (لا يسدي النصيحةَ أحدٌ إلا المخلصون) فحذف من الكلام لفظ (أحد) وبقي المثال بعد هذا الحذف كما رأيت. وكذلك يقال في المثالين الآخرين. وإذا تأملت المستثنى بإلا في هذه الأمثلة الثلاثة وجدته معربًا على حسب موضعه من الكلام كما لو كانت (إلا) غير موجودة، فهو في المثال الأول مرفوع على أنه فاعل، وفي المثال الثاني منصوب على أنه مفعول به، وفي المثال الثالث مجرور بالباء.

ومثلها (ما حضر إلا خالدٌ) و (ما أكرمت إلا خالدًا) و (ما مررت إلا بخالدٍ).

تقديم المستثنى على المستثنى منه:

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب.

فإن كان موجبًا وجب نصب المستثنى نحو (ذهب إلا محمدًا الطلابُ).

وإن كان الكلام غير موجب (منفي) فالمختار نصبه نحو (ما ذهب إلا محمدًا الطلابُ) وقول الكميت:

فما لي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لي إلا مذهبَ الحق مذهبُ

المعنى: ليس لي ناصر ينصرني ويعينني إلا آل النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وما لي طريق أسلكه إلا طريق الحق.

فنصب المستثنى بإلا في قوله: (إلا آلَ أحمد) وقوله: (إلا مذهبَ الحق)؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

وقد روي رفعه فتقول: (ما ذهب إلا محمدٌ الطلابُ) وأعربوا الثاني بدلاً من الأول.

وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد

المعنى: قد يأتي في كلام العرب على قلة غيرُ النصب (وهو الرفع) في المستثنى المتقدم إذا كان الكلام منفيًّا، ولكن النصب على الاستثناء هو المختار إن ورد.

وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب نحو (سافر إلا محمدًا الأهلُ).

تكرار (إلا) للتوكيد:

تأتي (إلا) في بعض الجمل مكررة. والغرض من هذا التكرار التوكيد اللفظي المحض، وتقوية (إلا) الاستثنائية الأولى، ولا تفيد استثناء جديدًا. ولهذا التكرار صورتان:

١ ـ أن تقع (إلا) المكررة بعد واو العطف نحو (أحرص على ممارسة الرياضة إلا الملاكمةَ وإلا المصارعةَ) فالأصل (إلا الملاكمة والمصارعة) ثم كررت (إلا) للتوكيد، ونحو قولك: (أحب ركوب السفن إلا الشراعيةَ وإلا الصغيرةَ) فالصغيرة معطوفة على الشراعية، و(إلا) زائدة للتوكيد اللفظي.

٢ ـ ألّا تقع (إلا) بعد واو العطف نحو (ما أعجبني أحدٌ إلا المعلم إلا شرحه)، فـ (شرحه) بدل من (المعلم)، فإذا كان (المعلم) منصوبًا على الاستثناء فـ (شرحه) بدل منصوب، وإذا كان (المعلم) بدلاً من (أحد)، أي مرفوع، فـ (شرحُه) بدل من (المعلم) مرفوع. و(إلا) زائدة للتوكيد.

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قول الشاعر:

ما لك من شيخك إلا عَمَلُهْ إلا رسيمُه وإلا رَمَلُهْ

المعنى: إنني منقطع في شيخوختي للعمل الصالح ما بين سعي وطواف بالبيت الحرام، فلا أعنى بغيرهما.

والأصل (إلا عملُه رسيمُه ورملُه)، فـ (رسيمه) بدل من (عمله)، و(رمله) معطوف على (رسيمه) وكررت (إلا) فيهما توكيدًا.

وألغ (إلا) ذات توكيد كـ (لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا)

المعنى: اعتبر (إلا) ملغاة، أي غير موجودة إذا كانت للتوكيد، وأعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها نحو (لا تمرر بهم إلا الفتى العَلاء).

تكرار (إلا) لغير التوكيد:

إذا تكررت (إلا) لغير التوكيد اللفظي فإنها تؤدي إلى استثناء جديد، ولو حذفناها ما فُهم ذلك. ومن صور هذا التكرار ما يأتي:

١ ـ إذا كان الاستثناء مفرغًا وجب شغل العامل بواحد من المستثنيات ونصب الباقي على الاستثناء نحو (ما جاء إلا محمدٌ إلا بكرًا إلا سعيدًا) فـ (محمد) فاعل (جاء)، و(بكرًا) و (سعيدًا) منصوبان على الاستثناء.

ولا يتعين واحد منها لشغل العامل، بل أيهما شئت شغلت العامل به ونصبت الباقي.

وإن تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التأثير بالعامل دع
في واحد مما بإلا استثني وليس عن نصب سواه مغني

المعنى: إذا تكررت (إلا) لغير التوكيد، فإن كان الكلام مفرغًا فاترك العامل يؤثر في واحد مما استثنيته بـ (إلا) وانصب باقي المستثنيات.

٢ ـ إذا كان الاستثناء غير مفرغ وتقدمت المستثنيات على المستثنى منه وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجبًا أم غير موجب، فالموجب نحو (جاء إلا بكرًا إلا سعيدًا إلا خالدًا القومُ) فـ (إلا) في المرات الثلاث عاملة وما بعدها منصوب على الاستثناء، و(القوم) فاعل (جاء) وهو

المستثنى منه. وغير الموجب نحو (ما جاء إلا بكرًا إلا سعيدًا إلا خالدًا القومُ).

ودون تفريغ مع التقدّم نصب الجميع احكم به والتزم

المعنى: في الحالات التي ليس فيها تفريغ إن تقدمت المستثنيات وجب نصبها جميعًا في مختلف أحوالها.

٣ ـ إذا كان الاستثناء غير مفرغ وتأخرت المستثنيات على المستثنى منه فلا يخلو إما أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب:

أ ـ فإن كان موجبًا وجب نصب الجميع نحو (جاء القومُ إلا بكرًا إلا سعيدًا إلا خالدًا).

ب ـ وإن كان غير موجب وجب نصب الجميع ما عدا واحدًا فهو إما بدل أو مستثنى نحو (ما جاء أحدٌ إلا بكرٌ إلا سعيدًا إلا خالدًا) فـ (بكر) بدل من (أحد)، ويجوز نصبه على الاستثناء.

وإن شئت أبدلت غيره من الباقين.

ومثله قول المصنف: (لم يفوا إلا امرؤ إلا علي) فـ (امرؤ) بدل من الواو في (يفوا).

وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد

كـ (لم يفوا إلا امرؤ إلا علي) وحكمها في القصد حكم الأول

المعنى: إن تأخرت المستثنيات فلا يخلو إما أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب، فإن كان الكلام موجبًا وجب نصب الجميع.

وتقدير البيت: انصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه إذا كان الكلام موجبًا، وإن كان غير موجب فجئ بواحد منها معربًا بما كان يعرب به لو لم تتكرر المستثنيات وانصب الباقي. وما تكرر من

المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأول فيثبت له ما يثبت للأول من الدخول والخروج نحو (لم يفوا إلا امرؤ إلا علي).

غير:

(غير) كلمة تفيد المغايرة، أي الدلالة على أن ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها في المعنى الذي ثبت له إيجابًا أو نفيًا، فمعنى (أسرع المتسابقون غيرَ سعيد) أنهم أسرعوا مغايرين ومخالفين في هذا الأمر سعيدًا فهو لم يسرع. وكذا (ما ضحك الحاضرون غيرَ صالح) فالمعنى أنهم لم يضحكوا، مغايرين ومخالفين صالحًا في هذا لأنه ضحك دونهم.

وأصل (غير) أن تكون صفة تفيد مغايرة مجرورها لموصوفها إما ذاتًا أو صفة. فالمغايرة بالذات نحو (محمد غيرُ إبراهيم) و(مررت برجل غيرِ علي) فشخص محمد غير شخص إبراهيم، وكذلك شخص الرجل الذي مررت به غير شخص علي.

والمغايرة بالصفة نحو قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥] بالرفع على أنه صفة للقاعدين، وكقوله: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٨] و (هذا درهم غير جيد) و (مررت برجل غير طويل).

ولكونها تفيد المغايرة حملت على (إلا) في الاستثناء فأصبح يستثنى بها، وذلك لأن الاستثناء مغايرة أيضًا، ولكن هناك فرق بين مغايرة (غير) ومغايرة (إلا)، وذلك أن (غيرًا) ـ كما ذكرنا ـ تفيد المغايرة نفيًا وإثباتًا بغضّ النظر عن المغايرة بالذات أو الصفة، فتقول: (حضر الرجال إلا خالدًا) فهنا أفادت (إلا) المغايرة بالإثبات والنفي، فالرجال حضروا وخالد لم يحضر بغضّ النظر عن الصفة أو الذات، كما حملت (إلا) على (غير) فأصبحت صفة تفيد المغايرة بالذات أو بالصفة. (م).

الاستثناء بغير وإلا:

عرفنا أن الأصل في (غير) أن تفيد المغايرة وليس الأصل فيها أن تكون للاستثناء بخلاف (إلا) ولذلك تستعمل (غير) في مواطن لا تصلح فيها (إلا) إذ لا تفيد الاستثناء كأن تقول: (خالد غير لئيم)، ونحو قول الشاعر:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

المعنى: ليس هذا الزمان المترع بالهموم، الزاخر بالأحزان جديرًا بالأسى والأسف.

وكقوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ١٢]، وقوله: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الروم: ٢٩]، وقوله: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١] فـ (غير) هنا تفيد المغايرة ولا تفيد الاستثناء، ولا يصح استعمال (إلا) في موطنها. (م).

حكم الاستثناء بغير وسوى:

إعراب (غير) و (سوى) مثل إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، وأما المستثنى بهما فلا يكون إلا مضافًا إليه فتقول: (قام القومُ غيرَ محمدٍ) بنصب (غير) على الاستثناء، كما تقول: (قام القوم إلا محمدًا) بنصب محمد على الاستثناء. ونحوه الاستثناء بـ (سوى) فتقول: (قام القوم سوى محمدٍ) بنصب (سوى) على الاستثناء.

وعند الإعراب نقول: (غير) مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة، و(سوى) مستثنى منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

فإذا كان الكلام تامًّا موجبًا وجب النصب على الاستثناء نحو (اتقدت المصابيحُ غيرَ مصباحٍ) أو (سوى مصباحٍ) بالنصب على الاستثناء كما نقول: (اتقدت المصابيح إلا مصباحًا).

وإذا كان الكلام تامًّا غير موجب (منفي) كان لـ (غير) إعرابان: النصب على الاستثناء والبدل فتقول: (ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ، وغيرَ زيدٍ) بالإتباع والنصب، والمختار الإتباع، كما تقول: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا زيدًا). وتقول: (ما عاد المريضَ عائدٌ غيرَ الطبيب، وغيرُ الطبيب) و(ما قبلت يدَ أحدٍ غيرَ والدي، وغيرِ والدي)، و(ما أسرع المتسابقون غيرَ سعيدٍ، وغيرُ سعيدٍ).

ومثله (سوى).

وإذا كان الاستثناء مفرّغًا أعربت (غير) و (سوى) حسب موقعهما من الجملة فتقول: (ما قام غيرُ زيدٍ) فترفع (غير) وجوبًا كما تقول: (ما قام إلا زيدٌ) برفعه وجوبًا. ونحوه (لا ينالُ المجدَ غيرُ العاملين).

ومثله (سوى زيدٍ) و (سوى العاملين).

وتقول: (ما قام أحدٌ غيرَ حمارٍ) بنصب (غير) عند غير بني تميم، وبالإتباع عند بني تميم، كما تفعل في قولك: (ما قام أحدٌ إلا حمارٌ، وإلا حمارًا). ونحوه (ما حضر الطلاب غيرَ البواب).

واستثن مجرورًا بغير معربا ... بما لمستثنى بإلا نسبا

المعنى: استثن بكلمة (غير) مستثنى مجرورًا بالإضافة، وأما كلمة (غير) فتضبط بالضبط الذي يكون للمستثنى بـ (إلا) فيما لو حذفت (غير) وحلّت محلها (إلا) وجاء بعد (إلا) مستثناها.

فوائد:

١ ـ قلنا إن (غير) قد تحمل على (إلا) فتفيد الاستثناء كقولك: (أقبل الرجال غير عباس) وهي تأخذ حكم الاسم الواقع بعد (إلا). وهي تقع في جميع مواقع (إلا) في المفرغ وغيره، والموجب وغيره، والمنقطع وغيره،

مؤخرًا على المستثنى منه ومقدمًا عليه. وبالجملة في جميع محالّه إلا أنه لا يدخل على الجملة كـ (إلا) لتعذر الإضافة إليها.

ومثل الجملة الجار والمجرور فإن (غيرًا) لا تدخل عليه. قال تعالى: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية: ٦] فلا يصح أن يقال: (غير من ضريع).

٢ ـ إن (غيرًا)، وإن دخلها معنى الاستثناء، قد تحمل معها معناها الخاص بها أحيانًا فلا تطابق (إلا) تمامًا، فقولك: (ما قام إلا محمد) و(ما قام غير محمد) ليسا متطابقين في المعنى تمامًا، فإنك في الجملة الأولى أثبتّ القيام لمحمد وحده ونفيته عمن عداه. وأما الثانية فتحتمل هذا المعنى وتحتمل معنى آخر وهو أن (غير محمد لم يقم) فيكون نفى القيام عن غير محمد وسكت عن محمد.

ومعنى ذلك أن ما بعد (إلا) هو المقصود بالاستثناء وهو الذي يدور عليه الحكم، أما في (غير) فإن الكلام يدور على ما بعد (غير)، وقد يدور على (غير) نفسها لا على المجرور بها.

فقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٩] معناه أن المجرمين هم الذين أضلوهم. ولو قال: (وما أضلنا غير المجرمين) لاحتمل المعنى السابق، ولاحتمل معنى آخر وهو أن غير المجرمين لم يضلونا، أي نفى الإضلال عن غير المجرمين، أما بالنسبة إلى المجرمين فلم يتعرض لهم.

وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا﴾ [نوح: ٢٤] فإنه طلب أن يزيدهم الضلال ولا يزيدهم شيئًا آخر غير الضلال. ولو قال: (ولا تزد الظالمين غير ضلال) لاحتمل أن يكون المعنى كالمعنى السابق، ولاحتمل معنى آخر وهو أنه طلب ألّا يزيدهم شيئًا غير الضلال، أما الضلال فمسكوت عنه.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] وقولك:

(ولا تقولوا على الله غير الحق) فالثانية قد تكون بمعنى الأولى، وقد تكون لمعنى آخر وهو النهي عن قول غير الحق، أما قول الحق فمسكوت عنه. وهو كما تقول: إن لم تقل الحق فلا تقل غير الحق، أي اسكت.

ولذا فهي لا تطابق (إلا) تمامًا في الاستثناء.

وما ذكرناه على الاستثناء بـ (غير) ينطبق على الاستثناء بـ (سوى)، لكن (سوى) ليست كـ (غير) مطلقًا، فإنه يصح أن نقول: (مررت برجل غير لئيم) ولا يصح أن نقول: (سوى لئيم) قال تعالى: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الروم: ٢٩]، وقال: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١] ولا تحسن (سوى) في هذا ونحوه.

إن (غيرًا) من المغايرة، و(سوى) من المساواة كما هو ظاهر من لفظها، فقولهم: (مكان سوى) معناه: مكان مستوٍ، أي متساوٍ ليس بعضه أعلى من بعض.

ويكون (سوى) بمعنى العدل، ومنه قولهم: (هذا يساوي درهمًا) أي يعادل قيمته درهمًا، وهذا يساوي ذاك، فإذا قلت: (مررت برجال سوى سعيدٍ) كان المعنى أنهم يسدون مسده ويقومون مقامه أي يساوونه.

فسوى تختلف عن غير. إن قولك: (جاءني رجل غير زيد) يختلف عن (جاءني رجل سوى زيد) في أصل المعنى، وذلك أن معنى الأول: جاءني رجل ليس زيدًا أي مغايرًا لزيد. ومعنى الثانية: جاءني رجل مساوٍ لزيد أي يقوم مقامه ويغني غناءه، ثم دخلها معنى المغايرة ؛لأن في (سوى) مغايرة من وجه، وذلك أن قولك: (مررت برجل سوى زيد) معناه برجل غير زيد، إلا أنه يماثله، فهو رجل آخر غير زيد. فهما متشابهان من وجه مختلفان من وجه آخر ثم دخلهما معنى الاستثناء. (م).

ولِسِوًى سُوًى سَواءٌ اجعلا … على الأصح ما لغيرٍ جعلا

المعنى: (سوى) ولغاتها (سُوى، سَواء) تعامل بما تعامل به (غير) من الرفع والنصب والجر.

ليس و لايكون:

ليس ولا يكون من الأفعال الناقصة الرافعة للاسم الناصبة للخبر. وقد يكونان بمعنى (إلا) الاستثنائية فيستثنى بهما كما يستثنى بها، والمستثنى بعدهما واجب النصب لأنه خبر لهما نحو (جاء القوم ليس خالدًا) و(أقبلت النساء لا يكون هندًا) والمعنى: جاءوا إلا خالدًا، وأقبلنَ إلا هندًا. واسمهما ضمير مستتر وجوبًا يعود على المستثنى منه، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم، فالتقدير في المثال الأول (ليس بعضهم خالدًا) وفي الثاني (لا يكون بعضهنّ هندًا).

وهذان الفعلان إذا استعملا في الاستثناء كانا بلفظ واحد وهو الإفراد والتذكير، أي: (ليس) و (لا يكون) فلا يؤنثان ولا يسندان إلى اسم ظاهر ولا إلى ضمير بارز فتقول: (أقبل النساء ليس فاطمةَ، ولا يكون فاطمةَ) و(أقبل الرجال ليس محمدًا، ولا يكون محمدًا) ولا تقول: (ليست فاطمة) ولا (لا تكون) ولا ليسوا ولا لا يكونون. ولا يسبق (يكون) غير (لا) من حروف النفي.

وهما لا يطابقان (إلا) في الاستعمال ولا في المعنى.

أما من حيث الاستعمال فإنه لا يصح في المستثنى بهما الإتباع، فلا تقول في (ما حضر الطلاب إلا سعيدٌ): (ما حضر الطلاب ليس سعيدٌ) بالإتباع، ولا في (ما مررت بالطلاب إلا سعيد): (ما مررت بالطلاب ليس سعيدٍ أو لا يكون سعيدٍ).

ولا يستعملان في الاستثناء المفرغ فلا تقول: (ما حضر ليس محمدٌ)

كما تقول: (ما حضر إلا محمدٌ). وتقول: (ما مررت إلا بخالد) ولا تقول: (ما مررت ليس بخالد).

وأما من حيث المعنى فإنهما لا يطابقان (إلا) أيضًا، وذلك أنهما في الأصل للنفي، تقول: (ليس الإيمان بالتمني)، وتقول: (لا يكون البغل مهرًا) ثم تضمّنا معنى الاستثناء كما مر في (غير) التي معناها المغايرة. وهما يحملان هذا المعنى معهما.

والاستثناء بـ (ليس) و (لا يكون) ردّ على كلام سابق حقيقة أو تجوّزًا، ونفي لما تصوّره المخاطب. ففي قولك: (حضر الطلاب ليس سعيدًا) كأن المخاطب تصوّر أن سعيدًا هو الذي حضر فنفيت ذلك عنه. وفي قول النبي عليه الصلاة والسلام: (يطبع المؤمن على كل خلق) كأن المخاطب تصوّر أيضًا أنه يطبع على الكذب والخيانة فنفى ذلك عنه فقال: (ليس الكذب والخيانة) أي ليس من خلق المؤمن الكذب والخيانة.فهما للنفي وقد تضمنا معنى الاستثناء. (م).

حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشا:

يجوز في المستثنى بهما وجهان:

الأول: الجر على أنهما حرفا جر نحو (قطفت الأزهار خلا الوردِ). فـ (خلا) حرف جر، و(الورد) اسم مجرور. ونحو (جاء الطلاب عدا طالبٍ)، فـ (عدا) حرف جر، و(طالب) اسم مجرور.

الثاني: النصب على أنهما فعلان ماضيان جامدان، وفاعلهما ضمير مستتر وجوبًا عائد على البعض المفهوم من أزهار في المثال الأول، و(الطلاب) في المثال الثاني، والتقدير (خلا بعض الأزهار الورد) و (خلا بعض الطلاب طالبًا). والاسم الذي بعدهما مفعول به. وهذا الاسم المنصوب هو المستثنى من حيث المعنى.

وتدخل عليهما (ما) المصدرية فيتعين كونهما فعلين ونصب ما بعدهما فتقول: (قطفت الأزهار ما خلا الوردَ) و (قرأت الكتاب ما عدا صفحةً) بالنصب على المفعولية لا غير.

وكل ما قيل في (خلا) و (عدا) يقال مثله في (حاشا)، فهو مثلهما في المعنى والعمل، غير أن (حاشا) لا تسبقها (ما) فتقول: (أهان الأستاذ التلاميذ حاشا زيدٍ). والمشهور فيها (أي حاشا) أنها لا تكون إلا حرف جر فتقول: (قام القوم حاشا زيدٍ) بجر زيد، وذهب ابن مالك وغيره إلى أنها مثل (خلا) تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحرفًا فتجر ما بعدها فتقول: (قام القوم حاشا زيدًا، وحاشا زيدٍ).

ومعنى ما سبق أنه يستثنى بخلا وعدا وحاشا فينصب الاسم بعدها مفعولاً به على أنها أفعال، أو يجر على أنها أحرف جر، فإن سبقت (ما) خلا وعدا وجب النصب.

ويرى البعض أن حاشا كلمة تفيد التنزيه في كل معانيها. وقولهم: (حاشا لله) معناه تنزيهًا لله من كل سوء. وهي في الاستثناء كذلك، فهي تبرئة المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه نحو (ضرب القوم عمرًا حاشا زيد) أي برّأه الله عن ضرب عمرو.

ولذا ينبغي استعمالها في مواطن التنزيه فلا يحسن أن نقول: (قام القوم حاشا زيد) لأن القيام ليس من المواطن التي يتنزه منها إلا إذا كان قيامًا إلى سوء. ولا يحسن نحو (صلى الناس حاشا زيدًا) لفوات معنى التنزيه. (م).

واستثن ناصبًا بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد (لا)

المعنى: استثن بـ (ليس، خلا، عدا، لا يكون) ناصبًا المستثنى بها.

واجرر بسابقي (يكون) إن ترد وبعد (ما) انصب وانجرار قد يرد

المعنى: اجرر المستثنى بالأداتين السابقتين على (لا يكون) في البيت السابق وهما (خلا، عدا) إن شئت، وإن شئت فانصبه. فإن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب بهما.

وحيث جرا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان

المعنى: إن جررت بـ (خلا، وعدا) فهما حرفا جر، وإن نصب بهما فهما فعلان.

وكخلا حاشا ولا تصحب (ما) وقيل حاشَ وحشا فاحفظهما

المعنى: (حاشا) مثل (خلا) في أنها تنصب ما بعدها أو تجره، لكن لا تتقدم عليها (ما) كما تتقدم على (خلا). وفيها لغتان أخريان هما (حاشَ، وحشا).

إلا الوصفية:

قد يقتضي المعنى أن تخرج (إلا) عن الحرفية وعن أن تكون أداة استثناء لتكون اسمًا بمعنى (غير) وتعرب صفة نحو (تتسع قاعة المحاضرات لجموع كثيرة إلا المحاضرِ) فهي بمعنى (غير)، ولا يصح أن تكون بمعنى (إلا) الاستثنائية لئلا يترتب على ذلك أن يكون المعنى: تتسع قاعة المحاضرات للسامعين ولا تتسع للمحاضر، فلا يمكن أن يجتمعوا لسماع محاضرة من ليس له مكان عندهم.

و(إلا) اسم بمعنى (غير) في محل جر صفة ثانية لـ (جموع) ظهر إعرابها على ما بعدها وهو مضاف، و(المحاضر) مضاف إليه.

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فلو كانت (إلا) حرف استثناء لكان المعنى: لو كان فيهما آلهة ليس من ضمنها الله لفسدتا، وهذا المعنى باطل، إذ يقتضي بمفهومه أنه لو كان

فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا. وهذا المعنى ظاهر البطلان. وإعراب (إلا) صفة لآلهة ظهر إعرابها على ما بعدها.

الحال

تعريفه: هو الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على الهيئة نحو (أقبلت الطائرة مسرعةً) و(رجع الجيشُ ظافرًا) و (أدّبْ ولدَك صغيرًا) و(مررت بهندٍ راكبةً).

ودليل الحال أن تسأل: كيف؟ فإذا ساغ الجواب تكون قد وضعت إصبعك على الحال، فتسأل في الجملة السابقة: كيف أقبلت الطائرة؟ فيكون الجواب: مسرعةً. إذن (مسرعةً) حال منصوب يبين كيف كان حال الطائرة حينما أقبلت. . . وكذلك الباقي.

والفرق بين الحال والصفة أن الحال يبين الهيئة وقت وقوع الفعل، وأما الصفة فإنها تنعت الموصوف قبل وقوع الفعل. مثال ذلك قولك: (أقبل الطالب المقصر) و (أقبل الطالب مقصرًا) فقولك: (أقبل الطالب المقصر) معناه أنه اتصف بالتقصير وإن لم يكن في إقباله هذا مقصرًا. وأما قولك: (أقبل الطالب مقصرًا) فمعناه أنه مقصر في إقباله هذا، وقد يكون في وصفه العام غير مقصر.

ونحوه قولك: (أدّبْ ولدك صغيرًا) و (أدّبْ ولدك الصغير) فـ (صغيرًا) في الجملة الأولى حال لأنها أفادت هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل. وأما (الصغير) في الجملة الثانية فقد نعتت الولد قبل تأديبه.

ومثل ذلك قولك: (أقبلت السيارة ممتلئةً) و (أقبلت السيارة الممتلئة).

ومعنى كونه فضلةً أنه ليس مسندًا ولا مسندًا إليه. وليس معنى ذلك أنه

يصح الاستغناء عنه، إذ قد تجيء الحال غير مستغنًى عنها، بل يتوقف عليها صحة المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، وقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، وقوله: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]، وقوله: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ٤٢]، وقوله: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان: ١٨].

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كـ (فردًا أذهب)

المعنى: الحال هو الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على الهيئة نحو (فردًا أذهبُ).

الاسم الذي تكون له الحال:

يجيء الحال من الفاعل نحو (رجع الغائبُ سالمًا) و (ظهر البدرُ كاملاً) وقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القصص: ٢١]، ومن المفعول به نحو (أرسلت الهديةَ جديدةً)، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، ومن الفاعل والمفعول به نحو (قابل عليٌّ صديقَه مسرورَين)، ومن نائب الفاعل نحو (تُؤكل الفاكهةُ ناضجةً)، ومن المبتدأ نحو (الفاكهةُ لذيذةٌ ناضجةً)، ومن الخبر نحو (هذا هو الهلالُ طالعًا)، ومن غير ذلك.

أقسام الحال:

تتعدد أقسام الحال بتعدد الاعتبارات المختلفة التي ينبني عليها التقسيم. ومن هذه الاعتبارات:

أولاً: الحال المنتقلة واللازمة:

الأصل في الحال أن تكون منتقلة، أي لا تلازم صاحبها نحو (جاء سعيدٌ غاضبًا) فالغضب يتحول. ومثله (أقبل خالدٌ راكبًا) فراكبًا وصف منتقل لجواز انفكاكه عن (خالد) بأن يجيء ماشيًا.

وقد تكون ملازمة لصاحبها لا تنفك عنه. وذلك في مواطن منها:

١ ـ أن يدل عاملها على تجدد صاحبها نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] ومعنى ذلك أن يكون عاملها، وهو الفعل أو غيره، يدل على أن صاحبها جاء إلى الوجود لأول مرة وحدث بعد أن لم يكن، فكلمة (خلقَ) تدل على تجدد المخلوق (الإنسان) أي استمرار إيجاد أمثاله في الزمان المستقبل، و(ضعيفًا) حال لازمة إذ لا ينفك الضعف عن الإنسان. ونحوه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] فـ (أنثى) حال لازمة، وقولك: (ولدَته أزرقَ العينين أفطسَ الأنف) أو (وضعته صغيرَ العينين كبيرَ الأذنين واسعَ الفم) أو (وُلد أعمى). (م).

ومنه (خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها) وقول الشاعر:

فجاءت به سبطَ العظام كأنما عمامته بين الرجال لواءُ

المعنى: إن هذه المرأة ولدته على هذه الحال من استواء القد وامتداد القامة حتى أن عمامته بين الرجال كاللواء في الارتفاع والعلو.

فكل تلك الأحوال أحوال لازمة لا تنفك عن صاحبها، ويدل عاملها على الحدوث، أي مجيء صاحبها بعد أن لم يكن.

٢ ـ أن تكون مؤكدة لعاملها من حيث المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١] فـ (مدبرًا) حال مؤكدة لعاملها (ولى) وهي بمعناه، إذ معنى (ولى) و (أدبر) واحد. وقوله: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣] فـ (حيًّا) حال وهو بمعنى (أبعث) لأن البعث هو الحياة بعد الموت، ولذا فهي مؤكدة لعاملها.

وقد تكون مؤكدة لعاملها من حيث اللفظ والمعنى كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩].

٣ ـ أن تكون الحال دالة على صفة ثابتة، أي لازمة عن طريق بعض القرائن التي يمكن التوصل إليها من السياق أو المعنى كقوله تعالى:

﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] فإن قيام ربنا بالقسط لا ينفك عنه، وقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، وقوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] فالخلود ملازم له لا ينفك عنه، وقوله: ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٢٦] فالاستقامة ملازمة لصراط الله سبحانه. (م).

ثانيًا: الحال الجامدة والمشتقة:

الأصل في الحال أن تكون مشتقة لأنها وصف. وقد تكون جامدة مؤولة بمشتق وذلك في مواضع منها:

أ ـ أن تكون الحال دالة على سعر نحو (بعت القمح مدًّا بعشرة قروش) فـ (مدًّا) حال جامدة وهي في معنى المشتق، إذ المعنى (بعته مسعَّرًا كل مد بعشرة قروش) ونحو (اشتريت الثوب ذراعًا بدينار) و(اشتريت العسل حقةً بعشرة دراهم) كل ذلك بتأويل (مسعَّرًا).

ب ـ أن تدل الحال على المفاعلة، أي المشاركة بين شخصين أو أكثر نحو (بعته يدًا بيد) أي مقابضة، بتأويل: متقابضَين، و(كلمته فاه إلى فيّ) أي: مشافهةً، بتأويل: متشافهَين.

ج ـ أن تدل الحال على الترتيب نحو (دخل القوم رجلاً رجلاً) أي: مترتبين، و(قرأت الكتاب كلمةً كلمةً) و(حفظت القصيدة بيتًا بيتًا) بالتأويل نفسه. واللفظ الأول هو الحال، وذهب بعضهم إلى أن الثاني توكيد لفظي له.

فائدة:

يبدو أن نصب الثاني على التوكيد فيه نظر؛ لأنه لو كان توكيدًا لأدى ما أداه الأول.

وإيضاح ذلك أن التوكيد يؤدي ما أداه المؤكد، فلو قلت: (أقبل محمد محمد) كان (محمد) الثاني هو الأول، ولو قلت: (اشتريت حصانًا حصانًا) كان الحصان الثاني هو الأول. وليست هذه الحال كذلك، فإنك لو قلت: (أقبل الرجال صفًّا صفًّا) احتمل كلامك معنيين، فإنه إذا كان الرجال أقبلوا صفًّا واحدًا كانت (صفًّا) الثانية تأكيدًا؛ لأنها لم تزد على معنى الأولى. وإذا أقبلوا صفوفًا فليست بتأكيد.

وإذا قلت: (شربت الدواء جرعةً جرعةً) فإن كنت شربته جرعة واحدة كانت الثانية تأكيدًا؛ لأنك لم تزد على معنى الأولى، وإن كنت شربته جرعة بعد جرعة لم تكن توكيدًا.

وقد يمتنع إعراب المكرر توكيدًا إذا كان المعنى لا يحتمله، وذلك نحو قولك: (أقبل الطلاب فردًا فردًا) فهنا يمتنع التوكيد؛ لأنه لا يمكن أن يكون الطلاب فردًا واحدًا. وكذلك لو قلت: (حفظت القصيدة بيتًا بيتًا) فإنه لا يمكن أن تكون القصيدة بيتًا واحدًا. وكذلك نحو (قرأت الكتاب كلمةً كلمةً)، فإنه يمتنع أن تقول: (قرأت الكتاب كلمةً)، ولذلك كان هذا الإعراب فيه نظر، وإنما هو بحسب المعنى، فقد يحتمل في بعض التعبيرات أن يكون توكيدًا وربما لم يحتمل، وكل له معنى.

وذهب بعضهم إلى أنها عطف بتقدير الفاء أو ثم، فقولك: (حضروا رجلاً رجلاً) معناه: حضروا رجلاً فرجلاً، أو رجلاً ثم رجلاً.

وفي هذا التقدير نظر أيضًا، فالفاء تفيد الترتيب والتعقيب، و(ثم) تفيد الترتيب والتراخي، فقولك: (حضروا رجلاً فرجلاً) معناه حضر الرجل بعد الآخر بلا مهلة، وإن قلت: (ثم) كان المعنى حضر الرجل بعد الآخر وبين كل رجل وآخر مهلة. وهذا المعنى غير مراد، فإن العرب لو أرادت الترتيب والتعقيب لجاءت بالفاء، ولو أرادت التراخي لجاءت بثم، ولكنها أرادت

أنهم دخلوا رجلاً بعد الآخر، فقد يكون دخل بعضهم بعد الآخر بلا مهلة، وقد يكون دخل بعضهم بمهلة، فإن قدرت أحد الحرفين تعين أحد المعنيين.

وقد يعسر التقدير أحيانًا أو يمتنع وذلك نحو (قرأت الكتاب كلمةً كلمةً) فإنه على تقدير الفاء يكون المعنى أنك قرأت الكتاب كله كلمة بعد أخرى بلا مهلة حتى أنهيته. وقد يكون الكتاب كبيرًا يستغرق شهورًا، فإنه يعسر أن تكون قرأت الكتاب بلا مهلة، كلمة بعد أخرى حتى أنهيته.

وتقدير (ثم) أبعد، إذ المعنى يكون على ذلك أنه قرأ كلمة، ثم جعل لنفسه مهلة ليقرأ بعدها كلمة أخرى، وهكذا فيكون تراخ بعد كل كلمة وهذا لا يكون، فإن قلت: (قرأته حرفًا حرفًا) كان أبعد، إذ المعنى على هذا أنك قرأت حرفًا ثم تركت القراءة، وعدت فيما بعد لتقرأ الحرف الثاني وهكذا، فإذا قرأت كلمة (طمأنينة) مثلاً، قرأت الطاء أولاً، ثم تركت القراءة وعدت فيما بعد لتقرأ الميم، حتى إذا قرأتها تركت القراءة وهكذا، حتى تنهي الكلمة، وهذا ممتنع.

فإنه إذا صح تقدير الفاء أو ثم في تعبير فإنه لا يصح في تعبير آخر.

والاختيار أن يكون مجموع الكلمتين حالاً واحدة؛ لأن مجموع الكلمتين يفيد معنى الترتيب. (م).

❋ ❋ ❋

د ـ أن تدل الحال على تشبيه نحو (هجم المقاتلُ أسدًا) أي جريئًا، ونحو (بدت قمرًا) أي جميلةً و(تلفتت ظبيًا) و(ترنّم المغني بلبلاً) و(سارت الطيارة برقًا) أي سريعةً.

وكونه منتقلاً مشتقّا   يغلب لكن ليس مستحقّا

المعنى: الأكثر في الحال أن تكون منتقلة مشتقة، وقد تجيء غير منتقلة.

ويكثر الجمود في سعر وفي　　مبدي تأول بلا تكلف
كبعه مدًّا بكذا يدًا بيدْ　　وكرَّ زيد أسدًا أي كأسدْ

المعنى: يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر نحو (بعه مدًّا بدرهم). ويكثر مجيئها جامدة كذلك حيث ظهر تأويلها بمشتق من غير تكلف. وكذلك فيما دل على المفاعلة نحو (بعه يدًا بيد)، أو على تشبيه نحو (كرّ زيد أسدًا) أي: مشبهًا الأسد.

وقد تأتي الحال الجامدة غير مؤولة بمشتق وذلك في مواضع منها:

أ ـ أن تكون الحال الجامدة موصوفة كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣] وقوله: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وكقولك: (ارتفع السعرُ قدرًا كبيرًا) و (وقفت القلعة سدًّا حائلاً).

ب ـ أن تكون الحال دالة على عدد نحو قولك: (اكتمل الفصل الدراسي ثلاثين أسبوعًا وتم عدد الطلاب تسعين طالبًا)، وقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

ج ـ أن تدل الحال على طور فيه تفضيل، وذلك أن يفضل الشيء في حال على نفسه أو على غيره في حال أخرى نحو (خالدٌ شبابًا أنشط منه كهولةً) فلخالد أطوار مختلفة، منها طور الشباب وطور الكهولة، وهو في طور الشباب مفضَّل على نفسه في طور الكهولة، وناحية التفضيل هي النشاط. ونحو (الذهب قلادةً أجمل منه خاتمًا).

ومثال تفضيله على غيره (الذهب قلادةً أجمل من الفضة قلادةً).

ففي المثال الأول فضلت الذهب حال كونه قلادةً عليه حال كونه

خاتمًا، وفي المثال الثاني فضلت الذهب حال كونه قلادة على الفضة حال كونها قلادة.

وإذا قلت: (تمرك بسرًا أطيبُ منه رطبًا) فقد فضلت التمر حال كونه بسرًا عليه حال كونه رطبًا.

وأما إذا قلت: (هذا بسرٌ أطيب من عنبٌ) كان المعنى أن هذا بسر يفضله العنب. (م)

د ـ أن تكون الحال نوعًا من صاحبها، بمعنى أن تكون نوعًا من أنواع صاحبها المتعددة نحو (هذه أموالك ذهبًا) فالأموال أنواعه متعددة منها الذهب. ومثله (هذه ثروتك كتبًا).

هـ ـ أن تكون الحال فرعًا من صاحبها، نحو (هذه فضتك خاتمًا) و(انتفعت بالذهب سوارًا) و(تمتعت بالحرير قميصًا) فكل من الفضة والذهب والحرير نوع، والحال فرع منه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

وـ أن تكون الحال أصلاً لصاحبها، نحو (هذا خاتمك فضةً) و(انتفعت بالسوار ذهبًا) و(تمتعت بالقميص حريرًا).

ثالثًا: الحال المعرفة:

الأصل في الحال أن تكون نكرة لا معرفة. وقد تكون معرفة إذا صح تأويلها بنكرة نحو (اجتهدْ وحدَك) و(آمنت بالله وحدَه) أي: منفردًا، وقولهم: (جاء الوافدون الجمّاءَ الغفيرَ) أي: جميعًا، والجماء والغفير هو الكثير، ونحو (ادخلوا الأولَ فالأولَ) أي مترتبين، و(كلمته فاه إلى فيّ) أي مشافهةً.

والحال إن عرّف لفظًا فاعتقدْ تنكيره معنى كـ (وحدَك اجتهدْ)

المعنى: إن عرّف الحال لفظًا فاعتقد تنكيره معنى مثل (وحدَكَ اجتهد) أي: منفردًا.

رابعًا: مجيء المصدر حالاً:

حق الحال أن يكون وصفًا كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما. وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة لكنه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الأصل نحو قولك: (أقبل علي ركضًا) فـ (ركضًا) مصدر نكرة منصوب على الحال بمعنى المشتق (راكضًا). ونحوه (قتله صبرًا) فـ (صبرًا) مصدر نكرة منصوب على الحال بمعنى اسم المفعول (مصبورًا) أي: محبوسًا، و(طلع محمدٌ بغتة) أي باغتًا. ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال: ١٥] أي: زاحفين، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤] أي: مسرّين ومعلنين، وقوله: ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣] أي: طائعًا وكارهًا، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] أي ساعيةً، وقوله: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥] أي كارهة.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصدر منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف، فالتقدير في نحو (طلع محمدٌ بغتةً): يبغت بغتةً، فـ (يبغت) عندهما هو الحال لا (بغتةً).

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهب الأخفش والمبرد إليه، لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور (وهو طلع) لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: (زيد طلع بغتةً): (زيد بغت بغتة) فيؤولون (طلعَ) بـ (بغتَ) وينصبون به (بغتةً).

ومصدر منكر حالاً يقعْ   بكثرة كبغتةً زيد طلعْ

المعنى: يأتي المصدر النكرة حالاً بكثرة كقولنا: (طلع زيدٌ بغتةً).

وللعدول عن المصدر أغراض عديدة منها المبالغة، إذ المصدر يدل على الحدث المجرد، والوصف هو الحدث مع الذات. فإذا قلت: (أقبل أخوك سعيًا) كان المعنى أن أخاك تحوّل إلى سعي ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات، بل تحول إلى حدث مجرد، وهذا مبالغة. وكذلك قولك: (أقبل ركضًا) معناه أنه تحول إلى ركض عند إقباله. وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ فقد قال (سعيًا) ولم يقل (ساعيات) والسياق يوضح ذلك. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

إن الأثر يقول: إن الله تعالى أمر سيدنا إبراهيم ـ عليه السلام ـ أن يأخذ أربعة من الطير فيذبحهن ويقطع أوصالهن ويدقهن جميعًا حتى يكنّ عجينة واحدة مختلطة متماثلة، ثم أمره أن يجزئ هذه الكتلة المتماثلة إلى أربعة أجزاء، ثم يجعل على كل جبل جزءًا.

إنه في منطقنا ومنطق العقل أنه إذا قطع الرأس فحسب وبقيت الأعضاء سليمة على وضعها كانت إعادة الحياة إليه مستحيلة، فكيف إذا تمزقت الأعضاء وتهشمت العظام، ودق العظم واللحم والريش، واختلطت أجزاء الطيور بعضها ببعض حتى أصبحت عجينة واحدة متماثلة؟

إن إعادة الحياة إلى هذه أعسر وأعسر، فهذه الحالات في أقصى حالات الهمود والسكون وأنآها عن الحياة والحركة. ثم قال له: (ادعهنّ) فإنهن يأتينك سعيًا، أي يتحولن إلى سعي، يتحولن من أقصى الهمود إلى أقصى الحركة. ولم يقل: (ساعيات) أي لم يكن فيهن ما يثقلهن من عنصر المادة، ففي التعبير بالمصدر مبالغة لا تكون في الوصف. (م).

خامسًا: الحال من حيث الزمن:

١ ـ **الحال المقارنة**: وهي التي يقارن زمنها زمن عاملها، وهي الغالبة نحو (أقبل أخوك ضاحكًا) فالضحك مقارن للإقبال.

٢ ـ **الحال المقدرة**: وهي المستقبلة، وهي التي يكون وقوعها بعد زمن عاملها نحو قولك: (سيسافر بعض الطلاب إلى دول الغرب متدربين في مصانعها) وكقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] فكل من (محلقين) و (مقصرين) حال مستقبلة؛ لأن الحلق والتقصير بعد الدخول وليسا مقارنين له. وكقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ﴾ [التوبة: ٦٨] وذلك أن الخلود بعد الوعيد وليس مقارنًا له، وكقوله: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢] وذلك أن نبوة إسحاق بعد التبشير وليست مقارنة له، فإن التبشير به قبل أن يولد إسحاق عليه السلام. ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٩] فهذه كلها أحوال مستقبلة لأن زمنها بعد التبشير.

٣ ـ **الحال المحكية**: وهي الماضية، قالوا: وهي نحو (جاء زيد أمس راكبًا)، وأنكرها بعض النحاة، وذلك أنها مقارنة لعاملها، فالركوب مقارن للمجيء.

ولعل من المحكية أن تقول: (هذا مؤذن صغيرًا وكبيرًا) و (هذه تلسع صغيرةً وكبيرةً) إذا قلتهما وهما كبيران، فتكون كل من (صغير) و (صغيرة) حالاً محكية. (م).

سادسًا: تعدد الحال:

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد أو متعدد، فمثال تعددها وصاحبها مفرد قولك: (جاء محمدٌ ضاحكًا نشيطًا)، فـ (ضاحكًا) و(نشيطًا) حالان

صاحبهما واحد وهو (محمد). وقولك: (دخلت الاختبار هادئًا مستعدًّا واثقًا من نفسي)، فـ (هادئًا) و(مستعدًّا) و(واثقًا) ثلاثة أحوال، وصاحبها واحد وهو التاء في (دخلتُ)، ونحو (خرجت البنت مسرعةً قاصدةً غرفتها)، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقوله: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٨].

والحالة الثانية تعدد الحال وتعدد صاحبها، وهذه الحالة لها صورتان:

الأولى: أن يتحد لفظ الحال ومعناه فيثنى أو يجمع نحو (جاء سعيدٌ وخالدٌ راكبَين) فـ (راكبين) حال مثنى، وصاحب الحال (سعيد) و (خالد).

ونحوه (أبصرت في الباخرة الربّان والبحّار والمهندس منهمكِين في إدارتها) فـ (منهمكين) حال منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وصاحب الحال (الربان) و (البحّار) و (المهندس). ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤]. فـ (مسخرات) حال منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وصاحب الحال (الشمس والقمر والنجوم).

والثانية: أن يختلف المعنى فيجب التفريق بغير عطف، ويكون أول الحالين لثاني الاسمين، وثاني الحالين لأول الاسمين، ليتصل أول الحالين بصاحبه ولا يعكس نحو (لقيت زميلي مقبلاً من المدرسة ذاهبًا إلى المدرسة) فـ (مقبلاً) حال من (زميلي)، و(ذاهبًا) حال من تاء الفاعل. ونحو (لقيتُ هندًا مصعدًا منحدرةً) فـ (مصعدًا) حال صاحبها التاء، و(منحدرةً) حال صاحبها هند، والعامل فيهما (لقيتُ).

وقد تأتي على الترتيب، الأول للأول والثاني للثاني إذا أمن اللبس نحوه (حدّث المحاضر طلابه جالسين واقفًا). ومنه قول الشاعر:

لقي ابني أخويه خائفًا ... منجدَيه فأصابوا مغنما

المعنى: لقي ابني في حال خوفه من عدوه أخويه في حال إغاثتهما له فنال الثلاثة مغنمًا.

فـ (خائفًا) حال من (ابني)، و(منجديه) حال من (أخويه)، والعامل فيهما (لقي).

ومعنى هذا أنه عند ظهور المعنى تردّ كل حال إلى ما تليق به.

وعند عدم ظهور المعنى يجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمين، فإذا قلت: (لقيتُ خالدًا مصعدًا منحدرًا) كان (مصعدًا) حالاً من خالد، و(منحدرًا) حالاً من تاء المتكلم.

والحال قد يجيء ذا تعدد ... لمفرد فاعلم وغير مفرد

المعنى: قد يجيء الحال متعددًا وصاحبه مفرد، وقد يجيء متعددًا وصاحبه متعدد، فاعلم ذلك.

سابعًا: الحال المؤسسة والحال المؤكدة:

١ ـ الحال المؤسسة:

وتسمى الحال المبينة، وهي التي تفيد الكلام معنى جديدًا لا نستطيع التوصل إليه إلا بذكرها. وسميت مؤسسة أيضًا لأنها تؤسس معنًى جديدًا يستفاد بذكرها نحو (وقف الأسد في قفصه غاضبًا، ثم هدأ حين رأى حارسه مقبلاً) فكلمة (غاضبًا) حال مؤسسة؛ لأنها أفادت الجملة معنى جديدًا لا يفهم عند حذفها. وكذلك (مقبلاً).

٢ ـ الحال المؤكدة:

وهي التي لا تفيد معنى جديدًا، وإنما تقوّي المعنى الذي تحتويه الجملة قبل مجيء الحال. ولو حذفناها لفهمنا المعنى من بقية الجملة.

وتنقسم الحال المؤكدة على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المؤكدة لعاملها، وهي التي تكون بمعنى عاملها سواء خالفته في اللفظ أم وافقته.

فمثال الأول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، لأن العَثْي هو الفساد، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] لأن التولي هو الإدبار، وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا﴾ [النحل: ٩٢] فنقض الغزل جعله أنكاثًا، وقوله: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٥].

ومثال ما وافقت العامل في اللفظ والمعنى قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩] فـ (رسولاً) حال من الكاف، وهي مؤكدة لـ (أرسلناك).

وعامل الحال بها قد أكّدا في نحو (لا تعث في الارض مفسدا)

المعنى: قد تكون الحال مؤكدة لعاملها نحو (لا تعثَ في الأرض مفسدًا).

القسم الثاني: المؤكدة لصاحبها، وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها نحو (جاء التلاميذ كلهم جميعًا) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، فـ (جميعًا) حال مؤكدة؛ لأن ﴿مَن فِي الْأَرْضِ﴾ عام، ومعنى (جميعًا) العموم، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] فـ (كافّة) حال مؤكدة للضمير في (ادخلوا).

القسم الثالث: المؤكدة لمضمون الجملة: وهي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها، ويشترط النحاة أن تكون الجملة اسمية وجزءاها اسمان معرفتان جامدان نحو (هو الحقُّ بيّنًا) و(هو المتنبي شاعرًا) فالمتنبي مشهور بالشعر معروف به، فقولك: (شاعرًا) يؤكد مضمون الجملة قبله.

ونحو (هو حاتم جوادًا) فإن حاتمًا مشهور بالجود، و(محمد أبوك عطوفًا) لأن من لوازم الأبوّة العطف. ومنه قول سالم بن دارة:

أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي ... وهل بدارة يا للناس من عار

المعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرة ما يوجب القدح في النسب، أو الطعن في الشرف.

فـ (معروفًا) حال منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره: أحقه أو أعلمه أو أعرفه أو نحو ذلك.

وليست الحال مؤكدة في نحو (أنا أخوك منطلقًا) لأنه ليس من لوازم الأخوّة الانطلاق.

ولا يجوز تقديم الحال على هذه الجملة، فلا تقول: (عطوفًا محمد أبوك) ولا توسطها بين المبتدأ والخبر فلا تقول: (محمد عطوفًا أبوك).

وإن تؤكد جملة فمضمر ... عاملها ولفظها يؤخر

المعنى: إن تؤكد جملة فإن العامل يكون مضمرًا، أي محذوفًا، ولفظ الحال يؤخر وجوبًا عن الجملة وعن عاملها المحذوف.

فائدتان:

الأولى: للحال المؤكدة أغراض منها أن تكون لبيان اليقين نحو (هو خالد معلومًا) و (هو الحق صادقًا)، وللفخر نحو (أنا خالد مقدامًا)، وللتعظيم نحو (هو ربنا منعمًا)، وللتحقير نحو (هو سالم ذليلاً)، وللتصاغر نحو (أنا عبدك فقيرًا إليك)، وللوعيد نحو (أنا عباس متمكنًا منك)، وللترحم نحو (هو المسكين مرحومًا)، وللذم نحو (هو العاصي مطرودًا من رحمة ربه)، وللإطماع نحو (هو ربنا غافرًا لمن يتوب).

إلى غير ذلك من الأغراض. (م).

الثانية: هناك من يرى أنه لا داعي لاشتراط أن يكون الاسمان

جامدين، فالحال المؤكدة لمضمون الجملة قد تكون مع الأسماء الجامدة والمشتقة وذلك بحسب دلالتها، وذلك نحو أن تقول: (هو المنتصر فرحًا) فالمنتصر مشتق، و(فرحًا) حال مؤكدة، وذلك لأن من لوازم الانتصار الفرح، فإن جعلت (المنتصر) عاملاً في الحال كان المعنى هو الذي انتصر في حال فرحه، فإن أردت هذا المعنى كانت مبينة، وإن أردت أن شأن المنتصر أن يكون فرحًا كانت حالاً مؤكدة لمضمون الجملة.

ونحوه أن تقول: (هو الجاني مقهورًا) فهذه الحال تحتمل معنيين: إما أن يكون المعنى أن الجاني مقهور مغلوب على أمره منهزم النفس، وهذا من لوازم الجناية، فتكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة، كما تقول: (هو أخوك عطوفًا)، وإما أن يكون المعنى: هو الذي جنى مقهورًا، أي هو الذي جنى في حالة قهره فتكون مبينة، فإن أردت المعنى الأول كانت مؤكدة لمضمون الجملة، و(الجاني) اسم مشتق.

كما يرون أنه لا داعي لاشتراط التعريف، وأن قولهم: (لا يؤكد إلا معرفة) باطل؛ لأن هذا رأي البصريين في التوكيد المعنوي الذي هو تابع نحو (أقبل محمد نفسه)، وهذا ليس منه، فنحن نقول: (ما ولى رجل منا مدبرًا) فنكون قد أكدنا العامل وصاحب الحال نكرة، ولم يمنع التنكير من التوكيد. ونقول: (قضيت ستة أيام كاملة) فـ (كاملة) تحتمل الحالية، وهي عند ذاك مؤكدة لصاحبها وهو نكرة.

ويرون أنه يصح أن تقع الحال المؤكدة لمضمون الجملة بعد نكرة نحو قولك: (هو رجلُ صدقٍ معلومًا) و (خالد رجلُ سوءٍ معروفًا) و (سعيد رجلٌ عدلٌ معروفًا) فكل من (معلومًا) و(معروفًا) حال مؤكدة لمضمون الجملة، و(رجل صدق) و (رجل سوء) نكرتان لأنهما مضافتان إلى نكرة، و(رجل عدل) نكرة موصوفة، وهذه كلها تعبيرات فصيحة.

وكذلك يرون أن في تقدير النحاة عاملاً في الحال نظرًا من حيث المعنى، وذلك أن كثيرًا من النحاة ذهبوا إلى أن عاملها محذوف وجوبًا تقديره (أحقه)، فالعامل في قولك: (محمد أخوك عطوفًا) محذوف تقديره: أحقه عطوفًا. ومعنى (أحقه): أثبته وأعرفه، وهذا لا يصح؛ لأن قولك: (أعرفه عطوفًا) معناه أعرفه في حال عطفه، وهذا المعنى غير مراد؛ لأنه لا معنى لقولك: (محمد أخوك أعرفه في حال عطفه).

ويرون أنه لا داعي إلى تقدير عامل. (م).

تنكير صاحب الحال:

صاحب الحال: هو ما كانت الحال وصفًا له في المعنى، فإذا قلت: (رجع الجند ظافرًا) فصاحب الحال هو الجند، وعاملها هو (رجع).

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن حق صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا يأتي نكرة إلا بمسوغ. ومن هذه المسوّغات:

١ ـ أن يتقدم الحال على صاحبها النكرة نحو (أقبل حافظًا رجلٌ) فأصل الكلام (أقبل رجلٌ حافظٌ) فـ (حافظ) نعت، ثم قدمت الصفة على صاحبها فانتصبت على الحال؛ لأنه لا يجوز أن تتقدم الصفة على الموصوف.

قالوا وسبب ذلك أن تقدّم الحال يؤمن التباس الحال بالصفة، وأما إذا تأخر فقلنا: (جاء رجلٌ راكبًا) فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف في نحو (رأيت رجلاً راكبًا).

ومنه قولك: (عاد مسرعًا إنسانٌ)، وقول الشاعر:

وبالجسم مني بيِّنًا لو علمته ... شحوبٌ وإن تستشهدي العين تشهد

المعنى: في جسدي شحوب ظاهر لو عرفته لعطفت عليّ، وإن تطلبي شهادة العين على ذلك تشهد به لمعاينتها له.

فـ (بيّنًا) حال من النكرة (شحوب)، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، وأصل التعبير (وبالجسم شحوبٌ بيّنٌ).

وقول كثير عزة:

لـمـيـة مـوحـشًـا طـلـلُ يـلـوح كـأنـه خِـلَـلُ

المعنى: لهذه المرأة طلل موحش يلمع كأنه بطانة غشي بها السيف.

فأصل الكلام (لمية طللٌ موحشٌ) فقدم (موحشًا) على (طلل) فوجب نصبه على الحال.

٢ ـ أن تقع النكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام، فمثال ما وقع بعد النفي قولك: (ما نجح طالبٌ مقصّرًا) و (ما جاء أحدٌ متشائمًا)، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] فـ (لها كتاب) جملة في موضع الحال من (قرية) وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها. ومنه قول الشاعر:

ما حُمّ من موت حمًى واقيا ولا ترى من أحد باقيا

المعنى: ليس هناك موضع حماية يحفظ الإنسان من الموت، ولا ترى أحدًا باقيًا مخلدًا في الدنيا، بل كل من عليها فان.

فـ (واقيًا) حال من النكرة (حمى)، وسوغ ذلك أنها مسبوقة بـ (ما) النافية، وكذلك (باقيًا) حال من النكرة (أحد)، وسوغ ذلك أنها مسبوقة بـ (لا) النافية.

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قولك: (هل نجح طالبٌ مقصرًا؟) و(أجاءك أحدٌ راكبًا؟) وقول الشاعر:

يا صاحِ هل حُمّ عيشٌ باقيًا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا

المعنى: يا صاحبي هل قدّر للإنسان في الدنيا حياة باقية حتى تعلم لك عذرًا في كونك تؤمّل آمالاً بعيدة؟

فـ (باقيًا) حال من النكرة (عيش) وسوغ ذلك تقدم الاستفهام.

ومثال ما وقع بعد النهي قولك: (لا يأتِني طالبٌ مقصّرًا) و(لا تشربْ في كوب مكسورًا) وقول قطري بن الفجاءة:

لا يركننْ أحدٌ إلى الإحجام ... يوم الوغى متخوّفًا لحِمام

المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل في يوم الحرب إلى التأخر عن القتال خوفًا من الموت.

فـ (متخوفًا) حال من (أحد) وهو نكرة وذلك لتقدم النهي.

٣ ـ أن تكون النكرة مخصصة بإضافة أو نعت، فمثال ما تخصص بنعت قولك: (قدم طفلٌ صغيرٌ باكيًا) و(أشفقت على طفلةٍ صغيرةٍ تائهةً)، وقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٤ ـ ٥]، وقول الشاعر:

نجيت يا ربِّ نوحًا واستجبت له ... في فُلُكٍ ماخرٍ في اليم مشحونا

المعنى: نجيت يا رب نوحًا من الغرق واستجبت له دعاءه على قومه في سفينة تشق عباب البحر مملوءة بما أمرته بحمله.

فـ (مشحونًا) حال من النكرة، وهي قوله: (فلك)، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها وُصفت بقوله: (ماخر).

ومثال ما تخصص بالإضافة قولنا: (أقبل رجلُ علمٍ حافظًا)، وقولنا: (مرت علينا ستة أيام شديدةً) و (حافظت على أثاث الغرفة منسّقًا)، وقوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠].

ونشير هنا إلى أنه وقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقول العرب: (مررت بماء قِعْدَةَ رجل) أي مقدار قِعدته، فـ (قعدة) حال من (ماء)، وهو نكرة لا مسوغ لها، وقولهم: (عليه مئةٌ بيضًا) والمراد بها الدراهم؛ لأنها من الفضة، وهي بيضاء، فـ (بيضًا) حال من (مئة)، وهو نكرة لا مسوغ

لها. وفي الحديث «صلى رسول الله ﷺ في بيته قاعدًا، وصلى وراءه رجال قيامًا» فـ (قيامًا) حال من (رجال) وهو نكرة لا مسوغ لها.

ولم ينكر غالبًا ذو الحال إنْ لم يتأخر أو يخصص أو يبنْ
من بعد نفي أو مضاهيه كـ (لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا)

المعنى: الغالب على صاحب الحال ألّا يكون نكرة إلا إذا تأخر عنها صاحب الحال أو خصص بوصف أو إضافة،أو ظهر صاحب الحال بعد نفي أو ما يضاهي النفي، أي يشابهه، وهو النهي والاستفهام مثل: لا يبغِ امرؤ على امرئ مستسهلاً، أي متساهلاً غير خائف من عاقبته.

فائدة:

يفهم من كلام النحاة أن الحال بمعنى الصفة، فإذا تأخرت كانت نعتًا نحو (أقبل طالب مقصر) وإذا تقدمت أصبحت حالاً نحو (أقبل مقصرًا طالبٌ). وإذا كان الكلام منفيًا كانت حالاً وإن كان مثبتًا صارت صفة. وكذلك باقي المسوغات.

ويرى بعضهم أن في هذا الكلام نظرًا، فإن الحال غير الصفة، فالحال لها معنى والصفة لها معنى آخر، فقولك: (أقبل رجل حافظ) معناه متصف بالحفظ، كما تقول: (أقبل رجل مقرئ) أي متصف بالإقراء. ولكن إذا قلت: (أقبل حافظًا رجلٌ) كان المعنى أنه حافظ في إقباله هذا.

تقول: (في الدار رجل مقرئ) أي متصف بالإقراء وليس معناه أنه يقوم الآن بالإقراء، فإن قلت: (في الدار مقرئًا رجلٌ) تعيّن أنه يقوم بالإقراء حال كونه في الدار، ولا تقوله إلا إذا كان يقوم بالإقراء.

وتقول: (أقبل طالبٌ مهملٌ) أي متصف بالإهمال كما تقول: (هذا طالبٌ مهملٌ)، فإن قلت: (أقبل مهملاً طالبٌ) كان المعنى أنه مهمل في إقباله هذا وليس ذلك سمته العام.

وكذلك بالنسبة للمسوغات الأخرى.

فإنه يصح أن تقول: (ما أقبل طالب مقصر) وتقول: (ما أقبل طالبٌ مقصرًا) لوجود المسوّغ وهو النفي، ولكن هل المعنى واحد؟ كلا، فإن قولك: (ما أقبل طالبٌ مقصّرٌ) معناه أنه لم يقبل طالب متصف بالتقصير، وأما قولك: (ما أقبل طالبٌ مقصرًا) فمعناه نفي التقصير عنه في إقباله هذا، وقد يكون قبل هذا مقصرًا ومتصفًا به.

ونحوه (لا يأت طالبٌ مهملٌ) و (لا يأتِ طالبٌ مهملاً) فالأولى نهي عن إتيان طالب متصف بالإهمال، والثانية معناه النهي عن الإهمال في هذا المجيء. وانظر إلى قول قطري بن الفجاءة:

لا يركننْ أحدٌ إلى الإحجام　　　يوم الوغى متخوّفًا لحِمام

المعنى: لا ينبغي للإنسان أن يركن ويميل في يوم الحرب إلى الإحجام والتأخر عن القتال خائفًا من الموت.

فإنه لم يقل: (متخوف)؛ لأن المعنى يمنع من ذلك، فإنه إذا قال: (متخوف) فمعناه أن التخوف وصفه العام، فكيف ينهاه عن الإحجام إذا كان متخوفًا؟ ولكن قال: (متخوفًا) لأنه أراد أن لا يتخوف يوم الوغى، وفرق بين المعنيين.

وكذلك قولك: (جاءني طالبٌ صغيرٌ مقصرًا) و(مقصرٌ) فبالإتباع يكون سمته العام التقصير، وفي النصب يكون مقصرًا في مجيئه هذا.

فهم يرون أن لا داعي لهذه المسوغات وإنما المسوغ المعنى، فمعنى الحال غير معنى الصفة، فإن أردت الحالية نصبت وإن أردت الصفة أتبعت.

أما تقديم الحال على صاحبها النكرة فليس لتسويغ الحالية وإنما هو

لغرض من أغراض التقديم وهو الاهتمام، فإنك تقول: (جاءني طالبٌ مقصرًا) فإن اهتممت بالحال قلت: (جاءني مقصرًا طالبٌ). (م)

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف:

صاحب الحال إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، فإن كان مرفوعًا أو منصوبًا جاز تقديم الحال عليه، فتقول في نحو (جاء زيدٌ ضاحكًا): (جاء ضاحكًا زيدٌ)، وفي نحو (شربتُ الماءَ صافيًا): (شربتُ صافيًا الماءَ). وصاحب الحال الفاعل في المثال الأول، والمفعول في المثال الثاني.

وجواز التقديم مشروط بما إذا لم يوجد ما يوجب التقديم ولا ما يوجب التأخير.

فالأول: أن يكون صاحب الحال محصورًا نحو (ما جاء راكبًا إلا أسامة) فـ (راكبًا) حال من الفاعل (أسامة) ويجب تقديمها عليه.

والثاني: أن تكون الحال محصورة نحو (ما جاء أسامة إلا راكبًا). وقال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨]، فـ (مبشرين) حال من المفعول (المرسلين)، ولا يصح تقديمها عليه لئلا يفسد التركيب ويزول الحصر.

أما إذا كان صاحب الحال مجرورًا، فإن كان مجرورًا بالإضافة وجب تأخير الحال نحو (تمتعت بجمال الحديقة واسعةً)، فـ (واسعة) حال من المضاف إليه (الحديقة) ولا يجوز تقديمها عليه، لئلا يكون هناك فاصل بين المضاف والمضاف إليه.

وإن كان مجرورًا بحرف جر كقولك: (مررت بسعدٍ جالسًا) ففي تقديم الحال قولان:

الأول: أنه لا يجوز، وهذا مذهب الجمهور.

والثاني: أنه يجوز، وهو قول الفارسي وابن كيسان وابن مالك، واستدلوا بالسماع، فقد ورد في القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] بمعنى: جميعًا، وهو حال من المجرور - وهو (الناس) - وقد تقدم عليه، والأصل: وما أرسلناك إلا للناس كافةً.

وقال عروة بن حزام:

لئن كان بردُ الماء هيمانَ صاديًا ... إليّ حبيبًا إنها لحبيب

المعنى: والله لئن كان الماء البارد محبوبًا إليّ في حالة عطشي عطشًا شديدًا إن هذه المرأة لمحبوبة إليّ أيضًا، فهي عندي كالماء البارد للعطشان.

فـ (هيمانَ، صاديًا) حالان من الضمير المجرور بإلى وهو الياء.

وقال آخر:

تسليت طرًّا عنكمُ بعد بينكم ... بذكراكمُ حتى كأنكم عندي

المعنى: تصبرت عنكم جميعًا بعد فراقكم بتذكركم.

فـ (طرًّا) حال من كاف المخاطب في (عنكم) وهي مجرورة محلاً بـ (عن) وقد تقدم الحال عليه.

ولعل الصواب هو القول الثاني لورود شواهد متعددة من القرآن الكريم والشعر العربي تؤيد ذلك.

مجيء الحال من المضاف إليه:

يصح أن يكون صاحب الحال مضافًا إليه نحو (تمتعت بجمال الحديقة واسعةً، ونعمت برائحة الزهر متفتحًا ناضرًا) فـ (واسعة) حال من المضاف إليه (الحديقة)، و(متفتحًا) حال من (الزهر). ويشترط النحاة ما يأتي:

١ - أن يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل، فمن المصدر نحو (سرّني

قدومُ سعيدٍ سالمًا) فـ (سالمًا) حال من المضاف إليه (سعيد)؛ لأن المضاف (قدوم) مصدر يصح عمله في الحال. ونحوه (أعجبني ذهاب محمدٍ مسرعًا)، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٠٥] فـ (جميعًا) حال من المضاف إليه وهو الكاف؛ لأن المصدر (مرجع) يصح عمله في الحال. وكقول مالك بن الريب:

تقول ابنتي إن انطلاقك واحدًا إلى الروع يومًا تاركي لا أبا ليا

المعنى: تقول لي ابنتي: إن ذهابك منفردًا إلى القتال سيجعلني يتيمة فاقدة الأب.

فـ (واحدًا) حال من المضاف إليه، وهو الكاف في (انطلاقك)، والذي سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل، فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذي هو (انطلق)، وهذه الكاف هي الفاعل، فكان المضاف عاملاً في المضاف إليه.

ومن الوصف الذي يصح عمله في الحال قولك: (أنت شارب الماء صافيًا) فـ (صافيًا) حال من المضاف إليه (الماء)؛ لأن المضاف (شارب) اسم فاعل يصح عمله في الحال.

٢ ـ أن يكون المضاف جزءًا حقيقيًّا من المضاف إليه نحو (أعجبتني أسنان الرجل نظيفًا) فـ (نظيفًا) حال من المضاف إليه (الرجل)؛ لأن المضاف (أسنان) جزء من المضاف إليه، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] فـ (إخوانًا) حال من المضاف إليه (هم)، والصدور جزء حقيقي من المضاف إليه، وقوله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، فكلمة (ميتًا) حال من المضاف إليه وهو (أخ) والمضاف وهو (لحم) بعض منه.

٣ ـ أن يكون المضاف بمنزلة الجزء الحقيقي من المضاف إليه (وذلك

بأن يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فلا يتغير المعنى) نحو (تمتعتُ بجمال الحديقة واسعةً، ونعمتُ برائحة الزهر متفتحًا) فـ (واسعة) ـ كما ذكرنا ـ حال من المضاف إليه (الحديقة)، و(متفتحًا) حال من المضاف إليه (الزهر). فإنه يصح أن تقول: تمتعت بالحديقة واسعةً، ونعمت بالزهر متفتحًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] فـ (حنيفًا) حال من (إبراهيم)، و(الملة) كالجزء من المضاف إليه، إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها، فلو قيل في غير القرآن: (أن اتبع إبراهيم حنيفًا) لصح.

وبذا لا يصح أن يقال: (مررت بغلام هند جالسةً) لعدم صحة الاستغناء عن المضاف؛ لأنه ليس جزءًا من المضاف إليه ولا كالجزء منه، فلو أسقطت المضاف فقلت: (مررت بهند جالسةً) لم يستقم المعنى المقصود، لأن القصد هو المرور بغلامها لا بها.

ولا تجز حالاً من المضاف لهْ … إلا إذا اقتضى المضاف عملهْ

أو كان جزء ما له أضيفا … أو مثل جزئه فلا تحيفا

المعنى: لا يجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مما يصلح عمله في الحال، وكذلك إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه.

عامل النصب في الحال:

يحتاج الحال إلى عامل ينصبه. وهناك عدة عوامل يمكن عرضها كما يأتي:

١ ـ الفعل: نحو (طلعتْ الشمس صافيةً)، أو المصدر نحو (ركوبك السيارةَ مسرعةً خطرٌ عليك)، أو اسم الفعل نحو (نزالِ مسرعًا).

٢ ـ شبه الفعل، والمراد بشبه الفعل الصفات المشتقة من الفعل كاسم

الفاعل نحو (خالدٌ مسافرٌ راكبًا)، واسم المفعول نحو (زيدٌ مضروبٌ واقفًا).

٣ ـ **معنى الفعل**، من ذلك اسم الإشارة نحو قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] وقولك: (هذا كتابُك جميلاً) فالعامل اسم الإشارة، ومعناه أشير، فهو يتضمن معنى الفعل دون أن يشتمل على حروفه، والتشبيه نحو (كأن خالدًا مقبلاً أسدٌ) و (كأن أخاك كاتبًا من أفضل الأدباء)، فالعامل (كأن) ومعناه أشبّه، والتمني نحو (ليت الصانعَ متعلمًا حريصٌ على الإتقان) و(ليت الطالب خلوقًا يؤثر في أقرانه) فالعامل هو (ليت) وهو حرف معناه (أتمنى) فتضمن معنى الفعل دون حروفه، والترجي نحو (لعلك،مدّعيًا، على حق) والعامل (لعل) وهو حرف معناه (أرجو)، وأدوات الاستفهام نحو (ما شأنك واقفًا؟) و (ما لك منطلقًا؟)، وقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩].

تقديم الحال على عاملها:

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها نحو (استيقظت من النوم مبكرًا)، وقد تتقدم عليه جوازًا، بشرط أن يكون العامل في الحال فعلاً متصرفًا نحو (راكبًا جاء عليٌّ) و (مخلصًا زيدٌ دعا) وقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]،فـ (خشّعًا) حال من الواو في (يخرجون) وقد تقدم على عامله. أو يكون العامل صفة تشبه الفعل المتصرف ـ كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ـ نحو (خالدٌ مسرعًا منطلقٌ).

والحال إن ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرّفا

فجائز تقديمه كـ (مسرعا ذا راحل ومخلصًا زيدٌ دعا)

المعنى: إن ينصب الحال بفعل متصرف أو صفة تشبه الفعل المتصرف كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة جاز تقديم الحال على

ناصبها وتأخيره عنه. فمثال تقديمها على الفعل المتصرف(مخلصًا زيدٌ دعا) ومثال تقديمها على الصفة المشبهة الفعل المتصرف (مسرعًا ذا راحلٌ).

فإن كان الناصب لها فعلاً غير متصرف ـ أي جامد ـ لم يجز تقديمها عليه، فتقول: (ما أجملَ البدرَ طالعًا) ولا تقول: (طالعًا ما أجمل البدرَ)، وتقول: (ما أحسن زيدًا ضاحكًا) ولا تقول: (ضاحكًا ما أحسن زيدًا)، لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله.

وكذلك إذا كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه، وذلك لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما تتصرف الصفات المشتقة، فهو لا يتصرف تصرفها إلا في بعض الأحوال وذلك إذا اقترن بـ (أل) أو أضيف إلى معرفة، فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: (زيدٌ ضاحكًا أحسنُ من عمرٍو)، بل يجب تأخير الحال فتقول: (زيد أحسنُ من عمرٍو ضاحكًا).

ولا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة وحروف التمني والتشبيه والظرف والجار والمجرور، فمثال اسم الإشارة قولك: (تلك هندٌ باحثةً) وقوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]، ومثال التمني قولك: (ليت محمدًا أميرًا أخوك)، ومثال التشبيه: (كأن خالدًا راكبًا أسدٌ)، ومثال شبه الجملة: (سعيد في الدار نائمًا) و(الغرفة عندك واسعةً) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه الأمثلة ونحوها، فلا تقول: (باحثةً تلك هندٌ) ولا (أميرًا ليت محمدًا أخوك) ولا (راكبًا كأن خالدًا أسدٌ).

وعامل ضُمِّن معنى الفعل لا ... حروفه مؤخرًا لن يعملا
كـ (تلك ليت وكأن) وندر ... نحو (سعيدٌ مستقرًّا في هجر)

المعنى: العامل المعنوي الذي يتضمن معنى الفعل دون حروفه لا

يعمل النصب إذا كان متأخرًا عن الحال مثل: تلك وليت وكأنّ. وندر تقديمها على عاملها الجار والمجرور نحو (سعيدٌ مستقرًّا في هجر).

وقد تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال المتقدمة، واستثني من ذلك هذه المسألة، وهي ما إذا فُضّل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإن أفعل التفضيل يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه، فمثال المفضل على نفسه (هذا التمرُ بسرًا أطيب منه رطبًا) فـ (بسرًا) حال من الضمير في (أطيب) الواقع فاعلاً لاسم التفضيل، و(رطبًا) حال من الضمير المجرور في (منه) وهو متعلق بـ (أطيب)، والعامل فيهما (أطيب) والمعنى: هذا التمر في حال كونه بسرًا أطيب من نفسه في حال كونه رطبًا. ونحوه (سعيدٌ ساكتًا خيرٌ منه متكلمًا) و (العصفور مغردًا خيرٌ منه ساكتًا).

ومثال المفضل على غيره قولك: (خالدٌ فقيرًا أكرم من خليلٍ غنيًّا) فـ (فقيرًا) حال من الضمير المستتر في اسم التفضيل (أكرم)، و(غنيًّا) حال من (خليل)، والعامل فيهما (أكرم) والمعنى: أن خالدًا في حال فقره أكرم من خليل في حال غناه.

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه، فلا تقول: (خالدٌ فقيرًا غنيًّا أكرم منه) أو (سعيدٌ ساكتًا متكلمًا خيرٌ منه) ولا تقول: (خالدٌ أكرم منه فقيرًا غنيًّا) أو (سعيدٌ خيرٌ منه ساكتًا متكلمًا).

ونحو (زيدٌ مفردًا أنفع من عمرٍو معانًا) مستجاز لن يهن

المعنى: إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فإنه يعمل في حالتين: إحداهما: متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه مثل (زيدٌ مفردًا أنفعُ من عمرو معانًا) فمفردًا منصوب بأنفع، وكذا (معانًا).

فائدة:

إن التعبير الطبيعي هو أن يتقدم الفعل على صاحب الحال ثم الحال فتقول: (حضر محمد ماشيًا).

فإن كان السامع يعنيه مشي محمد وذلك كأن يكون مكسور الساق أو حصل له مرض أقعده عن المشي قدمت ما هو أهم وأنت بشأنه أعنى فتقول: (حضر ماشيًا محمد). فإن كان السامع يظن أن محمدًا حضر راكبًا لا ماشيًا قدمت الحال على فعلها لإزالة الوهم من ذهنه ولإرادة معنى التخصيص فتقول: (ماشيًا حضر محمد) أي لم يقدم على حال غيرها، فهو لم يقدم راكبًا مثلاً. (م).

أنواع الحال:

أنواع الحال ثلاثة: مفردة، وشبه جملة، وجملة.

١ ـ **الحال المفردة:** وهي ما ليست جملة ولا شبه جملة نحو (صافحت الصديقَ مبتسمًا).

٢ ـ **الحال شبه الجملة:** وهي وقوع الظرف والجار والمجرور في موقع الحال. فمثال الظرف (رأيت الهلال بين السحاب)، ومثال الجار والمجرور (غرد البلبل على الغصن) وقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩].

٣ ـ **الحال الجملة:** وهو أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية موقع الحال، وتكون في محل نصب، فالفعلية نحو (جاء سعيد يركض) و(أقبل أخوك يضحك). والاسمية نحو قوله تعالى: ﴿إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ﴾ [الملك: ٧]، وقول الشاعر:

عش عزيزًا أو مت وأنت كريم بين طعن القنا وخفق البنود

المعنى: يقول: إما أن تعيش عزيزًا ممتنعًا من الأعداء أو تموت موت الكرام في الحرب، فالموت خير من العيش مع الذل.

فجملة (أنت كريم) في محل نصب حال.

وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون: ٥].

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين. وهذا الرابط ثلاثة أنواع:

١ ـ الضمير الذي يرجع إلى صاحب الحال نحو (جاء خالدٌ يدُه على رأسه) و(تركت البحر أمواجُه عنيفةٌ).

٢ ـ الواو: وتسمى واو الحال، نحو (دخلتُ البيت والأطفالُ نائمون)، و(عاد الثوار والرؤوسُ مرفوعة)، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

٣ ـ الواو والضمير معًا نحو (عاد الثوار ورؤوسهم مرفوعة) و(تركت البحر وأمواجه عنيفة)، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

وموضع الحال تجيء جملهْ كـ (جاء زيد وهو ناوٍ رحلهْ)

المعنى: تقع الجملة موقع الحال المفردة، بمعنى أنها تكون حالاً مثلها نحو (جاء زيد وهو ناوٍ رحلة).

شروط جملة الحال:

١ ـ أن تكون خبرية، فلا يصح أن تقع الجملة الإنشائية حالاً، فلا تقول مثلاً: (أقبل محمد وهل هو راكض؟) على أنها حال.

٢ ـ أن تكون خالية من دليل استقبال، فلا تقول: (حضر محمد سيكتب) على أنها حال، وذلك لتناقض الحال والاستقبال. ولذا لا يصح

إعراب جملة (سيهدين) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩] حالاً، بل هي استئنافية.

فائدة:

يذهب بعضهم إلى أن هذا التعليل غير مقبول، وذلك أنه إذا أقر النحاة أن تكون هناك حال مقدرة ـ وهي التي يكون وقوعها بعد وقوع عاملها ـ فلا داعي لهذا الشرط؛ لأن المصدّرة بدليل استقبال ليست إلا كذلك. قال تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ٣٩]، وهذه الأحوال مقدرة؛ لأنها بعد التبشير. ولذا يرون أن كل ما احتمل أن يكون حالاً في المعنى مما صدر بدليل استقبال صح أن يكون كذلك، وذلك نحو (عرفت محمدًا إن تستعنه أعانك) فجملة الشرط حال وهي مصدرة بدليل استقبال. (م).

واو الحال وأحكامها:

واو الحال: ما يصح وقوع (إذ) الظرفية موقعها في الغالب، فإذا قلت: (جئت والشمس تغيب) صح أن تقول: (جئت إذ الشمس تغيب).

ولا تدخل إلا على الجملة ـ كما رأيت ـ فلا تدخل على حال مفردة، ولا على حال شبه جملة.

وأصل الربط أن يكون بضمير صاحب الحال. وحيث لا ضمير وجبت الواو؛ لأن الجملة الحالية لا تخلو من أحدهما أو منهما معًا. فإن كانت الواو مع الضمير كان الربط أشد وأحكم.

متى تجب واو الحال؟

تجب واو الحال في الصور الآتية:

الصورة الأولى: أن تكون جملة الحال اسمية خالية من ضمير يربطها بصاحبها نحو (جئت والناس نائمون)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ

مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، وقوله: ﴿قَالُواْ لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

والصورة الثانية: أن تكون مصدّرة بضمير صاحبها نحو (جاء سعيد وهو راكب)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

والصورة الثالثة: أن تكون ماضية غير مشتملة على ضمير صاحبها، مثبتة كانت أو منفية. غير أنه تجب (قد) مع الواو في المثبتة نحو (جئت وقد طلعت الشمس) ولا تجوز في المنفية نحو (جئت وما طلعت الشمس).

والصورة الرابعة: الجملة المضارعة المثبتة المسبوقة بالحرف (قد) نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤۡذُونَنِي وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡۖ﴾ [الصف: ٥].

متى تمتنع واو الحال؟

تمتنع واو الحال في المواضع الآتية:

١ ـ إذا صدّرت الجملة بمضارع مثبت مجرد من الحرف (قد)، وحينئذ تربط بالضمير وحده دون الواو كقولك: (جاء خالد يحمل كتابًا)، فـ (يحمل) فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (خالد)، والجملة في محل نصب حال، والرابط هو الضمير العائد إلى خالد. ومنه قولك: (أقبل محمد يبكي) ولا يجوز أن تقول: (أقبل محمد ويبكي)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، وقوله: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] والرابط هو الضمير.

فإن جاء من كلام العرب ربط المضارع بالواو فهو مؤول على تقدير

مبتدأ بعد الواو ويكون المضارع خبرًا له نحو قولهم: (قمت وأصكّ عينه) وقول عبد الله بن همام السلولي:

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا

المعنى: لما خشيت من أسلحتهم نجاني الله وخلصني منهم في حال حبسي لمالك عندهم وإبقائه في أيديهم.

وقول عنترة بن شداد:

علقتها عرضًا وأقتل قومها زعمًا لعمر أبيك ليس بمزعم

المعنى: عشقتها وشغفت بها مفاجأة من غير قصد مني، أي نظرت إليها نظرة أكسبتني شغفًا بها وكلفًا مع قتلي قومها، أي مع ما بيننا من القتال، فكأن حبها زعم مني وليس صادقًا.

فكل من (أصكّ) و(أرهنهم) و(أقتل) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (وأنا أصكّ)، (وأنا أرهنهم)، (وأنا أقتل)، ويكون ذلك من باب الجملة الاسمية الواقعة حالاً.

فإن كان المضارع مثبتًا مسبوقًا بـ (قد) وجبت الواو معها كقوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٢٥] كما ذكرنا ذلك.

وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرًا ومن الواو خلت

المعنى: الجملة الواقعة حالاً إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا ترتبط إلا بالضمير وحده نحو (أقبل سعيد يركض).

وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلنّ مسندا

المعنى: الجملة المضارعية الحالية إن ربطت بالواو فإنه ينوى ويقدر لها مبتدأ بعد هذه الواو محذوف، خبره الجملة المضارعية نحو (جاء محمد ويضحك).

٢ ـ إذا كانت الجملة مضارعية منفية بـ (لا) كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا

نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]، فجملة ﴿لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ حال من الضمير المجرور باللام، والرابط هو الضمير المستتر (نحن)، ومنه قوله تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠].

فإن كانت منفيّة بـ (لم) جاز أن تربط بالواو والضمير معًا نحو (أقبل محمد ولم يحمل كتبه) وقوله تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وقول النابغة الذبياني:

سقط النصيف ولم ترد إسقاطه فتناولته واتقتْنا باليد

المعنى: يقول الشاعر إنه فاجأها فسقط نصيفها، وهو نصف الخمار، فشدّت وجهها بمعصمها.

أو بالضمير وحده نحو (أقبل سعيد لم يحمل كتبه)، وقوله تعالى: ﴿فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤].

أو بالواو وحده نحو (أقبل سعيد ولم تطلع الشمس)، وقول عنترة:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدُر للحرب دائرة على ابنَي ضمضمِ

المعنى: كنت أخشى أن أموت قبل أن ألقى ابني ضمضم في الحرب، وأدير عليهما دائرة، وابنا ضمضم: حصين ومرّة، وهما من ذبيان من بني مرّة.

٣ - إذا كانت الجملة مضارعية منفية بـ (ما) نحو (عرفتك ما تحب العبث) و(عهدتك ما تسعى للإيذاء) وقول الشاعر:

عهدتُك ما تصبو وفيك شبيبةٌ فما لك بعد الشيب صبًّا متيَّما

المعنى: عهدتك أنك في حالة الشباب كنت غير لاه، فلمَ صرت في حالة الشيب والشيخوخة لاهيًا، وقد كان مقتضى الحال أن يكون الأمر على العكس؟

٤ - إذا كانت الجملة الفعلية الماضية واقعة بعد (إلا) نحو (ما أنشد

الشاعر إلا قال نظمًا رائعًا) وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١]. فجملة ﴿كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ حال من الهاء في (يأتيهم).

٥ ـ إذا كان الماضي متلوًّا بحرف العطف (أو) نحو قول المرأة المسلمة (أحفظ زوجي غاب أو حضر)، وقول الشاعر:

كن للخليل نصيرًا جار أو عدلا ولا تشحّ عليه جاد أو بخلا

فجملة (جار) حال، والفعل ماضٍ بدون (قد) والواو، لكونه قد عطف عليه بـ (أو). وكذلك إعراب (جاد أو بخلا).

متى يجوز ذكر الواو وتركها؟

الأكثر في الجملة الاسمية ـ مثبتة أو منفية ـ أن تقترن بالواو والضمير معًا، فالمثبتة كقولك: (جاء محمد ويده في جيبه) وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، والمنفية نحو (رجعت وما في يدي شيء).

وقد تقترن الجملة الاسمية ـ مثبتة أو منفية ـ بالضمير وحده، فالمثبتة كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [الأعراف: ٢٤]، وقولك: (جاء علي وجهه متهلل) و(كرّ خالد كأنه أسد) و (جاء محمد يده في جيبه). والمنفية كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرعد: ٤١].

وقد تقترن الجملة الاسمية بواو الحال فقط نحو (عاد الثوار والرؤوس مرفوعة).

أما الجملة الماضيّة الحالية فإن كانت مثبتة فأكثر ما تربط بالضمير والواو وقد معًا نحو (تفرق الناس وقد علتهم الطمأنينة)، وكقوله تعالى:

﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥].

وقد يربط بالضمير وحده دون الواو وقد كقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، وقوله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].
ومنه قول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك هزّة   كما انتفض العصفور بلّله القطرُ

المعنى: يصف الشاعر ما يحدث له عندما يذكرها فيقول: إنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل عليه المطر فيبلل جسده.

وقد يربط بالضمير والواو فقط ـ دون قد ـ كقوله تعالى: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ﴾ [يوسف: ٧١]، وقوله: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

وإن كانت منفية امتنعت معها (قد) فهي تربط غالبًا بالضمير والواو معًا نحو (رجع خالد وما صنع شيئًا). وقد تربط بالضمير وحده نحو (رجع خالد ما صنع شيئًا).

فإن لم تشتمل الجملة الماضية ـ مثبتة كانت أو منفية ـ على ضمير يعود إلى صاحب الحال ربطت المثبتة بالواو وقد، والمنفية بالواو وحدها وجوبًا، كما سبق.

والجدير بالذكر أنه يرى فريق من النحاة لزوم (قد) مع الماضي المثبت مطلقًا سواء كان الرابط هو الواو أم الضمير أم هما معًا، فإن كانت ظاهرة وإلا فهي مقدرة.

والصحيح أن ذلك لا يلزم ولا حاجة إلى التقدير لكثرة ما ورد من ذلك بدون (قد). قال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل

عمران: ١٦٨]، وقال: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وقال: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣].

وجملة الحال سوى ما قدّما   بواو او بمضمر أو بهما

المعنى: ما عدا هذه الحالة التي اقتصر عليها يجوز أن تربط جملة الحال بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما معًا.

فائدة:

ذكرنا أنه قد تقع قبل قسم من الجمل الحالية واو تسمى واو الحال، فما فائدة هذه الواو؟ وهل تؤدي معنى خاصًا بها؟ وهل هناك فرق بين قولي مثلاً: (أقبل محمد أخوه معه) و (أقبل محمد وأخوه معه)؟

إن واو الحال تفيد الوقت كثيرًا، وهي بمعنى (إذ) الظرفية غالبًا. وإيضاح ذلك أنك تقول: (ما بالك تركض؟) و (ما بالك راكضًا؟) فأنت تسأل عن سبب ركضه. وتقول: (ما بالك وأنت تركض؟) فأنت تسأله عن شيء حدث له وهو يركض، كأنك قلت: ما بالك حين كنت تركض؟

وتقول: (ما لك تسكت؟) و (ما لك ساكتًا؟) فهذان سؤالان عن سبب سكوته. وتقول: (ما لك وأنت ساكت؟) فهذا سؤال عن شيء حدث له وهو ساكت، كأنه قال: (ما حصل لك حين كنت ساكتًا؟).

وتقول: (لماذا جئتنا هاربًا؟) و (لماذا جئتنا وأنت هارب؟) فالأول سؤال عن سبب مجيئه هاربًا، أي سؤال عن سبب الهرب. والثانية سؤال عن سبب المجيء مع أنه هارب، أي لماذا جئت وهذه حالك؟

وتقول: (كيف وصلت ليس لك مال؟) و(كيف وصلت وليس لك مال؟) فالأولى سؤال عن سبب فقدان المال، والثانية سؤال له أنه كيف وصل وهذه حاله، أي كيف وصل مع أنه ليس له مال؟ كما تقول: (لماذا

جئت وأنت مريض؟) أي: وهذه حالك. فحاله المعلومة الثانية عدم المال.

وتقول: (بعثه قائدًا عليهم) أي جعله قائدًا عليهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًاۚ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ولو قلت: (بعثه وهو ملك) لكان المعنى أنه بعثه عندما كان ملكًا، أي كان ملكًا قبل أن يبعث عليهم. ونحوه إذا قلت: (بعثه وهو قائد) فمعناه أنه أرسله حين كان قائداً، فالقيادة حاله المستقرة. ولو قال: (بعثه قائداً) لكان المعنى أنه جعله قائداً عليهم ولم تكن تلك حاله المستقرة قبل بعثه.

قال تعالى: ﴿فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧٢]، ولو قال: (فقعوا له وأنتم ساجدون) لاحتمل أن يكون أمرًا بوقوعهم حين يكونون ساجدين، فالسجود حالهم المستقرة قبل الوقوع وهذا غير جائز.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء:١٠٧] ولو قال: (وهم سجد) لاحتمل المعنى أنه يخرون للأذقان حين يكونون سجدًا، أي وهذه حالهم.

وهذا غير مراد، إذ كيف يخرون للأذقان حين يكونون ساجدين؟

وقال تعالى على لسان سليمان عليه السلام: ﴿ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [النمل: ٣٧]، وقال: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌۖ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

فالأولى (أذلة) بدون واو؛ لأن الذل سيكون مقارنًا للخروج، ولم يكونوا قبل ذلك أذلة. أما الثانية فمعناها أنه نصرهم وهذه حالهم المستقرة، أي كانوا أذلة قبل النصر، أي نصركم إذ كنتم أذلة، أي حين كنتم أذلة.

وقد يؤتى بالواو للفصل بين الحال والنعت ولكل قصد، فأنت تقول: (ما مررت برجل إلا له مال) و (ما مررت برجل إلا وله مال) فمعنى

الأولى أنك مررت برجل ذي مال، أي غني، وأنك لم تمرّ إلا برجل غني.

أما الثانية فمعناها أنك لم تمرّ برجل إلا حين يكون له مال، أي لم تمرّ به في وقت لم يكن له مال.

فالأولى نعت، وهي وصف عام، أما الثانية فهي حال منتقلة، كما مر في قولنا: (ما جاءني طالب مقصر) و(ما جاءني طالب مقصرًا).

ونحوه أن تقول: (مررت برجل أخوه منطلق) و (مررت برجل وأخوه منطلق) فمعنى الأولى أنك مررت برجل منطلق الأخ، وانطلاقه قد يكون قبل المرور، وأما الثانية فمعناها أنك مررت به في هذا الوقت.

وتقول: (مررت برجل فرسه سابق) و (مررت برجل وفرسه سابق)، فالأولى قد يكون فيها السبق قبل المرور، والثانية مررت به في هذا الوقت.

وتقول: (ما مررت برجل إلا فرسه سابق) و(ما مررت برجل إلا وفرسه سابق) أي: إلا في هذا الوقت.

ومثله (مررت برجل أخوه مقرئ) و (مررت برجل وأخوه مقرئ) فإن معنى الأولى أنك وصفت الرجل بأن أخاه مقرئ، ولا يشترط أنك مررت به في وقت الإقراء، فقد يكون الأخ غير مقرئ في وقت المرور، وأما الثانية فإنها تفيد أنك مررت به في حين أن أخاه يقوم بالإقراء فعلاً. فالأولى وصف عام والثانية حال.

وتقول: (ما مررت برجل إلا أخوه مقرئ) أي ما مررت برجل إلا أنه موصوف بأن أخاه مقرئ، وتقول: (ما مررت برجل إلا وأخوه مقرئ) أي ما مررت به إلا في حال الإقراء.

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] أي إننا لم نهلك إلا قرية منذَرة. ولم يأت بالواو؛ لأن المعنى عند ذلك يكون أنه لم يهلك قرية إلا وهذه حالها، أي: لم يهلك قرية إلا وقت إنذارهم، في حين أنه عند الإهلاك يخرج الرسل والمؤمنون بهم من القرى ويتركونها فلا يكونون فيها عند إهلاكها، كما قي قوم لوط وغيرهم، فلو قال: (ولها منذرون) لكان المعنى أنهم فيها وقت الإهلاك.

وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] فإن الأجل حالّ وقت الإهلاك حاقّ عليهم، مصاحب لإهلاكهم. (م).

حذف عامل الحال:

يحذف عامل الحال جوازًا أو وجوبًا، فالحذف الجائز أن يدل عليه دليل مقالي أو حالي، فالمقالي هو ما يعتمد على كلام مذكور نحو أن يقال: (كيف جئت؟) فتقول: (راكبًا)، التقدير (جئت راكبًا)، وكقولك: (بلى مسرعًا) لمن قال لك: (إنك لم تنطلق) والتقدير (بلى انطلقت مسرعًا). ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤] فالتقدير: بلى نجمعها قادرين.

والدليل الحالي هو ما دلت عليه القرائن والمناسبات المحيطة بالمتكلم كقولك لقاصد السفر: (راشدًا) أي: تسافر راشدًا، وللقادم من الحج: (مأجورًا) أي: رجعت مأجورًا.

ويحذف عامل الحال وجوبًا في المسائل الآتية:

١ ـ أن تكون الحال دالة على الزيادة أو النقصان بالتدريج، فمثال الأول (تصدّقت بدرهم فصاعدًا)، فـ (صاعدًا) حال، وعاملها وصاحبها محذوفان، والتقدير: فذهب المتصدَّق به صاعدًا، وفي الحديث: (تقطع

يد السارق في ربع دينار فصاعدًا). ومثال الثاني (اشترِ الثوب بدينار فنازلاً، أو فسافلاً) أي: ذهب المشترى نازلاً، والفاء زائدة لتزيين اللفظ.

٢ ـ أن تكون الحال دالة على التوبيخ نحو (أقاعدًا عن العمل وقد قام الناس؟) ونحو (أمتوانيًا وقد جدّ قرناؤك؟) والتقدير: أتوجد قاعدًا، وأتوجد متوانيًا.

٣ ـ أن تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة نحو (أنت أخي مواسيًا) و (زيد أخوك عطوفًا) فالعامل محذوف وجوبًا تقديره أحقه أو أعرفه.

٤ ـ أن تكون الحال سادة مسد الخبر نحو (تأديبي الغلام مسيئًا)، أي تأديبي الغلام إذا كان مسيئًا.

٥ ـ قد يحذف العامل سماعًا عن العرب نحو (هنيئًا لك) أي ثبت لك الشيء هنيئًا.

والحال قد يحذف ما فيها عملْ وبعض ما يحذف ذكره حُظِلْ

المعنى: أن الحال قد يحذف عاملها نحو أن يقال: (كيف جئت؟) فيجاب: راكبًا، وبعض ما يحذف من هذه العوامل محظول ذكره (أي ممنوع) لأنه واجب الحذف نحو (اشتريته بدرهم فصاعدًا) بتقدير: فذهب الثمن صاعدًا.

التمييز

مقدمة:

عندما تقول: (اشتريت رطلاً . . .) ـ وهو نوع من الوزن ـ لم يفهم السامع ما تريده بالرطل، فهو لا يدري أبلحًا اشتريت أم سمنًا أم عسلاً أم سكرًا، وذلك لأن الرطل اسم مبهم يصلح لأن تراد به هذه المعاني الكثيرة، ولكنك إذا قلت: (سكرًا) زال الإبهام وفهم السامع مرادك تمام الفهم، لأنك ميزت له الرطل وبينت له المقصود منه، ولذلك يسمى لفظ (سكرًا) تمييزًا، كما يسمى الاسم المبهم وهو (رطلاً) مميَّزًا. ومثله (غلّت الأرض إردبًّا قمحًا).

وفي جملة مثل (بعت أوقيةً . . .) ـ وهو نوع من الأوزان ـ نجد كلمة (أوقية) مبهمة غامضة لاحتمالها عدة معانٍ لا نستطيع تخصيص واحد منها بالمراد دون غيره. فقد تكون ذهبًا أو فضةً أو عنصرًا آخر من العناصر التي توزن، لكن إذا قلنا: (أوقيةً ذهبًا) اختفى الإبهام وحل محله التعيين الموضح للمطلوب. ومثلها (قيراط ـ قنطار).

ومثله قولك: (أخذت قدحًا . . .) ـ وهو نوع من الكيل ـ نجد كلمة (قدح) غامضة مبهمة لا تعيين فيها، لاحتمال أن يكون القدح ماءً أو عصيرًا أو غيرهما، فإذا قلنا: (قدحًا ماءً) تعين المراد.

وفي جملة (جنيت محصول فدان . . .) ـ وهو يدل على المساحة ـ نجد أن الكلمة الغامضة المبهمة هي كلمة (فدان) فإنها تحتمل أن يكون

مدلولها فدان عنب أو قمح أو قطن. فإذا قلنا: (فدان قطنًا) انقطع الاحتمال وزال الغموض والإبهام وتحدد القصد. ومثلها (ذراع ـ شبر) كقولك: (باعني التاجر ذراعًا حريرًا).

ومثل هذا يقال في العدد نحو (في الحقل عشرون...) فإن كلمة (عشرون) غامضة مبهمة لا يزول غموضها وإبهامها إلا بلفظ آخر يحدد المراد منها مثل (بقرةً).

إننا إذا بحثنا عن المميَّز في الأمثلة المتقدمة وجدناه مذكورًا في اللفظ، فهو في المثال الأول والثاني (رطلاً ـ أوقية) وهو من أسماء الوزن، وفي المثال الثالث (قدحًا) وهو من أسماء الكيل، وفي المثال الرابع (فدان) وهو من أسماء المساحة، وفي الأخير (عشرون) وهو من أسماء العدد.

وهناك نوع آخر من الغموض والإبهام يختلف عما سبق، ففي مثل (ازداد المتعلم) لا يقع الغموض على كلمة واحدة كالتي سلفت، وإنما ينصبّ على الجملة كلها، أي: على معنى جزأيها الأساسيين معًا. فقد نسبنا الازدياد للمتعلم، فأي ازدياد هذا الذي نسبناه؟ أهو في علمه أم في أدبه أم في ماله؟ فالأمر المنسوب للمتعلم غامض مبهم، وهذا الأمر الغامض ليس منصبًّا على كلمة واحدة كما قلنا، وإنما يشمل معنى الجملة كاملة، لأن الجملة هي التي تحوي في طرفيها نسبة شيء لشيء آخر. فإذا قلنا: (ازداد المتعلم أدبًا) ارتفع الغموض عن النسبة واتضح المراد من الجملة بعد مجيء هذه الكلمة.

وإذا قلت: (طاب المكان هواءً) و (فاض القلب سرورًا) و (العنب من ألذّ أنواع الفاكهة طعمًا) و (القاهرة أكثر من الإسكندرية سكانًا) فإنا لا نجد للمميَّز ذكرًا في مثال منها، ولكن السامع يلحظه ويفهمه حين يسمع

الجمل، فإذا سمع جملة (طاب المكان) مثلاً لحظ أن الذي طاب هو شيء من الأشياء المنسوبة للمكان، ولكن لا يدري ما هو ذلك الشيء، أهو ماؤه أم تربته أم هواؤه؟ فإذا ذكرت له التمييز تعين المراد، فالمميَّز هنا ملحوظ ومفهوم من الجملة وإن كان غير مذكور في اللفظ.

وكذلك يقال في بقية الأمثلة.

ومن كل ما تقدم يتضح ما يأتي:

أ ـ أن في اللغة ألفاظًا مبهمة غامضة تحتاج إلى تبيين وتوضيح.

ب ـ وأن هذه الألفاظ قد تكون كلمات منفردة كالكلمات المستعملة في العدد، أو في المقادير الثلاثة الشائعة ـ وهي الكيل والوزن والمساحة ـ وقد تكون جملاً كاملة تقع النسبة في كل واحدة منها موقع الغموض والإبهام المحتاج إلى تفسير وإيضاح.

ج ـ وإذا تأملنا الكلمات التي أزالت الغموض والإبهام في الأمثلة السابقة وأشباهها وجدنا كل كلمة منها نكرة منصوبة ـ في الأكثر ـ فضلة تبين جنس ما قبلها أو نوعه أو توضح النسبة فيه، فهي ـ كما يقولون ـ بمعنى (من) البيانية ـ غالبًا ـ والكلمة التي تجتمع فيها هذه الأوصاف تسمى (التمييز)، كما يسمى ما تفسره وتزيل الإبهام عنه (المميَّز).

تعريفه: اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة.

فائدة:

ذهب قسم من النحاة إلى جواز تعريفه مستشهدين بقول رشيد بن شهاب:

رأيتك لما أن عرفتَ وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

المعنى: لما رأيت يا قيس وجوهنا ـ أي: زعماءنا وأكابرنا ـ تسليت عن صديقك عمرو الذي قتلناه وطبت نفسًا.

والظاهر أن التنكير هو الغالب وهو الأصل. وقد يرد معرفة في تعبيرات قليلة.

وأما تضمّنه معنى (من) فليس المقصود أنه يقبل دخول (من) عليه، فمن التمييز ما يقبل دخول (من) عليه كما في قولك: (لله دره فارسًا) و (لله دره من فارس)، و(هذا ثوبٌ حريرًا) و(هذا ثوبٌ من حرير)، ومنه ما لا تدخل عليه (من) نحو (أقبل خمسة عشر رجلاً) فلا تقول فيه: (أقبل خمسة عشر من رجل)، ونحو (حسن محمدٌ خلقًا) فلا تقول فيه: (حسن محمدٌ من خلق)، وإنما التضمن أمر يعود إلى المعنى، فمعنى (أقبل خمسة عشر رجلاً): أقبل خمسة عشر من الرجال، ومعنى (حسن محمدٌ خلقًا): حسن محمد من جهة خلقه.

وهذا فرق ما بينه وبين الحال، فإن التمييز على تقدير (من) البيانية وهو يزيل الإبهام عن الذات أو النسبة، أما الحال فهي لبيان الهيئة. تقول: (عندي رطلٌ عسلاً) فقد أزالت كلمة (عسل) الإبهام عن المقدار قبله، وهو على معنى (عندي رطل من عسل). وتقول: (أقبل سالم مكتئبًا) فقد بينت كلمة (مكتئب) هيئة سالم.

وتقول: (هو أحسنهم كاتبًا) وتعني بهذا التعبير أحد معنيين: فهو إما أن يكون هو أحسنهم إذا كتب، أي أحسنهم في حال الكتابة فتكون حالاً، وإما أن يكون المعنى أن كاتبه أحسن من كتّابهم فيكون تمييزًا، فإذا أردت الهيئة كانت حالاً وإن أردت المعنى الآخر كانت تمييزًا.

وتقول: (ما أحسنه متحدثًا) وقد تقصد بهذا أن تتعجب من حسنه إذا تحدث، أي في حال التحدث فتكون حالاً، وإما أن تقصد هو من أحسن

المتحدثين، كأنك قلت: ما أحسنه من متحدث فتكون تمييزًا، بمعنى هو متحدث حسن.

وتقول: (كرم محمد أخًا) فإن كنت تعني أن أخا محمد هو الذي كرم كانت (أخًا) تمييزًا، وإن كنت تعني أن محمدًا كرم عندما صار أخًا كانت (أخًا) حالاً. (م).

اسم بمعنى (من) مبين نكرهْ ينصب تمييزًا بما قد فسرهْ

كشبر ارضًا وقفيزٍ بُرّا ومنوين عسلاً وتمرا

المعنى: التمييز اسم منصوب نكرة بمعنى (من) يبين إبهام ما قبله. ثم بين أنواع التمييز بالأمثلة كـ (شبر أرضًا) للمساحة، و(قفيز برًّا) للكيل، و(منوين عسلاً وتمرًا) للوزن.

نوعا التمييز:

التمييز قسمان:

١ ـ **تمييز الذات (تمييز المفرد)**[سمي تمييز الذات لأنه يزيل الإبهام عن شيء محسوس. وسمي أيضًا (تمييز المفرد) لأنه يزيل الإبهام عن كلمة واحدة].

وهو الواقع بعد المقادير وشبهها، وبعد الأعداد وبعد ما هو فرع له.

والمقادير هي المساحة نحو (زرعت فدّانًا شعيرًا ـ له شبرٌ أرضًا)، أو الكيل نحو (اشتريت صاعًا حنطةً ـ لي قفيزٌ برًّا)، أو الوزن نحو (اشتريت أقّةً عسلاً ـ بعت منوين عسلاً وتمرًا).

والمقصود بالمقدار ما له مقدار معلوم متفق عليه، فالأقّة ـ مثلاً ـ لها وزن معيّن، ومثلها في وقتنا (الكيلو). والفدان له مساحة معينة محدودة، ومثله الميل والمتر. والصاع له سعة معينة، ومثله اللتر في عصرنا.

والمقصود بشبه المقدار ما ليس له مقدار معيّن معلوم، فليس له وزن محدود أو مساحة محدودة أو كيل محدود وذلك نحو القدح والحُبّ والدنّ

والنحي وهو الظرف. فالقدح يكون صغيرًا وكبيرًا، وكذلك الحبّ والدنّ. تقول: (عندي حبٌّ عسلاً) فالحبّ شبه مقدار؛ لأنه ليس له سعة متفق عليها، فقد يكون صغيرًا أو كبيرًا، ونحوه القدح والدنّ.

وأما العدد فليس مقدارًا عند كثير من النحاة، وذلك لأن المقادير تقع تمييزًا له، تقول: (اشتريت اثني عشر مثقالاً ذهبًا وأحد عشر لترًا نفطًا)، فالوزن وقع تمييزًا للعدد في الأولى، والكيل وقع تمييزًا له في الثانية.

ولأنه يقال: (عندي مقدار رطل حنطة) ولا يقال: (عندي مقدار عشرين رجلاً).

وسواء كان هذا أم ذاك فتمييز العدد من تمييز الذات.

والقسم الآخر أن يقع بعد ما هو فرع له، وذلك نحو (اشتريت خاتمًا ذهبًا) و(عندي بابٌ ساجًا) و(قميص كتانًا) أي خاتم من ذهب، وباب من ساج، وقميص من كتان. فالخاتم فرع من الذهب، والذهب أصل له، والباب فرع من الساج، والساج أصل له، وكذلك ما بعده. (م).

٢ ـ تمييز الجملة (تمييز النسبة): وهو الذي يزيل الإبهام والغموض عن المعنى العام بين طرفي الجملة. أو: هو ما يبين إجمال نسبة شيء إلى شيء نحو (حسن محمدٌ خلقًا) و (غزر أخوك علمًا) و (الفضة أنقى بياضًا) و (الذهب أغلى ثمنًا)، فخلقًا بيّن نسبة الحسن إلى محمد، فليس محمد مبهمًا وإنما حُسن محمد هو المبهم من أية جهة هو؟ فميّز بالخلق. (م).

وكذلك قولك: (غزر أخوك علمًا) فإن التمييز فيه لم يزل إبهامًا وقع في كلمة، أي لم يزل الإبهام عن الأخ، وإنما أزال الإبهام عن غزارة الأخ، فميّز بالعلم، ولذا سمي تمييز جملة.

وهو بحسب أصله نوعان:

١ ـ تمييز محول عن الفاعل نحو (حسن محمدٌ خلقًا) و (غزر أخوك علمًا).

وهو محول عن الفاعل، إذ الأصل في الجملة الأولى: (حسن خلقُ محمد)، وفي الثانية: (غزر علم أخيك). ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤] والتقدير: اشتعل شيب الرأس، فحوّل الفاعل إلى تمييز.

٢ ـ تمييز محول عن المفعول نحو (أشعلت البيت نارًا) و (غرست الأرض شجرًا)، فالتمييز في المثالين محول من المفعول، والأصل: (أشعلت نار البيت) و (غرست شجر الأرض). ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢] والأصل (فجرنا عيون الأرض) فحوّل المفعول إلى تمييز.

وقد يكون محولاً عن غيرهما، فقد يكون التمييز محولاً عن المبتدأ نحو (هو أغزرُ علمًا منك)، وقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف: ٣٤]. والأصل في المثال: علمه أغزر من علمك، وفي الآية: مالي أكثر من مالك، ونفري أعز من نفرك.

وقد يكون غير محوّل نحو (ما أحسن محمدًا فارسًا) و (ما أكرمه رجلاً).

وحكم التمييز النصب، والناصب لتمييز الذات هو ذلك الاسم المبهم كعشرين كتابًا، والناصب لتمييز النسبة المسند من فعل أو شبهه نحو (ازداد المتعلم أدبًا) و (المتعلم مستقيم خلقًا).

الغرض من التحويل:

ما الغرض من تحويل الفاعل أو المفعول إلى تمييز؟ وهل هناك اختلاف في المعنى بين قولنا: (حسُن محمدٌ خلقًا) و (حسُن خلقُ محمدٍ) مثلاً؟

والجواب أنه يعدل من الفاعل أو المفعول إلى التمييز لقصد الاتساع والشمول والمبالغة وذلك نحو قولك: (فاحت الحديقةُ عطرًا) وقوله

تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾. والأصل: فاح عطر الحديقة، غير أن بينهما فرقًا في المعنى، فقولك: (فاح عطر الحديقة) معناه أن عطرًا في الحديقة فاح. وأما قولك: (فاحت الحديقة عطرًا) فمعناه أن الحديقة امتلأت عطرًا.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ قالوا أصله اشتعل شيب الرأس، إلا أن هناك بينهما فرقًا في المعنى. فمعنى قولك: (اشتعل شيب الرأس) أن هناك شيبًا في الرأس متفرقًا اشتعل، وأما قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ فمعناه أن الرأس قد امتلأ بالشيب.

ومثله (اشتعلت النار في البيت) و (اشتعل البيت نارًا) فمعنى الثانية أن النار قد وقعت فيه وقوع الشمول وأنها قد استولت عليه وأخذت في طرفيه ووسطه. وأما العبارة الأولى فلا تفيد ذلك، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه وإصابتها جانبًا منه.

ونظير هذا في التنزيل قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ فهي تفيد أن الأرض قد كانت صارت عيونًا كلها، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها. ولو أجري اللفظ على ظاهره فقيل: (وفجرنا عيون الأرض، أو العيون في الأرض) لم يفد ذلك، ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض.

ومثله نحو (طاب محمد نفسًا) و (حسن أخوك خلقًا) وهو قريب من المعنى الأول في إفادة الشمول. فهناك فرق بين قولك: (طابت نفس محمد) و (طاب محمد نفسًا) ففي الأول أسندت الطيب إلى النفس مباشرة، وفي الثاني أسندته إلى محمد كله ثم خصصت النفس بالذكر، فقد مدحته مرتين، مدحته كله بقولك: (طاب محمد) ويدخل في ذلك نفسه، ثم خصصت النفس بالذكر، فكنت مدحته مرتين.

ثم إن هذا تفصيل بعد الإجمال، ومعنى ذلك أنك أسندت الطيب إلى محمد جملة ثم فصلت فيما بعد جهة الطيب، والنفس تتشوق إلى الإيضاح بعد الإبهام، والتفصيل بعد الإجمال. (م).

جواز جر التمييز بالإضافة:

إذا كان التمييز دالّاً على المقادير (وهو ما دل على مساحة أو كيل أو وزن) جاز جر التمييز على أنه مضاف إليه، والمميَّز هو المضاف نحو (عندي شبرُ أرضٍ، واشتريت قفيزَ برٍّ، وبعت مثقالَ ذهبٍ)،كما يجوز نصبه على التمييز فتقول: (شبرٌ أرضًا، وقفيزًا برًّا، ومثقالاً ذهبًا).

ويشترط في ذلك ألّا يضاف الدالّ على المقدار إلى غير التمييز، فإن أضيف إلى غير التمييز وجب نصب التمييز أو جره بـ (من) نحو (ما في السماء قدر راحةٍ سحابًا)، ونحو (ما في الإناء قدر كفٍّ دقيقًا)،وقوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]، فـ (ذهبًا) تمييز منصوب؛ لأن الدالّ على المقدار وهو (ملء) أضيف لغير التمييز.

وبعد ذي وشبهها اجرره إذا أضفتها كـ (مد حنطة غذا)

المعنى: بعد ما سبق ذكره في البيت السابق من المقادير (المسافة، والكيل، والوزن) يجر التمييز بالإضافة نحو (مد حنطةٍ غذاء).

والنصب بعد ما أضيف وجبا إن كان مثل (ملء الأرض ذهبا)

المعنى: إن أضيف الدالّ على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو (ملء الأرض ذهبًا).

ويجوز جر التمييز بـ (من) إن لم يكن فاعلاً في المعنى ولا مميزًا لعدد فتقول: (عندي شبر من أرض، وقفيزٌ من بر، ومنوان من عسل وتمر). فإذا كان فاعلاً في المعنى فلا يجر بـ (من)، فلا تقول في نحو (طاب زيدٌ نفسًا): (طاب زيدٌ من نفس)، وكذلك إذا كان مفعولاً في المعنى، فلا

تقول في نحو (غرست الأرض شجرًا): (غرست الأرض من شجر)، وكذلك إذا كان تمييز العدد، فلا تقول: (عندي عشرون من درهم).

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كـ (طب نفسًا تُفَدْ)

المعنى: اجرر التمييز بـ (من) إن لم يكن تمييز عدد أو فاعلاً في المعنى نحو (طبْ نفسًا تفد)، أي لتطب نفسك لكي يحبك الناس ويخالطوك ويفيدوك.

فائدة:

١ ـ معنى النصب والجر:

تقول: (عندي حُبٌّ عسلاً) و (حُبُّ عسلٍ)، و (قدحٌ ماءً) و (قدحُ ماءٍ) فما الفرق بينهما؟

والجواب أنك إذا قلته بالنصب تعين أن عندك التمييز، فقولك: (عندي حبٌّ عسلاً) معناه أن عندك عسلاً مقدار حب.

وقولك: (عندي قدحٌ ماءً) بالنصب معناه أن عندك ماءً مقدار قدح.

أما الجر فيحتمل معنيين:

الأول: أن عندك التمييز كالأول، أي عندك عسل مقدار حب، وماء مقدار قدح.

والثاني: أن عندك الإناء، أي عندك الحب وليس عندك العسل، وعندك القدح وليس عندك الماء.

فإن أردت الآلة تعين الجر بالإضافة ولا يصح النصب، فإذا أردت أن عندك القدح الذي هو للماء قلت: (عندي قدحُ ماءٍ) بالجر ولا يصح النصب.

وقد تقول: هذا واضح في المقادير وشبهها، فكيف يكون المعنى في

نحو (عندي خاتمٌ ذهبًا) و (عندي خاتمُ ذهبٍ)، و(عندي نسيجٌ حريرًا) و(عندي نسيجُ حريرٍ)؟

والجواب أن النصب يكون إيضاحًا بعد إبهام وهو أوقع في النفس.

وإيضاح ذلك أنك تقول: (عندي خاتمٌ ذهبًا) بالنصب، و(عندي خاتمُ ذهبٍ) بالإضافة، فبالنصب يكون الكلام قد تم بكلمة (خاتم) المنونة، ثم جئت بعدها بما يفسر الخاتم، فكأنك أخبرت بخبرين: الأول: (عندي خاتمٌ) حتى إذا انصرف الذهن عن الكلام وظن المخاطب أنه تم، قلت (ذهبًا)، بخلاف قولك: (عندي خاتمُ ذهبٍ) فإن الكلام جعلته سردًا واحدًا فلم يتم بكلمة (خاتم) بل إن السامع ينتظر بقية الكلام.

فالتمييز في الأولى منتصب بعد تمام الكلام، وهذا يكون إذا أردت إبهام الأمر على السامع أولاً ثم إيضاحه فيما بعد، إذا رأيت أن المقام يستدعي ذلك، كأن يكون الخاتم من نوع ثمين أو معدن نادر يستدعي الإبهام، أو هو عند شخص غير متوقع أن يكون عنده مثل هذا الخاتم، أو غير ذلك من الملاحظ، فتبهم الأمر عليه ثم توضحه له. وهذا المعنى غير موجود في الإضافة.

وقد يختلف المعنى بين النصب والجر من وجه آخر، وذلك نحو أن تقول: (هذا مقصُّ حديدٍ) و (هذا مقصٌّ حديدًا). فقولك: (هذا مقصُّ حديدٍ) بالإضافة يحتمل أن المقص من حديد، ويحتمل أنه مقص للحديد، أي يقص الحديد.

كما تقول: (هذا منشارُ خشبٍ) أي ينشر الخشب مع أنه من حديد، بخلاف ما لو قلت: (هذا منشارٌ خشبًا) فإنه يعني أنه من خشب.

ونحوه أن تقول: (هذه مساميرُ حديدٍ، ومساميرُ حديدًا)، فقولك:

(مساميرُ حديدٍ) بالإضافة يحتمل أنها من الحديد، ويحتمل أنها للحديد، كما تقول: (هذه مساميرُ خشبٍ ومساميرُ إسمنت) أي للخشب والإسمنت.

ونحوه (عندي محفظةُ ذهبٍ وذهبًا) فبالجر يحتمل أن عندك محفظة تحفظ بها الذهب، ويحتمل أنها من ذهب، بخلاف قولك: (ذهبًا) فإن معناه أنها من الذهب، أو عندك ملؤها ذهبًا.

٢ ـ المجرور بمن:

تقول: (عندي خاتمٌ من ذهب) و (عندي خاتمٌ ذهبًا). و(هذا خاتمُك ذهبًا) و (هذا خاتمُك من ذهب). و(ما أكرمه فارسًا) و (ما أكرمه من فارس) فما الفرق بينهما؟

الظاهر أن (من) يؤتى بها للتنصيص على التمييز. أما النصب فقد يحتمل التمييز وغيره أحيانًا، وذلك نحو قولك: (ما أحسنه خطيبًا) و (ما أحسنه من خطيب)، فقولك: (خطيبًا) يحتمل الحال والتمييز، أما (من) فقد نصّت على التمييز.

وتقول: (كفى به شاعرًا) فهذا يحتمل الحال والتمييز، فإذا قلت: (من شاعر) تعيّن أنه تمييز.

تقول: (ما أشجعه فارسًا وما أجبنه راجلاً) أي هو شجاع في هذه الحال جبان في حال أخرى. فإذا قلت: (ما أشجعه من فارس) كان المعنى أنه فارس شجاع.

وتقول: (عندي خاتمٌ ذهبًا) فهذا يحتمل أن عندك خاتمًا من الذهب، ويحتمل أن عندك ذهبًا مقدار خاتم، فإذا قلت: (من ذهب) تعين جنس الخاتم.

وتقول: (هذا خاتمك ذهبًا) فهو يحتمل أن جنسه من ذهب، ويحتمل أن خاتمك الآن هو في حال ذهب، أي غير مصوغ، كما تقول: (هذا

حطبك رمادًا) و (هذا خاتمك قرطًا) أي أصبح قرطًا. فإن قلت: (هذا خاتمك من ذهب) تعين أنك تريد الجنس.

وعلى هذا فقولك:

(عندي منشارٌ حديدًا) يعني أن جنسه من الحديد، ويحتمل أن يكون عندك حديد بمقدار منشار.

فإن قلت: (هذا منشارك حديدًا) احتمل أن يكون المنشار في حال حديد، أي المنشار الآن في حال حديد، وليس في هيئة منشار.

وقولك: (عندي منشارُ حديدٍ) يحتمل أن يكون المعنى أنه لنشر الحديد لا لنشر الخشب مثلاً، كما يحتمل أن يكون جنسه من الحديد.

وقولك: (عندي منشارٌ من حديدٍ) يتعين أن يكون جنسه من الحديد.

وقولك: (عندي منشارٌ من الحديد) يحتمل أن يكون جنسه من الحديد، ويحتمل أن يكون عنده منشار من الحديد المعروف عند المخاطب، أي أن هناك حديدًا معينًا وهذا منشار منه. (م).

التمييز بعد اسم التفضيل:

إن التمييز بعد اسم التفضيل إذا كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه، وإن لم يكن فاعلاً في المعنى تعين جره بالإضافة، وذلك نحو قولك: (محمد أوسع دارًا) فـ (دارًا) فاعل في المعنى وذلك أن معناه: محمد وسعَ داره.

وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً له نحو (أنت أعلى منزلاً، وأكثر مالاً) فـ (منزلاً ومالاً) يجب نصبهما، إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً فتقول: (أنت علا منزلُك وكثرَ مالُك).

وعلامته الأخرى أن لا يكون المفضَّل بعضًا من التمييز، فإن كان

المفضَّل بعضًا من التمييز لم يكن فاعلاً في المعنى. فقولك: (محمد أوسع دارًا) ليس الدار فيه بعضًا من محمد، والمقصود بالبعض هنا الجنس أو النوع.

ومثال ما ليس فاعلاً في المعنى (محمد أكرم رجلٍ) فلا يصح أن تقول: (محمد كرُم رَجلُه).

وعلامته أن يكون أفعل التفضيل بعضًا من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصحة وضع لفظ (بعض) مكانه، فتقول في (زيد أفضل رجل): زيد بعض الرجال، فالتمييز بعض من المفضل وليس مغايرًا له، ولذا وجب جره بالإضافة.

فإن كان اسم التفضيل مضافًا إلى غير التمييز وجب نصب التمييز لتعذر إضافة أفعل مرتين نحو (محمد أكرمُ الناسِ رجلاً).

وعلى هذا فمعنى الجر غير النصب، فإن قولك: (محمد أحسن كاتبًا) معناه إذا قصدت به التمييز: أن كاتب محمد أحسن من غيره، وإن قلت: (محمد أحسنُ كاتبٍ) كان المعنى أن محمدًا هو الكاتب، وهو أحسن من غيره.

وتقول: (هو أفره عبدًا) إذا كان عبده فارهًا، فإن قلت: (هو أفره عبدٍ) كان المعنى أنه عبد فاره.

تقول: (هو أكرم أبًا) فهذا يحتمل الحال، أي هو أحسن في هذه الحال، ويحتمل التمييز. ومعنى التمييز في النصب غير معناه في الجر، وذلك أن المعنى في النصب على إرادة التفضيل المقارن بـ (من). فـ (من) مقدّرة إن لم تذكر، فقولك: (محمد أكرم أبًا) معناه أنك تريد أن تفضله على واحد أو أكثر، أي منك أو منكم. وأما قولك: (محمد أكرم أبٍ)

فليس فيه هذا المعنى، إذ ليس فيه التفضيل المقارن، بل يراد به التفضيل العام، ولذا لا يجوز ذكر (من) معه.

وعلى هذا فالنصب يختلف عن الجر من نواح عدة أهمها:

١ ـ النصب يحتمل الحال والتمييز، بخلاف الجر.

٢ ـ النصب على إرادة التفضيل المقارن بـ (من)، بخلاف الجر.

٣ ـ النصب يدل على أن المنصوب فاعل في المعنى، بخلاف الجر.

٤ ـ النصب يدل على أن التمييز مغاير للمفضل، بخلاف الجر.

قال تعالى على لسان يعقوب عليه السلام لأبنائه إذ طلبوا منه أن يرسل معهم أخاهم من أبيهم وقد كانوا فرطوا في يوسف من قبل، قال تعالى: ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤]، فكأنه تعريض بحفظهم أي لم يستطيعوا حفظ يوسف، فلعلهم لا يستطيعون حفظ أخيهم الآخر أيضًا، فالمعنى أن الله خير حافظًا منكم.

ولا يتأتى هذا المعنى في الجر إذ لا يراد به المقارنة بـ (من).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن النصب يدل على الفاعلية، وأنه مغاير للمفضل، أي إن الحافظ الذي يجعله الله خيرًا منكم، كما تقول: (هو أحسن عبدًا) أي عبده أحسن من عبدك، وكما تقول: (هو أحسن ولدًا) أي ولده أحسن من ولدك، و(هو أنشط عاملاً) أي عامله أنشط من عاملك، و(هو خير حافظًا) أي حافظه خير منكم، بخلاف الجر، فإنه يكون هو الحافظ، كما تقول: (هو أحسن رجل وأنشط عامل) فحافظ الله خير منهم، فليست المقارنة بينهم وبين الله، وإنما المقارنة بينهم وبين حَفَظة الله، ولا يتأتى هذا المعنى في الجر. (م).

والفاعل المعنى انصبْ بأفعلا مفضلاً كـ (أنت أعلى منزلا)

المعنى: التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه نحو (أنت أعلى منزلاً).

وقوع التمييز بعد التعجب:

يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب سواء كان قياسيًّا أم سماعيًّا نحو (ما أحسن محمدًا رجلاً، وأكرمْ بأبي بكر أبًا، وحسبك بزيد رجلاً، وكفى به عالمًا، ولله دره فارسًا).

وبعد كل ما اقتضى تعجبا ... ميز كـ (أكرمْ بأبي بكر أبا)

المعنى: اذكر التمييز بعد كل ما دل على تعجب سواء كان قياسيًّا أم سماعيًّا نحو: أكرم بأبي بكر أبًا.

تقديم التمييز على عامله:

عامل التمييز قد يكون اسمًا نحو (اشتريت رطلاً سمنًا) أو فعلاً جامدًا كأفعل التعجب نحو (ما أحسن زيدًا خلقًا)، أو فعلاً متصرفًا يؤدي معنى الجامد نحو (كفى بالله شهيدًا)، أو فعلاً متصرفًا نحو (طاب خالد نفسًا).

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفًا أم غير متصرف، فلا تقول: (نفسًا طاب خالد).

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول: (نفسًا طاب خالد) و(شيبًا اشتعل الرأس)، ومنه قول قيس بن الملوح:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسًا بالفراق تطيب

المعنى: ما ينبغي لليلى أن تهجر محبها وتتباعد عنه، وعهدي بها أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

فقدم التمييز (نفسًا) على عامله (تطيب).

وقول الآخر:

أنفسًا تطيب بنيل المنى ... وداعي المنون ينادي جهارا

المعنى: كيف تطيب النفس وتهنأ بنيل أمانيها والموت يناديها جهارًا؟

فإن كان العامل غير متصرف فقد منعوا التقديم سواء كان فعلاً نحو (ما أحسن سعيدًا رجلاً) أم غيره نحو (عندي عشرون درهمًا).

وقد يكون العامل متصرفًا ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع نحو (كفى بزيدٍ رجلاً) فلا يجوز تقديم (رجلاً) على (كفى) وإن كان فعلاً متصرفًا؛ لأنه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب. فمعنى قولك: (كفى بزيد رجلاً): ما أكفاه رجلاً.

وعامل التمييز قدّم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرًا سُبقا

المعنى: إن عامل التمييز يجب تقديمه مطلقًا، أي سواء كان اسمًا أم فعلاً، وقد يتقدم التمييز على الفعل المتصرف في حالات نادرة.

تمييز العدد

١ ـ لا يأتي مع العددين (واحد، واثنان) تمييز، فتقول: (جاءني ضيف واحد، ضيفان اثنان) وقد يغني المعدود عن ذكر العدد فنقول: جاء ضيف، جاء ضيفان.

٢ ـ الأعداد من (ثلاثة) إلى (عشرة): يكون التمييز مجرورًا على أنه مضاف إليه، والمضاف هو العدد نحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧].

٣ ـ تمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين:

إن المعدود مع هذا العدد يأتي مفردًا منصوبًا نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وقوله: ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣].

٤ ـ تمييز المائة والألف ومثناهما: يكون المعدود بعدها مفردًا مجرورًا بالإضافة نحو (مائة عامٍ) و (ألف سنةٍ).

حروف الجر

تمهيد:

وتسمى أيضًا حروف الإضافة، قالوا سميت بذلك لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصلها إليها.

قالوا وإنما سميت حروف الجر؛ لأنها تجر معاني الأفعال التي قبلها إلى الأسماء، أي توصلها إليها.

والأظهر أنها سميت بذلك؛ لأن الأسماء بعدها تأتي مجرورة، كما سميت حروف النصب والجزم لأن الأفعال تأتي بعدها منصوبة أو مجزومة.

ومعنى الجر هو جر الفك الأسفل إلى أسفل، إذ من المعلوم أن تسمية الحركات الضمة والفتحة والكسرة، وتسمية حالاتها الإعرابية من رفع ونصب وجر إنما هو قائم على أوصاف حركات الفم.

فالضمة إنما سميت كذلك لأنها تكون بانضمام الشفتين. وسميت الحالة رفعًا؛ لأنك إذا ضممت الشفتين ارتفعتا.

وأما الفتحة فسميت كذلك لأنها تحدث بفتح الفم، وسميت الحالة نصبًا لأن الانتصاب هو القيام والوقوف، وبحصول هذه الحركة ينتصب الفم، أي يقف.

وأما الجر فهو جر الفك الأسفل إلى أسفل وخفضه، وتسمى الحركة كسرة لأنه ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل.

وأما السكون فهو عدم الحركة، فإذا قطعت الحركة كان الحرف

ساكنًا. وسميت الحالة الإعرابية جزمًا لأن الجزم هو القطع، لأنك بتسكينك الحرف تقطع الحركة عنه. (م).

حروف الجر:

حروف الجر عشرون حرفًا جمعها ابن مالك في قوله:

هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على
مذ منذ ربّ اللام كي واو وتا والكاف والبا ولعل ومتى

أما (خلا، وحاشا، وعدا) فقد تقدم الكلام عليها في باب الاستثناء فلا نعيد الكلام فيها.

وأما (كي) فهو حرف جر للتعليل، ولكنه لا يجر الاسم المعرب ولا الاسم الصريح، وإنما يجر أحد ثلاثة أشياء:

الأول: (ما) الاستفهامية، ومن ذلك أن يقول إنسان: لم أحضر إلى العمل أمس، فيسأله إنسان آخر: كَيْمَهْ؟ أي: لِمَهْ؟ بمعنى: لماذا؟ وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها، وجيء بالهاء للسكت عوضًا عن الألف المحذوفة. وعند إعرابها نقول: إن (كي) حرف جر، و(ما) اسم استفهام مبني على السكون على الألف المحذوفة في محل جر بـ (كي)، والهاء للسكت.

الثاني: المصدر المنسبك من (ما) المصدرية وصلتها نحو (احرص على الدراسة كي ما تتفوقُ) فـ (تتفوق) فعل مضارع مرفوع، و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ (كي) والتقدير: للتفوقِ. وقال النابغة الجعدي:

إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنما يراد الفتى كيما يضرُّ وينفعُ

المعنى: يريد أنه لا بد للإنسان من أحد الوصفين يتصف به: فإما أن يكون نافعًا لغيره أو ضارًّا بهم.

أي: للضرِّ والنفع.

الثالث: المصدر المنسبك من (أن) المصدرية وصلتها، والغالب أن تكون مضمرة نحو (جئتُ كي أستفيدَ)، فـ (أستفيدَ) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد (كي)، و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ (كي)، والتقدير: جئت للاستفادة.

وقد تكون ظاهرة كما في قول جميل بثينة:

فقالت: أكلَّ الناس أصبحتَ مالكًا لسانك كيما أن تَغُرَّ وتخدعا

المعنى: قالت: أهكذا تمنح لسانك كل الناس لتغرهم وتخدعهم كما خدعتني؟

فـ (كي) حرف تعليل وجر، و(ما) زائدة، و(تغرّ) فعل مضارع منصوب بـ (أن)، و(أن) والفعل في تأويل مصدر في محل جر بـ (كي)، والتقدير: للغرور والخداع.

وأما (لعلّ) فهو حرف جر شبيه بالزائد، واستعماله حرف جر ينسب إلى قبيلة عُقَيل نحو (لعلّ المسافرِ قادمٌ غدًا)، فـ (لعل) حرف جر شبيه بالزائد يفيد الترجي، و(المسافرِ) مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلّاً. أو هو مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

والجدير بالذكر أن استعمال (لعل) حرف جر قليل وخاص بقبيلة عُقَيل، ولذا يحسن عدم الأخذ به أو القياس عليه.

ومنه قول كعب بن سعد الغنوي:

فقلتُ ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوارِ منكَ قريبُ

حيث جر بـ (لعل) لفظ (أبي) على لغة عقيل.

ومنه قول الآخر:

لعل اللهِ فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريمُ

المعنى: إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به، وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلاً تتباهون به، وذلك أن أمكم شرماء، أي مفضاة اتحد مسلكاها.

فجر الشاعر بـ (لعل) ما بعدها على لغة عقيل.

وأما (متى) فهي حرف جر أصلي مستعمل في لغة هذيل بمعنى (من) الابتدائية. ومن كلامهم (أخرجها متى كمِّه) يريدون: من كمِّه. ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

شربنَ بماء البحر ثم ترفعت　　　متى لججٍ خُضْرٍ لهنّ نئيجُ

المعنى: يدعو لامرأة اسمها أم عمرو ـ كما ورد في بيت قبل هذا البيت ـ بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع.

وهذه الحروف منها ما يختص بالدخول على الاسم الظاهر (وهو منذ ومذ وحتى والكاف وواو القسم وربّ وتاء القسم) إضافة إلى كي ولعل ومتى، ومنها ما يدخل على الظاهر والمضمر، وهي البواقي وتشمل: من، إلى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على، اللام، الباء.

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى　　　والكاف والواو وربّ والتا

المعنى: من حروف الجر ما لا يجر إلا الظاهر وهي (مذ، منذ، حتى، الكاف، الواو، رب، التاء).

معاني حروف الجر:

١ ـ الباء:

لها معان عديدة منها:

أ ـ **الإلصاق**: وهو المعنى الأصلي لها، وهذا المعنى لا يفارقها في جميع معانيها الأخرى، ولذا اقتصر عليه سيبويه.

والإلصاق حقيقي ومجازي، فمن الإلصاق الحقيقي قولك: (أمسكت بيدك، ومسحت رأسي بيدي) أي ألصقتها به، ومن الإلصاق المجازي قولك: (مررت بدارك) أي التصق مروري بمكان يقرب منها، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠] أي قريبًا منهم.

ب ـ الاستعانة: وذلك بأن يكون ما بعدها هو الآلة لحصول المعنى الذي قبلها نحو (كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين)، وقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥].

ج ـ السببية والتعليل: وذلك بأن يكون ما بعدها سببًا لما قبلها كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣].

د ـ التعدية: وتسمى (باء النقل) أيضًا، فهي كالهمزة في تصييرها الفعل اللازم متعديًا، فيصير الفاعل مفعولاً كقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] أي: أذهب الله نورهم.

فائدة:

قالوا: إن معنى (ذهبت به) و (دخلت به) و (خرجت به) هي في معنى: أذهبته وأدخلته وأخرجته. وذهب قوم إلى أن بين التعديتين فرقًا، وهو الصواب فيما نرى، فإنك إذا قلت: (أدخلت محمدًا على الأمير) جاز أنك دخلت معه وجاز أنك لم تدخل معه. وأما قولك: (دخلت به) ففيها معنى المصاحبة. ومنه قول الأستاذ: (أدخلت الطالب الصف) أو (أخرجته منه) فهو يحتمل الدخول معه وعدم الدخول. وأما قولك: (دخلت به) و(خرجت به) فليس فيه إلا معنى المصاحبة. (م).

❋ ❋ ❋

هـ ـ العِوَض: وتسمى باء المقابلة أيضًا، وهي الباء الداخلة على

الأثمان والأعواض نحو (اشتريت الفرس بألف درهم)، وقوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦]، وقوله: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، وقوله: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ: ١٦]. وتكون الباء مع المتروك.

فائدة:

وفيها أيضًا معنى الإلصاق، ففي آية البقرة كأن الذي هو خير كان معهم فأخذوا مكانه الذي هو أدنى. ونحوه قولك: (اشتريته بمائة) فالثمن كان معك فدفعته وأخذت بدله ما اشتريته، وقوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ فكأن الآخرة كانت معهم قريبة منهم وفي متناول أيديهم، ولكن أعطوها واشتروا بها الدنيا، وفيها كلها معنى الإلصاق واضح. (م).

❋ ❋ ❋

و ـ الظرفية: أي: معنى (في) كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، وقوله: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، وقوله: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢].

ز ـ المصاحبة، أي: بمعنى (مع) نحو (بعتك الفرس بسرجه) و (بعتك الثوب بطرازه) و (اشتريت الدار بأثاثها) وقوله تعالى: ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، وقوله: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١].

ح ـ القسم: نحو (بالله لأجتهدنّ في دروسي).

ط ـ البدل: أي تكون بمعنى (بدل) بحيث يصح وقوع هذه الكلمة موقعها دون أن يتغير المعنى نحو الحديث الشريف (ما يسرني بها من حمر النعم) أي: بدلها. ويقول الشاعر:

فليت لي بهمُ قومًا إذا ركبوا ... شنوا الإغارة فرسانًا ووحدانا

أي ليت لي بدلهم.

فالشاعر يتمنى بدل هؤلاء القوم قومًا آخرين إذا ركبوا للقاء العدو شنوا الإغارة عليه ما بين الراكب للفرس والراكب لغيرها.

ويقول ابن مالك:

ومـــن وبـــاء يـــفـــهـــمـــان بـــدلا

ي ـ معنى (من) التبعيضية: كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أي: منها، وقيل: بل ضمن شرب معنى روي.

فائدة:

وفيها معنى آخر وهو أن الباء تفيد الإلصاق، فقولك: (يشربون بالعين) معناه أنهم يكونون بها، كما تقول: (أقمنا بالعين وأكلنا وشربنا بها) أي هم قريبون من العين يشربون منها. بخلاف قولك: (يشربون منها) فإنه ليس فيه نص على معنى القرب من العين. فقولك: (أكلت من تفاح بستانك) لا يدل دلالة قاطعة على أنك كنت بالبستان، بل ربما حمل إليك.

فقوله: (يشرب بها) يدل على أنهم نازلون بالعين يشربون منها، فهو يدل على القرب والشرب، فالتمتع حاصل بلذتي النظر والشرب بخلاف الأولى. (م).

❋ ❋ ❋

ك ـ معنى (عن) فتفيد المجاوزة نحو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٦] أي: عنه، وقوله: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، أي: عن عذاب واقع.

فائدة:

هناك من يرى أن قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ ليس بمعنى: عن

عذاب، فهناك فرق بين سأل به وسأل عنه، فإن السائل في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ لم يسأل عن العذاب وموعده كما سأل عن الساعة وعن الأنباء. وسبب نزول الآية أن النضر بن الحارث قال: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الأنفال: ٣٢] فأنزل الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ أي دعا بالعذاب لنفسه، وطلبه لها، ولم يسأل عن العذاب وموعده. فـ (سأل به) معناه (دعا به وطلبه).

وأما (سأل عنه) فمعناه بحث عنه.

وأما قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ فيحتمل أن المعنى: سل رجلاً خبيرًا به وبرحمته. (م).

❋ ❋ ❋

ل ـ الاستعلاء: أي بمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: على قنطار، بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ٦٤]، وقول الشاعر:

أربٌّ يبول الثُّعلبان برأسه

بدليل تمامه:

لقد هان من بالت عليه الثعالب

فائدة:

هناك من يرى أن المعنى مختلف، فقولك: (أمنته به) يختلف عن قولك: (أمنته عليه)، فقولك: (لا آمنه عليك) معناه: لا آمنه أن يحيف

عليك أو يهجم عليك أو يتعدى عليك وما إلى ذلك، ففيه معنى الاستعلاء والتسلط والعدوان.

وأما قولك: (لا آمنه بدرهم) فمعناه: لا آمنه من أن يتصرف به، أو يعبث به، لأن (على) تفيد الاستعلاء، و(الباء) تفيد الإلصاق، والمعنى أنه لا يلتصق أمنه بدرهم، بل ستفارقه أمانته ويتصرف به.

فأمنه عليه تستعمل للهجوم والاعتداء، وأمنه به تستعمل للتصرف كما ذكرنا، تقول: لا آمن عليك الذئاب، ولا آمن عليك غوائل الطريق، ولا تقول: لا آمن بك الذئاب.

ولذلك ـ والله أعلم ـ استعمل القرآن (أمنه عليه) مع الأشخاص، و(أمنه به) مع الأموال فقال: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۫نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١]، وقال: ﴿قَالَ هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ٦٤]، وقال في الأموال: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمٗاۗ﴾ [آل عمران: ٧٥]؛ لأن في الأولى معنى العدوان، وفي الثانية معنى التصرف، وإن كان يجوز أن يقال: (لا آمنه على هذا المال) بمعنى التسلط عليه والاستحواذ. (م).

❋ ❋ ❋

م ـ التأكيد، وهي الزائدة لفظًا، أي في الإعراب، وتزاد في الفاعل، ويشمل فاعل (كفى) نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ [الفتح: ٢٨] فلفظ الجلالة: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وفاعل فعل التعجب نحو (أكرِمْ بخالدٍ) و(كفى به فارسًا). وتزاد في المفعول كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقوله: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، فـ (جذع) مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل

بحركة حرف الجر الزائد. وتزاد في المبتدأ نحو (بحسبك درهم)، فـ (حسب) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. وتزاد في خبر (ليس) كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٧].

بالبا استعن وعدّ عوّض ألصقِ ... ومثل مع ومن وعن بها انطقِ

المعنى: تكون الباء للاستعانة والتعدية والتعويض والإلصاق، وبمعنى (مع) و(من) و (عن).

❋ ❋ ❋

٢ ــ من: لها معان عدة أشهرها:

أ ـ ابتداء الغاية: أي ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية، فالأول كقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، والثاني كقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وفي الحديث: (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)، وقال النابغة الذبياني:

تُخيّرْنَ من أزمان يوم حليمة ... إلى اليوم قد جُرّبْنَ كلّ التجارب

المعنى: إن هذه السيوف اخترناها من أزمان الوقعة المذكورة إلى الوقت الحاضر، أي زمن التكلم، وقد اختبرناها مرارًا كثيرة.

وقد يكون ابتداء الغاية في غير الزمان والمكان نحو (من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم).

ب ـ التبعيض، أي أن تكون بمعنى (بعض) نحو قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وقوله: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ

بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] وعلامتها أن يخلفها لفظ (بعض).

ج ـ **بيان الجنس**: نحو قولك: (عندي خاتم من ذهب وباب من ساج) أي: جنس الخاتم ذهب وجنس الباب ساج، وقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، فـ (الرجس) جنس عام يشمل الأوثان وغيرها، وقوله: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

د ـ **البدل**: أي تكون بمعنى كلمة (بدل) بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة محلها كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بدل الآخرة، وقوله: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بدلكم. ومنه قول أبي نخيلة السعدي:

جارية لم تأكل المرقّقا ولم تذق من البقول الفستقا

المعنى: إن هذه الجارية بدوية لا عهد لها بالنعيم، فهي تأكل يابس العيش لا الرغفان الرقيقة، وتأكل البقول التي يأكلها البدو، لا الفستق ونحوه مما هو طعام أهل الحضارة والرفاهية.

أي: بدل البقول.

ومن وباء يفهمان بدلا

هـ ـ **المجاوزة بمعنى (عن)**: كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] أي: عن ذكر الله، وقوله: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، أي: عن هذا، بدليل قوله تعالى: ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

و ـ **السببية والتعليل**: كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥] أي أغرقوا لأجل خطيئاتهم، وقوله: ﴿يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ﴾

[النحل: ٥٩]، وقوله: ﴿تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ﴾ [المائدة: ٨٣]. ومنه قول الفرزدق:

يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يُكلَّم إلا حين يبتسم

المعنى: إنه خجول يغضّ طرفه ولا يتحدق به والناس يغضّون طرفهم من دونه تهيبًا، ولا يتحدثون إليه إلا إذا كان مبتسمًا.

ز ـ الزائدة، كقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ﴾ [المائدة: ١٩] وقولك: (ما جاءني من رجل) و (ما رأيت من أحد) وهي تفيد الاستغراق والتوكيد. فقولك: (ما جاءني رجل) يحتمل أنه لم يأتك أحد من الجنس، ويحتمل أنه لم يأتك رجل واحد بل أكثر من ذلك. فإذا قلت: (ما جاءني من رجل) نفيت أن يكون جاءك أحد من الجنس وصار النفي نصًّا في الجنس. ولذا يصح أن تقول: (ما جاءني رجل بل رجلان) ويمتنع أن تقول: (ما جاءني من رجل بل رجلان).

وهي تدخل على الفاعل والمفعول والمبتدأ، فمثال الفاعل قوله تعالى: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ﴾ [الأنبياء: ٢] فـ (ذكر) فاعل (يأتيهم)، وقوله: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ﴾ [المائدة: ١٩] فـ (بشير) فاعل (جاء)، وقوله: ﴿وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩] فـ (ورقة) فاعل (تسقط). ومثال المفعول قوله تعالى: ﴿هَلۡ تُحِسُّ مِنۡهُم مِّنۡ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، فـ (أحد) مفعول (تحس)، وقوله: ﴿هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ﴾ [الملك: ٣] فـ (فطور) مفعول (ترى). ومثال المبتدأ قوله تعالى: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣]، فـ (خالق) مبتدأ. وقال الشاعر:

ما من غريبٍ وإن أبدى تجلده إلا تذكر عند الغربة الوطنا

فـ (غريب) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (تذكّر).

وشرط زيادتها:

أولاً: أن يكون المجرور بها نكرة كما مثلنا.

ثانيًا: أن يسبقها نفي أو شبهه، وشبه النفي هو النهي والاستفهام، فمثال النفي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٦١]، ومثال النهي قولك: (لا تضرب من أحد)، ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [التوبة: ١٧].

بعّض وبيّن وابتدئ في الأمكنهْ   بمن وقد تأتي لبدء الأزمنهْ

المعنى: تجيء (من) للتبعيض ولبيان الجنس وابتداء الغاية المكانية، وقد تأتي لابتداء الغاية الزمانية.

وزيدَ في نفي وشبهه فجر   نكرة كما لباغ من مفر

المعنى: وتأتي (من) زائدة إذا وقعت بعد نفي وشبهه وكان مجرورها نكرة نحو (ما لباغٍ من مفر).

فائدة:

لا تزاد (من) في الإيجاب، ولا يؤتى بها جارّة لمعرفة، فلا تقول: (جاءني من زيدٍ) خلافًا للأخفش، فقد أجاز زيادتها في الواجب، كما أجاز دخولها على المعارف، مستدلّاً بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤]، وقوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] بدليل أنه ورد في آية أخرى قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٩]، وقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] من دون (من).

والحق أنهما للتبعيض، ففي آية البقرة وعد الله سبحانه على عمل ليس فيه توبة ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات، وعلى عمل فيه توبة واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ

عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْۗ﴾ [البقرة: ٢٧١] فجيء بـ (من) ههنا. وفي قوله: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] لم يأت بـ (من)؛ لأنه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفير جميع السيئات، ووعد بإخراج الصدقة على حد ما فيها تكفير بعض السيئات.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ فهي للتبعيض أيضًا وليست بمعنى ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ فإن الموطن مختلف، فهي في الأولى في قوم نوح، والثانية في الأمة المحمدية.

ولم يرد في القرآن (يغفر لكم ذنوبكم) من دون (من) في غير الأمة الإسلامية إكرامًا لها.

وأما قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ فقد ورد عامًّا في المسلمين وغيرهم بحسب السياق الذي ورد فيه التعبير، ولا يصح الاستدلال بأحدهما على الآخر.

❋ ❋ ❋

٣ ـ عن: لها معان عديدة أشهرها:

أ ـ المجاوزة: ومعنى المجاوزة الابتعاد، تقول: (انصرف عنه) أي: جاوزه وتركه، بخلاف (انصرف إليه) فإن معناه: ذهب إليه. و(وضعه عنه) بمعنى رفعه عنه بعد أن كان عليه، قال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَـٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْۚ﴾ [الأعراف: ١٥] بخلاف وضعه عليه. وتقول: (انتقل عنه)، و(ابتعد عنه)، و(نأى عنه)، و(انحرف عنه) وكلها تفيد المجاوزة.

وتقول: (عدل عنه، ومال عنه) أي ابتعد عنه، بخلاف: عدل إليه، ومال إليه. وتقول: (رغبتُ عنه) إذا ابتعدت رغبتك عنه وجاوزته، وتقول: (رغبتُ فيه) إذا حلّت رغبتك فيه أي أردته. ومنه (رميت السهم عن القوس).

ب ـ معنى (بَعْد) نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، أي بعد مرور وقت قليل، وقوله: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي بعد طبق.

ج ـ معنى (على) كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨] أي: على نفسه. وقيل: بل هي على بابها، والمعنى: يبعد الخير عن نفسه بالبخل، وهو أَوْلى.

ويقول ابن مالك:

....   بـ (عن) تجاوزًا عنى من قد فطنْ

وقد تجي موضع (بعد) و (على)   ....

المعنى: تستعمل (عن) للمجاوزة، كما تكون بمعنى (بعد) و (على).

د ـ معنى (من) كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥]، وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ﴾ [الأحقاف: ١٦] أي: منهم.

هـ ـ معنى البدل كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]، أي: بدل نفس، وكحديث (صومي عن أمك) أي بدلها، وتقول: (قم عني بهذا الأمر) أي: بدَلي.

و ـ معنى الباء: كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] أي: بالهوى.

والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى.

ز ـ التعليل: كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] أي: من أجل قولك، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

ح ـ الاسمية: استعملت (عن) اسمًا عند دخول (من) عليها. وتكون بمعنى (جانب) نحو (جلست من عن يمين صديقي) أي: من جانب يمينه

أو من جهة يمينه. فـ (عن) اسم بمعنى جانب مبني على السكون في محل جر بـ (من)، وقولك: (يجلس القاضي ومن عن يمينه مساعده ومن عن يساره كاتبه) أي من جانب يمينه ومن جانب يساره، ومنه قول قطري بن الفجاءة:

ولقد أراني للرماح دريئة ... من عن يميني تارة وأمامي

المعنى: يقول إنه جريء على اقتحام الأهوال ومنازلة الأبطال وقراع الخطوب، وأنه ثابت عند اللقاء لا يجبن ولا يولّي ولا ينهزم، ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب.

فمعنى (من عن يميني): من جانب يميني.

فائدة:

الحقيقة أن معنى (جئته من عن يمينه) أن مبتدأ المجيء كان منحرفًا عن اليمين، بخلاف قولك: (جئت عن يمينه) فإن معناه أن المجيء كان منحرفًا عن اليمين، وليس معناه أن مبتدأ المجيء كان منحرفًا عن جهة اليمين، فقد يكون مبتدأ المجيء من جهة اليمين ثم انحرفت.

فنحن نقول: (جئته عن يمينه) و (جئته من يمينه) و (جئته من عن يمينه). فمعنى (جئته عن يمينه) أنك جئت منحرفًا عن يمينه.

ومعنى (جئته من يمينه) أنك جئت من هذه الجهة، وأن ابتداء مجيئك كان من جهة اليمين.

و(جئته من عن يمينه) معناه أن ابتداء مجيئك كان منحرفًا عن جهة اليمين.

فليست (عن) الاسمية بمعنى (جانب)، بل هي الجانب المنحرف.

وقولك: (جلست عن يمينه) معناه جلست متراخيًا عن بدنه.

و(جلست من عن يمينه) معناه أن جلوسي كان من الجهة المنحرفة عن يمينه.

و(جلست يمينه) معناه جلست في جهة يمينه. (م).

❋ ❋ ❋

٤ ـ في: من أشهر معانيها ما يأتي:

أ ـ الظرفية مكانية أو زمانية، فمن الظرفية المكانية قولهم: (الدراهم في الكيس)، ومن الزمانية قولهم: (جئت في يوم الجمعة). وقد اجتمعت الظرفيتان الزمانية والمكانية في قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٢ ـ ٤]، وهذه الظرفية حقيقية، وقد تكون الظرفية مجازية كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقولك: (سأمشي في حاجتك) و (سأنظر في أمرك) جعلت الحاجة مكانًا للمشي، والأمر محلاً للنظر.

ب ـ السببية والتعليل، كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] أي: بسبب ما أفضتم فيه. ومنه الحديث: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها، فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض».

ج ـ المصاحبة: فتكون بمعنى (مع)، كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: مع أمم. وقيل: بل التقدير ادخلوا في جملة أمم فحذف المضاف.

وهو أَوْلى، فهناك فرق بين قوله: (دخل معهم) و (دخل فيهم)، فمعنى (دخل فيهم) أنه أصبح من جملتهم، ومعنى (دخل معهم) أنه مصاحب لهم وليس منهم. يقال: (اذهب في الناس وتسمّع الخبر) أي: ادخل فيهم.

ثم ألا ترى أنك تقول: (ذهب خالد مع القوم) وإن كان منعزلاً عنهم غير مختلط بهم، ولا تقول: (ذهب فيهم) إلا إذا دخل في جملتهم وانغمر في مجموعهم؟

والدليل على أنها بمعناها وليست بمعنى (مع) أنه لا يصح أن تقول: (اذهب في خالد) ولا (ادخل فيه) كما تقول: (اذهب مع خالد وادخل معه) لأن خالدًا لا يكون ظرفًا لك، بخلاف (اذهب في القوم وادخل فيهم) فإن القوم يكونون كالظرف له يحتوونه. (م).

د ـ الاستعلاء، بمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي: على جذوعها. وقيل: إنه ليس بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء كالقبر للمقبور.

هـ ـ المقايسة: وهي الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بالقياس على الآخرة والنسبة إليها.

و ـ معنى (إلى) كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩] أي: إلى أفواههم. وقيل: بل الأَوْلى أن تكون بمعناها، والمراد التمكن.

❋ ❋ ❋

٥ ـ إلى: من معانيها:

أ ـ الانتهاء، أي انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية، فالأول كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والثاني كقوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. وترد أيضًا لانتهاء الغاية في الأشخاص نحو (جئت إليك)، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣] أي: منتهٍ إليك.

فائدة:

إذا دلت قرينة على عدم دخول ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ فإن الليل لا يدخل في الصيام، أو على الدخول كقولك: (قرأت القرآن من أوله إلى آخره) فإن آخر القرآن داخل في

القراءة، وكقولك: (صمت رمضان من أوله إلى آخره) فإن آخره داخل في الصيام، فهو كذلك، وإلا فإن الأكثر عدم دخول ما بعدها فيما قبلها؛ لأن الأكثر عدم الدخول فيما دلت عليه القرائن. (م).

ب ـ المصاحبة، أي: معنى (مع) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، وقوله: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: معه.

فائدة:

التحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أي من يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله؟ ويكون معنى الآية: من أنصاري حتى ننتهي إلى الله؟ وتحتمل معنى آخر هو (من أنصاري في دعوتي إلى الله)؟ (م).

ج ـ الظرفية: أي تكون بمعنى (في) كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [النساء: ٨٧] أي: في يوم القيامة، وقول النابغة الذبياني:

فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطليٌّ به القار أجربُ

المعنى: لا تدعني كأني بعير أجرب قد طلي بالقار، وهو القطران، يتحاماه الناس ويطردونه عن إبلهم لئلا يعديها بجربه.

فمعنى إلى الناس: في الناس. قيل: والأولى أن تكون على بابها، على تضمين معنى مبغَّض إلى الناس.

❋ ❋ ❋

٦ ـ حتى:

وهي حرف غاية وجر.

وهي تجر الاسم الصريح كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وتجر المصدر المنسبك من (أنْ) المضمرة وجوبًا بعدها والفعل نحو

قوله عليه الصلاة والسلام: (لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه) فـ (حتى): حرف جر، و(يحبَّ) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (حتى)، و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ (حتى).

وقد شذ جرها للضمير كقول الشاعر:

فلا والله لا يلفي أناس فتى حتاك يا ابن أبي زياد

المعنى: إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى.

فائدة:

مجرور (حتى) على ضربين:

الضرب الأول: أن يكون مجرورها داخلاً في حكم ما قبلها، أي يكون مشاركًا لما قبلها في الحكم كقولك: (ضربت القوم حتى خالدٍ) فخالد مضروب، وكقولك: (قرأت القرآن حتى سورةِ الناس) فسورة الناس مقروءة، وهي هنا بمعنى العاطفة، ولذا يصح العطف بها فتقول: (ضربت القومَ حتى خالدًا) و (قرأت القرآنَ حتى سورةَ الناس) بالنصب.

والضرب الثاني: أن لا يكون مجرورها داخلاً في حكم ما قبلها، بل ينتهي الأمر عنده، كأن تقول: (صمت رمضان حتى يومِ الفطر) فيوم الفطر ليس داخلاً في الصوم بل انتهى الأمر عنده، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف، فلا تقول: (صمت رمضان حتى يومَ الفطر) لأنه لم يشاركه في الحكم فكيف تعطفه عليه؟

وأكثر ما يكون مجرورها مذكورًا لتحقير أو تعظيم أو قوّة أو ضعف، فقولك مثلاً: (ضربت القوم حتى خالدٍ) لا بد فيه أن يكون خالد أرفعهم أو أوضعهم، وإلا فلا معنى لذكره.

فإن لم يكن مجرورها كذلك، أي لا يفيد تعظيمًا أو تحقيرًا وجب كونه آخر الأجزاء حسًّا أو ملاقيًا له، وذلك قولك: (قرأت القرآن حتى سورةِ الناس) فسورة الناس آخر القرآن وهي آخر ما قرأ، و(صمت رمضانَ حتى يومِ الفطر) فيوم الفطر ملاقٍ للآخر.

وهي حرف غاية، إلا أن استعمالها في الغاية يختلف عن (إلى)، فإن (إلى) أمكن في الغاية من (حتى) وأعمّ. وإيضاح ذلك أن (إلى) تستعمل لعموم الغايات، سواء كان آخر جزء من الشيء أم لا. فتقول: (نمت إلى آخر الليل، ونمت إلى الصباح، ونمت إلى ثلث الليل، ونمت إلى منتصف الليل) و (قرأت الكتاب إلى آخره، وقرأته إلى نصفه، وقرأته إلى ثلثه).

وأما (حتى) فلا تستعمل إلا لما كان آخرًا أو متصلاً به، فتقول: (نمت حتى آخرِ الليل) و(نمت حتى الصباحِ) لأن آخر الليل هو آخر جزء من الليل، والصباح ملاقٍ لآخره، أي متصل بآخره، ولا يجوز أن تقول: (نمت حتى منتصف الليل) و (نمت حتى ثلثِه) لأن منتصف الليل ليس آخر الليل، وكذلك ثلثه. فـ (حتى) تستعمل غاية لآخر الأمر، ولفظها يوحي بهذا المعنى، فإن لفظها يبدو أنها من (الحتّ)، ومعنى (الحتّ) الاستئصال والإزالة والخلوص إلى النهاية، أي الوصول إلى نهاية الأمر.

والاختلاف الآخر بين استعمال (إلى) و (حتى) في الغاية أن (حتى) تفيد تقضّي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية ـ وهذا معنى الحتّ ـ و(إلى) ليست كذلك، ولذا يجوز أن تقول: (كتبت إلى زيد) ولا يجوز أن تقول: (كتبت حتى زيد) لأن الكتابة لا تتقضّى شيئًا فشيئًا حتى تصل إلى زيد.

والاختلاف الآخر بينهما أن (حتى) لا يقابل بها ابتداء الغاية، فلا يقال: (سرت من البصرة حتى الكوفة) بل يقال: إلى الكوفة. قالوا: وذلك لضعف (حتى) في الغاية.

فـ (إلى) أوسع وأعم في استعمال الغاية من (حتى) ولذا تستعمل في عموم الغايات بخلاف (حتى).

أما دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالأكثر فيه الدخول إلا إذا كانت هناك قرينة تدل على خلاف ذلك. فقولك: (أكلت السمكة حتى رأسِها) الرأس مأكول. وقولك: (إنه ليصوم الأيام حتى يومِ الفطر) يوم الفطر غير داخل في الصوم. (م).

❋ ❋ ❋

٧ ـ اللام: لها عدة معان منها:

أ ـ المِلك: وهي الداخلة بين ذاتين، ومصحوبها يُملَّك نحو (الدار لسعيد) و (المال لمحمد) وقوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

ب ـ شبه المِلك: وهي الداخلة بين ذاتين، ومصحوبها لا يملَّك نحو قولك: (الباب للدار، والغلاف للكتاب) لأن الكتاب والدار لا يملَّكان.

ج ـ التعدية: فيكون ما بعدها في حكم المفعول به معنى وإن كان مجرورًا نحو (وهبت لزيد مالاً) وقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥].

د ـ موافقة (إلى) كقوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، وقوله: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

فائدة:

ذكروا منه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، بدليل قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان: ٢٩].

والظاهر أن ما ورد باللام يفيد التعليل، بمعنى كل يجري لبلوغ

الأجل، أي كل يجري لهذه الغاية، كما تقول: (كلهم يجري لوصول الهدف وبلوغه). وأما ما جاء بـ (إلى) فهو يفيد الانتهاء. (م).

❋ ❋ ❋

هـ ـ التعليل: بأن يكون ما بعدها علة وسببًا لما قبلها نحو قولك: (جئت للاستفادة) وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩]. ومنه قول الشاعر:

وإني لتعروني لِذكراكِ هِزة ... كما انتفض العصفور بلّله القطر

المعنى: يصف الشاعر ما يحدث له عندما يذكرها فيقول: إنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل عليه المطر فيبلل جسده.

و ـ التوكيد، وهي الزائدة في الإعراب لمجرد توكيد الكلام، كقول ابن ميادة مادحًا عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك:

وملكتَ ما بين العراق ويثرب ... مُلكًا أجار لمسلمٍ ومعاهد

المعنى: لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض ملأ ما بين العراق ويثرب، وإن سلطانك لعادل قوي، فقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتكفل لهم بالطمأنينة والرغد، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل تحت سلطانك بعهد من أهلها وأمان من حكامها.

أي: أجار مسلمًا ومعاهدًا. فزاد اللام في (لمسلم) لمجرد التوكيد، وذلك لأن الفعل (أجار) يتعدى بنفسه، وقد تقدم على معموله فليس بحاجة إلى اللام.

وقد تأتي للتقوية، وهي التي يجاء بها زائدة لتقوية عامل ضعف

بالتأخير، أو بكونه غير فعل كأن يكون مصدرًا أو اسم فاعل أو مفعول أو صيغة مبالغة، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، فاللام حرف جر زائد، و(ربهم) مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، وقوله: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] والأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا، فلما أخر الفعل وقدّم معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام. والثاني نحو (عجبت من إكرام زيد لعمرو)، وقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [المعارج: ١٦].

فائدة:

إن معنى ما سبق أن النحاة يرون أن اللام لتقوية العامل الذي ضعف بتأخره؛ لأن أقوى حالات العمل أن يتقدم العامل، أو ضعف بكونه فرعًا لأنهم يرون أن الأصل أقوى من الفرع، كأن يكون اسم فاعل أو صيغة مبالغة.

وهناك من يرى أن هذا كلام لا حقيقة تحته، فإن اللام للتقوية ولكن ليست لتقوية العامل الضعيف بل لتقوية الاختصاص وتوكيده. فإنك تقول: (أكرمت محمدًا) فإذا أردت التخصيص قلت: (محمدًا أكرمتُ) بتقديم المفعول، فإذا أردت زيادة التخصيص وتوكيده جئت باللام الدالة على الاختصاص فتقول: (لِمحمدٍ أكرمتُ). قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ أي يخصونه بالرهبة.

وأما دخولها على مفعول اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ فيبدو أن دخولها لمعنى آخر وهو الإطلاق. فقولك مثلاً: (أنا مكرم لمحمد) يفيد الإطلاق وليس مختصًا بالحال أو الاستقبال، كما

تقول: (أنت مهينٌ لسعيد) أي أنت تهينه وقد أهانه قبل القول، بخلاف (أنت مهينٌ سعيدًا).

وأما دخولها على مفعول اسم المبالغة فللاختصاص أيضًا نحو قوله تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾ [ق: ٢٥]، وقوله: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦]، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] فهو يخص منعه بالخير، وكذلك ما بعده. (م).

❋ ❋ ❋

ز ـ بمعنى (على) نحو قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧].

فائدة:

أما قوله: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ فليس المعنى ـ والله أعلم ـ على الأذقان؛ لأن هناك فرقًا بين قولك: (خرّ على وجهه) و(خرّ لوجهه). فـ (خرّ على وجهه) معناه سقط على وجهه، وأما (خرّ لذقنه) فمعناه: أنه خرّ حتى بلغ في ذلك الذقن.

وقوله: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ معناه أنكم لم تسيئوا لأحد وإنما إساءتكم لكم، أي خصصتم أنفسكم بالإساءة. (م).

❋ ❋ ❋

ح ـ لام العاقبة والمآل نحو قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

ط ـ التعجب: نحو (يا لَلماء ويا لَلعشب) إذا تعجبوا من كثرتهما، ونحو (لله دره فارسًا).

والـلام لـلـمـلـك وشـبـهـه وفـي ... تـعـديـة أيـضًـا وتـعـلـيـل قـفـي
وزيـــــدَ ....

المعنى: تكون اللام للملك وشبه الملك والتعدية والتعليل وزائدة.

❋ ❋ ❋

٨ ـ على: من أشهر معانيها ما يأتي:

أ ـ الاستعلاء: حقيقيًّا كان أم مجازيًّا، ولفظها يدل على ذلك، فهي من العلوّ. فمن الاستعلاء الحقيقي قولك: (هو على الجبل) و (حمله على ظهره)، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢].

ومن الاستعلاء المجازي قولهم: (عليه دين) كأن الدين علاه وركبه، ولذا تقول العرب: (ركبتني الديون). وتقول: (هو عليهم أمير) لاستعلائه عليهم من جهة الأمر، فإن أمره أعلى وأنفذ من أمرهم، ومنه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

ب ـ الظرفية: أي معنى (في) كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي: في حين غفلة، وقولهم: (كان ذلك على عهد فلان) أي: في عهده.

ج ـ المجاوزة، أي: بمعنى (عن) كقول قحيف العقيلي مادحًا حكيم بن المسيَّب القشيري:

إذا رضيت عليّ بنو قشير　　　لعمرو الله أعجبني رضاها

المعنى: إذا رضيت عني بنو قشير سرني رضاها.

أي: إذا رضيت عني.

والحق أنها تختلف في ذلك عن (عن)، فقولك: (رضي عليه) بمعنى عطف عليه، أو بمعنى أحلّ عليه رضوانه، وأما (رضي عنه) فمعناه تجاوز عنه بالرضا.

د ـ بمعنى (اللام) التي للتعليل كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لهدايته إياكم.

هـ ـ المصاحبة، أي بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾[البقرة: ١٧٧] أي: مع حب المال. والظاهر أنها للاستعلاء وليست بمعنى (مع) تمامًا، فقوله: (على حبه) قد يفيد أنه مستعلٍ على حبه، أو أنه يؤتي المال مع انطواء قلبه على حبه، فحب المال في القلب، والقلب منطوٍ عليه، وهي حالة تختلف عن المصاحبة، فانطواء القلب على الشيء أشد من مصاحبته له، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] أي: مع ظلمهم.

و ـ معنى (من) كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢] أي: اكتالوا منهم. وقيل: بل هو متضمن معنى التسلط على الناس والتحكم، أي: تسلطوا عليهم بالاكتيال.

ز ـ معنى الباء كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي: بأن لا أقول.

ح ـ الاستدراك، كقولك: (فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه، على أنه لا ييأس من رحمة الله) أي: لكنه لا ييأس.

على للاستعلا ومعنى (في) و(عن)

ط ـ الاسمية: تأتي (على) اسمًا بمعنى (فوق) عند دخول (من) عليها كقولك: (سقط من على السطح)، وكقول مزاحم العقيلي يصف قطاة:

غدتْ من عليه بعدما تمّ ظِمؤها   تصلّ وعن قَيضٍ بزَيزاءَ مَجهَلِ

المعنى: إن هذه القطاة انصرفت من فوق فراخها بعدما تمت مدة صبرها على الماء، حال كونها تصوِّت أحشاؤها لعطشها بسبب بعد عهدها بالماء، وطارت عن بيضها الذي وُضع بمكان مرتفع خالٍ من الأعلام التي يُهتدى بها.

وإعراب (على): اسم بمعنى (فوق) مبني على السكون في محل جر بـ (من).

فائدة:

ليست (على) الاسمية بمعنى (فوق) تمامًا، وإنما هي قريبة من معناها، فأنت تقول: (سقطت الصورة من على الحائط) وليست هي فوق الحائط، وإنما هي معلقة عليه.

وتقول: (سقط من عليه الثوب) والثوب ليس فوقه وإنما هو محتويه، فإن قلت: (سقط من فوقه) احتمل أن يكون الثوب فوق رأسه فسقط، واحتمل أن يكون في مكان أعلى من رأسه فسقط.

وتقول: (أمررت يدي فوق المنضدة) ولا يشترط في ذلك أنك لامست المنضدة، فقد تكون لامستها وربما لم تكن لامستها. وتقول: (أمررت يدي على المنضدة ومن على المنضدة) ومعنى ذلك أنك لامستها. (م).

❋ ❋ ❋

٩ ـ الكاف: لها أربعة معانٍ:

أ ـ التشبيه: وهو الأصل فيها نحو (هو كالبحر جودًا) و (هي كالبدر).

ب ـ التعليل: واستدل مثبتو ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٨] قالوا: أي لهدايته إياكم.

فائدة:

أنكر هذا المعنى الأكثرون. وهي للتشبيه فيما نرى، ونحن نستعمل مثل هذا التعبير في كلامنا الدارج فنقول: (أحسن إلى فلان مثلما أحسن إليك) و(اصنع له خيرًا مثلما صنع إليك) و(اذكرْه مثلما ذكرك) أي اصنعْ مثل فعله، وقابله بمثل ما فعل، واعملْ مشابهًا لعمله، ونحو ذلك. (م).

❋ ❋ ❋

ج ـ زائدة تفيد التوكيد، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] بمعنى: ليس شيء مثله.

فائدة:

إن التشبيه بـ (مثل) أقرب من الكاف، فقولك: (هي مثل البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر) لأنك في الأولى تدّعي المماثلة، والمماثلة أقرب من عموم الشبه.

وعلى هذا يمكن أن يقال: إنه جاء بالكاف ومثل لنفي المماثلة والشبه كليهما، ولو جاء بالكاف وحده لكان نفيًا للمشابهة فقط، ولو جاء بـ (مثل) لكان نفيًا للمماثلة، فجاء بهما لنفي المشابهة القريبة والبعيدة.

والذي يبدو أن الكاف ليست زائدة بل هي على معناها. وإيضاح ذلك أنك تقول: (هي مثل البدر) و (هي كمثل البدر). فقولك: (هي مثل البدر) أقرب في الشبه إلى البدر من (كمثل البدر) وذلك لمجيئك في الثانية بأداتي تشبيه: الكاف ومثل، وإذا حذفت أداة التشبيه كان الشبه أقرب. فلو قلت: (هي البدر) لكان أقرب كما هو معلوم لأنك تدّعي أنها البدر وليست شبيهة به. فقولك: (هي البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر أو مثل البدر). وقولك: (هي مثل البدر) أقرب إلى الشبه من قولك: (هي كمثل البدر) فإنك في الأخيرة أبعدت الشبه بذكر أداتين للتشبيه. فلو قال تعالى: (ليس مثله شيء) لكان ينفي ذا الشبه القريب أو المثل القريب، ولكنه قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ مريدًا بذلك نفي المشابهة ولو من وجه بعيد، على معنى أنه لا يشبهه شيء ولو من وجه بعيد. (م).

❋ ❋ ❋

د ـ الاستعلاء: مثل قولهم: (كن كما أنت) والمعنى: كن على ما أنت

عليه. وكونها للتشبيه ظاهر، أي: كن مثلما أنت عليه الآن لا تتغيّر، أي لتشبهْ حالتك في المستقبل حالتك الآن.

شبه بكاف وبها التعليل قدْ   يعنى وزائدًا لتوكيد وردْ

المعنى: تأتي الكاف للتشبيه، كما تأتي للتعليل، وزائدة للتوكيد.

هـ - الاسمية: تستعمل الكاف اسمًا قليلاً بمعنى (مثل) كقول الأعشى ميمون بن قيس:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط   كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتُلُ

المعنى: لا ينهى الجائرين عن جورهم ولا يردع الظالمين عن ظلمهم مثل الطعن البالغ الذي ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه، وأراد أنه لا يكفهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشدة.

فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية والعامل فيه (ينهى) والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن.

واستعمل اسمًا وكذا عن وعلى   من أجل ذا عليهما (من) دخلا

المعنى: استعمل الكاف اسمًا، وكذلك (عن) و(على). ومن أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما حرف الجر (من)، وهو لا يدخل إلا على الأسماء.

❋ ❋ ❋

١٠ ـ مذْ ومنذُ:

ولهما استعمالان:

الاستعمال الأول: أن يكونا حرفين أصليين للجر.

ولا تجر (مذ ومنذ) من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان.

وتكونان بمعنى (من) لابتداء الغاية إن كان الزمان ماضيًا نحو (ما

رأيتك منذُ ـ أو مذْ ـ يوم الجمعة)، وبمعنى (في) التي للظرفية إذا كان الزمان حاضرًا نحو (ما رأيتك مذ أو منذ يومِنا أو شهرنا) أي: في يومنا.

واخصص بمذ ومنذ وقتًا ....

الاستعمال الثاني: أن يكونا اسمين، وذلك في موضعين:

الموضع الأول: إذا دخلا على اسم مرفوع نحو (ما رأيته مذ يومُ الجمعة) أو (مذ شهرُنا) بالرفع. فـ (مذ) اسم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، خبره ما بعده، وكذلك (منذ) نحو (ما رأيته منذ يومان) على معنى: أمدُ ذلك يومان.

وجوّز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما مقدمين، بمعنى أنه يجوز إعراب كل منهما ظرفًا مقدمًا متعلقًا بمحذوف خبر مقدم، على معنى: بيني وبين رؤيته يومان.

الموضع الثاني: إذا دخلا على الجملة، فعلية كانت ـ وهو الغالب ـ نحو (أسرعت إليك منذ أو مذ دعوتني)، أو اسمية نحو (ما خرجت منذ الجوُّ ممطرٌ) فـ (منذ) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه الفعل قبله، وهو مضاف للجملة بعده.

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا ... أو أوليا الفعل كـ (جئت مذ دعا)

وإن يجرّا في مضيٍّ فكـ (منْ) ... هما وفي الحضور معنى (في) استبنْ

المعنى: يكون (مذ) و (منذ) اسمين إذا رفعا اسمًا بعدهما باعتبارهما مبتدأين والاسم المرفوع بعدهما هو الخبر. ويكونان اسمين أيضًا حين يليهما الفعل كقولك: (جئت مذ دعا).

وإن وقع ما بعدهما مجرورًا وكان ماضيًا فهما حرفا جر بمعنى (من)، وإن كان حاضرًا فهما بمعنى (في) الظرفية.

فائدة:

أكثر العرب يجرّون ما بعد (منذ) مطلقًا، أي سواء كان الزمن حاضرًا أم ماضيًا فيقولون: (ما رأيته منذ يومِ الجمعة) أي في الزمن الماضي، و(ما رأيته منذ يومِنا) أي للزمن الحاضر.

وأما (مذ) فيجرّون بعدها الحاضر ويرفعون بعدها الماضي فيقولون: (ما رأيته مذ يومان) بالرفع في الماضي، و(ما رأيته مذ يومِنا) بالجر في الحاضر، أي في يومنا.

وهناك فرق في المعنى بين الرفع والجر في (مذ) عند أكثر العرب، فهي إذا جرّت كانت للحاضر، وإذا رفع ما بعدها كانت للمضيّ. فقولك: (أنا أمشي في حاجتك مذ شهرٍ) بالجر معناه أنك لا تزال تمشي. وقولك: (مشيت في حاجتك مذ شهرٌ) بالرفع معناه أنك مشيت من ذلك الحين وانقطعت عن المشي.

وكذلك قولك: (أنا مكرمه مذ شهرٍ) بالجر معناه أنك لا تزال تكرمه. وقولك: (أنا مكرمه مذ شهرٌ) بالرفع معناه أنك أكرمته في ذلك الوقت وانقطع الإكرام.

ونحوه أن تقول: (هو معانٌ مذ سنةٍ) بالجر، و(هو معان مذ سنةٌ) بالرفع، فمعنى الجر أنه لا يزال يعان منذ سنة، ومعنى الرفع أنه أعين منذ سنة ثم انقطعت الإعانة. (م).

❋ ❋ ❋

١١ ـ ١٢ ـ الواو والتاء:

وتكونان للقسم كقوله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١ ـ ٢]، وقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقوله: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥].

والتاء حرف قسم وهو مختص بلفظ الله تعالى نحو: (تالله لأفعلَنَّ)، وفيها معنى التعجب. ولا يكاد يذكر مع غيره إلا نادرًا. فقد سمع جرها بـ (ربّ) مضافًا إلى الكعبة فقالوا: (تربِّ الكعبة).

والواو تدخل على كل مقسم به من الأسماء الظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١]، وقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، وقوله: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]. ولا يدخل على الضمير، ولا يذكر معه فعل القسم، فلا تقول: (أقسم والله) كما تقول: (أقسم بالله). يقول ابن مالك:

.... والتاء لله وربّ

١٣ ـ رُبَّ:

حرف جر شبيه بالزائد لأنه لا يتعلق. وقد ذهب بعض النحاة إلى أن (رب) بمعنى (كم) الخبرية، أي أنها تفيد التكثير، وذهب أكثرهم إلى أنها حرف يفيد التقليل.

والذي يبدو أنها تفيد التقليل والتكثير، والقرينة هي التي تعيّن المراد، فمن استعمالها في التكثير قوله ﷺ: (يارُبّ كاسية في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة) وذلك لأن أهل الضلال أكثر من أهل الحق، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، وقال: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: (يا ربّ صائِمِه لن يصومه، ويا ربّ قائمِه لن يقومه).

ومن التقليل قول الشاعر:

ألا ربّ مولودٍ وليس له أب وذي ولد لم يلْدَه أبوان

يريد بالأول عيسى، وبالثاني آدم عليهما السلام. (م).

ولا تجر (ربّ) إلا النكرات نحو (ربّ رجلٍ عالمٍ لقيت) وهذا معنى قوله: (وبرُبّ منكرًا) أي: واخصص برُبّ النكرة، ولا تباشر المعارف،

وأما قوله: (يا رب صائمه، ويا رب قائمه) فالإضافة فيهما غير محضة، أي أنها لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

والأكثر أن تكون هذه النكرة موصوفة بمفرد أو جملة أو شبهها، فالمفرد نحو (ربّ رجلٍ كريمٍ لقيت) و(ربّ كتابٍ مفيدٍ قرأتُ) و (ربّ قراءةٍ صحيحةٍ قرأ عليّ).

والجملة نحو (ربّ رجلٍ يفعل الخير أكرمته)، وشبه الجملة نحو (ربّ صديقٍ عندك عرفته). وقد تكون غير موصوفة نحو (ربّ كريمٍ جبانٌ).

وقد تجر ضميرًا منكّرًا (أي فيه معنى النكرة وإن كان ضميرًا، ويسميه الكوفيون الضمير المجهول لكونه لا يعود إلى شيء مذكور قبله) ويكون ضمير الغيبة مفسرًا بالتمييز. ولا يكون هذا الضمير إلا مفردًا مذكّرًا. أما مميّزه فيكون على حسب مراد المتكلم: مفردًا أو مثنى أو جمعًا أو مذكرًا أو مؤنثًا، تقول: (ربّه رجلاً أكرمت، وربّه رجلين أكرمت، وربّه رجالاً أكرمت، وربّه امرأةً أكرمت، وربّه امرأتين أكرمت، وربّه نساءً أكرمت).

وما رووا من نحو (ربّه فتى) نزر، كذا كها ونحوه أتى

المعنى: ما رووه من جر (رب) ضمير الغيبة نحو (ربّه فتى) قليل، وكذلك جر الكاف ضمير الغيبة نحو (كها).

حذف (ربّ):

تحذف (ربّ) بعد الواو والفاء وبل، وحذفها بعد الواو أكثر كقول امرئ القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

المعنى: ربّ ليل يحاكي أمواج البحر في توحشه ونكارة أمره وقد أرخى عليّ ستور ظلامه مع أنواع الأحزان والهموم ليختبرني أأصبر على الشدائد أم أجزع منها.

فالواو واو (ربّ)، (ليلٍ): مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها (ربّ) المحذوفة.

وبعد الفاء أقل نحو قوله أيضًا:

فمثلِك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول

المعنى: ربّ امرأة حبلى قد أتيتها ليلاً وربّ امرأة ذات رضيع أتيتها ليلاً فشغلتها عن ولدها الذي علقت عليه العوذة وقد أتى عليه حول كامل، أو قد حبلت أمه بغيره فهي ترضعه على حبلها، وإنما خص الحبلى والمرضع بالذكر لأنهما أزهد النساء في الرجال، وأقلهن شغفًا بهم وحرصًا عليهم، فقال خدعت مثلهما مع اشتغالهما بأنفسهما فكيف تتخلصين يا عنيزة مني.

فالفاء فاء (ربّ)، (مثلك): مفعول به مقدم لـ (طرقت) منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها (رب) المحذوفة المقدرة بعد الفاء.

وبعد (بل) أقل كقول رؤبة بن العجاج:

بل بلدٍ ملءُ الفجاج قَتَمُهْ لا يُشتَرى كتانه وجَهرَمُهْ

المعنى: يصف الشاعر نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات، ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة. وقتمه: غباره، وجهرمه: بساطه.

وبغير ذلك نادرًا كقول جميل بن معمر العذري:

رسمِ دار وقفت في طللهْ كدت أقضي الحياة من جللهْ

المعنى: ربّ أثر باق من آثار دار المحبوبة وقفت في طلله قد قربت أن أموت من أجله.

قال ابن مالك:

وحـذفـت رُبّ فـجـرّت بـعـد بـلْ والفا وبعد الواو شاع ذا العملْ

المعنى: قد تحذف (رب) ويبقى عملها وهو الجر، وهذا إذا وقعت بعد الواو والفاء وبل، وشاع هذا الحذف بعد الواو.

الجر بغير (ربّ) محذوفًا:

الجر بغير (ربّ) محذوفًا على قسمين: مطّرد وغير مطّرد.

فغير المطّرد كقول رؤبة لمن قال له: (كيف أصبحت؟): خيرٍ والحمد لله، وقول الفرزدق يهجو جريرًا:

إذا قيـل أي الـنـاس شرٌّ قـبـيـلـة أشارت كُلَيبٍ بالأكف الأصابعُ

المعنى: إن لؤم كليب (أبو قبيلة جرير) وارتكاسها في الشر أمر مشهور بين الناس، فإنه لو سأل سائل عن شر قبيلة في الوجود لبادر الناس إلى الإشارة إلى كليب.

أي: أشارت إلى كليبٍ.

والمطّرد كقولك: (بكم درهمٍ اشتريت هذا؟) فدرهم: مجرور بـ (من) محذوفة عند سيبويه والخليل، وبالإضافة عند الزجاج، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجارّ قد حذف وأُبقي عمله، وهذا مطّرد عندهم في مميَّز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر.

وقـد يـجـر بـسـوى (ربّ) لـدى حـذف وبـعـضـه يُـرى مـطّـردا

المعنى: هناك حروف غير (رب) قد تجر الاسم بعدها بعد حذفها، وبعض حالات الحذف والجر قد يكون مطّردًا.

فائدة:

الذي يبدو من استعمال واو (ربّ) أنها لا تطابق (ربّ)، وأن الجر ليس بـ (ربّ) المحذوفة ولا هي عاطفة، بل هي حرف خاص له استعماله، ويدل على ذلك أمور منها:

١ ـ أنها لا يصح إبدالها بـ (ربّ) أو إظهار (ربّ) معها، فإنك تحس أن المعنى يختلف وذلك نحو قول امرئ القيس:

ألا ربّ يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جُلْجُلِ

المعنى: رب يوم فزت فيه بوصال النساء وظفرت بعيش صالح ناعم منهن ولا يوم من تلك الأيام مثل يوم بدارة جُلجُل، يريد أن ذلك اليوم كان أحسن الأيام وأتمها.

فلا يحسن أن يقال فيه: (ويوم لك منهن صالح). وكذلك نحو قوله: (ربّ مبلغ أوعى من سامع) وقوله: (ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) و (ربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه) و(ربّ أخ لك لم تلده أمك) و (ربّ صائم ليس من صيامه إلا الجوع والعطش) فأنت ترى أنه لا يصح إبدالها بـ (ربّ) فلا تقول: (وكاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) ولا (وحامل فقه. . .) إلى آخره، ولو كانت بمعناها أو خلفًا منها لصح إبدالها بها.

٢ ـ قد يراد بمجرور (ربّ) العموم ولا يدل على شيء معين، وأما المجرور بعد الواو فلا بد فيه أن يكون مخصوصًا. فقوله: (ربّ كاسية في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة) لا يدل على كاسية معينة، بل هو دالّ على العموم.

وقوله: (ربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه) لا يراد به حامل فقه معين، وإنما يدل على العموم. ومثله (رب مبلّغ أوعى من سامع) و (ربّ أخٍ لك لم تلده أمك).

بخلاف الواو فإنها تدل على أمر معين حصل. فقوله:

ودار ندامى عطّلوها وأدلجوا

الكلام فيه على دار معينة.

وقوله:

وصــدرٍ أراح الـلـيـل عـازب هـمـه

يعني فيه صدره.

وقوله:

وأطـلـسَ عـسّـال ومـا كـان صـاحـبًـا

يصف به ذئبًا معينًا.

وقوله:

وبـيـضـةِ خـدر لا يـرام خـبـاؤهـا

يريد به امرأة معينة.

فأنت تذكر مع الواو أمرًا معينًا، بخلاف (ربّ) التي يراد بها العموم.

ولو صحّ القول: (وكاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة) لكان المعنى أنك تقصد به امرأة معينة بخلاف (ربّ). (م).

زيادة (ما):

أولاً: (ما) غير الكافة:

تزاد (ما) بعد (من، وعن، والباء) فلا تكفها عن العمل، فمثال (من) قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، ومثال (عن) قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ومثال الباء قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ لَعَنَّـٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣].

وهي في هذا الموطن مؤكدة. قال تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾ فأكّد أنه بعد قليل سيندمون. ألا ترى كيف قرن نون التوكيد معها لزيادة التوكيد كما قرنها معها في غير هذا الموطن. قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨] فجمع بين (ما) ونون التوكيد لزيادة التوكيد. (م).

وبعد من وعن وباء زيد (ما) فلم يعق عن عمل قد علما

المعنى: تزاد (ما) بعد (من، عن، الباء) فلا تعيقها عن العمل.

ثانيًا: (ما) الكافة:

تدخل (ما) على (الكاف، وربّ) فتكفهما عن العمل نحو قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] وقولك: (ربما يصدق الكذوب). وقول زياد الأعجم:

فإن الحمر من شر المطايا كما الحبطاتُ شر بني تميم

والحبطات: هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم، وكان أبوهم الحارث بن عمرو في سفر فأكل أكلاً انتفخ منه بطنه فمات فصار بنو تميم يُعيَّرون بالطعام.

المعنى: إن الحُمُر من شر الدوابّ المركوبة كما أن الحبطات - وهم أولاد الحارث المذكور - شر قبيلة بني تميم.

وقد تزاد بعدهما ويبقى العمل قليلاً.

فائدة:

الغرض من زيادة (ما) هذه أن تهيّء الحرف للدخول على ما لم يكن يدخل عليه فيدخل على الأفعال وعلى الجمل الاسمية، فهي توسع دائرة استعمال الحرف بعد أن كان منحصرًا في دائرة معينة. فـ (ربّ) مثلاً مختصة بالأسماء الظاهرة النكرة، فإذا دخلت عليها (ما) هذه وسّعت دائرة استعمالها، فأصبحت تدخل على الأسماء الظاهرة والمضمرة، وعلى النكرات والمعارف، وعلى الأفعال والأسماء. تقول: (ربّ كلمة تهوي بصاحبها في النار) ولا يصح أن تقول: (رب الكلمة) ولا (رب تهوي) فإن أدخلت عليها (ما) هذه صح كل ذلك فتقول: (ربما ألقت الكلمة صاحبها في النار) و (ربما الكلمة عادت على صاحبها بالوبال).

ومثلها الكاف، فإن الكاف لتشبيه مفرد بمفرد ظاهر فنقول: (هو كالبحر) و (هي كاللؤلؤة) ولا تدخل على المضمر ولا على فعل، فإن جئت بـ (ما) اتسع التشبيه بها وصارت تدخل على الظاهر والمضمر، وعلى الأسماء والأفعال، وتستعمل لتشبيه مفرد بمفرد ولتشبيه مضمون جملة بأخرى، وذلك نحو (كن كما أنت) فقد دخلت على الضمير، ونحو (كما تكونون يولى عليكم) و (صلوا كما رأيتموني أصلي) وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] فقد وسعت (ما) دائرة التشبيه بالكاف. (م).

تعلق الجار والمجرور:

يرى النحاة أن الجار والمجرور ومثله الظرف لا بد أن يتعلق بفعل أو بما يشبه الفعل أو بما هو بمعناه. فالمتعلق بالفعل نحو (سرت في الطريق) وشبه الفعل نحو (أنا سائر في الطريق) فهو متعلق باسم الفاعل وهو شبيه بالفعل، ومثله اسم المفعول وبقية المشتقات والمصدر. وما هو بمعنى الفعل نحو (أين أنت مني؟) لأن معنى (أين أنت؟): بعدت، ونحوه (هو أسد في المعركة) أي: شجاع، و (هو فرعون على قومه) أي ظالم.

ومثال تعلق الظرف بالفعل (جلست بينكم) وتعلقه بشبهه نحو (أنا متحدث معكم) فإن لم يكن في الجملة ما يصح تعلقه به قدّر له متعلق مناسب نحو (هو في الدار) أي كائن في الدار، ونحو (النفس بالنفس والعين بالعين والسن بالسن) أي النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والسن مقلوعة بالسن. ونحو (من لي بهذا؟) أي: من يتكفل لي بهذا؟

ومعنى التعلق الارتباط، ويكون التعلق بما فيه صحة المعنى. فقولك مثلاً: (شبهت خالدًا وهو يجود بماله بالبحر) يكون فيه (بالبحر) متعلقًا

ـ أي: مرتبطًا ـ بـ (شبهت) لا بـ (يجود)، إذ لو علقته بـ (يجود) لصار المعنى (يجود بالبحر) وهو فاسد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: ٩٥] فـ (بأموالهم) متعلق بـ (المجاهدين) لا بـ (فضّل)، و(على القاعدين) متعلّق بـ (فضّل).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ﴾ [المائدة: ٣] فارتباط (من دينكم) بـ (يئس) لا بـ (كفروا) لأن المعنى يكون على هذا (كفروا من دينكم) ولا معنى له، والمراد: يئسوا من دينكم.

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ﴾ [إبراهيم: ١٨] فـ (على شيء) مرتبط بـ (يقدرون) لا بـ (كسبوا)، لأن المعنى يكون على هذا (كسبوا على شيء) وهو فاسد، وإنما المعنى: لا يقدرون على شيء.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ﴾ [يوسف: ٢١] فتعلق (لامرأته) بـ (قال) لا بـ (اشتراه) لأنه يكون المعنى على هذا: (اشتراه لامرأته) وهو غير مراد، ويبقى المقول له بعد ذلك مجهولاً.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١] فلا يصح تعلق (يوم القيامة) بـ (غل) أو بـ (يغلل) لأن المعنى يكون على ذاك (غلّ يوم القيامة) وليس في يوم القيامة غلول بل هو قبله، وإنما هو متعلق بـ (يأت) أي: يأت به يوم القيامة.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥] إذا ربطت فيه (على استحياء) بـ (تمشي) ـ وهو الظاهر ـ كان المعنى أنها تمشي على استحياء، وإذا ربطته بـ (قالت) المتأخر كان المعنى أن القول على استحياء، أي (على استحياء قالت).

فأنت ترى أن المعنى يتغير بحسب تقدير الارتباط. (م).

أقسام حروف الجر:

١ ـ الأصلي: وهو ما يحتاج إلى متعلق، وهو ما لا يستغنى عنه معنى ولا إعرابًا نحو (كتبت بالقلم).

٢ ـ الزائد: وهو ما يستغنى عنه إعرابًا ولا يحتاج إلى متعلق، ولا يستغنى عنه معنى، لأنه إنما جيء به لتوكيد مضمون الكلام نحو (ما زارني من أحد) و (ليس سعيد بمسافرٍ). ويشمل من والباء واللام في (لا أبا لك) والكاف في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

٣ ـ الشبيه بالزائد، وهو ما لا يمكن الاستغناء عنه لفظًا ولا معنى، غير أنه لا يحتاج إلى متعلق. وسمي شبيهًا بالزائد لأنه لا يحتاج إلى متعلق، وهو أيضًا شبيه بالأصلي من حيث إنه لا يستغنى عنه لفظًا ولا معنى. وهو خمسة أحرف (ربّ وخلا وعدا وحاشا ولعلّ).

الإضافة

تعريفها :

نسبة اسم إلى اسم آخر وإسناده إليه نحو (غلام هندٍ) و (كتاب خالدٍ) ويسمى الأول مضافًا، والثاني مضافًا إليه. والمضاف إليه مجرور بالإضافة دائمًا .

حذف النون والتنوين من المضاف:

إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب ـ وهي نون التثنية أو نون الجمع، وكذا ما ألحق بهما ـ أو تنوين، وجر المضاف إليه فتقول: (هذان غلاما زيدٍ ـ وهؤلاء بنوه ـ وهذا صاحبه) ومنه قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، وقوله: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، وقوله: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩].

نونًا تلي الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف كـ (طور سينا)

المعنى: احذف مما تضيفه نونًا تلي الإعراب، أي تقع بعد علامة الإعراب ـ وهي نون التثنية أو جمع المذكر السالم ـ أو احذف التنوين الذي في آخر الاسم مثل (طور سيناء).

ويقول النحاة: إن الإضافة على تقدير حرف، فهي إما أن تكون بمعنى (اللام) وذلك إذا كانت الإضافة للمِلك نحو (دارُ سالمٍ) و(مالُ محمدٍ) و(غلامُ خالدٍ)، أو للاختصاص نحو (لجامُ الفرسِ) أي: دار لسالم ومال لمحمد وغلام لخالد ولجام للفرس.

أو تكون بمعنى (من) البيانية إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف نحو (ثوبُ صوفٍ) و(خاتمُ ذهبٍ) أي: ثوب من صوف وخاتم من ذهب.

أو تكون بمعنى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف نحو (شهيد الدار) أي: في الدار، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] أي: في الليل والنهار، وقوله: ﴿إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ﴾ [قريش: ٢] أي: في الشتاء والصيف.

ولا تخرج الإضافة عن هذا عندهم.

والثاني اجرر وانو (من) أو (في) إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

لما سوى ذينك، ....

المعنى: اجرر الثاني بالإضافة، وقدّر (من) أو (في) إذا لم يتحقق المعنى إلا على نية أحدهما. فإن لم يصلح أحدهما فخذ اللام وانوها فيما عدا الموضعين المذكورين.

فائدة:

هناك من يرى أن الإضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف، فقد يصح تقدير حرف في تعبير وقد يمتنع تقدير أي حرف في تعبير آخر، وما صح تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى المقدّر، فهي أعم من أن تكون بمعنى حرف. ومما يدل على ذلك أمور منها:

١ ـ امتناع إظهار أي حرف من هذه الحروف في قسم من التعبيرات نحو (جئت مع خالد) وقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]، وقوله: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، وقوله: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، وقوله: ﴿مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧]، وقولك: (عند خالد مال) و(خرج جميع القوم) و(يوم الأحد) ونحو ذلك كثير. مما يدل على أن الإضافة أوسع من أن تكون بمعنى حرف.

٢ ـ أقرّ النحاة أن الإضافة غير المحضة (وهي إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة إلى معمولها) ليست على تقدير حرف، فقولك: (هو حسن الوجه) ليس على تقدير حرف، فليس (الوجه) في مثل هذا مضافًا إليه (حسن) بتقدير حرف الجر، بل هو هو. وكذا في (ضارب زيد) لأن (ضارب) وإن كان مضافًا إلى (زيد) لكن بنفسه لا بحرف الجر، كما كان مضافًا إليه من حيث المعنى، حيث نصبه أيضًا. ولم يحتج في إضافته إليه لا في حال الإضافة ولا قبلها إلى حرف جر.

وذلك أن قولك: (هذا ضارب زيدٍ) وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩] مضاف بنفسه لا بتقدير حرف؛ لأن اسم الفاعل فيهما مأخوذ من متعدٍّ، وهو يتعدى بنفسه. فقولك: (هو ضاربٌ زيدًا) تقديره: هو يضرب زيدًا، وليس التقدير: هو يضرب لزيد. فالتقدير يختص بالمحضة عندهم.

٣ ـ ونحن نقول: إنه لا فرق بين المحضة وغيرها، فقد يمتنع التقدير في المحضة أيضًا مما له شبه بغير المحضة من وجه نحو (إطعام مسكينٍ) وكقوله تعالى: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وقوله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] فهذه كلها إضافات محضة؛ لأن إضافة المصدر عندهم محضة، وهي ليست على تقدير حرف كما هو ظاهر، وذلك أن المصدر في هذه الأمثلة متعدّ وقد أضيف إلى مفعوله. وهو يتعدّى إليه في الأصل بلا تقدير حرف كما في (ضارب خالد).

ومثله إضافة اسم الفاعل إذا كان ماضيًا نحو (أنا مكرمُ محمدٍ أمس) فهي محضة، وهي ليست على تقدير حرف في الراجح؛ لأنه متعدٍّ.

وعلى هذا فلا يصح تقدير حرف في نحو هذا، وبذا يكون قد خرج قسم من المحضة من التقدير.

٤ ـ إضافة اسم التفضيل في الغالب لا تفيد معنى حرف ولا تدل عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥] فهذا نظير قولهم: (حسن الوجه) فلا يصح تقدير حرف، فإن (أشد) هو العذاب كما ذكروا في الصفة المشبهة.ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٦٧] ونحو (أكرمته أحسن الإكرام).

وإضافة اسم التفضيل محضة عند الجمهور، فهذا خرج عن التقدير أيضًا.

٥ ـ ومما يدل على ضعف مذهبهم أن الأولى أن يكون التقدير أحيانًا على غير ما ذهب إليه النحاة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فهو على تقدير اللام عندهم، وتقدير (من) أرجح وأولى، أي: حذرًا من الموت. وهم لا يقدرونه بـ (من) لأن المضاف إليه ليس جنسًا للمضاف. وكذلك (هربت خوفَ سعيد) فهو على تقدير اللام عندهم، وتقدير (من) أظهر في المعنى، أي: خوفًا من سعيد. ونحوه قوله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١] فهم يقدرونه باللام، وتقدير (من) أظهر في المعنى، أي: لعنة من الله، وهم يمنعون تقديره بـ (من)؛ لأن المضاف إليه ليس جنسًا للمضاف. وكذلك قولنا: (هو أكبر القوم) و(أفضل الطلاب)، فإن تقدير (من) فيه أولى من اللام، أي أكبر من القوم، وأفضل من الطلاب.

فدلّ على ضعف المعنى في تقديرهم أحيانًا.

٦ ـ إن المعنى يتغير عند التقدير فتصبح المعرفة نكرة. فلو قدّرت (هذه

دار محمد) باللام كان التقدير: (هذه دار لمحمد) والأولى معرفة والثانية نكرة. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٣٣] فهو لا يساوي بأسماء لهم. ومثله قوله تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَۚ﴾ [النساء: ٨٤] فهو لا يساوي (إلا نفسًا لك) إذ يقتضي أن له أكثر من نفس. وقوله: ﴿يُؤۡذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦١] فهو لا يساوي (رسولاً لله)، وقوله: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] لا يساوي (ببدنٍ لك) إذ يقتضي أن له أكثر من بدن، وقوله: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا﴾ [الأنعام: ١٠٩] لا يساوي (جهدًا لأيمانهم) وليس له معنى.

٧ ـ إن إضافة الشيء إلى الشيء قد تكون بأدنى ملابسة، وهي أعم من أن تكون بمعنى حرف، مما يدل على أنها تعبير آخر كقولك: (لقيته في طريقي) أضفت الطريق إليك لمجرد مرورك فيه، ومثله قول أحد حاملي الخشبة (خذ طرفك) أضاف الطرف إليه لملابسته إياه في حال الحمل. ومثله (طور سيناء) و(مدينة الموصل) و(حق اليقين).

فهذا كله ليس على تقدير حرف معين. وتقدير أي حرف مفسد للمعنى. (م).

نوعا الإضافة:

الإضافة نوعان: محضة وغير محضة.

١ ـ **الإضافة المحضة (المعنوية):** إضافة غير الوصف نحو (مفتاح الدار) و(كتاب خالد) و(نور الشمس) و(بكاء المرأة [أي: المصدر])، أو الوصف المضاف إلى غير معموله نحو (كاتب القاضي) و(كريم مصر).

وتفيد تعريفًا أو تخصيصًا بحسب المضاف إليه، فهي تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة نحو (هذا كتابُ سعيدٍ) و (هذا غلامُ محمدٍ) فكلمة

(كتاب) نكرة؛ لأنه إذا أخذ وحده دل على كتاب غير معيّن، فهو لذلك نكرة، ولكنك إذا قلت: (كتاب سعيد) بالإضافة فقد عيّنته وعرّفته.

وتفيد التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة نحو (هذا كتابُ رجلٍ) و(هذا غلامُ امرأةٍ) و(أسمع بكاءَ طفلٍ) و (أرى آثارَ أقدامٍ) و (أشمّ رائحةَ وردٍ).

ومعنى التخصيص تقليل الاشتراك والشيوع، فـ (غلام) أعم من (غلام امرأة) فبالإضافة قلّ اشتراكه وشيوعه بعد أن كان يشمل كل غلام. ومثل ذلك قولك: (أسمع بكاءَ طفلٍ) فأنت ترى أن المضاف قد اكتسب التخصيص بسبب إضافته إلى النكرة، فإنك إذا قلت: (أسمع بكاءً) من غير إضافة، كان لفظ البكاء عامًّا يشمل بكاء الطفل وبكاء المرأة وبكاء الرجل، ولكنك إذا أضفته إلى نكرة وقلت: (أسمع بكاءَ طفلٍ) تكون قد خصصته وضيّقت عمومه.

وسميت محضة لأنها خالصة من نية الانفصال، أي لا تحتمل الانفصال. وقد سميت معنوية أيضًا لأن فائدتها راجعة إلى المعنى من حيث إنها تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه.

وتشمل ما يأتي:

١ ـ **الأسماء الجامدة** نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٦٤].

٢ ـ **المصادر** نحو (أسمع بكاءَ طفلٍ) وفي الحديث (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه).

٣ ـ **الظروف** نحو (عند الشدائد يعرف الإخوان) و (غادرت المسكن قبل الشروق).

٤ ـ **المشتقات الشبيهة بالجوامد**، وهي المشتقات التي لا تعمل

مطلقًا، ولا تدل على زمن معين، كأسماء الزمان والمكان واسم الآلة مثل: (مسكن العامل بسيط) و(مزرعتنا واسعة) و(محراث الفلاح مكسور).

٥ - **المشتقات المطلقة من الزمن**، أي المشتقات التي لا دليل معها على نوع الزمن الذي تحقق فيه معناها نحو (قائد الطيارة مأمون القيادة) و(طالب العلم محمود الخلق).

٦ - **المشتقات الدالة على زمن ماض** نحو (هو ضارب خالدٍ أمس) و(عابر الصحراء أمس كان مملوء النفس ثقة واطمئنانًا).

٧ - **اسم التفضيل عند الجمهور** نحو (شوقي أشهر الشعراء في عصره) و (أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم أخلاقًا).

الأسماء الموغلة في الإبهام:

من الأسماء التي إضافتها محضة أسماء موغلة في الإبهام والتنكير لا تتعرف بالإضافة إلى المعرفة نحو غير ومثل وشبه ونظير نحو (جاءني رجلٌ غيرُك) فـ (غير) فيه نكرة على الرغم من إضافتها للضمير لأنه وصف بها النكرة، وكذلك (مررت برجل مثلِ سليم وشبهِ خليل ونظيرِ سعد) فـ (مثل وشبه ونظير) فيه نكرات وإن كانت مضافات إلى معرفة بدليل أنك وصفت بها النكرة، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [الطور: ٤٣]، وقال: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، وقال: ﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦] فـ (غير) في هذه كلها نكرة؛ لأنها وصفت بها النكرة. وكذلك (مثل) في نحو قولك: (مررت برجل مثلك) و (مررت برجل مثل الأسد). ولو عرّفت بالإضافة لما جاز أن توصف بها النكرة.

وسر ذلك أن هذه الكلمات تفيد العموم، فقولك: (مررت برجل غيرك). (غيرك) فيه عامة في كل الأشخاص الذين هم سواك، فقد يكون

أنه مر بخالد أو بحسن أو سعد أو محمد أو رجل آخر غير معلوم. وهي بهذا المعنى نكرة ولا شك.

وكذلك لو قلت: (مررت برجل مثلك) فأوجه الشبه متعددة، فقد يكون مثلك في الطول أو في اللون أو في الذكاء أو في القوة أو في الجود أو في غير ذلك من أوجه الشبه فلا ينحصر بشخص معين.

فهذه كلمات تفيد العموم لا تنحصر فيها أوجه المغايرة والمشابهة فلذلك كانت نكرات.

فائدة:

قد تتعرف (غير) و (مثل) بالإضافة، وذلك إذا تعين المغاير والمماثل. وإيضاح ذلك أنك تقول: (نزلت بوادٍ غير ذي زرع) و (نزلت بوادٍ غير ذي الزرع) و (نزلت بالوادي غير ذي الزرع) فإن الثالثة معرّفة بخلاف الأولين.

وذلك أن قولك: (بواد غير ذي زرع) يكون الوادي فيه نكرة، وهو موصوف بأنه ليس بذي زرع، كما تقول: (نزلت بوادٍ مزروع). وأما (بواد غير ذي الزرع) فالمقصود به أنه نزل بواد غير الوادي المزروع، فهناك وادٍ ذو زرع معلوم للمخاطب، فهو لم ينزل بذلك الوادي، بل نزل بواد آخر، فذو الزرع معرفة، ولكن (غيرًا) بقيت نكرة لأن الوادي المنزول به نكرة لم يتعيّن.

وأما قولك: (نزلت بالوادي غير ذي الزرع) فالوادي المنزول به معرفة والوادي المتروك معرفة، فهنا تكون (غير) معرفة؛ لأن كلّاً من الواديين معلوم.

ونحوه قولك: (لقيت رجلاً غير خائف ولا وجل) و(لقيت رجلاً غير الخائف) و(لقيت الرجل غير الخائف).

وأما (شبيهك) فتتعرف بالإضافة، بخلاف (مثلك) و(شبهك) و(نحوك)

وأضرابها، وذلك لأن لفظ (شبيه) يفيد انحصار الشبه في جميع الوجوه، وذلك أنها على وزن (فعيل) وهي تفيد المبالغة كعليم وسميع، فدل على شدة المشابهة واتساعها. فإذا قلت: (مررت بالرجل شبيهك) فكأنك قلت: مررت بالرجل الذي يشبهك من جميع الوجوه. بخلاف شبهك ومثلك، فإنه يفيد وجهًا من وجوه المشابهة الكثيرة المتعددة.

وأما (حسبك) و(هدّك) و(شرعك) و(كفيك) و(كافيك) و(ناهيك) وأخواتها فهي نكرات؛ لأنها بمعنى الفعل. فقولك: (حسبك درهم) معناه (يكفيك درهم) أو ليكفك. وقولك: (مررت برجل حسبك من رجل) معناه: يكفيك، أو كافيك، وكذا أخواته. (م).

❋ ❋ ❋

٢ ـ **الإضافة غير المحضة (الإضافة اللفظية)**: وهي ما يكون المضاف فيها وصفًا عاملاً وتشمل:

أ ـ إضافة اسم الفاعل والمفعول إلى معمولهما إذا كانا دالّين على الحال أو الاستقبال، فمثال إضافة اسم الفاعل قولك: (هو ضاربُ خالدٍ الآن أو غدًا)، فـ (ضارب) مضاف، وهو اسم فاعل للحال أو الاستقبال، وقد أضيف إلى معموله، فإن المضاف إليه (خالد) مفعول به في المعنى للمضاف وهو (ضارب). ونحوه (صانعُ المعروفِ مأجور).

ومثال إضافة اسم المفعول قولك: (رأيت غلامًا مشرَّد النظرات) و(هذا ولد مروَّع القلب) و(انصرْ رجلاً مهضومَ القلب).

فإن كانا للمضيّ فإضافتهما محضة نحو (هو ضاربُ خالدٍ أمس) لأن الوصف غير عامل حينئذ.

ب ـ إضافة صيغ المبالغة وإضافة الصفة المشبهة مطلقًا إلى معمولها نحو (هو ضرّاب الرؤوس) و (رأيت رجلاً نصّارَ المظلومِ) و (هو طويل

القامة وحسن الوجه وعظيم الأمل وقليل الحيل) و (عاشرْ رجلاً حسنَ الخلق).

وسميت غير محضة لأنها على تقدير الانفصال، تقول: (هذا كاتبُ الدرسِ الآن) على تقدير (هذا كاتبٌ الدرسَ) ففيه ضمير مستتر هو الفاعل، وهو فاصل بين المضاف والمضاف إليه في حال الإضافة. ومعناهما متحد، وإنما أضيف طلبًا للخفة.

والمضاف إضافة غير محضة نكرة وإن كان مضافًا إلى معرفة كقوله تعالى: ﴿هَدْيَۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] فـ (بالغ الكعبة) نكرة، ولذا وصف بها النكرة. وكذا (مررت برجل طويل القامة) فـ (طويل القامة) نكرة ولذا وصفت بها النكرة.

وهذه الإضافة لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه، بخلاف المحضة.

أما إنها لا تفيد تعريفًا فلأنها تصف النكرات كقولك: (مررت برجل حسن الوجه).

وأما إنها لا تفيد تخصيصًا فلأن التخصيص كان قبل الإضافة، فقولك: (هو ضارب خالدٍ) أصله (هو ضاربٌ خالدًا) ثم أضفته إلى مفعوله، وكذلك (هو حسن الوجه) أصله (هو حسنٌ وجهُه) ثم أضفته، فالتخصيص حاصل قبل الإضافة، وهي لم تكسبه تخصيصًا جديدًا. (م).

وإنما هي تفيد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين إن كان اللفظ منوّنًا، أو حذف نونه إن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا، ويضاف فيه الوصف إلى معموله، فقولك: (هو صانعُ المعروفِ) أخف من (هو صانعٌ المعروفَ)، و(محمودُ الخصالِ ممدوحٌ) أخف من (محمودٌ الخصالَ)، و(سريعُ الغضبِ مذمومٌ) أخف من (سريعٌ الغضبَ). وكذلك النون، فقولك: (الحافظا

دروسِهما مكافآن) أخف من (الحافظان دروسَهما)، و(المتقنو أعمالِهم رابحون) أخف من (المتقنون أعمالَهم). ومن أجل ذلك سميت الإضافة هنا (إضافة لفظية).

فائدة:

هناك من يرى أن ليست الإضافة لغرض التخفيف كما يقول النحاة وإنما هي لغرض آخر يختلف عن الإعمال، إذ لو كان التخفيف هو الغرض لاستعمل كذلك مطلقًا وامتنع الإعمال، في حين نرى الاستعمالين جاريين: الإضافة والإعمال. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥] بالإعمال، وقال: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] بالإضافة.

وقال: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] بالإعمال، وقال: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥] وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] بالإضافة. فلماذا لم يخفف دومًا؟

والتحقيق أن لكل تعبير غرضًا لا يؤديه الآخر، فالإعمال نص في الدلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة ليست نصًّا في ذلك. فإنك إذا قلت: (أنا ضاربٌ محمدًا) كان ذلك دالًّا على الحدث في الحال أو الاستقبال. قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧١ - ٧٢] فهو للاستقبال. أما الإضافة فليست نصًّا في هذا المعنى، بل تحتمل المضيّ والحال والاستقبال والاستمرار، فإنك إذا قلت: (أنا مكرمُ محمدٍ) احتمل ذلك المضي والحال والاستقبال والاستمرار. قال تعالى: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠] وهو ماضٍ، وقال: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ

ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٥ ـ ٩٦] وهو استمرار.

فالإضافة تعبير احتمالي يحتمل أكثر من معنى، بخلاف الإعمال فإنه تعبير قطعي. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أنه في الإعمال يكون الوصف ملحوظًا فيه جانب الحدث وقربه من الفعلية، في حين أنه في الإضافة يكون ملحوظًا فيه جانب الاسمية، وذلك أن الإضافة من خصائص الأسماء. أما أخذ الفاعل والمفعول فالأصل فيه للفعل. فأنت تقول: (هذا بائعٌ السمكَ) بمعنى (يبيع). وتقول: (رأيت محمدًا آكلاً التفاحةَ) بمعنى (يأكلها)، فإذا قلت: (هذا بائعُ السمكِ وآكلُ التفاحِ) بالإضافة دل على الذات، كما تقول: (مالك الدار).

وإذا قلت: (هذا كاتبٌ العقودَ) كان المعنى يكتبها، أي يقوم بكتابتها الآن، أو سيقوم بكتابتها، بخلاف (هذا كاتبُ العقودِ) فإن المعنى: هذا المخصص لها والموظف فيها.

ونحوه أن تقول: (هذا حارسٌ المدرسةَ) و(هذا حارسُ المدرسةِ) فإن المعنى في الأولى أنه يقوم بحراستها، أي يحرسها الآن، أما الثانية فمعناها أنه المكلف بحراستها وإن لم يقم بحراستها الآن.

ومما يوضح ذلك أنك تقول: (حارسُ المدرسةِ ليس حارسًا المدرسةَ) و (سائق السيارة ليس فيها).

وتقول: (هذا ضرّابٌ الرؤوسَ) فتلحظ فيه معنى الفعلية، وتقول: (هذا بياعُ الفاكهة) فتلحظ جانب الاسمية. كما تقول: (هذا راويةُ الشعرِ وعلّامةُ النحوِ).

فدلّ ذلك على أن الإعمال له غرض وليس المقصود بها مجرد التخفيف كما يذكر النحاة. (م).

. . . . واخــصــص أولا أو أعـطـه الـتـعـريـف بـالـذي تـلا

المعنى: واخصص الأول (وهو المضاف)، أو عرّفه بالذي تلاه (وهو المضاف إليه)، بمعنى أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، وهذا إذا كانت الإضافة معنوية.

وإن يـشـابـه الـمـضـاف (يـفـعـلُ) وصـفًـا فـعـن تـنـكـيـره لا يـعـزلُ
كـربّ راجـيـنـا عـظـيـم الأمـلِ مـروَّع الـقـلـب قـلـيـل الـحـيـلِ
وذي الإضـافـة اسـمـهـا لـفـظـيـهْ وتـلـك مـحـضـة ومـعـنـويـهْ

المعنى: إذا كان المضاف وصفًا يشابه (يفعل) يريد: مشبهًا الفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال فإنه لا يعزل عن التنكير، أي لا يفارق التنكير مطلقًا، سواء أضيف لمعرفة أم نكرة. ثم ذكر الأمثلة التي تؤيد ما يقول وهي (ربّ راجينا، وعظيم الأمل، ومروَّع القلب، وقليل الحيَل). فالمضاف (راجٍ) اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير بدليل دخول (ربّ) عليه، وهي لا تدخل إلا على النكرة، و(عظيم الأمل) صفة للنكرة (راجينا) فهي نكرة، و(مروع القلب) صفة ثانية، و(قليل الحيل) صفة ثالثة.

ثم بيّن أن هذه الإضافة تسمى (لفظية)، وأما النوع الأول فتسمى (محضة) و (معنوية).

حكم دخول (أل) على المضاف:

لا يجوز دخول (أل) على المضاف الذي إضافته محضة، ففي مثل (الغلام مطيع) تقول بعد الإضافة: (غلام الرجل مطيعٌ)، وفي مثل (الكتاب

جديد) تقول بعد الإضافة: (كتابُ الأستاذِ جديد) بحذف (أل) من المضاف.

وفي الإضافة اللفظية يجوز دخول (أل) على المضاف في المواطن الآتية:

١ ـ أن توجد (أل) في المضاف والمضاف إليه معًا نحو (هذا الضاربُ الرجلِ) و (هذا الكاتبُ الدرسِ، والحسنُ السيرة).

٢ ـ أن يكون المضاف إليه مضافًا لما فيه (أل) نحو (المحبُّ فعلِ الخيرِ سعيدٌ) و (الكاتبُ درسِ النحوِ مجتهدٌ) و (أعتقد أنهم الرائدو خيرِ الوطن) و (أعاون المؤسسي نهضةِ البلاد).

فإن لم تدخل (أل) على المضاف إليه، ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنع دخول (أل) على المضاف. فلا تقول: (هذا المكرمُ زيدٍ) ولا (هذا الكاتبُ درسِ نحوٍ)، بل يقال: (مكرمُ زيدٍ) و (هذا كاتبُ درسِ النحو).

٣ ـ أن يكون المضاف مثنى نحو (الحافظا دروسِهما مكافآن).

٤ ـ أن يكون المضاف جمع مذكر سالمًا نحو (المتقنو أعمالهم رابحون).

فإن لم يكن المضاف مثنى ولا جمع مذكر سالمًا، كأن يكون مفردًا كما مثّل، أو جمع تكسير أو جمع مؤنث وجب دخول (أل) على المضاف والمضاف إليه معًا نحو (الضُّرّاب الرجل، أو الضُّرّاب غلام الرجل) و(الضاربات الرجل، أو الضاربات غلام الرجل).

ووصل أل بذا المضاف مغتفرْ إن وصلت بالثاني كالجعد الشعرْ

أو بالذي له أضيف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني

المعنى: يجوز دخول (أل) على المضاف الذي إضافته لفظية، بشرط

أن تزاد أيضًا في الثاني (وهو المضاف إليه) كقولنا : (الجعد الشعر) فـ (أل) داخلة على المضاف والمضاف إليه. أو أن تدخل على ما أضيف إليه المضاف إليه نحو (زيد الضارب رأس الجاني) فالمضاف إليه (رأس) خالٍ من (أل) لكنه مضاف لما فيه (أل) وهو قوله (الجاني).

وكونها في الوصف كاف إن وقعْ مثنى أو جمعًا سبيله اتَّبعْ

المعنى: ذكر هنا حالة يصح فيها وجود (أل) في المضاف ولا يشترط وجودها في المضاف إليه، وهي أن يكون المضاف وصفًا مثنى أو جمعًا اتبع سبيل المثنى ـ أي على حد المثنى ـ وهو جمع المذكر السالم ـ وهذا احتراز من جمع التكسير وجمع المؤنث.

إضافة المترادفين:

سبق أن ذكرنا أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه أو يتعرف به، والشيء لا يتخصص أو يتعرف بنفسه، فلا بد أن يكون غيره في المعنى، ولذا ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز إضافة المترادفين، فلا يقال: (قمحُ برٍّ) ولا (ليثُ أسدٍ).

كما لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته،فلا يقال: (جاء رجلُ فاضلٍ) ولا (غلام ضاحكٍ).

فإن جاء من كلام العرب ما ظاهره ذلك وجب تأويله بما يساير القاعدة المذكورة وذلك كإضافة الاسم إلى اللقب كـ (سعيد كرزٍ) قالوا: إن ظاهره أنه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنهما اسمان لمسمى واحد، فأُوّل المضاف بمسمى، أي مسمى كرز، أي مسمى هذا الاسم.

وكإضافة العام إلى الخاص كـ (علم النحو) لأن النحو عام، فهو من باب إضافة الشيء إلى نفسه، فأوّلوا المضاف بمسمى، أي علم مسمى النحو.

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فمؤول على حذف المضاف إليه نحو (حبة الحمقاء) و (صلاة الأولى) و (مسجد الجامع) فهذا على تقدير (حبة البقلة الحمقاء) و (صلاة الساعة الأولى) و(مسجد المكان الجامع)، فـ (الحمقاء) صفة للبقلة لا للحبة، والأولى صفة للساعة لا للصلاة، والجامع صفة للمكان لا للمسجد، ثم حذف المضاف إليه وهو (البقلة، والساعة، والمكان) وأقيمت صفته مقامه فلم يضف الموصوف إلى صفته بل إلى صفة غيره وهو المضاف إليه المحذوف.

وقال الكوفيون يجوز إضافة الشيء إلى نفسه بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، وقوله: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٌ﴾ [النحل: ٣٠]، وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلۡغَرۡبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥].

أما البصريون فقد ذهبوا إلى التقدير في الآيات فقالوا: إنها على تقدير (حب الزرع الحصيد) و (دار الحياة الآخرة) و (جانب المكان الغربي).

ولا يضاف اسم لما به اتحدْ　　معنى وأوّل موهمًا إذا وردْ

المعنى: لا يضاف اسم لآخر اتحد معه في المعنى كالمترادفين، والموصوف وصفته، وإذا ورد ما يوهم ذلك وجب تأويله.

فائدة:

الحق فيما ذكروه من إضافة المترادفين أنه يجوز إضافة أحدهما إلى الآخر إذا كان بينهما أدنى اختلاف، وكانت الإضافة تفيد معنى ما كإضافة الاسم إلى اللقب، والعام إلى الخاص، وما إلى ذلك، فكل ذلك جائز بلا تأويل وعليه كلام العرب، فالعرب تقول: (سعيد كرز) بإضافة الاسم إلى

اللقب، ثم إن اللقب في الحقيقة غير الاسم وليس مرادفًا له، وإن كان المسمى واحدًا فإن فيه من المدح والذم وغيرهما ما ليس في الاسم.

وكذلك (شهر رمضان) و (علم النحو) فإن رمضان أخص من شهر وليس مرادفًا له، وكذا ما بعده، فهذا كله جائز وعليه كلام العرب، فمنعه تعسف ولا داعي للتأويل فيه.

ولا تمتنع الإضافة إلا إذا كان المتضايفان مترادفين حقًّا ولا تحصل في الإضافة فائدة كليث أسد ومدية سكين وقمح حنطة. وما ورد من ذلك يبقى مسموعًا لا يقاس عليه.

وأما إضافة الموصوف إلى صفته فالراجح أنها لا تجوز إلا بتقدير مضاف إليه محذوف، فلا تقول: (رأيت غلام الضاحكِ) وتعني بالضاحك الغلام نفسه، بل على معنى: رأيت غلام الرجل الضاحك، فالضاحك غير الغلام. ولا تقول: (رأيت بنت الجالسةِ) وتعني بالجالسة البنت، بل يصح على معنى: رأيت بنت المرأة الجالسة، وكذلك لا تقول: (اشتريت كتاب الجديد) وتعني بالجديد الكتاب، بل على معنى اشتريت كتاب البحث الجديد أو العلم الجديد، ونحو ذاك. (م).

اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه:

قد يكتسب المضاف المذكرُ التأنيثَ من المضاف إليه المؤنث بشرطين:

الأول: أن يكون المضاف صالحًا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه.

ثانيًا: أن يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه، أو كلًّا له، أو وصفًا في المعنى له.

فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قولك: (قُطعتْ بعض أصابعه) فصح تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث نائب الفاعل (بعض) لإضافته إلى

(أصابع) وهو مؤنث، ويصح الاستغناء بالمضاف إليه فتقول: (قُطعت أصابعُه).

وقال الأعشى:

وتَشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

المعنى: يعود عليك مكروه ما أذعت عني من القول ونسبته إليّ من القبيح فلا تجد منه مخلصًا.

فـ (صدر) مذكر، غير أنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه؛ لأنه جزء منه. وقال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] فأخبر عن الأعناق وهي مؤنثة بقوله: (خاضعين) وكان القياس أن يقول (خاضعة) ولكنه عاملها معاملة المذكر، وذلك لأن المضاف إليه مذكر والأعناق جزء منهم.

وقال جرير:

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشّعُ

المعنى: لما وافى خبر مقتل الزبير بن العوام المدينة تواضعت هي وجبالها وخشعت حزنًا عليه.

وقال العجّاج:

طول الليالي أسرعت في نقضي نقضن كلّي ونقضن بعضي

المعنى: مرور الليالي عليّ أهرمني وأبلاني فصرت إلى الضعف بعد القوة، فكأنما نقضت بعد الإبرام.

فأنث (أسرعت) مع أنه خبر عن مذكر وهو (طول) إلا أنه اكتسب التأنيث من (الليالي).

وربما كان المضاف مؤنثًا فاكتسب التذكير من المضاف إليه المذكر بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] فـ (رحمة) مؤنث، واكتسب التذكير بإضافتها إلى (الله) تعالى.

وربما أكسب ثانٍ أولا تأنيثًا إن كان لحذف موهلا

المعنى: ربما يفيد الثاني (وهو المضاف إليه) الأولَ (وهو المضاف) التأنيث إن كان الأول صالحًا للحذف والاستغناء عنه بالثاني.

أما إذا لم يصح الاستغناء عن المضاف بحيث لو حذف لفسد المعنى فمراعاة تأنيث المضاف أو تذكيره واجبة نحو (جاء غلام فاطمة، وسافرت ابنة خليل) فلا يقال: (جاءت غلام فاطمة) ولا (سافر ابنة خليل) إذ لو حذف المضاف في المثالين لفسد المعنى.

فائدة:

إن هذا يؤدي إلى التوسع في المعنى، وذلك أنه إذا أجرى حكم المضاف إليه على المضاف في التذكير والتأنيث فإنه يريد بذلك أن ينتظمهما معًا في الحكم ولا يخص المضاف وحده به.

فمن المعلوم أنك إذا قلت: (جاء غلام سعيد) كان المجيء للغلام وحده، ولكن إذا قلت: (أفنتنا تتابع السنين) كان في تأنيث الفعل إشارة إلى أنك تريد السنين أيضًا، فكأنك قلت: (أفنتنا السنون وتتابعها) وهذا توسع في المعنى؛ لأنه كسب معنيين في تعبير واحد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ فإنه ذكّر ولم يقل خاضعة، وذلك لأنه لا يريد خضوع الأعناق فقط، بل خضوع أصحابها أيضًا، فقدّم الأعناق للإسناد، ولكنه أخبر عن المضاف إليه فجمع المعنيين بذلك.

وكذلك قول الشاعر: (تواضعت سور المدينة) فإنه لم يقل: (تواضع سور المدينة) ولا شك أن الشاعر مضطر إلى ذلك لإقامة الوزن، لكن فيه معنى حسنًا مع ذلك، وذلك أنه أراد أن المدينة كلها تواضعت وليس السور

وحده، فذكّر السور لأنه حصن المدينة وحماها، وأنّث الفعل لإرادة المدينة أيضًا فجمع بين المعنيين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] ولم يقل: (قريبة) وذلك لكسب المعنيين، وهما قرب رحمة الله وقربه هو أيضًا وليست الرحمة وحدها قريبة وذلك كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] فجمع المعنيين معًا: قربه وقرب رحمته فقدّم الرحمة وأخبر عن الله.

وهذا توسع في المعنى لا يؤديه الأصل، فبدل أن يقول: إن رحمة الله قريبة والله قريب جمع ذلك من أخصر الطرق وأوجزه فقال: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. (م).

حذف المضاف:

يجوز حذف المضاف لوجود قرينة تدل عليه ويقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه نحو قوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢] والتقدير: واسأل أهل القرية وأصحاب العير، وقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣]، أي حب العجل، فحذف المضاف المفعول به، وحلّ محله المضاف إليه، وصار مفعولاً به منصوبًا، والدليل عليه أن الذي يُشرَبه القلب المحبة لا العجل نفسه، وكقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: برُّ من آمن بالله، فحذف المضاف الواقع خبرًا لـ (لكنّ) وحل محله المضاف إليه (مَن) وصار خبرًا. ومثله (بنو فلان يطؤهم الطريق) أي أهل الطريق.

أما إذا حصل لبس بحذفه فلا يجوز، فلا يقال: (رأيت عليًّا) وأنت تريد: رأيت غلام علي.

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا كما لو كان المضاف مذكورًا، لكن بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على مضاف مماثل له أو مقابلاً له، وذلك لأجل أن يكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف.

فمثال المماثل قولك: (أبو محمدٍ وخالدٍ حاضران) بمعنى: أبو محمد وأبو خالد حاضران، بدليل قوله: حاضران، فحذف المضاف الثاني لدلالة المضاف الأول عليه. ولو قال: (حاضر) لأفاد بأنه أبوهما معًا. وقولك: (كل رجلٍ محاسبٌ على عمله، وامرأةٍ على عملها) أي: وكلُّ امرأةٍ، فحذفت كلمة (كل) الثانية، وهي المضاف؛ لأنها معطوفة على مماثل لها، وهي (كل) الأولى.

ومنه قول أبي دؤاد الإيادي:

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرءًا ونارٍ تَوَقَّد بالليل نارا

أي: وكلَّ نارٍ.

ومثال المقابل قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ الأَخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] في قراءة من جر (الآخرة) والتقدير: والله يريد باقي الآخرة، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه مجرورًا؛ لأن المضاف المحذوف مقابل المذكور.

يقول ابن مالك:

وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب إذا ما حذفا

وربما جرّوا أبقَوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما

لكن بشرط أن يكون ما حذفْ مماثلاً لما عليه قد عطفْ

المعنى: ما يأتي بعد المضاف والمراد به المضاف إليه، يكون خلَفًا عنه في الإعراب، فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف. وربما

يبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان قبل حذف ما تقدم، أي المضاف، لكن بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على مذكور مماثل له في اللفظ والمعنى.

فائدة:

يحذف المضاف كثيرًا في الكلام بدلالة القرائن الدالة عليه، ولحذفه أغراض أهمها:

١ ـ التجوز في الكلام والاتساع فيه وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] والمعنى عندهم: ولكن ذا البر من آمن بالله، أو ولكن البر برُّ مَن آمن بالله، قالوا: وذلك لأن البرّ مصدر، و(من آمن) جثة، فلا يخبر بالذات عن المصدر. ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٩].

والحق أنه ورد في اللغة الإخبار بالذات عن المصدر، وبالمصدر عن الذات لقصد التجوّز والمبالغة، فمن الأول ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ ونحوه، والقصد منه تجسيد المعاني وتحويلها إلى شخوص حية متحركة تراها العيون، فقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ يفيد أن البر إذا تجسد كان شخصًا مؤمنًا بالله واليوم الآخر، فهو بذلك جعل البر شخصًا يمشي على رجلين له سماته وصفاته.

ومن الثاني أعني الإخبار بالمصدر عن الذات قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦] فقد أخبر عن ابن نوح بقوله: ﴿عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾، والقصد منه تحويل الذات إلى حدث بعكس القسم الأول، والمعنى في الآية أن ابنك يا نوح تحول إلى عمل غير صالح ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات.

وهذا التحويل والتجوّز لا يؤديه التقدير، فإنك إذا قدرت كما قدّر

النحاة (إنه ذو عمل غير صالح) أو (ذا البرِّ من آمن بالله) لم يبق فيه شيء من هذا المعنى، فلا داعي لتقدير مضاف أو نحوه، فإن لكل تعبير دلالته ومعناه.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي: حب العجل؛ لأن العجل لا يُشرَب في القلوب.

وهذا نظير ما مر من إرادة التجوّز، والمعنى أن قلوبهم كأنما أشربت عجل الذهب حقيقة فكان في تكوينها وتركيبها، ولا يؤدي هذا المعنى تقدير كلمة (حب).

ومنه قولهم: (بنو فلان يطؤهم الطريق) وهو مجاز عقلي، والمعنى: يطؤهم أهل الطريق، ولكنه أسند الوطء إلى الطريق تجوّزًا.

فهذا في الحقيقة تعبير مجازي يؤدي معنى لا يؤديه المقدر، ولذا نحن لا نرى في هذا تقديرًا لأنه يفسد الغرض الفني الذي صيغ من أجله.

٢ ـ الحذف للاختصار، وذلك إذا دل عليه المعنى نحو قولهم: (هذه الظهر أو العصر أو المغرب) إنما يريد صلاة هذا الوقت، و(اجتمع القيظ) يريد: اجتمع الناس في القيظ. ومنه قولك: (جئت طلوع الشمس) أي وقت طلوع الشمس، و(انتظرني صلاة ركعتين) أي: مقدار صلاة ركعتين، وهذا مفهوم من الكلام.

٣ ـ الاستغناء بدلالة المضاف المذكور عن المحذوف إذا دلت عليه قرينة وذلك نحو قولهم: (أبو محمدٍ وخالدٍ حاضران) فإن المعنى: أبو محمد وأبو خالد حاضران، بدليل قوله: حاضران، إذ لو لم يرد ذلك لقال (حاضر). فإنك إذا قلت: (أبو محمد وخالد حاضر) كان المعنى أن أباهما حاضر، وإن قلت (حاضران) كان المعنى أن أبويهما حاضران فثنيت، إشارة إلى أنهما اثنان لا واحد.

ونحوه أن تقول: (كتاب سعيد وخالد ممزقان) فدلّ قولك: (ممزقان) على أنهما كتابان لا كتاب واحد، والمعنى: كتاب سعيد وكتاب خالد. ولو قلت: (ممزّق) لكان كتابًا واحدًا يعود إليهما. (م).

حذف المضاف إليه:

قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه مذكورًا فيحذف تنوينه. وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسمٌ مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم: (قطع الله يدَ ورجلَ من قالها) التقدير: (قطع الله يدَ من قالها، ورجلَ من قالها) فحذف ما أضيف إليه (يد) وهو (من قالها) لدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه. وتقول: (أخذت كتابَ وقلمَ خالدٍ) وهذا يدل على أن الكتاب والقلم هما لخالد، بخلاف ما لو قلت: (أخذت كتابًا وقلمَ خالدٍ) فيدل ذاك على أن القلم لخالد دون الكتاب.

ويحذف الثاني فيبقى الأولُ كحاله إذا به يتصلُ
بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأوّلا

المعنى: يحذف الثاني (وهو المضاف إليه) فيبقى الأول (وهو المضاف) على حاله قبل حذف المضاف إليه، فلا يردّ إليه التنوين، بشرط أن يكون المضاف الباقي على حاله معطوفًا عليه، والمعطوف مضاف إلى لفظ مثل المحذوف الذي أضيف إليه الأول الباقي بعد الحذف.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

من المعلوم أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين.

غير أن هناك مواضع أجاز النحاة فيها الفصل بين المضاف والمضاف

إليه، منها أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله أو ظرفه، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أولادَهم شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] في قراءة ابن عامر، وهو من القراء السبعة، فقد قرأ ﴿زُيِّنَ﴾ بضم الزاي على البناء للمجهول، ورفع (قتل) على أنه نائب فاعل، وهو مضاف، وجر ﴿شُرَكَائِهِم﴾ على أنه مضاف إليه، ففصل بين المصدر المضاف إلى فاعله وهو (قتل) وبين المضاف إليه (شركائهم)، والفاصل هو مفعول المصدر ﴿أولادَهم﴾ والتقدير: زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ شركائهم أولادَهم، ومعنى الآية: أن القتل مضاف للشركاء؛ لأنهم هم الفاعلون، والمقتول هم الأولاد.

ومثال الثاني وهو كون الفاصل ظرفًا ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته: (تركُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها) فـ (ترك) مبتدأ، وهو مضاف، و(نفسك) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والفاصل (يومًا) وهو ظرف للمصدر، و(هواها) مفعول معه، و(سعي) خبر المبتدأ.

ومن المواضع التي أجاز النحاة فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل إما مفعوله الثاني أو ظرفه، فمثال الأول قراءة من قرأ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ [إبراهيم: ٤٧] فـ (مخلف) وصف؛ لأنه اسم فاعل، وفعله (أخلف) يتعدى لمفعولين، وقد أضيف هذا الوصف إلى مفعوله الأول وهو (رسله) وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو (وعده) بتقدير: مخلف رسلِه وعدَه. والأصل قبل الإضافة: (مخلفًا رسلَه وعدَه).

ومثال الفصل بالظرف قوله عليه الصلاة والسلام في أبي بكر: (هل أنتم تاركو لي صاحبي)، ففيه إضافة الوصف وهو اسم الفاعل (تارك) إلى

مفعوله (صاحبي) والدليل على الإضافة حذف النون من المضاف، والفاصل هو الجار والمجرور (لي).

وقد يكون الفاصل قسمًا، نحو قولك: (شرُّ واللهِ المجالسِ مجالسُ الغيبة)، وقد حكى الكسائي: (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ).

وهناك مواضع للفصل تختص بالشعر منها:

١ ـ أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًّا من المضاف، والمراد بالأجنبي معمول غير المضاف، كقول أبي حية النميري:

كما خُطّ الكتابُ بكف يومًا ... يهوديٍّ يقارب أو يُزيل

المعنى: يشبه ما بقي متناثرًا من رسوم الديار هنا وهناك بكتابة اليهودي كتابًا جعل بعضه متقاربًا وبعضه متفرقًا.

ففصل بـ (يومًا) بين المضاف وهو (كف) والمضاف إليه وهو (يهودي)، وهو أجنبي من (كف)، لأنه معمول لـ (خُطّ). والأصل: كما خطَّ الكتابُ يومًا بكفِّ يهوديٍّ.

٢ ـ الفصل بنعت المضاف كقول الشاعر:

نجوتُ وقد بلّ المرادي سيفَه ... من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ

المعنى: تخلصت من القتل وقد لطّخ عبد الرحمن بن ملجم سيفه بدم الإمام علي بن أبي طالب شيخ مكة.

فقد فصل بين المضاف وهو قوله (أبي) والمضاف إليه وهو (طالب) بنعت المضاف وهو (شيخ الأباطح)، والأصل: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

٣ ـ الفصل بالنداء: مثاله قول بجير بن أبي سلمى لأخيه كعب يحثه على الإسلام:

وفاقُ كعبُ بجيرٍ منقذٌ لك من تعجيل تهلكة والخلد في سقر

المعنى: إن فعلك يا كعب مثل فعل أخيك بجير - يريد الإسلام - ينقذك من الوقوع في الهلكة ومن الخلود في سقر يوم القيامة.

فقد فصل بين المضاف (وفاق) والمضاف إليه (بجير) بالمنادى وهو (كعب) والأصل: وفاقُ بجيرٍ يا كعب منقذ لك.

وقول الآخر:

كأن برذون أبا عصام زيدٍ حمارٌ دُقّ باللجام

المعنى: يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل لكان - في نظر من يراه - حمارًا لصغره في عين الناظر وضعفه.

ففصل بين المضاف (برذون) والمضاف إليه (زيد) بالمنادى (أبا عصام) والأصل: كأن برذون زيدٍ يا أبا عصام.

فصلَ مضاف شبه فعل ما نصبْ مفعولاً او ظرفًا أجز ولم يُعَبْ

فصلُ يمين واضطرارًا وُجدا بأجنبي أو بنعت أو ندا

المعنى: أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل إذا كان ذلك المنصوب مفعولاً أو ظرفًا.

ولم يُعَب في الكلام الفصلُ باليمين، أما في حالة الضرورة فقد وجد الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبي أو بنعت المضاف أو بالنداء.

الأسماء الملازمة للإضافة:

من الأسماء ما تمتنع إضافته كالضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، باستثناء (أي) من الثلاثة الأخيرة فإنها تقع مضافة.

ومنها ما هو صالح للإضافة وعدمها كغلام وكتاب وحصان ونحوها.

ومنها ما هو واجب الإضافة لا ينفك عنها. وهو على نوعين: نوع تجب إضافته إلى المفرد ـ أي ما ليس جملة ـ ونوع تجب إضافته إلى الجملة. وإليك التفصيل:

١ ـ ما يجب إضافته إلى المفرد:

وهو نوعان:

النوع الأول:

ما يلزم الإضافة لفظًا ومعنى، فلا يستعمل مفردًا ـ أي بلا إضافة ـ وهو على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يضاف إلى الاسم الظاهر وإلى الضمير مثل (كلا) و (كلتا) نحو (كلا الرجلين، وكلاهما) و (كلتا المرأتين، وكلتاهما)، و(عند) نحو (عند زيد كتاب، وقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩])، و(لدى) نحو (لدى سعيد مال، وقوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥])، و(سوى) نحو (ما رأيت سوى رجل، وسواك)، و(قصارى) نحو (بذل قصارى جهده) أي غايته، وقولك: (قصاراك ألّا تنخدع بفلان).

القسم الثاني: ما يضاف إلى الاسم الظاهر فقط، وهو (أولو) نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٣]، و(أولات) نحو قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، و(ذو) كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [الرعد: ٦]، و(ذات) نحو (ذات جمال)، و(ذواتا) كقوله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨]، و(ذوا) كقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، و(قاب) كقوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩]، و(معاذ) كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٢٣].

والقسم الثالث: ما يضاف إلى الضمير فقط، وهو نوعان:

أ - ما يضاف لكل ضمير سواء كان للمتكلم أم المخاطب أم الغائب، مفردًا كان أو مثنى أو جمعًا، مذكرًا أو مؤنثًا وهو (وَحْد) أي: منفردًا، فتقول: (وحده ووحدها ووحدهما ووحدهم ووحدك ووحدكم) قال تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥ﴾ [غافر: ٨٤].

ب - ما يختص بضمير المخاطب، وهي مصادر مثناة لفظًا ومعناها التكرار الذي يزيد على اثنين مثل (لبيك): أي إقامة على إجابتك بعد إجابة، و(سعديك): أي إسعادًا لك بعد إسعاد، و(حنانيك): أي تحننًا عليك بعد تحنُّن، و(دواليك): أي تداولاً بعد تداول، وهو التناوب، أي تداولاً لطاعتك ومناوبة فيها. وهذه المصادر منصوبة على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، إذ التقدير: ألبّيك تلبية بعد تلبية، وأسعدك إسعادًا بعد إسعاد... الخ.

وشذ إضافة (لَبَّيْ) إلى ضمير الغائب، وهو الهاء، ومنه قول الشاعر:

إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذاتُ مترعٍ بيون
لقلت لبّيه لمن يدعوني

المعنى: إنك لو ناديتني وبيننا أرض بعيدة الأطراف، واسعة الأرجاء، ذات ماء بعيد الغور، لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعاب ولا شدائد.

وشذ أيضًا إضافة (لبّي) إلى الاسم الظاهر، فقد أنشد سيبويه:

دعوت لما نابني مِسورًا فلبَّى فلبَّي يدي مِسْوَرِ

المعنى: دعوت مسورًا للأمر الذي نزل بي فلباني، ثم دعا له بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابة بعد إجابة، وإنما خص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتاه ما سأل.

فأضاف (لبَّيْ) إلى اسم ظاهر، وهو(يدي) وهذا شاذ.

جاء في الألفية:

وبعض ما يضاف حتمًا امتنعْ ... إيلاؤه اسمًا ظاهرًا حيث وقعْ

كوحْدَ لبَّيْ ودوالَيْ سعدَيْ ... وشذ إيلاء يدَيْ للبيْ

المعنى: بعض الأسماء الملازمة للإضافة يمتنع أن يليه الاسم الظاهر حيث وقع من الأسلوب، وإنما يجب ان يليه الضمير مثل (وحد، لبّي، دوالَي، سعدَي). وشذ وقوع المضاف إليه اسمًا ظاهرًا وهو (يدَي) بعد (لبَّي) يشير بذلك إلى البيت السابق: لبَّي يدَي مسور.

❋ ❋ ❋

قال سيبويه: إن يونس بن حبيب زعم أن (لبيك) اسم مفرد وليس بمثنى، وأنه في الأصل (لبّى)، فهو مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير. وحجته في ذلك أنه قاسه على (عليك)، فكما أن ألف (على) انقلبت ياءً مع الضمير كذلك انقلبت ألف (لبّى) ياءً عند الإضافة إلى الضمير.

وردّ عليه سيبويه فقال: إن (لبيك) مثنى. وحجته أنه لو كان مفردًا جاريًا مجرى (لدى) و(إلى) و(على) كما ذكر يونس ما انقلبت ألفه ياءً مع الظاهر، كما لا تنقلب ألف (لدى) و(على) مع الظاهر، وإنما تنقلب مع المضمر فقط، فكما تقول: (على محمد) و (لدى عمرو) و(إلى زيد) إذا أظهرت الاسم، كذلك كان ينبغي أن يقال: (لبّى زيدٍ) لو صحّ القياس. لكنهم لما أضافوا (لبّى) إلى الاسم الظاهر قلبوا الألف ياء فقال قائلهم:

دعوت لِما نابني مِسوَرا ... فلبّى فلبَّيْ يدَيْ مسورِ

ولو كان بمنزلة (على) لقال: (فلبّى يَدَيْ مسور) فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصور كما زعم يونس.

❋ ❋ ❋

والنوع الثاني:

ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ، فيحذف المضاف إليه لفظًا ويُنوى معناه، ويستغنى عنه بتنوين العوض نحو (كل) كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، و(بعض) كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، و(أي) كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فهنا جاز قطع المضاف عن الإضافة في اللفظ دون المعنى، بحذف المضاف إليه والاستغناء عنه بالتنوين الذي جاء عوضًا عنه مع إرادة ذلك المحذوف.

وبعض الاسماء يضاف أبدا وبعض ذا قد يأتي لفظًا مفردا

المعنى: بعض الأسماء يلزم الإضافة دائمًا، وبعض ما لزم الإضافة قد يستعمل مقطوعًا عن الإضافة لفظًا لا معنى.

❋ ❋ ❋

ما تضاف إليه كلا وكلتا:

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنى (كلا وكلتا) ويضافان إلى الضمير وإلى الاسم الظاهر، فإن أضيفتا إلى الضمير أعربتا إعراب المثنى، بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا نحو (جاء كلاهما وكلتاهما، ورأيت كليهما وكلتيهما، ومررت بكليهما وكلتيهما). وإن أضيفتا إلى اسم ظاهر أعربتا إعراب الاسم المقصور، بحركات مقدّرة على الألف للتعذر، رفعًا ونصبًا وجرًّا نحو (جاء كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين).

ولكون (كلا) و (كلتا) مفردين لفظًا مثنيين معنى جاز في خبرهما مراعاة لفظهما ـ وهو الإفراد ـ نحو (كلا الرجلين عظيم) و (كلتا المحسنتين وهبت نفسها لأعمال البر) وهو الأفصح، ويجوز مراعاة معناهما ـ وهو

التثنية ـ وهو فصيح فتقول: (كلا الرجلين عظيمان) و (كلتا المدينتين وقفتا في وجه العدو حتى اندحر).

ومراعاة اللفظ أكثر وبه جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣] ولم يقل: (آتتا).

ولا يضافان إلا إلى معرفة فلا أقول: (حضر كلا رجلين، وانصرفت كلتا امرأتين). ولا تضاف (كلا) إلى ما أفهم اثنين بتفرق، بمعنى أنه لا بد أن تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين فلا تقول: (كلا زيد وعمرو حضر) ولا (عاونت كلا الأخ والصديق). وقد ورد شذوذًا قوله:

كلا أخي وخليلي واجدَي عضدًا في النائبات وإلمام الملمّات

المعنى: يقول: إن أخي وصديقي ليجدان مني العون الصادق عندما تنزل بأحدهما نازلة من نوازل الدهر، أو تقع عنده حادثة من حوادثه الجسام التي لا مدفع لأحد عنها. يصف نفسه بصدق الإخاء وصحيح الوفاء.

جاء في الألفية:

لمفهم اثنين معرَّف بلا تفرق أضيف كلتا وكلا

المعنى: تضاف (كلا وكلتا) لما يدل على اثنين مع تعريفه وعدم تفرّق أفراده، فلا تقول: (كلا زيد وعمرو) وإنما تقول: كلاهما، أو كلا الرجلين.

ولا تضاف (كلا) و (كلتا) لشيء من الضمائر إلا (نا)، والكاف المتصلة بالميم والألف، والهاء المتصلة بالميم والألف.

❋ ❋ ❋

وجوب إضافة (أي) وأنواعها:

من الأسماء الملازمة للإضافة (أي)، وهي خمسة أنواع: استفهامية نحو (أيُّ عملٍ تختاره؟)، وشرطية نحو (أيُّ نفعٍ يلتمسْه المرء بضرر غيره

ينقلبْ وبالاً عليه)، وصفة نحو(إن الصادق عظيمٌ أيُّ عظيم)، وحالية نحو (قبلت كلام الناصح الأمين أيَّ ناصحٍ أمين)، وموصولة نحو (سأصافح أيَّهم هو أسبق).

وفيها مبحثان:

الأول: في نوع ما تضاف إليه .**والثاني**: في حكم إضافتها.

أما نوع ما تضاف إليه فهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الشرطية والاستفهامية: يضافان إلى النكرة والمعرفة. أما النكرة فسواء كانت مفردة أم مثناة أم مجموعة، فتقول في الاستفهامية: (أيُّ رجلٍ جاء؟)، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [عبس: ١٨] وتقول: (أيُّ رجلين جاءا؟) و (أيُّ رجالٍ جاؤوا؟).

وتقول في الشرطية: (أيَّ رجلٍ تكرمْ أكرمْ) و (أيَّ رجلين تكرمْ أكرمْ) و (أيَّ رجال تكرمْ أكرمْ).

ويضافان إلى المعرفة مثناة أو مجموعة فقط، تقول في الاستفهامية: (أيُّ المحمدَين عندك؟) قال تعالى: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣]، وتقول: (أيُّ الطلاب أكثر اجتهادًا؟)، قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: ٣٨].

وتقول في الشرطية: (أيَّ الطالبَين تكرمْ أكرمْ)، وقال تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨] فـ (أي) اسم شرط جازم مفعول به مقدم منصوب، و(ما) زائدة للتأكيد، وتقول في الجمع: (أيَّ الطلاب تكرمْ أكرمْ).

وأما المفرد المعرفة فلا يضافان إليه إلا بأحد شرطين:

١ ـ أن تتكرر، وذلك بأن يعطف عليها مثلها بالواو نحو (أيُّ خالدٍ وأيُّ عليٍّ أشجع؟) قال الشاعر:

ألا تسألون الناس أيي وأيكم غداة التقينا كان خيرًا وأكرما

المعنى: ألا تستفهمون من الناس عمن كان في وقت التقائنا في الحرب خيرًا وأكرم من صاحبه، أهو أنا أم أنتم؟ أي: لأجابوكم أني خير وأكرم منكم.

فأضاف (أي) الاستفهامية إلى مفرد معرفة وهو ياء المتكلم، وتكررت.

ومثال الشرطية: (أيِّي وأيُّك جاء يكرَمُ).

٢ ـ أن يقصد بها الأجزاء كقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقولك: (أيُّ زيدٍ أحسن؟) أي: أيُّ أجزاء زيد أحسن؟ فيقال عينه أو أنفه، وقولك: (أيُّ البيت أوسع؟) أي: أيُّ أجزائه من غرفة ومطبخ وساحة ونحو ذلك. وهذا إنما يكون فيما إذا قصد بها الاستفهام. ومثال الشرطية: (أيُّ البيت أعجبك أعجبني) أي: أيُّ أجزائه.

القسم الثاني: (أي) الموصولة، وهي لا تضاف إلا إلى المعرفة نحو قولك: (يعجبني أيُّ الطلاب هو أذكى)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩].

القسم الثالث: الوصفية والحالية، والمراد بالوصفية: ما كانت صفة لنكرة، والغرض منها الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى مدحًا أو ذمًّا. والمراد بالحالية: ما كانت حالاً من معرفة، وهي لبيان هيئة صاحبها.

ولا يضافان إلا إلى نكرة، فمثال ما كان صفة لنكرة قولك: (رأيت تلميذًا أيَّ تلميذ) و (مررت بفارسٍ أيِّ فارسٍ)، فـ (أي) صفة لـ (فارس) مجرور بالكسرة. ومثال ما كان حالاً من معرفة قولك: (مررت بخالد أيَّ فارس) فـ (أي) حال من (خالد) منصوب بالفتحة.

المبحث الثاني:

حكم إضافتها:

١ ـ ما يجب إضافته لفظًا ومعنى، فلا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، وهي الوصفية والحالية، فمثال الوصفية نحو (مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ)، ومثال الحالية نحو (مررت بزيدٍ أيَّ فتى).

٢ ـ ما يجب إضافته معنى، ويجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ والإتيان بالتنوين عوضًا عن المضاف إليه، وهي الاستفهامية والشرطية والموصولة، فمثال الاستفهامية قولك: (أكرمت رجلاً) فيقال: (أيًّا يا فتى؟)، ومثال الشرطية قولك: (أيًّا تكرمْ أكرمْ) وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] والتقدير: أيَّ اسمٍ تدعوا، وكقولك: (أيَّ رجلٍ تضربْ أضربْ ـ وأيًّا تضربْ أضربْ)، ومثال الموصولة قولك: (يعجبني أيُّهم عندك، وأيٌّ عندك).

ولا تضف لمفرد معرفِ (أيًّا) وإن كررتها فأضفِ
أو تنو الاجزا واخصصن بالمعرفهْ موصولة أيًّا وبالعكس الصفهْ
وإن تكن شرطًا أو استفهاما فمطلقًا كمّل بها الكلاما

المعنى: لا يجوز إضافة (أي) للمفرد المعرفة إلا إذا كررتها أو نويت الأجزاء، والمقصود بهذا الحكم هو (أي) الاستفهامية والشرطية والموصولة؛ لأنها هي التي تضاف للمعرفة. واخصص (أي) الموصولة بالإضافة للمعرفة، وأما (أي) التي تقع وصفًا فلا تضاف إلا إلى النكرة.

وأما الشرطية أو الاستفهامية فتضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقًا.

إضافة (لدن):

من الأسماء الملازمة للإضافة (لدن)، وهي ظرف للمكان والزمان،

ويستعمل لابتداء الغاية الزمانية والمكانية نحو (سرت من لدن البيتِ إلى المدرسة) و (جلست من لدنْ صلاةِ الصبح إلى طلوع الشمس).

وهو بمعنى (عند) إلا أنه أقرب مكانًا من (عند) وأخص منه. فإن (عند) تقع على المكان وغيره، تقول: (لي عند فلان مال) أي في ذمته، ولا يقال في ذلك (لدن).

وهي مثل (عند) يكون اسمًا لمكان الحضور أو زمانه، غير أنه ملازم لابتداء الغايات الزمانية والمكانية، و(عند) غير ملازمة لمبدأ الغايات. تقول: (جلست عنده) ولا تقول: (جلست لدنه) لأنه ليس في هذا التعبير مبدأ غاية.

وتقول: جئت من عنده، ومن لدنه، قال تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] ولذا كان معناه في الحقيقة هو (من عند) لا (عند).

والغالب في (لدن) أن تجرّ بمن نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وقوله: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] ولم ترد في القرآن الكريم إلا كذلك لملازمتها لابتداء الغايات.

أما حكمها فهي مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية. وتخرج عن الظرفية إلى الجر بـ (من) فتكون مبنية على السكون في محل جر.

أما المضاف إليه فيصح أن يكون مفردًا، وحكمه الجر، كما في الأمثلة السابقة، ويصح أن يكون جملة، لكن إذا أضيفت إلى الجملة فإنها مقصورة على ابتداء الغاية الزمانية دون المكانية؛ لأن الظروف المكانية لا يضاف شيء منها إلى الجملة إلا (حيث)، مثال ذلك (حضرت من لدن بدأت المحاضرة إلى أن انتهت).

وقد يليها كلمة (غدوة)، وحينئذ قد تقطع عن الإضافة نحو (مكثت هنا لدن غدوةً حتى الغروب) وقول أبي سفيان بن الحارث:

ومازال مُهري مَزجر الكلب منهمُ لدن غدوةً حتى دنت لغروب

المعنى: ما زال مهري بعيدًا عنهم من أول النهار إلى آخره.

وفي إعراب (غدوة) أكثر من وجه، فهي إما منصوبة على التمييز وصاحبه (لدن) المفرد، وعلى هذا فلا تكون (لدن) مضافة، أو على أنها خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير (لدن كانت الساعة غدوةً)، وعلى هذا تكون (لدن) مضافة للجملة تقديرًا.

وجوّز الكوفيون رفعها على أنها فاعل لـ (كان) التامة المحذوفة والتقدير (لدن كانت غدوةٌ) أي: ظهرت أو وُجِدت.

ويجوز جرها على أن (لدن) مضاف، و(غدوة) مضاف إليه مجرور، وهذا هو القياس والغالب في الاستعمال.

وألزموا إضافة (لدن) فجر ونصب غدوة بها عنهم ندر

المعنى: ألزم العرب لفظ (لدن) الإضافة فجرّ المضاف إليه، تقول: (من لدنّا، من لدنه). وقد يتجرد من الإضافة وينصب كلمة (غدوة) وهو نادر.

فائدة:

إن لفظ (لدن) مشابه للفظ (اللدْن) المأخوذ من اللدانة واللدونة. و(اللدن) اللين من كل شيء من عود أو حبل أو خَلَق، وامرأة لدنة ريّا الشباب ناعمة، وتلدّن في الأمر: تلبّث وتمكّث ولم يثُر ولم ينبعث عليه، والتلدّن: التمكّث. فاللدونة: الليونة، واللدن: اللين.

وقد ورد كلمة (لدن) الظرفية في القرآن الكريم سبع عشرة مرة، كلها في الرحمة والحنان والخير واللين ونحوه،وهو استعمال قريب لمعنى

الليونة، أعني إكساء معنى (لدن) معنى اللدونة، قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، وقال: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ۖ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [آل عمران: ٣٨]، وقال: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ فَقَالُوا۟ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]، وقال: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وقال: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً ۖ وَكَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٣]، وقال موسى للرجل الصالح: ﴿إِن سَأَلْتُكَ عَن شَىْءٍۭ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِى ۖ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]. ولم يأت بـ (عند)، وهي هنا كما تفيد معنى الظرفية تفيد معنى التمكث والتلبث، وليس في (عند) هذا المعنى، فكأنه قال: قد بلغت العذر في تمكثك وصبرك عليّ، وتلبثك على إلحاحي في السؤال، وهو استعمال رفيع.

وقد تقول: ألم يرد قوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] وهذا ليس في اللين والرحمة؟

فأقول: إن هذا هو الموطن الوحيد الذي اقترن به البأس فيه والشدة بـ (لدن)، ومع ذلك هو في الرحمة، والنص يوضح ذلك، قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ١ ـ ٣] فهذا الكلام هو في القرآن الكريم، الذي هو خير ورحمة، منذرًا ومبشرًا، والخير يكون فيهما جميعًا.

ثم إنه لما كانت (لدن) أخص من (عند) لكونها أقرب مكانًا منها، كانت أبلغ من (عند) لأنها مبدأ المكان والزمان، ولم تستعمل (لدن) في القرآن الكريم إلا مع الله نحو قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وقوله: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]، وقوله: ﴿مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:

٦٧]، وقوله: ﴿رِّزۡقٗا مِّن لَّدُنَّا﴾ [القصص: ٥٧]، وقوله: ﴿مِن لَّدُنكَ سُلۡطَٰنٗا نَّصِيرٗا﴾ [الإسراء: ٨٠]، إلا في موطن واحد هو قوله: ﴿قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٦] فهي أبلغ من (عند) لأنها ألصق منها، وقد استعملت في القرآن الكريم في خصوصيات الألطاف والتعليم والرحمة الإلهية، وبموازنة ذلك بين استعمالها واستعمال (عند) يتضح الأمر. (م).

إضافة (مع):

وهي ظرف مكان أو زمان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما، تقول: (جلس محمد مع سعيد) و (جئت مع العصر). والمشهور فيها فتح العين، وهي معربة، وفتحتها فتحة إعراب، فتكون منصوبة على الظرفية. ومن العرب من يبنيها على السكون فيقول: (معْكم). ومنه قول جرير:

فريشي منكمُ وهواي معْكم ... وإن كانت زيارتكم لماما

المعنى: إن ما عندي من مال ولباس إنما هو منكم، وقلبي وهواي منصرف إليكم وإن كانت زيارتي إياكم ليست متصلة.

وأكثر ما تستعمل مضافة. وقد تأتي مفردة مقطوعة عن الإضافة بمعنى (جميع)، فتكون معربة منصوبة منوّنة على أنها حال نحو (جئنا معًا) أي: جميعًا، أو مصطحبين.

والفرق بين (فعلنا معًا) و (فعلنا جميعًا) أن (معًا) يفيد الاجتماع في حال الفعل، و(جميعًا) بمعنى (كلنا) سواء اجتمعوا أم لا. (م).

ومع (معْ) فيها قليل ونقلْ ... فتح وكسر لسكون يتصلْ

المعنى: كلمة (معَ) فيها لغة أخرى قليلة هي (معْ) بتسكين العين. ونقل عن العرب في هذه الساكنة العين فتحُها وكسرُها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها نحو (معَ ابنك، معِ ابنك).

٢ ـ ما يجب إضافته إلى الجملة:

ما يلازم الإضافة إلى الجملة ثلاثة أسماء هي (حيث، وإذ، وإذا). وسنتكلم على كل واحدة منها بالتفصيل:

١ ـ حيث: وهو ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب. ويضاف للجملة الاسمية نحو (اجلسْ حيث خالدٌ جالسٌ) و (أقمت حيث المنظرُ جميلٌ)، وللجملة الفعلية نحو (اجلسْ حيث يجلس أهل الفضل) و (أقمت حيث يجمل المنظر) وإضافتها إلى الفعلية أكثر. ومنه قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة: ٥٨]، سواء كانت مثبتة ـ كما سبق ـ أم منفية نحو (ستندم حيث لا ينفعُ الندم).

ولا تضاف إلى المفرد. وورد شذوذًا قوله:

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعا نجمًا يضيء كالشهاب لامعا

المعنى: أما ترى طلوع سهيل في مكانه، وأعني بسهيل نجمًا منيرًا كإنارة شعلة النار الساطعة.

فإن جاء بعدها مفرد رفع على أنه مبتدأ خبره محذوف نحو (اجلسْ حيث الماءُ) أي: وفيرٌ أو موجودٌ، و(اجلسْ حيثُ خالدٌ) أي جالسٌ.

٢ ـ إذ: وهي ظرف للزمان الماضي المبهم، مبني على السكون في محل نصب. وتضاف إلى الجملة الاسمية نحو (جئت إذ المطرُ هاطلٌ)، والفعلية نحو (جئت إذ طلعت الشمس)، وقد اجتمع نوعا الإضافة في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

وقد يكون الفعل المضاف إلى (إذ) ماضيًا لفظًا ومعنى كقوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ﴾ [يونس: ٧١]، أو معنى فقط بأن يكون

الفعل مضارعًا في لفظه دون زمنه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧]؛ لأن ما ذكر متقدم على نزول الآية.

وقد تكون ظرفًا للمستقبل كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١].

وقد تحذف الجملة المضاف إليها فيؤتى بالتنوين عوضًا عنها كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۝٨٣ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣ ـ ٨٤]، وقوله: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الروم: ٤ ـ ٥].

ويلحق بـ (إذ) ما أشبهها من الأسماء في كونه ظرفًا يدل على الزمان الماضي المبهم [أي غير محدود ولا معين ولا حد له يحصره]، نحو (حين، ووقت، وزمان، ولحظة) وكذلك (يوم، وساعة) إذا أريد بهما مطلق الزمان.

فهذه الظروف وما أشبهها تضاف إلى ما تضاف إليه (إذ) من الجمل الاسمية والفعلية، فمن إضافتها إلى الفعلية قولك: (جئتك حينَ انصرف خالد، ووقتَ جاء سعيد)، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ﴾ [المائدة: ١١٩]. ومن إضافتها للاسمية قولك: (زرتك زمانَ عليٌّ والٍ، حين خالدٌ أميرٌ).

وإضافتها إلى الجملة جائزة لا واجبة، فيصح أن تضاف إلى المفرد، بخلاف (إذ) فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة ـ كما مضى ـ تقول: (ساعدتني في وقت الشدائد) و (استيقظت وقت الفجر).

فإن كان الظرف غير ماض ـ وهو المستقبل ـ لم يُجر مُجرى (إذ) في الإضافة إلى الجملة بنوعيها، بل يعامل معاملة (إذا) فلا يضاف إلى الجملة الاسمية، بل إلى الفعلية فتقول: (أجيئك حين يجيء زيد).

وإن كان الظرف غير مبهم (وهو الظرف المحدود) نحو (شهر وحول

وساعة وسنة) لم يضف إلى الجملة؛ لأنه لم يسمع، بل يضاف إلى المفرد، تقول: شهر رمضان مبارك، وسنة ثمانٍ فتح مكة.

وألزموا إضافة إلى الجملْ حيث وإذ وإن ينوّن يُحتَمَلْ
إفراد إذ وما كإذ معنى كإذْ أضف جوازًا نحو حين جا نُبِذْ

والمعنى: ألزم النحاة إضافة (حيث، وإذ) إلى الجمل، وإن ينوّن (إذ) بحذف المضاف إليه كان من المحتمل إفرادها، أي قطعها عن الإضافة لفظًا لا معنى لوقوع التنوين عوضًا عن الجملة المضاف إليه. وما كان مثل (إذ) في المعنى في كونه ظرفًا ماضيًا غير محدود فهو كـ (إذ) في إضافته إلى الجملة بنوعيها، لكن إضافته جائزة لا واجبة نحو (حين جاء نبذ).

الإعراب والبناء فيما يضاف إلى الجملة جوازًا:

ذكرنا قبل قليل أن ما كان اسم الزمان مثل (إذ) في كونه اسم زمان ماضيًا مبهمًا ـ أي يدل على زمن غير محدد ـ نحو حين ووقت وزمن ويوم، فإنه يضاف إلى الجملة التي بعده، والإضافة إلى الجملة التي بعده ليست واجبة هنا؛ لأن هذه الألفاظ قد تضاف إلى المفرد، فإذا أضيف إلى الجملة جاز فيه وجهان:

١ ـ الإعراب، حملاً على الأصل في الأسماء.

٢ ـ البناء على الفتح، حملاً على (إذ) لأنها مبنية، سواء أضيفت إلى جملة فعلية صدّرت بفعل مبني بناء أصليًا كالفعل الماضي، أم عارضًا كالمضارع المتصل بنون النسوة، أم جملة فعلية صدّرت بفعل مضارع معرب، أم جملة اسمية.

ولكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدّرت بفعل مبني البناء، فمثال ما كان البناء فيه أصليًا قولنا: (استيقظت على حينَ أذّن المؤذن) فـ (حينَ) اسم زمان مبهم مبني على الفتح في محل جر، ويجوز (على حينِ)

ويكون اسمًا مجرورًا بالكسرة الظاهرة. ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيومَ ولدتْه أمه) فيجوز الفتح على البناء، والكسر على الإعراب.

وقد روي بالبناء والإعراب قول النابغة الذبياني:

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألمّا أصحُ والشيب وازع

المعنى: عاتبت نفسي على الصبا وأنا شيخ وقلت: ألمّا أُفق مما أنا فيه من الصبابة والشوق، والشيب كافٌّ عن ذلك.

بفتح نون (حينَ) على البناء وهو المختار، وكسرها على الإعراب.

ومثال ما كان البناء فيه عارضًا قولك: (سأجيء في وقتَ يرجعْنَ من الجامعة) فـ (وقت) اسم زمان مبني على الفتح في محل جر لإضافته إلى الفعل المضارع (يرجعْنَ) المبني على السكون لاتصاله بنون النسوة. ويجوز (في وقتٍ) فيكون مجرورًا بالكسرة الظاهرة.

وأما ما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء نحو (هذا وقت يُكافأ المجدون) فيجوز في (وقت) الرفع على أنه خبر، ويجوز البناء على الفتح، والأول أرجح. ونحوه (نزل المطر على حينِ الفلاحُ قانطٌ) فيجوز (على حينٍ) بالكسر على الإعراب، و(على حينَ) بالفتح على البناء. ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] فقد قرأ السبعة إلا نافعًا المدني بالرفع على الإعراب، على أنه خبر المبتدأ (هذا). وقرأ نافع بالفتح على البناء، فهو مبني على الفتح في محل رفع خبر. وكقول الشاعر:

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني كريمٌ على حينِ الكرامُ قليلُ

وقول الآخر:

تذكّرَ ما تذكّر من سليمى على حينِ التواصلُ غيرُ دانِ

ببناء (حين) على الفتح وجرها بالكسرة.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدّرت بمضارع أو جملة اسمية إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضٍ.

هذا حكم ما أضيف إلى الجملة جوازًا، وأما ما أضيف إليها وجوبًا فلازم للبناء لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة كحيث وإذ وإذا.

وابن أوَ اعرب ما كإذ قد أجريا   واختر بنا متلوّ فعل بنيا

وقبل فعل معرب أو مبتدا   أعرب ومن بنى فلن يفندا

المعنى: ابن أو أعرب ما أجري مُجرى (إذ) في كونه اسم زمان ماض مبهم، لكن المختار بناء ما يتلوه فعل مبني سواء كان ماضيًا أم مضارعًا مبنيًّا، وإعراب ما تلاه مبتدأ أو فعل معرب وهو المضارع، ومن بنى في جميع هذه الحالات فلن يغلَّط.

❋ ❋ ❋

٣ـ إذا: ظرف للمستقبل في الغالب، متضمن معنى الشرط، ويختص بالدخول على الجملة الفعلية، فلا يضاف إلا إليها نحو (إذا جاء محمد فأكرمْه) و (أجيبك إذا دعوتني)، ولا تضاف إلى الجملة الاسمية، فلا تقول: (آتيك إذا محمد مسافر) خلافًا للأخفش والكوفيين. وأما (أجيئك إذا محمدٌ سافر) فمحمد فاعل لفعل محذوف وليس مرفوعًا على الابتداء، هذا مذهب سيبويه.

وخالفه الأخفش فجوّز كونه مبتدأ، خبره الفعل الذي بعده.

والأكثر أن يكون الفعل الذي يليها ماضيًا، وقد يكون مضارعًا، وهو أقل، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب الهذلي:

والـنـفـس راغـبـة إذا رغّـبـتـهـا وإذا تـردّ إلـى قـلـيـل تـقـنـع

و(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، وهو مضاف، و(رغبتها) في محل جر مضاف إليه.

وألـزمـوا إذا إضـافـة إلـى جمل الافعال كهُن إذا اعتلى

المعنى: ألزم النحاة إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية مثل (هنْ إذا اعتلى).

فائدة:

قد تخرج (إذا) عن الاستقبال فتستعمل للمضيّ نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾ [النمل: ١٨]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ﴾ [الكهف: ٩٣]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ﴾ [الكهف: ٩٦]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١]؛ لأن الانفضاض واقع في الماضي.

وقد يقع شرطها وجوابها ماضيين نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَنۡعَمۡنَا عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ أَعۡرَضَ﴾ [الإسراء: ٨٣]، أو مضارعين نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدٗا﴾ [الإسراء: ١٠٧]، أو مختلفين كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ [المائدة: ٨٣]، وقوله: ﴿إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُ ٱلرَّحۡمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدٗا وَبُكِيّٗا﴾ [مريم: ٥٨].

وقد يتجرد للظرفية المحضة، فلا يتضمن معنى الشرط كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١ ـ ٢]، وقوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ٢].

وتجيء للحال كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، وقوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١ ـ ٢].

وتستعمل أيضًا للاستمرار نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُم بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ

﴿وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥ ـ ١٥٦]، وقوله: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ۖ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَـُٔوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣]. (م).

ظروف الغايات:

وهي غير وقبل وبعد وفوق وتحت وأمام وخلف ويمين وشمال ودون وأول وعل وأسفل ونحوها. وتسمى الظروف المعرّفة بالقصد.

ولها أربع حالات تبنى في حالة منها وتعرب في بقيتها. أما الحالات الثلاث التي تعرب فيها فهي:

١ ـ أن تضاف نحو (أصبت درهمًا لا غيرَه)، وقوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ۖ﴾ [طه: ١٣٠]، وقوله: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦].

٢ ـ أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه نصًّا دون غيره من الألفاظ، فيبقى الإعراب ويحذف التنوين، كما لو كان المضاف إليه مذكورًا كقول الشاعر:

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابةً فما عطفت مولى عليه العواطف

المعنى: ومن قبل ذلك نادى كل مولى قرابته حتى يعينوه فلم يلبّ نداءه أحد منهم.

ومن ذلك قراءة الجحدري والعقيلي: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤] بالخفض بغير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده.

٣ ـ أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى معناه ولا لفظه فيكون حينئذ نكرة وينوَّن، نحو (عرفت قيمة الوقت وكنت قبلاً مضيعًا لوقتي)، ومنه قراءة الجحدري والعقيلي ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾ بجر (قبل، وبعد) وتنوينهما. وكقول يزيد بن الصعق:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم

المعنى: يقول إنه ـ بعد أن أدرك ثأره ونال من عدوه ما كان يشتهي ـ طاب له الشراب، وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب الماء لم يستطع أن يسيغه.

٤ ـ وأما الحالة التي يبنى فيها فهي أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه دون لفظه. وتكون حينئذ مبنية على الضم نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ فـ (قبل) و (بعد) ظرفان مبنيان على الضم في محل جر، وقوله: ﴿ءَآلۡـَٔـٰنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١] فـ (قبل) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب.

والفرق بين نية المعنى ونية اللفظ، أن نية اللفظ أن يلاحظ اللفظ المنوي معناه في نفس المتكلم دون غيره من الألفاظ، ونية المعنى أن يلاحظ المعنى دون النظر إلى لفظ معين.

ومما يلحق به (أول) كقول معن بن أوس:

لعمرُك ما أدري وإني لأوجلُ على أينا تعدو المنية أولُ

المعنى: أقسم بحياتك إني لا أعلم ـ مع أنني خائف ـ من الذي ينزل به الموت منا قبل أن ينزل بصاحبه.

و (وراء) كقول الشاعر:

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك إلا من وراءُ وراءُ

المعنى: لا خير في المودة التي بيننا إذا كنت لا تجدني أهلاً لأن تأمنني على سرك وسائر شؤونك، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا يبش.

و(علُ) إذا أريد به علوّ معين كقولنا: (سقط من علُ).

وفي الألفية:

واضمم بناءً (غيرًا) ان عدمت ما ... له أضيف ناويًا ما عدما
قبل كغير بعد حسب أولُ ... ودون والجهات أيضًا وعلُ
وأعربوا نصبًا إذا ما نكّرا ... (قبلاً) وما من بعده قد ذكرا

المعنى: اضمم (غيرًا) ضمة بناء إن فقدتَ ما أضيفت له (غير)، أي إن فقدتَ المضاف إليه ولم تجده في الكلام ونويته معنى لا لفظًا.

و(قبل) يشبه (غير) في البناء إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه. ومثلها: بعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات، وعلُ.

وأعرب النحاة لفظة (قبل) وما بعده من الأسماء المذكورة في البيت السابق بالنصب مع التنكير إذا حذف المضاف إليه ولم ينوَ معناه ولا لفظه.

فائدة:

هذا القسم الأخير يسميه النحويون الغايات، وقد آثرنا تسميتها الظروف المعرّفة بالقصد أو الظروف المقصودة.

ونعني بالظروف المقصودة أن هذه الظروف معلومة الزمان أو المكان من دون معرّف لفظي، وإنما هي معرّفة بمعرّف معنوي وهو القصد إليها فبنيت على الضم لمخالفة حالاتها الإعرابية الأخرى التي تكون فيها نكرة أو معرّفة بالإضافة.

وهناك من يرى أنه ليس ثمة مضاف إليه محذوف كما ذهب إليه النحاة، وإنما هو في الحقيقة ظرف معرّف بالقصد، أي ظرف معلوم للمتكلم أو للمخاطب. فقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠] يدل على أن ذلك الزمان معلوم للمخاطبين.

ومما يرجح ذلك أنه قد يضعف تقدير مضاف إليه وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] فليس ثمة مضاف إليه محذوف بعد كلمة (قبل)، وإنما المراد بهذا الزمان زمان معيّن معلوم عند

المخاطبين، ومعلوم أن المخاطبين لم يقتلوا أنبياء الله، وإنما المقصود به آباؤهم الأقدمون، غير أن الزمان معلوم.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨] فإنه لا يحسن تقدير مضاف إليه، وإنما المقصود به زمان معيّن معلوم غير محدود بإضافة. ونحوه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقوله: ﴿قَالُوٓا۟ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، وقوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [القصص: ٤٨].

فإن زمان (قبل) ههنا معلوم مقصود وليس مقيدًا بإضافة.

وهذا يتضح فيما لا تصح إضافته وهو (عل)، فإن (عل) مما لا يضاف أصلاً، وقد ذكروا أنه إذا كان المقصود به علوًّا معلومًا بنوه على الضم وإلا أعربوه.

وكذلك الأمر في سائر أخواتها، فإنها إذا كانت معلومة بالقصد لا بإضافة كانت مبنية على الضم وإلا كانت معربة.

ويشبهها في ذلك النكرة المقصودة في النداء مثل (يا رجلُ) بخلاف (يا رجلاً) فإن رجلاً في الأولى مقصودة وهي معرّفة بالقصد وتسمى النكرة المقصودة، بخلاف الثانية فإنها غير مقصودة، ولذا فهي نكرة. فالمعرّفة بالقصد في النداء مبنية على الضم نظيرة تلك في الإضافة بخلاف النكرة والمضافة.

فعلى هذا يكون الأمر كما يأتي:

إن هذه الظروف إذا لم تضف كانت نكرة لا تدل على زمان أو مكان

معيّن، وإن أضفتها كانت مقيّدة بذلك المضاف إليه تخصيصًا أو تعريفًا. وإن بنيتها على الضم كان المعنى أنك قصدت بها زمانًا معينًا أو مكانًا معينًا فأشرت إليه. فإذا قلت: (رأيته قبلاً) كان المعنى أنك رأيته فيما مضى. وإذا قلت: (رأيته قبل محمد) أو (قبل مدة طويلة) كان مقيّدًا بقيد الإضافة، نكرة أو معرفة.

وأما قولك: (رأيته قبلَ) فهو تعبير قليل، ولا يصح إلا إذا كان هناك لفظ معيّن قامت القرينة عليه فحذفته لذلك وأبقيت المضاف على حاله، كأن المضاف إليه مذكور في الكلام.

فإن قلت: (رأيته قبلُ) قصدت به زمنًا معينًا معلومًا وهذا الزمن معرفة. وكذا إن قلت: (سقط من علُ) فإن المعنى أنه سقط من علوٍّ مخصوص. بخلاف ما لو قلت: (سقط من علٍ) فإن المعنى أنه سقط من مكان عالٍ غير معلوم. (م).

المضاف إلى ياء المتكلم

يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مفردًا صحيح الآخر نحو نفسي، ووطني، ومالي، أو معتلّاً جاريًا مجرى الصحيح [وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن] نحو ظبيي، ودلوي، وسقيي، أو جمع تكسير صحيح الآخر نحو غلماني، ورفاقي، أو جمع مؤنث سالمًا نحو زميلاتي، وفتياتي، وطالباتي.

ويكون الإعراب بالحركات المقدرة للمناسبة. فإذا أعربنا (صديقي) في قولنا: (جاء صديقي) قلنا: إنه فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وإذا أعربناه في قولنا: (زرت صديقي) قلنا: إنه مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة، وإذا أعربناه في قولنا: (مررت بصديقي) قلنا: إنه اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة المقدرة.

أما الياء فهي ضمير متصل مبني على السكون أو الفتح في محل جر مضاف إليه.

وهناك من يرى أن (صديقي) في حالة الجر مجرور بالكسرة الظاهرة ليسره ولبعده عن التكلف، ما دام أن الكسرة موجودة في اللفظ، وهناك من يرى أنه مجرور بالكسرة المقدرة لتطّرد القاعدة. ويبدو لي أن الإعرابين جائزان.

وإن كان معتلّاً فإما أن يكون مقصورًا أو منقوصًا:

١ ـ المقصور: نحو فتى، وعصا، وحكمه أن آخره واجب السكون؛ لأن آخره ألف، والياء واجبة الفتح للخفة والتخلص من التقاء الساكنين. وتبقى الألف على حالها ويعرب بحركات مقدرة على الألف كما كان يعرب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقول: (هذه عصايَ، وأمسكت عصايَ، وتوكأت على عصايَ). فتكون (عصاي) في الجملة الأولى خبر المبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. وفي الجملة الثانية: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة... إلخ، وفي الجملة الثالثة: اسم مجرور بـ (على) وعلامة جره الكسرة المقدرة... إلخ.

وهذيل تقلب ألفه ياءً وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم فتقول: (هذه عَصَيَّ، وهُدَيَّ خير طريق لنجاتي). ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

سبقوا هَويَّ وأعنقوا لهواهم فتخرِّموا ولكل جنب مصرع

المعنى: إن أولادي سبقوا ما أهواه وهو بقاؤهم، وبادروا مسرعين إلى ما يهوونه وهو الموت، وليس الموت مختصًّا بهم، وإنما هو أمر يلاقيه كل إنسان.

فقوله: (هوَيَّ) أصله (هواي) فالألف ألف المقصور، وبعدها ياء المتكلم، فقلب الألف ياء وأدغمها في ياء المتكلم فصارت (هوَيَّ).

فـ (هوَيَّ) مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المنقلبة ياء لإدغامها في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر.

٢ ـ المنقوص: نحو القاضي، والداعي، وحكمه أن آخره واجب السكون؛ لأن ياءه مدغمة في ياء المتكلم، وياء المتكلم واجبة الفتح نحو

(العقل هاديَّ إلى الرشاد) و (هو قاضيَّ) فـ (هاديَّ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

ويعرب في حالة النصب بفتحة مقدرة على يائه منع من ظهورها سكون الإدغام فتقول مثلاً: (حمدت الله معطِيَّ الرزقَ).

ومعنى ذلك أن الفتحة تظهر على ياء المنقوص لخفتها، وإنما تسكّن إذا اتصلت بها ياء المتكلم؛ لأنه يجب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين ليدغم في الثاني، فالسكون الذي يقتضيه الإدغام يمنع من ظهور الفتحة على الياء.

وعندما أعرب (معطيَّ) أقول: نعت لله منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره ـ أي على الياء المدغمة في ياء المتكلم ـ منع من ظهورها سكون الإدغام، أي السكون الذي اقتضاه إدغام ياء المنقوص في ياء المتكلم.

ويعرب في حالة الجر بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها سكون الإدغام نحو (شكرت لمعطِيَّ الرزقَ). وإعراب (معطِيَّ) في هذا المثال: اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

٣ ـ المثنى: وحكمه أن آخره واجب السكون، والياء واجبة الفتح، وتحذف النون للإضافة، وتسلم الألف في حالة الرفع نحو (هذان غلامايَ) فـ (غلاماي) خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة وهو مضاف، والياء مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، والأصل:

غلامان لي، فحذفت النون واللام للإضافة. وحركت الياء بالفتح لالتقاء الساكنين.

وفي حالتي النصب والجر تدغم الياء في ياء المتكلم كالمنقوص، نحو (رأيت غلامَيَّ) و(مررت بغلامَيَّ).

والأصل: بغلامَين لي، فحذفت النون واللام للإضافة، ثم أدغمت الياء في الياء، وفتحت ياء المتكلم.

وفي إعراب النصب نقول: مفعول به منصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم لأنه مثنى وحذفت نونه للإضافة، وياء المتكلم مضاف إليه.

وفي إعراب الجر نقول: اسم مجرور وعلامة جره الياء المدغمة في ياء المتكلم لأنه مثنى وحذفت نونه للإضافة، وياء المتكلم مضاف إليه.

٤ ـ جمع المذكر السالم: وحكمه أن آخره واجب السكون، والياء واجبة الفتح، وتحذف النون للإضافة.

وفي حالة الرفع تقلب الواو ياء وتدغم في ياء المتكلم وتقلب الضمة كسرة للمناسبة تقول: (جاء مهندسِيَّ) والأصل (مهندسوني) فحذفت النون للإضافة فصارت (مهندسوي) اجتمعت الواو والياء في الكلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ (مهندسِيَّ).

وإعرابها: فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياءً للإدغام.

ومنه قولك: (أنتم مشارِكيَّ) و (هؤلاء منقذِيَّ من الضيق) و (معلميَّ يحبون أدبي).

وأصل (مشاركيَّ): مشاركون لي، حذفت النون واللام للإضافة فصارت: مشاركوي، ثم قلبت الواو ياء ساكنة وأدغمت في ياء المتكلم المفتوحة وكسر ما قبلها فصارت: مشارِكِيَّ.

وأصل (منقذيَّ، ومعلمِيَّ): منقذوني، ومعلموني، حذفت النون للإضافة فصارت: (منقذوي، ومعلموي) ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم وكسر ما قبلها فصارت (منقذِيَّ، ومعلمِيَّ).

وأما في حالتي النصب والجر فتدغم الياء في الياء، تقول في النصب: (شجعتُ مهندسِيَّ على التفاني في العمل). وإعرابها: مفعول به منصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

وتقول في الجر: (مررت بمهندسِيَّ).وإعرابها :اسم مجرور بالباء وعلامة جره الياء المدغمة في ياء المتكلم وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

فإن كان ما قبل الواو مفتوحًا نحو (مرتَضَون) بقي على فتحه منعًا للبس فنقول: (هؤلاء مرتَضَيَّ).

وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز في الياء معه الفتح والتسكين فتقول: (غلاميَ) و(غلامي).

آخر ما أضيف لليا اكسر إذا   لم يك معتلاً كرامٍ وقذى

المعنى: اكسر آخر الاسم الذي أضيف للياء (ياء المتكلم) بشرط أن لا يكون هذا الاسم معتل الآخر مثل رامٍ وهو المنقوص، وقذى وهو المقصور.

أو يك كابنين وزيدِين فذي   جميعُها اليا بعدُ فتحُها احتذي

المعنى: وألا يكون مثنى كابنَين، أو جمع مذكر سالم كزيدِين، فهذه الأربعة جميعها اليا تكون بعدها ياء المتكلم مفتوحة.

وتدغم اليا فيه والواو وإن   ما قبل واو ضم فاكسره يهن

المعنى: وتدغم الياء التي في آخر المضاف بياء المتكلم، وكذلك تدغم الواو أيضًا، والمراد أن ياء المتكلم تدغم في ياء المثنى المنصوب

وفي ياء جمع المذكر المنصوب، وكذلك تدغم في واو جمع المذكر المرفوع بعد انقلاب واوه ياءً، وإن كان ما قبل الواو مضمومًا فإنه يكسر ليهون النطق، أي: ليسهل النطق بالكسرة قبل الياء المشددة.

وألفًا سلّم وفي المقصور عنْ هُذَيل انقلابها ياءً حسن

المعنى: أبق الألف في المثنى المرفوع والمقصور عند إضافتهما للياء، إلا عند هذيل فتنقلب ألف المقصور ياءً.

إعمال المصدر

تعريفه:

المصدر هو الاسم الدال على الحدث مجردًا عن الزمان متضمنًا أحرف فعله لفظًا مثل (عَلِم عِلْمًا)، أو تقديرًا مثل (قاتل قتالاً)، أو معوَّضًا مما حذف بغيره مثل (وعد عدةً) و (سلّم تسليمًا).

فـ (العلم) مشتمل على أحرف (علِمَ) لفظًا. و(القتال) مشتمل على ألف (قاتل) تقديرًا؛ لأن أصله (قيتال)، بدليل ثبوت هذه الياء في بعض المواضع فنقول: (قاتل قيتالاً، وضارب ضيرابًا) وهذه الياء أصلها الألف في (قاتل) انقلبت ياءً لانكسار ما قبلها. و(العدة) أصلها (الوعد) حذفت الواو وعوّضت منها تاء التأنيث. و(التسليم) أصله (السِّلّام) ـ بكسر السين وتشديد اللام ـ حذف أحد حرفي التضعيف وعوّض منه تاء التفعيل، فجاء على (تَسلام) كالتَّكرار، ثم قلبوا الألف ياءً فصار إلى التسليم، فالتاء عوض من إحدى اللامين.

عمله:

يعمل المصدر عمل فعله في موضعين:

الأول: أن يكون الفعل محذوفًا وينوب عنه المصدر في تأدية معناه نحو(تركًا الإهمالَ)، و(إطعامًا الفقراءَ)، و(ضربًا اللصَّ)، فـ (تركًا) مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: اترك الإهمال تركًا، وكذلك في المثالين الآخرين.

الثاني: أن يكون المصدر مقدرًا بـ (أن) المصدرية، أو (ما) المصدرية والفعل نحو (يسرّني شكرُك المنعمَ). فـ (شكر) فاعل (يسرّ) وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو الكاف، ونصب المفعول به وهو (المنعم)، ويمكن أن يحل محله (أنْ) والفعل، أو (ما) والفعل، فنقول: (يسرّني أن شكرتَ المنعم) إن أردت المضيّ، أو (يسرني أن تشكر المنعم) إن أردت الاستقبال، أو (يسرني ما تشكر المنعم) إن أردت الحال.

ومعنى ما سبق أن المصدر يعمل عمل الفعل إذا كان مقدرًا بـ (أنْ) والفعل، أو بـ (ما) والفعل، فيقدر بـ (أنْ) إذا أريد المضيّ أو الاستقبال فتقول: (عجبت من إكرامك سعيدًا أمس أو غدًا) والتقدير: من أن أكرمت سعيدًا أمس، أو من أن تكرم سعيدًا غدًا. ويقدر بـ (ما) إذا أريد به الحال نحو (عجبت من إكرامك سعيدًا الآن) التقدير: مما تكرم سعيدًا الآن.

أقسام المصدر العامل:

ينقسم المصدر العامل ثلاثة أقسام:

أ ـ **المصدر المضاف**، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين نحو (عجبت من إكرامِ سعيدٍ خالدًا)، فـ (إكرام) مضاف، و(سعيد) مضاف إليه، و(خالدًا) مفعول به منصوب، وناصبه المصدر (إكرام).

وهو إما أن يكون مضافًا إلى فاعله أو إلى مفعوله، فالمضاف إلى فاعله كالمثال السابق، وقولك: (يسرني شكرُك المنعمَ) و (عقابك المذنبَ رادعٌ له) و (إطاعتك الرئيسَ فضيلةٌ) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فالمصدر (دفع) أضيف لفاعله من حيث المعنى وهو لفظ الجلالة (الله)، وقوله: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، وقوله: ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ١٦١].

والمضاف إلى مفعوله نحو (رعايةُ الأزهارِ الزارعُ أمر ضروري)، و(إكرامُ المتفوقين المديرُ تشجيعٌ لهم). فالمصدر (رعاية) أضيف لمفعوله (الأزهار) وجاء بعدهما الفاعل (الزارع)، وتقدير الكلام: (رعايةُ الزارعِ الأزهارَ). وفي المثال الثاني أضيف المصدر (إكرام) لمفعوله (المتفوقين) وجاء بعدهما الفاعل (المدير).

ب ـ المصدر المنوّن: وإعماله أقرب إلى القياس من إعمال المضاف؛ لأنه يشبه الفعل في التنكير، وهو يلي المضاف في الكثرة نحو قولك: (عجبت من إكرامٍ خالدًا) وقولك: (تحسن بك مكافأةٌ كلَّ محسنٍ) و (نحن في انتظارٍ أنباءَ البريد) و (واجب علينا تشجيعٌ كلَّ مجتهد) وقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤ ـ ١٥]، فـ (إطعامٌ) مصدر مؤول نصب المفعول به، وهو قوله: (يتيمًا)، ويقول المرار بن منقذ التميمي:

بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قومٍ ... أزلنا هامهنَّ عن المقيل

المعنى: يصف قومه بالجلادة والقوة، فيقول: أزلنا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها بضربنا بالسيوف رؤوسهم.

فـ (رؤوس) منصوبة بـ (ضرْب).

ج ـ المصدر المعرّف بـ (أل) وإعماله شاذ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بـ (أل)، وهو أقل من سابقيه استعمالاً نحو (صديقُك حَسَنُ التهذيبِ أبناءَه) و(العاقل شديدُ الحبِّ وطنَه) و(أخوك كثير الإتقانِ عملَه). ومنه قول الشاعر:

ضعيف النكايةِ أعداءَه ... يخال الفرار يراخي الأجل

المعنى: إن هذا الرجل عاجز عن مواجهة أعدائه وقهرهم ويظن أن الهرب من أعدائه يمد في أجله.

فـ (أعداءه) مفعول به منصوب بـ (النكاية).

وقول الآخر:

لقد علمتْ أُولَى المُغيرة أنني كررتُ فلم أنكُل عن الضرْب مِسمَعا

المعنى: لقد علمت أوائل الخيل المغيرة أنني لم أجبن ولم أعجز بل ضربتُ مِسمَعًا سيدهم.

فـ (مسمعا) مفعول به منصوب بـ (ضرْب).

❊ ❊ ❊

ويعمل المصدر أحيانًا عمل الفعل المتعدي فيكون له فاعل ومفعول به وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، فـ (اتخاذ) مصدر مضاف إلى فاعله، و(العجل) مفعول به، ومنه قولك: (ساءني عصيانُك أباك)، فـ (عصيان) مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الكاف، و(أباك) مفعول به.

وقد يستعمل استعمال الأفعال اللازمة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٧] وقولك: (يعجبني اجتهادُ سعيدٍ)، فـ (كيد) مصدر مضاف إلى فاعله (فرعون)، و(اجتهاد) مصدر مضاف إلى فاعله وهو (سعيد).

ويجوز حذف فاعله من غير أن يتحمل ضميره نحو (سرّني تكريمُ العاملين) فـ (تكريم) مصدر مضاف إلى مفعوله وهو (العاملين) والفاعل محذوف جوازًا، أي تكريمكم أو تكريم الناس أو نحو ذلك. ولا يجوز ذلك في الفعل؛ لأنه إن لم يبرز فاعله كان ضميرًا مستترًا.

ويجوز حذف مفعوله كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] أي: استغفار إبراهيم ربه لأبيه.

ويشترط في إعماله أن لا ينعت قبل تمام عمله، فلا يقال: (سرني إكرامُك العظيمُ خالدًا) ولا (أعجبني استقبالُك الطيبُ زيدًا)، بل يجب تأخير النعت فتقول: (سرني إكرامُك خالدًا العظيمُ) و(أعجبني استقبالُك زيدًا الطيبُ).

بفعله المصدر ألحق في العملْ   مضافًا او مجردًا أو مع ألْ
إن كان فعل مع (أن) أو (ما) يحل   محله ولاسم مصدر عملْ

المعنى: ألحق المصدر بفعله في العمل إن كان مضافًا أو مبدوءًا بـ (أل) أو مجردًا من (أل) والإضافة وهو المنوّن. ويعمل عمل فعله بشرط أن يمكن إحلال فعل مسبوق بـ (أن) أو (ما) المصدريتين محله. واسم المصدر يعمل عمل الفعل.

❋ ❋ ❋

وقد يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول به إن وجد، فيكون الفاعل مجرورًا في اللفظ مرفوعًا في المحل نحو (يسرني فهمُ زهيرٍ الدرسَ) فـ (فهم) فاعل (يسرّ)، وهو مضاف، و(زهير) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و(الدرس) مفعول به للمصدر. ومنه قولك: (عجبت من شربِ خالدٍ العسلَ)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وقد يضاف المصدر إلى المفعول فيجره ثم يرفع الفاعل إن وجد، فيكون المفعول مجرورًا في اللفظ منصوبًا في المحل نحو (يسرني فهم الدرسِ زهيرٌ) و(عجبت من شربِ العسلِ خالدٌ)، وفي الحديث: (بني الإسلام على خمس... وحجُّ البيت من استطاع إليه سبيلاً) فـ (حج) مصدر مضاف لمفعوله (البيت)، و(من استطاع) فاعل المصدر.ومنه قول الفرزدق يصف ناقة:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفيَ الدراهيم تنقادُ الصياريف

المعنى: هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم.

فـ (نفي) مصدر مضاف إلى المفعول (الدراهيم)، والفاعل (تنقاد).

وبعد جره الذي أضيف لهْ كمّل بنصب أو برفع عملهْ

المعنى: بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له من فاعل أو مفعول وجره المضاف إليه كمّل عمله بعد ذلك بالنصب أو بالرفع.

❋ ❋ ❋

وإذا لحق الفاعل المضاف إلى المصدر تابع من نعت أو عطف أو غيرهما، جاز في التابع الجر مراعاة للفظ الفاعل المتبوع؛ لأنه مجرور، وجاز فيه الرفع مراعاة لمحله نحو (سرني اجتهاد زهيرٍ الصغيرِ، أو الصغيرُ)، و(ساءني إهمالُ سعيدٍ وخالدٍ، أو خالدٌ).

وإذا لحق المفعول به المضاف إلى المصدر تابع من نعت أو عطف أو غيرهما، جاز في التابع الجر مراعاة للفظ المفعول المتبوع؛ لأنه مجرور، وجاز فيه النصب مراعاة لمحله نحو (يعجبني إكرام الأستاذِ المخلصِ تلاميذُه) بجر (المخلص) ونصبه، ونحو(عجبت من أكل الطعام الحارِّ زيدٌ) بجر (الحار) ونصبه، ونحوه (ساءني ضرب خالدٍ وسعيدٍ خليلٌ) بجر (سعيد) ونصبه. ومن مراعاة المحل قول زياد العنبري:

قد كنت داينت بها حسّانا مخافة الإفلاس والليانا

المعنى: قد كنت أخذت هذه الأَمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده، لمخافتي أن يفلس، أو يمطلني فلا يؤديني حقي.

فأضاف المصدر (مخافة) إلى مفعوله وهو (الإفلاس) ثم أتى بعطف النسق وهو (اللّيانا) منصوبًا نظرًا للمحل.

والغرض من الإتباع على المحل إيضاح الفاعل من المفعول فتقول: (عجبت من إكرام خالدٍ اللئيمَ) أو اللئيمُ، فرفع اللئيم يدل على أن خالدًا فاعل في الأصل، ونصبه يدل على أنه مفعول به.

وتقول: (أعجبني إكرام خالد أخوك، أو أخاك) على البدل للغرض نفسه، وكذلك (عجبت من ضرب زيدٍ وخالدٍ، أو خالدًا). فقولك: (عجبت من ضرب زيدٍ وخالدٍ) يدل على أن الضرب لهما واحد من حيث الدلالة على الثبوت.

وأما قولك: (عجبت من ضرب زيدٍ وخالدًا) فإن قدرته (وأن يضرب خالدًا) كان الضرب لخالد في الاستقبال، وإن قدرته (وأنْ ضرب خالدًا) كان الضرب له في الماضي بخلاف (عجبت من ضرب زيد) فإنه ليس نصًّا على زمن بعينه، بل هو يحتمل ذلك كما يحتمل الاستمرار والثبوت. (م).

وجُرّ ما يتبع ما جُرّ ومنْ راعى في الاتباع المحل فحسنْ

المعنى: إن جاء تابع للمضاف إليه المجرور فاجرر هذا التابع مراعيًا لفظ المجرور، سواء كان مرفوعًا محلّاً لأنه فاعل، أم منصوبًا محلّاً لأنه مفعول به، ثم بين أن الجر لمراعاة اللفظ ليس لازمًا، فمن يراع المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن.

اسم المصدر:

اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث وخالفه بخلوّه من بعض الحروف لفظًا أو تقديرًا من غير عوض وذلك كالعطاء والثواب والسلام والكلام والعِشْرة والوضوء، فـ (عطاء) مساوٍ لـ (إعطاء) معنى، ومخالف له بخلوّه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خالٍ منها

لفظًا وتقديرًا ولم يعوّض عنها شيء. ونحوه تكلّم كلامًا، فقد نقص منه تاء التفعُّل وأحد حرفي التضعيف.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظًا ولم يخل منه تقديرًا فإنه لا يكون اسم مصدر، بل يكون مصدرًا نحو (قتال) فإنه مصدر (قاتل) وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، لكن خلا منها لفظًا ولم يخلُ منها تقديرًا، ولذلك نُطق بها في بعض المواضع فقالوا: (قاتل قيتالاً، وضارب ضيرابًا) لكن انقلبت الألف ياءً لكسر ما قبلها.

وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو تعلّم تعلّمًا، وتوضّأ توضّؤًا، وعلم علمًا، أو بزيادة نحو أعلم إعلامًا، وقرأ قراءة، واستخرج استخراجًا، فإن نقص عن حروف فعله دون عوض أو تقدير كان اسم مصدر، فـ (إعطاء) مصدر لـ (أعطى)، وأما (العطاء) فاسم مصدر لأنه خلا من الهمزة التي في أوله دون عوض. و(التكلّم) مصدر الفعل (تكلّم)، أما (الكلام) فهو اسم مصدر لـ (تكلّم) لأنه خلا من التاء دون عوض. وقد تقول: إن الألف قبل الآخر عوض عن التاء، غير أن النحاة لا يعدون المدة التي قبل الآخر عوضًا؛ لأن العوض يكون في الأول أو في الآخر، بدليل ثبوتها في المصدر دون تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج.

واحترز بقوله: (دون تعويض) من المصدر المعوّض (وهو ما خلا من بعض ما في فعله لفظًا وتقديرًا ولكنه عوّض عنه شيء) فإنه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر نحو (عدة، وزنة) فإن فعليهما (وعد، ووزن) فحذفت الواو وعوّض عنها التاء في الآخر. ونحو تعليم وتسليم فإن فعليهما علّم وسلّم، والتاء عوض عن إحدى اللامين.

واسم المصدر يدل على الحدث عند النحاة كالمصدر، فالعطاء معناه

الإعطاء، والقبلة معناها التقبيل، والعذاب معناه التعذيب، ولذا عمل عمل المصدر كقول القطامي:

أكفرًا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائةَ الرتاعا

المعنى: لا يليق بي أن أجحد نعمتك عليّ بعد أن منعت الموت عني وأعطيتني مائة من الإبل الكريمة. والعطاء بمعنى الإعطاء.

وقول الآخر:

إذا صحّ عونُ الخالق المرءَ لم يجد عسيرًا من الآمال إلا ميسَّرا

المعنى: إذا ثبتت إعانة الخالق المخلوق لم يجد مما يرجوه أمرًا صعبًا إلا سهّله الله عليه. والعون هنا بمعنى الإعانة.

وقول الآخر:

بعشرتك الكرامَ تُعَدّ منهم فلا تُرَيَنْ لغيرهمُ أَلوفا

المعنى: إنما تحسب من زمرة الأشراف بمصاحبتك لهم دون غيرهم، فلا تمنح غيرهم حبك وعطفك. والعشرة بمعنى المعاشرة.

وقول الآخر:

قالوا كلامك هندًا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وإعمال اسم المصدر قليل. وفي الحديث (من قُبلة الرجل زوجتَه الوضوء) فالقُبلة اسم مصدر بمعنى التقبيل. و(زوجته) منصوب به.

والمصدر الميمي كغير الميمي في كونه يعمل عمل فعله نحو (محتمَلُك المصائبَ خيرٌ من مركبِك الجزعَ).

فائدة:

يذهب بعضهم إلى أن اسم المصدر أيضًا ما خرج عن قياس المصدر فيما كان فيه المصدر قياسًا نحو (عِشرة) و(قُبلة)، فإن (عِشْرة) اسم للمعاشرة، وفعله (عاشر)، وقد حذف الألف منه، وعلى مقتضى قول

النحاة ينبغي أن يكون مصدرًا، وذلك لأنه عوّض عن الألف المحذوفة بالتاء في آخره، ومثله (الهجرة) من (هاجر)، و(قُبلة) من (قبّل) مع أنهم يقولون إنها أسماء مصادر وليست مصادر.

وقيل إن المصدر يدل على الحدث، واسم المصدر يدل على الشيء أو الذات نحو العطاء والإعطاء، فالإعطاء هو الحدث، والعطاء اسم لما يُعطى، والغَسْل فعل الغاسل، أي الحدث، والغُسل الماء الذي يغتسل به، والتقبيل هو فعل المقبّل، والقُبلة اسم لذاك.

وهو عند البصريين لا يعمل؛ لأن أصل وضعه لغير المصدر، بل للاسم، وإعماله رأي الكوفيين، وقد أخذ به النحاة المتأخرون.

ورجح بعضهم أن الأصل في اسم المصدر أن لا يدل على الحدث، بل وضع للدلالة على الاسم، فالقَرض ما سلّفت، وأما الإقراض فمصدر (أقرض) وهو الحدث.

والإمطار مصدر أمطر، والمطْر بالسكون مصدر مطَرَ، وأما المطَر بالفتح فماء السحاب.

والرَّزْق بالفتح مصدر رزقَ وهو الحدث، والرِّزق بالكسر ما ينتفع به.

والحَمْل بالفتح مصدر حَمَل، والحِمْل بالكسر ما حمل.

والوُقود بالضم مصدر، والوَقود بالفتح الحطب.

والتكليم المصدر، والكلام اسم لما يخرج من الفم من اللفظ وكان مفيدًا تامًّا.

وهو لا يكون فقط بالحذف دون تعويض، بل يكون بتغيير الحركات أيضًا، كالدَّهْن والدُّهْن، والكَحْل والكُحْل، فالدَّهن مصدر دَهَن، والدُّهْن الاسم، والكَحْل مصدر كحَلَ، والكُحْل اسم لما يكتحل به، والحَمْل والحِمْل، والغَسْل والغُسْل.

ومما يدل على أن أسماء المصادر ليست للحدث في الأصل أننا نقول: السلام عليكم، ولا نقول: التسليم عليكم؛ لأن السلام اسم وهو الأمان، أما التسليم فهو الحدث، ومثله الكلام والتكليم، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦] ولا يصح أن نقول: (حتى يسمع تكليم الله أو تكلُّم الله) فإن كلام الله القرآن، أما التكليم فهو الحدث، ولو كانا بمعنى واحد لصح أن يستعمل أحدهما مكان الآخر.

هذا هو الأصل في اسم المصدر، وقد يستعمل أحيانًا للدلالة على الحدث، كما أن المصدر يستعمل للدلالة على الاسم أحيانًا وأصله الدلالة على الحدث.

فكما يراد بالخلق أحيانًا المخلوق، وبالقول المقول، وباللفظ الملفوظ، وبالنبت النبات، وهي مصادر، قد يراد على قلة بالدُّهن الدَّهن، وبالكُحل الكَحل، وبالقبلة التقبيل، وبالعذاب التعذيب.

والراجح أن أسماء المصادر في الأصل لا تدل على الأحداث، بل تدل على الأسماء، وقد تستعمل أحيانًا للدلالة على الحدث، كما تستعمل المصادر أحيانًا في الدلالة على الذوات. (م).

إعمال اسم الفاعل

تعريفه: صفة تؤخذ من الفعل المبني للمعلوم لتدل على معنى وقع من الموصوف بها على جهة الحدوث لا الثبوت ككاتب وشاهد.

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله من حيث نصب المفعول به، لكن هناك بعض التفصيلات والشروط المتصلة باقترانه بالألف واللام وتجرده منها، وهي ما يأتي:

١ ــ **أن يكون اسم الفاعل مجردًا من الألف واللام**، وهذا يرفع الفاعل مطلقًا بلا شرط كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨] فـ (ألوانه) فاعل لاسم الفاعل، وكقولك: (سعيدٌ مسافرٌ) ففي (مسافر) ضمير مستتر هو الفاعل.

وأما نصبه المفعول به فلا بد فيه من شرطين:

الأول: أن يكون للحال أو الاستقبال نحو (محمدٌ حاصدٌ زرعَه) و(سعيد كاتبٌ المحاضرةَ) أي الآن أو غدًا.

وإنما عمل اسم الفاعل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه ـ وهو المضارع ـ ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات، بمعنى أن الساكن في أحدهما مقابل في ترتيبه للساكن في الآخر، وكذا المتحرك. فـ (حاصِد) موافق لمضارعه (يَحْصِد) في كل ما ذكر.

والشرط الثاني: أن يعتمد على شيء قبله، كأن يعتمد على استفهام نحو قولك: (هل عارفٌ أخوك قدرَ الإنصاف؟) فـ (عارف) مبتدأ،

و(أخوك) فاعل سد مسد الخبر، و(قدر) مفعول به لاسم الفاعل. ونحوه (أمحرزٌ صديقُك الجائزةَ؟).

وقد تكون أداة الاستفهام مقدرة نحو (مقيمٌ سعيدٌ أم منصرفٌ؟) والتقدير: أمقيمٌ سعيدٌ أم منصرفٌ؟

أو يعتمد على نفي نحو قولك: (ما مهملٌ دروسَه خالدٌ) فـ (دروسه) مفعول به منصوب ناصبه اسم الفاعل (مهمل) المسبوق بـ (ما) النافية.

أو يعتمد على نداء نحو (يا طالعًا جبلاً انتبه) فـ (جبلاً) مفعول به منصوب، ناصبه اسم الفاعل (طالعًا) المسبوق بـ (يا) النداء. ونحوه (يا سائقًا سيارةً تمهّل).

أو يقع نعتًا لمنعوت مذكور نحو (جاء طالبٌ حاملٌ كتابَه) و (نرى رجلاً قائدًا بعيرًا).

وقد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكور كقول عمر بن أبي ربيعة:

وكم مالئٍ عينيه من شيءِ غيرِه إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

المعنى: كم من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى في بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى رمي الجمرات بمنى، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئًا.

فـ (عينيه) منصوب بـ (مالئ)، و(مالئ) صفة لموصوف محذوف تقديره: وكم شخص مالئ.

ونحو قول الأعشى:

كناطحٍ صخرةً يومًا ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنَه الوعِل

المعنى: الرجل الذي يكلف نفسه ما لا مطمع فيه كالوعل الذي ينطح الصخرة ليضعفها فلا يؤثر فيها شيئًا، بل يضعف قرنه ويؤذيه.

التقدير: كوعلٍ ناطحٍ صخرةً. فـ (صخرة) مفعول به منصوب، وناصبه اسم الفاعل (ناطح).

وقد يكون نعت محذوف عُرِفْ فيستحق العمل الذي وُصِفْ

المعنى: قد يكون اسم الفاعل نعتًا لمنعوت مقدر فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكور.

أو يقع حالاً نحو (يخطب عليٌّ رافعًا صوتَه) فـ (صوته) مفعول به منصوب ناصبه (رافعًا) الواقعة حالاً. ونحوه (جاء خالدٌ راكبًا سيارتَه)، وقوله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢].

أو يقع خبرًا لمبتدأ نحو (خالدٌ مكرمٌ سعيدًا) و (الجندي موطّنٌ نفسَه على المشقات).

أو يقع خبرًا لناسخ نحو قولك: (كان خالدٌ مكرمًا سعيدًا) وقوله تعالى: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن طِينٖ﴾ [ص: ٧١]، وقوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ﴾ [البقرة: ٣٠]، وقولك: (علم الجندي الوطنَ محبًّا شجاعتَه).

فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم يعمل، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مشبه له معنى لا لفظًا، فلا يصح أن تقول: (محمد كاتبٌ واجبَه أمس) بنصب (واجبه)، بل يجب فيه الإضافة فتقول: (محمد كاتبُ واجبِه أمس).

وخالف في ذلك الكسائي فأجاز إعماله وإن كان ماضيًا، محتجًّا بقوله تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ﴾ [الكهف: ١٨]، فـ (ذراعيه) منصوب بـ (باسط)، وهو بمعنى الماضي. وخرجه غيره على أنه حكاية الحال الماضية، ومعنى ذلك أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها، وعليه لا يكون (باسط) ماضيًا، وإنما هو حاضر، والسر في ذلك إحضاره في الذهن كأنه مشاهد.

وإن لم يعتمد اسم الفاعل لم يعمل. وخالف في ذلك الأخفش فأجاز عمله محتجًّا بقول الشاعر:

خبير بنو لِهب فلا تك ملغيًا مقالة لهبيٍّ إذا الطير مرتِ

المعنى: إن بني لهب عالمون بزجر الطير، فإذا قال لك أحدهم قولاً فصدّقه ولا تتغافل عنه.

فقوله: (خبير) مبتدأ، و(بنو لهب) فاعل سد مسد الخبر، ولم يعتمد اسم الفاعل على شيء مما ذكر.

وأما الجمهور فهم يشترطون الاعتماد، ويرون أن لا حجة للأخفش في هذا البيت، لجواز أن يكون قوله: (خبير) خبرًا مقدمًا، وقوله: (بنو لهب) مبتدأً مؤخرًا، وإنما صح الإخبار بالمفرد عن الجمع؛ لكون (خبير) على وزن (فعيل)، و(فعيل) على وزن المصدر كالصهيل والنعيق، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فكذا ما هو على وزنه. وقد ورد ذلك صريحًا في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] فـ (الملائكة) مبتدأ، و(ظهير) خبر المبتدأ، مع أن المبتدأ جمع.

كفعله اسم فاعل في العملِ إن كان عن مضيّه بمعزلِ
وولي استفهامًا او حرف ندا أو نفيًا او جا صفة أو مسندا

المعنى: إن اسم الفاعل كفعله في العمل، متعديًا كان أو لازمًا، بشرط أن يكون بمعزل عن الزمن الماضي، أي بمكان بعيد عنه، والمراد أنه لا بد أن يكون للحال أو الاستقبال، وبشرط أن يقع بعد استفهام، أو حرف نداء، أو نفي، أو يأتي اسم الفاعل صفة (والمراد بها هنا النعت والحال)، أو مسندًا، أي أن يقع خبرًا عن المبتدأ أو الناسخ.

فائدة:

مر بنا أن اسم الفاعل لا يتعدى إلا إذا كان دالّاً على الحال أو

الاستقبال، فإن لم يدل على الحال أو الاستقبال ـ بأن كان ماضيًا ـ أضيف، تقول: (هذا ضاربُ محمدٍ) بالإضافة إذا ضربه، و(ضاربٌ محمدًا) بالتنوين إذا كان يضربه أو ينوي ضربه.

ولا يفهم من هذا أن الإضافة لا تصح إلا إذا كان اسم الفاعل دالّاً على المضيّ، بل الإضافة جائزة سواء كان اسم الفاعل دالّاً على المضيّ أم غيره، تقول: (هذا ضاربُ محمدٍ أمس) و (هو ضاربُ محمدٍ غدًا)، إلا أن النصب لا يصح إلا إذا دل على الحال أو الاستقبال.

وقد مر بنا في باب الإضافة غير المحضة أن ما كان من اسم الفاعل دالّاً على الحال أو الاستقبال فإضافته غير محضة، بخلاف ما إذا كان دالّاً على المضيّ.

فالفرق بين الإضافة والنصب، أن النصب دلالته قطعية، إذ هو لا يدل إلا على الحال أو الاستقبال. أما الإضافة فدلالتها احتمالية، فهي تحتمل:

١ ـ المضيّ، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١]، وكقولك: (أنا ضاربُ خالدٍ أمس).

٢ ـ الحال أو الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠]، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [العنكبوت: ٥٧]، وقوله: ﴿أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ٢٩]، وهذا كله استقبال.

وقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩٢]، وهذا حال.

٣ ـ الدلالة على الاستمرار، كقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾

[الأنعام: ٩٥ ـ ٩٦]. فهو في كل حين يفلق الحب والنوى ويخرج الميت من الحي، وفي كل يوم يفلق الإصباح.

٤ ـ ثم إن الإضافة قد تفيد تغليب جانب الذات على الحدث في اسم الفاعل، بخلاف النصب، فإنه يفيد دلالته على الحدث، فنحن نستعمل اسم الفاعل للدلالة على الحدث أحيانًا، وأحيانًا نقصد به الدلالة على الاسم وذلك كالحارس والكاتب والسائق، فقد يراد بالحارس صفته وقد يقصد به شخصه، وكذلك الكاتب والسائق.

فبالإضافة قد يراد الاسم، وأما النصب فللدلالة على الحدث فقط، وذلك لأن الإضافة من خصائص الأسماء. تقول: (هذا سائقٌ السيارةَ) أي يسوقها، وتقول: (هذا سائقُ السيارةِ) بالإضافة وتريد به شخصه. وتقول (هذا حارسٌ المدرسةَ) أي يحرسها، وتقول: (خرج حارسُ المدرسةِ) وتعني به شخصه. وتقول: (لا يسوق سائقُ السيارةِ) و (لا يحرس حارسُ المدرسةِ) وتقصد به شخصيهما، ولو كان المقصود به الحدث لتناقض القول، إذ كيف لا يسوق وهو يسوق، ولا يحرس وهو يحرس؟ ولكن المقصود به الشخص كما ذكرنا. (م).

❊ ❊ ❊

٢ ــ أن يكون مقترنًا بــ (أل) فيعمل عمل فعله مطلقًا بلا شروط، أي يعمل ماضيًا وحالاً ومستقبلاً، معتمدًا على شيء أو غير معتمد، لوقوعه حينئذ موقع الفعل نحو (جاء المعطي المساكينَ) و(هذا الآكلُ الطعامَ). قال تعالى: ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال: ﴿وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

وإن يكن صلة أل ففي المضي وغيره إعماله قد ارتضي

المعنى: إذا كان اسم الفاعل مبدوءًا بـ (أل) الموصولة فإنه يعمل من غير تقيد بزمن، فهو يعمل سواء كان الزمن ماضيًا أم غيره.

❋ ❋ ❋

والمثنى والجمع من اسم الفاعل وصيغ المبالغة حكمها حكم المفرد في العمل والشروط نحو (هذان المكرمان عمرًا) و (هؤلاء القاتلون بكرًا) وقوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] فـ (آمّين) اسم فاعل، وهو جمع مذكر سالم مفرده (آمّ) وقد عمل عمل المفرد فنصب المفعول به (البيت الحرام) وفاعله ضمير مستتر. ومنه قوله تعالى ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فلفظ الجلالة (الله) منصوب بـ (الذاكرين) وهو جمع مذكر، وفاعله ضمير مستتر فيه،وقوله: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧] فـ (أبصارهم) فاعل لـ (خشّعًا) وهو جمع خاشع. ومنه قول الشاعر:

أوالفًا مكةَ من وُرق الحَمِي

فالحمِي أصله: الحَمام، حذفت الميم الأخيرة وقلبت الألف ياء والفتحة كسرة. والوُرق: جمع ورقاء: وهي الحمامة التي يضرب بياضها إلى سواد.

معنى البيت: يصف الحمام المقيم في بيت الله الحرام فيقول إنه يألف هذا المكان، ولونه يضرب بياضه إلى السواد.

وما سوى المفرد مثله جعلْ   في الحكم والشروط حيثما عملْ

المعنى: أن غير المفرد من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة مثل المفرد في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط فيدخل في ذلك المثنى والجمع، سواء كان جمع مذكر أم جمع مؤنث أم جمع تكسير.

جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو نصبه له:

يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول ونصبه له،

إذ إن وجود الشرطين المذكورين لا يوجب إعمال اسم الفاعل، بل يجوز إضافته إلى مفعوله، بشرط أن يقع بعده فلا يفصل بينهما فاصل فتقول: (هذا كاتبٌ الدرسَ) و (هذا كاتبُ الدرسِ). ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾ [الطلاق: ٣] فقد قرأ حفص بالإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين ونصب (أمره) على المفعولية.

فإن كان مفعوله غير تالٍ له بأن فصل بينهما فاصل وجب نصبه لتعذر الإضافة بسبب الفصل نحو (هذا كاتبٌ اليوم الدرسَ) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ﴾ [البقرة: ٣٠]

فإن كان لاسم الفاعل المستوفي للشروط مفعولان أو أكثر وأضفته إلى واحد منها وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوبًا كما كان فتقول: (هذا معطي زيدٍ درهمًا) و (هذا معطي درهمٍ زيدًا) و(أأنت مخبرُ عصامٍ السفرَ قريبًا).

وانصب بذي الإعمال تلوًا واخفض   وهو لنصب ما سواه مقتضي

المعنى: انصب بذي الإعمال، أي صاحب الإعمال، وهو اسم الفاعل المستوفي للشروط مفعوله الذي يتلوه ويقع بعده، أو جُرّه بإضافته إليه، فإن كان اسم الفاعل يتطلب أكثر من مفعول وأضيف إلى الأول، نُصِب ما عداه.

تابع معمول اسم الفاعل المنصوب والمجرور:

تقدم أن اسم الفاعل المستوفي للشروط يصح أن ينوّن ويُنصَب ما بعده، أو يحذف تنوينه ويضاف إلى ما بعده. فإذا جاء تابع من التوابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب في هذا التابع النصب مراعاة للفظ المتبوع المنصوب نحو (لست مصاحبًا العاصيَ والمنافقَ) فيتعين نصب (المنافق) تبعًا للمعطوف عليه؛ لأنه منصوب باسم الفاعل.

وإذا أضيف اسم الفاعل إلى معموله جاز في تابع المعمول المجرور بالإضافة وجهان: الجر مراعاة للفظه، والنصب مراعاة لمحله، وعند سيبويه: النصب على إضمار فعل نحو (هذا مدرس النحوِ والبيانِ، أو البيانَ) و(هذا مكرمُ سعيدٍ وخالدٍ، أو خالدًا) ونحو (أنت معين العاجزِ والمسكينِ، أو المسكينَ). ونحو قول الأعشى:

الواهب المائةِ الهجانِ وعبدَها عوذًا تزجّي بينها أطفالها

والهجان: البيض. والمعنى أن ممدوحه يهب المئة من النوق البيض الحديثة العهد بالنتاج مع أولادها ورعاتها.

بنصب (عبد) وجره.

وقول الآخر:

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عونِ بنِ مخراق

المعنى: هل أنت مرسل لأجل احتياجنا الرجل المسمى بدينار أو الرجل الآخر المسمى بعبد الرب الذي هو أخو عون بن مخراق.

بنصب (عبد) عطفًا على محل (دينار)، أو على إضمار فعل، والتقدير: أو تبعث عبدَ ربٍّ، ويجوز الجر بالعطف على اللفظ.

واجرر أو انصب تابع الذي انخفضْ كمبتغي جاهٍ ومالاً من نهضْ

المعنى: يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة الجر والنصب نحو (مبتغي جاهٍ ومالاً من نهض) فالجر مراعاة للفظ، والنصب مراعاة لمحل المخفوض.

فائدة:

ذكرنا أنه قد يعطف على المضاف إليه الذي أضيف إليه اسم الفاعل بالجر وبالنصب، فتقول: (هذا ضارب محمدٍ وخالدٍ) و (هذا ضارب محمدٍ وخالدًا). أما الأول فلا إشكال فيه. وهو عند النحاة أجود.

وأما العطف بالنصب فهو إما أن يكون المقصود به الزمن الماضي فيكون على تقدير فعل ماضٍ قبل المنصوب عند سيبويه ومن تابعه، ففي قولك: (هو ضاربُ محمدٍ وخالدًا) يقدرون (وضربَ خالدًا)، وإما أن لا يقصد به الماضي فيقدرون له فعلاً مضارعًا أو اسم فاعل منونًا، ففي قولك: (هو ضارب محمدٍ وخالدًا غدًا) يقدرون (ويضرب خالدًا) أو (وضاربٌ خالدًا).

ولعل الراجح في تفسيره أنه إذا عطفت بالنصب على المجرور ولم تكن ثمة دلالة على أن المقصود به الماضي كان المضاف تعبيرًا احتماليًّا والمنصوب تعبيرًا قطعيًّا، فقولك: (هو ضاربُ محمدٍ وخالدًا) يدل على أن (ضرْب محمدٍ) يحتمل الماضي والحال والاستقبال والاستمرار، و(ضرْب خالدٍ) يدل على الحال أو الاستقبال قطعًا ولا يحتمل غيرهما.

أما إذا كانت هناك دلالة تدل على أن ضربَهما جميعًا حصل في الماضي كقولك: (هو ضارب محمدٍ وخالدًا أمس) فهو على تقدير فعل ماضٍ كما قدّر سيبويه. ومقتضى هذا التقدير أن (ضرْب محمدٍ) يفيد الدلالة على الثبوت، و(ضرْب خالدٍ) يفيد الانقطاع، وذلك لأن دلالة اسم الفاعل ليست كدلالة الفعل. فقولك: (هو ضارب محمد) يحتمل ثبوت الضرب وتكرر حصوله في الماضي، بخلاف الفعل الماضي فإنه يدل على أنه حصل وانقطع. تقول: (كان سعيد كذبَ) و(كان سعيد كاذبًا) فالفعل الماضي (كذب) يدل على أن سعيدًا وقع منه كذب، وأما اسم الفاعل (كاذب) فهو يدل على ثبوت هذه الصفة فيه في الماضي. ونحوه قولك: (هو مجتهد) و(هو اجتهد)، و(هو قائم بالأمر، وقام بالأمر) و (هو شارب الخمر، وهو شرب الخمر).

وخلاصة القول أن قولك: (هذا ضارب محمدٍ وخالدٍ) يفيد أن

الضرب لهما واحد من حيث الزمن والدلالة. وقولك: (هذا ضارب محمدٍ وخالدًا) إذا لم يتعين أنهما للمضي يفيد أن ضرب محمد احتمالي الدلالة، فهو يحتمل الماضي والحال والاستقبال والاستمرار، و(ضرب خالد) يدل على وقوعه في الحال والاستقبال.

وإذا تعين أن ضربهما كان في الماضي جميعًا، فضرب محمد يفيد الدلالة على الثبوت، وقد يحتمل الدوام والتكرار، وضرب خالد يفيد وقوعه وانقطاعه، وهذا الفرق متأتٍّ من الفرق بين الفعل واسم الفاعل. (م).

إعمال صيغ المبالغة

وهي فعّال ومفعال وفعول وفعيل وفعِل، وهي تعمل عمل الفعل كاسم الفاعل بالشروط السابقة. وتدل هذه الصيغ على الكثرة والمبالغة الصريحة في معنى فعلها الثلاثي الأصلي، حيث إن صيغ المبالغة لا تشتق إلا من الفعل الثلاثي.

وإعمال الثلاثة الأُوَل أكثر من إعمال فعيل وفعل، وإعمال فعيل أكثر من إعمال فَعِل. فمن إعمال فَعّال قولهم: (أما العسلَ فأنا شرّاب) وقولك: (وأنت حلّالٌ المشاكلَ) و (إن الجبان لهيّابٌ لقاءَ العدو) و (إنّك لفعّالٌ الخيرَ) وقول القلاخ:

أخا الحرب لبّاسًا إليها جِلالها وليس بولّاج الخوالف أعقلا

المعنى: لا تراني إلا مؤاخيًا للحرب كثير لبس الدروع. وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فلست ألج الأخبية هربًا من الأعداء، بل تراني قوي النفس ثابتًا مقدامًا.

فالعسل منصوب بـ (شرّاب)، و(جلالها) منصوب بـ (لبّاس).

ومن إعمال (مِفعال) قول بعض العرب: (إنه لمِنحارٌ بوائكَها) [جمع بائكة وهي الناقة السمينة]، و(الحارس مِحذارٌ اللصوصَ).

ومن إعمال (فَعول) قولك: (يعجبني الشكورُ النعمَ)، و(أنت حمولٌ النوائبَ) وقول أبي طالب يرثي أمية بن المغيرة المخزومي، وكان قد خرج إلى الشام فمات في الطريق:

ضَروبٌ بنصل السيف سوقَ سمانها   إذا عدموا زادًا فإنك عاقرُ

المعنى: يصفه بالجود والكرم في وقت العسرة، فهو ينحر الإبل السمان دون الهزيلة.

ومن إعمال (فعيل) قول العرب: (إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه) فـ (دعاءَ) منصوب بـ (سميع)، ومنه قول عبد الله بن قيس الرقيات:

فتاتان أما منهما فشبيهةٌ   هلالاً وأخرى منهما تشبه البدرا

ومن إعمال (فَعِل) ما أنشده سيبويه:

حذِرٌ أمورًا لا تضير وآمنٌ   ما ليس منجيَه من الأقدارِ

المعنى: إن هذا الرجل يحذر ويخاف كثيرًا من الأمور التي ليس فيها ضرر عليه إذا وقعت به، ولا يخاف مما لا ينجيه من القضاء والقدر الذي فيه ضرر عليه إذا وقع به.

وقوله:

أتاني أنهم مَزِقون عرضي   جحاش الكِرمِلَين لها فديد

المعنى: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح، وهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصوت، يريد أنه لا يعبأ بهم.

فـ (أمورًا) منصوب بـ (حذرٌ)، و(عرضي) منصوب بـ (مزِق).

وهذه الصيغ لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي متعدٍّ، ما عدا صيغة فعّال فتصاغ من المتعدي واللازم.

فَعّالٌ او مفعالٌ او فَعولُ   في كثرة عن فاعل بديل

فيستحق ما له من عملِ   وفي فعيل قلّ ذا وفعلِ

المعنى: صيغة (فعّال ومفعال وفعول) تغني عند إرادة الكثرة عن صيغة

فاعل، أي عن اسم الفاعل، فهي تذكر من أجل ذلك بدلاً من صيغة فاعل.

وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما يستحقه (فاعل) من العمل عند استيفاء الشروط المذكورة في اسم الفاعل، واستعمال صيغتي (فعيل وفَعِل) قليل في المبالغة بالنسبة للثلاثة الأُوَل.

والمثنى والجمع من صيغ المبالغة حكمهما حكم المفرد في العمل والشروط، كقول طرفة بن العبد:

ثـم زادوا أنـهـم فـي قـومـهـم غُـفُـرٌ ذنـبَـهـم غـيـرُ فُـخُـرْ

المعنى: زاد هؤلاء الرجال على غيرهم بأنهم في قومهم يصفحون عن الذنب وأنهم غير مفتخرين على الناس بل يتواضعون لهم.

فأعمل الشاعر صيغة المبالغة (غُفُر) وهو جمع (غفور) عمل المفرد، فنصب المفعول به (ذنبهم)، وفاعله ضمير مستتر فيه.

عمل اسم المفعول

تعريفه:

صفة تؤخذ من الفعل المبني للمجهول للدلالة على حدث وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتجدد لا الثبوت والدوام.

عمله:

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول؛ لأنه يصاغ منه بالشروط التي تكون لاسم الفاعل، ويعرب الاسم الذي بعده نائب فاعل. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣] فـ (الناس) نائب فاعل لاسم المفعول.

ويعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول بالشروط التي تقدمت في عمل اسم الفاعل، فإذا كان مقترنًا بأل عمل مطلقًا نحو (المفقودُ مالُه حزينٌ)، فـ (المفقود) مبتدأ، و(ماله) نائب فاعل لاسم المفعول، والهاء مضاف إليه، و(حزين) خبر المبتدأ. وقال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠].

وإن كان اسم المفعول مجردًا من (أل) عَمِل، وذلك إذا توفرت فيه الشروط التي اشترطت لعمل اسم الفاعل من كونه للحال أو الاستقبال، واعتماده على شيء مما تقدم نحو (أمُكرَمٌ الفائزون).

فإذا كان فعله متعديًا لواحد رفع نائب الفاعل نحو (العالم معروفٌ

قدرُه)، فـ (العالم) مبتدأ، (معروف) خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول، فعله (عُرِف) المتعدي لواحد، (قدرُه) نائب فاعل، والهاء مضاف إليه.

وإذا كان فعله متعديًا لأكثر رُفع واحد بالنيابة ونصب غيره نحو (المجدّ ممنوحٌ جائزةً) فـ (المجدّ) مبتدأ، و(ممنوح) خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول، وفيه ضمير مستتر هو نائب الفاعل، وهو المفعول الأول في الأصل، و(جائزة) مفعول ثانٍ منصوب، والأصل (منحتُ المجدَّ جائزةً) ثم بني للمجهول فقيل: (مُنِحَ المجدُّ جائزةً). ونحوه قولك: (أُعطيَ الفقيرُ ثوبًا ـ الفقيرُ معطًى ثوبًا)، (اُتُّخِذ الكتابُ سميرًا ـ الكتابُ متَّخَذٌ سميرًا).

ومن إعماله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ فالناس نائب فاعل لاسم المفعول.

وإذا كان فعله لازمًا أنيب الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر، فمثال الظرف قولك: (أمنطلَقٌ يومُ الجمعة) فـ (منطلَق) مبتدأ، و(يوم) نائب فاعل سد مسد الخبر، والأصل (انطلقتُ يومَ الجمعة) ثم بني للمجهول فقيل: (أُنطُلق يومُ الجمعة).

ومثال الجار والمجرور قولك: (الصديق معتوبٌ عليه)، فـ (عليه) نائب فاعل، والأصل (عتبت على الصديق) ثم بني للمجهول فقيل: (عُتِب على الصديق).

ومثال المصدر قولك: (ما محتَفَلٌ احتفالٌ عظيمٌ)، فـ (احتفال) نائب فاعل، والأصل (ما احتفلنا احتفالاً عظيمًا) مثلاً، ثم بني للمجهول فقيل: (ما احتُفِل احتفالٌ عظيمٌ).

وكل ما قرر لاسم فاعلِ — يعطى اسم مفعول بلا تفاضلِ
فهو كفعل صيغ للمفعول في — معناه كالمعطَى كفافًا يكتفي

المعنى: كل ما تقرر لاسم الفاعل من العمل والشروط يثبت لاسم

المفعول بلا تفاضل، أي بلا زيادة في أحدهما على الآخر. وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمجهول، فيرفع المفعول كما يرفعه فعله، وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو (المُعطَى كفافًا يكتفي) فـ (المُعطَى) مبتدأ، وهو اسم مفعول، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على (أل) الموصولة، وهذا الضمير هو المفعول الأول في الأصل، (كفافًا) مفعول ثانٍ لاسم المفعول.

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه:

ذكرنا أنه يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول فيرفع نائب الفاعل سواء كان اسمًا ظاهرًا أم ضميرًا. ويجوز أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر فيصير نائب فاعل مجرورًا في اللفظ، مرفوعًا في المحل مراعاة لأصله نحو (عزّ من كان محمودًا جوارُه) فتقول: (عزّ من كان محمودَ الجوارِ). ونحو (زيدٌ مضروبٌ عبدُه) فتقول: زيد مضروبُ العبدِ. فتضيف اسم المفعول إلى مرفوعه.

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفعْ   معنى كمحمود المقاصد الورعْ

المعنى: قد يضاف اسم المفعول إلى الاسم المرفوع به ـ وهو نائب الفاعل ـ نحو (محمود المقاصد الورع) وأصله: الورعُ محمودٌ مقاصدُه.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

تعريفها: اسم مصوغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على من قام به الفعل على وجه الثبوت.

مثاله قولنا: (المنظر جميلٌ)، فـ (جميل) صفة مشبهة مأخوذة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم (جمُلَ) للدلالة على معنى - وهو الجمال - قائم في الموصوف - وهو المنظر - على وجه الثبوت والدوام، لا التجدد والحدوث في وقت دون آخر.

وهذا بخلاف اسم الفاعل نحو (خالد نائم) فهو وصف دالّ على صفة عارضة؛ لأن هذا النائم قد يستيقظ، فهذا الوصف لا يفيد الثبوت، وإنما يفيد التجدد والحدوث.

وهذه الصفة تشبه اسم الفاعل في أمور منها:

١ - الدلالة على المعنى وصاحبه.

٢ - أنها تعمل النصب، والأصل أنها لا تنصب لكونها مأخوذة من الفعل اللازم.

٣ - أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فتقول: (جميل وجميلة، وجميلان وجميلتان، وجميلون وجميلات) كما تقول في اسم الفاعل (ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات).

علامة الصفة المشبهة:

علامة الصفة المشبهة استحسان إضافتها إلى فاعلها في المعنى نحو

(زيدٌ حسنُ الوجهِ) و (سعيدٌ طاهرُ القلبِ)، والأصل (حسنٌ وجهُه) و(طاهرٌ قلبُه) فوجه: مرفوع بحسن على الفاعلية، و(قلب) مرفوع بطاهر.

وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات، فلا يجوز مثلاً إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه، فلا تقول: (زيدٌ ضاربُ الأبِ عمرًا) تريد: ضاربٌ أبوه عمرًا، لئلا يوهم الإضافة إلى المفعول، وأن الأصل: زيد ضاربٌ أباه، فيقتضي أن الأب مضروب مع أنه ضارب، فتوقع الإضافة في اللبس.

لكن إذا كان اسم الفاعل مأخوذًا من الفعل اللازم ودل على الثبوت والدوام صحت إضافته إلى مرفوعه؛ لأنه حينئذ صفة مشبهة نحو (هو طاهرُ القلب).

وقد تقدم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه فتقول: (زيدٌ مكرَمُ الأبِ) وهو حينئذ جارٍ مجرى الصفة المشبهة.

صفة استحسن جر فاعلِ معنى بها المشبهة اسمَ الفاعلِ

المعنى: الصفة التي يستحسن أن يجر فاعلها بها في المعنى هي الصفة المشبهة باسم الفاعل. وهي تجره باعتبارها مضافًا، وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه.

أحكام الصفة المشبهة:

للصفة المشبهة أحكام تخالف فيها اسم الفاعل أهمها:

أولاً: أنها لا تصاغ إلا من الفعل اللازم نحو (هذا القارئُ حسنُ الصوت) وفعله (حسُنَ)، و(هذا الولد جميل الظاهر) وفعله (جمُلَ)، والفعلان لازمان، بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من الفعل اللازم نحو (خالدٌ مجتهدٌ أخوه)، ومن الفعل المتعدي نحو (هو مكرمٌ أخاك).

ثانيًا: أن اسم الفاعل يكون للماضي والحال والمستقبل، وأما الصفة

المشبهة فلا تكون إلا للحال دائمًا، فلا تقول: (هو حسن الوجه غدًا، أو أمس).

ثالثًا: عدم لزوم جريها على المضارع، فإن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين:

النوع الأول: ما وازن المضارع في الحركات والسكنات كطاهر القلب، وضامر البطن، فهما يوازنان المضارع: يَطهُر ويَضْمُر، وهذا قليل فيها.

والنوع الثاني: ما لم يوازن المضارع كحسَن وظريف، فهما غير موازنين للمضارع: يحسُن ويظرُف، وهذا هو الكثير فيها.

وإن كانت من غير الثلاثي وجبت موازنتها للمضارع نحو (مُنطلِق اللسان).

صوغها من لازم لحاضرِ كطاهر القلب جميل الظاهرِ

المعنى: لا تصاغ الصفة المشبهة إلا من فعل لازم ولا تكون إلا للحال نحو (طاهر القلب جميل الظاهر).

رابعًا: أنها تدل على الثبوت في الغالب، واسم الفاعل يدل على الحدوث.

خامسًا: أن معمول الصفة المشبهة المنصوب لا يتقدم عليها، ففي نحو (زيدٌ حسنٌ وجهَه) بالنصب، لا تقول: (زيدٌ وجهَه حسنٌ) بنصب الوجه، بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز تقديم منصوبه عليه، ففي نحو (خالدٌ كاتبٌ الدرسَ) يجوز أن تقول: (خالدٌ الدرسَ كاتبٌ)، وذلك لضعف الصفة لكونها فرعًا عن فرع، فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه قوي لكونه فرعًا عن أصل وهو الفعل.

سادسًا: أن معمولها لا يكون أجنبيًّا، فلا تقول: (زيدٌ حسَنٌ عمرًا)، بل لا بد أن يكون سببيًّا نحو (زيدٌ حسنٌ وجهَه).

والمراد بالسببي: الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها.

أما اسم الفاعل فقد يكون معموله سببيًّا نحو (خالدٌ مكرمٌ صديقَه)، وقد يكون أجنبيًّا نحو (خالدٌ مكرمٌ بكرًا).

وسبق ما تعمل فيه مجتنَبْ وكونه ذا سببية وجبْ

المعنى: لا يجوز تقديم معمول الصفة المشبهة عليها كما جاز في اسم الفاعل، فلا تقول: (زيدٌ الوجهَ حسنٌ)، ولا تعمل إلا في سببي نحو (زيدٌ حسنٌ وجهُه) فيجتنب أن يسبقها ما تعمل فيه، ووجب كون معمولها ذا سببية.

❋ ❋ ❋

والصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كما أنه لا بد من اعتماده.

ويثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي وهو الرفع والنصب نحو (زيدٌ حسنٌ الوجهَ) ففي (حسن) ضمير مرفوع هو الفاعل، و(الوجه) منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن (حسنًا) شبيه بضارب فعمل عمله.

وعمل اسم فاعل المعدّى لها على الحد الذي قد حدّا

المعنى: يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي لمفعول واحد فترفع وتنصب، والصفة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل، وهو أنه لا بد من اعتمادها كما أنه لا بد من اعتماده.

معمول الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة إما أن تكون متصلة بأل نحو (الحسن) أو مجردة منها

نحو (حسن). وسواء كانت متصلة بأل أم مجردة منها فلا يخلو معمولها من أحوال ستة:

الأول: أن يكون المعمول محلى بأل نحو (الحسن الوجه، وحسن الوجه).

الثاني: أن يكون المعمول مضافًا لما فيه (أل) نحو (الحسن وجه الأب، وحسن وجه الأب).

الثالث: أن يكون معمولها مضافًا إلى ضمير الموصوف نحو (مررت بالرجل الحسنِ وجهُه، ومررت برجلٍ حسَنٍ وجهُه).

الرابع: أن يكون المعمول مضافًا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو (مررت بالرجل الحسنِ وجهُ غلامِهِ، ومررت برجلٍ حسنٍ وجهُ غلامِه).

الخامس: أن يكون المعمول مجردًا من (أل) دون الإضافة نحو (الحسنُ وجهُ أبٍ، وحسنٌ وجهُ أبٍ).

السادس: أن يكون المعمول مجردًا من (أل) والإضافة نحو (الحسنُ وجهًا، وحَسَنٌ وجهًا).

وإذا كانت هذه الأحوال ستة، لكل حالة منها وجهان فإن مجموعها اثنتا عشرة مسألة.

والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة يجوز فيها ثلاثة أوجه الرفع والنصب والجر فيتحصل حينئذ ست وثلاثون صورة. وإليك عرض الأوجه:

الوجه الأول: الرفع على الفاعلية، وهذا باتفاق، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير؛ لأنه لا يكون للشيء فاعلان نحو قولك: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه).

والوجه الثاني: النصب على شبه المفعولية إن كان معرفة، وعليه أو

على التمييز إن كان نكرة. فمثال المعرفة قولك: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهَه) أو (حسنٍ الوجهَ) أو (الحسنِ الوجهَ).

ومثال النكرة قولك: (عليٌّ حسنٌ خلقًا) أو (الحسنُ خلقًا) أو (الكريم طبعًا) أو (الشجاع قلبًا).

ولم يكن مفعولاً به لأن فعل الصفة المشبهة لازم، والفعل اللازم لا ينصب مفعولاً به فكذلك كل ما أخذ من مصدره.

وقولك: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهَه، أو حسنٍ الوجهَ) عند النحاة للمبالغة من ناحيتين، وذلك أنك جعلت الحسن للرجل عمومًا ثم خصصت وجهه فتكون قد مدحته مرتين، مرة لعموم شخصه ومرة لوجهه.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن في هذا التعبير إيضاحًا بعد الإبهام، فإنك عندما قلت: (مررت برجلٍ حسنٍ) ونوّنت الصفة كنت كأنك أنهيت الكلام على الإبهام ثم أوضحت جهة الحسن بعدما أبهمت. (م).

والوجه الثالث: الجر بالإضافة، نحو: (عليٌّ حسنُ الخلُقِ) و(الفيلُ ضخمُ الجثةِ).

والجر لا يجوز في جميع المسائل المذكورة، بل يمتنع منها ـ إذا كانت الصفة بـ (أل) ـ أربع مسائل هي:

١ ـ إذا كان المعمول مضافًا إلى ضمير الموصوف، فلا يجوز (جاء خالد الحسنُ خلقِه) بجر الخلق.

٢ ـ إذا كان المعمول مضافًا إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، فلا يجوز (جاء خالد الكريمُ خلقِ والده) بجر الخلق.

٣ ـ إذا كان المعمول مضافًا إلى المجرد من (أل) دون الإضافة، فلا تقول: (جاء خالد الكريمُ خلقِ والدٍ).

٤ ـ إذا كان المعمول مجردًا من (أل) والإضافة نحو (جاء خالدٌ الكريمُ خلقٍ).

فارفع بها وانصب وجرّ مع (أل) ودون (أل) مصحوب (أل) وما اتصل
بها مضافًا او مجردًا ولا تجرر بها مع (أل) سما من (أل) خلا
ومن إضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما

المعنى: ارفع بالصفة المشبهة وانصب وجرّ ـ إذا كانت الصفة بـ (أل) نحو (الحسن)، وكذلك إذا كانت الصفة بغير (أل) نحو (حسن) ـ (مصحوب أل)، أي ارفع وانصب وجرّ المعمول المصاحب لأل (أي المقترن بها) نحو (الوجه)، وأيضًا المعمول الذي اتصل بها، أي بالصفة، إذا كان ذلك المعمول مضافًا أو مجردًا من (أل) والإضافة. ويدخل تحت قوله (مضافًا) المعمول المضاف إلى ما فيه (أل) نحو (وجه الأب)، والمضاف إلى ضمير الموصوف نحو (وجهه)، والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحو (وجه غلامه)، والمضاف إلى المجرد من (أل) دون الإضافة نحو (وجه أبٍ).

ولا تجرر بالصفة المشبهة المقرونة بـ (أل) اسمًا خلا من (أل)، أو خلا من الإضافة لما فيه (أل)، وذلك كالمسائل الأربع.

والذي لم يخل من (أل) يجوز جره كما يجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجهِ، والحسن وجهِ الأبِ. وكما يجوز جر المعمول ونصبه ورفعه إذا كانت الصفة بغير (أل) على كل حال.

فائدة:

الصفة في قولنا: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه) فيها جانب الحدث غالبًا، وهي قريبة من الفعلية، ولذا ارتفع بها الفاعل كالفعل. ونحوه أن تقول في غير السببي: (أكريمٌ المحمدان؟) و(ما حسنٌ الخالدان) كأنك

قلت: (مررت برجلٍ حسُنَ وجهُه) و (أكرُم المحمدان؟) و (ما حسُن الخالدان).

ويدلك على ذلك أنها تستعمل في هذا الوجه استعمال الأفعال، فهي تطابق ما بعدها من حيث التذكير والتأنيث وأنها تكون مفردة مع مرفوعها فتقول: (محمدٌ حسنةٌ أمُّه) و (الرجلان حسنٌ أبواهما)، بخلاف الإضافة مثلاً إذ تقول: (محمدٌ حسنُ الأم) و (الرجلان حسنا الأبوين) لأن الإضافة فيها جانب الاسمية هو الغالب.

وإذا قلت: (مررت برجلٍ حسنٌ أبوه) برفع الصفة المشبهة وما بعدها، فهذا على التقديم والتأخير، وأصل الكلام (مررت برجلٍ أبوه حسنٌ) فـ (حسنٌ) خبر مقدم، و(أبوه) مبتدأ مؤخر، وقدمت الخبر للاهتمام.

وليست الصفة هنا على إرادة تغليب الحدث، فإنها لم تستعمل استعمال الأفعال، فهي تطابق المبتدأ فتقول: (مررت برجل حسنان أبواه) و (مررت برجلٍ حسنون آباؤه) وأصل الكلام (أبواه حسنان) و(آباؤه حسنون) ولو أردت معاملتهما معاملة الفعل لقلت: (مررت برجلٍ حسنٍ أبواه، وحسنٍ آباؤه).

وإذا قلت: (مررت برجل حسن الوجه) بإضافة الصفة إلى الوجه فإن الصفة ههنا مراعى فيها جانب الاسمية أكثر من الحدث، بخلاف التعبير الأول، وذلك لأن الإضافة من خصائص الأسماء. ثم ألا ترى أن الصفة هنا لا تعامل معاملة الفعل، بل هي تتبع ما قبلها أيًا كان صاحبها الحقيقي، فتقول: (مررت برجل حسن الأم) فتذكّر الصفة وإن كانت (الأم) مؤنثة، وتقول: (مررت برجلين حسني الآباء) فتثني الصفة اتباعًا لما قبلها وإن كان الآباء جمعًا، بخلاف ما لو قلت: (مررت برجل حسنة أمه) و(مررت برجلين حسن آباؤهما). (م).

التعجب

التعجب: هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية.

والتعجب له عبارات كثيرة في العربية غير منحصرة. والنحاة يقسمونه على قسمين:

١ ـ التعجب غير المبوّب له عند النحاة، بمعنى أنه لا ضابط له، وإنما يعرف بالقرينة، مثل قولهم: (سبحان الله). وفي الحديث (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس) ونحو (لله دره فارسًا)، و(الدرّ) هو اللبن، فحين نقول: (لله درّه فارسًا) كأن هذا الفارس سقاه الله لبنًا خاصًّا، أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة. ونحوه (قاتله الله من شاعر)، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨].

٢ ـ التعجب القياسي: وهو الذي يخضع لقواعد النحاة، وله صيغتان: (ما أفعلَه)، و(أفعِلْ به)، نحو (ما أحسنَ العلمَ)، و(أقبِحْ بالجهل). وهما فعلان ماضيان. وقد جاءت الثانية منهما على صيغة الأمر، وليست بفعل أمر. (م).

شروط صياغتهما:

يشترط لصياغتهما على هذين الوزنين ما يأتي:

١ ـ أن يكون الفعل ماضيًا ثلاثيًا. فلا يصاغان مما زاد على ثلاثة أحرف مثل (دحرج، وانطلق، واستخرج).

وقد وردت صيغ التعجب من أفعال غير ثلاثية شذوذًا مثل (ما أفقرني إلى عفو الله) من الفعل (افتقر)، و(ما أتقاه لله) من الفعل (اتّقى)، و(ما أغناني عن الناس) من الفعل (استغنى).

٢ ـ أن يكون الفعل متصرفًا، فلا يبنيان من الأفعال الجامدة مثل: نعم وبئس وليس وعسى.

٣ ـ أن يكون معناه قابلاً للتفاوت، أي التفاضل والزيادة، ليتحقق معنى التعجب كالكرم والبخل والطول والقصر وغير ذلك، ولا يبنيان من فعل غير قابل للمفاضلة نحو مات وفني وغرق، إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء، أو لا مزية لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجَّب منه.

٤ ـ أن يكون الفعل تامًّا، فلا يصاغان من (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها؛ لأنها أفعال ناقصة.

٥ ـ أن يكون الفعل مثبتًا، فلا يصاغان من الفعل المنفي، سواء كان النفي ملازمًا له نحو (ما عاج الدواء)، أي: ما نفع، أم غير ملازم نحو (ما حضر الغائب).

٦ ـ أن لا تكون الصفة المشبهة منه على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، نحو عَرِج فهو أعرج، وخَضِر فهو أخضر، وحَوِر فهو أحور.

وقد أجاز الكوفيون ذلك، لورود السماع في باب التفضيل كقولهم: (أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن).

وقد كثرت الحاجة في عصرنا الحاضر إلى التعجب من هذه الأشياء مباشرة بسبب ما كشفه العلم من التفاوت في باب الألوان والعاهات، ولذا نجد من المعاصرين من مال إلى رأي الكوفيين.

٧ ـ أن يكون الفعل مبنيًّا للمعلوم، فلا يصاغان من الفعل المبني

للمجهول نحو (عُرِف) و(عُلِم) لئلا يلتبس بالمبني للمعلوم، فلا تقول: (ما أضرب زيدًا) من (ضُرِب) لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه.

وهناك أفعال تلازم البناء للمجهول نحو زُهِي وهُزِل وعُنِي ونحوها، وقد ورد التعجب منها عن العرب نحو (ما أزهى الطاووس)، و(ما أهزل المريض)، و(ما أعناه بحاجتك).

وصغهما من ذي ثلاث صرّفا قابل فضل تم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي أشهلا وغير سالك سبيل فُعلا

المعنى: صغهما من فعل ثلاثي متصرف قابل للمفاضلة تام غير منفيّ، وليس وصفًا يضاهي (أشهل) أي: على وزن (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء، وغير مبنيٍّ للمجهول.

التعجب من الفعل غير المستوفي للشروط:

إذا كان الفعل غير مستوف للشروط السابقة فإنه يتوصل إلى التعجب بأشد ونحوها، أو أشددْ ونحوها، وهي على التفصيل الآتي:

١ ـ إذا كان الفعل غير ثلاثي أو ناقصًا، أو كان الوصف منه على وزن (أفعل) توصّلنا إلى التعجب منه بواسطة (ما أشدّ) أو (أشددْ) أو نحوهما، وأتينا بعد ذلك بمصدر ذلك الفعل، فمثال ما كان غير ثلاثي قولك: (ما أشدَّ ازدحامَ الشارع) و (ما أشدَّ استهتار العدو بنا) و (ما أسرعَ انطلاقَ خالد).

ومثال ما كان ناقصًا قولك: (ما أصعبَ كونَ الدواء مرًّا) ولا يقال: (ما أكونه).

ومثال ما كان الوصف منه على وزن (أفعل) قولك: (ما أشدَّ خضرةَ الزرع) و (ما أوضح عرجَ الحصان) و (ما أقبحَ عورَه).

٢ ـ إذا كان الفعل مبنيًّا للمجهول أو منفيًّا توصّل إلى التعجب منه بما

أشدّ أو أشدِدْ ونحوهما متلوًّا بمصدره مؤولاً. فمثال ما كان مبنيًّا للمجهول قولك: (ما أقبح أن يعاقَب البريءُ) و (ما أجملَ أن يكافأَ المخلص).

ومثال ما كان منفيًّا قولك: (ما أضرَّ أن لا يَصْدُق الصانع) و (ما أولى أن لا يتمادى الشقيّ) و (ما أقبحَ ألّا أساعدَه).

٣ ـ إذا كان الفعل جامدًا مثل ليس ونعم وبئس، أو كان غير قابل للتفاوت مثل مات وفني فلا يصاغ منه التعجب.

ولا شك أن الكلمة التي تسبق المصدر تحدد المقصود بتعجبك، فقولك مثلاً: (ما أشدَّ حمرةَ الوردة) يختلف عن قولك: (ما أجمَلَ حمرةَ الوردة) فالتعجب في الأولى من شدة الحمرة، وفي الثانية من جمال حمرتها.

وكذلك قولك: (ما أسرعَ انطلاقك) و (ما أكثرَ اطلاقك) و (ما أقلّ انطلاقَك) فالتعجب في الأولى يكون من سرعة الانطلاق، وفي الثانية من كثرته، والأخرى من قلته، فهو ليس بمعنى واحد.

وأشددْ او أشدَّ أو شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما
ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد أَفعلْ جره بالبا يجب

المعنى: إذا لم تستكمل الشروط توصل إلى التعجب بأشدّ أو أشدد أو نحوهما، ومصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة على أنه مفعول به بعد ما كان على وزن (أفعل)، ويجر بالباء بعد ما كان على وزن (أفعِلْ).

وإذا كان الفعل مستوفيًا للشروط فيمكن التعجب بالطريقة المباشرة وبالطريقة غير المباشرة وذلك بالإتيان بفعل آخر مناسب، ففي نحو (برع الذكي) يمكن التعجب مباشرة فيقال: (ما أبرع الذكي) ويمكن التعجب بصورة غير مباشرة فيقال: (ما أعظم براعة الذكي).

الندرة في الصياغة:

إذا ورد بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط حكم عليه بندرته، ولا يقاس على ما نُقل عن العرب كقولهم: (ما أخصره) إذ بنوه من الفعل (اختُصِر) وهو فعل زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمجهول، وكقولهم: (ما أحمقه) إذ بنوا (أفعل) من فعلٍ الوصفُ منه على وزن (أفعل) نحو (حَمِق) فهو (أحمق).

وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه أثر

المعنى: إذا جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط حكم عليه بالندور، ولا يقاس على ما نقل عن العرب.

صيغة (ما أفعله):

وهو أن تأتي بـ (ما) التي تفيد التعجب ثم بـ (أفعل) المفتوحة الآخر وبعدها الاسم المتعجب منه منصوبًا نحو (ما أعذبَ الماءَ) وكقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وقوله: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧].

وطريقة إعرابه أن (ما) اسم نكرة تامة بمعنى (شيء) مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، ومعنى (تامة) أنها لا تحتاج إلا للخبر، فلا تحتاج لنعت أو غيره من القيود. وجاز الابتداء بها مع أنها نكرة لتضمنها معنى التعجب، فالتقدير في (ما أحسنَ عبد الله): شيء أحسن عبد الله، أي شيء جعل عبد الله حسنًا، ثم نقل إلى معنى التعجب وانمحى معنى الجعل. والفعل بعدها فعل ماضٍ للتعجب وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو يعود إليها. والاسم المنصوب بعدها مفعول به منصوب، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ (ما).

فائدة:

هناك من يرى أن الأقرب إلى الصواب أن يقال: إن هذه عبارة تفيد التعجب، والتعجب معلوم. والأظهر أنه وضعت له صيغته ابتداءً؛ لأن الإنسان محتاج إلى التعبير عنه قبل كثير من التعبيرات، ولا داعي للدخول في تحليلات تفسد المعنى والذوق.

ويرى أن الأظهر أن نعربها على صورة لا تفسد المعنى، كأن نقول:

ما: أداة تعجب.

أفعل: متعجب به.

زيدًا: متعجب منه.

أو نقول:

ما: حرف تعجب.

أفعل: اسم منصوب متعجب به.

زيدًا: متعجب منه منصوب. (م).

صيغة (أَفعِلْ بِه):

وهي الصيغة الثانية من صيغ التعجب، و(أَفْعِلْ) بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين وسكون الآخر نحو (أَكْرِمْ بمحمد). قال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨].

إعرابها: أفْعِلْ: فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر للتعجب، الباء حرف جر زائد، وذلك أنه لما غُيِّرت صورة الماضي إلى الأمر لإرادة التعجب قبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر إسنادًا صريحًا، بمعنى أنه قبح أن يقال: (أكرمْ محمدٌ)، فزيدت الباء في الفاعل زيادة ملتزمة للدلالة على التعجب، لأن الباء كثيرًا ما تزاد مع المتعجب منه نحو (ناهيك

بخالدٍ رجلاً) و (حسبك به شاعرًا). و(محمد) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ويبقى الفعل بلفظ واحد للجميع، تقول: (يا رجل أكرمْ بمحمد، ويا رجلان ويا امرأتان أكرمْ بمحمد، ويا رجال أكرمْ به، ويا نساء أكرمْ به).

فائدة:

الذي يبدو أن هذه الصيغة أمر بالمشاركة في التعجب. فالفرق بين (ما أحسن محمدًا) و(أَحسنْ بمحمدٍ) أن الأولى تعجب انفرادي يقوله المرء متعجبًا من حسن محمد، وأما (أحسنْ بمحمد) فهو دعوة إلى التعجب من حسن محمد، فأنت تدعو غيرك ليشاركك في هذا التعجب، يدلك على ذلك تحويله إلى صورة الأمر كما يقول الأولون، أو هو أمر حقيقة كما يقول الآخرون. (م).

بأفعل انطق بعد (ما) تعجبا أو جئ بأفعلْ قبل مجرور ببا

وتلو أفعلَ انصبنّه كـ (ما أوفى خليلينا وأصدق بهما)

المعنى: انطق بصيغة (أفعل) لأجل التعجب، بشرط أن تكون بعد كلمة (ما)، وإن شئت فجئ بصيغة أخرى هي (أفعِلْ)، وبعدها المتعجب منه مجرورًا بالباء.

وانصب ما يجيء بعد (أفعلَ) على أنه مفعول به نحو (ما أوفى خليلينا وأصدقْ بهما).

(ما أفعلني له وما أفعلني إليه):

تقول: (ما أبغضني له) و(ما أبغضني إليه)، و (ما أحبَّ خالدًا لبكر) و(ما أحبَّ خالدًا إلى بكر) فتأتي باللام إذا كان المتعجب منه فاعلاً، وتأتي بإلى إذا كان المتعجب منه مفعولاً. فمعنى (ما أبغضني له) أنك تبغضه، ومعنى (ما أبغضني إليه) أنه يبغضك.

وتقول: (ما أحبَّ خالدًا لعمرو) إذا كان خالد يحب عمرًا. وتقول: (ما أحبَّ خالدًا إلى عمرو) إذا كان عمرو يحب خالدًا. (م).

حذف المتعجب منه:

يجوز حذف المتعجب منه - وهو المنصوب بعد (ما أفعل) والمجرور بالباء بعد (أَفعِلْ) - إن كان الكلام واضحًا بدونه، فمثال الأول قول علي بن أبي طالب يمدح ربيعة على ما أبلت معه يوم صفين:

جزى الله عني، والجزاء بفضله ربيعة خيرًا ما أعفَّ وأكرما

أي: ما أعفَّهم وما أكرمَهم، وقول امرئ القيس:

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا بكاء على عمرو وما كان أصبرا

المعنى: إن عهدي بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة، فما بالها اليوم قد كثر بكاؤها على عمرو؟

التقدير: وما كان أصبرها. فحذف الضمير وهو مفعول (أفعل) للدلالة عليه بما تقدم.

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: وأبصرْ بهم. فحذف (بهم) لدلالة ما قبله عليه. وكقول عروة بن الورد:

فذلك إن يلق المنية يلقها حميدًا، وإن يستغن يومًا فأجْدرِ

المعنى: يصف الشاعر رجلاً صعلوكًا ولكنه بعيد الهمة فيقول: إذا صادف الموت صادفه محمودًا، وإن يستغن يومًا فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار.

أي: فأجدر به، وقد حذف المتعجب منه بعد (أفْعِل) وإن لم يكن معطوفًا على فعل مثله، وهو شاذ.

وحذفَ ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح

المعنى: يجوز حذف المتعجب منه بشرط أن يكون معناه واضحًا بعد الحذف.

جمود الفعلين:

لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة، فلا يستعمل من (أفعلَ) غير الماضي، ولا من (أفعِلْ) غير لفظ الأمر.

وكلتا الصيغتين فعلهما متصرف في الأصل، ولكن بسبب استعمالهما في التعجب فقدا التصرف.

وفي كلا الفعلين قدمًا لزما منع تصرف بحكم حتما

المعنى: كلا الفعلين لزما منع التصرف في قديم الزمان.

تأخير معمول فعل التعجب:

لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، والمراد بالمعمول (المتعجب منه)، وهو المنصوب بعد (أفعَل)، والمجرور بعد (أفْعِل)، فلا تقول: (الربيعَ ما أجملَ) ولا (ما الربيعَ أجملَ)، تريد: ما أجملَ الربيعَ، ولا (بالربيع أجمِلْ) تريد: أجمِلْ بالربيع.

وصل العامل بالمعمول:

لا يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بفاصل، فلا تقول: (ما أحسنَ الدرهمَ معطيَك) تريد (ما أحسنَ معطيَك الدرهم)؛ لأن هذا الفاصل أجنبي من فعل التعجب؛ لأنه ليس معمولاً له، بل هو معمول لمفعوله.

ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره، فلا تقول: (ما أحسن عند دواعي الغضب الحليم) تريد: (ما أحسن الحليم عند دواعي الغضب)، ولا تقول: (ما أشجع على الكفاح الصابر) تريد: (ما أشجع الصابر على الكفاح).

فإذا كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب فالمشهور جوازه

لوروده عن العرب، فمن شواهده مع (ما أفعلَ) قول عمرو بن معدي كرب: (لله در بني سُليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءَها، وأكثر في اللزبات عطاءَها، وأثبت في المكرمات بقاءَها). فوقع الفصل بالجار والمجرور في ثلاثة مواضع وهو متعلق بفعل التعجب.

ومن شواهده مع (أفعِلْ به) قول العباس بن مرداس:

وقال نبي المسلمين تقدموا　　　وأحبب إلينا أن تكون المقدما

فقد فصل الشاعر بالجار والمجرور (إلينا) بين فعل التعجب الذي هو (أحبب) وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وأصل الكلام: وأحبب إلينا بكونك المقدما.

ومنه قول علي كرم الله وجهه وقد مر بعمار بن ياسر رضي الله عنه فمسح التراب عن وجهه: أعززْ عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدَّلاً. ففصل بالجار والمجرور (عليّ) بين فعل التعجب (أعزِزْ) وفاعله (أن أراك).

وفعل هذا الباب لن يقدما　　　معموله ووصله به الزما

وفصله بظرف او بحرف جر　　　مستعمل والخلف في ذاك استقر

المعنى: معمول الفعل في هذا الباب لا يتقدم على فعله، فلا تقول: (زيدًا ما أحسنَ)، والزم وصل المعمول بفعله بحيث لا يفصل بينهما فاصل.

والفصل بالظرف أو بالجار والمجرور مستعمل في كلام العرب شعرًا ونثرًا، والخلاف بين النحاة في حكم القياس عليه ثابت، والصحيح جواز القياس عليه.

أفعال المدح والذم

استعمل العرب للمدح والذم (نعم، وبئس) فقالوا: (نعم الرجل محمود) و (بئس الرجل سالم). وكلاهما فعل ماضٍ جامد بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو (نعمتْ المرأة هند، وبئستْ المرأة دعد).

وقد نسبوا إلى الكوفيين ـ ومنهم الفراء ـ أنهم يقولون باسميتهما، وأنهم استدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء: (نعم السير على بئس العَير)، وقول الآخر حين بشر ببنت: (والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة). أي أنها إذا أرادت أن تنصر أباها مثلاً على أعدائه لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ لتستغيث بالناس، وإذا أرادت أن تبرّ أحدًا سرقت له من زوجها أو غيره.

والحق أن الفراء يذهب إلى فعليتهما موافقًا بذلك رأي الجمهور كما ورد ذلك في كتابه (معاني القرآن).

وخُرّج القولان على جعل (نعم، وبئس) مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف، وهو المجرور بالحرف، لا بـ (نعم، وبئس) والتقدير في المثال الأول: نعم السير على عَير مقولٍ فيه بئس العير، وفي المثال الثاني: ما هي بولد مقولٍ فيه نعم الولد، فحذف الموصوف والصفة، وأقيم معمول الصفة مُقامهما مع بقاء (نعم وبئس) على فعليتهما. فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف.

ولهما استعمالان:

أحدهما: أن يستعملا فعلين متصرفين مثل سائر الأفعال فيكون لهما فعل مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس. نقول: (نَعِم الرجل بمعيشته) ـ بكسر العين ـ ينعَم فهو ناعم، قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨]، وبَئِس بها ـ بكسر العين ـ يبأس فهو بائس. قال تعالى: ﴿وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨].

والاستعمال الثاني: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال فعلان جامدان لا يتصرفان، فلا يستعمل منهما غير الماضي، ولا بد لهما من مرفوع هو الفاعل.

وهذا القسم الثاني هو مدار بحثنا.

وتستعمل (نعم، وبئس) للمدح العام والذم العام. تقول: (نعم الرجل محمد) و (بئس الرجل سعيد) فتكون قد مدحت محمدًا مدحًا عامًّا وذممت سعيدًا ذمًّا عامًّا، ولم تذكر خَصلة معينة من خصال المدح والذم.

وقد تذكر خَصلة معينة من خصال المدح والذم إذا أردت ذلك فتقول مثلاً: (نعم خطيب القوم أحمد) و (نعم شاعرًا حسان). (م).

وأفعال المدح هي نعم وحبّ وحبّذا. وأفعال الذم هي بئس وساء ولا حبّذا.

وهي أفعال لإنشاء المدح والذم، فجملها إنشائية غير طلبية، لا خبرية. ولا بد لها من فاعل ومخصوص بالمدح أو الذم. فإذا قلت: (نعم الرجل خالد، وبئس الرجل سعيد) فالرجل هو الفاعل، والمخصوص بالمدح هو خالد، والمخصوص بالذم هو سعيد.

استعمالهما في المدح والذم:

لك أن تستعمل (نعم، وبئس) في المدح والذم بعدة طرائق:

١ - أن تأتي بالفعل ثم الفاعل ثم المخصوص بالمدح والذم، فتقول مثلاً: (نعم العبد سلمان) و (نعم الصديق الكتاب) و (بئس الخلق الكذب).

ويكون الإعراب على النحو الآتي:

(نعم): فعل ماض جامد مبني على الفتح لإنشاء المدح. وإذا كان الفعل (بئس) قلنا إنه لإنشاء الذم.

(العبد) فاعل مرفوع بالضمة.

(سلمان) إما مبتدأ مؤخر، والخبر جملة (نعم العبد)، أو يكون (سلمان) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو سلمان).

٢ - أن تأتي بالمخصوص بالمدح والذم أولاً ثم تأتي بعده بالفعل والفاعل نحو (محمدٌ نعم الرجل) و (الخيانةُ بئس الخلق).

٣ - أن تأتي بالفعل وتضمر الفاعل، وتأتي بتمييز يفسر الفاعل، ثم تأتي بالمخصوص فتقول: (نعم رجلاً محمدٌ).

٤ - أن تبدأ بالمخصوص ثم الفعل ثم التمييز فتقول: (محمد نعم رجلاً).

٥ - إذا كان في الكلام ما يدل على المخصوص بالمدح والذم جاز لك أن تستغني عن ذكره، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨] أي: الله، وكقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] أي: نحن.

ولا يجوز الاكتفاء بالفعل وفاعله من دون ذكر المخصوص أو الإشارة إليه، فليس لك أن تقول: (نعم الرجل) ولا (بئس الفاكهة).

فعناصر الأسلوب في المدح والذم هي:

١ - فعل المدح والذم.

٢ ـ الفاعل.

٣ ـ المخصوص بالمدح والذم.

وبهذا يختلف فعل المدح والذم عن سائر الأفعال، فإن الأفعال قد تكتفي بمرفوعها وهذه لا تكتفي به، بل لا بد من تعيين ممدوح أو مذموم. (م).

فاعل نعم وبئس:

يكون فاعل (نعم وبئس) على أربعة أنواع:

الأول: أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا معرّفًا بـ (أل) كقولك: (نعم التلميذ زهيرٌ) و (نعم الإدام الخل). ومنه قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠].

فائدة:

اختلف في (أل) هذه، فقال الجمهور: إن (أل) للجنس.واختلف القائلون بذلك على رأيين:

أحدهما: أنها للجنس حقيقة، فإذا قلت: (نعم الرجل خالد) كان الجنس كله ممدوحًا، ثم خصصت خالدًا بالذكر فتكون قد مدحته مرتين، مرة مع الجنس، ومرة أفردته بالذكر وحده.

والثاني: أنها للجنس مجازًا، وذلك لأنك لم تقصد إلا مدح معيّن، ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة، فقولك: (نعم الرجل خالد) معناه أن خالدًا هو الجنس كله، أي هو المتصف بصفات الرجولة الكاملة، أو اجتمع فيه ما تفرّق في غيره من صفات الرجولة. ولم تقصد من ذلك إلا مدحه.

وقال آخرون: هي للعهد، واختلف هؤلاء على قولين:

الأول: كونها للعهد الذهني، أي تشير بها إلى شيء معهود في

الذهن، كما تقول: (دخلت السوق) فأنت لا تقصد به الجنس، كما لا تقصد به سوقًا معينًا تقدم ذكره. ونحو قولك: (نعم الرجل خالد) فـ (الرجل) معهود ذهني ولا يقصد به شخص تقدم ذكره.

والقول الآخر: أنها للعهد الشخصي، والمعهود هو الشخص الممدوح أو المذموم، فإذا قلت: (نعم الرجل محمد) فكأنك قلت: نعم هو.

والذي يبدو أن القول بأن (أل) تفيد الجنس أرجح، وذلك أنك تقول: (نعم الفاكهة التفاح) فـ (الفاكهة) جنس عام، و(التفاح) خاص منه.

وتقول: (نعم الإدام الخل) فالإدام عام و(الخل) خاص، و(نعم الشراب الماء) فـ (الشراب) جنس عام، و(الماء) قسم منه.

ومما يدل على أن (أل) للجنس لا للعهد أنك لا تمدح الشيء بـ (نعم) إذا لم يكن معه فرد من جنسه، فلا تقول (نعم مؤلف المفصل الزمخشري) ولا (نعم مؤلف لسان العرب ابن منظور) ولا (نعم أبو البشر آدم) لأن مؤلف المفصل واحد هو الزمخشري، ومؤلف لسان العرب واحد هو ابن منظور، لكن يصح أن تقول: (نعم المؤلف الزمخشري) لأن المؤلف جنس. ولا يصح كذلك أن تقول: (نعم الخليفة بعد أبي بكر عمر) لأن الخليفة بعد أبي بكر واحد، ولكنك تقول: (نعم الخليفة عمر).

فاتضح بهذا أن فاعل (نعم) و (بئس) جنس، و(أل) فيه جنسية، وأما المخصوص بالمدح والذم فقد يكون فرعًا من هذا الجنس، وقد يكون فردًا. تقول: (بئس الحيوان الذئب) فأنت ذممت جنس الذئب من بين جنس الحيوان، فـ (الحيوان) عام، و(الذئب) خاص منه، وتقول: (بئس الرجال عبيد الشهوات) فـ (الرجال) جنس عام، و(عبيد الشهوات) جزء منهم، وتقول: (نعم العبد خالد)، فـ (العبد) عام، و(خالد) واحد من هذا

الجنس. فتبين من هذا أن الفاعل أعم من المخصوص دائمًا وليس العكس، فلا تقول: (نعم الماء الشراب) ولا (بئس الذئب الحيوان).

وليس المقصود من هذا التعبير أنك تمدح الجنس كله ثم تخص فردًا أو قسمًا منه بالذكر فتكون قد مدحته مرتين، ولا المقصود اجتماع خصال الجنس في الممدوح فيكون هو الجنس مبالغة، وإنما المقصود تخصيص شيء من بين الجنس بالمدح، فقولك: (نعم الشراب الماء) ليس المقصود أنك تمدح الشراب كله ثم تخص الماء منه بالذكر فتكون قد مدحته مرتين، وإنما المقصود أن تمدح الماء من بين الشراب.

وكذلك قولك: (نعم الرجل خالد) فليس المقصود منه مدح الجنس كله وتخصيص خالد بالذكر، ولا المقصود اجتماع خصال الجنس فيه، وإنما المقصود تخصيص خالد بالمدح من بين أفراد الجنس.

ولو كان المعنى على ما قاله الأولون لتناقض القولان: (نعم الرجل محمد) و (بئس الرجل خالد) فإنك في الأول مدحت جنس الرجال كله ثم خصصت محمدًا منهم بالذكر، وفي الثانية ذممت الرجال كلهم وخصصت خالدًا منهم بالذم، فتكون قد مدحت الجنس مرة وذممته مرة أخرى.

ونحوه قولك: (نعمت التفاحة هذه) و (بئست التفاحة هذه) فمرة تكون قد مدحت الجنس كله، ومرة تكون ذممت الجنس كله. ومثله (نعم الخُلُق الصدق) و (بئس الخلُق الكذب) فتكون مرة مدحت الخلُق ومرة ذممته.

ثم إنك على هذا تُدخل في المدح ما لا خير فيه من الجنس، وتُدخل في الذم ما لا سوء فيه، فيدخل في قولك: (بئس الرجل خالد) ذم الأنبياء والرسل، ويدخل في قولك: (نعم الشراب الماء) و(نعم الطعام اللحم) مدح الغسلين والغسّاق والزقّوم وما شاكله من طعام أهل النار وشرابهم مما ليس فيه شيء يُمدَح.

فهذا التفسير غير صحيح فيما نحسب.

وكذلك التفسير الثاني وهو اجتماع خصال الجنس في شيء واحد فهذا لا يصح أيضًا. ألا ترى أنه في قولك: (بئس الخُلُق الظن) لا يصح أن يقال اجتمع في الظن كل الخلُق السيّء، وإنما المقصود ـ كما ذكرت ـ أنك تمدح شيئًا تخصّه من بين جنسه أو تذمه. (م).

❋ ❋ ❋

الثاني: أن يكون اسمًا مضافًا إلى معرّف بـ (أل) كقولك (نعم خلقُ الرجلِ الأمانةُ) وقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، وقوله: ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩].

❋ ❋ ❋

الثالث: أن يكون مضافًا إلى المضاف لما فيه (أل) نحو (نعم طالب علمِ النحو) و (بئس مهملُ أوامر القرآن).

❋ ❋ ❋

الرابع: أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا وجوبًا، مفسَّرًا بنكرة منصوبة على التمييز، أي بعده نكرة تفسر ما في هذا الضمير من الإبهام، واجبة التأخير عن الفعل، ويأتي بعد ذلك المخصوص بالمدح أو الذم مرفوعًا على الابتداء، والجملة قبله خبر كقولك: (نعم رجلاً بكرٌ) و (بئس خلقًا الخيانة)، ففي المثال الأخير مثلاً الفاعل ضمير مستتر وجوبًا يفسره (خلقًا)، و(خلقًا) تمييز، والجملة خبر مقدم، و(الخيانة) مبتدأ مؤخر.

وفي نحو (نعم قومًا معشره): (معشره): مبتدأ، و(قومًا): تمييز، و(نعم قومًا) خبر مقدم. وفي (نعم) ضمير مستتر يفسره (قومًا).

وزعم بعضهم أن (معشره) مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها.

وهناك من يقول: إنه لا يجوز أن يكون المرفوع فاعلاً لـ (نعم)، إذ لو كان كذلك ما صح أن يقال: (نعم رجلاً أنت) بل لاتّصل بالفعل؛ لأنه لا يصح أن يقال: (طاب نفسًا أنت) بل يقال: (طبتَ نفسًا). ولأن المرفوع يدخل عليه الناسخ نحو (نعم رجلاً كان محمد)، ولو كان فاعلاً لم يدخل عليه ناسخ. وتقدير الكلام (نعم الرجل رجلاً أنت). (م).

فعلان غير متصرفين ... نعم وبئس رافعان اسمين
مقارنَي أل أو مضافين لما ... قارنها كـ (نعم عقبى الكرما)
ويرفعان مضمرًا يفسّرهْ ... مميّزٌ كـ (نعم قومًا معشرهْ)

المعنى: (نعم وبئس) فعلان غير متصرفين (جامدان)، وهما يرفعان اسمين على الفاعلية مقترنين بـ (أل)، أو مضافين للمقترن بها نحو (نعم عقبى الكرماء). أو يرفعان ضميرًا يفسره تمييز نحو (نعم قومًا معشرُه).

جمع التمييز والفاعل:

لا يجتمع الفاعل والتمييز معًا في (نعم وبئس) فلا تقول: (نعم الرجل رجلاً خالدٌ) ولا (بئس الخلقُ خلقًا الكذبُ) إذ إن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل.

وقد اجتمعا قليلاً، نحو قول الشاعر:

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت ... ردّ التحيةِ نطقًا أو بإيماء

فجمع بين الفاعل الظاهر، وهو قوله (الفتاة)، والتمييز وهو قوله (فتاةً).

وقول جرير مادحًا عمر بن عبد العزيز:

تزوّدْ مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زادُ أبيك زادا

المعنى: سر فينا السيرة الحميدة التي كان أبوك يسيرها، فقد كانت سيرة أبيك عطرة، وأنت خليق بأن تقفو أثره.

ومن النثر قول الحارث بن عباد لما بلغه قتل ابنه في حرب البسوس: (نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب).

وجمع تمييز وفاعل ظهرْ فيه خلاف عنهمُ قد اشتهرْ

المعنى: هناك خلاف بين النحاة في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في أسلوب المدح والذم.

نِعِمّا وبئسما:

وهو القسم الخامس، وذلك أن تتصل بـ (نعم) و(بئس): (ما)، فيقال: (نعم ما) و(بئس ما) نحو (نعم ما تسعى إليه الكسب الحلال) و(بئس ما تفعلُ الإهمالُ). وقال تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠]، وقال: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣].

وقد تدغم ميم (نعم) في ميم (ما) فيقال: (نِعِمّا) وذلك إذا كسرت العين. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، وقال: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وأما إذا سكنت فإنها تفصل فيقال: (نعْم ما يقول الفاضل).

وقد اختلف النحاة في إعراب (ما) هذه على قولين:

الأول: أنها نكرة في محل نصب على التمييز، والفاعل ضمير مستتر يعود على هذا التمييز، فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ معناه: نعم شيئًا يعظكم به.

الثاني: أنها هي الفاعل، وهي اسم موصول، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وما مميز وقيل فاعلُ في نحو (نعم ما يقول الفاضلُ)

المعنى: في قولنا (نعم ما يقول الفاضل) اختلفوا في (ما) هذه، فقال

قوم هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل (نعم) ضمير مستتر، وقال آخرون: هي الفاعل وهي اسم معرفة.

فائدة:

إن كلمة (ما) مبهمة يؤتى بها لأغراض متعددة، فقد يكون الغرض من الإتيان بها الإبهام على السامع نحو أن تقول: (بئسما فعلت) فلا تذكر ما فعل لأنك لا تريد أن يعلم أحد بما فعل عدا المخاطب.

أو قد يكون الأمر معلومًا فلا تريد أن تعيد ذكره فتكتفي بالإشارة إليه.

أو قد يكون ذكره يتطلب كلامًا كثيرًا فلا تريد أن تطيل الكلام به، بل توجز القول بوضع كلمة (ما) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ ولم يعدّ الوعظ ليجعله فاعلاً لـ (نعم)، بل جاء بـ (ما) للدلالة على أن كل ما يعظ به ربنا ممدوح. (م).

المخصوص بالمدح والذم:

يؤتى بالمخصوص بالمدح والذم مرفوعًا بعد الفعل وفاعله أو بعد التمييز إن وجد مثل (نعم الرجل خالد) و (نعم رجلاً خالد). وقد يؤتى به مقدمًا على الفعل نحو (خالد نعم الرجل).

وهذا المخصوص مرفوع أبدًا، وفي إعرابه أوجه:

الأول: أنه مبتدأ والجملة قبله خبره.

الثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره (هو) أي الممدوح أو المذموم، فيكون التقدير في قولك: (نعم الرجل خالد): (نعم الرجل هو خالد).

الثالث: أنه بدل من الفاعل.

والراجح الأول، لأنه لا يختلف إعرابه تقدم أو تأخر، فإذا قلت: (نعم الرجل محمد) أو (محمد نعم الرجل) كان إعرابه واحدًا، ولأنه

تدخل عليه النواسخ مقدمًا ومؤخرًا فتقول: (نعم الرجل كان محمدٌ) و(كان محمدٌ نعم الرجل)، فـ (محمد): اسم كان، و(نعم الرجل) خبرها تقدم أو تأخر، واسم (كان) مبتدأ في الأصل فدل ذلك على أن المخصوص مبتدأ. ولو كان المخصوص خبرًا لانتصب بـ (كان) بل لم تدخل عليه (كان) لأنها لا تدخل على المبتدأ اللازم الحذف.

وبذلك يردّ قول من قال إنه بدل، فلو كان بدلاً لم تدخل عليه النواسخ. ثم إنه لازم وليس البدل بلازم. (م).

ويذكر المخصوص بعدُ مبتدا أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

المعنى: يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل، ويعرب مبتدأ، أو خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا.

ويجوز حذف المخصوص إذا تقدم في الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى في أيوب: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤] أي: نعم العبد أيوب، فحذف المخصوص بالمدح ـ وهو أيوب ـ لدلالة ما قبله عليه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] أي: نحن، وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ﴾ [الصافات: ٧٥] أي: نحن، وقوله: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] أي: هو.

وإن يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى

المعنى: إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخرًا نحو: العلم نعم المقتنى والمقتفى.

الملحق بنعم وبئس:

تستعمل (ساء) في الذم استعمال (بئس) فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلاً لـ (بئس) وهو المحلّى بـ (أل) نحو (ساء الرجل خالد)، والمضاف إلى ما فيه (أل) نحو (ساء غلام القوم سعيد)، والمضمر المفسَّر بنكرة بعده

نحو (ساء رجلاً زيد) وقوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٧].

ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد (بئس).

ومنه كل فعل ثلاثي مجرد على وزن (فَعُل) ـ المضموم العين ـ على شرط أن يكون صالحًا لأن يبنى منه فعل التعجب نحو (كرُم الفتى زهير) و(شرُف غلام الرجل صالح) و(لؤم رجلاً زهيرٌ). وهذه الصيغة تفيد المدح أو الذم مع التعجب.

فإن لم يكن في الأصل على وزن (فعُل) حوّلته إليه؛ لأن هذا الوزن يدل على الخصال والغرائز التي تستحق المدح أو الذم، فتقول في المدح من (فهِم، وبرَع): (فهُم الرجل خالد، وبرُع التلميذ بكر). وتقول في الذم من (كذَب، وجهِل): كذُب، وجهُل.

واجعل كبئس (ساء) واجعل فعُلا ... من ذي ثلاثة كنعْم مسجلا

المعنى: اجعل (ساء) في الذم كبئس في معناها وأحكامها. واجعل (فعُلَ) من كل فعل ثلاثي مثل (نعم) في معناها وأحكامها. ومعنى (مسجل): مطلق عن التقييد.

حبذا ولا حبذا:

من أفعال المدح (حبذا) نحو (حبّذا العلم)، وفي الذم (لا حبذا) نحو (لا حبذا الجهل) ومنه قول الشاعرة:

ألا حبذا أهل الملا غير أنه ... إذا ذكرت ميٌّ فلا حبذا هيا

المعنى: إن أهل الملا (وهو الفضاء الواسع أو الصحراء) يستحقون الثناء الجميل إلا المرأة المسماة بمي فإنها تستحق الذم إذا ذكرت.

فـ (حبّ) فعل ماض، و(ذا) اسم إشارة فاعله، والجملة قبله خبره،

والمخصوص مبتدأ مؤخر. ويجوز أن يكون المخصوص خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو العلم).

ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وإن ترد ذمًّا فقل لا حبذا

المعنى: مثل (نعم) مع فاعلها في إنشاء المدح جملة (حبذا) والفاعل (ذا)، أما عند إرادة الذم فقل (لا حبذا).

و(حبذا) كنعم في العمل وفي المعنى، مع زيادة أن الممدوح بها محبوب للقلب.

و(ذا) في (حبذا) اسم إشارة جيء به ليدل على الحضور في القلب. وقيل: خلع منه الإشارة لغرض الإبهام، فـ (حبذا) بمعنى حبّ الشيء، ولعل هذا الرأي هو الراجح بدليل أنه قد يقع بعدها اسم الإشارة فيقال مثلاً: (حبذا هذا القادم) و (حبذا هذا المسافر)، وهذا يدل على أن (ذا) خلع عنها معنى الإشارة، إذ لو كانت باقية على معنى الإشارة لكان التعبير ضعيفًا سمجًا.

و(ذا) هذا لا يتصرف ولا يتغير، بل يلتزم الإفراد والتذكير أيًّا كان المخصوص فتقول: (حبذا أحمد) و(حبذا عائشة) و(حبذا الرجلان القادمان) و (حبذا المرأتان القادمتان) و(حبذا الرجال القادمون) و(حبذا الطالبات المجدات)، وقد تركبت هاتان اللفظتان فأصبحتا لفظة واحدة تفيد المدح وتدل على أن الممدوح قريب من القلب.

وليس لك أن تقدم المخصوص فلا تقول: (خالدٌ حبذا) كما لا يجوز أن يدخل عليه فعل ناسخ فلا يقال: (حبذا كان محمد). وليس لك أن تؤنث الفعل أو تثنيه أو تجمعه، وذلك لأنها أشبهت المثل، والمثل لا يتغير، فكما تقول: (الصيفَ ضيّعْتِ اللبن) للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ، تقول: حبذا زيدٌ، وحبذا هندٌ، وحبذا

الزيدان، والهندان، والزيدون، والهندات، فلا تخرج (ذا) عن الإفراد والتذكير، ولو خرجت لقيل: حبذي هند، وحبذان الزيدان، وحبتان الهندان.

وأولِ (ذا) المخصوص أيًّا كان، لا تعدل بذا، فهو يضاهي المثلا

المعنى: أتبع كلمة (ذا) وجئ بعدها بالمخصوص أيًّا كان وفي أي مكان وصورة وجد من الأسلوب الخاص بالمدح والذم، فلا يغير (ذا) بل يلزم الإفراد والتذكير، لأنها أشبهت المثل والمثل لا يتغير.

فائدة:

إن هذه اللفظة لفظة مركبة فَقَد فيها كل من عنصري التركيب خصائصه، فليس في (حبّ) خصائص الفعل، ولا في (ذا) خصائص اسم الإشارة وذلك أنه:

١ ـ لا يجوز تأنيث (حبّ) إذا كان المخصوص مؤنثًا، فلا تقول: (حبّت ذي هند).

٢ ـ تدخل عليه (لا) النافية إذا أردت الذم فتقول: (لا حبذا) كما ذكرنا، و(لا) النافية لا تدخل على الفعل الماضي إلا إذا تكرر أو أريد به الدعاء، ولا تدخل على فعل جامد، وهذا فعل ماض جامد ومع ذلك قد دخلت عليه (لا).

٣ ـ إن اسم الإشارة (ذا) لا يتغير بتغير المخصوص فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع.

٤ ـ لا يفصل بين الفعل و (ذا). (م).

❋ ❋ ❋

وإذا وقع بعد (حبّ) غير (ذا) من الأسماء جاز فيه وجهان: الرفع بـ

(حبّ) نحو (حبّ خالدٌ)، والجر بباء زائدة نحو (حبّ بخالد) تشبيهًا بفاعل (أفعِلْ) في التعجب. وأصله (حَبُب) بضم الباء، بمعنى: صار محبوبًا، ثم أدغمت الباء في الباء فصار (حبّ).

وإذا وقع بعد (حبّ): (ذا) وجب فتح الحاء فتقول: (حَبّ ذا) وإن وقع بعدها غير (ذا) جاز ضم الحاء وفتحها فتقول: (حُبّ زيد) و (حَبّ زيد). وروي بالوجهين قول الأخطل التغلبي:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها   وحُبّ بها مقتولةً حين تقتل

المعنى: قلت لمن يطلب شرب الخمرة اخلطوها وادفعوا حدتها عنكم بما تمزج به؛ لأنها تمدح إذا كانت ممزوجة بالماء وتشرب وقت المزج.

وقال ابن مالك:

وما سوى (ذا) ارفع بـ(حب) أو فجُرْ   بالبا ودون (ذا) انضمام الحا كثُرْ

المعنى: إذا وقع بعد (حب) غير (ذا) من الأسماء جاز فيه وجهان: الرفع بـ (حبّ) نحو (حَبّ زيدٌ) والجر بباء زائدة نحو (حَبّ بزيدٍ). ودون (ذا)، أي في غير الفاعل (ذا)، كثر انضمام الحاء في فعل (حبّ). ويفهم من هذا أن انضمام الحاء لا يصح إذا كان الفاعل هو كلمة (ذا) فتقول: (حُبَّ زيدٌ).

اسم التفضيل

اسم التفضيل: اسم مصوغ على وزن (أفعل) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها مثل (خليلٌ أعلمُ من سعيد وأفضل منه). وقد سقطت الهمزة من كلمتي (خير وشر) والأصل: أخيَر وأشرّ. قال تعالى: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ [الأعراف: ١٢]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال: ٢٢]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦].

فائدة:

يدل اسم التفضيل على الزيادة في أصل الفعل غالبًا، ولا يخلو المفضل عليه من مشاركة المفضل في المعنى في الغالب كقولك: (خالد أفضل من عباس) فإن في كليهما فضلاً، غير أن خالدًا يزيد فضله على فضل عباس. ومثله قولك: (سيبويه أنحى من الكسائي) فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو وإن كان سيبويه قد زاد عليه في النحو.

وقد تكون المشاركة تقديرية لا حقيقية، وليس ثمة مشاركة بين المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف كقول القائل، وقد خيّر بين أن يقتل بالسيف أو أن يحرَق بالنار: (لَأَن أُقتَل بالسيف أحب إلي من أن أُحرق بالنار) وليس في أحدهما استحباب حقيقة، ولكنه اختيار شيء مكروه على شيء أكره إليه، يعني أنه إذا كان لا بد من اختيار إحدى القتلتين فتلك أحب إلي أو أقل بغضًا إلي .

ومنه قولهم في البغيضين: (هذا أحسن من هذا) وفي الشريرين: (هذا خير من هذا) وفي القبيحين: (هذا أحسن من هذا) وفي التنزيل: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣] وتأويل ذلك: هذا أقلّ بغضًا وأقلّ شرًّا وأقلّ قبحًا. قال تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] وليس ثمة اشتراك في الخير بين المستقرين، فليس عند أصحاب النار خير، بل هو شر محض.

ومن هذا القبيل ما يستعمل في التهكم نحو قولك: (هو أخطب من الأخرس) و (هو أنطق من الجدار وأعلم من الحمار) فليس ثمة مشاركة بين المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف، ولكنه يراد بذلك التهكم؛ لأنه يعلم أن الصفة منتفية عن المفضل عليه أصلاً.

وقد يكون التفضيل على وجه آخر، وهو أن تفضل شيئًا في كمال اتصافه بصفته على شيء آخر متصف بصفة أخرى مغايرة لتلك الصفة كقولهم: (العسل أحلى من الخل) وليس الخل مشاركًا للعسل في الحلاوة، وإنما المعنى أن اتصاف العسل بالحلاوة أكثر من اتصاف الخل بالحموضة. ومنه قولهم: (الصيف أحر من الشتاء) أي أن اتصاف الصيف بالحرارة أشد من اتصاف الشتاء بالبرودة.

قالوا: وقد يأتي اسم التفضيل لغير قصد المفاضلة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] قالوا: إنما تأويله وهو عليه هيّن؛ لأنه لا يقال: شيء أهون عليه من شيء.

ويبدو أن في هذا مفاضلة أيضًا، وذلك لأن الإعادة أسهل من الابتداء بالنسبة إلى عقولنا وإن لم يكن شيء أهون من شيء عليه سبحانه، غير أن الكلام جاء على سبيل المحاجّة، فإنهم كانوا يستبعدون البعث حتى قال قائلهم: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] فقال لهم: إن الإعادة أسهل

من البدء، فهو الذي بدأ الخلق وإعادته أهون وأيسر في حكم العقل فلماذا تستبعدون البعث بعد الموت؟

وقد يستعمل اسم التفضيل لا لتفضيل شيء على شيء آخر معيّن، بل قد يراد به مجرد الزيادة في أصل الوصف، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾ [الأنعام: ١٥٢] فليس المقصود هنا التفضيل على شيء معين، بل المقصود أن يقربوا مال اليتيم بمزيد الحسن. ومثله قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣]، وقوله: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ [المؤمنون: ٩٦]، وقوله: ﴿وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] فإن المراد من كل ذلك الزيادة في الحسن. (م).

شروط صياغته:

يصاغ اسم التفضيل من الأفعال التي يجوز التعجب منها مباشرة، فتقول: (محمد أفضل من خالد) و (سعيد أكرم من بكر)، كما تقول: (ما أفضلَ محمدًا) و (ما أكرمَ سعيدًا). فهو لا يصاغ إلا من فعل ثلاثي الأحرف مثبت متصرف مبني للمعلوم تام قابل للتفاوت، ليس الوصف منه على وزن (أفعل).

وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه، فلا يصاغ من فعل زائد على ثلاثة أحرف مثل دحرج وأكرم واستخرج، ولا من فعل منفي نحو (ما كتب)، ولا من فعل جامد غير متصرف كـ (نعم، وبئس، وليس)، ولا من فعل مبني للمجهول مثل (ضُرِب، وقُتِل)، ولا من فعل ناقص كـ (كان) وأخواتها، ولا من فعل لا يقبل المفاضلة كـ (مات، وفني)، ولا من فعل يأتي الوصف منه على وزن (أفعل) نحو (حَمِر، وعَوِر، وحَوِر).

وشذ منه قولهم: (هو أخصر من كذا) فبنوا (أفعل) التفضيل من

(اختُصِر) وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول. وقالوا: (أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن) فبنوا (أفعل) التفضيل شذوذًا من فعلٍ الوصفُ منه على وزن (أفعل). وقالوا: (هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف) فبنوه من (أعطى) و (أولى) شذوذًا.

وإذا أريد صوغ اسم التفضيل مما لم يستوفِ الشروط يؤتى بمصدره منصوبًا بعد (أشد) أو (أكثر) أو نحوهما، كما تقدم في باب التعجب أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ (أشد) ونحوها. فكما تقول: (ما أشدَّ استخراجَه) تقول: (هو أشدّ استخراجًا منه)، وكما تقول: (ما أشدَّ سوادَ الغراب) تقول: (الغراب أشدُّ سوادًا من الفحم).

لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد (أشد) مفعولاً، وههنا ينتصب تمييزًا.

صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأْبَ اللذ أبي

المعنى: صغ (أفعل) للدلالة على التفضيل من مصدر الفعل الذي يصاغ منه التعجب، وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذي منع الصوغ منه هناك.

وما به إلى تعجب وصلْ لمانع به إلى التفضيل صلْ

المعنى: ما يتوصل به إلى التعجب من فعل فاقد للشروط، يتوصل به إلى التفضيل عند وجود مانع يمنع من التفضيل مباشرة.

حالات اسم التفضيل:

لاسم التفضيل أربع حالات: تجرده من (أل) والإضافة، واقترانه بـ (أل)، وإضافته إلى معرفة، وإضافته إلى نكرة.

١ - تجرده من (أل) والإضافة: إذا تجرد اسم التفضيل من (أل)

والإضافة فلا بد من إفراده وتذكيره في جميع أحواله، وتتصل به (من) جارّةً للمفضَّل نحو (خالد أفضل من سعيد) و (فاطمة أفضل من سعاد) و(المجاهدون أفضل من القاعدين) و (المتعلمات أفضل من الجاهلات).

وقد تكون (من) مقدّرة كقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧] أي: خير من الدنيا وأبقى منها. وقد جمع إثباتها وحذفها في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]. أي: وأعزّ منك نفرًا.

وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرًا او لفظًا بمن إن جرّدا

المعنى: إذا كان (أفعل) التفضيل مجردًا من (أل) والإضافة فلا بد أن تتصل به (من) لفظًا أو تقديرًا.

٢ ـ اقترانه بـ (أل): إذا اقترن اسم التفضيل بـ (أل) امتنع وصله بـ (من)، فلا يقال: (فلان الأفضل من فلان)، ووجبت مطابقته لما قبله إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، تقول: (هو الأفضل. وهي الفضلى. وهما الأفضلان. والفاطمتان الفضليان. وهم الأفضلون. وهنّ الفضليات أو الفُضَل [بضم الفاء وفتح الضاد]). وقد شذ وصله بـ (من) في قول الأعشى ميمون بن قيس:

ولستَ بالأكثر منهم حصًى وإنما العزة للكاثر

المعنى: لست يا علقمة مع جنودك أكثر من جنود عامر، وإنما القوّة والغلبة للذي جنوده كثيرون.

وهذه الصفة تستلزم أن يكون الموصوف بها في أعلى درجات المفاضلة. قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣]، وقال: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، وقال: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ

ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [طه: ٦٨]، وقال: ﴿يَوۡمَ نَبۡطِشُ ٱلۡبَطۡشَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٦].

فالتفضيل بـ (أل) هو أعلى وأعم درجات المفاضلة.

وتلو (أل) طبق ....

المعنى: إن (أفعل) الذي يتلو (أل) تجب مطابقته لصاحبه.

٣ ـ إضافته إلى نكرة: إذا أضيف اسم التفضيل إلى نكرة وجب إفراده وتذكيره وامتنع وصله بـ (من)،تقول: (خالد أفضل قائدٍ. فاطمة أفضل امرأةٍ). ويلزم المضاف إليه أن يطابق الموصوف نحو (المحمدان أفضل رجلين. الفاطمتان أفضل امرأتين. المجاهدون أفضل رجالٍ. المتعلمات أفضل نساءٍ).

وإن لمنكور يضف أو جرّدا ... ألزم تذكيرًا وأن يوحّدا

المعنى: يلزم أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة، والمضاف إلى النكرة الإفراد والتذكير.

٤ ـ إضافته إلى معرفة: إذا أضيف اسم التفضيل إلى معرفة جاز فيه وجهان: المطابقة وعدمها فتقول: (محمد أفضل الرجال)، و(هند أفضل النساء، فُضلى النساء)، و(المحمدان أفضل الرجال، أفضلا الرجال)، و(الهندان أفضل النساء، فضليا النساء)، و(المحمدون أفضل الرجال، أفضلو الرجال أو أفاضل الرجال)، و(الهندات أفضل النساء، أو فضليات النساء وفُضَل النساء).

وقد ورد الاستعمالان في القرآن الكريم، فمن استعماله غير مطابق لما قبله قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾ [البقرة: ٩٦] ولم يقل: (أحرصي).

ومن استعماله مطابقًا قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ

مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقوله: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧].

وقد اجتمع الاستعمالان في الحديث الشريف: (ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجلسًا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا، الموطَّؤون أكنافًا، الذين يألفون ويؤلفون).

والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة إذا قصد التفضيل.

فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقولهم: (الأشجّ والناقص أعدلا بني مروان)، أي عادلا بني مروان.

والناقص هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق الجند، والأشجّ هو عمر بن عبد العزيز سمي به لشَجّة كانت في وجهه من دابّة ضربته، أضيفا إلى بني مروان ليعرف أنهما منهم لا للتفضيل عليهم.

وتلو (أل) طبق وما لمعرفهْ أضيف، ذو وجهين، عن ذي معرفهْ

المعنى: ما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب معرفة بلغة العرب وأحكامها.

هذا إذا نويت معنى (من) وإنْ لم تنو فهو طبق ما به قرنْ

المعنى: جواز الوجهين المطابقة وعدمها مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى (من) أي إذا نوي التفضيل، وأما إذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به، أي لا بد من مطابقته لما هو له.

فائدة:

ثمة فرق بين المطابقة والإفراد، فإن الإفراد يقصد به التفضيل تنصيصًا، وأما المطابقة فهي تحتمل أن المراد باسم التفضيل مجرد الزيادة في الوصف وتحتمل التفضيل أيضًا، كما يحتمل أن المقصود به الذات لا الوصف. قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]،

وقال: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ﴾ [المائدة: ٨٢]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦] فأفرد في كل ذلك والمقصود به التفضيل نصًّا.

وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقال: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧] فطابق. وقد يقصد بذلك التفضيل، وقد يقصد بهم الأشخاص الموصوفون بهذه الصفات، أي الذوات، بمعنى: هذا الصنف من الناس، وقد يكون المقصود به الزيادة في الوصف. فإنك قد تقول مثلاً: (هذا أحسن العراق) ولا تقصد به التفضيل على العراق، وإنما تقصد هذا هو الأحسن الذي في العراق أو الأحسن العائد إلى العراق، فإن قصدت نحو هذا المعنى وجبت المطابقة؛ لأنك لم تقصد به المفاضلة فتقول: (هؤلاء أحاسن العراق) أي الأحاسن العائدون إلى العراق. فالإفراد يدل على التفضيل نصًّا، وأما المطابقة فهي تحتمل التفضيل وعدمه.

ولا يضاف (أفعل) - إذا قصد به التفضيل - إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك: (خالد أفضل الرجال) فإن خالدًا رجل. ولا يصح أن تقول: (خالد أفضل النساء). وتقول: (أبو بكر أفضل بني تميم) أي هو منهم. ولا يصح أن تقول: (أبو بكر أفضل بني مخزوم) لأنه ليس منهم، بل يجب أن تقوله بـ (من) إذا أردت ذلك فتقول: (أبو بكر أفضل من بني مخزوم) و(فاطمة أفضل من كثير من الرجال) فإن التفضيل بـ (من) لا يشترط أن يكون المفضل من جنس المفضل عليه.

وقد تقول: ما الفرق بين قولك: (محمد أفضل رجلٍ) و (محمد أفضل الرجالِ)؟

والجواب أن قولك: (محمد أفضل الرجال) يقصد به تفضيل محمد على جميع الرجال، أي هو الرجل الذي لا أفضل منه.

وأما قولك: (محمد أفضل رجلٍ) فمعناه أن محمدًا فيه صفات الرجل الأفضل، أي أنك إذا عرفت كيف يكون الرجل الفاضل في أعلى صفاته وفضله فذلك الرجل الفاضل جدًّا هو محمد. (م).

حكم تقديم المفضل على اسم التفضيل:

الأصل أنه لا يجوز تقديم (من) ومجرورها على (أفعل)؛ لأن (من) ومجرورها مع اسم التفضيل بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمها عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، فلا يقال: (من بكر خالدٌ أفضل) ولا (خالد من بكرٍ أفضل)، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافًا إلى اسم استفهام فإنه يجب حينئذ تقديم (من) ومجرورها؛ لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام، فمثال الأول (ممّن أنت خيرٌ؟) و (من أيِّهم أنت أفضل؟)، ومثال الثاني (من فرس مَن فرسُك أسبق؟) و (من غلام أيِّهم أنت أكرم؟).

وقد ورد التقديم شذوذًا في غير الاستفهام كقول جرير:

إذا سايرتْ أسماء يومًا ظعينةً فأسماء من تلك الظعينة أملح

المعنى: إن أسماء في غاية الملاحة وتمام الحسن، ولو أنها باهت بجمالها امرأة أخرى في وقت أي وقت لبدا تفوقها عليها وظهر أنها خير منها ملاحة وأعظم جمالاً.

والأصل: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

وكقول الفرزدق:

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزوّدتْ جنى النحل، بل ما زوّدتْ منه أطيبُ

المعنى: قالت لنا المحبوبة: أهلاً وسهلاً، وزودتنا حين أردنا السفر بما يشبه عسل النحل، وهو كلامها، بل هو ألذّ منه.

والتقدير: بل ما زوّدتْ أطيب منه.

وقول ذي الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل:

ولا عيب فيها غير أن سريعها قطوفٌ، وأن لا شيء منهن أكسل

المعنى: يصف نساء بالسِّمَن وكنّى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى، فهو يقول: إنه لا عيب في هؤلاء النساء إلا أن أسرعهن شديدة البطء متكاسلة. وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم، والعرب تمدح النساء بذلك، لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمة وعدم الامتهان في العمل.

والتقدير: وأن لا شيء أكسل منهن.

وإن تكن بتلو (من) مستفهما فلهما كن أبدًا مقدّما

كمثل ممّن أنت خيرٌ ولدى إخبارٍ التقديم نزرًا وردا

المعنى: إن تكن مستفهمًا بالاسم الذي يتلو (من)، وهو مجرورها، فقدمهما وجوبًا في كل الحالات مثل (ممّن أنت خيرٌ؟) وقد ورد التقديم نادرًا في حالة الكلام الخبري لا الإنشائي.

عمل اسم التفضيل:

يرفع اسم التفضيل ضميرًا مستترًا إن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه، فإذا قلت: (الحرير أغلى من القطن) أو (النيل أطول من الفرات) فإن كلاًّ من اسمي التفضيل (أغلى) و(أطول) يرفع ضميرًا مستترًا هو فاعله.

ولا يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر قياسًا إلا إذا صحّ أن يقع في موضعه فعلٌ بمعناه. وهذا مطّرد في كل موضع يقع فيه اسم التفضيل بعد

نفي أو شبهه ويكون مرفوعه أجنبيًّا مفضّلاً على نفسه باعتبارين نحو (ما من أرض أجودُ فيها البنُّ منه في أرض اليمن). ففي هذا المثال نلاحظ أن أفعل التفضيل (أجود) مسبوق بنفي وأن مرفوعه (البن) أجنبي عنه ـ أي غير متصل بضمير يعود على الموصوف (الأرض) ـ وأن هذا المرفوع مفضل على نفسه باعتبارين، فإن معنى هذا المثال أن البن باعتباره مزروعًا في أرض يمنية أجود من نفسه باعتبار كونه مزروعًا في أرض أخرى. ويصح أن يقال مكانه: (ما من أرض يجود فيها البن أكثر من جوده في أرض اليمن).

ونحوه (ما رأيت رجلاً أكملَ في وجهه الإشراق منه في وجه العابد الصادق) فـ (أكمل) اسم تفضيل نعت، والمنعوت (رجلا) اسم جنس منفي، و(الإشراق) فاعل لاسم التفضيل، وهذا الفاعل مفضَّل ومفضول معًا، فهو مفضَّل باعتباره في وجه العابد، ومفضول باعتباره في وجه غير وجه العابد، وهذا معنى قولهم: (مفضل على نفسه باعتبارين) أي مفضل على نفسه ومفضول باعتبارين.

ونحوه (ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد) فـ (الكحل) مرفوع بـ (أحسن) لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه فتقول: (ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كزيد). وهي المسألة المعروفة باسم مسألة الكحل.

ومن النهي قولك: (لا تخالف شريفًا أحب إليه الخير منه إليك).

ومن الاستفهام قولك: (هل رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد؟).

فإن لم يصلح أن يحل الفعل محله لم يرفع اسمًا ظاهرًا إلا نادرًا، وإنما يرفع ضميرًا مستترًا وجوبًا نحو (المشي أنفع من السباحة) ففي (أنفع) ضمير مستتر وجوبًا يعود على المشي، ولا يجوز في الرأي الراجح أن

يرفع اسمًا ظاهرًا لأنه لا يصح أن يحل محله فعل بمعناه، كما لا يصح أن يقال: (استمعت إلى فتى أعلمَ منه أبوه) برفع كلمة (أبوه) على أنها فاعل لاسم التفضيل (أعلم) إلا على لغة ضعيفة.

ورفعه الظاهر نزر ومتى عاقب فعلاً فكثيرًا ثبتا
كلن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصدّيق

المعنى: إن رفع (أفعل) التفضيل للاسم الظاهر قليل لا يقاس عليه، لكن متى عاقب أفعل التفضيل فعلاً فإن رفعه الظاهر في هذه الصورة قد ثبت نقله كثيرًا عن العرب كقولهم:

ولن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصدّيق

التوابع

التابع: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقًا. أي أنه يعرب بإعراب ما قبله، فيرفع إن كان تابعًا لمرفوع، وينصب إن كان تابعًا لمنصوب، ويجر إن كان تابعًا لمجرور.

والتابع خمسة أنواع: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل.

يتبع في الإعراب الأسماء الأُوَل نعت وتوكيد وعطف وبدل

المعنى: إن هذه الأربعة تتبع في إعرابها الأسماء التي سبقتها وتقدمت عليها وهي الأسماء المتبوعة.

النعت (الصفة)

النعت: هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو (مررت برجلٍ كريمٍ)، أو ببيان صفة من صفات ما تعلق به، وهو ما يسمى بالنعت السببي نحو (مررت برجلٍ كريمٍ أبوه).

فائدتان:

الفائدة الأولى: يأتي النعت لأغراض أهمها:

١ ـ التخصيص: ومعنى التخصيص تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو (مررت برجلٍ طويلٍ) وذلك أن كلمة (رجل) عامة تشمل كل واحد من أفراد الجنس، فإذا قلت (طويل) فقد قللت الاشتراك بإخراجك القصار وغير الطوال عمومًا، فإذا قلت: (مررت برجل طويل أسمر) زدته تخصيصًا بتقليلك الاشتراك أكثر، فإنك أخرجت غير السمْر من الرجال الطوال. فإن قلت: (مررت برجل طويل أسمر أعرج) زدته تخصيصًا . . . وهكذا.

٢ ـ التوضيح: ومعنى التوضيح إزالة الاشتراك الحاصل في المعارف نحو قولك: (مررت بمحمدٍ الخياطِ) فقد يكون أكثر من شخص مسمّى بمحمد، فإن قلت: (الخياط) أزلت الاشتراك وتعين المقصود. ونحو (اشتريت من الخباز الأعرج) فقد يكون أكثر من خباز وبذكرك (الأعرج) أزلت الاشتراك فتعين المقصود.

٣ ـ الثناء والمدح: وذلك إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب لا

يحتاج إلى توضيح وذلك كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] فإنه ليس ثمة رب أسفل فتميزه منه بكلمة (الأعلى) فهو لا يحتاج إلى توضيح، وإنما ذكرت الصفة للثناء عليه وتعظيمه. ونحوه قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٩٦]، وقولك: (جاء خالد المظفر) ولست تقصد بذلك توضيحه وفصله من خالد آخر، وإنما تذكر ذلك للتعظيم والثناء.

وقد يكون المدح والثناء في النكرات كما يكون في المعارف كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ ـ ٢٠].

٤ ـ الذم والتحقير: وذلك إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب لا تقصد تمييزه من شخص آخر نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ونحو (مررت بمسيلمة الكذاب) ونحو (لا تسمع إلى سالم الخبيث اللئيم) لا تقصد بذلك تمييزه من شخص آخر مسمّى بهذا الاسم، وإنما ذكرت هذه الصفات لذمّه وتحقيره.

وقد يكون الذم والتحقير في النكرات أيضًا كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ [التكوير: ٢٥] إذ ليس ثمة شيطان غير رجيم ففصل الرجيم منه. ونحوه (دونكم رجلاً خائنًا لئيمًا).

٥ ـ الترحم: نحو (مررت بعباس البائس) ونحو (يا ويح إبراهيم المسكين) ونحو (ارحموا هذا الرجل الفقير الضائع).

ويكون في النكرات أيضًا نحو (ارحموا رجلاً بائسًا فقيرًا مضيَّعًا).

٦ ـ التأكيد: نحو (أمسِ الدابرُ لا يعود) فإن كل أمس دابر، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] فإن (واحدة) مفهومة من قوله: (نفخة)، وقوله: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] فإن (اثنين) صفة مؤكدة لـ (إلهين). ونحو (إن غدًا القابلَ قريب) فإن كل غد قابل.

٧ ـ التعميم: نحو (إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين) و (إن الله يحشر عباده الأولين والآخرين) و (يقبل الله من عباده صالح الأعمال الكثير والقليل)، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢١].

٨ ـ التفصيل: نحو (مررت بثلاثة رجال كاتبٍ وشاعر وفقيه) و (مررت برجلين عربي وعجمي) و (رأيت رجلين طويلاً وقصيرًا).

٩ ـ الإبهام: وذلك كأن تقول لصاحبك: (أتصدقت بقليل أم كثير؟) فيقول: (تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة)، ونحو (هل كتبت له رسالة حسنة؟) فيقول: (كتبت له رسالةً حسنةً أو سيئة) يريد إبهامها عليك. (م).

والفائدة الثانية: أن الوصف بالمفرد يدل على الكثرة، والوصف بالجمع يدل على القلة، فقولك: (أشجار مثمرات) يدل على أن عدد الشجرات قليل، بخلاف ما لو قلت: (أشجار مثمرة) فإنه يدل على أن الأشجار كثيرة. [التعبير القرآني].

أنواع النعت:

النعت نوعان: نعت حقيقي ونعت سببي، فالنعت الحقيقي: هو ما دل على صفة في اسم قبله نحو (استمعتُ إلى خطيبٍ فصيحٍ).

والنعت السببي: هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفات ما تعلّق به، بمعنى أنه لا ينعت الاسم السابق عليه على وجه الحقيقة (وإن كان يسمى في الاصطلاح النحوي منعوتًا أيضًا) لكنه ينعت اسمًا ظاهرًا يأتي بعده، ويكون مرفوعًا به مشتملاً على ضمير يعود على الاسم السابق، وهذا الاسم الأخير هو الذي يسمى السببي لأنه يتصل بالسابق بسبب ما نحو (مررت بولدٍ كريمٍ أبوه) و (هذا رجلٌ مجتهدٌ ابنُه).

فالنعت تابع متم ما سبقْ   بوسمه أو وسم ما به اعتلقْ

المعنى: النعت تابع يتمم المنعوت الذي سبقه ببيان علامته، وهي صفته، أو يتمم ما اتصل بالمنعوت بعلاقة هو سببيه.

مطابقة النعت للمنعوت:

النعت الحقيقي يتبع منعوته في الرفع والنصب والجر نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقولك: (زرت رجلاً عالمًا)، وقولك: (مررت بعليٍّ الخياطِ).

وفي التعريف والتنكير نحو (مررت بقومٍ كرماء، مررت بمحمدٍ الكريمِ)، فلا تنعت المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، فلا تقول: (مررت بزيدٍ كريمٍ) ولا (مررت برجلٍ الكريمِ).

وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا كـ (امرر بقوم كرما)

المعنى: النعت يجب أن يتبع منعوته في تنكيره وتعريفه نحو (امرر بقومٍ كرماء).

ويتبع منعوته أيضًا في التذكير والتأنيث، فمثال التذكير قوله تعالى: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [البقرة: ٩٠]، وقولك: (جاء الرجلُ المهذّبُ)، ومثال التأنيث قوله تعالى: ﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقولك: (حضرت السيدةُ العاقلةُ).

ويتبعه في الإفراد والتثنية والجمع نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وقوله: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٦]، وقوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧].

والنعت السببي يكون مفردًا ويتبع منعوته في رفعه ونصبه وجره، وفي تعريفه وتنكيره. ويراعى في تذكيره وتأنيثه ما بعده نحو (هذا رجلٌ مجتهدةٌ ابنتُه) وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥]. وتقول: (هذه طالبةٌ فاضلٌ أبوها) و (هاتان صورتان جميلٌ إطاراهما).

ونحوه قولك: (هذا رجل مجتهد ابنُه، وهذا رجلٌ مجتهدة ابنتُه، وهذا رجلٌ مجتهدٌ ابناه، وهذا رجلٌ مجتهدٌ أبناؤه، وهذا رجلٌ مجتهدةٌ بناتُه).

وبتعبير النحاة أنه في النعت السببي يكون النعت مفردًا وإن أسند إلى مثنى أو جمع فيجري بذلك مجرى الفعل إذا رفع اسمًا ظاهرًا فتقول: (مررت بولدٍ حسنةٍ أمه) كما تقول: (حسُنت أمه)، و(بامرأتين حسنٍ أبواهما) و (برجالٍ حسنٍ آباؤهم) كما تقول: حسُن أبواهما، وحسُن آباؤهم.

فالحاصل أن النعت إذا رفع ضميرًا طابق المنعوت في أربعة من عشرة: واحد من ألقاب الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرًا، فإن أسند إلى مؤنث أنّث وإن كان المنعوت مذكرًا، وإن أسند إلى مذكر ذكّر وإن كان المنعوت مؤنثًا، وإن أسند إلى مفرد أو مثنى أو جمع أُفرد وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

المعنى: حكم النعت لدى الإفراد والتذكير وسواهما من فروعهما كحكم الفعل فاتّبع في ذلك ما اتبعه العرب في أمر النعت المذكور.

النعت بمشتق:

الأصل في النعت أن يكون مشتقًّا، كأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغة مبالغة أو صفة مشبهة أو اسم التفضيل مثل (جاء التلميذُ المجتهدُ، وأكرمْ خالدًا المحبوبَ، وهذا رجلٌ حسنٌ خلقُه، وسعيدٌ تلميذٌ أعقلُ من غيره).

وهناك اسماء جامدة تقع نعتًا، ولكن يتم تأويلها بالمشتق، ومنها:

١ ـ اسم الإشارة نحو (كافأت الطالبَ هذا)، فـ (ها) للتنبيه، و(ذا)

اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب صفة، و(هذا) اسم إشارة يؤوّل بالمشار إليه فيصير مشتقًّا، أي الطالب المشار إليه. ونحوه قوله تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] أي المشار إليه.

٢ ـ (ذو) التي بمعنى صاحب نحو (جاء رجل ذو علم). فـ (ذو) صفة تؤوّل بصاحب فتصير مشتقًّا.

٣ ـ الاسم الموصول المبدوء بهمزة الوصل مثل: الذي والتي والذين واللاتي نحو (مررت بالشخص الذي فاز) وهو بمعنى الفائز فيصير مشتقًّا، و (أكبرت المعلمين الذين أخلصوا) أي المخلصين فيصير مشتقًّا، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ﴾ [الأعراف: ٣٢] أي المخرَجة.

٤ ـ العدد نحو (جاء رجال أربعة) أي معدودون بهذا العدد فيصير مشتقًّا. ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٧].

٥ ـ الاسم المنسوب نحو (مررت برجل بصريٍّ) أي منسوب إلى البصرة.

وانعت بمشتق كصعب وذربْ وشبهه كذا وذي والمنتسبْ

المعنى: انعت بالاسم المشتق مثل (صعْب وذَرِب)، وشبه المشتق كاسم الإشارة كـ (ذا)، و(ذي) بمعنى صاحب، والمنسوب. [والذرب: الحادّ].

٦ ـ النعت بالمصدر: فقد نعت العرب بالمصدر كثيرًا نحو قولهم: (هو رجلٌ عدلٌ، ورجلٌ فضلٌ) أي عادل وفاضل، و(رجلٌ صومٌ) أي صائم. قال تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨].

وإذا نعت بالمصدر التزم إفراده وتذكيره أيًّا كان المنعوت نحو (أقبل رجلٌ عدْلٌ، ورجلان عدلٌ، ورجالٌ عدلٌ، وامرأة عدلٌ، وامرأتان عدلٌ، ونساءٌ عدلٌ).

والنعت به على خلاف الأصل، لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه.

والنحاة في توجيه ذلك على ثلاثة آراء:

إما أن يكون المصدر على التأويل بالمشتق نحو (هو رجلٌ زورٌ) أي: زائر، و(عدلٌ) أي عادل، و(رضا) أي مرضيّ، وهذا رأي الكوفيين.

وإما على تقدير مضاف أي ذو عدل وذو زور وذو كذب، وهو رأي البصريين.

وقيل: لا تأويل ولا حذف، بل هو على جعل العين نفس المعنى مبالغة.

وهذا الأخير هو الأَوْلى، فإن قولهم: (مررت برجلٍ عدلٍ) معناه أنه مر برجل هو العدل، أي لكثرة ممارسته إياه واتصافه به أصبح هو العدل نفسه.

والذي يدل على ذلك أن العرب لا تقول ذلك إلا فيمن يكثر دون من لم يكثر. فلا تقول لمن صام يومًا واحدًا: (هو صوم) ولا لمن زار مرة واحدة (هو زَورٌ). ولو كان على تقدير هو صائم أو ذو صوم لصح ذلك فيمن فعل ولو مرة واحدة. (م).

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

المعنى: نعت العرب بالمصدر كثيرًا في كلامهم فالتزموا إفراده وتذكيره.

النعت المفرد وشبه الجملة والجملة:

ينقسم النعت على ثلاثة أقسام: مفرد وشبه جملة وجملة.

١ ـ النعت المفرد: ما كان غير جملة ولا شبه جملة وإن كان مثنى أو

جمعًا نحو (جاء الرجل العالم) و (جاء الرجلان العالمان) و (جاء الرجال العلماء).

٢ ـ النعت شبه الجملة: ويشمل الظرف والجار والمجرور، ويكون في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقع المنعوت. فمثال ما كان في محل رفع قولنا: (في الغرفة رجلٌ أمام مكتبه)، فالظرف متعلق بمحذوف في محل رفع صفة لـ (رجل)، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ [المسد: ٥]، فالجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل رفع صفة لـ (حبل).

ومثال ما كان في محل نصب قولنا: (قابلتُ طلابًا من الجامعة)، وقوله تعالى: ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، ومثال ما كان في محل جر (تمسكت بضيوفٍ من المغرب).

٣ـ النعت الجملة: تقع الجملة نعتًا لما قبلها سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية، وتتبع ما قبلها في الإعراب، فإذا كان المنعوت مرفوعًا كانت في محل رفع، وإذا كان منصوبًا كانت في محل نصب، وإذا كان مجرورًا كانت في محل جر.

ويشترط أن يكون منعوتها نكرة، كقولك: (أقبل طفل يبكي) فجملة (يبكي) في محل رفع صفة لـ (طفل). ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] فجملة (ترجعون) في محل نصب صفة لـ (يومًا).

فإن وقعت بعد المعرفة كانت في موضع الحال نحو (جاء علي يحمل كتابًا). إلا إذا وقعت بعد المعرّف بـ (أل) الجنسية فإنه يجوز أن تجعل نعتًا له باعتبار المعنى، لأنه في المعنى نكرة، وأن تجعل حالاً منه باعتبار اللفظ لأنه معرّف لفظًا بـ (أل) نحو (لاتخالط الرجل يعمل عمل السفهاء)،

وقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، ومنه قول الشاعر:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبني   فمضيتُ ثمتَ قلت لا يعنيني

المعنى: والله إني لأمر على الرجل اللئيم الذي يسبني، فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولي لنفسي: إنه لا يقصدني بهذا السباب.

فجملة (يسبني) تصلح أن تكون صفة لـ (اللئيم) لأنه معرّف بأل الجنسية، ويصلح أن يكون حالاً منه.

وقول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك هزة   كما انتفض العصفور بلّله القطر

المعنى: يصف الشاعر ما يحدث له عندما يذكرها فيقول: إنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل المطر عليه فيبلل جسده.

ولا بد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف كما تقدم. وقد يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨] أي لا تجزي فيه، فحذف (فيه).

وكقول جرير:

وما أدري أغيَّرهم تناءٍ   وطول الدهر أم مال أصابوا

المعنى: أنا لا أعلم ما الذي غيّر هؤلاء الأحبة، أهو التباعد وطول الزمن؟ أم الذي غيّرهم مال أصابوه وحصلوا عليه فأبطرهم الغنى.

والتقدير: أم مال أصابوه، فحذف الهاء.

ونعتوا بجملة منكّرا   فأعطيت ما أعطيته خبرا

المعنى: نعت العرب بالجملة إذا كان المنعوت نكرة، ولا بد لهذه الجملة من رابط يربطها بالموصوف.

وإذا نعت بمفرد وظرف ومجرور وجملة فالغالب تأخير الجملة كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨]. وقد تقدم الجملة كقوله سبحانه: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

ويشترط النحاة في الجملة التي يوصف بها أن تكون خبرية، فلا يصح أن يقال: (رأيت رجلاً اضربْه) ولا (رأيت رجلاً هل تكرمه؟) لأن هاتين الجملتين إنشائيتان.

فإن جاء ما ظاهره ذلك أُوّل على إضمار قول محذوف هو الصفة، والجملة الطلبية معمول القول المحذوف كما في قول رؤبة:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

المعنى: يصف الشاعر بالشح والبخل قومًا نزل بهم ضيفًا فانتظروا عليه طويلاً حتى أقبل الليل بظلامه، ثم جاءوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب في لونه لكدرته وغبرته، يريد أن الماء الذي خلطوه به كثير.

فظاهر هذا أن قوله: (هل رأيت الذئب قط) صفة لـ (مذق)، وهي جملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل (هل رأيت الذئب قط) مقول لقول مضمر هو صفة لـ (مذق)، والتقدير: جاءوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط، أي جاءوا بلبن مخلوط بالماء حمل رائيه أن يقول لمن يريد وصفه: هل رأيت الذئب في حياتك؟ فهو مثله في اللون.

فائدة:

يبدو أن هذا الرأي مسوغ؛ لأن المقصود بهذا القول التشبيه، وهذا التعبير مستعمل كثيرًا في لغتنا، فإنك قد تقول لصاحبك: (أكلت فاكهة هل ذقت التمر) أي هي مثل طعمه، والقصد تشبيهها به. وتقول: (اشتريت عقدًا هل رأيت حب الرمان) أي يشبهه. وكل ذلك على معنى أكلت فاكهة مثل

التمر هل ذقت التمر، واشتريت عقدًا مثل حب الرمان هل رأيت حب الرمان ونحو ذلك. فإن النعت في الحقيقة محذوف هو (مثل) واستغني بالجملة عنها لأن القصد معلوم.

والراجح أن يكون الوصف بالجملة الإنشائية التي يراد بها التشبيه قياسيًّا على هذا التأويل. (م).

وامنع هنا إيقاع ذات الطلبِ وإن أتت فالقول أضمر تصبِ

المعنى: امنع وقوع الجملة الطلبية نعتًا، فإن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرّج على إضمار القول، ويكون المضمر صفة، والجملة الطلبية معمول القول المضمر.

نعت غير الواحد:

إذا نعت غير الواحد فإما أن يختلف النعت أو يتفق، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف فتقول: (مررت بالزيدَين الكريم والبخيل، وبرجالٍ فقيهٍ وكاتب وشاعر).

وإن اتفق النعت جيء به مثنى أو مجموعًا نحو (جاءني رجلان كريمان، ورجالٌ كرماء).

ونعت غير واحد إذا اختلفْ فعاطفًا فرّقه لا إذا ائتلفْ

المعنى: إذا نعت غير الواحد فإن اختلف النعت وجب التفريق بالعطف، وإن اتفق النعت جيء به مثنى أو مجموعًا.

نعت معمولَيْ عاملين:

إذا نُعت معمولان لعاملين متحدَي المعنى والعمل أتبع النعتُ المنعوتَ في إعرابه مطلقًا: رفعًا ونصبًا وجرًّا نحو (ذهب محمد وانطلق خالد العاقلان، وحدّثتُ سعيدًا وكلمتُ بكرًا الكريمين، ومررت بزيدٍ وجزت على عليٍّ الصالحَين).

فإن اختلف معنى العاملين أو عملهما وجب القطع وامتنع الإتباع فتقول: جاء محمد وذهب سعيد العاقلَين، أو العاقلان، فـ (العاقلين) بالنصب على إضمار فعل، أي أعني العاقلين، فيكون مفعولاً به لفعل محذوف. وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي هما العاقلان. وتقول: (انطلق بكر وكلمت خالدًا الظريفين، أو الظريفان) فبالنصب على تقدير: أعني الظريفين، وبالرفع على تقدير: هما الظريفان، وتقول: (مررت بمحمودٍ وجاوزت عليًّا الكاتبين، أو الكاتبان).

ونعت معمولي وحيدَي معنى وعملٍ أتبع بغير استثنا

المعنى: إذا نعت معمولان لعاملين متحدَي المعنى والعمل فأتبع النعت المنعوت رفعًا ونصبًا وجرًّا.

تعدد النعت دون المنعوت:

إذا تعددت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعًا وجب إتباعها كلها فتقول: (مررت بخالدِ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ) فإنك إذا أردت أن تميزه من ثلاثة آخرين كل واحد اسمه خالد أحدهم فقيه شاعر، والآخر شاعر كاتب، والثالث فقيه كاتب، كان عليك أن تميز الآخر منهم بقولك: (مررت بخالدِ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ) فإنك إذا حذفت أية صفة التبس بخالد آخر، ففي نحو هذا لا يجوز القطع لأن هذه الصفات لقصد تمييزه من غيره.

وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقرًا لذكرهن أتبعت

المعنى: إذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعًا وجب إتباعها كلها.

وإذا كان المنعوت متضحًا بدونها كلها جاز فيها جميعها الإتباع

والقطع، وإن كان معينًا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباعُ، وجاز فيما يتعين بدونه الإتباع والقطع.

واقطع أوَ اتبع إن يكن معينا بدونها، أو بعضها اقطع معلنا

المعنى: إذا كان المنعوت معينًا بدونها أو كلها فاقطع أو أتبع النعوت كلها، وإن كان معينًا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباع، وجاز فيما يتعين بدونه الإتباع والقطع.

النعت المقطوع:

القطع هو مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب، أي يقطع النعت عن كونه تابعًا لما قبله في الإعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعًا ونعته منصوبًا فيكون مفعولاً به لفعل محذوف نحو (أقبل خالدٌ الكريمَ)، وقد يكون المنعوت منصوبًا ونعته مرفوعًا فيكون خبرًا لمبتدأ محذوف نحو (رأيتُ خالدًا الكريمُ)، وقد يكون المنعوت مجرورًا فيقع نعته مرفوعًا أو منصوبًا نحو (مررت بمحمدٍ الكريمُ، أو الكريمَ) و (الحمد للهِ العظيمُ، أو العظيمَ) و (أحسنت إلى فلانٍ المسكينُ، أو المسكينَ). والغالب أن يُفعَل ذلك بالنعت الذي يؤتى به لمجرد المدح أو الذم أو الترحم.

وتقدير الفعل إن نصبت: (أمدحُ) فيما أريد به المدح، و(أذم) فيما أريد به الذم، و(أرحم) فيما أريد به الترحم، و(أعني) فيما لم يرد به مدح ولا ذم ولا ترحم.

وحذف المبتدأ والفعل في المقطوع المراد به المدح أو الذم أو الترحم واجب فلا يجوز إظهارهما.

وارفع أو انصب إن قطعت مضمِرا مبتدأ أو ناصبًا لن يظهرا

المعنى: إذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ، أو نصب على إضمار فعل.

ويقع القطع في النعت كثيرًا، وقد يقع أيضًا في العطف كقوله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] عطف بالنصب على المرفوع. ومثله قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢] فعطف بالنصب على المرفوع ثم عاد إلى الرفع.

فائدة:

يستعمل القطع لأداء معنى لا يتم بالإتباع، فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع ويثير انتباهه وليس كذلك الإتباع، وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبّهت الذهن وحرّكته إلى شيء غير معتاد، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق يثير انتباهك ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه.

فهذا التعبير يراد به لفت النظر وإثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة، وهو يدل على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حدًّا يثير الانتباه.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنك إذا قطعت فإنك تعني أن المخاطب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة ما يعلمه المتكلم، فإن القطع يدل على أن الموصوف مشتهر بهذه الصفة معلوم بها عند السامع كما عند المتكلم ولست تريد أن تعلمه بها. فإذا قلت: (مررت بمحمدٍ الكريمَ) كان المعنى: مررت بمحمد المعروف بالكرم المشتهر به، بخلاف قولك: (مررت بمحمدٍ الكريمِ) فإنك قد تريد بذلك أن تميزه عن غيره وتبينه به. فالقطع لا يكون إلا إذا كان الموصوف مشتهرًا بالصفة معلومًا بها حقيقة أو ادّعاء، أي تدّعي أنه مشهور بهذه الصفة. فإذا مدحته بالقطع ادّعيت أنه معروف بهذه الصفة مشتهر بها فيكون أمدح له، وإذا ذممته كنت ادّعيت أنه مشهور بهذه الخصلة الذميمة معلوم بها. فإنك إذا قلت: (مررت

بخالدٍ الدنيءَ) لم ترد أن تعلم المخاطب بأن خالدًا دنيء لأن المخاطب لا يجهل ذلك، وإنما أردت ذكره بأمر يعلمه كل أحد فيكون أهجى له وأذم. قال تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] فنصب؛ لأنه لم يرد أن يخبر بأمر مجهول، وإنما ذكرها بأمر مشهور يعرفه كل أحد، إضافة إلى الذم بصيغة المبالغة، فهو ذمّها بصيغة المبالغة أولاً ثم بالقطع بأن جعل هذا أمرًا معلومًا لا يخفى على أحد. فـ (حمّالة) بالنصب مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره (أذم).

ولهذا إذا كانت الصفة لقصد التوضيح والتبيين وتمييز الموصوف من غيره لا يصح قطعها، إذ لا قطع مع الحاجة ، فالموصوف إذا احتاج إلى مائة صفة ليتميز من غيره لم يصح قطع واحدة منها. وبتعبير آخر: لا يقطع النعت عن المنعوت إلا بشرط أن لا يكون متممًا لمعناه، بحيث يستقل الموصوف عن الصفة. فإن كانت الصفة متممة معنى الموصوف بحيث لا يتضح إلا بها لم يجز قطعه عنها.

قال ابن مالك:

وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقرًا لذكرهنّ أتبعت

المعنى: إذا تعددت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعًا وجب إتباعها كلها نحو قولك: (مررت بسليمٍ التاجرِ) إذا كان سليم لا يعرف إلا بذكر صفته. وكقولك: (مررت بمحمدٍ التاجرِ الشاعرِ الكاتبِ) فإنك إذا أردت أن تميزه من ثلاثة آخرين كل واحد اسمه محمد أحدهم تاجر شاعر والثاني تاجر كاتب والثالث شاعر كاتب كان عليك أن تميز الآخر منهم بقولك: (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب) فإنك إذا حذفت أية صفة التبس بمحمد آخر، ففي نحو هذا لا يجوز القطع لأن هذه الصفات لقصد تمييزه من غيره. فإن كانت له صفة أخرى مشهورًا بها

معلومة للمخاطبين كأن يكون فقيهًا جاز لك القطع على قصد أنه معلوم بها فتقول: (مررت بمحمدٍ التاجرِ الشاعرِ الكاتبِ الفقيهُ) فتتبع النعوت الأولى وجوبًا ويجوز في النعت الآخر القطع.

ثم إنه يقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى الرفع أو النصب فتقول: (مررت بخالدٍ العظيمَ أو العظيمُ) ويبدو أن القطع إلى الرفع أثبت وأشهر، وذلك لأنه في النصب بتقدير جملة فعلية نحو (أعني العظيم أو أمدح) وفي الرفع بتقدير اسم، أي هو العظيم، والاسم أثبت وأقوى وأدوم من الفعل.

فقولك: (مررت بمحمدٍ العظيمِ) بالإتباع قد يراد منه تمييزه من غيره الذي هو حقير، أو يراد مدحه بهذه الصفة.

وقولك: (مررت بمحمدٍ العظيمَ) بالنصب تريد تنبيه السامع على هذه الصفة، كما تعني أن محمدًا مشهور بهذه الصفة معلوم بها للمخاطب يعلمه كل أحد.

وقولك: (مررت بمحمدٍ العظيمُ) بالرفع يدل على أن محمدًا معلوم اتصافه بهذه الصفة مشهور بها، غير أن اتصافه بهذه الصفة واستقرارها ورسوخها فيه وتمكنها منه أكثر وأشدّ مما قبلها. (م).

حذف النعت والمنعوت:

يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل كقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي دروعًا سابغات، وقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الشورى: ٣٢].

كما يجوز حذف النعت إذا دل عليه دليل، لكنه قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي كل سفينة صالحة، فحذف النعت وأبقى المنعوت، فإنه إن لم يقدّر ذلك فلا فائدة من

خرقها، وقوله: ﴿قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي البيّن، وقوله: ﴿قَالَ يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] أي الناجين. ومنه قول المرقش الأكبر:

وربّ أسيلة الخدين بكر ... مهفهفة لها فرع وجيد

فحذف النعت وأبقى المنعوت، أي فرع فاحم أو نحو ذلك وجيد طويل، وإلا فكل امرأة لها فرع وجيد إن قصد بذلك مطلق الفرع والجيد فلا فائدة في التشبيب. والمعنى أنه لها شعر أسود وعنق طويل.

وما من المنعوت والنعت عقلْ ... يجوز حذفه وفي النعت يقل

المعنى: يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل. وكذلك يحذف النعت إذا دل عليه دليل.

التوكيد

يفيد تقوية المؤكَّد وتمكينه في ذهن السامع وقلبه.

فائدة:

إن العرب تؤكد كل شيء تراه في حاجة إلى التوكيد، فهي قد تؤكد الحكم كله أو تؤكد جزءًا منه وقد تؤكد لفظة بعينها أو تؤكد مضمون الحكم أو مضمون اللفظة أو غير ذلك.

فتقول: (إن محمدًا مريض) و (محمد مريض محمد مريض) فهذا تأكيد للحكم.

وتقول: (محمد نفسُه مريض) فهذا تأكيد لكلمة واحدة.

وتقول: (محمد ساعٍ إلى الخير سعيًا) فهذا تأكيد للحدث الذي تضمنه اسم الفاعل.

وتقول: (أدلجتُ ليلاً) فهذا تأكيد للزمن الذي تضمنه الدلج، لأن الدلج هو السير في الليل خاصة. قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] فـ (ليلاً) تأكيد للزمن الذي تضمنه الإسراء.

وتقول: (لك عليّ مائة دينار اعترافًا) فهذا تأكيد لمضمون الجملة، لأنه اعتراف بالدين ولو لم تقل (اعترافًا).

وقد افتنّت العرب في ذلك افتنانًا واسعًا فجاءت بالتوكيد على صور متعددة فهناك:

١ ـ ألفاظ تفيد التوكيد حيثما وقعت مثل إنّ ولام الابتداء ونوني التوكيد الثقيلة والخفيفة.

٢ ـ ألفاظ تفيد التوكيد في مواطن دون أخرى وهي الحروف الزائدة مثل ما ولا والباء وإنْ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ [فصلت: ٢٠]، وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] فـ (ما) هنا حرف زائد أفاد التوكيد، ونحو ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] فـ (لا) هنا حرف زائد، أي ما منعك أن تسجد وهي تفيد التوكيد. وكالباء في الخبر نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

٣ ـ ثم قد يكون التوكيد على صور إعرابية وتركيبية مختلفة، فقد يكون على صورة مفعول مطلق سواء كان مؤكدًا لمصدر عامله نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، أم كان مؤكدًا لمضمون الجملة، وهو المؤكد لنفسه أو لغيره نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و(أنت أخي يقينًا).

وقد يكون بصورة ظرف مؤكد لزمن عامله نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] وقولك: (تكلم حينًا) فإن التكلم لا يكون إلا في حين.

وقد يكون على صورة حال نحو (أقبل الطلاب كافّة) وقوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١].

وقد يكون على صورة نعت نحو (أمسِ الدابرُ لا يعود) لأن كل أمس دابر، و(أقبل رجلان اثنان)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

وقد يكون على صورة معطوف نحو (هذا كذب وافتراء) و (هذا ضلال وغيّ).

وقد يكون على صورة جار ومجرور نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] لأن السقف لا يكون إلا فوقًا، وقوله: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] والطيران لا يكون إلا بالجناحين.

وغير ذلك من الصور.

ثم إن العرب لم تكتف بمؤكد واحد، بل هي تتكلم على حسب الحاجة، فإذا كان المخاطب لا يحتاج إلى توكيد تركت توكيد الكلام، وإذا كان يحتاج إلى مؤكد واحد جاءت له بمؤكد واحد، وإذا احتاج إلى أكثر جاءت له على قدر حاجة المخاطب إليه. وقد تشفع ذلك بالقسم زيادة في التوكيد، فتقول: (محمد سابق) فإذا كان المخاطب في شك من ذلك قلت: (إن محمدًا سابق)، فإذا كان منكرًا لهذا الخبر جئت باللام زيادة على (إن) فتقول: (إن محمدًا لسابق). وقد تأتي بالقسم مع كل ذلك فتقول: (والله إن محمدًا لسابق). (م).

قسما التوكيد

التوكيد على قسمين: توكيد معنوي وتوكيد لفظي.

١ ـ التوكيد المعنوي:

تعريفه: هو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر.

ويظهر من هذا التعريف أن للتوكيد المعنوي غرضين هما:

١ ـ رفع احتمال إرادة مضاف، أو بعبارة أخرى رفع احتمال إرادة غير المذكور، فترفع هذا الاحتمال بذكر النفس والعين ومشتقاتهما، مضافين إلى ضمير المؤكد، وذلك كما إذا قلت: (رضيت البنت بالمهر) فقد يحتمل أن المراد: رضي أبوها أو وكيلها أو نحو ذلك. فإذا قلت: (رضيت البنت نفسُها بالمهر) فقد رفعت كل احتمال آخر عدا البنت، وكان المعنى أن البنت هي التي رضيت بالمهر. فكلمة (نفس) هنا أزالت احتمال غير المذكور وقررت أن المذكور هو المعني بالحكم.

ونحوه قولك: (حدّ القاضي السارق) فهذا يحتمل أن غلام القاضي هو الذي حدّ السارق بأمر القاضي، فإذا قلت: (حدّ القاضي نفسُه السارق) فقد دل ذلك على أن القاضي هو الذي قام بالحد وليس شخصًا آخر.

وألفاظ هذا التوكيد هي (النفس) و (العين) ومشتقاتهما مضافة إلى ضمير يطابق المؤكَّد فتقول: (جاء سعيدٌ نفسُه، أو عينُه) و (أقبلت هندٌ نفسُها، أو عينُها).

وإذا كانت (نفس) و (عين) للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكَّد وأن تكونا مثله في الضبط الإعرابي.

ويستعمل في التثنية والجمع وزن (أفعُل) فتقول: (حضر الطالبان أنفسُهما، أو أعينُهما) و(حضرت الطالبتان أنفسُهما، أو أعينُهما) و (حضر الطلاب أنفسُهم، أو أعينُهم) و (حضرت الطالبات أنفسُهنّ، أو أعينُهنّ).

بالنفس أو بالعين الاسم أُكّدا مع ضمير طابق المؤكَّدا
واجمعهما بأفعُل إن تبعا ما ليس واحدًا تكن متبعا

المعنى: أكد الاسم بالنفس أو بالعين بشرط أن يقترنا بضمير يطابق الاسم المؤكَّد. ثم إن كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعًا جمعتهما على مثال (أفعُل).

وإذا اجتمعت النفس والعين قدّمت النفس على العين فتقول: (جاء الضيفُ نفسُه عينُه) وليس العكس.

وتختص (النفس) و (العين) بجواز جرهما بالباء الزائدة زيادة في التوكيد نحو (أقبل الأمير بنفسه) و (أقبلت هند بعينِها) ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد.

ويبدو أن هذه الباء ليست زائدة بمعنى أن حذفها وذكرها سيّان، فليس قولنا: (أقبل أخوك بنفسه) مثل (أقبل أخوك نفسه) وإنما تفيد الباء أن المؤكد فعل ذلك وما كان متوقعًا منه أن يفعل، أو بعبارة أخرى أنها يؤتى بها للاهتمام الزائد. فقولك: (أقبل أخوك بنفسه) معناه أقبل وما كان متوقعًا أن يقبل، إما لأن أخاك بمنزلة عالية لا تناسب مجيئه، أو لغير ذلك.

ولا نزال نحن نستعمل هذه الباء فنقول: (ذهبت إليه بنفسي فلم يفعل) بمعنى أن هذا أقصى ما أستطيع أن أفعله. وتقول: (كلمته أنا بنفسي فرد كلامي). (م).

❋ ❋ ❋

٢ ـ والغرض الثاني هو رفع احتمال عدم إرادة الشمول، وذلك نحو أن تقول: (أقبل الطلاب) فإن هذا القول يحتمل أن المقبلين هم أكثر الطلاب وليس فيه تنصيص على قصد العموم والإحاطة، فإذا أردت التنصيص على قصد العموم رفعت هذا الاحتمال فتقول: (جاء الطلاب كلُّهم أو جميعهم) أو نحو ذلك فيفيد الإحاطة والشمول. (م).

وإذا قلت: (احترقت الدار) فقد يستعظم السامع ذلك أيضًا، ويقول في نفسه: (لعل الذي احترق في الدار أثاثها، أو أبوابها، أو غرفة من غرفها) ويتوهم أنك ذكرت لفظ الدار سهوًا، فإذا أردت أن تدفع عنه مثل هذا الوهم فزد كلمة (كلها) وقل: (احترقت الدار كلُّها) فبذلك يتأكد المعنى الحقيقي عند السامع ولا يبقى له في الفهم مذهب آخر يذهب إليه. ومن أجل ذلك يسمى لفظ (كل) في هذا المثال وفي قولنا مثلاً: (قرأت الكتابَ كلَّه) و (فرغت من الأعمال كلِّها) توكيدًا أيضًا. ويؤكد بها عند إرادة الشمول والعموم.

ومن ألفاظ هذا التوكيد:

١، ٢ ـ كل، وجميع:

يؤكد بهما ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه نحو (جاء الجيش كلُّه أو جميعُه، والقبيلةُ كلُّها أو جميعُها، والطلاب كلُّهم أو جميعهم حاضرون، والطالبات كلهنّ أو جميعهنّ حاضرات). وإذا وقعتا توكيدًا أضيفتا لفظًا إلى ضمير المؤكد.

ولا تقول: (حضر الضيف كلُّه) لأنه ليس له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه.

فائدتان:

الفائدة الأولى: إذا وقعت (كل) تأكيدًا أضيفت لفظًا إلى ضمير المؤكد

نحو (الطلاب كلهم حاضرون) فإذا كان المؤكد جنسًا عامًّا كان التوكيد يشمل كل أفراد الجنس نحو (الخلق كلهم عيال الله) و(الناس كلهم ميتون)، وإذا كان معهودًا كان يشمل أولئك الأفراد المعهودين نحو (حضر طلاب الصف كلهم).

وقد تقول: ما الفرق بينها إذا تقدمت أو كانت مؤكدة نحو (كل الطلاب حضر) أو (حضر الطلاب كلهم)؟

والجواب هو أنها إذا تقدمت أفادت العموم ابتداء ولم تدع احتمالاً لغير الإحاطة، وإذا تأخرت وكانت مؤكدة احتمل الكلام العموم وغيره، ثم جئت بما يرفع احتمال عدم العموم.

ثم إنها مع التقدم يمكن التعبير بها للدلالة على الإحاطة والشمول بصورة أوسع مما تقع مؤكدة، فإنها إذا وقعت مؤكدة أفادت العموم في المعارف فقط، أما إذا تقدمت فإنها تفيد العموم في النكرات والمعارف، مفردًا أو غيره مما لا يصح أن يقع مؤكدًا وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدّثر: ٣٨] ولا يقال: (نفس كلها بما كسبت رهينة)، وقال: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥] ولا يقال: (تدمر شيئًا كله)، وقال: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١] ولا يقال: (يوم تأتي نفس كلها).

وحتى إذا قيل نحو ذلك على مذهب الكوفيين فإن المعنى يختلف، فإنه يصح على مذهب الكوفيين أن تقول: (صمت شهرًا كله)؛ لأن النكرة محدودة، ولكن إذا قدمت (كلاًّ) وقلت: (صمت كل شهر) تغير المعنى وأصبحت تفيد استغراق الشهور.

الفائدة الثانية: إن كلمة (جميع) المضاف إلى الضمير تكون توكيدًا

بمعنى (كل)، فإذا قلت: (أقبل الرجال جميعهم) كان المعنى: أقبلوا كلهم، وليس معناه: أقبلوا مجتمعين، فقد يكونون مجتمعين أو متفرقين.

فهناك فرق بين قولنا: (أقبل الرجال جميعًا) و(أقبل الرجال جميعهم)، فـ (أقبل الرجال جميعًا) تحتمل معنيين:

الأول: أن يكون معناه: أقبلوا كلهم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [النور: ٣١] والمعنى: توبوا كلكم، وليس معناه: توبوا مجتمعين، وقوله: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] أي: كلكم، وليس معناه: مجتمعين.

الثاني: أن يكون معناه: أقبلوا مجتمعين، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُواْ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ [النور: ٦١].

وأما (أقبل الرجال جميعهم) فلا يكون إلا بمعنى: كلهم.

والخلاصة أن الفرق بين (جميع) إذا اتصلت بالضمير (جميعهم، جميعنا، . . .) و(جميع) المفردة أن المتصلة به لا تكون إلا توكيدًا بمعنى (كل)، والمفردة قد تكون بمعنى (كل) وقد تكون بمعنى (مجتمع).

وقد تحتمل المعنيين معًا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ [الأنعام: ٢٢] فهذا يحتمل معنيين:

الأول: أن يكون بمعنى (كل) فيكون المعنى: ويوم نحشرهم كلَّهم.

والثاني: أن يكون بمعنى (مجتمع) فيكون المعنى: ويوم نحشرهم مجتمعين.

وقد يراد المعنيان معًا، أي: يحشرهم كلهم مجتمعين، فبعدوله إلى المفردة كسب المعنيين معًا، ولو قال: (ويوم نحشرهم جميعهم) لأفاد معنى واحدًا فقط.

فـ (جميع) المفردة أوسع استعمالاً ومعنى من المضافة، ألا ترى أنك

لو قلت: (اللهم اكفني شر مخلوقاتك جميعًا) كان المعنى محتملاً جميع الشر، وجميع المخلوقات، ولو قلت: (اكفني شر مخلوقاتك جميعه) لكان نصًا في الشر، ولو قلت: (جميعها) لكان نصًا في المخلوقات.

وهذا من أوجه الفرق بين (كل) و (جميع) فإن (كلاًّ) تفيد العموم حيث وقعت وكيفما كانت، وليست كذلك (جميع). (م).

٣ ـ كلا وكلتا:

وهما لتوكيد المثنى، فـ (كلا) للمثنى المذكر، وكلتا للمؤنث نحو (نجح الطالبان كلاهما ـ نجحت الطالبتان كلتاهما). ولا بد من إضافتها إلى ضمير يطابق المؤكَّد.

وكلاًّ اذكر في الشمول وكلا ... كلتا جميعًا بالضمير موصلا

المعنى: عند إرادة الشمول يستعمل لفظة التوكيد الدالة على الشمول وهي (كل وكلا وكلتا وجميع) ولا بد من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكَّد.

ولما كانت ألفاظ التوكيد التي مرت بك وهي النفس والعين وكل وجميع وكلا وكلتا توافق الأسماء المؤكدة بها في المعنى وتخالفها في اللفظ سمي التوكيد بها معنويًّا.

٤ ـ عامّة:

استعمل العرب للدلالة على الشمول ككل كلمة (عامّة) مضافة إلى ضمير المؤكد نحو (جاء القومُ عامّتُهم). وقلّ من عدها من النحاة من ألفاظ التوكيد.

واستعملوا أيضًا ككلٍّ فاعلهْ ... من عمّ في التوكيد مثل النافلهْ

المعنى: استعمل العرب في الدلالة على الشمول مثل (كل) لفظًا آخر على وزن (فاعلة) من الفعل (عمَّ) وهو (عامّة)، وعدّت من ألفاظ التوكيد

التي تشبه النافلة، فهي زائدة لأن أكثر النحويين لم يذكرها، أو هي على وزن (فاعلة).

❋ ❋ ❋

ويجاء بعد (كل) بـ (أجمع) وما بعدها لتقوية قصد الشمول فيؤتى بـ (أجمع) بعد (كله) نحو (جاء الجيش كلُّه أجمعُ)، وبـ (جمعاء) بعد (كلها) نحو (جاءت القبيلة كلُّها جمعاءُ)، وبـ (أجمعين) بعد (كلهم) نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وبـ (جُمَع) بعد (كلهنّ) نحو (جاء الهندات كلُّهنّ جمَعُ).

وبعد كل أكدوا بأجمعا جمعاء أجمعين ثم جُمَعا

المعنى: يجاء بعد (كل) بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول.

ويجوز استعمال (أجمع) وما بعده في التوكيد غير مسبوقة بـ (كل) نحو (جاء الجيش أجمع)، و(جاءت القبيلة جمعاء)، و(جاء القوم أجمعون) وقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤ - ٩٥]، و(جاء النساء جُمَع). وذكر ابن مالك أن ذلك قليل. ومنه قول الشاعر:

يا ليتني كنت صبيًّا مرضعا تحملني الذلفاء حولاً أكتعا
إذا بكيت قبلتني أربعا إذًا ظللت الدهر أبكي أجمعا

المعنى: يا ليتني كنت صبيًّا رضيعًا تحملني المرأة المرضعة المسماة بالذلفاء عامًا كاملاً، وإذا بكيت قبلتني أربع مرات. ولو حصل ما تمنيته لظللت أبكي الدهر كله لأجل أن تحملني وتقبلني دائمًا.

فأكد الدهر بـ (أجمع) من غير أن يؤكده أولاً بـ (كل).

ويقول ابن مالك:

ودون كل قد يجيء أجمعُ جمعاء أجمعون ثم جُمَعُ

المعنى: استعملت العرب التوكيد بأجمع وما بعدها دون أن يكون مسبوقًا بكل.

فائدة:

قد تكون (أجمع) من ألفاظ الإحاطة فتستعمل توكيدًا بمعنى (كل)، تقول: (جاء الرجال أجمعون)، ومعناها: جاؤوا كلهم، وهذه ليست اسم تفضيل ولا صفة مشبهة، بل هي وصف مرتجل للتوكيد.

والفرق بينها وبين (كل) أن (أجمع) من لفظ الجماعة والمجموع والاجتماع، و(كلاًّ) للدلالة على كل فرد حتى تستغرق جميع الأفراد، فقولك: (رضوا بذلك أجمعون) يفيد أن مجموعهم رضي بذلك، وأما قولك: (رضوا بذلك كلّهم) فيفيد أن أفرادهم رضوا بذلك، والنتيجة واحدة، لأنه إذا رضي كل أفرادهم فقد رضي مجموعهم، فـ (أجمع) تشير إلى العموم ابتداءً، و(كل) تشير إلى الأفراد حتى تستغرقهم، و(كلهم أجمعون) للجمع بين المعنيين فتكون زيادة في التوكيد. (م).

حكم توكيد النكرة:

اختلف النحاة في جواز توكيد النكرة، فمذهب البصريين أنه لا يجوز توكيدها مطلقًا، سواء كان المنكر المؤكد زمنًا محدودًا، وهو ما كان موضوعًا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وليلة وشهر وحول، أم غير محدود كوقت وزمن وحين.

ومذهب الكوفيين ـ واختاره المصنف ـ جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك، على أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول نحو (صمت شهرًا كلَّه) و (اعتكفت أسبوعًا جميعَه). ومنه قول عبد الله بن مسلم الهذلي:

لـكـنـه شـاقـه أن قـيـل ذا رجـب يـا لـيـت عـدة حـول كـلّـه رجـبُ

المعنى: يتمنى الشاعر أن يكون عدة الحول من أول إلى آخره رجبًا لما رأى فيه من الخيرات.

وأما النكرة غير المحدودة فلا يجيزون تأكيدها، فلا يجوز أن يقال: (صمت زمنًا كلَّه) لأن النكرة غير محدودة، فإن الزمن يصلح للقليل والكثير.

يقول ابن مالك:

وإن يـفـد تـوكـيـدُ مـنـكـور قـبـلْ وعـن نـحـاة الـبـصـرة الـمـنـع شـمـلْ

المعنى: إن كان توكيد النكرة يفيد فهو مقبول، ونحاة البصرة لا يجيزون ذلك.

❋ ❋ ❋

الاستغناء بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء:

تقدم أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا. ومذهب البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك فلا تقول: (قام الولدان أجمعان) ولا (قامت البنتان جمعاوان) استغناء بكلا وكلتا عنهما، فنقول: (جاء الولدان كلاهما، والبنتان كلتاهما).

واغـنَ بـكـلـتـا فـي مـثـنـى وكـلا عـن وزن فـعـلاء ووزن أفـعـلا

المعنى: استغن في توكيد المثنى بكلا وكلتا عن تثنية وزن (فعلاء) وهو جمعاء، ووزن (أفعل) وهو جُمَع.

❋ ❋ ❋

ولا يجوز توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس أو العين إلا بعد توكيده بالضمير المنفصل فتقول: (جئتُ أنا نفسي ـ أديت أنت نفسُك

الواجب - ذهبوا هم أنفسُهم - علي سافر هو نفسُه - جاء هو عينُه إلى الامتحان - قوموا أنتم أنفسُكم أو أعينُكم). فلا يقال: (جئتُ نفسي) ولا (جئتَ نفسَك) وكذا الباقي، لئلا يقع اللبس، فلو قلت (هند ذهبت نفسُها) و (سعدى خرجت عينُها) لتبادر أنهما فاعل لا توكيد، فإذا قيل: (ذهبت هي نفسها) اندفع ذلك.

وإذا أردنا إعراب (أديت أنت نفسُك الواجب) مثلاً قلنا: أديت: فعل وفاعل، و(أنت) ضمير منفصل توكيد للتاء، (نفسك) توكيد للتاء أيضًا.

فإذا أكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك نحو (قوموا كلُّكم) أو (قوموا أنتم كلُّكم).

وكذلك إذا كان المؤكد غير ضمير رفع، بأن كان ضمير نصب أو جر فتقول: (مررت بك نفسِك أو عينِك)، فـ (نفس) توكيد للكاف في (بك)، وتقول: (مررت بكم كلِّكم)، فـ (كل) توكيد للضمير في (بكم)، وتقول: (رأيتك نفسَك، أو عينَك).

وإن تؤكد الضمير المتصلْ بالنفس والعين فبعد المنفصلْ
عنيت ذا الرفع وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما

المعنى: إذا أردت توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين فأكده بهما بعد الإتيان بالضمير المنفصل. وهذا الكلام يخص ضمير الرفع، وإذا كان الضمير المتصل المرفوع بغير النفس والعين فإن القيد - وهو التوكيد بالضمير المنفصل - لا يلزم، أي أنه جائز.

٢ ـ التوكيد اللفظي:

هذا هو النوع الثاني من نوعي التوكيد، وهو التوكيد اللفظي، ويكون بإعادة اللفظ الأول أو تقويته بمرادفه معنى.

ويكون المؤكد اسمًا نحو (أقبل محمدٌ محمدٌ)، فـ (محمد) الثانية توكيد لفظي مرفوع بالضمة.

ويكون المؤكد فعلاً نحو (أقبل أقبل محمد)، فـ (أقبل) الثانية توكيد لفظي لا محل له من الإعراب.

ويكون حرفًا نحو (لا لا أخون العهد)، فـ (لا) الثانية توكيد لفظي لا محل له من الإعراب.

ويكون جملة نحو (أنت الملوم أنت الملوم).

إننا إذا بحثنا في سبب هذا التكرار لم نجد سوى أن المتكلم أراد أن يؤكّد اللفظ الذي ظنّ أن السامع قد يفهم منه خلاف المقصود، ولذلك يسمى كل لفظة من الألفاظ المعادة هنا توكيدًا. ولما كان التوكيد في هذه الأمثلة لم يحصل إلا بتكرار اللفظ وإعادته سمي التوكيد هنا لفظيًّا. وهو كالتوكيد المعنوي في أنه يتبع ما قبله في إعرابه.

وقد تكون تقوية اللفظ بمرادفه معنى كقولنا: (جاء قدِم محمد)، فإن (قدم) توكيد لفظي، وقولنا: (هذا ليث أسدٌ) فـ (أسد) توكيد لفظي، ومنه قوله تعالى: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١] لأن الفجاج هي السبل، وقوله: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧] لأن معنى (غرابيب): سود، ومفردها غربيب أي أسود، فكأنه قال: سُود سُود.

وهذا التوكيد أي التوكيد اللفظي أوسع استعمالاً من التوكيد المعنوي لأنه يكون في الأسماء النكرات والمعارف ويكون في الأفعال والحروف والجمل، بخلاف التوكيد المعنوي فإنه يكون في الأسماء المعارف فقط. تقول: (قُتِل قُتِل رجل) و (هَرب سجين سجين) و (أقبل محمدٌ محمدٌ) و(إن محمدًا إن محمدًا مسافرٌ) وفي الحديث (والله لأغزوَنَّ قريشًا) ثلاث مرات. (م).

والأكثر أن تقترن الجملة المؤكدة بعاطف وهو (ثم) خاصة نحو (والله ثم والله) ونحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣ ـ ٤] وقوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ﴾ [الانفطار: ١٧ ـ ١٨]، وقوله: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٤ ـ ٣٥].

وقد تأتي الجملة بدون العاطف كقوله عليه الصلاة والسلام: (والله لأغزوَنّ قريشًا والله لأغزوَنّ قريشًا والله لأغزوَنّ قريشًا).

وما من التوكيد لفظي يجي ... مكررًا كقولك ادرجي ادرجي

المعنى: التوكيد اللفظي هو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناءً به نحو ادرجي ادرجي.

وإذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع أو غير المرفوع توكيدًا لفظيًّا بضمير يماثله في اللفظ والمعنى لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكِّد بما اتصل بالمؤكَّد، أي لا بد أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذي يتصل به مباشرة نحو (سمعتُ سمعتُ قصيدة رائعة في الحفل) فـ (سمعت) الثانية توكيد لفظي، وقد جئنا به لتوكيد تاء الفاعل في (سمعت) الأولى، لذلك كرر الفعل. ونحوه قولك: (أكرمك أكرمك خالد) فكررنا الفعل (أكرمك) لتوكيد الكاف في (أكرمك) الأولى؛ لأنه لا يمكن أن يقال: (أكرمكك). وتقول: (هذا الكتاب رغبت فيه فيه) فـ (فيه) الثانية توكيد لفظي، وقد جئنا به لتوكيد الهاء في (فيه) الأولى، لذلك كرر حرف الجر؛ لأنه لا يمكن أن يقال: (فيهه). وأقول: (مررت بك بك) ولا أقول: (مررت بكك).

ولا تعد لفظ ضمير متصلْ ... إلا مع اللفظ الذي به وُصلْ

المعنى: إذا أعدت لفظ الضمير المتصل لغرض التوكيد اللفظي فيجب أن تأتي معه باللفظ الذي اتصل به.

وكذلك إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب فإنه يجب أن يعاد

مع الحرف المؤكِّد ما اتصل بالمؤكَّد نحو (إنّ زيدًا إنّ زيدًا نائم) و (في الدار في الدار زيد) ولا يجوز (إنّ إنّ زيدًا نائم) ولا (في في الدار زيد).

فإن كان الحرف جوابًا كنعم وبلى وأجل وإي ولا، جاز إعادته وحده، مثاله أن يقال لك: (أسافر سعيد؟) فتجيب: نعم نعم، أو لا لا، أو يقال لك: (ألم يسافر خالد؟) فتجيب: بلى بلى. ومن ذلك قول جميل بن معمر:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت عليّ مواثقًا وعهودا

المعنى: لا أستبيح لنفسي أن أذيع حبي بثينة؛ لأنني مرتبط معها بمواثيق وعهود على ألّا نطلع أحدًا على شيء من سر ألفتنا.

كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب كنعم وكبلى

المعنى: كذلك حكم التوكيد اللفظي في الحروف التي لا يطلب بها الجواب، أما حروف الجواب كنعم وكبلى فتعاد وحدها.

توكيد الضمير المتصل والمستتر:

يجوز أن يؤكَّد بضمير الرفع المنفصل كلُّ ضمير متصل، مرفوعًا كان نحو (قمتُ أنا بالواجب)، أو منصوبًا نحو (أكرمتك أنت)، أو مجرورًا نحو (مررتُ به هو). فإن التاء من (قمت)، والكاف من (أكرمتك)، والهاء من (به) كلها ضمائر متصلة، وقد أكّد كل منها توكيدًا لفظيًّا بضمير رفع منفصل علمًا بأن منها ما هو ضمير رفع ومنها ما هو ضمير نصب وجر. ويكون في محل رفع إن أكد به الضمير المرفوع، وفي محل نصب إن أكد به الضمير المنصوب، وفي محل جر إن أكد به الضمير المجرور.

وكذلك إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا فإنه يؤكد بالضمير المتصل نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] فـ (أنت) توكيد للضمير المستتر في (اسكن)، وقوله: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾

[طه: ٥٨] فـ (نحن) توكيد للضمير المستتر في (نخلفه)، وقوله: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ﴾ [هود: ٤٩] فـ (أنت) توكيد للضمير المستتر في (تعلمها).

وأما التوكيد اللفظي للضمير المنفصل المرفوع أو المنصوب فيكون بتكراره نحو (أنت أنت مخلص في عملك) فـ (أنت) الثانية توكيد لفظي للأولى، ومنه قول الشاعر:

فإياك إياك المراء فإنه ... إلى الشر دعّاء وللشر جالب

المعنى: يحذّر الشاعر من المراء ويبين أنه سبب لحدوث الشر.

فـ (إياك) الثانية توكيد لفظي للأولى.

ومضمر الرفع الذي قد انفصلْ ... أكّد به كل ضمير اتصلْ

المعنى: يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا.

الغرض من التوكيد اللفظي:

أهم أغراض التوكيد اللفظي هي:

١ ـ أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع أو عدم الإصغاء، فإذا ظن المتكلم أن السامع غافل عن سماع اللفظ فلا بد من أن يكرر له اللفظ ليدفع هذا الضرر، ولا ينفع هنا التوكيد المعنوي، فإذا قلت: (أقبل محمد) وكان السامع غافلاً من سماع لفظة (محمد) أو لم يكن مصغيًا فلا ينفع أن تقول: (نفسه) أو (عينه) لأنه لم يسمع الكلمة المؤكَّدة نفسها، فلا بد من أن تعيد له اللفظة ليسمعها.

٢ ـ أن يدفع عن السامع ظنه بالمتكلم الغلط، فإذا كان المتكلم ظن أن السامع يعتقد أن المتكلم قد غلط في ذكر اللفظ، فذكر (خالدًا) مثلاً وهو يريد (محمدًا) فلا بد من أن يكرر اللفظ ليزيل هذا الظن من ذهن السامع،

ولا ينفع هنا التوكيد المعنوي أيضًا، وذلك كما إذا قلت لمحدثك: (زارنا خالد الليلة) ثم سبق إلى ظنك أن المخاطب يعتقد أنك غلطت في ذكر خالد، وأنك تعني (محمدًا) لأسباب، كأن يظن أن خالدًا لا يزورك، أو هو غير موجود في البلد، أو نحو ذلك، فلا بد لرفع هذا الوهم من التكرار اللفظي.

٣ ـ أن يدفع المتكلم ظن التجوز: فقد يذكر المتكلم حكمًا فيظن السامع أن المتكلم لم يقصد الحكم حقيقة، وإنما أراده تجوزًا ومبالغة، فيكرر اللفظ لإزالة هذا الظن، وليثبت في ذهنه أن الحكم كما ذكر ليس فيه تجوز، وذلك كما إذا قلت: (عدا الأمير) فربما ظن السامع أن الأمير مشى سريعًا فسميته عدوًا، فلا بد في نحو هذا من إزالة التجوز بتكرير اللفظ، أو بالمجيء بالمصدر، فتقول: (عدا عدا الأمير) أو (عدا الأمير عدوًا).

٤ ـ وقد يكون المقصود تقوية الحكم وتمكينه في ذهن السامع وقلبه كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥ ـ ٦].

٥ ـ وقد يكون للتهويل والتعظيم كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧ـ ١٨] فقد كرر الآية لتهويل ذلك اليوم وتفخيمه. ومثله ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣ ـ ٤]. (م).

البدل

تعريفه: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه.
ومعنى ذلك أنك إذا قلت مثلاً: (أقبل أخوك محمد) فالمقصود فيه بالحكم هو (محمد) وهو المهم. وأما (أخوك) فقد ذكر تمهيدًا لذكر العلَم. فالبدل وهو (محمد) هو المهم وهو المقصود بالحكم، وأما المبدل منه فإنما ذكر تمهيدًا وتوطئة لذكر البدل.

ومثل ذلك قولك: (واضع النحو الإمامُ عليٌّ) فعلي تابع للإمام في إعرابه، وهو المقصود بحكم نسبة النحو إليه. والإمام إنما ذكر توطئة وتمهيدًا له.

أما إن كان التابع مقصودًا بالحكم بواسطة حرف من أحرف العطف فلا يكون بدلاً بل هو معطوف نحو (جاء علي وخالد).

ويذهب النحويون إلى أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه، وأما المبدل منه فعلى نية السقوط.

ولا يعنون بذلك أن المبدل منه لا فائدة فيه وليس له غرض، بل على معنى أن البدل مستقل بنفسه وأن العامل كأنما باشر البدل.

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

المعنى: تعريف البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه.

أقسام البدل:

البدل على أقسام هي:

١ ـ بدل كل من كل، ويسمى أيضًا البدل المطابق؛ لأن البدل فيه يطابق المبدل منه ويساويه في المعنى نحو قولك: (مررت بأخيك زيدٍ) فـ (زيد) بدل من (أخيك)، وهو بدل كل من كل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَـٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧].

فائدة:

إن فائدة هذا البدل الإيضاح والتبيين، ويؤدي البدل والمبدل منه باجتماعهما معنى لا يؤدى بانفراد أحدهما عن الآخر، فقد يكون الأول مبهمًا يوضحه الثاني وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] فقوله: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ مبهم يحتمل أمورًا كثيرة فأوضحه البدل ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾. ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] فالفدية مبهمة يوضحها (طعام مسكين).

وقد يكون الثاني مبينًا حقيقة الأول كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨] فحقيقة العجل المتخذ ليست عجلاً حقيقيًا وإنما هو جسد له خوار، ولو ذكرت البدل أو المبدل منه على انفراد لم يتضح الأمر كما أوضحه اجتماعهما.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢] فلو قال: (إنك بالوادي طوى) لم يعلم أنه مقدس، ولو قال: (إنك بالوادي المقدس) ولم يذكر اسمه لم يعلم أي واد هو؟

وقد يكون الأول عامًّا والثاني مخصصًا له وذلك نحو قوله تعالى:

﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦] فالزينة عامة وقد خصصت بالكواكب. ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٦]، وقوله: ﴿وَيُطَافُ عَلَيۡهِم بِـَٔانِيَةٖ مِّن فِضَّةٖ وَأَكۡوَابٖ كَانَتۡ قَوَارِيرَا۠ ١٥ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٖ﴾ [الإنسان: ١٥ ـ ١٦] فبيّن جنس القوارير، وقوله: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقد يأتي للتفصيل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥] ففصل ما يوعدون.

وقد يكون للتفخيم وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَيۡهِ ذَٰلِكَ ٱلۡأَمۡرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦] فإنه أبهم الأمر أولاً في قوله: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَيۡهِ ذَٰلِكَ ٱلۡأَمۡرَ﴾ ثم فسره بقوله: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ﴾ وللإيضاح بعد الإبهام وقع في النفس ليس كما إذا جعل الكلام سردًا واحدًا.

وقد يفيد البدل التوكيد وذلك إذا دل على الإحاطة والشمول نحو (جاؤوا كبارُهم وصغارُهم) وقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]. (م)

٢ ـ بدل بعض من كل، ويكون البدل فيه جزءًا من المبدل منه نحو (أكلتُ الرغيفَ ثلثَه)، فـ (ثلثه) بدل بعض من (الرغيف)، ومنه (أعجبني خالدٌ وجهُه)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧] فـ﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ﴾ هو بعض الناس.

٣ ـ بدل اشتمال: هو ما دل على معنى في المبدل منه نحو (أعجبني خالدٌ علمُه) فـ (علمه) بدل اشتمال من (خالد)، ونحوه (أحببت خالدًا شجاعتَه)، وقوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾ [البقرة: ٢١٧]،

وقوله: ﴿قُتِلَ أَصْحَـٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤ ـ ٥] فـ (النار) بدل اشتمال من (الأخدود) لأن الأخدود اشتمل على النار.

وفائدة هذين البدلين هو الإيضاح بعد الإبهام.

٤ ـ البدل المغاير: وهو على ثلاثة أقسام:

أ ـ بدل الغلط: وهو الذي يذكر فيه المبدَل منه غلطًا لسانيًّا، ويجيء البدل بعده لتصحيح الغلط نحو قولك: (أقبل محمدٌ خالدٌ) فإنك عندما قلت: (أقبل محمد) تبين لك أنك غلطت بذكر (محمد) وإنما أردت خالدًا، فجئت بكلمة خالد وصححت بها غلطك. ونحوه (رأيت رجلاً حمارًا) أردت أن تخبر أولاً أنك رأيت حمارًا فغلطت بذكر الرجل.

ب ـ بدل النسيان: وذلك بأن تنسى فتذكر أمرًا على غير حقيقته ثم تتذكر الأمر المنسيّ فتذكره بدل الأول، كأن تقول: (زارني سعيدٌ إبراهيم) فإن الذي زارك هو إبراهيم لا سعيد ولكنك نسيت فذكرت سعيدًا ثم تذكرت الشخص الذي زارك وهو إبراهيم.

فبدل الغلط يتعلق باللسان، وبدل النسيان يتعلق بالجَنان.

ج ـ بدل الإضراب: ويكون بأن تذكر شيئًا ثم تضرب عنه [أي تنصرف عنه وتتركه] بذكر آخر بدله كأن تقول: (سأذهب إلى المقهى الكليةِ) فحين ذكرت أنك ستذهب إلى المقهى بدا لك أن تترك ذهابك إليها وأن تذهب إلى الكلية بدلها.

مطابقًا أو بعضًا او ما يشتملْ ... عليه يلفى أو كمعطوف ببلْ
وذا للاضراب اعز إن قصدًا صحبْ ... ودون قصد غلط به سلبْ
كزره خالدًا وقبِّله اليدا ... واعرفه حقه وخذ نبلا مدا

المعنى: يُلفى البدل مطابقًا أو بعضًا أو شيئًا يشتمل على البدل اشتمالاً معنويًّا، أو كمعطوف بـ (بل) وهو ما يعرف ببدل الإضراب، وذلك

إن قصد متبوعه. وإذا لم يكن المبدل منه مقصودًا وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه سمي بدل غلط. وقد بين بقوله: (غلط به سلب) أن البدل نفسه ليس بموضع غلط، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله، والتقدير: وغلط دون قصد سُلب بالبدل. ثم ذكر الأمثلة على الأنواع التي سردها فقال: مثل (زره خالدًا) وهو البدل المطابق، و(قبّله اليدَ) وهو بدل بعض، و(اعرفْه حقَّه) مثال لبدل الاشتمال، و(خذ نبلاً مدى) مثال للبدل المغاير.

٥ ـ بدل كل من بعض: وأنكره الجمهور. واستدل المثبتون له بقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠ ـ ٦١] قالوا: (جنات) بدل من (الجنة) لأنه جمع مؤنث سالم، و(الجنة) مفرد، و(جنات) جمع، لذلك قالوا إنه بدل كل من بعض. والجمهور على أنها بدل مطابق لأن الجنة فيه جنات.

واستدل المثبتون أيضًا بقول عبد الله بن قيس الرقيات:

رحم الله أعظمًا دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات

فـ (طلحة) بدل من (أعظمًا)، و(طلحة) كل، و(أعظمًا) بعض، فهي جزء منه.

والآخرون على أن (طلحة) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني).

واستدل المثبتون بنحو قولهم: (لقيته غدوةً يوم الجمعة) فـ (يوم الجمعة) كل، و(غدوة) بعض. والقول بهذا البدل لا بد منه في نحو قولهم: (ما قام إلا زيدٌ القومُ) إذ لا يكون إلا بدل كل من بعض.

أحكام تتعلق بالبدل:

١ ـ التنكير والتعريف: قد تبدل المعرفة من المعرفة كقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢].

وقد تبدل النكرة من النكرة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [النبأ: ٣١ ـ ٣٢] فأبدل (حدائق) من (مفازًا) وكلاهما نكرة.

وقد تبدل المعرفة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣] فأبدل ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ وهو معرفة، من ﴿صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ وهو نكرة.

وقد تبدل النكرة من المعرفة، قال تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥ ـ ١٦] فأبدل (ناصية) وهي نكرة من (الناصية) وهي معرفة، غير أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة كما رأيت في الآية الثانية.

٢ ـ إبدال الظاهر من المضمر والعكس:

يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم، ولا يبدل المضمر من المضمر، وأما نحو (قمتَ أنت) و(مررت بك أنت) فهو توكيد.

ويجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب نحو (زرهُ خالدًا)، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣] على إعراب (الذين) بدل من الواو في (أسروا) التي هي ضمير الفاعل.

إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر:

لا يبدل الظاهر من الضمير الحاضر إلا إذا كان البدل بدل كل من كل واقتضى الإحاطة والشمول، أو كان بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل. فمثال الأول قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] فـ (أولنا) بدل من الضمير المجرور باللام ـ وهو (نا) ـ وهو مفيد للإحاطة والشمول؛ لأن المراد بـ (أولنا وآخرنا) جميعنا.

فإن لم يدل على الإحاطة امتنع، فلا يقال: (رأيتك محمدًا).

ومثال بدل الاشتمال (أعجبتَني كلامُك)، فـ (كلامك) بدل اشتمال من تاء المخاطب المفتوحة. ومنه قول النابغة الجعدي:

بلغنا السماء مجدُنا وسناؤُنا وإنّا لنرجو فوق ذلك مظهرا

المعنى: وصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التي يأملها المؤمل من ارتفاع الأقدار وسمو المنازل، وأنهم مع كل ذلك يترقبون منزلة أعلى من المنزلة التي بلغوها.

فـ (مجدنا وسناؤنا) بدل اشتمال من الضمير (نا) في (بلغنا).

ومثال الثالث قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] فـ (من) اسم موصول في محل جر باللام بدل بعض من ضمير في (لكم)، وقول الشاعر:

أوعدني بالسجن والأداهم رِجلي فرجلي شثنة المناسم

المعنى: أوعدني هذا الرجل بالحبس ووضع القيود في رجلي، ولن يقدر على ذلك؛ لأن رجلي غليظة. وهذا كناية عن عدم قدرة الرجل على الموعد على حبسه وتقييده.

فـ (رجلي) بدل بعض من الياء في (أوعدني).

ومن ضمير الحاضر الظاهرَ لا تبدله إلا ما إحاطة جلا

أو اقتضى بعضًا أو اشتمالا كأنك ابتهاجك استمالا

المعنى: لا تبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا أظهر البدل إحاطة، أي كأن يكون بدل كل من كل، أو دل على البعضية، أو دل على اشتمال نحو (إن ابتهاجك استمال القلوب إليك).

البدل من اسم الاستفهام:

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل نحو (مَن ذا أسعيدٌ أم عليٌّ؟) و (من رأيت أبكرًا أم خالدًا؟) و (متى تأتينا

أغدًا أم بعد غد؟) و (كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟) فـ (سعيد) وما عطف عليه بدل من (من)، ونحوه المثال الثاني، و(غدًا) وما عطف عليه بدل من (متى)، و(عشرون) و(ثلاثون) بدل من (كم).

وبدلُ المضمَّن الهمزَ يلي همزًا كـ (مَن ذا أسعيدٌ أم علي)

المعنى: إن البدل من المضمن همزة استفهام لا بد أن تسبقه الهمزة، أي: إذا أبدل من اسم استفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل نحو (من ذا أسعيدٌ أم علي؟).

إبدال الفعل من الفعل:

كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل أيضًا نحو (من يصلْ إلينا يستعنْ بنا يُعَنْ) فـ (يستعن بنا) بدل من (يصل إلينا)، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩] فـ (يضاعف) بدل من (يلق)، وقوله: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، فـ (يذبّحون) بدل من (يسومونكم)، ومنه قول الشاعر:

إن عليّ أن تبايعا تؤخذَ كرهًا أو تجيءَ طائعا

المعنى: إني ألزم نفسي عهدًا على أن تبايع السلطان، فإما تلتزم ذلك طائعًا مختارًا أو أكرهك عليه.

فـ (تؤخذ) بدل من (تبايع) ولذلك نصب.

يقول ابن مالك:

ويبدل الفعل من الفعل كـ (من يصل إلينا يستعن بنا يُعَن)

المعنى: يمكن أن يبدل الفعل من الفعل نحو (من يصل إلينا يستعن بنا يُعَن).

عطف البيان

تعريفه: هو تابع يوضح متبوعه أو يخصصه غير مقصود بالنسبة، ولا يكون مشتقًّا ولا مؤولاً بالمشتق نحو (أقبل أبو محمد خالد) و (أقسم بالله أبو حفص عمر) فهو جامد، أي ليس صفة؛ لأن الصفة مشتقة أو مؤولة به. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] وقوله: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥].

فالغرض من عطف البيان توضيح المتبوع أو تخصيصه، فالمتبوع على هذا أهم؛ لأنه إنما جيء بالبيان لقصد إيضاحه. (م).

العطف إما ذو بيان أو نسقْ ... والغرض الآن بيان ما سبقْ

فذو البيان تابع شبه الصفهْ ... حقيقة القصد به منكشفهْ

المعنى: العطف إما أن يكون عطف بيان أو عطف نسق، ونبين هذين القسمين، فعطف البيان تابع يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص، لكن بينهما فرقًا، فعطف البيان يبين حقيقة متبوعه ويكشف ذاته المقصودة بلفظ أوضح وأشهر من المتبوع، أما النعت فيبين معنى عارضًا ووصفًا طارئًا في متبوعه.

وعطف البيان تابع يوافق متبوعه في إعرابه، وتعريفه وتنكيره، وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه.

فأولينْه من وفاق الأولِ ... ما من وفاق الأول النعت ولي

المعنى: أعط عطف البيان من موافقة الأول (وهو المتبوع) مثل ما

تولاه النعت من موافقة منعوته، وذلك لأن عطف البيان يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص.

التنكير والتعريف في عطف البيان:

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين. وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى جواز ذلك، فيكونان منكرين كما يكونان معرّفين. قيل: ومن تنكيرهما قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، وقوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] فزيتونة: عطف بيان لشجرة، وصديد: عطف بيان لماء.

فقد يكونان منكّرين كما يكونان معرّفين

المعنى: أن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفًا وتنكيرًا.

عطف البيان والبدل:

القاعدة أن كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً نحو (أكرمت أبا عبد الله زيدًا). واستثنى ابن مالك من ذلك مسألتين يتعين فيهما كون التابع عطف بيان:

الأولى: أن يكون التابع مفردًا معرفة معربًا، والمتبوع منادى نحو (يا غلامُ يعمرَ)، فـ (غلامُ) منادى مبني على الضم، و(يعمرَ) عطف بيان منصوب لمراعاة محل المنادى؛ لأنه في محل نصب، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فلو أعربت بدلاً لكان التقدير: يا غلامُ يا يعمرَ، بالنصب، وهو لا يصح، لوجوب بنائه على الضم.

ونحوه (يا صديقَنا عليًّا) فـ (عليًّا) عطف بيان وليس بدلاً، لأنه لا يصح أن يقال: (يا عليًّا) بل يجب أن يقال: (يا عليُّ)، إذ إن البدل على نية تكرار العامل كما ذكرنا، بخلاف ما إذا قلت: (يا صديقَنا عليُّ) بالضم فإنه بدل، لأنه على نية إحلاله محل الأول.

ونحوه (يا زيدُ الحارثُ)، فيتعين أن يكون (الحارث) عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنك لا تقول: (يا الحارث) بجمع (يا) و(أل) بل يجب حذف (أل) عند النداء فتقول: (يا حارث).

والمسألة الثانية: أن يكون التابع خاليًا من (أل) والمتبوع محلى بـ (أل) وقد أضيف إليه صفة محلاة بـ (أل) نحو (أنا المكرم الرجلِ زيدٍ) فيتعين كون (زيد) عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً من (الرجل) لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير (أنا المكرم زيدٍ) وهو لا يجوز، لما عرفنا في (باب الإضافة) من أن الصفة إذا كانت بـ (أل) لا تضاف إلا إلى ما فيه (أل)، أو ما أضيف إلى ما فيه (أل). ونحوه قول مرار بن سعيد الفقعسي:

أنا ابن التاركِ البكريِّ بشرٍ ... عليه الطير ترقبه وقوعا

المعنى: أنا ابن الرجل الذي ترك بشرًا البكري تنتظر الطير موته لتقع عليه.

فبشر: عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً، إذ لا يصح أن يكون التقدير (أنا ابن التارك بشرٍ).

وصالحًا لبدلية يُرى ... في غير نحو يا غلام يعمرا

ونحو بشر تابع البكريِّ ... وليس أن يبدل بالمرضيِّ

المعنى: أن عطف البيان يصلح للبدلية في غير الصورة التي تشبه في تركيبها (يا غلامُ يعمرا) و(البكريّ بشر). أي أنه مطرد إلا في موضعين، نبه على الأول منهما بقوله: (في غير نحو يا غلام يعمرا)، ونبه على الثاني بقوله: (ونحو بشر) وهو يشير إلى البيت المتقدم.

وقد فرقوا بينهما فروقًا أهمها:

١ ـ أن عطف البيان لا يكون ضميرًا ولا تابعًا لضمير، بخلاف البدل.

٢ ـ أن عطف البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، بخلاف البدل.

٣ ـ أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعًا لجملة، بخلاف البدل.

٤ ـ أن عطف البيان لا يكون فعلاً ولا تابعًا لفعل، بخلاف البدل.

فائدة:

يرى بعضهم أن هذا ضرب من التعسف، فليس عطف البيان إلا البدل، ولا داعي لادّعاء الفروق بينهما، ويمكن الاكتفاء بباب واحد هو البدل أو البيان. وكل ما قيل في البدل يمكن أن يقال في عطف البيان وبالعكس. واصطلاح البدل أولى وذلك لتعدد أنواعه: بدل بعض واشتمال، وبدل إضراب وغلط ونسيان. (م).

عطف النسق

تعريفه: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف.

والنسق: بفتح السين، اسم مصدر من (نسقت الكلام، أنسقه): عطفت بعضه على بعض وواليت أجزاءه، والمعنى: العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض. مثاله قولنا: (نضج الخوخُ والعنبُ) و(ترعِد السماء وتبرُق) ففي المثال الأول عطف اسمين، وفي المثال الثاني عطف فعلين. ويسمى اللفظ الذي بعد الواو معطوفًا، واللفظ الذي قبلها معطوفًا عليه، أما الواو فتسمى حرف عطف أو أداته.

والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا، ولذلك يسمى المعطوف تابعًا والمعطوف عليه متبوعًا.

تالٍ بحرفٍ متبع عطف النسقْ كاخصص بودٍّ وثناءٍ من صدقْ

المعنى: عطف النسق هو التالي لحرف متبع ما بعده لما قبله نحو (اخصص بود وثناء من صدق).

وحروف العطف قسمان:

الأول: ما يقتضي تشريك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقًا، أي لفظًا وحكمًا، وهي: الواو نحو (جاء محمد وسعيد)، وثم نحو (خرج خالد ثم محمد)، والفاء نحو (كبر الإمام فالمأموم)، وحتى نحو (قدم الحجّاج حتى المشاة)، وأم نحو (أمحمد عندك أم سعيد؟)، وأو نحو (جاء محمد أو أخوه).

فالعطف مطلقًا بواو ثم فا حتى أم او كـ (فيك صدق ووفا)

المعنى: هناك من حروف العطف ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقًا وهي الواو وثم والفاء وحتى وأم وأو نحو (فيك صدق ووفاء).

والثاني: ما يقتضي التشريك لفظًا فقط، أي أنها تشرّك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه وهي: بل نحو (ما قام محمد بل سعيد)، و(لا) نحو (جاء محمد لا سعيد)، ولكن نحو (لا تضربْ زيدًا لكن سعيدًا).

وأتبعت لفظًا فحسب بل ولا لكن كـ (لم يبد امرؤ لكن طلا)

المعنى: هناك من حروف العطف ما تقتضي التشريك لفظًا فقط وهي: بل، ولا، ولكن، نحو (لم يبد امرؤ لكن طلا). [الطلا: بفتح الطاء ابن الظبية أول ما يولد].

حروف العطف:

الواو:

وهي لمطلق الجمع، أي أنها لا تفيد ترتيبًا ولا معية إلا بقرينة، فإذا قلت: (حضر محمدٌ وخليلٌ) فليس فيه دلالة على أن محمدًا حضر قبل خليل، فقد يكون حضر محمد قبله، ويحتمل أنه حضر بعده، كما يحتمل أنهما حضرا معًا. قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ولا شك أن ما أنزل إلى محمد متأخر عما أنزل إلى إبراهيم ومن ذكر بعده من الأنبياء. ونحوه قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٣] فلو كانت الواو تفيد الترتيب لكان الوحي إليه قبل الوحي إلى الذين من قبله وهو غير صحيح.

وقد وردت للترتيب أيضًا في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ

﴿إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٦] وهؤلاء مذكورون على الترتيب، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى هذا فهي للترتيب ولغيره. (م).

وتقول: (تولى الخلافة أبو بكر وعمر) و (تولى الخلافة عمر وأبو بكر) و (صلى الإمام والمأموم). ففي المثال الأول نجد أن المعطوف متأخر عن المعطوف عليه في الزمن، وفي المثال الثاني سابق له، وفي المثال الثالث مصاحب له.

فإذن الواو لا تفيد ترتيبًا بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما تدل على محض اشتراكهما في الحكم.

غير أنه لا ينبغي أن يفهم من قولنا: (إنها لمطلق الجمع) أنه يؤتى بها بين المتعاطفين أو بين الحكمين بلا مناسبة بينهما ولا رابط، بل لا بد من رابط بينهما، فلا يصح أن تقول: (رأيت محمدًا وجبلاً) ولا (رأيت خالدًا ونملة) بل لا بد من رابط بين المتعاطفين ولا سيما في الجمل، فلا تقول: (محمد شاعر وخالد أحول) لأنه لا مناسبة بين الحكمين، ولكن تقول: (محمد شاعر وخالد كاتب). ولا تقول: (زيد طويل القامة وعمرو شاعر) لأنه لا علاقة بين طول القامة وبين الشعر، وإنما الواجب أن يقال: (زيد طويل وعمرو قصير). (م).

فاعطف بواو سابقًا أو لاحقا ... في الحكم أو مصاحبًا موافقا

المعنى: اعطف بالواو متقدمًا أو متأخرًا أو مصاحبًا في الحكم والمعنى، فهي لمطلق الجمع.

وتختص الواو من بين حروف العطف بأنها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه نحو (اختصم خالد وسعيد) ولو قلت: (اختصم خالد) لم يجز. ومثله (جلست بين زهير وسليم) و(تشارك محمد وبكر).

ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف.

واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه كاصطفّ هذا وابني

المعنى: اخصص بالواو ـ من بين حروف العطف ـ بأن يعطف بها حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه في تحقيق معنى العامل نحو (اصطفّ هذا وابني)؛ لأن الاصطفاف لا يتحقق إلا من اثنين فأكثر.

الفاء:

وتفيد الترتيب والتعقيب. ومعنى الترتيب أن المعطوف بها يكون لاحقًا لما قبلها. فإذا قلت: (جاء محمد فخالد) كان المعنى أن مجيء خالد كان بعد مجيء محمد. ونحوه قولك: (دخل المدرّس فبدأ الشرح) وقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القصص: ١٥].

فائدة

ربما لا تفيد الفاء ترتيبًا، بل قد تكون لعطف مفصل على مجمل، وهو ما يسميه النحاة (الترتيب الذكري)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ [النساء: ١٥٣]، فقوله: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ تفصيل لقوله: ﴿فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾، فالسؤال مجمل بيّنه بقوله: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾ [هود: ٤٥]، فقوله: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾ تفصيل للنداء.

ومنه قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ فَأَغۡرَقۡنَٰهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الزخرف: ٥٥] فالإغراق تفصيل للانتقام.

ومنه قوله: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

ونحوه قولهم: (توضّأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه)، فقوله: (غسل وجهه... إلخ) تفصيل للوضوء.

وأما التعقيب فمعناه أن وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بغير مهلة أو بمدة قريبة نحو (دخل الإمام فأقيمت الصلاة) وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١].

ثم إن تعقيب كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: (تزوج فلان فولد له) إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت، و(دخلت البصرة فبغداد) إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين.

وقد تفيد الفاء الدلالة على السبب كقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، وقولك: (أغضب خالد أباه فأهانه) و (أكل فشبع) و (تعب فنام) فيؤتى بالفاء لإرادة السببية. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] فالفاء أفادت السبب، فإذا أردنا السبب لم يصح الإتيان بـ (ثم)؛ لأنها لا تفيده، بل تأتي بالفاء وإن كان ثمة تراخٍ، فإن فاء السبب لا تفيد التعقيب دومًا، بل هي قد تفيده وربما لا تفيده. (م).

والفاء قد تحذف مع معطوفها إذا وجد ما يدل على ذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: فأفطر فعليه عدة من أيام أخر، فحذف (أفطر) والفاء الداخلة عليه.

وقد تحذف الفاء مع المعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] أي: فضرب فانفجرت، فحذف المعطوف عليه لدلالة ما بعده عليه، فإنه لو لم يضرب لم تنفجر بالماء. ومثله قوله: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٦] أي: فذهبا فكذبوهما فدمرناهم.

وتسمى هذه الفاء (الفاء الفصيحة) لأنها أفصحت وبينت وكشفت عن محذوف ودلت عليه.

وتشاركها الواو في هذا الحكم كقولهم: (راكب الناقة طليحان) والطليح المتعب، والمعنى: راكب الناقة والناقة متعبان، فالمعطوف عليه محذوف وهو مفهوم من القرينة لأنه لا يخبر عن المفرد بالمثنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد.

وانفردت الواو ـ من بين حروف العطف ـ بأنها تعطف عاملاً محذوفًا بقي معموله كقول الراعي النميري:

إذا ما الغانيات برزن يومًا ... وزجَّجنَ الحواجب والعيونا

المعنى: إذا خرجت الغانيات وبرزن في يوم من الأيام ورققن حواجبهن وكحلن عيونهن تعلق بهن من ينظر إليهن.

فـ (العيون) مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: وكحّلْن العيون، والفعل المحذوف معطوف على (زجّجْنَ). ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] فـ (الإيمان) مفعول به لفعل محذوف تقديره: ألفوا الإيمان، ولا يمكن جعل (الإيمان) معطوفًا على (الدار)؛ لأن الإيمان لا يُتبَوّأ وإنما يُتبَوّأ المنزل.

والفاء قد تحذف مع ما عطفتْ ... والواو إذ لا لبس وهي انفردتْ

بحذف عامل مزال قد بقي ... معموله دفعا لوهم اتقي

المعنى: قد تحذف الفاء مع معطوفها إذا لم يكن فيها لبس، وكذلك الواو.

وانفردت الواو ـ من بين حروف العطف ـ بأنها تعطف عاملاً محذوفًا بقي معموله، وإنّ حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لرفع ما يتقى من كونه معطوفًا على الموجود.

❋ ❋ ❋

وتختص الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة ـ لخلوه من ضمير الموصول ـ على ما يصلح أن يكون صلة لاشتماله على الضمير مثل (الذي عاونتُه ففرح الوالد فقيرٌ) فـ (الذي) مبتدأ، وجملة (عاونته) جملة صلة وفيها عائد، (ففرح الوالد) معطوفة على جملة الصلة بالفاء وقد خلت من ضمير يعود على الموصول، و(فقير) خبر المبتدأ. ونحوه (اللذان يقومان فيغضب سعيد أخواك). وإنما اختصت الفاء بذلك؛ لأنها تدل على السببية فاستغني بها عن الرابط.

واخصص بفاء عطف ما ليس صلهْ　　　على الذي استقر أنه الصلهْ

المعنى: اخصص بالفاء عطف الجملة التي لا تصلح أن تكون صلة الموصول على الذي يصلح أن يكون صلة لاشتماله على العائد.

كما تختص بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صفة على ما هو صفة، وما لا يصلح أن يكون خبرًا على ما هو خبر، وبالعكس.

ثم:

وتفيد الترتيب والتراخي، ومعنى التراخي المهلة، فإذا قلت: (أقبل محمد ثم خالد) كان المعنى أنه أقبل محمد أولاً وبعده بمهلة أقبل خالد. ونحوه قولنا: (مات الرشيد ثم المأمون) و (زرعنا القطن ثم جنيناه) وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١]، وقوله: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١ ـ ٢٢] فعقب بالفاء بعد (أماته)؛ لأن الإقبار في عقب الموت، وراخى بعد ذلك؛ لأن النشور يتأخر.

وقال تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧] فجاء بالفاء؛ لأن الليل يعقب النهار. وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠] فجاء بـ (ثم)؛ لأن البشر المنتشر متراخٍ عن كونه ترابًا وبينهما مهلة. (م).

والفاء للترتيب باتصال ۞ وثم للترتيب بانفصال

المعنى: تدل الفاء على الترتيب والتعقيب، و(ثم) على الترتيب والتراخي.

حتى:

حرف عطف يفيد الغاية نحو (يمرض الناسُ جميعًا حتى الأطباءُ). ويشترط في المعطوف بـ (حتى) أن يكون اسمًا ظاهرًا، وأن يكون جزءًا من المعطوف عليه أو كالجزء منه، ففي المثال السابق الأطباء جزء من الناس.

ونحوه (نجح الطلاب حتى الكسالى) فالكسالى جزء من الطلاب.

ونحو (أكلت السمكة حتى رأسَها) و (حطمت التمثال حتى قدمَه) فالرأس جزء من السمكة، وكذلك القدم جزء من التمثال.

ولا تقول: (حضر الرجال حتى النساء) ولا (أكلت الفاكهة حتى السمك) لأن النساء لسنَ جزءًا من الرجال، والسمك ليس جزءًا من الفاكهة.

ومثال ما هو كالجزء منه قولك: (أعجبني خالد حتى حلمُه) فالحلم كالجزء من خالد، و(راعني حديقتك حتى تنظيمها) و (أعجبتني الجارية حتى حديثها).

كما يشترط في المعطوف بها أن يكون غاية لما قبلها في الزيادة أو النقص، ومعنى الغاية في الزيادة والنقص أن المعطوف بها يكون آخر الأجزاء إذا رتّبت الأجزاء الأقوى فالأقوى، فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مُصعِدًا كان آخر الأجزاء أقواها نحو (مات الناس حتى محمد عليه الصلاة والسلام) بالعطف وليس هو ﷺ آخرهم حسًّا ولا دخولاً بل آخرهم قوّة وشرفًا. وإذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الأقوى منحدرًا كان آخر الأجزاء أضعفها نحو (قدم الحجاج حتى المشاة).

وذهب بعضهم إلى أنه يذكر الاسم بعد (حتى) لتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف كقولك: (ضربت القوم حتى زيدٍ) فـ (زيد) من القوم وانتهى الضرب به، ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأنًا، وإلا فلا معنى لذكره.

وهذا هو الغالب وليس لازمًا، فإنه قد يكون العطف بها أو الجر يفيد الغاية فحسب من دون تعظيم أو تحقير وذلك نحو قولك: (قرأت القرآن حتى سورة الناس) عطفًا أو جرًّا، فهذا للغاية في كون سورة الناس آخر القرآن وليس لتحقير أو تعظيم. ونحو قولك: (قرأت الكتابَ حتى الصفحةَ الأخيرة).

و(حتى) العاطفة لا تفيد ترتيبًا، بل هي كالواو، فإذا قلت: (حضر رجال الكلية حتى العميد) لم يدل ذلك على أن العميد آخرهم حضورًا، بل قد يكون أولهم. وكذا إذا قلت: (أكلت السمكة حتى رأسَها). (م).

بعضًا بحتى اعطف على كل ولا يكون إلا غاية الذي تلا

المعنى: اعطف بحتى بعضًا على كل، ولا يكون المعطوف إلا غاية للذي تلاه، أي جاء بعده، وهو المعطوف عليه، أي أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه.

فائدة:

الفرق بين العاطفة والجارة أن المعطوف بـ (حتى) ينبغي أن يكون جزءًا مما قبله أو كجزئه ـ كما ذكرنا ـ نحو (ضربت القوم حتى خالدًا) ولا يشترط ذلك في المجرور، بل قد يكون المجرور بها متصلاً بالآخر وليس بعضًا مما قبله نحو (صمت رمضان حتى يوم الفطر) و(نمت البارحة حتى الصباح).

ثم إن المجرور بـ (حتى) يكون حكمه الدخول ـ غالبًا ـ في حكم ما

قبله إلا إذا دل على عدم الدخول دليل، وأما المعطوف فالمعطوف بها داخل في حكم ما قبلها ولا بد، وذلك أنك إذا قلت: (صمت رمضان حتى يوم الفطر) كانت (حتى) جارّة وليست عاطفة؛ لأن يوم الفطر غير داخل في الصوم، إذ لو كانت عاطفة لدخل ما بعدها في الصوم. (م).

أم:

(أم) على قسمين: متصلة ومنقطعة:

القسم الأول: (أم) المتصلة:

وتنحصر في نوعين:

الأول: أن تتقدم عليها همزة الاستفهام يطلب بها وبـ (أم) التعيين نحو (أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟) أي: أيّهما عندك؟ والمتكلم يعلم أن واحدًا منهما عنده لا بعينه ويطلب بسؤاله التعيين. ويكون معنى الهمزة مع (أم) هو (أي) الاستفهامية. ونحو (أضربت خالدًا أم وبّخته؟) أي: أيَّ ذلك فعلت؟

فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب في الأولى: ليس عندي واحد منهما. وفي الثانية: لم أفعل واحدًا منهما. أو تقول: (عندي محمد) أو كلاهما عندي، وفي الثانية: فعلت كليهما.

والثاني: أن تتقدم عليها همزة التسوية وهي الواقعة بعد (سواء) و (ما أبالي) وما في معناهما نحو (سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت) وقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ونحو (ما أبالي أأقبلت أم أدبرت).

وإنما سميت هذه الهمزة متصلة لأن ما قبلها لا يستغني عمّا بعدها، وذلك أنها وقعت بين شيئين أو أشياء لا يكتفى بأحدها، فإنّ طلب التعيين لا يتحقق إلا بأكثر من واحد، وكذلك التسوية. (م).

ويجوز حذف هذه الهمزة بنوعيها إذا لم يوقع حذفها في لبس نحو

قراءة ابن محيصن ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ بإسقاط الهمزة من (أنذرتهم) وقول الشاعر عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً   بسبع رمين الجمر أم بثمان

أي: أبسبعٍ أم بثمان؟

والمعنى: والله لحياتك قسمي لا أعلم أرمت النسوة الجمرات بسبع حصيات أم بثمان، أي لا أعلم أيهما حصل.

وأم بها اعطف إثر همز التسويهْ   أو همزة عن لفظ أيٍّ مغنيهْ

وربما أسقطت الهمزة إنْ   كان خفا المعنى بحذفها أمنْ

المعنى: اعطف بـ (أم) بعد همزة التسوية، أو الهمزة المغنية عن لفظ (أي) وهي التي يقصد بها وبـ (أم) التعيين.

وقد تحذف الهمزة بشرط ألّا يؤدي حذفها إلى الوقوع في اللبس.

القسم الثاني: أم المنقطعة:

وهي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يُطلب بها وبأم التعيين.

وتقع بين جملتين مستقلتين من حيث المعنى، فكل جملة منهما لها معنى خاص بها يخالف معنى الأخرى، وليس بينهما اتصال، لذلك سميت (أم) منقطعة.

وتفيد الإضراب عن الكلام الأول، ومعناها في الغالب (بل) والهمزة الاستفهامية نحو (إن هذا القادم محمد أم هو خالد) أي: بل أهو خالد؟ وذلك أنك كنت ترى أن القادم محمد ثم ظهر لك أنه غير محمد، فظننت أنه خالد فقلت مستفهمًا: (أم هو خالد؟) أي: بل أهو خالد؟ فصدر الكلام يقين وآخره سؤال.

والاستفهام الذي تفيده (أم) قد يكون حقيقيًا ـ كما في المثال السابق ـ

وقد يكون غير حقيقي، بل يراد به الإنكار والتوبيخ والتعجب ونحو ذلك، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧] أي: بل أهم المصيطرون؟ وقوله: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] أي: بل أله البنات ولكم البنون؟ منكرًا عليهم اعتقادهم هذا. ونحو قوله: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [المؤمنون: ٧٢] والمعنى: أنك لا تسألهم مالاً على هدايتهم، وقوله: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾ [القلم: ٤٦]. (م).

وقد تكون بمعنى (بل) فقط من دون استفهام كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢] قالوا: لأنه لا معنى للاستفهام هنا، وكقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ٢ ـ ٣] أي: بل يقولون افتراه، وقد وقعت (أم) بين جملتين مستقلتين ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ و﴿يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى. وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝٧ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [الأحقاف: ٧ ـ ٨] أي: بل يقولون افتراه، وقد وقعت (أم) بين جملتين هما ﴿هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ و ﴿يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى.

وحين الإعراب نقول: (أم): منقطعة، حرف ابتداء مبني على السكون. وجملة (يقولون) ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

ونحوه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] أي: بل هل تستوي الظلمات والنور؟ وقوله: ﴿أَمَّنْ جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا﴾ [النمل: ٦١]، وقوله: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ

﴿جُندٌ لَّكُمۡ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِۚ﴾ [الملك: ٢٠] لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام. (م).

والذي يبدو أن (أم) المنقطعة ليست من حروف العطف، وإنما هي حرف ابتداء مبني على السكون يفيد الإضراب، ولا تدخل إلا على الجمل.

وبانقطاع وبمعنى (بل) وفت ... إن تك مما قيدت به خلت

المعنى: تكون (أم) منقطعة وتفيد الإضراب كـ (بل) إذا خلت مما قيدت به في النوع الأول.

أو:

لها عدة معانٍ منها ما يأتي:

١ ـ التخيير وهي الواقعة بعد الطلب نحو (خذْ من مالي درهمًا أو دينارًا) و (تزوجْ هندًا أو أختها).

٢ ـ الإباحة نحو (جالس العلماء أو الزهّاد) و (تعلّمْ الفقه أو النحو).

والفرق بين الإباحة والتخيير أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الشيئين، والتخيير لا يجوز فيه الجمع بينهما.

٣ ـ التقسيم نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) و (المادة صلبة أو سائلة أو غازية).

٤ ـ الإبهام، وذلك إذا كنت عالمًا بالأمر ولكن أردت أن تبهمه على السامع نحو (تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة) إذا كنت تريد أن تبهم ذلك على السامع، ونحو (جاء خالد أو سعيد) إذا كنت عالمًا بالجائي منهما وقصدت الإبهام على السامع. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤].

٥ ـ الشك، وذلك إذا كان المتكلم شاكًّا في الأمر نحو (رأيت محمدًا

أو خالدًا) إذا كنت شاكًّا فيمن رأيته منهما، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍۢ﴾ [المؤمنون: ١١٣].

٦ ـ الإضراب، نحو قولك: (سأزور خالدًا اليوم أو سأمكث) إذا كنت قررت الزيارة أولاً ثم أضربت عن ذلك فقررت المكث، أي: بل سأمكث. وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] قيل: المعنى: بل يزيدون. وذهب بعضهم إلى التأويل فقالوا: إن هذا الكلام أخرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموه لقلتم أنتم فيه: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون.

وكقول جرير بن عطية مخاطبًا هشام بن عبد الملك:

ماذا ترى في عيال قد برمتُ بهم   لم أحص عدتهم إلا بعدّاد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية   لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

أي: بل زادوا ثمانية.

والمعنى: ما الذي تراه يا هشام في شأن أهل بيتي الذين قد ضجرت بهم لكثرتهم، فلم أستطع إحصاءهم. وأما قبل ذلك فقد كانوا ثمانين بل زادوا ثمانية، ولولا رجائي عطاءك لقتلتهم.

خيّر أبح قسّم بأو وأبهمِ   واشكك وإضراب بها أيضًا نمي

المعنى: تأتي (أو) للتخيير والإباحة والتقسيم والإبهام والشك والإضراب.

وقد تستعمل (أو) بمعنى الواو عند أمن اللبس، مثاله قول النبي عليه الصلاة والسلام: (اثبت أحد، فما عليك إلا نبي أو صدّيق أو شهيدان) وكقول جرير مادحًا عمر بن عبد العزيز:

جاء الخلافةَ أو كانت له قدرًا   كما أتى ربَّه موسى على قدر

المعنى: إن عمر جاء إلى الخلافة ووصل إليها وكانت على موعد

ووقت مقدر له، كما جاء موسى لمناجاة ربه، فإن ذلك أيضًا كان على موعد ووقت مقدر له.

فاستعمل الشاعر (أو) بمعنى الواو أي: وكانت له قدرًا، لوضوح المعنى وعدم اللبس.

وربما عاقبت الواو إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا

المعنى: قد تستعمل (أو) بمعنى الواو بشرط ألّا يجد المتكلم في استعمالها منفذًا للبس، أي طريقًا إليه، بسبب خفاء معناها المراد وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو.

إمّا:

تأتي (إمّا) مسبوقة بمثلها، وتفيد ما تفيده (أو) من التخيير نحو (خذ من مالي إما درهمًا وإما دينارًا)، والإباحة نحو (جالس إما الحسن وإما ابن سيرين)، والتقسيم نحو (الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف)، والإبهام والشك نحو (جاء إما خالد وإما سعيد).

ويرى بعض النحاة أن (إما) هذه ليست حرف عطف خلافًا لبعضهم، وذلك لدخول الواو عليها، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف.

ومثل (أو) في القصد (إما) الثانيهْ في نحو (إما ذي وإما النائيهْ)

المعنى: يعني أن (إما) الثانية في المثال المذكور مثل (أو) في القصد، أي في المعنى.

لكنْ:

حرف عطف يدل على الاستدراك، وتكون عاطفة بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المعطوف بها مفردًا.

الثاني: أن يسبقها نفي أو نهي.

الثالث: ألا يقترن بها الواو.

مثاله قولك: (ما أكرمت خالدًا لكنْ سعيدًا) و (ما جاء السيد لكنْ خادمُه) و (لا تكرمْ خالدًا لكنْ سعيدًا).

فإن وليتها جملة فهي ليست عاطفة وإنما هي حرف ابتداء يفيد الاستدراك نحو (ما جاءني خالد لكنْ جاءني عمرو) وقولك: (ما قرأت الحديث لكنْ قرأت التفسير) وتدخل عند ذاك بعد الموجب وغيره نحو (أقبل سعيد لكنْ عامر لم يقبل).

وإن اقترنت بها الواو فهي حرف ابتداء أيضًا والواو هي العاطفة كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فالواو عاطفة و(لكن) حرف ابتداء، و(رسول) خبر لكان المحذوفة مع اسمها.

لا:

حرف عطف ونفي. ومعناه نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه. ويعطف بـ (لا) بعد النداء نحو (يا خالد لا سعيد)، والأمر نحو (أكرمْ خالدًا لا سعيدًا)، والإثبات نحو (سافر محمد لا بكرٌ) و(حصدنا القمحَ لا الشعيرَ) فـ (لا) حرف عطف ونفي، (الشعير) اسم معطوف منصوب. وهي تعطف المفردات كما مثلنا .

وتعطف بثلاثة شروط:

الأول: أن يتقدمها إثبات نحو (أقبل محمد لا خالد)، أو أمر نحو (عاقبِ المهملَ لا النشيطَ)، أو دعاء نحو (غفر الله لبكرٍ لا زيدٍ)، أو تحضيض نحو (هلا تكرم محمدًا لا سالمًا)، أو تمنٍّ نحو (ليت لي ولدًا لا بنتًا) أو نداء نحو (يا محمد لا خالد).

الثاني: أن لا تقترن بعاطف، فإذا قلت: (ما جاء محمد ولا خالد) كانت الواو هي العاطفة، و(لا) زائدة لتوكيد النفي.

الثالث: أن يتعاند متعاطفاها نحو (أقبل رجل لا امرأة) بخلاف (أقبلت هند لا امرأة) لأن هندًا امرأة.

ولا يعطف بـ (لا) بعد النفي، فلا تقول: (ما أقبل سعيد لا خالد)، ولا يعطف بـ (لكن) في الإثبات، فلا تقول: (أقبل سعيد لكن خالد).

وأول (لكن) نفيًا او نهيًا، و(لا) نداء او أمرًا أو اثباتًا تلا

المعنى: اجعل (لكن) والية نفيًا أو نهيًا، أي: واقعة بعدهما. و(لا) العاطفة تلي نداء أو أمرًا أو إثباتًا، أي: لا يكون عاطفًا إلا إذا وقع بعد واحد من هذه الثلاثة.

بل:

تدخل على المفرد وعلى الجملة.

أ ـ فإذا دخلت على المفرد، وكان قبلها نفي أو نهي فهي للاستدراك كـ (لكن) في أنها تقرر حكم ما قبلها (أي إثبات النفي أو النهي لما قبلها) وتثبت نقيضه لما بعدها نحو (ما سافر سعيد بل خالد) و (لا تكرمْ محمدًا بل بكرًا) فمعنى الأولى أن سعيدًا لم يسافر، وإنما الذي سافر هو خالد. ومعنى الثانية أنك منهي عن إكرام محمد ومأمور بإكرام بكر.

وإذا كان قبل (بل) إثبات أو أمر فهي للإضراب، وذلك أنها تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه (أي أن الكلام السابق عليها كأنه لم يُذكر) نحو (جاء محمد بل خالد) يعني أن الذي جاء هو خالد، وأما محمد فيجوز أنه جاء، ويجوز أنه لم يجئ. وقولك: (أكرمْ سالمًا بل بكرًا) أضربت فيه عن الكلام الأول وأمرت بإكرام بكر، وأما (سالم) فمسكوت عنه. وليست (بل) ناهية عن إكرام سالم.

ب ـ وتدخل (بل) على الجملة، ولا تكون حينئذ عاطفة، وإنما هي حرف ابتداء فقط وما بعدها مستأنف، ولها معنيان:

المعنى الأول: الإضراب الابطالي: وهو أن تأتي بجملة تبطل معنى الجملة السابقة كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] فـ (بل) حرف ابتداء، و(عباد) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (بل هم عباد)، والجملة ابتدائية، وقد دخلت (بل) على الجملة الاسمية. وقوله: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ إبطال للكلام الأول. ونحوه قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، وقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

والمعنى الثاني: الإضراب الانتقالي: وهو أن تنتقل من غرض إلى غرض آخر مع عدم إرادة إبطال الكلام الأول كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ (١٤) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ (١٥) بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (١٦) وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٧]، فجملة ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ ليست إبطالاً للجملة الأولى، بل هي انتقال من غرض إلى غرض آخر، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (٦٢) بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [المؤمنون: ٦٢ ـ ٦٣]، وقوله: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ١٠٠]، وقوله: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]. (م).

وبل كلكن بعد مصحوبيها ... كـ (لم أكن في مربع بل تيها)
وانقل بها للثاني حكم الأول ... في الخبر المثبت والأمر الجلي

المعنى: (بل) مثل (لكن) في تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضها لما بعدها بعد مصحوبيها، وهما النفي والنهي مثل (لم أكن في مربع بل تيهاء). والمربع: هو منزل القوم في الربيع، والتيهاء: الصحراء، وسميت بذلك لأن سالكها يتيه فيها.

ويعطف بها في الخبر المثبت والأمر الجلي، فتفيد الإضراب عن الأول ونقل الحكم إلى الثاني حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه.

العطف على ضمير الرفع المتصل:

إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه، وكثيرًا ما يكون الفصل بالضمير المنفصل نحو قولك: (لقد كنت أنت ورفاقك طلائع الإصلاح) فكلمة (رفاق) معطوفة على التاء بعد توكيده، ونحوه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤] فقوله: (آباؤكم) معطوف على الضمير في (كنتم) وقد فصل بالضمير المنفصل (أنتم).

وعند الإعراب نقول: (أنتم): ضمير منفصل مبني على السكون، وهو توكيد لفظي للضمير في (كنتم). (وآباؤكم): الواو حرف عطف، و(آباء) اسم معطوف على الضمير في (كنتم) وهو مضاف، و(كم) مضاف إليه.

وقد ورد الفصل بغير الضمير المنفصل كالمفعول نحو (أكرمتك وحسينٌ)، وقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣] فـ (من) معطوف على الواو في (يدخلونها) وصح ذلك للفصل بالمفعول به وهو الهاء من (يدخلونها).

وقد يكون الفصل بـ (لا) النافية كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فـ (آباؤنا) معطوف على (نا)، وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ (لا) النافية.

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل نحو قولك: (انتفع أنت وإخوانك بتجارب السابقين)، وقوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ (زوجك) معطوف على الضمير المستتر في (اسكن)، وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل (أنت).

وسبب ذلك الفصل أنه لو قال: (اسكن وزوجُك) بدون فاصل لكان

(زوجك) معطوفًا على فاعل (اسكن) وهو الضمير المستتر ولكان شريكه في عامله، والأمر بالصيغة لا يرفع ظاهرًا فلا يعطف على فاعله الظاهر.

وقد ورد في النظم كثيرًا العطف على الضمير المتصل بلا فصل كقول عمر بن أبي ربيعة:

قلتُ إذ أقبلتْ وزُهرٌ تهادى كنعاج الفَلا تعسّفنَ رملا

المعنى: قلت حين أقبلت المحبوبة مع النسوة البيض الحسان إنهن يتمايلن ويتبخترن في مشيهن كتمايل وتبختر بقر الصحراء حين ملن عن الطريق المعتادة في المشي ومشين في الرمل.

فقوله: (وزهر) معطوف على الضمير المستتر في (أقبلتْ).

وكقول جرير يهجو الأخطل:

ورجا الأخيطلُ من سفاهة رأيه ما لم يكن وأبٌ له لينالا

فعطف (أب) على الضمير المستتر في (يكن) الذي هو اسمها، من غير فاصل بينهما.

وقد ورد ذلك في النثر قليلاً، حكى سيبويه (مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ) أي: متساوٍ هو والعدم، فكلمة (سواء) اسم بمعنى المشتق (متساوٍ)، وهي متحملة للضمير المرفوع، و(العدم) بالرفع معطوفة على الضمير المستتر في (سواء) بغير فاصل بينهما.

وإن على ضمير رفع متصلْ عطفت فافصل بالضمير المنفصلْ

أو فاصل ما وبلا فصل يردْ في النظم فاشيًا وضعفه اعتقدْ

المعنى: إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فافصل بين المتعاطفين بضمير رفع منفصل، أو أي فاصل آخر. وعدم الفصل يرد في الشعر كثيرًا، ومع كثرته ضعيف لا يقاس عليه.

العطف على باقي الضمائر:

إن العطف على ضمير الرفع المنفصل لا يحتاج إلى فاصل نحو (سعيد ما ذهب إلا هو وخالدٌ).

والعطف على ضمير النصب المنفصل والمتصل لا يحتاج إلى فاصل أيضًا، فمثال المنفصل قولك: (ما أكرمت إلا إياك وخالدًا). ومثال المتصل قولك: (زيد أكرمته وبكرًا).

وأما ضمير الجر فلا يعطف عليه عند الجمهور إلا بإعادة حرف الجر ليفصل بين المتعاطفين نحو (سلمت عليك وعلى خالدٍ) ولا يجوز عندهم أن تقول: (سلمت عليك وخالدٍ)، ومثلها قولك: (مررت بك وبزيدٍ)، ولا يجوز أن تقول: (مررتُ بك وزيدٍ) دون إعادة الباء. وقال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١] فكلمة (الأرض) معطوفة على الضمير (ها) المجرور باللام، وقد أعيدت اللام مع المعطوف.

وقد أجاز الكوفيون العطف على ضمير الجر دون إعادة حرف الجر. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] فقد قرأ حمزة - وهو من القراء السبعة - بجر (الأرحام) عطفًا على الهاء المجرورة بالباء، وقوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فالمسجد معطوف على الضمير المجرور بالباء في قوله (به) بدون إعادة الجار.

ومن النظم قول الشاعر:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

المعنى: قد شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا، إن كنت قد فعلت ذلك

فاذهب فليس ذلك غريبًا منك لأنك أهله، وليس عجيبًا من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه.

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازمًا قد جعلا
وليس عندي لازمًا إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

المعنى: جُعل عود الخافض مع المعطوف عند الخفض على الضمير المخفوض أمرًا لازمًا عند النحاة، ولكنه ليس عندي لازمًا؛ لأن عدم إعادته مع المعطوف أمر ثابت تحقق في النثر والنظم الواردين عن العرب، أي: هو أمر يؤيده السماع.

حذف المعطوف عليه للدلالة عليه:

قد يحذف المعطوف عليه للدلالة عليه كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَـٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١] والتقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم، فحذف المعطوف عليه وهو (ألم تأتكم). ونحوه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟﴾ [غافر: ٨٢] والتقدير: أمكثوا فلم يسيروا في الأرض؟ وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤] والتقدير: أنسوا ولم يتفكروا؟ وقوله: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥] والتقدير: أنهملكم فنضرب؟ وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم﴾ [سبأ: ٩] والتقدير: أعَموا فلم يروا؟ وظاهره أن الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة. ومنه قول بعضهم: (وبك وأهلاً وسهلاً) جوابًا لمن قال له: (مرحبًا بك)، والتقدير: ومرحبًا بك وأهلاً.

وحذفَ متبوع بدا هنا استبح

المعنى: إن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه إذا بدا وظهر في الكلام في هذا الباب (أو هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء) يكون مباحًا.

عطف الفعل على الفعل:

إن العطف ليس مختصًا بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال نحو (يلهو الولد ويلعبُ). ويشترط لعطف الفعل على الفعل اتحادهما في الزمان بأن يكون زمنهما معًا ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلاً، فلا يعطف ما يفيد الماضي على ما يفيد المستقبل، ولا العكس، تقول: (ترعد السماء وتبرُق).

وقد يتحد النوعان في الفعلية، كأن يكونا مضارعين أو ماضيين أو أمرين نحو (أكل الولدُ وشرب) و (يقوم محمد ويقعد) و (اضربْ سعيدًا واهربْ) وقوله تعالى: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، وقوله: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] فعطف (تتقوا) على (تؤمنوا)، و(يسألكم) على (يؤتكم) من عطف الشرط على الشرط، والجواب على الجواب.

وقد يختلف نوعا الفعلين، فيعطف الماضي على المضارع والعكس، فمن عطف الماضي على المضارع قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨] فـ (أورد) ماض معطوف على المضارع (يقدم) وهما مختلفان نوعًا، لكن زمانهما متحد لأن مدلولهما مستقبل وهو يوم القيامة. ومن عطف المضارع على الماضي قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠] فعطف (يجعل) وهو مضارع على (جعل) وهو ماض لاتحاد زمنيهما في الاستقبال، ومثله قولك: (إن تأتِ أكرمتك وأعطك ما تريد).

عطف الفعل على الاسم المشبه له:

يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز العكس أيضًا. فمن الأول قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣ ـ ٤] فعطف الفعل الماضي (أثرن) على (المغيرات) وهو

اسم فاعل يشبه الفعل في المعنى. ومنه قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨] فعطف الفعل الماضي (أقرضوا) على اسم الفاعل (المصّدّقين)، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] فعطف الفعل المضارع (يقبضن) على اسم الفاعل (صافات).

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] فعطف اسم الفاعل (مخرج) على الفعل المضارع (يخرج). ومنه قول النابغة الذبياني:

فألفيته يومًا يبير عدوه ومجرٍ عطاءً يستخف المعابرا

المعنى: وجدته يومًا يهلك عدوه ويجري العطاء الجزيل ويرمي بالسفن التي يعبر فيها.

فعطف اسم الفاعل (مجرٍ) على الفعل المضارع (يبير).

.... وعطفك الفعل على الفعل يصح

واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسًا استعمل تجده سهلا

المعنى: يصح عطفك الفعل على الفعل، ويجوز أن تعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز العكس أيضًا.

فائدة:

إن هذه المغايرة سببها اختلاف الدلالة وذلك أن دلالة الفعل غير دلالة الاسم، فالفعل يدل على الحدوث والتجدد، والاسم يدل على الثبوت كما نعلم، فإذا اقتضى المقام الحدث جيء بالفعل، وإذا اقتضى الثبوت جيء بالاسم. فجاء بـ (صافات) في قوله: ﴿صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ على صيغة الاسم للدلالة على الثبوت، وذلك أن الطير يصف جناحه عند الطيران، وهي الحالة الثابتة، وجاء بـ (يقبضن) بصيغة الفعل؛ لأن القبض حالة ليست ثابتة. ثم إن القبض حالة حركة وتجدد، والصف حالة ساكنة ثابتة، فجاء

بالقبض على صيغة الفعل الدالة على الحركة والتجدد، وجاء بـ (صافات) على صيغة الاسم الدالة على الثبوت.

ونحوه قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ فجاء بقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ﴾ على صيغة الفعل؛ لأن من أبرز صفات الحي الحركة والتجدد فجاء بالفعل الدال على الحركة والتجدد، وجاء بـ ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ على صيغة الاسم؛ لأن الميت لا حركة فيه ولا تجدد، فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت. (م).

المتعاطفان:

المتعاطفان يكونان على أقسام:

١ ـ عطف الشيء على مغايره: وهو الأصل نحو (رأيت محمدًا وخالدًا).

٢ ـ عطف الشيء على مرادفه: نحو (هذا كذب وافتراء) و (عملك غيّ وضلال).

٣ ـ عطف العام على الخاص: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] فالقرآن العظيم عام عطف على الخاص وهو السبع المثاني، ونحو ذلك أن تقول: (اشتريت رمانًا وفاكهة).

٤ ـ عطف الخاص على العام كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] فجبريل وميكال خاص عطف على عام، وهو الملائكة، وذلك للاهتمام بما أفرد ذكره.

٥ ـ عطف الشيء على نفسه لزيادة فائدة نحو قوله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [البقرة: ١٣٣] فإله آبائه هو إلهه.

٦ ـ عطف الصفات بعضها على بعض والموصوف واحد نحو (مررت برجل فقيه وشاعر وكاتب) وقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى (١) ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ (٢) وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ (٣) وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١ ـ ٤].

النداء

تعريفه:

هو طلب الإقبال بـ (يا) أو إحدى أخواتها.

والمنادى: هو المطلوب إقباله بحرف نداء ظاهر أو مقدّر.

أحرف النداء:

أحرف النداء سبعة وهي:

١ ـ الهمزة: نحو قول امرئ القيس:

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

المعنى: يا فاطمة دعي بعض دلالك، وإن كنت وطّنت نفسك على فراقي فأجملي في الهجران.

٢ ـ يا: نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]. ولم يأت في القرآن نداء بغير (يا).

٣ـ أيا: نحو قول ليلى بنت طريف:

أيا شجر الخابور ما لك مورقًا كأنك لم تحزن على ابن طريف

٤ـ هيا: نحو قول الشاعر:

فقلت هيا رباه ضيف ولا قرى بحقك لا تحرمه تا الليلةَ الشحما

٥، ٦ ـ آ، أي.

و(أي والهمزة) للمنادى القريب ولا يكونان للبعيد، لأن البعيد يحتاج

إلى مد صوت لندائه، و(أي) والهمزة ليس فيهما مد صوت، بخلاف (يا) وأخواتها، فإن مد صوت الألف فيها يساعدها على نداء البعيد. وقد ينادى القريب بما هو للبعيد كقولك: (يا أخي) مع أنه قريب منك. قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَ۫نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١٢]، وقال: ﴿يَـٰصَـٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩].

و(وا) للندبة وهي التي ينادى بها المندوب المتفجَّع عليه أو المتوجع منه نحو (وا كبدي، وا حسرتي) وقول المتنبي:

وا حرّ قلباه ممن قلبه شبِمُ

المعنى: وا حرّ قلبي وحرقتاه حبًّا وهيامًا بمن قلبه بارد لا يحفل بي ولا يُقبل عليّ.

وتتعين (يا) في نداء اسم الله تعالى، فلا ينادى بغيرها، وفي الاستغاثة فلا يستغاث بغيرها. وتتعين هي و(وا) في الندبة فلا يندب بغيرهما، إلا أن (وا) ـ في الندبة ـ أكثر استعمالاً منها، لأن (يا) تستعمل للندبة إذا أمن الالتباس بالنداء الحقيقي كقول العاصي يوم القيامة: ﴿يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، وقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز:

حمّلت أمرًا عظيمًا فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

فقوله (يا عمرا) أسلوب ندبة وليس نداء؛ لأنه قال ذلك بعد موت عمر بن عبد العزيز.

وللمنادى الناء أو كالناء يا وأي وآ كذا أيا ثم هيا

المعنى: تستعمل أحرف النداء (يا، أي، آ، أيا، هيا) للمنادى البعيد، أو من في حكمه كالنائم والساهي.

والهمز للداني ووا لمن ندبْ أو يا، وغير (وا) لدى اللبس اجتنبْ

المعنى: تستعمل الهمزة لنداء القريب، و(وا) للمندوب، وكذلك الياء. ويجتنب عند اللبس استعمال حرف ندبة غير (وا).

حذف حرف النداء:

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب نحو (وا محمداه) ولا مع المستغاث نحو (يا لَمحمدٍ) ولا مع الضمير نحو (يا إياك قد كفيتُك).

ويجوز حذف حرف النداء مع غير ما ذكرنا آنفًا نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وقوله: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣].

ويلزم ذكر حرف النداء مع (الله)، ومع اسم الجنس سواء كان نكرة مقصودة أم غير مقصودة، واسم الإشارة، فإذا ناديت (الله) قلت: يا الله، وكذا اسم الجنس واسم الإشارة نحو (يا رجل) و(يا هذا) وليس لك أن تحذف حرف النداء.

ويقلّ حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة نحو قول من قال: (هذا، استمعْ لقول الناصح ولو أغضبك قوله)، وكقول ذي الرمة:

إذا هملتْ عيني لها قال صاحبي   بمثلك هذا لوعة وغرامُ

أي: يا هذا.

كما يقلّ حذف حرف النداء مع اسم الجنس كقولهم: أطرقْ كرا، وافتد مخنوق، وأصبح ليلُ. أي: يا كروان، يا مخنوق، يا ليل.

أما المثال الأول فتمامه (أطرق كرا إن النعام في القُرى) وهو مثل لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، أي: طأطئ يا كروان رأسك، واخفض عنقك للصيد فإن ما هو أكبر منك وأطول عنقًا وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى.

وأما المثال الثاني فهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله.

وأما المثال الثالث فهو مثل يضرب عند إظهار الكراهة من الشيء، أي صرْ صبحًا يا ليل.

وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثًا قد يعرّى فاعلما
وذاك في اسم الجنس والمشار لهْ قلّ، ومن يمنعه فانصر عاذلهْ

المعنى: قد يُعرّى ويجرّد من حرف النداء غيرُ المندوب والمضمر والمستغاث.

وحذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس قليل، ومن يمنعه من النحاة فانصر وأيد من يلومه، إذ لا حجة له في المنع لورود السماع به.

فائدة:

يبدو أن للحذف أغراضًا وخصوصًا في الكلام الفني ومن ذلك:

١ ـ الحذف للعجلة والإسراع بقصد الفراغ من الكلام بسرعة نحو قولك: (خالد احذرْ) وقولك: (أحمد أحمد انتبهْ).

٢ ـ قد يكون الحذف للإيجاز وذلك لأن المقام قد يكون مقام إيجاز واختصار لا مقام تبسط وإطالة، وذلك نحو قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي﴾ [الأعراف: ١٥٠] فحذف حرف النداء (يا) من المنادى ﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾.

في حين قال في سورة طه: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه: ٩٤].

والسبب ـ والله أعلم ـ أن السياق في سورة الأعراف سياق إيجاز واختصار، بخلاف آيات طه، وإليك كلًّا من السياقين:

قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ ۖ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ۖ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ ۚ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٥٠﴾ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى وَأَدْخِلْنَا فِى رَحْمَتِكَ ۖ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٠ ـ ١٥١].

وقال في سورة طه: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا ۚ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى ﴿٨٦﴾ قَالُوا۟ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِىُّ﴾ [طه: ٨٦ ـ ٨٧].

ثم ذكر موقف هرون: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ ۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى﴾ [طه: ٩٠]. ثم توجه باللوم إلى هرون: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ [طه: ٩٢ ـ ٩٣]، فأجابه هرون: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ ۖ إِنِّى خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِى﴾ [طه: ٩٤] ويستمر الكلام.

فالكلام في سورة الأعراف كان مختصرًا موجزًا، وكان الموقف موقف عجلة وإسراع ولا نقول موقف تسرع، فقد جاء موسى غضبان أسفًا وألقى الألواح وأخذ برأس أخيه يجره إليه من دون سؤال أو استفهام، فحذف (يا) النداء تمشيًا مع هذا الحذف والاختصار.

وأما في سورة طه فالسياق سياق إطالة وسؤال وأخذ وردّ ولوم، فجاء بـ (يا)، وكأن هرون في الآية الأولى أراد الإسراع في تبيين الأمر لموسى، إذ لا مجال للإطالة وقد أخذ موسى برأسه يجره إليه، فحذف (يا)، حتى أن القرآن لم يذكر هنا قول هرون ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ﴾ تمشيًا مع

الإيجاز في الكلام وهو المناسب لموقف العجلة التي اتسم بها السياق.

وأما في آيات طه فالسياق سياق إطالة وتبسط في الكلام، فقد جاء موسى غضبان أسفًا وسأل قومه موبخًا لهم على فعلتهم قائلاً: ﴿يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًاۚ...﴾.

فأجابوه قائلين: ﴿مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا...﴾.

ثم ذكر موقف هارون منهم فقال: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ...﴾.

وجواب قومه له: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. ثم توجه بالسؤال واللوم إلى هرون: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ...﴾ فأجابه هرون موضحًا له الأمر: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ...﴾ فجاء بـ (يا) متوددًا محاولاً كسر حدة غضبه.

فحذفُ (يا) من آية الأعراف هو المناسب لسياق الإيجاز والعجلة، وذكرُها في سورة طه هو المناسب لسياق التبسط في الكلام والإيضاح والتبيين.

ومن الحذف للاختصار قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ﴾ [يوسف: ٢٩] فقد أرادوا ستر المسألة والكف عن الخوض فيها فقالوا ذلك بأخصر طريق، حتى أنهم لم يذكروا حرف النداء، فحذف حرف النداء تمشيًا مع هذا الاختصار والتستّر.

٣ ـ قد يكون ذكر (يا) للزيادة في التنبيه وللزيادة في التقريع وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ

فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]. بخلاف قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣].

ففي الآيات الأولى من الزيادة في التنبيه ومد الصوت للإسماع ما ليس في الأخيرة، وهذا واضح.

٤ ـ قد يكون الحذف لقرب المنادى من المنادي، سواء كان القرب حقيقيًّا ماديًّا أم معنويًّا، فكأن المنادى لقربه لا يحتاج إلى واسطة لندائه ولو كان حرف نداء، كأن تقول لمن تناديه وهو قريب منك: (خالد أتدري ماذا حلّ بفلان؟)، ونحو قوله تعالى: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِۚ﴾ [هود: ٧٣]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وقوله: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًاۚ﴾ [سبأ: ١٣] فهذا للقرب المعنوي، بخلاف قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٦٥]. (م).

أقسام المنادى وأحكامه:

المنادى خمسة أقسام:

ـ المفرد المعرفة:

ويشمل قسمين:

القسم الأول: العلم المفرد: والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فيشمل المفرد الحقيقي بنوعيه المذكر والمؤنث، ويدخل فيه المثنى والجمع نحو يا محمد، ويا محمدان، ويا محمدون، ويا فاطمة، ويا فاطمتان، ويا فاطمات.

القسم الثاني: النكرة المقصودة: وهي كل اسم نكرة وقع بعد حرف من أحرف النداء وقصد تعيينه، وبذلك يصير معرفة لدلالته حينئذٍ على معيّن نحو (يا رجلُ. يا رجلان. يا رجال). فكلمة (رجل) مثلاً نكرة وقد عرّف بالنداء.

حكم المفرد المعرفة: حكمه البناء على ما يرفع به لو كان معربًا، ويكون في محل نصب. فيبنى على الضمة الظاهرة أو المقدرة إذا كان يرفع بالضمة، وذلك في المفرد الحقيقي نحو (يا عليُّ، يا موسى، يا فتى)، وجمع التكسير نحو (يا أفاضلُ)، وجمع المؤنث السالم نحو (يا فاطماتُ، يا طالباتُ). فـ (علي) في المثال الأول منادى مبني على الضم في محل نصب، و(موسى) في المثال الثاني منادى مبني على الضمة المقدرة للتعذر في محل نصب. ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ﴾ [آل عمران: ٤٣]، وقوله: ﴿يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ﴾ [هود: ٤٨]، وقوله: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٖۖ﴾ [مريم: ١٢].

ويبنى على الألف في المثنى نحو (يا رجلان، يا محمدان). فـ (رجلان) منادى مبني على الألف في محل نصب.

ويبنى على الواو في جمع المذكر السالم نحو (يا مسلمون، يا محمدون). فـ (مسلمون) منادى مبني على الواو في محل نصب.

وابن المعرّف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عهدا

المعنى: ابن المنادى المفرد المعرفة على ما كان يرفع به قبل النداء.

القسم الثالث: النكرة غير المقصودة: وهي الباقية على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالنداء نحو قول الواعظ على المنبر: (يا غافلاً تنبّهْ) و (يا عاقلاً تذكّرْ الآخرة)

وقول الأعمى: (يا مارًّا خذ بيدي) ولا يقصد به واحدًا بعينه. قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

أيا راكبًا إمّا عرضت فبلغنْ   نداماي من نجران أن لا تلاقيا

المعنى: يا راكبًا إن أتيت اليمن فبلغن أصحابي المنادمين من أهل نجران أن لا اجتماع بيني وبينهم بعد أسري وتيقني أني سأقتل.

فالفرق بين النكرة المقصودة وغير المقصودة أن المنادى في الأول معيّن، وفي الثانية غير معيّن.

ويتبين لنا مما سبق أن المنادى النكرة غير المقصودة منصوبة دائمًا.

القسم الرابع: المنادى المضاف: ويكون المنادى مضافًا إلى ما بعده نحو (يا عبدَ الله)، و(يا بائعَ الصحفِ)، وقوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾ [يوسف: ٣٩]، وقوله: ﴿يَٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَآ﴾ [يوسف: ٩٧]، وقوله: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [الحشر: ٢]، وقوله: ﴿يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ﴾ [الكهف: ٨٦، ٩٤].

حكم المضاف: النصب بالفتحة أو ما ينوب عنها لأنه معرب.

فـ (عبد) منادى منصوب بالفتحة وهو مضاف، و(الله) مضاف إليه. و(صاحبي) منادى منصوب بالياء لأنه مثنى، و(أبانا): (أبا) منادى منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، و(نا) مضاف إليه. و(أولي) منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم... وهكذا.

القسم الخامس: الشبيه بالمضاف: هو ما اتصل به شيء يتمم معناه بعمل أو عطف قبل النداء، كما يتصل المضاف بالمضاف إليه.

والعمل إما برفع أو نصب أو جر بالحرف. فالرفع نحو (يا حسنًا وجهُه) و (يا مضروبًا أخوه)، والنصب نحو (يا مهينًا صاحبَه)، والجر نحو (يا مارًّا بخالد) و (يا رؤوفًا بالعباد).

والعطف قبل النداء نحو (ثلاثة وثلاثين) فيمن سميته بذلك قبل النداء، وذلك نحو أن تضع أرقامًا للأفراد فتناديهم بأرقامهم: يا خمسة، يا ستة، يا سبعة عشر، يا ثلاثةً وثلاثين.

حكم الشبيه بالمضاف: النصب بالفتحة أو ما ينوب عنها لأنه معرب.

والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادمًا خلافا

المعنى: انصب المفرد المنكور (نكرة غير مقصودة) والمضاف وشبه المضاف بلا خلاف بين النحاة.

حكم المنادى المبني قبل النداء:

إذا كان المنادى مبنيًّا قبل ندائه قدّر ـ بعد النداء ـ بناؤه على الضم نحو يا سيبويهِ، يا حذامِ، ياخباثِ، يا هذا، يا هؤلاءِ. فـ (هذا) منادى مبني على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الأصل وهو الألف. و(سيبويهِ): منادى مبني على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي... وهكذا الباقي.

ويظهر أثر ذلك في تابعه، إذ يُتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه، وبالنصب مراعاة للمحل نحو (يا هذا المجتهدُ، والمجتهدَ) بالرفع والنصب، ونحوه (يا سيبويهِ العالمُ، والعالمَ) برفع العالم مراعاة للضم المقدر ونصبه مراعاة لمحل المتبوع، وكذلك (يا حذامِ الفاضلةُ، والفاضلةَ)، كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو: (يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ).

وانوِ انضمام ما بنوا قبل الندا وليُجْرَ مجرى ذي بناء جدّدا

المعنى: إذا كان الاسم المنادى مبنيًّا قبل النداء قدّر بعد النداء بناؤه على الضم نحو (يا هذا) ويجري مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء.

تنوين الضرورة:

المنادى المستحق البناء على الضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه جاز تنوينه مضمومًا أو منصوبًا. ويكون في الحالة الأولى مبنيًّا وفي الثانية معربًا منصوبًا كالعلم المضاف، فمن الأول قول الأحوص الأنصاري:

سلام الله يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السلام

فقد نوّن الشاعر المنادى الأول للضرورة، وأبقى الضم اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة.

ومن الثاني قول المهلهل بن ربيعة:

ضربت صدرها إليّ وقالت ... يا عديًّا لقد وقتك الأواقي

المعنى: ضربت المرأة صدرها متعجبة من نجاتي مع كل ما تعرضت له من الحرب والأسر ومفارقة الأهل وقالت لي: يا عديًّا لقد حفظتك الحوافظ.

فقد نصب الشاعر المنادى (عديًّا) ونونه للضرورة، مع أنه علم مفرد.

واضمم أو انصب ما اضطرارًا نوّنا ... مما له استحقاق ضمّ بُيّنا

المعنى: اضمم أو انصب ما نوّن اضطرارًا من كل ما يستحق البناء على الضم.

العلم المنادى الموصوف بـ (ابن) أو (ابنة):

إذا كان المنادى علمًا مفردًا موصوفًا بابن، ولا فاصل بينهما، والابن مضاف إلى علم، جاز في المنادى وجهان:

١ ـ البناء على الضم: نحو (يا خليلُ بنَ سعيدٍ انتبه) فيجوز في المنادى (خليل) البناء على الضم على الأصل؛ لأنه علم مفرد، و(ابن) صفة منصوبة باعتبار محل المنادى الموصوف لا لفظه.

٢ ـ البناء على الفتح إتباعًا لفتحة (ابن) فتقول: (يا خليلَ بنَ سعيدٍ)،

وهو أولى عند البصريين. وإعراب (خليل) منادى مبني على الفتح في محل نصب. و(ابن) صفة منصوبة بالفتحة.

ولا بد أن تكون البنوّة حقيقية. ويجب أن تحذف ألف (ابن) والحالة هذه خطًّا.

ونحو زيدٍ ضمّ وافتحنّ من نحو (أزيدُ بنَ سعيدٍ لا تهن)

المعنى: إذا كان المنادى علمًا مفردًا موصوفًا بابن مضافًا إلى علم ولم يفصل بين المنادى وبين (ابن) جاز لك في المنادى وجهان: البناء على الضم نحو (يا زيدُ بنُ سعيد)، والفتح إتباعًا نحو (يا زيدَ بنَ سعيد).

والوصف بابنة كالوصف بابن نحو (يا هندَ ابنةَ خالدٍ، ويا هندُ ابنةَ خالدٍ).

أما الوصف بالبنت فلا يغيّر بناء المفرد العلم، فلا يجوز معها إلا البناء على الضم نحو (يا هندُ بنتَ خالدٍ).

وإذا لم يقع (ابن) بعد علم، أو لم يقع بعده علم، أي لم يكن بين علمين، وجب ضم المنادى وامتنع فتحه. فمثال الأول (يا غلامُ ابنَ محمدٍ، ويا سعيدُ الظريفَ ابنَ عليٍّ)، ومثال الثاني (يا زيدُ ابنَ أخينا) فيجب البناء على الضم وإثبات ألف (ابن).

والضم - إن لم يل الابنُ علما أو يلي الابنَ علمٌ - قد حتما

المعنى: يجب البناء على الضم إذا لم يقع (ابن) بعد علم، أو لم يقع علم بعد الابن.

نداء ما فيه (أل):

لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل)، فلا يقال: (يا الرجل) أو (يا الوالد). وهناك بعض الحالات ينادى فيها ما هو مبدوء بـ (أل) منها:

١ ـ نداء لفظ الجلالة، وتكون الهمزة فيها همزة قطع فتقول: يا أَلله. والأكثر معه حذف حرف النداء والتعويض منه بميم مشدّدة مفتوحة فيقال (اللهمّ) كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]. وعند الإعراب نقول: (اللهم) لفظ الجلالة منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء. وأما (فاطر) فهو منادى ثان حذف منه حرف النداء منصوب. وهناك من أجاز أن يكون نعتًا للفظ الجلالة.

وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء كقول أمية بن أبي الصلت:

إنـي إذا مـا حـدث ألـمّـا أقـول يـا الـلـهـم يـا الـلـهـمـا

المعنى: إني كلما نزلت بي حادثة وأصابني مكروه ألجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل بي.

فائدة:

قد تخرج (اللهم) عن النداء فيستعمل في وجهين آخرين:

أحدهما: أن يذكرها المجيب تمكينًا للجواب في نفس السامع، يقول لك قائل: (أزيد قائم؟) فتجيب: (اللهم نعم)، أو (اللهم لا).

الثاني: أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك: (أنا لا أزورك اللهم إلا أن تدعوني) ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بتقدم الدعاء قليل؟

والظاهر في هذا ونحوه أن أصله نداء ثم انمحى عنه معنى النداء، وذلك أن قولك لمن قال لك: (أزيد قائم؟): (اللهم نعم) هو إشهاد لله على جوابك، فكأنك قلت: يا الله اشهد على ما أقول. وهذا الإشهاد تمكين للجواب في نفس السامع، وكذلك ما بعده وهو كونها دليلاً على الندرة نحو قولك: (أنا لا أزورك اللهم إلا أن تزورني) فهذا إشهاد لله على

قولك كالأولى، وأما الندرة فهي مفهومة من العبارة ولو لم تذكر (اللهم)، والمعنى على النداء، ويدلك على ذلك أننا في الدراجة نستعمل (يا رب) في نحو هذا فنقول مثلاً: (أنا لا أذهب إليه يا رب إلا إذا جاء واعتذر إليّ) وهذا نداء كما ترى، غير أنه انمحى منه الإحساس بالنداء في التعبير. (م).

❋ ❋ ❋

٢ ـ ما سمي به من الجمل المحكية، وهو العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بـ (أل)، فتقول فيمن اسمه (الرجل منطلق): (يا الرجل منطلق) فـ (يا) حرف نداء، و(الرجل منطلق) منادى مبني على الضم المقدر منع من ظهورها حركة الحكاية في محل نصب.

وإذا ناديت علمًا مقترنًا بـ (أل) حذفتها وجوبًا، فتقول في نداء العباس والفضل: يا عباس، يا فضل.

وباضطرار خص جمع يا وأل إلا مع الله ومحكي الجمل
والأكثر اللهم بالتعويض وشذّ يا اللهم في قريض

المعنى: إن الجمع بين حرف النداء و(أل) مخصوص بضرورة الشعر، إلا مع لفظ الجلالة (الله) والجمل المحكية فإنه يجوز الجمع بينهما.

والأكثر في نداء اسم الله تعالى (اللهمَّ) بميم مشددة عوضًا عن حرف النداء. وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء في الشعر.

تابع المنادى

ذكرنا فيما سبق أن المنادى لا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون مبنيًّا.

والثانية: أن يكون منصوبًا.

أما الحالة الأولى ففيها التفصيل الآتي:

١ - إذا كان المنادى مبنيًّا وجاء تابعه مضافًا مجردًا من (أل)، وهو نعت أو توكيد أو عطف بيان، وجب نصبه مراعاة لمحل المنادى، ولا يجوز بناؤه مراعاة للفظه، فمثال النعت قولك: (يا سعيدُ صاحبَ خالدٍ)، ومثال التوكيد (يا تميمُ كلَّهم، أو كلَّكم)، ومثال عطف البيان (يا صالحُ أبا عبد الله).

٢ - إذا كان المنادى مبنيًّا وجاء تابعه مضافًا مقترنًا بـ (أل)، أو كان مفردًا، أي غير مضاف، جاز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحله، فمثال التابع المقترن بـ (أل) قولك: (يا زيدُ الكاتبُ الدرس، والكاتبَ الدرس) برفع الكاتب ونصبه، ومثال التابع المفرد قولك: (يا زيدُ الظريفُ والظريفَ) برفع الظريف ونصبه.

وحكم عطف البيان والتوكيد كحكم الصفة، فمثال عطف البيان قولك: (يا رجلُ زيدٌ، أو زيدًا) بالرفع والنصب. ومثال التوكيد قولك: (يا تميم أجمعون، أو أجمعين).

ويدخل في هذا الحكم عطف النسق المقترن بـ (أل)، إذ يجوز فيه

أيضًا الرفع مراعاة للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحله نحو (يا خالدُ والطالبُ، والطالبَ) برفع (الطالب) ونصبه. والمختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع مراعاة للفظ، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: (ورفعٌ ينتقى) أي: يختار. وقد ورد النصب في قوله تعالى: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، فقد قرأ السبعة بالنصب عطفًا على محل (الجبال). وأما قراءة الرفع عطفًا على لفظ (الجبال) فهي شاذة.

❋ ❋ ❋

٣ ـ وإذا كان المنادى مبنيًّا، وكان التابع عطف نسق غير مقترن بـ (أل)، أو كان بدلاً فحكمه حكم المنادى المستقل، فيبنى على الضم إذا كان مفردًا، فمثال ما كان التابع عطف نسق غير مقترن بـ (أل) قولك: (يا رجلُ وزيدُ)، ومثال ما كان التابع بدلاً قولك: (يا رجلُ خالدُ)، كما لو قلت: يا زيدُ ويا خالدُ.

وينصب إذا كان مضافًا، فمثال العطف (يا خالد وصاحبَ الدار)، ومثال البدل (يا شبابُ شبابَ الإسلام)، كما لو قلت: (يا صاحبَ الدار) و (يا شبابَ الإسلام).

تابع ذي الضم المضاف دون أل ... ألزمه نصبًا كأزيدُ ذا الحِيَلْ

المعنى: إن تابع المنادى المبني على الضم ـ إذا كان مضافًا مجردًا من (أل) ـ يلتزم النصب نحو (أزيدُ ذا الحيل). فالمنادى (زيد) مبني على الضم، وتابعه هو (ذا) نعت منصوب بالألف وهو مضاف، و(الحيل) مضاف إليه.

وما سواه ارفع أو انصبْ واجعلا ... كمستقل نسقًا وبدلا

المعنى: ما سوى المضاف المذكور، وهو المضاف المصاحب لـ (أل) والمفرد، يجوز رفعه ونصبه. فمثال المضاف المصاحب لـ (أل)

قولك: (يا زيدُ الكاتبُ الدرس، والكاتبَ الدرس) برفع الكاتب ونصبه، ومثال المفرد قولك: (يا زيدُ الظريفُ والظريفَ) برفع الظريف ونصبه.

وأما عطف النسق والبدل ففي حكم المنادى المستقل، فيجب ضمه إن كان مفردًا نحو (يا رجلُ وزيدُ) و(يا رجلُ زيدُ) كما يجب الضم لو قلت: (يا زيدُ). ويجب نصبه إن كان مضافًا نحو (يا زيدُ أبا عبد الله) و(يا زيدُ وأبا عبد الله) كما يجب نصبه لو قلت: (يا أبا عبد الله).

وإن يكن مصحوب (أل) ما نسقا فـفـيـه وجـهـان ورفـع يـنـتـقـى

المعنى: إذا كان المقترن بـ (أل) عطف نسق جاز وجهان: الرفع والنصب، ويختار الرفع نحو (يا خالدُ والطالبُ، والطالبَ) والمختار الرفع.

❋ ❋ ❋

وإذا كان المنادى منصوبًا، وتابعه مضافًا، وهو نعت أو عطف بيان أو توكيد وجب نصب التابع مراعاة للفظ المتبوع، فمثال ما كان تابعه نعتًا قولك: (يا عبدَ الله صاحبَ خالدٍ)، ومثال ما كان عطف بيان (يا عبدَ الله أبا صالح)، ومثال ما كان توكيدًا (يا علماءَ الإسلام كلَّكم قوموا بواجبكم).

وإذا كان المنادى منصوبًا، والتابع بدلاً أو عطف نسق مجردًا من (أل)، وكان هذا التابع مفردًا وجب رفعه عند أكثر النحاة نحو (يا عبد الله وخالدُ) و (يا أبا صالح خالدُ) بضم خالد فيهما.

وهناك من رجح النصب باعتبار أن المعطوف على المنصوب منصوب فقالوا: (يا عبدَ الله وخالدًا) و (يا أبا صالحٍ خالدًا).

ويبدو لي جواز الوجهين.

نداء ما فيه (أل):

يتوصل إلى نداء المعرّف بـ (أل) بـ (أيّ) للمذكر، و(أية) للمؤنث، ويؤتى بالمنادى مرفوعًا فيقال: (يا أيها الرجلُ)، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]، وقال: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧] فالرجل في الحقيقة هو المنادى وليس (أيًا)، وكذلك ما بعده، وإنما جيء بـ (أي) توصلاً لنداء ما فيه (أل).

فـ (أيُّ، وأية) مبنيان على الضم في محل نصب؛ لأن كلاًّ منهما منادى نكرة مقصودة، و(ها) حرف تنبيه، والرجل: نعت لأي مرفوع بالضمة. وكذا الإنسان والنفس.

ويجب رفعه عند الجمهور لأنه هو المقصود بالنداء.

وهناك من يرى أن (الرجل) عطف بيان.

ولا توصف (أي) إلا باسم جنس محلى بـ (أل) كما مثلنا، أو باسم إشارة، [ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه (أل) نحو (يا أيهذا الطالبُ أقبلْ) فـ (أي) منادى، و(ها) للتنبيه، و(ذا) اسم إشارة صفة في محل رفع، (الطالب) صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان]، أو بموصول محلّى بـ (أل) نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾ [الحجر: ٦]، فـ (الذي) نعت (أي).

وأيها مصحوب أل بعدُ صفهْ يلزم بالرفع لدى ذي المعرفهْ

وأيهذا أيها الذي ورد ووصف أي بسوى هذا يرد

المعنى: ما كان نعتًا مبدوءًا بـ (أل) بعد كلمة (أيها) يلزم بالرفع عند أصحاب العلم والمعرفة نحو (يا أيها الرجل) فـ (الرجل) صفة لأي ويجب رفعه.

وورد عن العرب (أيهذا) (أيها الذي فعل كذا) ولا توصف (أي) إلا باسم إشارة وبموصول محلى بـ (أل).

فائدة:

ذهب بعض النحاة إلى أن معنى المنادى المعرّف بـ (أل) والنكرة المقصودة واحد لأنهما معرفة، فقولك: (يا رجل) كقولك: (يا أيها الرجل).

والحقيقة أنه ليس معناهما واحدًا، فإن المنادى في قولك: (يا رجل) نكرة في الأصل فقصدته بندائك له، وأما المعرّف بـ (أل) فهو معرفة قبل قصده بالنداء. فـ (أل) هذه قد تكون (أل) الجنسية أو العهدية.

فثمة فرق بين قولك: (يا نبي) و (يا أيها النبي)، و(يا رسول) و(يا أيها الرسول)، و (يا ملك) و(يا أيها الملك). فـ (نبي) نكرة في الأصل ثم قصدته بالنداء، وكذلك (رسول) و(ملك)، وأما (النبي) في (يا أيها النبي) فمعرفة وهو معيّن قبل ندائه فناديت هذه المعرفة.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾ [الحجر: ٦] فالذي نزل عليه الذكر معرفة قبل ندائه.

إن الفرق بين هذين المناديين كالفرق بين قولك: (يا رجل) و(يا خالد)، فرجل نكرة قبل ندائه وقد قصدته بالنداء، وأما (خالد) فهو معرفة قبل ندائه فناديته.

وقد يؤتى بـ (أي) للتعظيم نحو (يا أيها الملك) (يا أيها العزيز) بخلاف ما لو قلت: (يا ملك) (يا عزيز) فإنه ليس في هذا تعظيم. (م).

❋ ❋ ❋

وقد يتوصل إلى نداء المعرّف بـ (أل) باسم الإشارة أيضًا فيقال: (يا هذا الرجل) و (يا هذه المرأة) فيكون في الرجل والمرأة الرفع فحسب، أي أنه يجري مجرى (أي) في لزوم الصفة ورفعها وكونها بـ (أل).

ويصح في نحو هذا أن تنادي اسم الإشارة وتجعل ما بعده تابعًا له فيكون فيه الرفع والنصب.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

وذو إشــارة كــأيٍّ فــي الـصـفـهْ إن كـان تـركـهـا يُـفـيـت الـمـعـرفهْ

المعنى: إن المنادى إذا كان اسم إشارة فإنه يحتاج كـ (أي) إلى نعت معرفة مرفوعة مقرونة بـ (أل) من اسم الجنس أو الاسم الموصول، وحاجة اسم الإشارة إلى النعت واجبة إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه نحو (يا هذا القائم تكلم) تقوله لقائم بين جماعة جالسين، فلو قيل: (يا هذا تكلم) لم يعلم المخاطب من المنادى؟ وعلى هذا فالمقصود بالنداء هو الصفة، واسم الإشارة وَصلة لندائها، إذ لا يصح: يا القائم. أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لم يجب رفع الصفة، بل يجوز الرفع والنصب؛ لأنه صفة أو عطف بيان، وكلاهما مفرد، يجوز فيه الوجهان، وهذا إذا عرفه المخاطب بدون صفته.

والخلاصة أن المعرّف بـ (أل) إما أن يتوصل إلى ندائه بـ (أيّ) وإما أن يتوصل إلى ندائه باسم الإشارة فيقال: (يا أيها الرجل) و (يا هذا الرجل) ويكون فيه الرفع فحسب في الحالتين.

غير أنه يصح أن تنادي اسم الإشارة مفردًا أو متبوعًا بتابع فتقول: (يا هذا) و (يا هذا الرجل) و (يا هذه) و (يا هذه المرأة)، و(يا هؤلاء) و (يا هؤلاء الرجال) فيكون ما بعده تابعًا له في الرفع والنصب. في حين أنه لا يصح الاكتفاء بنداء (أيّ) فلا يقال: (يا أيّ) ولا (يا أيها).

فقولك: (يا أيها الرجل) هو نص في نداء الرجل، وأما قولك: (يا هذا الرجل) فهو يحتمل نداء اسم الإشارة.

إذا تكرر المنادى المفرد وكان الثاني مضافًا:

إذا تكرّر المنادى المفرد وكان اللفظ الثاني المكرر مضافًا نحو (يا زيد

زيدَ الخير) فإن الثاني منصوب أبدًا لأنه منادى مضاف. أما الاسم الأول فيجوز فيه وجهان:

١ ـ البناء على الضم نحو (يا زيدُ زيدَ الخير) باعتبار كونه علمًا مفردًا، وهو في محل نصب. ويكون الثاني توكيدًا لفظيًّا أو بدلاً أو عطف بيان، مراعى في الثلاثة محل المتبوع، وقد يكون منادى بحرف نداء محذوف.

٢ ـ النصب نحو (يا زيدَ زيدَ الخير) باعتبار أن هذا المنادى مضافًا إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، لا أثر له في خفض ما بعده، ويعرب توكيدًا لفظيًّا للأول. أو يعتبر المنادى مضافًا إلى محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني على تقدير (يا زيدَ الخير زيدَ الخير) فحذف (الخير) الأول لدلالة الثاني عليه. وأما بناؤه (أي بناء الأول) على الضم فعلى اعتباره مفردًا غير مضاف.

ويكون الثاني توكيدًا لفظيًّا أو بدلاً أو عطف بيان، مراعى في الثلاثة محل المتبوع، وقد يكون منادى بحرف نداء محذوف.

في نحو سعدُ سعدَ الأوس ينتصب ثانٍ، وضم وافتح أولاً تصب

المعنى: في مثل (سعد سعد الأوس) يجب نصب الثاني منهما، ويجوز في الأول الضم والنصب.

ويشير بذلك إلى قول الشاعر:

أيا سعدُ سعدَ الأوس كن أنت مانعا ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارف

وسعد الأوس هو سعد بن معاذ، وسعد الخزرجين هو سعد بن عبادة، رضي الله عنهما. والغطارف: جمع غطريف: وهو السيد الشريف والسخي السري.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إما أن يكون صحيح الآخر أو معتله.

أ ـ **المعتل الآخر**: إذا كان المضاف إلى الياء معتل الآخر وجب إثبات الياء مفتوحة لا غير، نحو المقصور المضاف إلى ياء المتكلم مثل (يا فتايَ)، والمنقوص المضاف إلى الياء مثل (يا محاميَّ).

ب ـ **الصحيح الآخر**: إذا كان المضاف إلى الياء اسمًا صحيح الآخر مثل (غلامي) جاز فيه خمسة أوجه:

الأول: حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وهذا هو الأكثر فتقول: (يا غلامِ)، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] فـ (عباد): منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة وهو مضاف، وياء المتكلم المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. ومنه قوله: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥].

والثاني: إثبات الياء ساكنة، وهو دون الأول في الكثرة، فتقول: (يا غلامي) قال تعالى: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨] في قراءة من أثبت الياء ساكنة وهم نافع وأبو عمرو وابن عامر. فـ (عبادي) منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

والثالث: إثبات الياء مفتوحة نحو (يا غلاميَ) وقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [الزمر: ٥٣]. فـ (عبادي) منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

والرابع: قلب ياء المتكلم ألفًا وإبقاؤها، وهو يلي الثالث في الكثرة نحو (يا غلاما) وقوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، وقوله: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]. والمنادى هنا منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

والخامس: قلب الياء ألفًا وحذفها وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو (يا غلامَ). وهو أضعفها ولذا منعه الأكثرون. فـ (غلام) منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة إلى الألف المحذوفة مضافٌ إليه.

يقول ابن مالك:

واجعل منادى صح إن يضف ليا كعبدِ عبدي عبدَ عبدا عبديا

المعنى: إذا أضيف المنادى الصحيح الآخر إلى ياء المتكلم جاز فيه خمسة أوجه نحو (عبدِ - عبدي - عبدَ - عبدا - عبديَ).

❊ ❊ ❊

وإذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء نحو (يا ابن أخي، يا ابن خالي، يا رفيقَ دربي)، إلا إذا كان المنادى (ابن أمّ) أو (ابن عمّ) فيجوز إثباتها نحو قول أبي زبيد الطائي راثيًا أخاه:

يا ابنَ أمي ويا شُقَيّق نفسي أنت خلفتني لدهر شديد

ويجوز فيها وجهان آخران:

الأول: حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وهذا هو الأكثر، فتقول: يا ابن أمِّ، يا ابنَ عمِّ.

وإعرابه: ابن: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(أم) مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة، و(أم) مضاف، والياء المحذوفة للتخفيف في محل جر مضاف إليه.

والثاني: حذف ياء المتكلم بعد قلبها ألفًا، وقلب الكسرة قبلها فتحة فتقول: يا ابن أمَّ، يا ابنَ عمَّ. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقوله: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه: ٩٤] فقد قرئت بفتح الميم وكسرها.

وإعرابه: ابن: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(أمَّ) بالفتح مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لقلب الياء ألفًا وحذفت هذه الألف للتخفيف، و(أم) مضاف، والياء المحذوفة المنقلبة ألفًا في محل جر مضاف إليه.

ومثل ذلك يقال في (يا ابنَ عمَّ)، قال الشاعر:

كن لي لا عليَّ يا ابنَ عمّا ... نعش عزيزين ونُكفى الهمّا

وهذا ينطبق أيضًا مع (ابنة أمّ، وابنة عمّ).

وفتح او كسر وحذف اليا استمر ... في يا ابن أمَّ يا ابن عمَّ لا مفر

المعنى: إن حذف ياء المتكلم وتحريك الحرف الذي قبلها بالفتح أو الكسر مستمر في (يا ابن أم، يا ابن عم).

❋ ❋ ❋

وإذا كان المضاف إلى ياء المتكلم هو كلمة (أب) أو (أم) جاز فيه ما جاز في المنادى الصحيح الآخر فتقول: (يا أبِ ويا أمِّ. يا أبي ويا أمي. يا أبيَ ويا أميَ. يا أبا ويا أما. يا أبَ ويا أمَّ).

ويجوز فيه وجهان آخران:

الأول: حذف ياء المتكلم والإتيان بتاء التأنيث عوضًا عنها، مع بنائها على الكسر، وهذا هو الأكثر نحو (يا أبتِ ويا أمتِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢] فقد قرأ السبعة ـ عدا ابن عامر ـ بالكسر، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة في النداء، وأصله: يا أبتي.

ولا يجوز إثبات التاء فلا تقول: (يا أبتي) و (يا أمتي) لأن التاء عوض من الياء، ولا يجمع بين العوض والمعوَّض منه.

وإعرابه: (يا) حرف نداء، (أبتِ) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه، والتاء حرف لا محل من الإعراب، وهو عوض عن الياء المحذوفة.

الثاني: حذف ياء المتكلم، والإتيان بتاء التأنيث مفتوحة نحو (يا أبتَ ويا أمتَ) ومنه قراءة ابن عامر (يا أبتَ)، وهو كثير، وإعرابه كما سبق، غير أن التاء مبني على الفتح.

وفي النـدا أبَـتِ أمَّـتِ عـرض واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض

المعنى: عرض في النداء أسلوب خاص هو (يا أبتِ، يا أمتِ) بكسر التاء أو فتحها، والتاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه.

أسماء لازمت النداء

هناك أسماء تلازم النداء، منها ما هو سماعي نحو (يا فلُ) أي: يا رجلُ، و(يا لُؤمان) للكثير اللؤم، و(يا نَومان) للكثير النوم، وفي الأثر قول النبي عليه الصلاة والسلام لحذيفة بن اليمان: (قم يا نَومان).

ومنها ما هو قياسي، وهو الوصف الذي يكون على وزن (فَعالِ) بالبناء على الكسر لذم الأنثى وسبها، ويصاغ من كل فعل ثلاثي تام مجرد متصرف تصرفًا كاملاً نحو يا خباثِ ويا فساقِ ويا غدارِ ويا لكاعِ، بمعنى: خبيثة وفاسقة وغادرة ولئيمة.

فـ (خباثِ) منادى مبني على الضمة المقدرة منع من ظهورها كسرة البناء الأصلي في محل نصب.

وكذلك ينقاس استعمال (فَعالِ) مبنيًّا على الكسر من كل فعل ثلاثي للدلالة على الأمر نحو نَزالِ وقَتالِ وضَرابِ، بمعنى: انزلْ واقتلْ واضربْ.

وكثر استعمال (فُعَل) في النداء خاصة مقصودًا به سب الذكور نحو (يا فُسَق، ويا غُدَر، ويا لُكَع)، ولا ينقاس عليه.

وبعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقول أبي النجم العجلي:

تضِلّ منه إبلي بالهَوجَلِ ... في لجةٍ أمسك فلانًا عن فُلِ

المعنى: يصف الشاعر إبلاً أقبلت متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم: أمسك فلانًا عن فلان، أي احجز بينهم.

وفلُ بعض ما يخص بالندا لؤمان نومان كذا واطّردا
في سب الانثى وزن يا خباثِ والأمر هكذا من الثلاثي
وشاع في سب الذكور فُعَل ولا تقس وجُرّ في الشعر فلُ

المعنى: إن لفظة (فُلُ) من الأسماء الخاصة بالنداء، وكذا (لؤمان ونومان). واطرد في سب الأنثى (يا خباث) وما كان على وزنها. وهذا الوزن (وهو فَعالِ) مطرد في الأمر، والمراد اسم فعل الأمر. وكثر استعمال (فُعَل) في النداء خاصة مقصودًا به سب الذكور، ولا يقاس ذلك. وبعض الأسماء الملازمة للنداء يجوز جرها في الشعر للضرورة وهي كلمة (فُلُ).

الاستغاثة

إذا وقع إنسان في شدة لا يستطيع وحده التغلب عليها، أو توقّع أن يصيبه مكروه لا يقدر على دفعه فقد ينادي غيره لينقذه مما وقع فيه فعلاً، أو ليدفع عنه المكروه الذي يتوقعه ويخاف مجيئه. ومن الأمثلة مناداة الغريق حين يشرف على الموت فيصرخ (يا لَلناس لِلغريق)، ومناداة الحارس زملاءه حين يرى جمعًا من الأعداء مقبلاً فيرفع صوته: (يا لَلحراس لِلأعداء). فهذه المناداة لطلب العون والمساعدة هي التي تسمى (الاستغاثة).

والاستغاثة نوع من أنواع النداء، وتعريفها: نداء موجّه إلى من يخلّص من شدّة أو يعين على مشقة. ولا بد لأسلوب الاستغاثة من ثلاثة أركان:

١ ـ حرف النداء (يا)، دون غيره، ولا يجوز حذفه.

٢ ـ المستغاث به: وهو المطلوب منه الإعانة والمساعدة، ويجر بلام مفتوحة نحو (يا لَله).

٣ ـ المستغاث له: وهو المطلوب له الإعانة، ويجر بلام مكسورة نحو (يا لَله لِلمسلمين) و (يا لَمحمدٍ لِسعيدٍ). وعند الإعراب نقول: (يا) حرف نداء واستغاثة، واللام حرف جر واستغاثة، و(محمد) اسم مجرور بالكسرة، وهو مستغاث به، و(لسعيد) جار ومجرور، وهو مستغاث له، ومثله (يا لَلأحرارِ لِلمستضعفين)، و(يا لَلرجال لِحرّةٍ موءودة)، و(يا لَرجال المروءة لِلبائسين).

وعلى هذا فإنك إذا قلت: (يا لِمحمدٍ) بكسر اللام علم أنه مستغاث له وليس مستغاثًا به، وإذا قلت: (يا لَمحمدٍ) بفتحها علم أنه مستغاث به.

وأما المستغاث منه فهو المستنصر عليه، ويجر بـ (من) فتقول: (يا لَمحمدٍ من خالدٍ) بفتح اللام إذا استنصرت بمحمد على خالد، وتقول: (يا لِمحمدٍ من خالد) بكسر اللام إذا دعوت لنصرة محمد من خالد. وتقول: (يا لَمحمدٍ لِسالم من خالد) إذا استغثت بمحمد لأن ينصر سالمًا من خالد.

إذا استغيث اسم منادى خفضا   باللام مفتوحًا كيا لَلمرتضى

المعنى: إذا نودي اسم مستغاث به وجب خفض المنادى، أي جره بلام مبنية على الفتح مثل (يا لَلمرتضى).

وإذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فإما أن تتكرر معه (يا) أو لا تتكرر:

فإن تكررت لزم الفتح نحو (يا لَزيدٍ ويا لَمحمدٍ لِبكرٍ)، و(يا لَخالد ويا لَصلاح الدين لِلمسلمين).

وإن لم تتكرر لزم الكسر نحو (يا لَلعلماء ولِلمصلحين للشباب)، و(يا لَلكرام ولِلمحسنين للفقراء). كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له.

وسبب ذلك أن المستغاث إذا لم يكن مسبوقًا بـ (يا) كان هذا المستغاث غير أصيل، ولكنه معطوف على مستغاث آخر مسبوق بها فيكتسب من السابق معنى الاستغاثة، ولذا يجب كسر اللام الداخلة على المستغاث. فإن ذكرت (يا) مع المعطوف كان مستغاثًا أصيلاً كالمعطوف عليه ووجب فتح اللام معها.

وافتح مع المعطوف إن كررت (يا)   وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا

المعنى: إذا تكررت (يا) بأن ذكرت مع المعطوف وجب فتح اللام، وفي غير هذه الصورة يجب كسر اللام معه.

وإذا كانت اللام (لام المستغاث به) محذوفة فيجوز أن تجيء ألف في آخر المستغاث عوضًا عنها، ولا يصح الجمع بين اللام والألف نحو (يا محمدا لِبكرٍ) و (يا عالما لِلجاهل).

ويبدو أن الإتيان بالألف ينبئ عن استغاثة أقوى وأشد لما فيها من مد الصوت، فالمستغيث يمد صوته بالألف طالبًا النجدة، فقوله: (يا بكراه) أشد استغاثة من (يا لَبكرٍ).

وقد يؤتى بالألف لكون المستغاث بعيدًا حقيقة أو تجوزًا فيمدّ صوته لإسماعه.

وعند إعراب المنادى في المثالين الأخيرين (محمدا ـ عالما) يقال: منادى مبني على ضم مقدّر على آخره منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف في محل نصب. والألف عوض عن لام الجر المحذوفة حرف مبني على السكون.

وهناك أساليب تأتي على صورة الاستغاثة، يقصد بها التعجب من شدة الشيء أو كثرته، كأن تتعجب من شدة الحر فتقول: (يا لَلحرِّ)، أو تتعجب من خصب مصر فتقول: (يا لَخصبِ مصر)، أو تتعجب من كثرة الأزهار والأثمار فتقول: (يا لَلأزهار ويا لَلأثمار) أو تتعجب من كثرة الماء والعشب فتقول: (يا لَلماء والعشب)، أو تتعجب من الزحام والجلَبة فتقول: (يا لَلزحام والجلَبة). ويسمى المنادى في هذه الصورة متعجبًا منه. وهو يشبه المستغاث به في جميع أحكامه كما نرى في الأمثلة. وعند الإعراب نقول: (يا) حرف نداء يدل على التعجب. وما بعده جار ومجرور.

ولام ما استغيث عاقبت ألف ومثله اسم ذو تعجب ألف

المعنى: تحذف لام المستغاث، ويؤتى بألف في آخره عوضًا عنها. ومثل المستغاث الاسم المتعجب منه.

الندبة

تعريفه: هي نداء المتفجَّع عليه أو المتوجَّع منه. فالمتفجع عليه هو من يصاب الناس بفجيعة فقده، كقول من فُجِع بوفاة عمر: (وا عمراه). والمتوجَّع منه هو بلاء أو داء يكون سببًا في تألم المتكلم وتوجّعه مثل (وا ظهراه)، و(وا كبداه).

ولا تستعمل لنداء المندوب من الأدوات إلا (وا)؛ لأنه مختص بالندبة. ويجوز استعمال حرف النداء (يا) للندبة إذا كان السياق الذي يستعمل فيه يدل على أنه للندبة نحو (يا ظهراه) و(رحمك الله يا محمداه) فلا التباس هنا لأن المقام مقام رثاء، وكقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز:

حمّلت أمرًا عظيمًا فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

ولا يجوز في الندبة حذف المنادى ولا حذف أداته.

والهمز للداني و(وا) لمن ندب أو (يا) وغير (وا) لدى اللبس اجتنب

المعنى: تستعمل الهمزة لنداء القريب، و (وا) للمندوب، و (يا) أيضًا للمندوب. ويجتنب عند اللبس استعمال حرف ندبة غير (وا).

ويشترط في المندوب أن يكون معرفة؛ لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته، وذلك يستدعي أن يكون معروفًا معينًا، فلا تندب النكرة، فلا يقال: (وا رَجُلاه)، ولا المبهم كاسم الإشارة، فلا يقال: (وا هذاه)، ولا الاسم الموصول إلا إذا كان خاليًا من

(أل) واشتهر بالصلة، فلا يقال: (وا من ذهب شهيد الوفاء). وإذا اشتهر بالصلة جاز نحو (وا مَن حفر بئر زمزماه) فإنه بمنزلة (وا عبد المطلباه).

وحكم المندوب كحكم المنادى من حيث الإعراب، فيبنى على الضم إذا كان مفردًا معرفة نحو (وا حسينُ)، فـ (وا): حرف نداء وندبة، و(حسينُ): منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب، وينصب إذا كان مضافًا نحو(وا أميرَ المؤمنين)، و(وا خادمَ الدين)، و(وا داعيةَ الإسلام)، فـ (أمير) منادى مندوب منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، و(المؤمنين) مضاف إليه. وينصب أيضًا إذا كان شبيهًا بالمضاف نحو (وا ناشرًا رايةَ الإسلام عالية)، فـ (ناشرًا) منادى مندوب منصوب بالفتحة لأنه شبيه بالمضاف.

ما للمنادى اجعل لمندوب وما نكّر لم يندب ولا ما أبهما

المعنى: اجعل للاسم المندوب ما جعل للمنادى من الأحكام، ومن ذلك أنه يبنى على الضم أو ينصب، وما نكر لا يندب ولا ما أبهم كاسم الإشارة.

ويندب الموصول بالذي اشتهرْ كبئر زمزم يلي وا من حفرْ

المعنى: يصح ندبة الاسم الموصول إذا اشتهر بصلته نحو (وا من حفر بئر زمزماه).

استعمالات الاسم المندوب:

للاسم المندوب ثلاثة استعمالات:

الأول: أن يعطى حكم المنادى كما تقدم.

والثاني: أن يزاد في آخره ألف تسمى (ألف الندبة) طلبًا لمد الصوت، وهو أكثر أحوال المندوب فتقول: (وا عمرا)، فـ (وا): حرف نداء وندبة. وعمرا: منادى مندوب مبني على الضم المقدّر على آخره، منع من ظهوره

الفتحة العارضة المناسبة لألف الندبة في محل نصب. والألف: للندبة حرف زائد مبني على السكون. ونحوه (وا كبدا)، و(وا عليّا)، و(وا قتيلَ الدارا) و(وا مَن فتح مصرا).

وإذا كان الاسم المندوب مختومًا بالألف يتم حذفها وإثبات ألف الندبة، فتقول في (موسى): (وا موساه) فحذفت ألف موسى وأتي بالألف للدلالة على الندبة، ومثله (وا مصطفاه). فـ (موساه): منادى مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الألفين الساكنين للتعذر، والألف الموجودة زائدة للندبة، والهاء للسكت.

ويحذف ما قبل ألف الندبة من تنوين، في صلة نحو (وا من حفر بئر زمزماه) أو غيرها كالمضاف إليه نحو (وا غلامَ زيداه) بحذف التنوين من (زمزم) و (زيد).

ومنتهى المندوب صله بالألفْ متلوّها إن كان مثلها حذفْ

كذاك تنوين الذي به كملْ من صلة أو غيرها نلت الأملْ

المعنى: إن آخر المندوب يجيء بعده ألف الندبة، فإن وقع ألف الندبة بعد مثيل لها ـ وهي الألف ـ وجب حذف المثيل لالتقاء الساكنين دون ألف الندبة؛ لأنها جاءت لغرض نحو (وا موساه).

كذلك يحذف التنوين من الشيء الذي أكمل المندوب وجاء بعده ليتمه، كالصلة بعد الاسم الموصول، والمضاف إليه بعد المضاف.

والثالث: أن تزاد بعد الألف هاء عند الوقف تسمى (هاء السكت) نحو (وا عمراه) و (وا كبداه).

وإعرابها مثل إعراب (وا عمرا)، والهاء حرف زائد للسكت. والغرض من زيادة الألف والهاء مدّ الصوت ليكون أقوى بنبراته على إعلان ما في

النفس. وزيادتها ليست واجبة وإنما هي غالبة. ومثله (وا علياه) و (وا قتيل الداراه) و (وا من فتح مصراه).

ولا تثبت الهاء في الوصل إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر:

ألا يـا عـمـرو عَـمْـراهْ وعـمـرو بـن الـزبـيـراهْ

المعنى: إني متفجع وحزين على عمرو وعمرو بن الزبير.

فزاد الشاعر هاء السكت في حالة الوصل في قوله: (يا عمراه) وذلك ضرورة.

وواقـفًـا زد هـاء سـكـت إن تـردْ وإن تـشـأ فـالـمـدّ والـهـا لا تـزدْ

المعنى: زد هاء السكت ـ عند الوقف ـ على المندوب، وإن شئت فلا تزدها واكتف بالمد.

فتح ما قبل ألف الندبة:

إذا كان آخر ما تلحقه ألف الندبة فتحة لحقته ألف الندبة من غير تغيير لها؛ لأن الفتحة هي التي تناسب الألف فتقول: (وا غلامَ أحمداه)، وإن كان غير مفتوح وجب فتحه وذلك بحذف الضمة من آخره نحو (وا زيداه) وأصلها (وا زيدُ).

فإن أوقعت الفتحة في لبس وجب تركها وإبقاء الحركة الموجودة على حالها مع زيادة حرف بعدها يناسبها، فتبقى الكسرة ويجيء بعدها ياء، ففي مثل (وا غلامكِ) نقول: (وا غلامكِيه)، وتبقى الضمة ويجيء بعدها واو، ففي مثل (وا غلامهُ) نقول: (وا غلامهُوه).

فيجب قلب الألف: بعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واوًا؛ لأنك لو لم تفعل ذلك وحذفت الضمة والكسرة وفتحت وأتيت بألف الندبة وقلت: (وا غلامكاه) (وا غلامهاه)، لالتبس المندوب المضاف إلى ضمير المخاطبة

بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب، والتبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائبة بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائب.

والشكل حتمًا أوله مجانسا إن يكن الفتح بوهم لابسا

المعنى: إذا كان فتح ما قبل ألف الندبة يحدث لبسًا في الكلام بسبب وهم ـ وهو ذهاب الظن لغير المراد ـ فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف، والمجيء بحرف مجانس للشكل الموجود، فإن كان الموجود هو الكسرة أتي بالياء، وإن كان الضمة أتي بالواو.

ندبة المضاف إلى ياء المتكلم:

تقدم أن المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودي جاز فيه خمس لغات وهي حذف الياء، وإثباتها ساكنة أو مفتوحة، وقلب الكسرة فتحة والياء ألفًا باقية أو محذوفة.

فإذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من سكّن الياء جاز فيه وجهان:

الأول: فتح الياء وإلحاق ألف الندبة، فتقول في ندبة (عبدي): (وا عبديا)، وفي ندبة (وطني): (وا وطنيا). فـ (وا) حرف نداء وندبة، و(عبديا) منادى مندوب منصوب بالفتحة الظاهرة؛ وهو مضاف إلى ياء المتكلم، والألف للندبة.

والثاني: حذف الياء وإلحاق ألف الندبة فتقول: (وا عبدا) و(وا وطنا). فـ (عبدا) منادى مندوب منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف، والألف للندبة. و(عبد) مضاف وياء المتكلم المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

وإذا ندب على لغة من يبقي ياء المتكلم ويفتحها قال: (وا عبديا) ليس إلا.

وإذا ندب على باقي اللغات قال: (واعبدا) ليس إلا.

وقـائـل واعـبـديـا واعـبـدا　　　من في الندا اليا ذا سكون أبدى

المعنى: إن الذي أبدى الياء ساكنة في النداء يقول في الندبة: واعبديا، واعبدا، فيفتح الياء أو يحذفها، ويلحق بها ألف الندبة، ولما ذكر الوجهين في حالة إسكان الياء دل على أن بقية اللغات ليس فيها إلا وجه واحد كما تقدم.

الترخيم

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت، يقال: (صوت رخيم) أي رقيق ليّن.

وفي الاصطلاح: هو حذف حرف أو أكثر من آخر الاسم المنادى نحو (يا فاطمَ) والأصل: يا فاطمة، ونحو (يا سعا) والأصل: يا سعاد. والمنادى الذي يحذف آخره يسمى مرخّمًا.

الغرض من الترخيم:

١ ـ قد يكون الغرض منه الفراغ من النداء بسرعة للإفضاء إلى المقصود وهو المنادى له.

٢ ـ إظهار أن المتكلم عاجز عن إتمام بقية المنادى لضعفه عن ذلك بمرض أو نحوه، فيقول مثلاً: (يا خالِ) مناديًا (خالدًا) كأنه لا يستطيع إتمام بقية الاسم. وهذا يحصل كثيرًا في حياتنا اليومية، فإننا نسمع المريض أحيانًا ينادي ابنه أو أخاه أو صديقه فلا يتم اسمه كأنه يعجز عن ذلك.

٣ ـ قد تقتضي الضرورة الشعرية هذا الحذف ليستقيم الوزن كقوله:

أفاطم لو شهدت ببطن خبت وقد لاقى الهزبرُ أخاك بشرا

وقوله:

أصاح ترى برقًا أريك وميضه كلمع اليدين في حبيٍّ مكلل (م).

وقال ابن مالك:

ترخيمًا احذف آخر المنادى كـ (يا سعا) فيمن دعا سعادا

المعنى: احذف آخر المنادى حذف ترخيم كمن يقول (يا سُعا) ينادي فتاة اسمها (سعاد).

شروطه:

لا يخلو المنادى من أن يكون مختومًا بالهاء، أو غير مختوم بها.

فإن كان الاسم مختومًا بالهاء جاز ترخيمه مطلقًا، أي: سواء كان علمًا كـ (فاطمة، وحمزة)، أم غير علم كـ (جارية)، زائدًا على ثلاثة أحرف كما مثلنا، أو غير زائد كـ (هبة) و(شاة)، فتقول: (يا فاطمَ، يا حمزَ، يا جاريَ، يا شا) ومنه قول العرب: يا شا ادجني، أي: أقيمي، بحذف تاء التأنيث للترخيم.

ولا يحذف من المرخم شيء بعد حذف الهاء.

وأما ما ليس مؤنثًا بالهاء فلا يرخم إلا بثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون علمًا.

٢ ـ أن يكون رباعيًّا فأكثر نحو (حارث وجعفر وعثمان) فتقول: (يا حارِ، ويا جعفَ، ويا عثمَ). فلا يجوز ترخيم الثلاثي نحو (زيد، وعمر، وسعد).

كما لا يرخم إذا كان على أربعة أحرف وهو غير علم مثل (قائم، وقاعد).

٣ ـ أن لا يكون مركبًا تركيب إضافة ولا إسناد، فلا يرخم نحو (عبد الرحمن) لكونه مركبًا تركيبًا إضافيًّا، ولا (تأبط شرًّا) لكونه مركبًا تركيب إسناد.

وجوّزنه مطلقًا في كل ما — أنّث بالها، والذي قد رخّما
بحذفها وفّره بعد، واحظلا — ترخيم ما من هذه (الها) قد خلا
إلا الرباعي فما فوق العلمْ — دون إضافة وإسناد مُتَمّ

المعنى: إذا كان المنادى مؤنثًا بالهاء جاز ترخيمه مطلقًا، أي سواء كان علمًا أم غير علم، على ثلاثة أحرف أم زائدًا عليها.

والمنادى المرخم بحذف هذه الهاء يوفر بعد ذلك فلا يحذف منه شيء. ثم بين أن المنادى الخالي من الهاء (يحظل) أي يمنع ترخيمه، إلا إذا كان علمًا رباعيًّا فما فوق، وغير مضاف وغير مركب تركيب إسناد تام، وهو المركب الإسنادي.

❋ ❋ ❋

ويجب أن يحذف حرفان ـ الآخر وما قبله ـ بالشروط الآتية:

١ ـ أن يكون ما قبل الآخر زائدًا.

٢ ـ أن يكون حرف مد ولين وهو الألف والواو والياء.

٣ ـ أن يكون ساكنًا.

٤ ـ أن يكون رابعًا فصاعدًا.

مثاله (عثمان، منصور، مسكين) فتقول: (يا عثمُ، يا منصُ، يا مسكُ). فإن كان أصليًّا لم يحذف نحو (مختار، منقاد) لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة، بل نقول: (يا مختا، يا منقا).

فإن لم يكن حرف مد ولين وكان صحيحًا لم يحذف أيضًا، سواء كان ساكنًا نحو (قِمَطْر [الرجل القصير])، أم متحركًا نحو (سفرجل)، بل يقال: (يا قِمَط، يا سفرجَ).

وإن كان متحركًا لم يحذف كذلك نحو (هَبَيَّخ [الغلام السمين]، قَنَوَّر[الصعب اليبوس من كل شيء]).

وإن كان ثالثًا لم يحذف أيضًا كما في نحو ثمود وعماد وسعيد، بل يقال: يا ثمو، يا عما، يا سعي.

وأما ما كان قبل واوه فتحة نحو (فرعَون)، أو قبل يائه فتحة نحو (غُرنَيْق: وهو طير من طيور الماء طويل العنق) ففيه خلاف، فمذهب الفراء والجرمي أنهما يعاملان معاملة (مسكين) و(منصور) فتقول: (يا فرْعَ، ويا غُرْنَ)، ومذهب غيرهما من النحاة عدم جواز حذف ما قبل الآخر، فتقول على رأيهم: يا فرعَوْ، ويا غُرْنَيْ.

ومع الاخر احذف الذي تلا إن زيد لينًا ساكنًا مكمّلا
أربعة فصاعدًا والخلف في واو وياء بهما فتح قفي

المعنى: احذف مع الآخر الحرف الذي تلاه الآخر (أي ما قبله) بشرط أن يكون زائدًا لينًا ساكنًا رابعًا فصاعدًا. وأما ما كان قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة ففيه خلاف كما بينا ذلك.

ترخيم المركب تركيبًا إسناديًّا ومزجيًّا:

يرخم العلم المركب تركيبًا مزجيًّا وذلك بحذف عجزه، فتقول في ترخيم (معدي كرب): (يا معدي)، وفي ترخيم (بعلبك): (يا بعلَ)، وفي ترخيم (سيبويه): (يا سيبَ).

وأما المركب تركيبًا إسناديًا فقلّ ترخيمه، ونقل ذلك سيبويه عن العرب، فتقول في ترخيم (تأبط شرًّا): (يا تأبَّطُ).

والعجز احذف من مركب وقلْ ترخيم جملة، وذا عمرو نقلْ

المعنى: احذف العجز من المركب المزجي عند الترخيم، وأما المركب الإسنادي فإنه يرخم قليلاً، وقد نقل هذا عن العرب عمرو الملقب بسيبويه.

لغتا الترخيم:

يجوز في المرخّم لغتان:

١ ـ أن تبقي آخره بعد الحذف على ما كان عليه قبل الحذف ـ من

ضمة أو فتحة أو كسرة ـ نحو (يا سالِ. يا جعفَ. يا فاطمَ) في نداء (سالِم وجعفَر وفاطمة) فإننا نلاحظ أننا تركنا آخر الكلمة على ضبطه بعد حذف الحرف الأخير. وتسمى هذه اللغة: (لغة من ينتظر) أي: من ينتظر الحرف المحذوف ويعتبره كأنه موجود.

ويقال في إعرابه: إنه منادى مبنيّ على الضم المقدر على الحرف المحذوف في محل نصب.

٢ ـ **مراعاة الأمر الواقع**، وذلك باعتبار أن ما حذف من اللفظ قد انفصل عنه نهائيًّا، وصار آخر الحالي ـ بعد حذف ما حذف ـ هو الذي تقع عليه العلامة، فتقول في نداء الأسماء السابقة: (يا سالُ. يا جعفُ. يا فاطمُ) بمعنى أن لا ينوى المحذوف. وتسمى هذه اللغة: (لغة من لا ينتظر) أي: من لا ينتظر الحرف المحذوف، بل يعتبر ما في آخر الكلمة هو الآخر فتبنيه على الضم.

وله الإعراب السابق نفسه.

وتقول في (ثمود) على لغة من ينتظر الحرف (يا ثمو) بواو ساكنة، وعلى لغة من لا ينتظر (يا ثمي) فتقلب الواو ياء والضمة كسرة، لأنك تعامله معاملة الاسم التامّ، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة نحو (دلو) جمعها: أدلي، والأصل (أدلُو) فقلبت الواو ياء والضمة كسرة لعدم النظير في اللغة العربية.

وإن نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه أُلف
واجعله ـ إن لم تنو محذوفًا ـ كما لو كان بالآخر وضعًا تمّما
فقل على الأول في (ثمود): (يا ثمو)، و(يا ثمي) على الثاني بيا

المعنى: إن نويت ثبوت ما حذف بعد حذفه فاترك الباقي على حاله المألوف قبل الحذف، ويعبر عن هذه الحالة بلغة من ينتظر، أو اجعل

الباقي من المرخم بعد حذف ما حذف، اجعله كما لو كان قد تمّم بالآخر في الوضع، أي: كأن الآخر الحالي هو الآخر في الوضع، ويعبر عن هذه الحالة بلغة من لا ينتظر.

فعلى الوجه الأول يقال في ثمود: يا ثمو، بحذف الدال، وعلى الثاني يقال: يا ثمي، بالياء.

تعين إحدى لغتي الترخيم في بعض الأسماء:

إذا رخّم ما فيه تاء التأنيث ـ للفرق بين المذكر والمؤنث مثل مُسلمة وحارثة وحفصة ـ وجب ترخيمه على لغة من ينتظر فتقول: (يا مسلمَ ويا حارثَ ويا حفصَ) بالفتح، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر، فلا تقول: (يا مسلمُ ويا حارثُ ويا حفصُ) بالضم، لأنك لو قلت ذلك لالتبس بنداء المذكر الذي لا ترخيم فيه.

ونحو ذلك قولنا: (يا عليَّ) في ترخيم (عليّة) علم على أنثى، أي يجب ترخيمه على لغة من ينتظر، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر، فلا نقول: (يا عليُّ) بضم الميم، لئلا يلتبس بنداء المذكر (عليّ).

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق فيرخّم على اللغتين، فتقول في (مَسلمة) علمًا على رجل: يا مَسلمَ ويا مَسلمُ، بالفتح والضم. وفي نداء حمزة وطلحة: يا حمزُ ويا طلحُ، بالوجهين.

والتزم الأول في كمُسلمهْ وجوّز الوجهين في كمَسلمهْ

المعنى: التزم الوجه الأول وهو نية المحذوف في مثل (مُسلمة) من كل اسم ختم بتاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث، وجوز الوجهين في كل اسم ختم بتاء ليست للفرق مثل (مَسلمة).

ترخيم الضرورة:

قد يحذف للضرورة الشعرية آخر الكلمة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء كـ (أحمد)، ومنه قول امرئ القيس:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريفُ بنُ مالٍ ليلة الجوع والخَصَرْ

المعنى: يمدح طريف بن مالك بالكرم، وأنه يوقد النيران ليلاً ليراها السائرون فيقصدوا نحوها، ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد، وهو الوقت الذي يضنّ فيه الناس ويبخلون.

فجاء الترخيم في غير النداء للضرورة، وأصله: طريف بن مالك.

ولاضطرار رخّموا دون ندا ما للندا يصلح نحو أحمدا

المعنى: رخمت العرب بعض الألفاظ للضرورة في غير النداء بشرط كونه صالحًا للنداء نحو (أحمد).

أسماء الأفعال

تعريفها:

وهي ألفاظ تؤدي معاني الأفعال ولا تقبل علاماتها وليست هي على صيغها. وهي عند جمهور النحاة أسماء لأن قسمًا منها يقبل بعض علاماته كالتنوين نحو صهٍ وأفٍّ، والألف واللام نحو (النجاءَك) بمعنى انجُ.

والأمر إن لم يك للنون محل   فيه هو اسم نحو صه وحيهل

سبب تسميتها بذلك:

سميت أسماء الأفعال بهذا الاسم لأنها أسماء تؤدي معاني الأفعال كما تؤدي المصادر أحيانًا معاني الأفعال في نحو قولك: (سكوتًا) بمعنى (اسكتْ)، و(صبرًا) بمعنى (اصبرْ)، غير أن هذه مصادر معربة وأسماء الأفعال مبنية غير متصرفة، وذلك نحو (صه) اسم للفعل اسكت، فهو بمعنى (سكوتًا)، و(مه) اسم للفعل (انكفف) بمعنى انكفافًا. وهكذا بقية أسماء الأفعال.

واسم الفعل من حيث الزمن ثلاثة أقسام:

١ ـ اسم فعل الأمر وهو الكثير فيها مثل (مهْ) أي انكفف، بمعنى امتنع، وآمين بمعنى استجبْ، و(حيَّ) بمعنى أقبل، و(إيهِ) بمعنى زد. فـ (إيهِ) مثلاً اسم فعل أمر مبني على الكسر والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت).

وقد يكون اسم الفعل معدولاً كنَزالِ وحَذارِ وضَرابِ وكَتابِ وسَماعِ،

فهذه الأمثلة معدولة عن انزلْ واحذرْ واضربْ واكتبْ واسمعْ. وصيغة (فعالِ) يراد بها التوكيد والمبالغة، فـ (سماعِ) آكد من اسمعْ، و(حذارِ) آكد وأبلغ في الأمر من (احذرْ). يدلك على ذلك أن هذه الصيغة تدل على المبالغة عمومًا في اسم الفعل أو في غيره نحو يا خباثِ و يا فساقِ.

٢ ـ اسم الفعل الماضي، وهو سماعي وقليل، نحو شتان بمعنى افترق نحو (شتان زيد وعمرو)، وهيهات بمعنى بعد نحو (هيهات العقيق)، وقوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣]، فـ (شتان) اسم فعل ماض بمعنى (افترق)، و(زيد) فاعل.

٣ ـ اسم الفعل المضارع، وهو سماعي وقليل أيضًا، نحو (أوَّهْ) بمعنى أتوجع، و(أف) بمعنى أتضجر، كقوله تعالى: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٦٧] فـ (أف) اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا)، ومنه (وي) بمعنى أعجب، نحو قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢].

ما ناب عن فعل كشتان وصهْ   هو اسم فعل وكذا أوّه ومهْ

المعنى: إن اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل في الدلالة على معناه وفي عمله مثل (شتان) وهو اسم فعل ماض، و(صه) وهو اسم فعل أمر، (أوّه) وهو اسم فعل مضارع بمعنى أتوجع، و(مه) وهو اسم فعل أمر بمعنى انكفف.

وما بمعنى افعل كآمين كثرْ   وغيره كوي وهيهات نزرْ

المعنى: أن اسم الفعل الأمر الذي بمعنى (افعلْ) كثير في كلام العرب مثل (آمين)، أما غيره كالذي يكون بمعنى الماضي مثل (هيهات)، وبمعنى المضارع مثل (وي) بمعنى أتعجب فقليل.

❋ ❋ ❋

واسم الفعل يلزم صيغة واحدة للجميع فنقول: (صهْ) للواحد والمثنى

والجمع والمذكر والمؤنث إلا ما لحقته كاف الخطاب فيراعى فيه المخاطب فتقول: (عليكَ نفسَك، وعليكِ نفسَكِ، وعليكما أنفسَكما، وعليكم أنفسَكم، وعليكنّ أنفسَكنّ) و (إليكَ عني، وإليكِ عني، وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكنّ عني) و (هاكَ الكتابَ، وهاكِ الكتابَ، وهاكما الكتابَ، وهاكم الكتابَ، وهاكنّ الكتابَ).

أقسامها:

اسم الفعل قسمان: مرتجل ومنقول،

فالمرتجل: ما وضع من أول الأمر كذلك مثل (هيهات وأفّ وآمين وصه).

والمنقول: ما استعمل في غير اسم الفعل ثم نقل إليه. وهو أقسام:

١ ـ منقول من الجار والمجرور، أي أن أصله جار ومجرور ثم نقل إلى اسم الفعل نحو (عليك خالدًا) أي الزمه، و(إليك عني) أي ابتعد وتنحّ، و(إليك الكتاب) أي خذه. فـ (عليك، وإليك) اسم فعل أمر مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت).

٢ ـ منقول من ظرف المكان نحو(دونك الكتاب) أي خذه، و(مكانَك) أي اثبتْ. فـ (دونك) اسم فعل أمر بمعنى (خذ) والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، و(الكتاب) مفعول به.

٣ ـ منقول من مصدر، وهو نوعان:

النوع الأول: منقول من مصدر له فعل مستعمل مثل (رويد) ـ بلا تنوين ـ في قولك: (رويدَ خالدًا) أي: أمهل خالدًا، فـ (رويدَ) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، و(خالدًا) مفعول به. وأصل هذا المصدر (إرواد) مصدر الفعل الرباعي (أرود)، بمعنى (أمهل)، ثم صغر تصغير ترخيم بحذف الهمزة والألف، فصار (رويد) ومعناه الإمهال.

النوع الثاني: منقول من مصدر ليس له فعل من لفظه، لكن له فعل من معناه مثل (بلْهَ) ـ بلا تنوين ـ بمعنى: اترك، نحو (بَلْهَ الإهمالَ) فـ (بلهَ) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، و(الإهمال) مفعول به.

ويجوز استعمال (رويد) مصدرًا باقيًا على مصدريته، إما مضافًا إلى مفعوله نحو (رويدَ محمدٍ) بمعنى (إروادَ محمدٍ) أي: إمهالَه، أو منوّنًا ناصبًا له نحو (رويدًا محمدًا)، فـ (رويد) فيهما مصدر نائب عن فعل الأمر المحذوف (أروِدْ)، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، و(محمد) بالجر مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وبالنصب مفعول به للمصدر. وقد يستعمل منونًا غير ناصبٍ مفعولَه نحو (رويدًا يا سائق) وإعراب المصدر كالذي قبله.

ويجوز استعمال (بلهَ) مصدرًا منصوبًا على المصدرية نائبًا عن فعل الأمر مضافًا إلى مفعوله نحو (بلهَ الغيبةِ). وقد ينون فيكون ناصبًا له نحو (بلهًا الغيبةَ) فـ (بلهًا) مصدر نائب عن فعل الأمر، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت)، و(الغيبة) مفعول به منصوب بالفتحة.

والفعل من أسمائه عليكا ... وهكذا دونك مع إليكا

كذا رويد بله ناصبين ... ويعملان الخفض مصدرين

المعنى: أن أسماء الأفعال منها ما هو منقول من جار ومجرور مثل (عليك) و(إليك)، ومنها ما هو منقول من ظرف مثل (دونك)، ومن مصدر مثل (رويد وبلهَ) فإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل، وإن انجر ما بعدهما فهما مصدران مضافان لما بعدهما.

عمل اسم الفعل:

يعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي ينوب عنه ويدل عليه، فإن كان

ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك نحو (صهْ) بمعنى اسكت، و(مهْ) بمعنى انكفف، و(هيهات محمد) بمعنى بعُدَ محمد، ففي (صه ومه) ضميران مستتران كما في اسكت وانكفف، و(محمد) مرفوع بهيهات كما ارتفع بـ (بَعُدَ).

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك مثل (دونك الكتابَ) أي خذه. فـ (دونك) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، و(الكتاب) مفعول به منصوب بالفتحة.

ومن أحكام معمول اسم الفعل أنه يجب تأخيره عنه فتقول: (دراكِ بكرًا) ولا يجوز تقديمه عليه، فلا تقول: (بكرًا دراك). وهذا بخلاف الفعل، إذ يجوز أن تقول: (بكرًا أدرك).

وما لما تنوب عنه من عملْ لها وأخر ما لذي فيه العملْ

المعنى: يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال، ويجب تأخير معمول اسم الفعل عليه.

التنوين الداخل عليها:

يدخل التنوين على قسم من هذه الألفاظ وذلك نحو صهٍ وإيهٍ وأفٍّ، وهو دليل على أن ما سمي به من أسماء الأفعال إنما هي أسماء. وهذا التنوين عند الجمهور يفيد التنكير، فما نوّن منها كان نكرة، وما لم ينوّن كان معرفة. فإذا قلت: (صهْ) بالتسكين كان أمرًا له بالسكوت عن حديث معيّن، وإذا قلت: (صهٍ) بالتنوين كان أمرًا له بالسكوت عن كل حديث. وهكذا (إيهِ) و(إيهٍ) فإن (إيهِ) بلا تنوين طلب الاستزادة من حديث معيّن، و(إيهٍ) طلب الاستزادة من أي حديث يشاء المتكلم.

واحكم بتنكير الذي ينوّن منها وتعريف سواه بيّن

المعنى: ما كان منونًا من اسم الفعل كان نكرة، وما لم يكن كذلك فهو معرفة.

فائدتها:

إن فائدة أسماء الأفعال الدالة على الطلب هي المبالغة والتوكيد، فـ (صه) مثلاً آكد وأبلغ في الزجر من (اسكت)، و(مه) آكد وأبلغ من انكفف، و(حيّ) آكد وأبلغ من (أقبل)، وذلك لأنه يراد بها الحدث المجرد، ألا ترى أنها لا تتصل بالضمائر صاحبة الحدث فلا يقال صها ولا صهوا كما يقال اسكتا واسكتوا بل يقال بلفظ الإفراد دومًا وذلك اكتفاء بالحدث.

ويدل استعمالنا لها في اللغة الدارجة على ذلك، فـ (أص) أو (هص) مقلوب (صه) أبلغ في الزجر من اسكت وأشد. وقد نستعملها في المواقف التي تستوجب الصمت المطبق كأن يكون موقف رعب أو موقف يستدعي الصمت لسماع شيء مهم.

وكذلك (مكانَك) أبلغ من (اثبت مكانك)، و(عليك نفسك) أبلغ من (الزم عليك نفسك) لما فيه من الاختصار والسرعة.

وما كان بمعنى الخبر يفيد التعجب إضافة إلى المبالغة والتوكيد وذلك نحو (هيهات الأمل) أي ما أبعده، قال تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و(شتان زيد وخالد) أي ما أشد الافتراق بينهما، و(وي لخالد) أي ما أعجب أمره.

واستعمالنا في الدارجة يؤكد هذا المعنى فنقول (هيهات) لما كان بعيدًا جدًّا، ونستعمل (وي) مكررة ومفردة للتعجب فنقول: (وي وي) إذا كان ثمة أمر يدعو إلى العجب، ونستعمل (أف) للتضجر الشديد. (م).

أسماء الأصوات

وهي كل لفظ حكي به صوت أو صوّت به للبهائم ولما لا يعقل عمومًا أو ما هو في حكمه. فالأول نحو (قب) حكاية وقع السيف، أي حكاية صوت السيف على الدرقة، و(طق) لوقع الحجارة. والثاني كـ (عدَس) لزجر البغل، و(هيد) لزجر الإبل.

وهي كما نرى مما مر على قسمين:

الأول: حكاية صوت صادر عن الحيوان أو عن الإنسان أو عن الجمادات، وشرطها أن تكون مشابهة للمحكي، فمن ذلك (غاق) حكاية صوت الغراب، و(ماء) صوت الظبية إذا دعت ولدها، و(طيخ) حكاية صوت الضاحك، و(عيط) حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا في اللعب، و(طق) حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض، و(قب) لوقع السيف، و(قاش ماش) للقماش كأنه سمي باسم صوته، و(دم) حكاية صوت الطبل، و(قيق) حكاية صوت الدجاجة، و(طب) حكاية لوقع الكرة على الأرض.

الثاني: أصوات يصوّت بها للحيوانات عند طلب شيء منها، إما المجيء وإما الزجر نحو (عاه)، و(هاب) لزجر الإبل، و(عوه) و(عه) للضأن والجحش. أو لأمر آخر كالشرب والتسكين والأمر بالسير وذلك كـ (سأ) للشرب، و(هدع) للتسكين. وعندنا في عامية أهل العراق (هوش) لتسكين الحمار و(ده) لأمره بالسير.

والذي في حكمه كالخطاب الذي يوجه للأطفال مثل (كِخْ) وهي كلمة زجر للأطفال عن المستقذرات، فيقال له (كخ) أي اتركه وارم به.

وذكر الرضي من أسماء الأصوات قسمًا ثالثًا وهي الأصوات الخارجة عن فم الإنسان «غير موضوعة وضعًا بل دالة طبعًا على معانٍ في أنفسهم كـ (أف) و (تف) فإن المتكرّه لشيء يخرج من صدره صوتًا شبيهًا بلفظ (أف)، ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بـ (تف).

وكذلك (آه) للمتوجع أو المتعجب، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعًا كـ (أح) لذي السعال إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها نسَقوها نسق كلامهم وحرّكوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما مر من لغات «أف» و «أوّه». (م).

وأسماء الأصوات كلها مبنية، أما أسماء الأفعال فقد بنيت لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر، قال ابن مالك: (وكنيابة عن الفعل بلا تأثر). وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال.

وما به خوطب ما لا يعقلُ ... من مشبه اسم الفعل صوتًا يجعلُ

كذا الذي أجدى حكاية كقبْ ... والزم بِنا النوعين فهو قد وجبْ

المعنى: أسماء الأصوات ألفاظ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها، دالة على خطاب ما لا يعقل وعلى حكاية صوت من الأصوات نحو (قَب) لوقع السيف، ويجب بناء النوعين اسم الفعل واسم الصوت.

نونا التوكيد

لتوكيد الفعل نونان: ثقيلة مشددة مبنية على الفتح، وخفيفة ساكنة مبنية على السكون، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿...لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

ويؤكد بهما الأمر مطلقًا من غير شرط نحو اكتبَنَّ واجتهدَنْ، ولا يؤكد بهما الماضي.

للفعل توكيد بنونين هما كنوني اذهبَنَّ واقصدَنْهما

المعنى: يَلحق الفعل للتوكيد نونان إحداهما ثقيلة نحو (اذهبَنَّ) والأخرى خفيفة نحو (اقصدَنْهما).

فائدة:

يبدو أن النون حرف يؤكد الأسماء والأفعال، غير أنها تدخل في أول الاسم وآخر الفعل، فـ (إنَّ) هي نون ثقيلة مسبوقة بالهمزة، ولما كانت تدخل في أول الاسم بدئت بهمزة توصلاً إلى النطق بالساكن وجعلت الهمزة من بناء الكلمة.

وهناك تشابه بين (إنّ) والنون، فكلتاهما حرف توكيد غير أن إحداهما تؤكد الأسماء والأخرى تؤكد الأفعال، وكلتاهما ثقيلة وخفيفة، وكلتاهما تُدخل الفتح على ما دخلت عليه، فـ (إنّ) تدخل على الأسماء وتنصبها، والنون تدخل على الفعل وتبنيه على الفتح. تقول: (إنّ محمدًا ليسافرَنَّ)، وكلتاهما يجاب بها القسم في الإثبات، تقول: (والله لأذهبَنَّ) و (والله إني

لمعكم) قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾[الأنبياء: ٥٧]، وقال: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ﴾[الذاريات: ٢٣]. (م).

وأما المضارع فله أربع حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجبًا أو قريبًا من الواجب، أما الواجب فهو إذا كان الفعل مثبتًا مستقبلاً واقعًا في جواب القسم غير مفصول من لام الجواب بفاصل كقولك: (وربِّ الكعبة لأخدمَنَّ الوطن) فالفعل (أخدم) مثبت فهو غير مسبوق بالنفي، ويدل على الزمن المستقبل، فخدمة الوطن فيما يستقبل من الزمان، وهو جواب قسم مقترن باللام. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾[الأنبياء: ٥٧]، وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحۡشُرَنَّهُمۡ﴾[مريم: ٦٨]، ولزوم اللام في الجواب واجب لا معدل عنه.

ونون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال فلا تدخل على فعل الحال، قال تعالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[الفتح: ٢٧]، فإذا كان الفعل للحال لم تدخل عليه النون نحو (والله لأحسبك كاذبًا).

وما ورد من ذلك غير مؤكد فهو على تقدير حرف نفي كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ. وعلى هذا فمن قال: (والله أفعل) فالمعنى: والله لا أفعل. فإن أراد الإثبات وجب أن يقول: (والله لأفعلنّ) في الاستقبال، أو (والله لأَفعلُ) إذا أريد الحال.

أما التوكيد القريب من الواجب فهو إذا كان الفعل شرطًا لـ (إنْ) المقترنة بـ (ما) الزائدة (أي: إمّا)، ولم يرد في القرآن إلا مؤكدًا كقوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾[الإسراء: ٢٣]، وقوله: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةٗ فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾[الأنفال: ٥٨]. وسبب ذلك أن (ما) للتوكيد فجيء بالنون التي هي للتأكيد أيضًا، ولذلك قالوا إن دخولها هنا قريب من الواجب.

ومن ترك التوكيد قوله:

يا صاح إمّا تجدْني غير ذي جدة   فما التخلي عن الإخوان من شيمي

وهو قليل في النثر، وقيل يختص بالشعر.

الثاني: أن يكون ممتنعًا، وذلك إذا انتفت شروط الواجب، بأن كان في جواب قسم منفي ولو كان النافي مقدرًا، فالملفوظ نحو(والله لا أنقض عهد أمتي)، والمقدر نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ أي لا تفتأ، أو كان الفعل للحال وليس للاستقبال كقولك: (والله لَتذهب الآن) وقول الشاعر:

يميناً لَأبغض كل امرئ   يزخرف قولاً ولا يفعل

أو كان الفعل مفصولاً من لام جواب القسم بفاصل نحو قولك: (وربِّ الكعبة لسوف أخدم الوطن)، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[آل عمران: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[الضحى: ٥].

الثالث: أن يكون توكيد المضارع كثيرًا، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب كلام الأمر ولا الناهية وأدوات الاستفهام والتمني والترجي والعرض والتحضيض، فمثال المسبوق بلام الأمر قولك: (لِيَجتهدَنَّ سعيد)، ومثال (لا) الناهية قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾[إبراهيم: ٤٢]، ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾[الحج: ١٥]، ومثال التمني قولك: (ليتك تجتهدَنَّ)، والترجي قولك: (لعلك تفوزَنَّ)، والعرض قولك: (ألا تزورَنَّ المدرسة)، والتحضيض قولك: (هلا يسمعَنَّ الولد نصيحة والده) ففي هذه الأمثلة يجوز التوكيد وعدمه.

الرابع: أن يكون التوكيد قليلاً، وذلك إذا وقع بعد (لا) النافية كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾[الأنفال: ٢٥].

أو بعد (ما) الزائدة التي لم تدغم في (إنْ) الشرطية كقولهم: (بعينٍ ما أرَيَنّك) فـ (ما) زائدة للتوكيد، و(أريَنَّ) مضارع مبني على الفتح والنون للتوكيد، والمعنى: اعمل كأنني أنظر إليك، ويضرب المثل في الحث على ترك التواني. أو بعد (لم) كقول الشاعر:

من جحد الفضل ولم يذكرَنْ … بالحمد مسديه فقد أجرما

أو بعد أداة جزاء غير (إنْ) المدغمة في (ما) كقولك: (من يصلَنَّ رحمه يسعد) وقول الشاعر:

ومهما تشأْ فزارة تمنعا

أي تمنعَنْ.

وقول الآخر:

من نثقَفَنْ منهم فليس بآيب

وقال ابن مالك:

يؤكدان افعل ويفعل آتيا … ذا طلب، او شرطًا (امّا) تاليا
أو مثبتًا في قسم مستقبلا … وقلَّ بعد ما ولم وبعد لا
وغير إما من طوالب الجزا … وآخر المؤكد افتح كابرزا

المعنى: تلحق نونا التوكيد فعل الأمر مطلقًا بلا شرط، والمضارع المستقبل الدال على الطلب، وهذا يشمل المضارع المقرون بلام الأمر ولا الناهية وغيرهما، أو واقعًا شرطًا تاليًا لـ (إما)، أو واقعًا جواب قسم مثبتًا مستقبلاً. وقلّ التوكيد بعد ما الزائدة ولم ولا، وقلّ بعد غير (إما) الشرطية من باقي أدوات الشرط التي تطلب جزاء، وآخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح.

طريقة توكيد الفعل بالنون:

١ - إذا كان الفعل صحيح الآخر بني آخره على الفتح نحو (لتذاكرَنَّ)،

وكذلك إذا كان معتل الآخر بالواو أو الياء نحو (لأدعوَنَّ، ليقضيَنَّ)، وإن كان معتلّاً بالألف قلبت ياء لتقبل الفتحة، فتقول في (أنت ترضى): لترضَيَنَّ.

٢ ـ إذا كان الفعل مسندًا إلى ألف الاثنين حذفت نون الرفع فقط لتوالي الأمثال وكسرت نون التوكيد تشبيهًا لها بنون الرفع، فتقول في تأكيد: تنصران، يقضيان، يغزوان، تسعَيان: لتنصرانِّ وليقضيانِّ وليغزوانِّ ولتسعيانِّ. والأصل: لتنصرانِنَّ، وكذا مابعدها، بنون توكيد ثقيلة، وقد أدى هذا إلى اجتماع ثلاثة أحرف متماثلة في آخر الفعل، وهذا غير مألوف في اللغة العربية، فحذفت نون الرفع لتوالي النونات (أو بتعبير النحاة لتوالي الأمثال) فصارت (لتنصرانَّ) بفتح النون المشددة، ثم كسرت النون لأنهم يشبهونها بنون الرفع فصارت (لتنصرانِّ).

والإعراب: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، وألف الاثنين ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، والنون نون التوكيد الثقيلة مبنية على الكسر.

(وإنما ثبتت الألف مع اجتماع ساكنين ـ هي النون الأولى من النون المشددة ـ لسهولة النطق بالألف مع ساكن بعدها).

ولا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين، فلا يقال مثلاً: (لتضربانْ)، بل يجب التشديد فتقول: (لتضربانِّ) بنون مشددة مكسورة.

ولم تقع خفيفة بعد الألفْ لكن شديدة وكسرها أُلِفْ

المعنى: لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، بل يجب أن تكون شديدة، أي نون ثقيلة، وتكون مبنية على الكسر.

٣ ـ إذا كان الفعل مسندًا إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فإن كان صحيحًا حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجماعة أو ياء المخاطبة

حذرًا من التقاء الساكنين، وبقي ما قبلها مضمومًا إذا كان المحذوف الواو، وما قبلها مكسورًا إذا كان المحذوف الياء، فإذا أردنا توكيد قولنا: (يا قوم هل تنصرون الحق؟) قلنا: (يا قوم هل تنصُرُنَّ الحق؟)، والأصل (تنصرونَنَّ) بنون التوكيد الثقيلة، وقد أدى هذا إلى اجتماع ثلاثة أحرف متماثلة في آخر الفعل، فحذفت نون الرفع لتوالي النونات فصار (تنصرُونَّ)، فالتقى ساكنان هما: واو الجماعة، والنون الأولى الساكنة من نون التوكيد، فحذفت واو الجماعة لالتقاء الساكنين فصار (تنصُرُنَّ).

وإذا أردنا توكيد قولنا: (يا هند هل تنصرين الحق؟) قلنا: (يا هند هل تنصُرِنَّ الحق؟)، والأصل (تنصرينَنَّ) بنون التوكيد الثقيلة، وقد أدى هذا إلى اجتماع ثلاثة أحرف متماثلة في آخر الفعل، فحذفت نون الرفع لتوالي النونات فصار (تنصرينَّ)، فالتقى ساكنان هما: ياء المخاطبة، والنون الأولى الساكنة من نون التوكيد، فحذفت ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين فصار (تنصُرِنَّ).

والإعراب: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة منعًا لتوالي الأمثال، وواو الجماعة أو ياء المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل، والنون نون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح.

وإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء حذفا لأجل واو الجماعة وياء المخاطبة، وضم ما قبل واو الجماعة، وكسر ما قبل ياء المخاطبة للدلالة على المحذوف فتقول: (يا زيدون هل تغزون وهل ترمون، ويا هند هل تغزين وهل ترمين) وأصلها: (تغزوون، ترميون)، و(تغزوين، ترميين) ثم حذف لام الفعل منها وأبقي واو الجماعة وياء المخاطبة، فإذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح، فتحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه فتقول: (يا زيدون هل تغزُنَّ وهل ترمُنَّ، ويا هند هل تغزِنَّ وهل

ترمِنَّ). فأصل (تغزُنَّ): (تغزونَنَّ)، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فصارت (تغزونَّ) ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة التي قبلها دليلاً عليها.

والإعراب: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل.

وأصل (تغزِنَّ): تغزينَنَّ، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فصارت (تغزينَّ) ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقيت الكسرة التي قبلها دليلاً عليها.

والإعراب: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل.

وإن كان معتل الآخر بالألف حذفت الألف وبقي فتح ما قبلها وحرّكت واو الجماعة بالضمة وياء المخاطبة بالكسرة نحو لتخشَوُنَّ ولتسعَوُنَّ، ولتخشَيِنَّ ولتسعَيِنَّ.

والإعراب: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو أو الياء ضمير مبني على الضم أو الكسر في محل رفع فاعل.

فأصل (تخشَوُنَّ): تخشَون + نَّ، فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فصارت (تخشَوْنَّ) فالتقى ساكنان، فحركت الواو بالضمة كيلا تحذف.

وأصل (تخشَيِنَّ): تخشَينَ + نَّ، فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فصارت (تخشَيْنَّ) فالتقى ساكنان، فحركت الياء بالكسرة كيلا تحذف.

٤ ـ إذا كان الفعل مسندًا إلى نون الإناث زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد وكسرت نون التوكيد لوقوعها بعد الألف نحو لتنصرنانِّ يا نسوة ولتسعينانِّ ولتغزونانِّ ولترمينانِّ. ولا تقع النون الخفيفة بعد نون النسوة.

وإعراب (لتنصرنانِّ): فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والألف فارقة، والنون نون التوكيد الثقيلة.

وألفًا زد قبلها مؤكدا فعلاً إلى نون الإناث أسندا

المعنى: زد قبل نون التوكيد مباشرة ألفًا حين يكون المؤكد فعلاً مسندًا إلى نون الإناث.

يقول ابن مالك:

واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما

المعنى: اشكل آخر الفعل المؤكد حالة كون الآخر ضمير ذي لين، والمراد الألف والواو والياء، بما جانس ذلك المضمر من متحرك قد علم، فتجانس الألف الفتحة، والواو الضمة، والياء الكسرة.

والمضمر احذفنّه إلا الألف وإن يكن في آخر الفعل ألف

فاجعله منه رافعًا غير اليا والواو ياء كاسعَيَنَّ سعيا

المعنى: يحذف الضمير إن كان واوًا أو ياءً، ويبقى إن كان ألفًا، وإن كان آخر الفعل ألفًا فاجعله ينقلب ياء إذا رفع الفعل ضميرًا غير واو الجماعة أو ياء المخاطبة، كالألف والضمير المستتر ونون النسوة نحو اسعيَنَّ يا زيد.

أي: اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعًا غير واو الجماعة وياء المخاطبة مما تقدم ذكره مثل (اسعَيَنَّ سعيًا) وهو مثال للأمر المسند إلى المفرد المخاطب.

واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي

نحو اخشَيِنْ ياهند بالكسر ويا قوم اخشَوُنْ واضمم وقس مسويا

المعنى: احذف الألف إذا رفع المضارع واو الجماعة أو ياء المخاطبة

مع تحريك الضمير بحركة مناسبة وهي الكسرة للياء نحو (اخشَيِنْ يا هند) والضمة للواو نحو (يا قوم اخشَوُنْ)، وقس على ذلك.

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك نحو اضربَنَّ يا زيد واغزوَنَّ وارمِيَنَّ واسعَيَنَّ. ونحو اضربانِّ يا زيدان واغزُوانِّ وارميانِّ واسعَيانِّ. ونحو اضربُنَّ يا زيدون واغزُنَّ واقضُنَّ، ونحو اخشَوُنَّ واسعَوُنَّ. . . إلخ.

وتختص النون الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث لئلا يلتقي ساكنان، فلا تقول لتخشينانْ.

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: لا تضربانْ يا زيدان، لما تقدم.

لكنها قد تقع بعد واو الجماعة وياء المخاطبة نحو (هل تذهبُنْ؟ وهل تذهبِنْ؟) ونحو (اذهبُنْ، واذهبِنْ).

الثالث: أنها تحذف إذا وليها ساكن فرارًا من اجتماع الساكنين فتقول: (اضربَ الرجل) بفتح الباء، والأصل اضربَنْ فحذفت نون التوكيد لملاقاة الساكن وهو لام التعريف، ومنه قول الأضبط بن قريع:

لا تهينَ الفقير علّك أن ... تركع يومًا والدهر قد رفعهْ

المعنى: لا تحتقر الفقير ولا تهنه، فربما يتبدل الحال، فتخضع أنت ويرتفع هو؛ لأن الأيام دول.

فحذف نون التوكيد في قوله: (لا تهينَ) وأصله: لا تُهينَنْ، فالتقى ساكنان ـ نون التوكيد واللام في (الفقير) ـ فحذفت النون وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً على النون المحذوفة. وثبوت الياء مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكَّد، وإلا لقيل: لاتُهِنْ الفقير.

وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة في الوقف إذا وقعت بعد ضمة أو

كسرة. ويردّ حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد لزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين، تقول في الوصل: لا تخافُنْ إلا ذنوبكم، لا تخافِنْ إلا ذنبك، وتقول في الوقف: لا تخافوا، لا تخافي، بحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وترد الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الياء وذلك لزوال التقاء الساكنين بحذف النون.

واحذف خفيفة لساكن ردف وبعد غير فتحة إذا تقف

واردد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدما

المعنى: احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردفها ساكن، أي وقع بعدها، وكذلك احذفها إذا وقعت عند الوقف عليها بعد غير الفتحة، والمراد الضمة والكسرة، وإذا وقفت وجب أن ترد إلى الفعل ما حذف منه في حالة الوصل بسببها.

الرابع: أنها تعطى في الوقف حكم التنوين، فإذا وقعت بعد فتحة قلبت ألفًا عند النطق نحو (ابتعدَنْ عن مجالسة المغتاب)، فتقول: ابتعدا، وفي نحو (لنسفعَنْ) نقول: (لنسفَعا).

وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفًا كما تقول في قفنْ قفا

المعنى: إذا وقف على النون الخفيفة بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفًا مثل (قفَنْ) حيث وقعت النون بعد فتحة، فعند الوقف يقال: قفا.

الممنوع من الصرف

معنى الصرف:

الاسم المعرب قسمان:

١ ـ قسم يدخله التنوين، ويدل وجوده على أن الاسم المعرب الذي يحويه أشدّ تمكنًا في الاسمية من سواه، ولهذا يسمى (تنوين الأمكنية أو متمكن أمكن) أي التنوين الدال على أن هذا الاسم المعرب أمكن وأقوى درجة في الاسمية من غيره. ويسمى أيضًا (تنوين الصرف) وبهذا الاسم يشتهر عند أكثر النحاة.

فالصرف هو التنوين الدالّ على معنى يكون الاسم به أمكن.

الصرف تنوين أتى مبينا   معنى به يكون الاسم أمكنا

المعنى: الصرف تنوين يأتي ليبين معنى يكون الاسم به متمكنًا أمكن.

وإنما كان وجود هذا التنوين دليلاً على الأمكنية؛ لأن انضمامه إلى الإعراب في اسم واحد جعل هذا الاسم مشتملاً على علامتين بدلاً من واحدة هما (التنوين) و (الإعراب)، فيبعدانه كل البعد عن الحروف وعن الأفعال، إذ التنوين لا يدخل الحروف ولا الأفعال. وكذلك الإعراب لا يدخل الحروف ولا أكثر الأفعال. فبهذا التنوين المقصور على الأسماء المعربة صار الاسم القويّ المتمكن بالإعراب أقوى وأمكن باجتماع الإعراب والتنوين معًا، كما صار أخف نطقًا.

٢ ـ قسم لا يدخله هذا النوع الأصيل من التنوين ويمتنع وجوده فيه، فيكون امتناعه دليلاً على أن الاسم المعرب متمكن في الاسمية ولكنه غير أمكن، إذ لا يبلغ في درجة التمكن وقوته مبلغ القسم السابق مثل عمر وعثمان ومريم وخديجة وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف، أي الممنوعة من أن يدخل عليها تنوين الصرف الدال على الأمكنية والمؤدي إلى خفة النطق.

ويسمى هذا القسم (متمكنًا غير أمكن) وذلك لاشتماله على علامة واحدة هي الإعراب، وبسببها كان محصورًا في الأسماء المعربة وحدها. أما تنوين الأمكنية فلا يدخل هذا القسم. وبسبب امتناع دخوله عليه اقترب من الفعل والحرف، إذ صار شبيهًا بهما في حرمانهما التنوين وامتناع دخوله عليهما.

وإذا امتنع دخول تنوين الأمكنية على الاسم الذي لا ينصرف امتنع ـ تبعًا لذلك ـ جره بالكسرة، فيجر بالفتحة نيابة عنها، بشرط أن لا يكون مضافًا ولا مقترنًا بـ (أل) فإن أضيف أو اقترن بـ (أل) وجب جره بالكسرة.

سبب المنع من الصرف:

ذهب النحاة إلى أن سبب المنع من الصرف هو مشابهة الاسم للفعل، وليس المقصود بالمشابهة بينهما اتفاق الاسم والفعل في المادة اللغوية نحو قُدوم وقادم، وإنما تكون المشابهة في أوجه مخصوصة تتبعها النحاة، متى وجد قسم منها في الاسم حُرم التنوين.

ومدار الأمر يقوم عندهم على الخفة والثقل، وذلك أن الفعل عندهم أثقل من الاسم، فما شابه الفعل في الثقل حُرم التنوين، وما لم يشابهه كان خفيفًا منصرفًا.

ويستدلون على أن الفعل أثقل من الاسم بكون الاسم أكثر دورانًا في

الكلام من الفعل، بدليل أن الاسم قد يستغني عن الفعل في الكلام فنقول: (الله ربنا) و (خالد غلامنا) ولا يستغني الفعل عن الاسم. وإذا كثر اللفظ في الكلام كان ذلك دالاًّ على خفته لأن الناس يستحبون الخفيف.

ومن الدلالة على ثقل الفعل أيضًا أنه يدخله الحذف والسكون، فقد يحذف أوله وأوسطه وآخره نحو يعد وقم واشترِ، وتقول لم يذهبْ واكتبْ، وذلك أن الثقيل قد يُتَخفف منه بالحذف.

ومن الدلالة على ثقل الفعل وخفة الاسم أيضًا أن بناء الاسم أكثر من بناء الفعل، فالاسم المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي نحو قمر ودرهم وسفرجل، والفعل المجرد ثلاثي ورباعي نحو ذهب ودحرج.

والاسم المزيد رباعي وخماسي وسداسي وسباعي نحو استقبال، والفعل المزيد لا يتعدى السداسي نحو استقبل.

وأوزان الأسماء أكثر من أوزان الأفعال، فقد ذكروا أن أبنية الأسماء تبلغ نحو ألف مثال ومئتي مثال وعشرة أمثلة، أما الفعل الثلاثي فله ثلاثة أوزان هي فعَل وفعِل وفعُل، والرباعي المجرد له وزن واحد هو (فعللَ)، والثلاثي المزيد أوزانه اثنا عشر، والرباعي المزيد له ثلاثة أوزان، والمبني للمجهول معلوم، والملحقات قليلة، فدل ذلك على أن الاسم أخف من الفعل، ولما كان الاسم أخف من الفعل احتمل زيادة التنوين عليه؛ لأن الخفيف يحتمل الزيادة بخلاف الثقيل.

وقد تقول: كيف يكون الفعل أثقل من الاسم، مع أن وزنهما قد يكون واحدًا، بل إن لفظهما قد يكون واحدًا؟

فإن (ضَرَب) مثلاً قد يكون فعلاً، وقد يكون اسمًا بمعنى (العسل)، و(حجر) قد يكون فعلاً بمعنى (حبس) وقد يكون اسمًا، وهو معروف،

فكيف يكون (ضرب) الفعل أثقل من (ضرب) الاسم ولفظهما واحد، وكذلك (حجر)؟

والجواب أن ما يقتضيه الفعل في الكلام من متعلقات هو الذي يفضي إلى الثقل، فإنه يصح أن تقول: (هذا ضَرَبٌ) أي (هذا عسل) ويتم الكلام، ولا يقتضي (ضَرَبٌ) ههنا شيئًا. ولكن إذا قلت: (هذا ضربَ) فإن (ضرَبَ) ههنا يقتضي فاعلاً قد يكون مستترًا وقد يكون ظاهرًا نحو (هذا ضربَ أخوه)، وقد يقتضي مفعولاً علاوة على ذلك نحو (هذا ضرب أخوه عامرًا) ولا بد من هذا الاقتضاء. هذا علاوة على ما يتضمنه أو يقتضيه من الظروف وغيرها نحو (هذا ضرب أخوه أمس)، في حين لا يقتضي الاسم شيئًا من ذلك، فإن الكلام قد يتم بالاسم، ولكن الفعل يقتضي في الأقل لفظًا آخر وهو الفاعل. فدل ذلك على أن الفعل أثقل من الاسم في اللفظ؛ لأنه يقتضي لفظًا آخر علاوة على لفظه.

ويرى النحاة أن الاسم أخف من الفعل ولذا احتمل التنوين الذي يسمى تنوين التمكين، فهذا التنوين دليل على خفة الاسم كما يقول النحاة.

وإذن فإن الاسم المنصرف يدخله التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه. فما كان مشابهًا للفعل في ثقله حرم التنوين لأن الفعل لا ينوّن، وحرم الجر بالكسرة لأن الفعل لا يجرّ أصلاً.

ولذا قسّم النحاة الأسماء المعربة على قسمين:

قسم ثقيل وهو غير المنصرف، والآخر منصرف وهو الذي يحتمل زيادة التنوين.

وتعليلات النحاة تذكر أن سبب المنع من الصرف هو وجود علتين فرعيتين في الاسم يشبه الاسم بهما الفعل، إحداهما لفظية والأخرى

معنوية، أو علة تقوم مقامهما، وذلك أن الفعل ـ كما يرون ـ فرع على الاسم من ناحيتين:

الأولى: أن الفعل مشتق من المصدر الذي هو اسم، فالاسم أصل للفعل، فهو إذن أول، أي أقدم من الفعل. وهذه العلة لفظية.

والثانية: أن الفعل يحتاج إلى الاسم في الكلام. وهذه معنوية.

فما شابه من الأسماء الأفعالَ في علتين فرعيتين، أو واحدة تقوم مقام علتين منع من الصرف.

وهناك علتان معنويتان هما العلمية والوصف. والعلل الباقية لفظية كالتأنيث والعجمة ووزن الفعل والتركيب وغيرها.

فإذا اقترنت بالعلم علة لفظية كزيادة الألف والنون أو التأنيث أو العجمة أو وزن الفعل أو غيرها امتنع العلم من الصرف.

وإذا اقترنت بالوصف علة لفظية كوزن الفعل أو زيادة الألف والنون أو العدل امتنع من الصرف.

والعلة التي تقوم مقام علتين أحد شيئين:

منتهى الجموع وألف التأنيث مقصورة أو ممدودة.

فما كان على صيغة منتهى الجموع، أو ما كان مختوماً بألف التأنيث منع من الصرف.

وعلل الممنوع من الصرف فرعية، كما يقول النحاة، فالتعريف فرع على التنكير؛ لأن التنكير أصل، والجمع فرع على الواحد لأن الواحد أصل، والتأنيث فرع على التذكير؛ لأن التذكير أصل... وهكذا.

كما أن تعليلات النحاة تشير إلى أن ما يكثر في الكلام يكون منصرفًا، وما لا يكثر يكون غير منصرف؛ لأنه أشبه الفعل في هذه الناحية، والأسماء غير المنصرفة بالقياس إلى المنصرفة قليلة.

فمدار كل ذلك على الخفة والثقل الذي مداره على الكثرة والقلة، فالمعارف أقل من النكرات لأن النكرات أصل ثم يدخلها التعريف بـ (أل) وغيرها.

ثم إن الممنوع من الصرف يتعلق بالعلَم، ولا مدخل له مع غيره من المعارف، فإن الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والمعرّف بالنداء ـ وهو النكرة المقصودة ـ مبنية، ومنع الصرف متعلق بالمعربات. وإن المعرّف بـ (أل) والمضاف يجرّان بالكسرة ولا ينونان أصلاً، فلا مدخل لهما بالمنع من الصرف، فهو إذن متعلق بالعلَم وحده من المعارف. ولا شك أن أسماء الأجناس أكثر بكثير من العلَم، فإن العلَم يطلق على واحد من أفراد الجنس، فكلمة (نهر) أكثر من (دجلة) أو (النيل)؛ لأن كلمة (نهر) عامة وكلمة (دجلة) خاصة بواحد من الأنهار.

وكلمة (رجل) أكثر بكثير من كلمة (محمد) أو (إبراهيم)، فإنه يصح أن تطلق كلمة (رجل) على كل واحد من أفراد الجنس، بخلاف كلمة (محمد) فإنها تطلق على واحد من أفراد الجنس، فكل واحد اسمه (محمد) أو غير محمد يصح أن نطلق عليه كلمة (رجل) ولا يصح أن نطلق (محمدًا) على كل رجل. وكذلك بقية الأعلام، فثبت بذلك قلة الأعلام بالنسبة إلى النكرات، وعلى هذا تكون المعرفة أثقل من النكرة.

والصفات أقل من الجوامد، ذلك أن الصفات تصاغ من الأفعال، أو قلْ هي مرتبطة بها، فإذا ثبتت قلة الأفعال ثبت بذلك قلة الصفات، فنحو رجل وشجرة أكثر من نحو قائم وكريم، فالصفة أثقل من الأسماء الجامدة. هذا علاوة على أن كل صفة إنما تجري على موصوف، فدل ذلك على قلة الصفات. فإن كان مع هذا الثقل ثقل آخر ازداد ثقلاً.

فالعلم إذا كان معه ما يقلله في الكلام كالتركيب المزجي والعدل

ووزن الفعل والعجمة وغيرها ازداد ثقلاً فحرم التنوين، ذلك أن المركب أقل من المفرد، فنحو حضرموت وبعلبك أقل من نحو خالد وسالم.

والمعدول أقل من غير المعدول، فنحو عمر وزحل قليل في الكلام، وقد جمع النحاة الأعلام المعدولة على وزن (فُعَل) فما وجدوها تزيد على أربعة عشر علمًا أو خمسة عشر (وهي عُمَر وزُفَر ومُضَر وثُعَل وهُبَل وزُحَل وعُصَم وقُزَح وجُشَم وقُثَم وجُمَح وجُحا ودُلَف وبُلَع، وزادوا هُذَل).

والأعجمي أقل من العربي، وما كان على وزن خاص بالفعل أقل من غيره. والمؤنث أثقل من المذكر لأن التذكير هو الأصل، فالمؤنث يؤخذ من المذكر، تقول: قائم وقائمة. ثم ألا ترى أن المذكر ليس له علامة تذكير؛ لأنه أصل، بخلاف المؤنث؟ وأيضًا لأن المذكر أكثر دورانًا على الألسنة من المؤنث، فإن العرب تنسب إلى الآباء فتقول: فلان بن فلان، وفلانة بنت فلان، ولا تقول: فلان بن فلانة، ولا فلانة بنت فلانة، فدل ذلك على كثرة تردد المذكر دون المؤنث.

وهكذا بقية شروط العلم التي تمنع من الصرف.

وإذا اقترن بالصفة ما يقللها في الكلام، كانت ثقيلة فحرمت التنوين، وذلك نحو (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، و(فعلان) الذي مؤنثه (فعلى)، وسبب ذلك أن الأصل في الصفات أن تؤنث بتاء التأنيث، وهو الكثير فيها، نحو (عالم عالمة) و (كبير كبيرة) و (صبّار صبّارة) فلما خرجت هذه الصفات عن الكثرة والأصل قلّت في الكلام، فدل ذلك على ثقلها فحرمت التنوين. ولذا ما كان داخلاً في الكثرة صرف، فـ (أفعل) إذا أنّث على (أفعلة) صرف نحو أرمل وأرملة، و(فعلان) إذا أنث على (فعلانة) صرف نحو (عريان عريانة) و(ندمان ندمانة)، وذلك لأنه دخل في الشيء العام الكثير.

وما فيه ألفا التأنيث نحو ذكرى وصحراء أقل مما فيه التاء نحو مدرسة وكريمة، ولذا كان المختوم بألف التأنيث ممنوعًا من الصرف، بخلاف ما فيه تاء التأنيث فإنه لا يمنع من الصرف إلا أن يكون علمًا.

وصيغتا منتهى الجموع قليلتان كذلك، لا نظير لهما في المفرد، نحو قبائل وطواحين. وضابط هاتين الصيغتين أنه كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن.

وقالوا: إن هذا الجمع لا نظير له في الآحاد، فليس في الآحاد نظير (مفاعل) و (مفاعيل) إلا ما ندر نحو حَضاجر وسراويل، وقيل: هما جمع، مما يدل على قلة هذا الوزن، ولذا امتنع من الصرف، ألا ترى أنه إذا لحقت به التاء صرف نحو صياقلة وصيارفة، وذلك لأن هذا الوزن له نظير في الآحاد نحو طواعية وكراهية بخلاف ما ليس فيه التاء؟

فخلاصة ما ذهب إليه النحاة أن الممنوع من الصرف ثقيل، بخلاف المنصرف. وليس الثقل متأتيًا عن كثرة في حروف الاسم، ولا عن ثقل في النطق، فقد يكون الاسم قليل الحروف وهو ممنوع من الصرف، وقد يكون على أطول الأبنية فينصرف، ألا ترى أنك تصرف نحو مستعصم واستبسال علمين ولا تصرف (سقر)؟

بل ربما كانت الزيادة في الحروف سببًا من أسباب الصرف، فأنت تمنع (صيارف) فإن زدت عليها التاء فقلت: (صيارفة) صرفته، وتمنع (ينبع) علمًا، فإن زدت عليها حرفًا فقلت: (ينبوع) صرفته.

وقد يكون الاسم ثقيل النطق فتصرفه، وقد يكون خفيفًا فلا تصرفه، فأنت تصرف (استشزارًا) ولا تصرف (عمر) مع أن (عمر) أخف كثيرًا من (استشزار).

وكذلك كونه على بناء معين لا يستدعي المنع من الصرف دائماً، فأنت

تصرف (أفعل) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى، وتصرف (فعلان) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى. فأنت تصرف (أرملاً) ولا تصرف (أكبر) مع أن وصفهما على وزن واحد، وتصرف (ندمانًا) ولا تصرف (عطشان) وهما وصفان على وزن واحد.

بل الكلمة الواحدة تصرفها مرة وتمنعها الصرف مرة أخرى، فأنت تصرف (راجحة) وصفًا، وتمنعها الصرف علمًا، وتصرف (صباحًا) علمًا لمذكر وتمنعها الصرف علمًا لأنثى. فدل ذلك على أن المقصود بالثقل هو أوصاف معينة وشروط خاصة متى كان قسم منها في الاسم عُدّ ثقيلاً بسببه فحرم التنوين. (م).

علل المنع من الصرف:

ذكرنا أن الأسماء الممنوعة من الصرف نوعان:

نوع يمنع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معًا (علتان) من علل تسع، ونوع يمنع صرفه إذا وجدت فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين، والعلل يجمعها قوله:

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ ... وعجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبُ

والنون زائدة من قبلها ألف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

وقد جمعت في بيت واحد وهو قوله:

اجمع وزن عادلاً أنّث بمعرفةٍ ... ركّب وزد عجمة فالوصف قد كملا

أ ـ فالذي يمنع صرفه لوجود علة واحدة تقوم مقام العلتين ما كان منتهيًا بألف التأنيث (المقصورة أو الممدودة)، وكذلك ما يكون على وزن (صيغة منتهى الجموع).

١ ـ فالمقصورة ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه. ومثلها الممدودة. إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها ـ مباشرة ـ ألف زائدة

للمدّ، فتنقلب ألف التأنيث همزة. ومن أمثلة المقصورة (ذِكرى [مصدرًا]، ورَضوى [علم على جبل بالمدينة]، وحُبلى، وجرحى).

وإنما تجر هذه الأسماء وأشباهها بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط خلوّ الاسم من (أل) والإضافة، وإلّا وجب جره بالكسرة.

ومن أمثلة الممدودة (صحراء، زكرياء، أصدقاء، حمراء).

من هذه الأمثلة وأشباهها يتبين أن ألف التأنيث بنوعيها قد تكون في اسم نكرة كذكرى وصحراء، وقد تكون في معرفة كرضوى وزكرياء، وقد تكون في اسم مفرد كالأمثلة المتقدمة، وفي جمع كجرحى وأصدقاء وأذكياء، وقد تكون في اسم خالص الاسمية كرضوى وزكرياء علمين، أو في وصف كحبلى وحمراء.

فألف التأنيث مطلقًا منع صرف الذي حواه كيفما وقع

المعنى: ألف التأنيث المقصورة والممدودة يمنع صرف الاسم الذي حوى الألف، كيفما وقع هذا الاسم، أي: على أي حال كان عليه من التعريف أو التنكير أو الاسمية أو الوصفية أو الإفراد أو الجمع.

٢ ـ صيغة منتهى الجموع: وهي كل جمع تكسير أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة بينها ساكن نحو (معابد، أقارب، طبائع، جواهر، تجارِب) وكذلك (مناديل، أحاديث، تفاسير، عصافير).

وسميت هاتان الصيغتان منتهى الجموع لأنهما تنتهي عندهما جموع التكسير، فإنه إذا جمع الاسم على هاتين الصيغتين امتنع جمعه مرة أخرى، وذلك أن الاسم يجمع ثم قد يجمع هذا الجمع مرة أخرى، فإن كان على صيغة منتهى الجموع استقر على ذلك نحو (كلب وأكلب) فإن جمعت (أكلبًا) قلت (أكالب) فهذا جمع الجمع وهو على صيغة منتهى الجموع فلا يجمع بعدُ جمع تكسير.

وكـن لـجـمـع مـشـبـه مـفـاعـلا أو الـمـفـاعـيـل بـمـنـع كـافـلا

المعنى: كن كافلاً ـ أي قائمًا ومنفذًا ـ بمنع الصرف للجمع المشبه (مفاعل أو مفاعيل). والمراد بالمشابهة: كل كلمة خماسية أو سداسية فتح الحرف الأول منها، سواء كان أولها ميمًا أم غير ميم مثل: مصاحف، جواهر، دراهم، أساليب... إلخ.

وإذا تجردت من (أل) والإضافة وكانت اسمًا منقوصًا مثل (دواعٍ وثوانٍ) وأصلهما (دواعي وثواني) حذفت ياؤها في حالتي الرفع والجر وجيء بالتنوين عوضًا عنها، وتبقى الياء في النصب وتظهر الفتحة عليها بغير تنوين نحو (للرحلات دواعٍ تحتّمها، وما عرفت لإغفالها من دواعٍ، وعليكم أن تجيبوا دواعيَ الارتحال) ونحو (هؤلاء جوارٍ، مررت بجوارٍ، رأيت جواريَ) فتكون مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ومجرورة بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة.

فإن كانت اسمًا منقوصًا مقترنًا بـ (أل) أو مضافًا وجب أن تبقى ياؤها في كل الحالات، غير أنها تكون ساكنة في حالتي الرفع والجر وتقدّر عليها الضمة والكسرة، وتكون متحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب نحو (الليالي جميلة)، و(من الليالي ليالٍ فاضلة)، و(إنّ اللياليَ جميلة).

وذا اعـتـلال مـنـه كـالـجـواري رفـعًـا وجـرًّا أجـره كـسـاري

المعنى: المعتل من الجمع المشبه لمفاعل أو مفاعيل مثل (جوارٍ) يعامل معاملة المنقوص مثل (سارٍ) في حذف يائه رفعًا وجرًّا مع تنوينه فقط.

ما يلحق بصيغة منتهى الجموع:

إن الحكم السابق ليس خاصًّا بصيغة منتهى الجموع الأصلية ـ وهي نوع من أنواع جموع التكسير كما رأينا ـ وإنما يدخل في حكمه ما أُلحق بها من كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزن صيغة منتهى الجموع مع دلالته على

مفرد، سواء كان هذا الاسم عربيًّا أصيلاً أم غير أصيل، علمًا أم غير علم، مرتجلاً أم منقولاً.

فمثال العلم العربي المرتجل الأصيل (هَوازن) اسم قبيلة عربية، ومثال العلم المعرّب (شَراحيل)، فقد استعمله العرب علمًا سمي به عدة رجال. وقد منع من الصرف للعلمية وشبه العجمة؛ لأن هذا الاسم ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته.

ومن الأعلام المرتجلة في العصر الحديث كَشاجم علم على رجل، و (بَهادر) علم على مهندس هندي، و (صَنافير) علم على قرية مصرية.

ومن الأعجمي المعرب الذي ليس علمًا (سَراويل)، فهي فارسية معربة، ويراد بها الإزار الواحد، وهي اسم مؤنث في جميع استعمالاتها، تقول: (هذه سراويلُ قصيرة لبسها السبّاح).

فكل هذه الأسماء وما شابهها يعدّ ملحقًا بصيغة منتهى الجموع، بشرط أن يكون دالّاً على المفرد. ويقال في إعرابه: إنه ممنوع من الصرف لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع.

وإنما كانت هذه الألفاظ ـ ومنها سراويل ـ ملحقات؛ لأنها تدل على مفرد مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع، وليس في المفردات العربية ما هو على زنتها؛ لأن (مفاعل أو مفاعيل) لا تكون في كلام العرب إلا للجمع، أو منقول عن جمع.

فما جاء على وزنها من الأسماء المفردة منع من الصرف للمشابهة.

ولسراويل بهذا الجمعِ شَبَهٌ اقتضى عموم المنعِ
وإن به سمي أو بما لحقْ به فالانصراف منعه يحقْ

المعنى: إن شبه (سراويل) بصيغة منتهى الجموع اقتضى منعها من الصرف منعًا عامًّا يشمل كل حالاتها التي تكون فيها دالة على المفرد.

وصيغة منتهى الجموع إذا سمي بها وصارت علمًا فإنه يحق منع هذا المسمى من الصرف.

ب ـ ما يمنع صرفه لوجود علتين معًا:

لا بد أن تكون إحدى العلتين المجتمعتين معنوية والأخرى لفظية.

وتنحصر العلة المعنوية في (الوصفية) وفي (العلمية).

وينضم لكل واحدة منهما علة أخرى لفظية، وهي إحدى العلل السبع الآتية: زيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعدل، والتركيب، والتأنيث، والعجمة، وألف الإلحاق.

وينضم إلى الوصفية إحدى العلل الآتية: زيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعدل.

وينضم إلى العلمية إحدى العلل الآتية: زيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعدل، والتركيب، والتأنيث، والعجمة، وألف الإلحاق.

فالعلل تسع، ليس فيها علة معنوية إلا الوصفية أو العلمية، أما السبعة الباقية فلفظية لا تصلح واحدة منها لمنع الصرف إلا إذا انضمت إليها إحدى العلتين المعنويتين.

فالاسم يمنع من الصرف للوصفية مع زيادة الألف والنون، أو الوصفية مع وزن الفعل، أو الوصفية مع العدل.

وكذلك يمنع من الصرف للعلمية مع زيادة الألف والنون، أو العلمية مع وزن الفعل، أو العلمية مع العدل، أو العلمية مع التركيب، أو العلمية مع التأنيث، أو العلمية مع العجمة، أو العلمية مع ألف الإلحاق.

وفيما يأتي البيان:

ما يمنع من الصرف للوصفية مع علة أخرى:

١ ـ الصفة المختومة بألف ونون زائدتين، بشرط أن يكون تأنيثه بغير

التاء، إما لأنه لا مؤنث له لاختصاصه بالذكور مثل (لَحْيان) لكبير اللحية، أو لأن مؤنثه على وزن (فعلى) مثل (عطشان وغضبان وسكران وريّان) فهذه الأوصاف تمنع من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، لأن مؤنثاتها عطشى وغضبى وسكرى وريّا.

والشرط الآخر أن تكون وصفيته أصلية (أي غير طارئة) كما في الأمثلة، تقول: (لا تبخل على عطشانَ ولا عطشى)، قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًاۚ﴾[طه: ٨٦] فـ (غضبان) حال منصوب بالفتحة، وهو ممنوع من الصرف؛ لأن صفة على وزن (فعلان).

فإذا كانت وصفيته غير أصلية فإنه لا يمنع من الصرف نحو (صفوان) في قولهم: (هذا رجلٌ صفوانٌ قلبُه) أي: قاسٍ، وأصل الصفوان الحجر الأملس.

وإذا كان المذكر على وزن (فعلان) والمؤنث على وزن (فعلانة) فإن الصفة تصرف نحو (سَيْفان) ومعناها الطويل، ومؤنثها (سَيفانة)، فيقال: (سلمت على رجلٍ سيفانٍ).

وزائدا فعلان في وصف سلمْ   من أن يرى بتاء تأنيث ختمْ

المعنى: منع صرفَ الاسم زائدا فعلان، وهما الألف والنون، بشرط أن يكون وصفًا سلم آخره من الهاء عند التأنيث، أي: لا يكون مؤنثه مختومًا بالتاء.

٢ ـ الصفة الأصلية التي على وزن (أفعل) مثل (أصفر) و (أحمر)، ويشترط في تلك الصفة ألّا يكون مؤنثها بالتاء، بل يكون على وزن (فعلاء)، فإن مؤنث (أصفر) هو (صفراء) لا (أصفرة)، ومؤنث (أحمر) هو (حمراء) لا (أحمرة) نحو (كتبتُ بقلمٍ أحمرَ).

وكذلك يكون المؤنث على وزن (فُعْلى) مثل: صُغْرى وكُبْرى وفُضْلى، للصفات: أصغر وأكبر وأفضل.

فإن كان الوصف مؤنثه بالتاء لم يمنع من الصرف نحو (أرمل) في قولنا: (عطفت على رجلٍ أرملٍ) [بالتنوين] أي: فقير، لأن مؤنثه: أرملة.

وكذلك ينصرف الوصف إذا كان وصفيته طارئة (ليست أصلية) نحو (أرنب) في قولنا: (مررت برجلٍ أرنبٍ) [بالتنوين] أي جبان، فالوصف منصرف لأن وصفيته طارئة، لأن لفظ (أرنب) اسم للحيوان المعروف، فالاسمية هي الأصل.

ومما فقد الشرطين معًا كلمة (أربع) في قولنا: (قضيت في النزهة ساعاتٍ أربعًا) بالتنوين؛ لأنه مصروف؛ لأن مؤنثه بالتاء نحو (سافرت أيامًا أربعة)، ولأن وصفيتها طارئة، فهي ليست في أصل وضعها اللغوي صفة، بل هي اسم للعدد المخصوص، ثم استعملت صفة.

ومن أمثلة الوصفية الطارئة التي لا يعتد بها في منع الاسم من الصرف (أجدل) للصقر، و(أخيل) لطائر فيه نقط تخالف في لونها سائر البدن، و(أفعى).

فهذه ليست بصفات، بل هي أسماء بحسب وضعها الأصلي لتلك الأشياء، ولهذا تصرف في لغة الأكثر.

وقد منعها بعضهم من الصرف على اعتبار أن معنى الصفة يلاحظ فيها. فالأجدل فيه معنى القوة، والأخيل يلحظ فيه معنى التلوّن، وفي أفعى معنى الخبث والإيذاء، فمنعها لوزن (أفعل) والصفة المتخيلة. والكثير فيها الصرف إذ لا وصفية فيها محققة.

وهناك ألفاظ وضعت أول نشأتها أوصافًا أصلية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية المجردة وبقيت فيها، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها

الأول الذي وضعت عليه، لا بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها مثل (أدهم) للقيد، فإنه في أصل وضعه للشيء الذي فيه دُهْمة (أي سواد) ثم انتقل منه فصار اسمًا مجردًا للقيد.

ومثل (أرقم) فإنه في أصل وضعه وصف للشيء المرقوم (أي المنقَّط) ثم انتقل منه فصار اسمًا للثعبان الذي ينتشر على جلده النقط البيض والسود.

ومثل (أبطح) وأصله وصف للشيء المرتمي على وجهه، ثم صار اسمًا للمكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق.

وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيتها الأصلية السابقة قد زالت بسبب الاسمية الطارئة.

ويفهم مما سبق ـ في غير كلمة أربع ـ أن الوصفية الأصلية الباقية لا يصح إغفالها في منع الصرف. أما الوصفية الطارئة، أو الوصفية الأصلية التي زالت وحلّ محلّها الاسمية الطارئة المجردة فيصح أن يلاحظ كل منهما عند منع الصرف أو لا يلاحظ، بمعنى أنه يجوز ـ عند وجود إحداهما مع العلة الثانية ـ صرف الاسم ومنعه من الصرف، بشرط تحقق الشرط الثاني (وهو أن لا يكون تأنيث الوصف بالتاء) وأن الأفضل الاقتصار على حالة واحدة، فالصرف أفضل إن كانت الاسمية هي الأصيلة والوصفية هي الطارئة.

وإذا سمي بهذا الوصف زالت عنه الوصفية وحلّ محلها العلمية فيجتمع فيه العلمية ووزن الفعل، وهما علتان يؤدي اجتماعهما إلى منع صرفه كتسمية رجل: أرقم أو أسود.

ووصف اصلي ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا كأشهلا

المعنى: منع صرف الاسم أيضًا الوصف الأصلي مع وزن (أفعل)

عندما يكون ممنوع التأنيث بالتاء مثل (أشهل)، والأنثى: شهلاء، والشَّهَل: أن يشوب بياض العين حمرة أو زرقة.

وألغينّ عارض الوصفيةْ كأربع وعارض الاسميةْ
فالأدهم: القيد لكونه وضعْ في الأصل وصفًا انصرافه منعْ
وأجدل وأخيل وأفعى مصروفة وقد ينلن المنعا

المعنى: ألغ الوصفية العارضة كالتي في (أربع) ولا تعتد بها في منع الصرف، وألغ الاسمية العارضة. والمعنى أنه لا يعتد بعروض الاسمية فيما هو صفة في الأصل كـ (أدهم) للقيد، فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمال الأسماء، فيطلق على كل قيد: أدهم، ومع هذا تمنعه من الصرف نظرًا إلى الأصل.

ثم ذكر ألفاظًا وضعت في أول أمرها أسماء خالية من معنى الوصفية فصرفت، ولكن منعها بعضهم لتخيل الوصف فيها.

٣ ـ يمنع الاسم من الصرف للوصفية والعدل وذلك في موضعين:

الأول: الأعداد التي على وزن (فُعال) و (مَفْعَل) من واحد إلى عشرة نحو أُحاد ومَوحَد مثل (صافحت الأضياف أُحاد)، وثُناء ومَثْنى، وثُلاث ومَثْلَث، ورُباع ومَربَع، وخُماس ومَخمس، وسُداس ومَسدَس، وسُباع ومَسبَع، وثُمان ومَثمَن، وتُساع ومَتسَع، وعُشار ومَعشَر.

وهذا الوزن معدول عن العدد المكرر مرتين، فمثنى معدولة عن اثنين اثنين، فإذا قلت: (جاء القوم مثنى) فمعناه: جاء القوم اثنين اثنين، وثُلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة، فمعنى: (سار الجند ثُلاث): ثلاثة ثلاثة، ومعنى (دخل الطلاب خُماس): خمسة خمسة. قال تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١] فـ (مثنى) صفة لأجنحة مجرورة بالفتحة

المقدرة على الألف للتعذر، و(ثلاث) و (رباع) معطوفان على (مثنى) مجروران بالفتحة الظاهرة.

ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتًا نحو ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ أو أحوالاً نحو ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣] أو أخبارًا نحو (صلاة الليل مثنى مثنى).

والثاني: كلمة (أُخَر)، وهي من الصفات المعدولة نحو (مررت بنسوةٍ أُخَرَ) وقال تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. فـ (أُخَر) صفة لـ (أيام) مجرورة بالفتحة؛ لأنها ممنوعة من الصرف للوصف والعدل.

وهي جمع لكلمة (أخرى) المؤنث، وكلمة (أخرى) مذكرها (آخر)، وهو اسم تفضيل على وزن (أفعل).

ووجه العدل هنا أن (آخر) اسم تفضيل مجرد من (أل) والإضافة، لذلك كان القياس يقتضي أن نقول: (مررت بنسوة آخر) بالإفراد والتذكير، لكنهم عدلوا عن ذلك فقالوا: (مررت بنسوةٍ أُخَرَ) فمنع من الصرف للوصفية والعدل.

ومنع عدل مع وصف معتبرْ ... في لفظ مثنى وثلاث وأخرْ

ووزن مثنى وثلاث كهما ... من واحد لأربع فليعلما

المعنى: مما يمنع من الصرف العدل والصفة وذلك في الألفاظ مثنى وثلاث وأُخَر، ووزن (مثنى وثلاث) يشبههما ما جاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى، ولم يذكر ما زاد على أربعة.

ما يمنع من الصرف للعلمية وعلة أخرى:

١ ـ العلم المركب تركيبًا مزجيًّا غير المختوم بـ (ويه) نحو معدي كرب وحضرموت وبعلبك نحو (هذه حضرموتُ، زرت حضرموتَ، سافرت إلى

حضرموتَ)، أما العلم المختوم بـ (ويه) مثل (سيبويه) فإنه يبنى على الكسر.

والعلم امنع صرفه مركّبا تركيب مزج نحو معديكربا

المعنى: امنع صرف العلم المركب تركيبًا مزجيًّا مثل (معدي كرب).

٢ ـ العلم المختوم بألف ونون زائدتين مثل غطفان وأصبهان ومروان وقحطان وشعبان ورمضان، قال تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الأعلام المختومة بالألف والنون يجوز صرفها ومنعها من الصرف بحسب أحرفها الأصلية، فالاسم (حسّان) إن قدرته من (الحسن) صرفته لأن النون أصلية، فهو على وزن (فَعّال)، وإن قدرته من (الحَسّ) بفتح الحاء، وهو القتل، قال تعالى: ﴿إِذۡ تَحُسُّونَهُم بِإِذۡنِهِۦۖ﴾ [آل عمران: ١٥٢] أي: تقتلونهم، منعته من الصرف لأن الألف والنون زائدتان، فهو على وزن (فعلان).

ومثله (عفّان) فإذا قدرته من (عفّ) منعته، وإذا كان من (عفن) صرفته.

وكذلك (غسّان) فإذا كانت من (الغَسّ) بمعنى دخول البلاد منعتَه من الصرف، وإذا كان من (الغَسْن) بمعنى المضغ صرفته.

و(شيطان) فهو إما من (شطن) بمعنى ابتعد فيكون مصروفًا، وإما من (شاط) بمعنى (احترق) فيكون ممنوعًا من الصرف.

كذاك حاوي زائدَي فعلانا كغطفان وكأصبهانا

المعنى: كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا حاويًا زائدي فعلان، وهما الألف والنون، مثل غطفان وأصبهان.

٣ ـ العلم المؤنث: فإن كان العلم مؤنثًا بالتاء امتنع من الصرف

مطلقًا، سواء كان علمًا لمذكر نحو طلحة ومعاوية وحمزة، أم لمؤنث نحو فاطمة وبثينة وخديجة، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ﴾ [الفتح: ٢٤]. وسواء كان زائدًا على ثلاثة أحرف كالأعلام السابقة أم ثلاثيًّا نحو (هبة وعظة وأَمة) أعلام نساء.

وقد يكون مؤنثًا تأنيثًا معنويًّا، وإذا كان كذلك فإما أن يكون ثلاثيًا أو فوق الثلاثي، فإن كان فوق الثلاثي امتنع من الصرف كزينب وسعاد ومريم،

وإن كان على ثلاثة أحرف فإما أن يكون محرك الوسط أو ساكنه، فإن كان محرك الوسط منع من الصرف نحو (أمَل، وسقَر) قال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢] فـ (سقر) اسم مجرور بـ (في) وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

وإن كان ساكن الوسط فإن كان أعجميًّا، أو منقولاً من أصله المذكر الذي اشتهر به إلى مؤنث منع من الصرف. فمثال ما كان أعجميًّا (جُور، وبَلْخ، وحِمْص) من أسماء الأمكنة، ومثال ما كان منقولاً (زيد وسعد وقيس) أعلام نساء.

فإن كان علم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط وليس أعجميًّا ولا منقولاً من مذكر جاز فيه وجهان: المنع والصرف، والمنع أولى عند الجمهور لوجود العلمية والتأنيث نحو هِنْد ونَوْف ودَعْد ومَيّ، تقول: (جاءت هندُ أو هندٌ)، و(سلمت على هندَ أو هندٍ)، قال الحطيئة:

ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندُ ... وهندٌ أتى من دونها النأي والبعدُ

فصرف ولم يصرف.

وقال الآخر:

لم تتلفع بفضل مئزرها ... دعْدٌ ولم تُسقَ دعدُ في العلبِ

المعنى: يصف هذه المرأة بأنها حضرية رقيقة العيش ناعمة الحال، فهي لا تلبس لباس الأعراب، ولا تغتذي غذاءهم.

فقد ورد (دعد) مصروفًا ثم منع من الصرف بعد ذلك.

كذا مؤنث بهاء مطلقا ... وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجُورَ أو سقر ... أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان في العادم تذكيرًا سبق ... وعجمة كهند والمنع أحق

المعنى: وكذلك المؤنث إذا كان علمًا مؤنثًا بالهاء سواء كان علمًا على مذكر أم مؤنث، وشرط منع المؤنث العاري من تاء التأنيث من الصرف أن يزيد على ثلاثة أحرف، أو يكون ثلاثيًّا أعجميًّا نحو (جُور) أو محرك الوسط نحو (سَقَر)، أو يكون علمًا منقولاً من مذكر إلى مؤنث مثل (زيد) اسم امرأة لا اسم ذكر.

ويصح الوجهان الصرف وعدمه في العلم الذي عدم وفقد التذكير الذي سبق وصفه، وفقد العجمة مثل (هند)، أي ساكن الوسط، ومنعه من الصرف أولى؛ لأنه علم مؤنث.

وإذا فقد العلم المؤنث علميته وجب تنوينه مثل (لم أتحدث إلى زينبٍ من الزينبات، ولا إلى فاطمةٍ من الفاطمات اللاتي لا أعرفهنّ).

٤ ـ العلم الأعجمي: وشرطه أن يكون علمًا في لغة العجم، وزائدًا على ثلاثة أحرف نحو يوسف وإبراهيم وإسماعيل. قال تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢]، فـ (إسحاق) اسم مجرور بالفتحة للعلمية والعجمة، وقال تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ﴾ [البقرة: ١٢٥].

فإن كان غير علم في لغتهم ثم جعلناه علمًا وجب صرفه. فقالون ـ مثلاً ـ اسم جنس للشيء الجيد، والكلمة ليست علمًا في لغتهم، وقد نقلها

العرب إلى لغتهم على أنها أسماء أجناس، فيجب صرفها حتى بعد أن يصير علمًا.

وإن كان العلم الأعجمي ثلاثيًّا فإنه يصرف سواء كان محرك الوسط مثل (شَتَر: علم على حصن) أم ساكنهُ مثل نوح ولوط، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقال: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا﴾ [الأنعام: ٨٦].

ونشير إلى أن أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ما عدا محمدًا ونوحًا وهودًا وصالحًا ولوطًا وشعيبًا وشيثًا.

والعجمي الوضع والتعريف معْ زيدٍ على الثلاث صرفه امتنعْ

المعنى: الاسم الأعجمي في وضعه وتعريفه الزائد على ثلاثة أحرف يمتنع صرفه.

٥ ـ العلم الذي على وزن الفعل، والمراد بوزن الفعل أن يكون الاسم على وزن مختص بالفعل، كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن (فَعَّل) علمًا نحو (شَمَّر)، أو وزن (فُعِل) نحو (دُئِل). أو بصيغة المضارع نحو (تعزّ) و(يشكر) و(أحمد) فنقول: (يشكرُ مجتهدٌ).

وقد يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ولكنه أكثر في الفعل كصيغة (اِفعِلْ) نحو (إثمِد) [وهو الكحل] فإنه على وزن (اِجلِسْ)، و(أُفْعُل) نحو (أُبْلُم) [وهو نوع من البقل] فإنه على وزن (اُكتُب)، و(اِفْعَل) نحو (إصْبَع) فإنه على وزن (اِسْمَع)، فإذا سمي بعلم منقول من هذه الصيغ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ لأن هذه الصيغ تكثر في فعل الأمر المأخوذ من الفعل الثلاثي.

كذاك ذو وزن يخص الفعلا أو غالب كأحمد ويعلى

المعنى: كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا على وزن

يختص بالفعل أو يغلب في الفعل فالمختص كـ (يعلى)، والغالب كـ (أحمد).

ويفهم مما تقدم أن العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء من غير ترجيح لناحية الفعل لا يجوز منعه من الصرف كـ (شجر) فإنه يوازن ضَرَب، وكـ (جعفر) فإنه يوازن دحرج.

وتقول في رجل اسمه (ضَرَبَ): هذا ضرَبٌ ورأيت ضرَبًا ومررت بضرَبٍ؛ لأنه يوجد في الاسم كحَجَر وفي الفعل كضَرَب. وهذا يعني أنه غير مختص بالفعل ولا غالب فيه ولذا يمنع من الصرف.

٦ ـ العلمية وألف الإلحاق المقصورة:

بيان هذا أن العرب كانوا يُلحقون بآخر بعض الأسماء ألفًا زائدة لازمة مقصورة أو ممدودة فيصير الاسم على وزن اسم آخر، وتسمى هذه الألف (ألف الإلحاق). ومن أمثلتها (عَلْقى) اسم لنبت، و(أرْطى) اسم لشجر، وهما ملحقان بجعفر. وصح منعهما من الصرف إذا كانا علمين للعلمية وألف الإلحاق المقصورة فنقول: (هذا علقى، رأيت علقى، مررت بعلقى) لأن ألف الإلحاق المقصورة في الكلمتين زائدة لازمة، وزيادتها اللازمة في آخرهما جعلتهما على وزن (فَعْلى) المختومة بألف التأنيث المقصورة اللازمة التي يمنع صرف الاسم بسبب وجودها. فلما أشبهت ألف الإلحاق المقصورة في زيادتها ولزومها ألفَ التأنيث المقصورة، وجَعَلَت وزن الاسم جاريًا على الوزن الخاص بهذه امتنع صرفه معها كما يمتنع مع ألف التأنيث.

إلا أن ألف التأنيث أصيلة في المنع فيكفي وجودها وحدها للمنع دون أن ينضم إليها سبب آخر، أما ألف الإلحاق فلا بد أن ينضم لها العلَمية،

تقول: (هذا علْقى يتكلم) و (عرفت علْقى يحسن الخطابة) و(استمعت إلى علْقى) فهو ممنوع من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة.

فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم كعلقى وأرطى ـ قبل التسمية بهما ـ صرفته، لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث.

وكذا إذا كانت ألف الإلحاق ممدودة كـ (عِلْباء) اسم لقصبة العنق، فإنك تصرف ما هي فيه علمًا كان أو نكرة.

وما يصير علمًا من ذي ألفْ زيدت لإلحاق فليس ينصرفْ

المعنى: لا ينصرف الاسم إذا صار علمًا فيه ألف زائدة مقصورة للإلحاق.

٧ ـ العلمية والعدل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على وزن (فُعَل) من ألفاظ التوكيد المعنوي نحو (جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع) مثل (جاء النساءُ جُمَعُ) و (رأيت النساء جُمَعَ) و (مررت بالنساء جُمَعَ) فـ (جُمَعَ) توكيد معنوي مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل.

والأصل (جمعاوات)، لأن مفرده (جمعاء) فعدل عن جمعاوات إلى جُمَع.

وهو معرّف بالإضافة المقدّرة، أي: جُمَعهنّ، فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يعرّفه.

والثاني: العلم المعدول إلى وزن (فُعَل) كعُمَر والأصل عامر، ومثله زُحَل ومُضَر، فمنع من الصرف للعلمية والعدل.

والثالث: لفظ (سَحَر)، وهو الثلث الأخير من الليل، بشرط استعماله ظرف زمان، وأن يراد به سحر يوم معيّن، مع تجريده من (أل) والإضافة نحو (سافرتُ يوم الخميس سَحَرَ) فسحَر: ظرف زمان منصوب بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، وذلك أنه معدول عن السحَر، لأنه

معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بـ (أل) فعدل به عن ذلك، وصار تعريفه مشبهًا لتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرِّف.

فإن كان (سحر) اسمًا محضًا يفيد الدلالة على الوقت المعين وجب تعريفه بـ (أل) أو بالإضافة نحو (طاب السحرُ) و (السحر من الأوقات الفاضلة) و (طاب سحرُ ليلتنا).

وإذا كان (سحر) مبهمًا، أي لا يفيد الدلالة على سحر يوم بعينه وجب صرفه كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] فـ (سحر) اسم مجرور بالكسرة؛ لأنه لا يدل على سحر يوم بعينه.

والعلم امنع صرفه إن عدلا ... كفُعَل التوكيد أو كثُعلا

والعدل والتعريف مانعا سحرْ ... إذا به التعيين قصدًا يعتبرْ

المعنى: امنع صرف العلم إذا كان معدولاً عن كلمة أخرى مثل (فُعَل) في التوكيد، و(ثُعَل) علم رجل، والمقصود العلم المعدول.

والعدل والتعريف يمنعان كلمة (سحر) من الصرف إذا قصد به سحر يوم بعينه.

حكم العلم المؤنث على وزن (فَعالِ):

إذا كان علم المؤنث على وزن (فَعالِ) كحذامِ وقطامِ ورقاشِ أعلام نساء فللعرب فيه طريقتان:

إحداهما: وهو مذهب أهل الحجاز، بناؤه على الكسر نحو (هذه حذامِ، ورأيت حذامِ، ومررت بحذامِ).

والثانية: وهو مذهب بني تميم، إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، لأن الأصل: حاذمة وقاطمة وراقشة، فعدل عن هذا الأصل إلى وزن (فَعالِ)، كما عدل عُمَر وجُشَم عن عامر وجاشم، فنقول: (هذه حذامُ، ورأيت حذامَ، ومررت بحذامَ).

ويذهب بعض النحاة إلى أن علة منعه العلمية والتأنيث المعنوي مثل (زينب وسعاد) ولعل هذا هو الراجح.

وابن على الكسر فعال علما مؤنثًا وهو نظير جُشَما

عند تميم ....

المعنى: ابن على الكسر العلم المؤنث الذي على وزن (فَعالِ) في كل أحواله عند غير بني تميم، أما عند تميم فهو نظير (جُشَم) في أنه علم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل.

الاسم المنقوص الممنوع من الصرف:

إذا كان الاسم الممنوع من الصرف منقوصًا فإنه يعامل كالاسم المنقوص، فتحذف ياؤه في الرفع والجر، وينوّن تنوين عوض، وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين نحو (راجٍ) ـ علم على مؤنث ـ فتقول: (أقبلت راجٍ ـ ذهبتُ إلى راجٍ) فـ (راجٍ) في المثال الأول فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفي المثال الثاني اسم مجرور بـ (إلى) وعلامة جره الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة ممنوع من الصرف، وتقول في النصب: (رأيت راجيَ) وهو مفعول به منصوب بالفتحة بلا تنوين.

وما يكون منه منقوصًا ففي إعرابه نهج جوارٍ يقتفي

المعنى: ما يكون من الممنوع من الصرف منقوصًا فإنه يتبع في إعرابه نهج جوارٍ، أي طريقها، فيجري مجراها في حذف يائه رفعًا وجرًّا مع التنوين، وإثبات الياء في النصب مفتوحة بلا تنوين.

صرف الممنوع من الصرف:

إذا ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى، وزالت عنه العلمية بتنكيره صرف، لزوال إحدى العلتين. وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع

الصرف وذلك نحو: معديكرب وغطفان وفاطمة وإبراهيم وأحمد وعمر، أعلامًا، فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وسبب آخر، فإذا نكّرتها صرفتها لزوال أحد سببيها ـ وهو العلمية ـ فتقول: (ربّ أحمدٍ لقيت) بالجر مع التنوين، فـ (أحمد) ههنا نكرة ولذا نوّن ودخلت (رُبّ) عليه، إذ (ربّ) لا تدخل إلا على النكرات. ونحوه (مررتُ بفاطمةَ وفاطمةٍ أخرى)، فـ (فاطمة) الأولى ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، و(فاطمة) الثانية مصروفة ولذا نوّنت، فهي نكرة لفقدانها العلمية.

.... واصرفن ما نكّرا　　من كل ما التعريف فيه أثرا

المعنى: يجب صرف كل اسم نكّر بعد أن كان معرَّفًا وكان للتعريف أثر في منعه من الصرف.

ويجوز في الضرورة الشعرية صرف ما لا ينصرف نحو قول امرئ القيس:

تبصّرْ خليلي هل ترى من ظعائنٍ　　سَوالِك نقبًا بين حَزمَي شعبْعَب

المعنى: انظر وتأمل يا خليلي هل ترى ظعائن ـ وهن النساء في الهودج ـ يسلكن هذا الطريق بين هذين الموضعين المحيطين بشعبعب.

فقد صرف الشاعر كلمة (ظعائن) فجرها بالكسرة ونونها، مع أنها على صيغة منتهى الجموع، والذي دعاه إلى ذلك الضرورة الشعرية.

وقول امرئ القيس:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ

فصرف الشاعر (عنيزة) فجرها بالكسرة ونونها مع أنها علم على مؤنث.

وهو كثير وأجمع عليه البصريون والكوفيون.

ويجوز للتناسب أيضًا صرف ما لا ينصرف كقراءة نافع والكسائي: ﴿سَلَاسِلاً وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] فصرف (سلاسل) لمناسبة ما بعده.

وأما عكسه ـ وهو منع الاسم المنصرف من الصرف ـ فإنه يجوز للشاعر في ضرورة الشعر أن يمنع الاسم المنصرف من التنوين، كقول ذي الإصبع العدواني:

وممن ولدوا عامـ ... ـرُ ذو الطول وذو العرض

فمنع (عامر) من الصرف وليس فيه سوى العلمية.

وقول الأخطل التغلبي مادحًا سفيان بن الأبيرد:

طلبَ الأزارقَ بالكتائب إذ هوتْ ... بشبيبَ غائلة النفوس غَدورُ

المعنى: إن سفيان تعقب الأزارقة الخوارج بكتائب من الجيش حتى هزمهم وقتل رئيسهم شبيب، وهو شبيب بن يزيد الشيباني، من رؤوس الخوارج.

فقد منع من التنوين كلمة (شبيب) للضرورة؛ لأنه ليس فيه سبب غير العلمية.

ولاضطرار أو تناسبٍ صُرِفْ ... ذو المنع والمصروف قد لا ينصرفْ

المعنى: إن الممنوع من الصرف قد ينصرف لضرورة الشعر، أو لإرادة التناسب في الكلام، والاسم المصروف قد لا ينصرف.

إعراب الفعل المضارع

وهو إما رفع أو نصب أو جزم، فإن تقدمه أداة نصب نُصِب، أو أداة جزم جُزِم، فإن لم يتقدمه شيء من ذلك رفع، وسنتكلم على رفع المضارع ونصبه وجزمه بالتفصيل.

أولاً: رفع الفعل المضارع

يرفع المضارع إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم نحو قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ [الرعد: ٢]، فـ (يدبر) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ومثله (يفصلُ).

وعلامة رفعه: إما الضمة الظاهرة على آخره إذا كان كان صحيح الآخر نحو قوله تعالى: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الرعد: ١٣]، أو الضمة المقدرة على آخره للتعذر إذا كان معتل الآخر بالألف نحو قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الحديد: ١٢] فـ (يسعى) فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، أو الضمة المقدرة على آخره للثقل إذا كان معتل الآخر بالواو أو الياء نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥] فـ (يدعو، ويهدي) فعلان مضارعان مرفوعان بالضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل.

ارفع مضارعًا إذا يجردُ من ناصب وجازم كتسعدُ

المعنى: ارفع الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب وجازم كتسعد.

ثانيًا: نصب الفعل المضارع

ينصب الفعل المضارع إذا سبقه أحد أحرف النصب، وعلامة نصبه: إما الفتحة الظاهرة على آخره سواء كان صحيح الآخر أم معتل الآخر بالواو أو الياء كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وقوله: ﴿لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَـٰهًا﴾ [الكهف: ١٤]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠]، أو الفتحة المقدرة على آخره للتعذر إذا كان معتل الآخر بالألف نحو قولك: (عليك أن تسعى إلى المعالي) فـ (تسعى) فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة للتعذر، أو حذف النون من آخره إذا كان من الأفعال الخمسة نحو قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]. فالفعلان (تنالوا، وتنفقوا) منصوبان بحذف النون لأنهما من الأفعال الخمسة.

أدوات نصب الفعل المضارع

١ ـ لن:

وهي حرف نفي ونصب واستقبال، فهي تدخل على الفعل المضارع فتخلّصه للاستقبال وتنفيه نفيًا مؤكدًا. وهي نقيضة (سوف)، فإذا قلت: (سوف أفعل) فنفيه (لن أفعل). فسوف للإثبات، و(لن) للنفي ولا يجمع بينهما، فلا يقال: (سوف لن أفعل) ولا (سوف لا أفعل) كما هو شائع اليوم. مثاله قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦].

فائدة:

ذهب بعضهم إلى أن نفيها يفيد التأبيد. قال تعالى: ﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٨٠] وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣] وقال: ﴿وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٢].

والحق أنها لا تفيده وإنما هي للاستقبال وهذا الاسقبال قد يكون بعيدًا متطاولاً وقد يكون قريبًا منقطعًا، بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] فقد قيدها بيوم واحد وهو ينافي التأبيد، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] فهي هنا موقوتة بالمعركة. (م).

٢ ـ كي:

وهي حرف مصدري ونصب واستقبال، وتفيد التعليل نحو (جئت لكي

أستفيدَ) وقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [القصص: ١٣] وهي مثل (أنْ) المصدرية تجعل مع ما بعدها في تأويل مصدر، فإذا قلت: (زرتك لكي أطمئنَّ عليك) فالتأويل: جئت للاطمئنان عليك، وما بعدها مصدر مؤول مجرور باللام.

والأصل أن تسبقها لام الجر المفيدة للتعليل نحو ما ذكرناه من قولنا: (زرتك لكي أطمئنَّ عليك) وقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

فإن لم تسبقها فهي مقدّرة نحو (استقمْ كي تفلحَ) فالأصل (لكي) وحذفت اللام استغناءً عنها بنيّتها. ويكون المصدر المؤول حينئذ في موضع جر باللام المقدرة.

٣ ـ إذن:

حرف نصب وجواب وجزاء واستقبال. يقول الرجل: (سأزورك) فتجيبه: (إذن أحسنَ إليك). فأنت أجبته وجعلت إحسانك إليه جزاء لزيارته، فالإحسان مشروط بالزيارة فكانت (إذن) هنا جوابًا وجزاءً.

ويقول الطالب: (سأجتهد) فيجيبه أستاذه (إذن تنجحَ)، فسُميت حرف جواب لأنها تقع في كلام يكون جوابًا لكلام سابق. وقد سميت حرف جزاء لأن الكلام الداخلة عليه يكون جزاءً لمضمون الكلام السابق.

وقد تتمحض للجواب فلا يكون فيها مجازاة، كأن تقول لشخص: (أنا أحبك) فيجيبك قائلاً: (إذن أظنُّك صادقًا) برفع الفعل، فظنه الصدق فيك ليس فيه معنى الجزاء لقولك: (إني أحبك).

وهي لا تنصب المضارع إلا بشروط:

أ ـ أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، فلو كان الفعل بعدها دالّاً على

الحال لم يُنصَب، نحو أن يقال: (إني أحبك) فتقول: (إذن تصدقُ) برفع الفعل؛ لأنه للحال.

ب ـ أن تكون في صدر الجملة، نحو قولك لمن قال لك: (سأزورك): إذن أكرمَك، بالنصب لا غير؛ لأنها وقعت في أول الكلام وكان الكلام مبنيًّا عليها.

فإذا لم يكن الكلام مبنيًّا عليها، بل كان ما بعدها من تمام ما قبلها ألغيت وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون ما بعدها خبرًا لما قبلها نحو (أنا إذن أكافئُك) و (إني إذن أحسنُ إليك) فهنا يجب رفع الفعل لفوات التصدير وذلك أن الفعل فيهما معتمد على ما قبلها، فهو خبر لهما، ووقعت (إذن) معترضة بين المبتدأ والخبر، كأنك قلت: (أنا أكافئك إذن).

الثاني: أن يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو (إن تأتني إذن أكرمْك) فأكرمك مجزوم لأنه جواب الشرط وهي معترضة بين الشرط والجواب وليس الكلام معتمدًا عليها.

الثالث: أن يكون جوابًا للقسم الذي قبلها نحو (والله إذن لأخرجَنَّ) فـ (لأخرجَنَّ) جواب القسم وهي معترضة بين القسم والجواب، وقد بني الكلام على القسم. وكذلك قولك: (والله إذن لا أخرجُ) بالرفع فلا يجوز النصب هنا لأنه جواب للقسم. بخلاف ما إذا قدمتها فقلت: (إذن والله أكرمَك) فإن الفعل ينتصب بعدها وذلك لأن الكلام مبني عليها وكان اليمين معترضًا.

ج ـ أن لا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم، والمعنى أن يكون المضارع متصلاً بها لم يفصل بينهما فاصل، فإن كان هناك فاصل

أهملت، كأن يقال لك: (سأغلق النوافذ) فتقول: (إذن الهواءُ يفسدُ) برفع (يفسد) لوجود الفاصل، ولكن إذا وصلت قلت: (إذن يفسدَ الهواء).

ويقال لك: (يجود الأغنياء بالمال في سبيل العلم) فتجيب (إذن هم يقومون بالواجب) برفع الفعل المضارع لوجود الفاصل.

فإن فصل بينهما بالقسم فالفعل بعدها منصوب نحو قولك: (إذن والله أكرمَك) بنصب الفعل المضارع، مجيبًا بذلك من قال لك: (سأزورك)، ومنه قول الشاعر:

إذن والله نرميَهم بحرب تُشيب الطفل من قبل المشيب

المعنى: يتوعد الشاعر قومًا من أعدائه بأنه سيصيبهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة الفجائع، حتى إن الطفل ليشيب من أهوالها.

فإن كان ما قبلها واوًا أو فاءً جاز نصب الفعل بعدها ورفعه باعتبارين مختلفين، وذلك نحو قولك: (أنا أزورك وإذن أنفعك) فهنا يجوز في (أنفعك) الرفع والنصب.

فالرفع على اعتبار أنه معطوف على (أزورك) الذي هو الخبر، و(إذن) معترضة، كأنك قلت: (أنا أزورك وأنفعك إذن)، أو على أنك تنفعه الآن لا في المستقبل، أي أنك قائم بنفعه لأنها لا ينتصب الفعل بعدها إلا إذا كان مستقبلاً.

والنصب على أنه جملة مستأنفة وليست خبرًا، بل هي جملة مصدّرة بـ (إذن) تنوي بها نفعه في المستقبل.

ونحوه قولك: (إن تأتني آتِك وإذن أكرمْك) فإن شئت رفعت (أكرمك)، وإن شئت نصبته، وإن شئت جزمته، وذلك بحسب المعنى والقصد.

فالجزم على أنه معطوف على الجواب، فهو جواب مثله، والمعنى: إن تأتِني آتِك وأكرمْك إذن، فالإتيان والإكرام مشروطان بإتيانه هو.

وإن نصبت فليس على أنه عطف على الجواب، بل على أنه جملة مستقلة، والمعنى أنه سيكرمه في المستقبل، وليس ذلك مرتبطًا بالجواب، والمعنى: إنك إن تأتني آتك، ثم أخبرته بأنك ستكرمه في المستقبل.

والرفع على أنها ملغاة، والمعنى (إن تأتني آتك وأنا أكرمُك إذن) فليس هو من باب العطف على الجواب، بل هو استئناف. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١] فلم يجزم (ينصرون) لأنه ليس معطوفًا على الجواب، بل هو إخبار جديد ليس مشروطًا بالمقاتلة، فكأنه قال: ثم أخبركم أنهم لا ينصرون. (م).

ونصبوا بإذن المستقبلا إن صدّرت والفعل بعد موصلا

أو قبله اليمين وانصب وارفعا إذا إذن من بعد عطف وقعا

المعنى: إن العرب نصبت المضارع بـ (إذن) إذا كان الفعل مستقبلاً، وكانت (إذن) مصدرة في أول جملتها، والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينهما، أو بفاصل هو القسم. وانصب المضارع أو ارفعه إذا كانت (إذن) واقعة بعد حرف عطف.

أما كتابتها فالشائع أن تكتب بالنون سواء كانت عاملة أم مهملة. وقيل: تكتب بالنون إذا كانت عاملة، وبالألف منوّنة إذا كانت مهملة. أما عند الوقف فالصحيح أن تبدل نونها ألفًا تشبيهًا لها بنون المنصوب، كما أبدلوا نون التوكيد الخفيفة ألفًا عند الوقف.

أما رسمها في المصحف فهو بالألف على كل حال، ورسم المصحف لا يقاس عليه.

٤ ـ أنْ:

وهي أم الباب. وهي حرف مصدري يدخل على الفعل الماضي نحو قوله تعالى: ﴿أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّسۡرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]، وعلى الأمر نحو (ناديته بأن احضرْ). ويدخل على الفعل المضارع فينتصب بعده ويصرفه إلى الاستقبال، ولذا تعرب حرف مصدري ونصب واستقبال نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٨]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢].

والذي يبدو أنها تصرف زمن الفعل المضارع إلى الاستقبال غالبًا، وقد تأتي لغير الاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨] فإنهم مؤمنون في الحال ولا يراد به الاستقبال، ونحو قوله: ﴿أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] وهو يقولها مستديمًا لها، ونحو قوله: ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ﴾ [الممتحنة: ١]، وقوله: ﴿تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢] وهم لا يجدون في الحال، وقد يجدون في المستقبل. (م)

وسميت مصدرية لأنها تجعل مع ما بعدها في تأويل مصدر، فتأويل آيتي النساء والشعراء: (يريد الله التخفيف عنكم) و (والذي أطمع غفران خطيئتي).

وإذا وقعت (أنْ) بعد فعل من أفعال اليقين فهي مخففة من الثقيلة، أي تنصب الاسم وترفع الخبر، واسمها ضمير الشأن محذوف، والفعل المضارع مرفوع بعدها وجوبًا، نحو(علمتُ أن يقومُ) التقدير: أنّه يقومُ، فخففت (أنَّ) وحذف اسمها وبقي خبرها. ونحوه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا﴾ [طه: ٨٩].

أفعال اليقين: علم ورأى ووجد ودرى وألفى وتعلّم.

وإن وقعت بعد (ظنّ) ونحوه من أفعال الرجحان جاز في الفعل بعدها وجهان:

أ ـ الرفع، على جعل (أنْ) مخففة من الثقيلة نحو (ظننت أن يقومُ) بتقدير: ظننت أنَّه يقومُ، فخففت (أنَّ) وحذف اسمها وبقي خبرها وهو الفعل وفاعله.

ب ـ النصب، على جعل (أنْ) من نواصب المضارع نحو (ظننت أن يقومَ).

وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: ٧١] برفع (تكون) ونصبه.

أفعال الرجحان هي: ظن وحسب وخال وزعم وعدّ وحجا وهبْ.

وبلن انصبه وكي، كذا بأنْ لا بعد علم، والتي من بعد ظنْ

فانصب بها والرفع صحح، واعتقدْ تخفيفها من (أنّ) فهو مطردْ

المعنى: انصب الفعل المضارع بـ (لن) و (كي) وكذا بالحرف (أن) بشرط ألا يقع (أن) بعد ما يفيد العلم واليقين؛ لأنها بعد العلم مخففة من الثقيلة، فإن وقعت بعد (ظن) فانصب بها المضارع إن شئت، وإن شئت رفعت بها على أنها مخففة من الثقيلة.

وبعض العرب يهمل (أنْ) المصدرية، فلا ينصب المضارع بعدها، بل يرفعه حملاً على أختها (ما) المصدرية لاشتراكهما في أنهما يقدّران بمصدر فتقول: (أريدُ أن تقومُ) برفع (تقومُ) على إهمال (أنْ)، كما تقول: (عجبت مما تفعلُ). وقرأ ابن محيصن: ﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة: ٢٣٣] برفع (يتم).

وبعضهم أهمل (أنْ) حملاً على (ما) أختها حيث استحقت عملا

إظهار (أنْ) وجوبًا:

تظهر (أنْ) وجوبًا إذا وقعت بين لام الجر و(لا) النافية أو الزائدة، فمثال النافية قولك: (حضرت مبكرًا لئلّا يفوتَني الدرس)، وقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] فـ (لئلّا) مكونة من اللام الجارة و(أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع و(لا) النافية. ومثال الزائدة قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي: ليعلم أهل الكتاب، فـ (لا) زائدة للتأكيد، ولو جعلت نافية لفسد المعنى.

وبين (لا) ولام جر التزم إظهار (أنْ) ناصبة ....

المعنى: يلزم إظهار (أن) الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين (لا) ولام الجر.

إضمار (أنْ) جوازًا:

يجوز إظهار (أنْ) وإضمارها في المواطن الآتية:

أولاً- أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، أي غير مقصود به معنى الفعل، بمعنى أنه اسم جامد غير مشتق وليس في تأويل الفعل، كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] فـ (يرسل) منصوب بـ (أنْ) المضمرة جوازًا، و(أنْ) والفعل معطوفان على (وحيًا) الذي هو اسم صريح، والمعنى: إلا وحيًا أو إرسالَ رسول. ومنه قول ميسون بنت بحدل:

لَبيتٌ تخفق الأرياح فيه أحب إليّ من قصر مُنيف
ولبسُ عباءة وتقرَّ عيني أحب إلي من لبس الشفوف

المعنى: إن الذي كنت فيه عند أهلي أشهى إلى نفسي وأجلب إلى السرور مما أنا فيه.

فـ (تقرَّ) مضارع منصوب بـ (أنْ) المضمرة جوازًا؛ لأنها وقعت بعد واو عاطفة على اسم خالص من معنى الفعل، وهو (لُبس).

وقول أنس بن مدركة الخثعمي:

إني وقتلي سليكًا ثم أعقلَه كالثور يُضرَب لما عافت البقر

المعنى: يشبه الشاعر نفسه إذا قتل سليكًا ثم وداه - أي أدى ديته - بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع في التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه.

فـ (أعقلَه) مضارع منصوب بـ (أن) المضمرة جوازًا بعد (ثم)؛ لأنه معطوف على اسم صريح وهو (قتلي)، والتقدير: قتلي سليكًا ثم عقلي إياه.

وقول الآخر:

لولا توقّع معترٍّ فأرضيَه ما كنت أوثر إترابًا على تَرَبِ

المعنى: لولا أني أرتقب أن يتعرض لي ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر.

فـ (أرضيه) مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازًا بعد الفاء؛ لأن قبله اسمًا صريحًا خالصًا من معنى الفعل وهو قوله: (توقّع).

وعلة ذلك أن الفعل لا يعطف إلا على الفعل، أو على اسم هو في معنى الفعل وتأويله كالصفات.

فإن كان الاسم غير خالص من التقدير بالفعل، وهو ما فيه معنى الفعل، كاسم الفاعل، لم يجز نصب الفعل المضارع، بل يجب رفعه نحو قولنا: (المتكلمُ فيستفيدُ الطالبُ هو المحاضر)، فـ (المتكلم) اسم فاعل فيه معنى الفعل، وهو واقع موقعه، فيجب رفع الفعل (يستفيد)؛ لأنه معطوف على اسم غير خالص من معنى الفعل. ومنه قولهم: (الطائر

فيغضب زيد الذباب) فـ (يغضب) يجب رفعه؛ لأنه معطوف على (الطائر) وهو اسم غير صريح، لأنه في تأويل: الذي يطير.

وإن على اسم خالص فعلٌ عطفْ تنصبه (أنْ) ثابتًا أو منحذفْ

المعنى: وإن عطف الفعل المضارع على اسم خالص فإنه ينصب بـ (أنْ)، ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها.

ثانيًا ـ أن تقع بعد لام الجر مباشرة ولم تصحبها لا النافية، وقد تكون اللام للتعليل (وهي التي يكون ما بعدها علة لما قبلها) نحو (جئتك لأسلّمَ عليك) ويجوز (جئتك لأن أسلّمَ عليك) فـ (أن أسلم) في تأويل مصدر مجرور باللام، ومن شواهد إضمارها قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤] فـ (تبين) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازًا بعد اللام، و(أن) المضمرة والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام، والتقدير (للتبيين).

أو تكون للعاقبة وتسمى لام الصيرورة، أو لام المآل، وهي اللام الجارة التي يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] أي التقطوه فكانت عاقبة عملهم أن كان عدوًا لهم وحزنًا، فهم لم يلتقطوه ليكون لهم كذلك، لكن عاقبة الأمر كانت هكذا.

أو تكون زائدة مؤكدة، وهي الواقعة بعد فعل متعدٍّ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. فالفعل (يريد) متعدٍّ، ومفعوله هو المصدر المنسبك من (أنْ) المضمرة جوازًا بعد اللام ومن المضارع بعدها، وهذه اللام زائدة بين الفعل ومفعوله، والتقدير: إنما يريد الله إذهاب الرجس عنكم. ومنه قول كثير عزة:

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تَمثّل لي ليلى بكل سبيل

فـ (أنسى) فعل مضارع منصوب بـ (أن) المضمرة بعد اللام، و(أن) والفعل في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به للفعل (أريد)، أي: أريد نسيان ذكرها.

وقد ظهرت (أنْ) في قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢].

فائدة:

إن لام التعليل أوسع استعمالاً من (كي)، فهي تدخل على الفعل المضارع وغيره لبيان العلة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥] ونحو (جئت لطلب العلم).

وعند النحاة أنه يفيد التعليل سواء اقترن بـ (كي) أم لم يقترن.

وعند جمهور النحاة أن لام التعليل تكون بعدها (أنْ) مضمرة تنصب الفعل، يجوز إظهارها وإضمارها في غير لام الجحود، فإنها مضمرة وجوبًا نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] وقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨] وفي غير الفعل المسبوق بـ (لا) فإنها تظهر وجوبًا نحو ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠].

غير أن الذي يظهر أن التعليل باللام وحدها قد يختلف عنه إذا ذكرت معها (أنْ) أحيانًا، وذلك نحو قولنا: (ما قُتل إلا لأن يقول ربي الله) و (ما قُتل إلا ليقول ربي الله). فالأولى تفيد أنه كان يقولها وما قتل إلا لأنه كان يقولها، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠] أي لأنهم يقولونها. وباللام يفهم أنه قُتل ليقولها أي أنه لا يقولها، وهو عكس المعنى الأول.

ونحو ذلك أن تقول: (أتضرب رجلاً أن يعبد الله) و (أتضرب رجلاً ليعبد الله) فالأولى تفيد أنه يضربه لأنه يعبد الله، والثانية تفيد أنه يضربه

حتى يعبد الله، أي أنه لا يعبده. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] أي لأنه يقولها، ولو قال: (أتقتلون رجلاً ليقول ربي الله) انعكس المعنى وصار أتقتلونه حتى يقولها؟

بل الذي يبدو على وجه التدقيق أن التعليل بـ (أنْ) وحدها قد يختلف عن التعليل باللام وحدها، ويختلف عن التعليل بـ (أنْ) مع اللام في أحيان كثيرة. فقولك:

أتقتله أن يعبد الله؟ يختلف عن قولك: أتقتله ليعبد الله؟ ويختلف عن قولك: أتقتله لأن يعبد الله؟

فالأولى تفيد نصًّا أنه يعبد الله وأنه يقتل بسبب عبادته له، نظير ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨].

وباللام وحدها تفيد نصًّا أنه لا يعبد الله، وإنما تفيد أنه يقتله حتى يعبد الله.

وباللام مع (أنْ) نحو (أتقتله لأن يعبد الله) يحتمل المعنيين:

المعنى الأول: أنه يعبده، وأنه يقتله بسبب عبادته له.

والآخر أنه لا يعبده، وأنه يقتله لأجل أن يعبده. (م).

وبين (لا) ولام جر التزمْ إظهار (أنْ) ناصبة وإن عدمْ
(لا) فأنَ اعمل مظهِرًا أو مضمِرا . . . .

المعنى: يلزم إظهار (أن) الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين (لا) ولام الجر. فإن عدم الحرف (لا) فأعمل (أن) ظاهرًا أو مضمرًا؛ لأن الأمرين جائزان.

إضمار (أنْ) وجوبًا:

تضمر (أنْ) وجوبًا في المواطن الآتية:

أولاً: بعد (لام الجحود): وهي اللام المسبوقة بكون ماض منفي بـ

(ما أو لم) نحو قولك: (ما كان الصديقُ ليخونَ صديقَه) وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] وقوله: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧].

وهي تفيد توكيد النفي، والأسلوب معها يبلغ أقصى غايات الجحد والإنكار.

وهي لام جر عند البصريين، فالله: اسم كان، و(يعذب) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (لام) الجحود، والمصدر المؤول مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (كان)، أي ما كان الله مريدًا لتعذيبهم.

وعند الكوفيين لا تقدير في الكلام، والناصب للمضارع هو اللام نفسها، وهي زائدة لتوكيد النفي، والجملة الفعلية خبر (كان).

.... **وبعد نفي (كان) حتمًا أضمرا**

المعنى: أضمر (أن) الناصبة وجوبًا إذا وقعت بعد (كان) المنفية.

❋ ❋ ❋

ثانيًا: بعد (حتى): وتكون جارة للمصدر المؤول من (أن) المضمرة والمضارع بعدها.

ويشترط أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، نحو (أطع الله حتى يدخلَك الجنة) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦] فبلوغ الهدي محله مستقبل بالنظر إلى ما قبل (حتى) وهو حلق رؤوسهم.

ولها في هذه الحالة ثلاثة معانٍ:

١ ـ انتهاء الغاية: بمعنى (إلى أن) نحو (سأسير حتى تطلعَ الشمس) وقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. فـ (حتى)

حرف غاية وجر، و(يرجع) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (حتى)، و(أن) والفعل في تأويل مصدر مجرور بـ (حتى).

٢ ـ التعليل: مثل (كي) نحو (كلمته حتى يأمرَ لي بشيء) و (أطع الله حتى يدخلَك الجنة) وقوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون: ٧].

وقد تصلح (حتى) للمعنيين الأول والثاني، ففي قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] يحتمل أن يكون المعنى: كي تفيء، أو إلى أن تفيء.

٣ ـ الاستثناء، فتكون بمعنى (إلا أن) نحو (لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيمَ قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيمَ لسانه)، وقولك: (لا يحصل الطالب على النجاح حتى يلتزمَ الاجتهاد ويحرص على الانتظام في المحاضرات) أي: إلا أن يلتزم، وكقول المقنع الكندي:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليلُ

أي: إلا أن تجود، وقول الآخر:

والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبير مالكًا وكاهلا

أي: إلا أن أبير.

وبعد حتى هكذا إضمار (أنْ) حتم كجد حتى تسر ذا حزن

المعنى: إضمار (أنْ) بعد (حتى) واجب كقولك: جدْ حتى تسرَّ ذا حزن.

والكوفيون يرون أن الفعل قد نصب بـ (حتى) نفسها، وأما الجمهور فقد ذهبوا إلى أن الفعل منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (حتى) وذلك لأنها قد عملت في الأسماء الجر كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٥]، وقوله: ﴿فَذَرۡهُمۡ فِي غَمۡرَتِهِمۡ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٤] فلو عملت في

الأفعال النصب للزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية.

❋ ❋ ❋

ويرتفع الفعل بعد (حتى) وجوبًا إذا كان زمنه الذي يقع فيه الكلام يدل على الحال، وتكون (حتى) ابتدائية وما بعدها مستأنف نحو (سرت حتى أدخلُ البلد) بالرفع إذا قلت ذلك وأنت داخل فيها.

وكذا إن كان الدخول قد وقع وقصد به حكاية الحال الماضية نحو قولك: (كنت سرت حتى أدخلُها)، وكقولهم: (مرض فلان حتى لا يرجون شفاءه)، فهو الآن لا يُرجى، ونحو (ضُرب فلان أمس حتى لا يستطيعُ اليوم أن يتحرك)، ونحو (شربت الإبل حتى يجيءُ البعير يجرّ بطنه) أي: فهو الآن يجر بطنه.

فخلاصة المسألة أنه إذا كان الفعل مستقبلاً بعد (حتى) نصبت، وإذا كان حالاً رفعت، فقولك: (أسير حتى أدخل البصرة) إذا لم يتم الدخول نصبت الفعل فيه، وإذا حصل الدخول رفعت. (م).

وتلو حتى حالاً او مؤولا ... به ارفعَنّ وانصب المستقبلا

المعنى: ارفع المضارع التالي (حتى) عندما يكون حالاً أو مؤولاً بالحال؛ لأن نصبه بتقدير (أنْ) وهي للاستقبال، والحال ينافيه. وانصب المضارع المستقبل الذي لم يؤول بالحال.

❋ ❋ ❋

ثالثًا: بعد (أو): ينصب المضارع بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (أو) العاطفة التي بمعنى بـ (حتى) أو (إلا أنْ)، فتكون بمعنى (حتى) إذا كان الفعل الذي قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا كقولك: (استمع نصح الطبيب أو يتمَّ

شفاؤك) أي: حتى يتمَّ شفاؤك، وقولك: (سأهجرك أو تكلمَه في أمري) والمعنى سيستمر هجري لك حتى تكلمه في أمري، فقد جعلت الكلام سببًا لعدم الهجر. ومن ذلك قولك: (لألزمنّك أو تقضيَني حقي) أي: حتى تقضيني حقي، فالفعل (تقضي) منصوب بـ (أنْ) المضمرة وجوبًا بعد (أو)، وكقول الشاعر:

لأستسهلنَّ الصعب أو أدركَ المنى ... فما انقادت الآمال إلا لصابر

المعنى: سأتحمل الشدائد وأصطبر على ما ينالني من المشقات في سبيل بلوغ الأماني، ثم بين أن الآمال لا تتحقق إلا إذا صبر المرء وطابت نفسه بما يجده في طريقه.

أي: حتى أدرك المنى.

وهو مؤول بمصدر معطوف بـ (أو) على مصدر متصيد من الكلام السابق، أي: ليكوننّ مني استسهال صعب أو إدراك منى، فهو معطوف على مصدر مفهوم من الفعل المتقدم.

وتكون بمعنى (إلا أن) إذا لم يصح وقوع (حتى) موقعها نحو قولك: (لأقتلنّ الكافر أو يسلم) أي: إلا أن يسلم، وقولك: (لألزمنّك أو تقضيَني حقي) و(لأضربنّك أو تسبقَني) فالمعنى: لألزمنّك إلا أن تقضيَني حقي، ولأضربنّك إلا أن تسبقَني. ومنه قول زياد الأعجم:

وكنت إذا غمزت قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما

المعنى: كنت إذا هجوت قومًا لم أترك لهم أديمًا صحيحًا حتى يرجعوا عن معاداتي، وضرب لذلك مثلاً حالة من يثقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها.

أي إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها. ولا يصح تقدير (حتى) في البيت؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر.

وهو أيضًا مؤول بمصدر معطوف بـ (أو) على مصدر متصيد من الكلام السابق، فإذا قلت: (لألزمنّك أو تقضيَني حقي) فالمعنى: ليكوننّ لزوم مني أو قضاء منك لحقي.

كذاك بعد (أو) إذا يصلح في ... موضعها حتى أو الا أن خفي

المعنى: كذلك يجب إضمار (أن) بعد (أو) إذا صلح في موضعها (حتى) أو (إلا أن).

❋ ❋ ❋

رابعًا - بعد فاء السببية: وهي التي تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها. وتأتي بعد نفي محض أو طلب محض.

فالنفي كقولك: (ما تأتينا فتحدثَنا) وهو يحتمل معنيين يجمعهما التنصيص على السبب:

أحدهما: أنك ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ أي: أنك لا تأتينا ولهذا لا تحدثنا ولو أتيتنا لحدثتنا، فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول.

والثاني: أنك تأتينا ولكن لا تحدثنا، والمعنى أنه يقع منك إتيان كثير ولا حديث منك.

وعلى الوجه الأول جاء قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] بمعنى: لا يقضى عليهم فكيف يموتون؟ أي: لا يقضى عليهم ولهذا لا يموتون.

ويمتنع أن يكون على الوجه الثاني، إذ يمتنع أن يكون المعنى أنهم يقضى عليهم ولكن لا يموتون.

فائدة:

يجوز رفع الفعل بعد الفاء فنقول: (ما تأتينا فتحدثُنا) وهو على معنيين:

العطف: أي: ما تأتينا فما تحدثنا. ونحو (لا أذهبُ إليه فأشتمُه) أي: لا أذهب إليه فلا أشتمُه.

والاستئناف: أي: إنك ما تأتينا ولكنك تحدثنا. ونحوه (أعطني فأشكرُك) أي: فأنا ممن يشكرك على كل حال، والمعنى: أنا قائم بشكرك. وبالنصب يكون المعنى: أعطني لأشكرك، أي: أنت لا تشكره الآن، وإنما يكون الشكر مسببًا عن العطاء. (م).

الخلاصة:

للفعل بعد الفاء ثلاثة أحوال:

١ - النصب: وذلك إذا قصد التنصيص على السبب نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٣]، وقوله: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦] وقولك: (لا تضربْ خالدًا فيهينَك).

وفي هذه الحال يكون معنى الفعل مخالفًا لما قبلها، فقولنا: (لم تزرنا فنكرمَك) بالنصب معناه: إنك لم تزرنا فكيف نكرمك، والمقصود أنك لو زرتنا لأكرمناك. ولو أتبع لكان الفعلان منفيين، ولكان المعنى أنك لم تزرنا فلم نكرمك.

ونحوه (هل يأتيك خالد فيعلمك) بالنصب، والمعنى: هل يجيئك ليعلمك؟

وقد يراد بالاستفهام النفي، أي: هو لا يأتيك فكيف يعلمك.

وبالاتباع يكون الاستفهام عن الإتيان والتعليم جميعًا، أي: فهل يعلمك؟

٢ - العطف: وذلك إذا كان الثاني بمعنى الأول فيتبعه في إعرابه نحو (لا تأتيني فتحدثُني) أي: أنت لا تأتيني فلا تحدثني، ونحو (أتأتيني فتحدثُني) والمعنى: أنك تستفهم عن الإتيان والحديث، ونحو (أريد أن

تأتيني فتحدثَني) أي: تريد الإتيان والتحديث، ونحو (لا تقم فتضربْ محمدًا) أي: لا تقمْ ولا تضربْ محمدًا، ولو نصبت لكان المعنى: لا تقمْ لأنك إن قمت ضربته، فإذا أردت هذا المعنى نصبت، ونحو (لم يدرس فينجحْ) أي: هو لم يدرس فلم ينجح، ولو قلت: (لم يدرس فينجحَ) بالنصب لكان المعنى: أنه لم يدرس فكيف ينجح؟

٣ ـ الاستئناف: وحكم الفعل بعدها الرفع، ومعناه يختلف عن المعنيين السابقين، إذ هو على تقدير مبتدأ محذوف عندهم وذلك نحو (لا تكرم خالدًا فيشتمُك) أي: فهو يشتمك، والمعنى أنه يشتمك على كل حال، أي هو قائم بشتمك فلا تعطِه، ونحو (أتعطيني فأشكرك؟) بالرفع، أي: أنا قائم بشكرك على كل حال، ولو نصبته لكان المعنى أنك إن أعطيتني شكرتك فتجعل العطاء سببًا للشكر، و(أعطني فأشكرك) أي أنا ممن يشكرك، فالشكر ثابت سواء أعطاك أم لم يعطك، ولو قلتها بالنصب لكان الشكر غير حاصل، وإنما يكون بعد العطاء.

ولو قلت: (ما زيد قاسيًا فيضرب عبده) بالنصب لكان المعنى: ليس هو قاسيًا فكيف يضرب عبده؟ أي هو لا يضربه، ولا يصح الرفع؛ لأن المعنى سيكون: ما هو قاسيًا فهو يضربه دومًا.

ومثله (ما تأتينا فتجهلُ أمرنا) أي: إنك لا تأتينا ولذا تجهل أمرنا، والمقصود أنك تجهل أمرنا، ونحو (لم تقرأ فتنسى) والمعنى: إنك لم تقرأ فأنت تنسى.

ونحو (ما أنت بصاحبي فأكرمك) فالرفع على معنى أنك لست بصاحبي ولكن أكرمك، أي: أنت قائم بإكرامه مع أنه ليس صاحبك.

والنصب على معنى: إنك لست بصاحبي فكيف أكرمك؟ أي: أنت لا تكرمه، ولا يجوز العطف لأنه ليس قبله ما يصح عطفه عليه.

فاتضح بهذا أن لكل تعبير معنى، فقولك: (لم تؤذه فيرهبك) بالجزم معناه أنك لم تؤذه فلم يرهبك، فالفعلان منفيان ماضيان في المعنى.

وبالنصب معناه أنك لم تؤذه فكيف يرهبك؟ أي ليس ثمة سبب لرهبتك فإنك لم تؤذه.

وبالرفع معناه أنك لم تؤذه وهو مع ذلك يرهبك، أي هو يرهبك على كل حال. (م).

❋ ❋ ❋

وأما الطلب فيشمل الأمر والنهي والتمني والترجي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض. فمثال الأمر قولك: (اصنع المعروف فتنالَ الشكر) فـ (تنال) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية. ومنه قول أبي النجم العجلي:

يا ناق سيري عنقًا فسيحا إلى سليمان فنستريحا

المعنى: يأمر الشاعر ناقته أن تجد في السير وتدأب عليه حتى يصل إلى ممدوحه سليمان بن عبد الملك بن مروان، وهناك يلقى الشاعر وناقته من الراحة ما ينسيهما متاعب السفر وعناءه.

ومثال النهي قولك: (لا تأكلْ كثيرًا فتمرضَ) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ﴾ [الأنفال: ٤٦] وقوله: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] وقوله: ﴿لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١].

ومثال الدعاء (ربي انصرني فلا أخذلَ) وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ﴾ [يونس: ٨٨] وقول الشاعر:

رب وفقني فلا أعدلَ عن سنن الساعين في خير سَنَنْ

المعنى: يدعو الله أن يهديه إلى الطريق المستقيم، طريق الصالحين الذين يسعون إلى الفلاح، فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف.

ومثال التمني: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٣] فـ (أفوز) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية.

ومثال الترجي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] وقوله: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [عبس: ٣ ـ ٤].

والفعل بعد الفاء في الرجا نصبْ ... كنصب ما إلى التمني ينتسبْ

المعنى: إن الفعل المضارع يُنصب بـ (أن) بعد الفاء الواقعة جوابًا للترجي، كما ينصب بعد الفاء الواقعة جوابًا للتمني.

ومثال الاستفهام قولك: (أين بيتك فأزورَك؟)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣] وقول الشاعر:

هل تعرفون لبناتي فأرجوَ أن ... تقضى فيرتدَّ بعض الروح للجسد

المعنى: يستفهم الشاعر من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلقت بها همته العالية فيترتب معرفتهم إياها قضاءها الذي ينشأ عنه راحة نفسه.

ومثال العرض (وهو الطلب بلين ورفق): (ألا تنزل عندنا فتصيبَ خيرًا) وقول الشاعر:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصرَ ما ... قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا

المعنى: يا ابن الكرام ألا تزورنا لترى بنفسك ما قد حدثوك عنا من حسن لقائنا للضيف وقيامنا بالواجب، فالذي يرى ليس كالذي يسمع.

ومثال التحضيض قولك: (هلّا تزورُنا فتحدثَنا) وقوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

وبعد فا جواب نفي او طلبْ ... محضين (أنْ) وسترها حتم نصبْ

المعنى: تنصب (أنْ) الفعل المضارع في حال كون سترها (أي إضمارها) حتمًا، أي: واجبًا، إذا وقعت جوابًا لنفي محض أو طلب محض.

ومعنى أن يكون الطلب محضًا أن لا يكون مدلولاً عليه باسم الفعل ولا بلفظ الخبر، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء نحو (صه فأحدثُك) و(حسبك الحديث فينامُ الناس).

ولكن لو أسقطت الفاء جزمته لوقوعه في جواب الطلب فتقول: (صه أحدثْك) و (حسبك الحديث ينمِ الناس)، لأنه إذا كان الأمر بلفظ الخبر أو باسم الفعل فلا ينصب جوابه مع الفاء ويقبل الجزم عند حذفها كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١٢].

والأمر إن كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمَه اقبلا

المعنى: إن الأمر إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه ـ وهي صيغة افعلْ ـ بل كان بلفظ الخبر مثلاً فإنه لا يجوز نصب المضارع بعد الفاء. وأما جزم هذا المضارع بعد سقوط الفاء فهو جائز.

❋ ❋ ❋

خامسًا: بعد (واو المعية): وهي التي تفيد حصول ما قبلها مع ما بعدها، فهي بمعنى (مع) تفيد المصاحبة نحو (لا تأكلْ وتضحكَ) أي: لا تجمع بين الأكل والضحك.

وتأتي بعد نفي محض أو طلب محض كفاء السببية.

فمثال النفي المحض قولك: (لم يفعل الخير ويندمَ) و (لا آمرُك بالمعروف وأعرضَ عنه) فـ (أعرض) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة

وجوبًا بعد واو المعية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

ومثال الأمر قول الشاعر:

فقلت ادعي وأدعوَ إنّ أندى — لِصوت أن ينادَى داعيان

المعنى: قلت لهذه المرأة التي خافت أن يدركنا العدو ادعي الناس وناديهم وأنا أدعو وأنادي مع دعائك لإغاثتنا؛ لأن أعلى الصوت في الذهاب نداء داعيين معًا.

ومثال النهي (لا تأمر بالصدق وتكذبَ) وقول أبي الأسود الدؤلي:

لا تنه عَن خلق وتأتيَ مثله — عار عليك إذا فعلت عظيم

المعنى: ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمرًا من الأمور وأنت تأتي مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه، ويقول لك: إنك إن فعلت ذلك ألزمت نفسك العار العظيم، وعابك الناس، ولم يقتدوا بكلامك.

أي: لا تجمعْ بينهما.

وقد ذكرنا أن معنى: (لاتأكل وتضحكَ) بالنصب، أي: لا تجمع بين الأكل والضحك. وبالإتباع على معنى النهي عن كل واحد منهما على حدة فيكون المعنى: لا تأكلْ ولا تضحكْ. وبالرفع على قصد الاستئناف، فإذا رفعت (تضحك) كان المعنى أنك أثبتّ له الضحك، أي (أنت تضحك) فهو ينهاه عن الأكل، ثم يقول له: (أنت تضحك) أي هذا شأنك، أو على معنى إباحة الضحك له.

ومثله (لا تأكلْ السمك وتشرب اللبن) فبنصب (تشرب) تكون الواو للمعية، والمقصود النهي عن الجمع بينهما وإباحة أن يأكل السمك على حدة وأن يشرب اللبن على حدة، وبجزمهما النهي عن كل واحد منهما، أي: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وبرفع (تشرب) على الاستئناف،

أي نهي عن الأول وإباحة الثاني، أي النهي عن أكل السمك وإباحة شرب اللبن، أي: ولك شرب اللبن.

ومثال التمني قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧].

ومثال الاستفهام قول الحطيئة:

ألم أك جارَكم ويكونَ بيني ... وبينكم المودة والإخاء

المعنى: كنت مواليًا لكم نازلاً في حماكم، وكان بيني وبينكم ألفة ومؤاخاة، ثم انحرفت عنكم وعدلت إلى غيركم، فلا بد أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم، فأنتم غير أهل للجوار والمودة.

جاء في الألفية:

والواو كالفا إن تفد مفهوم (معْ) ... كـ (لاتكنْ جلدًا وتظهرَ الجزعْ)

المعنى: إن الواو كفاء السببية في وقوعها بعد النفي والطلب المحضين، ونصب المضارع بعدها بأن المضمرة وجوبًا بشرط أن تكون دالة على المعية نحو (لا تكن جلدًا وتظهرَ الجزع).

والفعل المنصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد الفاء والواو هاتين مؤول بمصدر معطوف على المصدر المسبوك من الفعل المتقدم. فإذا قلت: (زرني فأكرمَك) فهو بتقدير (ليكن منك زيارة لي فإكرام مني إياك)، وإذا قلت: (لا تنهَ عن خلق وتأتيَ مثله) فهو بتقدير (لا يكنْ منك نهي عن خلق وإتيان مثله).

جزم المضارع في جواب الطلب:

إذا حذفت الفاء بعد الطلب وقُصد الجزاء جزم المضارع الذي بعدها، والعلة في ذلك أن الجملة كأنها أسلوب شرط، والجملة المضارعية كأنها جواب شرط، فإذا قلت: (زرني أكرمْك) فالفعل (أكرمك) مجزوم بالسكون لأنه جواب الطلب (زرني)، وتقدير الكلام: (إن تزرني أكرمْك).

ونحوه (ذاكر تنجحْ) وقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] وقول امرئ القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل

المعنى: قفا وأعيناني على البكاء عند تذكري حبيبًا فارقته ومنزلاً خرجت منه.

ومثال النهي (لا تهملْ في واجباتك تشعرْ بالندم)، ومثال الاستفهام (أين بيتك أزرْك؟)، ومثال التمني (ليت النفوس تصفو نعشْ سعداء)، وكذا الباقي.

فإن تقدم نفي أو خبر مثبت لم يصح جزم المضارع، بل يجب رفعه نحو (ما تأتينا تحدثُنا) ونحو (أنت تأتينا تحدثُنا) برفع (تحدثنا) في المثالين.

وإن أردت الاستئناف ولم تقصد الجزاء رفعت الفعل المضارع نحو (عجلْ ينزلُ المطر). وكذلك إذا كانت الجملة نعتًا لما قبلها نحو (ليت لي مالاً أنفقُ منه) وقولك: (صاحبْ رجلاً يدلُّك على الخير) وقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥ ـ ٦]، وكذلك إذا كانت الجملة في موضع الحال فإنك ترفع الفعل كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدّثر: ٦].

وبعد غير النفي جزمًا اعتمدْ إن تسقط الفا والجزاء قد قصدْ

المعنى: اعتمد جزم المضارع بعد غير النفي إن تسقط الفاء مع قصد الجزاء.

❋ ❋ ❋

ولا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول (إنْ) الشرطية على (لا) فتقول: (لا تدنُ من الأسد تسلمْ) بجزم

تسلم، إذ يصح: إن لا تدن من الأسد تسلم. ولا يجوز الجزم في قولك: (لا تدن من الأسد يأكلْك) إذ لا يصح: إن لا تدن من الأسد يأكلك.

ونحوه قولك: (لا تعجلْ في أمورك تسلمْ)، فالفعل (تسلم) مجزوم، لوقوعه في جواب الطلب، وهو النهي، ويصح أن تضع (إنْ) قبل (لا) فتقول: إن لا تعجل في أمورك تسلم.

وشرط جزم بعد نهي أن تضعْ (إن) قبل (لا) دون تخالف يقعْ

المعنى: شرط الجزم بعد النهي صحة المعنى بتقدير دخول (إنْ) الشرطية على (لا) الناهية.

❋ ❋ ❋

وقد ورد حذف (أنْ) ونصب الفعل بعدها شذوذًا كقولهم: (تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) وقولهم: (مرهُ يحفرَها) بنصب (يحفر) أي: مره أن يحفرَها، وقولهم: (خذ اللص قبل يأخذَك) أي: قبل أن يأخذَك، وقول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

المعنى: ألا أيها الإنسان الذي يزجرني ويلومني على حضور الحرب وحضور اللذات، هل تخلدني إن كففت عنها؟

أي: أن أحضرَ، فنصب الفعل المضارع (أحضر) بـ (أنْ) محذوفة.

جاء في الألفية:

وشذ حذف (أنْ) ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى

المعنى: شذ حذف (أنْ) مع إعمالها النصب في المضارع، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، وما رواه العدل منصوبًا من ذلك يقبل كما رواه.

جزم الفعل المضارع

يجزم الفعل المضارع إذا سبقه أداة من أدوات الجزم، وعلامات جزمه متعددة:

أ ـ السكون: وذلك إذا كان صحيح الآخر نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

ب ـ حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

ج ـ حذف النون من آخره إذا كان من الأفعال الخمسة نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ﴾ [السجدة: ٢٧].

ويجزم المضارع بعد أدوات ظاهرة وهي لم ولما ولام الأمر ولا الناهية، وبعد أدوات الشرط، وقد يجزم بغير أداة ظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١].

وإذا لاحظنا أدوات الجزم وجدناها على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يقلب زمن المضارع إلى ماضٍ وهي لم ولمّا.

القسم الثاني: ما يقلبه إلى الأمر وهي لام الأمر ولا الناهية، إذ إن (لا) الناهية أمر بالترك، فقولنا: (افعلْ) أمر بالفعل، و(لا تفعلْ) أمر بالترك.

القسم الثالث: أدوات الشرط، وهي أدوات تقوم بربط الجمل لغرض

تعليق حصول شيء بحصول شيء آخر نحو (إن تأتني أذهبْ معك) فذهابك معلّق بإتيانه.

يتبين من هذا أن أدوات الجزم ـ عدا أدوات الشرط ـ تخرج المضارع عن حقيقته إلى فعل آخر ماضيًا أو أمرًا.

جوازم الفعل المضارع:

وهي على قسمين: أحدهما: ما يجزم فعلاً واحدًا، والثاني ما يجزم فعلين وهي أدوات الشرط. وإليك التفصيل:

ما يجزم فعلاً واحدًا:

ويشمل لام الأمر ولا الناهية ولم ولمّا. ولنتحدث عن كل أداة من هذه الأدوات بشيء من التفصيل.

١ ـ لام الأمر:

وحين دخولها على الفعل المضارع يكون طلب فعل شيء كقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، وعند الإعراب نقول: اللام لام الأمر، و(ينفق) فعل مضارع مجزوم باللام وعلامة جزمه السكون.

وقد تحذف اللام ويبقى عملها وهو الجزم نحو قول أبي طالب:

محمد تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خفت من أمر تبالا

فـ (تفد) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وجازمه لام مقدرة، أي: لتفدِ.

وحركتها الكسر، وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقد تسكن بعد (ثم) كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحج: ١٥].

فائدة:

وتلزم فعل غير المخاطب للدلالة على الأمر، وذلك كأمر المتكلم

نفسه نحو (لأذهبْ إليه) وقول الرسول ﷺ: (قوموا فلأصلّ بكم)، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وأمر الغائب نحو (ليخبِرْه خالد بما حدث)، وكقوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا۟ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

وقد وردت قليلاً في أمر المخاطب، فإن الأصل في المخاطب أن يؤمر بفعل الأمر لا باللام نحو قوله ﷺ: (لتزرّه ولو بشوكة) وقوله: (لتقوموا إلى مصافّكم).

وهذا في الشعر أكثر نحو قول الشاعر:

لتقمْ أنت يا ابن خير قريش   فتقضي حوائج المسلمينا

وقد يخرج المجزوم بلام الأمر إلى معنى آخر، كما يخرج الأمر من معناه إلى معنى آخر وذلك كالدعاء نحو (ليغفر الله لك)، والتهديد نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، والخبر نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] أي فيمد. (م).

٢ ـ لا الناهية:

وهي موضوعة لطلب الترك نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، وقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

فائدة:

من أساليب العربية أن يُنهى الفاعل والمراد غيره نحو (لا أَرينَّك ههنا) فقد جاءت (لا) لنهي المتكلم، والمنهيّ في الحقيقة هو المخاطب، أي لا تكن هنا حتى لا أراك.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ [التوبة: ٨٥] فالنهي للأموال، إذ

أسند الإعجاب إليها، والمنهيّ في الحقيقة هو المخاطب، أي لا تعجبْ يا محمد بأموالهم.

ونحو قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [الأعراف: ٢٧] فقد نهى الشيطان، والمنهيّ في الحقيقة هم المخاطبون. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ﴾ [فاطر: ٥] فالنهي موجه لفظًا للدنيا، وللغَرور وهو الشيطان، والمنهيّ في الحقيقة هم المخاطبون.

وقد يخرج المجزوم بـ (لا) الناهية عن معنى النهي إلى معنى آخر كالدعاء نحو (لا يفضضِ الله فاك)، والتهديد نحو قولك لابنك مهددًا: (لا تقرأ ولا تذهبْ إلى المدرسة)، والتمني ومنه مخاطبة ما لا يعقل نحو (يا عينيّ لا تجمدا) و(لاتخنّي أيها البصر) وغير ذلك من المعاني. (م)

٣ ــ لم:

تختص بنفي المضارع، وتقلب زمنه ماضيًا نحو (لم أذهبْ أمسِ)، قال تعالى: ﴿فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ﴾ [الأنفال: ١٧].

فائدة:

وهي لنفي (فعَل)، فإذا قلت (حفظ) فنفيه (لم يحفظ).

والمنفي بها قد يكون منقطعًا نحو قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ [الإنسان: ١] أي: ثم كان، ونحو قولنا: (لم يقم خالد أمس)، وقد يكون متصلاً بالحال نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا﴾ [مريم: ٤] يعني إلى الآن، ونحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَمۡ يُظَٰهِرُواْ عَلَيۡكُمۡ أَحَدٗا﴾ [التوبة: ٤] وقد يكون مستمرًا نحو قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص: ٣]، وقوله: ﴿وَأَنۡهَٰرٞ مِّن لَّبَنٖ لَّمۡ يَتَغَيَّرۡ طَعۡمُهُۥ﴾ [محمد: ١٥]. (م).

٤ ـ لمّا:

تختص بنفي المضارع أيضًا، وتقلب زمنه ماضيًا نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقوله: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، وقولنا: (لما يأتِ خالد).

فائدة:

وهي لنفي (قد فعل) فإذا قلت: (قد حضر) فنفيه (لمّا يحضرْ).

والفرق بين (لم) و(لما) من أوجه هي:

١ ـ أن المنفي بـ (لم) قد يكون منقطعًا وقد يكون مستمرًّا، في حين أن المنفي بـ (لما) مستمر النفي إلى حين التكلم. فإذا قلت: (لما يحضرْ خالد) فمعناه أنه إلى الآن لم يحضر، في حين أن قولك: (لم يحضر خالد) يحتمل أنه لم يحضر إلى الآن، ويحتمل أنه لم يحضر في وقت من أوقات المضي، ثم حضر.

ولذا يصح أن يقال: (لم ينجح محمد في العام الماضي وقد نجح هذا العام)، ويمتنع أن يقال: (لما ينجح ثم نجح)؛ لأن قولنا: (لما ينجح) يفيد استمرار النفي إلى وقت التكلم، وتقول: (لم يقمْ ثم قام) ويمتنع أن نقول: (لما يقم ثم قام).

٢ ـ أن منفي (لما) لا يكون إلا قريبًا من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي (لم)، فقد يكون منفيها قريبًا أو بعيدًا، تقول: (لم يكن زيد في العام الماضي مقيمًا) ولا يجوز (لما يكن)، وذلك أن (لم) لنفي (فعلَ) وهذا الفعل يحتمل القرب والبعد، فمن البعيد قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، وقوله: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١١]، ومن القريب قولنا: (حضر الآن محمد)، وقوله تعالى:

﴿إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ [النساء: ١٨]، في حين أن (لما) لنفي (قد فعل)، و(قد) تفيد القرب كما سبق تقريره.

٣ ـ أن المنفي بـ (لما) فيه معنى التوقع، وليس كذلك المنفي بـ (لم)، فقولنا: (لمّا يحضر خالد) معناه أنه لم يحضر، وهو متوقع حضوره. وليس في قولنا: (لم يحضر خالد) معنى التوقع، قال تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] ومعناه أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع.

وذلك أن (لمّا) لنفي (قد فعل)، و(قد) فيها معنى التوقع، و(لم) لنفي (فعلَ) وليس فيه معنى التوقع. فقولك: (قد حضر محمد) معناه أنه كان متوقعًا حضوره فحضر، و(لمّا يحضر) معناه أنه لم يحضر، وهو متوقع حضوره.

٤ ـ أن (لمّا) لا تقترن بأداة الشرط، بخلاف (لم)، قال تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] ولا يقال: (إنْ لمّا تفعلْ) ولا (منْ لمّا يحكم).

٥ ـ يجوز الاستغناء بـ (لمّا) عن ذكر منفيها إذا دل عليه دليل، تقول: (قاربت البلد ولمّا) أي: ولمّا أدخلْه، ولا يجوز حذف الفعل بعد (لم) فلا يقال: (قاربت البلد ولم) وذلك أن (قد) يستغنى بها فلا يذكر ما بعدها، قال النابغة الذبياني:

أزف الترحل غير أن ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأنْ قد

أي: وكأنْ قد زالت. (م).

يقول ابن مالك:

بلا ولام طالبًا ضع جزما ... في الفعل هكذا بلم ولما

المعنى: اجزم الفعل المضارع بـ (لا) واللام عندما تكون طالبًا بهما، أي تستخدمهما أداتي طلب، واجزمه أيضًا بلم ولما.

الشرط:

معنى الشرط أن يقع الشيء لوقوع غيره، أي أن يتوقف الثاني على الأول، فإذا وقع الأول وقع الثاني نحو (إن زرتني أكرمتك) فالإكرام متوقف على الزيارة، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١].

هذا هو الأصل، وقد يخرج الشرط عن ذلك فلا يكون الثاني مسبّبًا عن الأول، ولا متوقفًا عليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ [الأعراف: ١٧٦] فلهث الكلب ليس متوقفًا على الحمل عليه أو تركه، فهو يلهث على كل حال، وإنما ذكر صفته فقط، ونحو قوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢] والله لا يحب الكافرين سواء تولّوا أم آمنوا، فليس الثاني مشروطًا بالأول ولا مسببًا عنه، ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٤] فهو لا يعبد غير الله سواء شكّوا أم آمنوا، وقوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] فهم لا يسمعون الدعاء سواء دعوهم أم لم يدعوهم، وقوله: ﴿فَإِن يَصْبِرُوا۟ فَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤] والنار مثواهم صبروا أم لم يصبروا.

فليس الشرط على هذا من باب السبب والمسبب دومًا وإنما الأصل فيه أن يكون ذلك. (م).

فعل الشرط:

يقع فعل الشرط ماضيًا ومضارعًا نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩]، وقوله: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

قالوا والماضي يفيد الاستقبال في الشرط كقوله تعالى: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، ونحو (إن زرتني أكرمتك) والمقصود: إن تزرني.

وقد ذهب النحاة إلى إن القصد من مجيء الشرط ماضيًا ـ وإن كان معناه الاستقبال ـ هو إنزال غير المتيقن منزلة المتيقن، وغير الواقع منزلة الواقع.

ويبدو أن استعمال الشرط بصيغة الماضي أو المضارع قد يكون لغير ذلك.

١ ـ فإن التعبير بالفعل الماضي قد يفيد افتراض حصول الحدث مرة، في حين أن المضارع قد يفيد افتراض تكرر الحدث وتجدده، قال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ﴾ [البقرة: ٢٧١] فجاء بالفعل المضارع؛ وذلك لأن هذه الأحداث تتكرر وتتجدد.

وقال: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فجاء بالفعل الماضي وذلك لأن الطلاق لا يتكرر تكرر الصدقات.

وقال: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وقال: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧] لما ذكرت.

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان: ١٢] فجاء بـ (يشكر) بصيغة المضارع و(كفر) بصيغة المضي، وذلك لأن الشكر يتجدد ويكثر وليس كذلك الكفر، فإن الكفر يحصل ابتداء ويبقى صاحبه عليه إلا إذا شاء الله. فالشكر عمل يومي متجدد بخلاف الكفر الذي هو الاعتقاد.

وقال تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]

وقال: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] فجاء في القتل الخطأ بالفعل الماضي؛ لأنه خطأ لا يتكرر وهو قليل، بخلاف القتل العمد وهو الإصرار على قتل المؤمن، فقد جاء به بصيغة المضارع الدالة على الاستمرار والتجدد لأنه يتكرر وقوعه.

وقال: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩].

وقال: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

فجاء في الآية الأولى بالمضارع (تعودوا)، وفي الآية الثانية بالماضي (عدتم) وذلك أن الآية الأولى نزلت بعد معركة بدر في كفار قريش، وهو تهديد للمشركين وإشعار للمؤمنين بأن المشركين سيكررون العودة إلى القتال، وهو ما حصل، وأخبرهم بأن الله سيعود إلى نصر المؤمنين ومحق باطل الكافرين.

وأما الآية الثانية ففي بني إسرائيل، وقد ذكر أنهم يفسدون في الأرض مرتين، فأخبر بأن لهم العودة بعد تلك المرة.

فجاء بالمضارع للدلالة على الاستمرار والتجدد، بخلاف الثانية.

٢ ـ قد يؤتى بالفعل الماضي مع الشرط للدلالة على وقوع الحدث جملة واحدة وإن كان مستقبلاً، ويؤتى بالمضارع لما كان يتقضّى ويتصرم شيئًا فشيئًا، أي مستمرًّا كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي إذا حصل هذا، ولذا عبّر عنه بالماضي، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] وذلك أن المخالطة مستمرة متطاولة ليست كالإحصار فعبّر عنها بالمضارع.

وقوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٩] فإن معناه إذا وقع الخوف أو إذا حصل الأمن. بخلاف قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن

﴿قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨] فإن فيه معنى الاستمرار والتحسّب بخلاف ما قبلها.

وقال: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨] ولا يحسن في هذا (إن عدَدتم) وذلك لأن هذا الفعل لا يُفرغ منه؛ لأن نِعَم الله كثيرة، فجاء فيه بالفعل المضارع لأنه متطاول.

٣ ـ ويكثر التعبير بالفعل الماضي عن الحكم الثابت القائم على المشاهدة والتجربة الماضية، وهو ما يكون في الحِكَم ونحوها نحو (من صبر ظفر) و (من رام العلا سهر الليالي)، بخلاف ما لم يكن كذلك نحو (من يعمل يأكل) فهذه قاعدة تضعها للمستقبل، فلا يحسن فيها (من عمل أكل). (م)

أدوات الشرط الجازمة:

١ ـ إنْ: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، وقوله: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

فائدة:

تستعمل (إنْ) في المعاني المحتملة الوقوع نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، وقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، والمشكوك في حصولها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، والمعاني المفترضة التي لا وقوع لها في المشاهدة نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ﴾ [القصص: ٧١]، والمعاني المستحيلة نحو قولنا: (إن استطعت فاخرج من ملك الله)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، وقوله: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ

وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَـٰنٍ﴾ [الرحمن: ٣٣]. (م).

٢ ـ مَنْ: وهي أداة شرط للعاقل نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]. ويعرب بحسب موقعه من الجملة، فقد يكون في محل رفع مبتدأ كما في الآية الكريمة، وقد يكون في محل نصب مفعولاً به نحو (من تساعدْ أساعدْه).

٣ ـ ما: وهي أداة شرط لغير العاقل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]. فـ (ما) في الآيتين اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

٤ ـ مهما: وهي أداة شرط لغير العاقل أيضًا نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وقول امرئ القيس:

أغرك مني أن حبك قاتلي وأنك مهما تأمري القلب يفعلِ

فـ (مهما) في الآية والبيت اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

٥ ـ أيّ: وهي بحسب ما تضاف إليه، فتكون للعاقل إذا أضيفت للعاقل نحو (أيَّ رجلٍ تكرمْ أكرمْ)، وتكون لغير العاقل إذا أضيفت لغير العاقل نحو (أيَّ كتابٍ تأخذْ آخذْ) و (أيَّ مذهبٍ تقل به أقلْ به)، وتكون للزمان إذا أضيفت إليه نحو (أيَّ يوم تسافرٍ أسافر)، وللمكان إذا أضيفت إليه نحو (أيَّ بقعةٍ جميلةٍ تقصد أقصد) وتكون حينئذ منصوبة على الظرفية.

وقد تنضم إليها (ما) نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]. فـ (أيًّا) اسم شرط مفعول به للفعل (تدعوا) منصوب بالفتحة، و(ما) زائدة للتأكيد.

٦ ـ متى: اسم شرط جازم، وهي في محل نصب على الظرفية الزمانية نحو (متى تأتِني أكرمْك) وقول الحطيئة:

متى تأتِه تعشو إلى ضوء ناره تجدْ خير نار عندها خير موقد

المعنى: متى تأت عمر رضي الله عنه قاصدًا ناره راجيًا عندها القرى والخير تلق خير نار بسبب أنها نار قرى عندها خير موقد لأن موقدها كريم.

وقول الآخر:

متى تزرْه تلقَ من عَرفه ما شئت من طيبٍ ومن عطرِ

ففي البيت الأول: (متى): اسم شرط جازم وهو ظرف زمان، (تأتِ): فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وهو فعل الشرط، (تجد): فعل مضارع مجزوم بالسكون وهو جواب الشرط. وكذا إعراب البيت الثاني.

٧ ـ أيان: وهي في محل نصب على الظرفية الزمانية أيضًا نحو (أيان تهربْ أهربْ معك) وكقول الشاعر:

أيان نُؤْمِنْك تأمنْ غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

المعنى: إن نعطك الأمان في أي وقت من الأوقات لم تخف من غيرنا بل تسلم من ضرره، وإذا لم تنل الأمن منا فإنك تبقى خائفًا.

فـ (أيان) اسم شرط جازم ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب، (نؤمِنك) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم، (تأمن) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم.

٨ ـ أينما: وهي ظرف مكان مبهم كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ

﴿ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] وقوله: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦] وكقول كعب بن جعيل:

صَعدة نابتة في حائرٍ أينما الريحُ تميّلها تملْ

المعنى: شبه امرأة ذكرها في بيت سابق بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب، والريح تعبث بها وتميلها، وهي تميل مع الريح.

(أين): اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية، و(ما): زائدة للتوكيد، (الريح): فاعل لفعل محذوف يقع فعلاً للشرط يفسّره ما بعده، والتقدير: أينما تميلها الريح.

٩ ـ إذما: وهي حرف شرط جازم بمعنى (إنْ) عند أكثر النحويين يفيد الشرط. وذهب قسم آخر إلى أنها باقية على ظرفيتها وهو ما نرجحه، فهي ظرف للاستقبال نحو (إذما تقمْ أقمْ) وكقول الشاعر:

وإنك إذما تأتِ ما أنت آمر به تُلفِ مَن إياه تأمر آتيا

المعنى: إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك به وجدت المأمور آتيًا به، يريد أن الأمر بالمعروف لا يؤتي ثمرته إلا إذا كان الآمر مؤتمرًا به ليقتدي المأمور به بعد أن يثق بإخلاصه في دعوته.

فـ (إذما) شرطية، و(تأتِ) فعل الشرط، و(تُلفِ) جوابه.

١٠ ـ حيثما: وهو اسم مكان مبهم كقولك: (حيثما تجدْ صديقًا وفيًّا تجدْ كنزًا نفيسًا) وكقوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقول الشاعر:

حيثما تستقمْ يقدّر لك الله نجاحًا في غابر الأزمان

المعنى: أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغباته ونواله ما يريد.

فـ (حيث): اسم شرط جازم مبني على الضم في محل نصب على الظرفية المكانية، و(ما): زائدة، (تستقم): فعل مضارع مجزوم فعل الشرط، (يقدر): فعل مضارع مجزوم جواب الشرط.

١١ ـ أنّى: وهي ظرف للمكان يفيد العموم نحو (أنّى تذهبْ أذهبْ)، وكقول الشاعر:

فأصبحت أنّى تأتِها تستجرْ بها ... تجدْ حطبًا جزْلاً ونارًا تأجّجا

فـ (أنّى) شرطية، و(تأتِها) فعل الشرط، و(تجدْ) جوابه.

ويبدو أنها أكثر عمومًا من (أين) لمكان المدّة فيها، فإن إطلاق الألف قد يدل على سعة المكان فيها.

وهذه الأدوات التي تجزم فعلين كلها أسماء إلا (إنْ، وإذما) فإنهما حرفان. وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحدًا كلها حروف.

واجزم بإن ومن وما ومهما ... أيٌّ متى أيان أين إذما

وحيثما أنّى وحرف إذما ... كإن وباقي الأداوت أسما

وهذه الأدوات التي سبق ذكرها تقتضي جملتين: إحداهما وهي المتقدمة تسمى فعل الشرط، والثانية وهي المتأخرة تسمى جوابًا وجزاءً. ويجب في الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية نحو (إن تسافرْ أسافرْ معك) و (إنْ زارني أخوك فله الفضل).

فعلين يقتضين: شرط قدّما ... يتلو الجزاء وجوابًا وسما

المعنى: هذه الأدوات المذكورة تطلب فعلين الأول هو الشرط، ويكون مقدمًا، والثاني يتلوه ويجيء بعده وهو الجزاء، ويسمى جواب الشرط.

فعل الشرط وجزاؤه:

إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين فيكونان على أربعة أضرب:

١ ـ أن يكونا مضارعين كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، وقوله: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. فـ (تعودوا) في الآية الأولى مضارع مجزوم بحذف النون، وهو فعل الشرط، و(نعد) مضارع مجزوم بالسكون جواب الشرط. والإعراب نفسه ينطبق على الآية الثانية.

٢ ـ أن يكون الفعلان ماضيين نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧] فـ (أحسن): فعل ماض مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والثانية جواب الشرط، ومنه قوله: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

٣ ـ أن يكون فعل الشرط ماضيًا وجوابه مضارعًا كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥].

٤ ـ أن يكون فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا نحو ما في الأثر (من يقمْ ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه)، ومنه قول عائشة: (إن أبا بكر رجل أسيف متى يقمْ مقامك رقّ)، ومنه قول أبي زيد الطائي:

مـن يـكـدْنـي بـسـيّءٍ كـنـتَ لـه ... كـالـشـجـا بـيـن حـلـقـه والـوريـد

المعنى: يرثي ابن أخته، ويعدد محاسنه فيقول: كنتَ لي بحيث إن من أراد أن يخدعني ويمكر بي فإنك تقف في طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه، كما يقف الشجا ـ وهو ما يعترض في الحلق كالعظم ـ في الحلق فيمنع وصول شيء إلى الجوف.

فـ (كنت) فعل ماض في محل جزم جواب الشرط.

ومـاضـيـيـن أو مـضـارعـيـن ... تـلـفـيـهـمـا أو مـتـخـالـفـيـن

وإذا كان فعل الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا جاز جزم الجواب ورفعه نحو (إن قام سعيدٌ يقمْ خالدٌ) أو (يقومُ خالدٌ)، ونحوه (إن جئتني أزرْك) أو (إن جئتني أزورُك). ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ يقول لا غائب مالي ولا حرِمُ

المعنى: إن هذا الممدوح كريم جواد، سخي يبذل ما عنده، فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترفد عطاءه لم يعتذر إليه بغياب ماله ولم يمنعه إجابة سؤاله.

وبعد ماضٍ رفعك الجزا حسن ....

فائدة:

ذكرنا أنه إذا وقع جواب الشرط مضارعاً، والشرط ماضياً، جاز في جواب الشرط وجهان: الرفع والجزم نحو (إن جئتني أزرْك) و(إن جئتني أزورُك) فما الفرق بين التعبيرين في المعنى؟

الذي يبدو أن رفع الفعل أقوى وأدل على الإمضاء من جزمه، وذلك لأن أصل الكلام في الرفع تقديم المتأخر، والتقدير في الجملة الثانية (أزورُك إن جئتني) فيكون الكلام في الرفع قد بني على إمضاء الحدث ثم أدرك المتكلم الشرط مؤخرًا. وأما في الجزم فقد بني الكلام على الشرط ابتداءً ولذلك جزم الجواب.

فبالجزم يكون الكلام مبنيًّا على الشرط، وبالرفع يكون الكلام مبنيًّا على الإمضاء ولو كان مبنيًّا على الشرط لجزم. (م).

وإذا كان فعل الشرط مضارعًا والجواب مضارعًا وجب الجزم فيهما. ورفع الجزاء ضعيف كقول عمرو بن خثارم البجلي:

يا أقرع بن حابس يا أقرعُ إنك إنْ يصرعْ أخوك تُصرَعُ

فوقع جواب الشرط (تصرعُ) مضارعًا مرفوعًا، وفعل الشرط (يصرع) مضارع، وذلك واهٍ ضعيف.

وقد قرئ شذوذًا: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ برفع (يدرككم).

ويقول ابن مالك:

.... ورفعه بعد مضارع وهنْ

اقتران جواب الشرط بالفاء:

قد يقترن جواب الشرط بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ﴾ [الحج: ١٨] ويجب ذلك إذا كان الجواب لا يصلح أن يقع شرطًا، فإن صلح وقوعه شرطًا فلا يجب ربطه بالفاء.

مثال ذلك: (من سعى في الخير فسعيه مشكور) فجملة جواب الشرط (سعيه مشكور) وهو لا يصلح أن يكون في محل الشرط؛ لأنه جملة اسمية، والشرط لا يكون إلا فعلاً، فأُتي بالفاء للربط بين جملة الجواب وجملة الشرط.

والفاء واقعة في جواب الشرط، والجملة الاسمية (سعيه مشكور) في محل جزم جواب الشرط.

ويذكر النحاة المواطن التي يجب فيها اقتران الجواب بالفاء وهي ما يأتي:

١ ـ الجملة الاسمية كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، وقوله: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وقولك: (من جدّ فالمستقبل له) و(من سعى في الخير فسعيه مشكور).

وعند الإعراب نقول: الفاء واقعة في جواب الشرط، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

٢ ـ أن يكون طلبيًّا كفعل الأمر نحو (إنْ جاءك محمد فأكرمْه) و (إن

حياك أحد بتحية فحيّه بأحسن منها) وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١]، والدعاء نحو (يا رب إن هفوت فلا تحرمني المغفرة)، والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، والتمني نحو (العافية أغلى ما في الحياة إن وهبها الله لإنسان فليته يرعى حقها)، والنهي نحو قولك: (إن جاءك خالد فلا تستقبله).

٣ ـ أن يكون فعلاً جامدًا نحو قولك: (من أفشى سر الصديق فليس بأمين)، وقوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩ ـ ٤٠]، وقوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨].

٤ ـ أن يكون مقترنًا بحرف استقبال كالسين وسوف كقوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقوله: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦].

٥ ـ الجملة الفعلية المنفية بـ (ما) نحو (إنْ زارني محمدٌ فما أكرمه)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٠] وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]، أو بـ (لن) نحو (إن زارني محمد فلن أفرّط في حقه)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

٦ ـ أن يكون الجواب جملة فعلية مصدرة بـ (قد) نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، وقوله: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦].

هذه أهم المواطن التي تقترن بها الفاء. وهي لا يصح أن تقع شرطًا، فإذا وقعت جوابًا اقترنت بالفاء.

اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وبقد وبالتنفيس

والقاعدة تقول: إذا لم يصلح الجواب لأن يكون شرطًا وجب اقترانه بالفاء، وذلك بأن يكون جملة اسمية، أو فعلية فعلها طلبي أو جامد أو مسبوق بلن أو قد أو ما أو السين أو سوف.

واقرن بفا حتمًا جوابًا لو جعلْ شرطًا لإن أو غيرها لم ينجعلْ

المعنى: اقرن بالفاء وجوبًا كل جواب لو جعلته فعل شرط للأداة (إن) أو لغيرها من أخواتها (لم ينجعل) أي: لم يصلح فعلاً للشرط.

اقترانه بـ (إذا) الفجائية:

إذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء. ويجوز أن تحل (إذا) الفجائية محل الفاء كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. وتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

ويذكر النحاة لذلك شروطًا وهي:

أ ـ أن يكون جملة اسمية، فإن كان فعلية لم يجز اقترانها به، فلا يجوز اقترانها في نحو قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦].

ب ـ ألا تكون مقترنة بحرف نفي.

ج ـ ألا تكون مقترنة بـ (إنّ) المؤكدة، فلا يصح أن تقول: (إن تذهب إذا إني معك).

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥]، وقوله: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥].

وتخلف الفاء (إذا) المفاجأهْ كـ (إن تجد إذا لنا مكافأهْ)

المعنى: إن (إذا) الفجائية تخلف الفاء وتحل محلها فيصدّر بها الجواب الذي لا يصلح أن يكون شرطًا مثل (إن تجد إذا لنا مكافأة).

العطف على فعل الشرط:

إذا وقع بعد فعل الشرط فعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء جاز فيه وجهان:

١ ـ اعتبار (الواو) و(الفاء) حرفي عطف، والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على فعل الشرط، فمثال اعتبار الواو حرف عطف قولك: (إن تضرب خالدًا وتهنْه أغضبْ عليك) وقولك: (إن تعملْ وتثابرْ تنجحْ) و(إن تحلفْ وتكذبْ تأثمْ) و(إنْ تقضِ وتعدلْ تدركْ رضا الناس).

ومثال اعتبار الفاء حرف عطف قولك: (إن تعنّف أخاك فتغضبْه لا أكلمْك).

٢ ـ اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية، والمضارع بعدهما منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا. فمثال اعتبار الفاء للسببية قولك: (إن تعنّف أخاك فتغضبَه لا أكلمْك) فـ (تغضبه) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية.

ومثال اعتبار الواو للمعية قولك: (إن تضرب خالدًا وتهينَه أغضبْ عليك) فـ (تهينَه) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية. ومثله قولك: (إن تعملْ وتثابرَ تنجحْ)، و(إن تحلفْ وتكذبَ تأثمْ)، و(إنْ تقضِ وتعدلَ تدركْ رضا الناس). ومنه قول الشاعر:

ومن يقتربْ منا ويخضعَ نُؤْوِه — ولا يخشَ ظلمًا ما أقام ولا هضما

المعنى: من أراد أن ينزل في جوارنا ويستظل بحمايتنا ويكون خاضعًا لنا منقادًا لمشيئتنا فإننا نؤويه ولا يخاف ظلمًا ولا غمطًا طيلة إقامته عندنا.

فالفعل (يخضع) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية.

وجزمٌ او نصبٌ لفعل اثر فا أو واو ان بالجملتين اكتَنَفا

المعنى: إذا وقع بين فعل الشرط وجوابه فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز جزمه ونصبه. أي أن المضارع المسبوق بأحد هذين الحرفين يتعين نصبه أو جزمه إن اكتنفته الجملتان، أي أحاطت به جملتا الشرط والجواب.

العطف على الجواب بالواو أو الفاء:

إذا وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ ـ الجزم: بالعطف على جواب الشرط، نحو قولك: (من يأكل كثيرًا يتخمْ ويمرضْ) فـ (يمرض) فعل مضارع معطوف على الجواب (يتخم) مجزوم بالسكون، وقولك: (إن تكرم سالمًا أكرمْك وأساعدْك) بجزم (أساعدك)، وقولك: (من يتّبعْ هواه يشقَ ويندمْ) بجزم (يندم)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فقد قرئت بجزم (يغفر) عطفًا على الجواب.

٢ ـ النصب: على اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية، فالمضارع بعدهما منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا نحو قولك: (من يأكل كثيرًا يتخمْ فيمرضَ) فـ (يمرض) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، ومثله قولك: (إن تكرم سالمًا أكرمْك وأساعدَك) فـ (أساعدك) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، ونحوه قولك: (من يتّبعْ هواه يشقَ ويندمَ) بنصب (يندم).

٣ ـ الرفع: على اعتبار (الواو) و(الفاء) حرفي استئناف نحو قولك:

(من يأكل كثيرًا يتخمْ فيمرضُ) فـ (يمرض) فعل مضارع مرفوع لوروده بعد الفاء الاستئنافية، ومثله قولك: (إن تكرم سالمًا أكرمْك وأساعدُك) برفع (أساعدك) لوروده بعد الواو الاستئنافية، وقولك: (من يتّبعْ هواه يشقَ ويندمُ) برفع (يندم)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فالفاء استئنافية، والمضارع مع فاعله المستتر جملة استئنافية، وبعضهم يقدر مبتدأ، أي: فهو يغفر.

ويقول النابغة الذبياني:

فإن يهلكْ أبو قابوسَ يَهلِكْ ... ربيعُ الناس والبلدُ الحرامُ
ونأخذُ بعده بذِناب عيش ... أجبِّ الظهر ليس له سنامُ

المعنى: إذا مات أبو قابوس ـ وهو النعمان بن المنذر ـ ذهب معه الخصب والنماء وأمن الناس وطمأنينتهم وراحة بالهم. ثم شبه الشاعر الحياة بعد النعمان والعيش في ظلال غيره وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرها ببعير قد أضمره الهزال وقطع الإعياء والنصَب سنامه.

روي بجزم (نأخذ) ورفعه ونصبه.

والفعل من بعد الجزا إن يقترنْ ... بالفا أو الواو بتثليث قمنْ

المعنى: إن الفعل المضارع إذا جاء بعد جواب الشرط وجزائه وقد اقترن بالفاء أو الواو فهو جدير بالتثليث، أي: الأوجه الثلاثة التي تقدمت.

فائدة:

إذا قلنا: (إن تكرم سالمًا أكرمْك وأساعدك) فمعنى الجزم أنك تساعده إن أكرم سالمًا، ومعنى الرفع أنك تساعده على كل حال وليست مساعدتك له مرتبطة بالشرط. ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا

﴿يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١] فجاء الفعل مرفوعًا، والمعنى أنهم لا ينصرون، وليس ذلك مشروطًا بالقتال، وإنما هو خبر مستأنف، ولو جزم لكان مشروطًا بالقتال. (م) .

والقاعدة للموضعين باختصار: أنه إذا تلا فعل الشرط مضارع مقترن بالواو أو الفاء جاز فيه وجهان: الجزم على العطف، والنصب على إضمار (أنْ). أما إذا تلا الجواب مضارع مسبوق بإحداهما فيجوز فيه الجزم والنصب لما سبق، والرفع على الاستئناف.

حذف الجواب:

أ ــ حذفه وجوبًا:

يحذف جواب الشرط وجوبًا بشرطين:

١ ـ أن يتقدم عليه أو يكتنفه ما يدل عليه.

٢ ـ أن يكون فعل الشرط ماضيًا نحو (أزورك إن زرتني) فحذف جواب الشرط لدلالة (أزورك) عليه. ونحوه (أنت مفلح إن صدقت) فحذف جواب الشرط لدلالة (أنت مفلح) عليه، فتقدير الجواب: أنت مفلح إن صدقت فأنت مفلح. ومثله (أنت إن صدقت مفلح) وقال تعالى: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠] .

ونحوه قولك: (ستندم إنْ ظلمت)، و(أنت جبان إن كذبت)، و(أنت إن قلت الحق شجاعٌ).

ملاحظة:

عند الكوفيين أن جواب الشرط هو المتقدم، ففي نحو (أزورك إن زرتني): (أزورك) هو الجواب عندهم.

وقد ردّ البصريون ذاك بأنه لو كان الجواب هو المتقدم لجزم إذا كان

فعلاً، وللزمته الفاء إذا كان جملة اسمية، فكان يصح أن يقال: (أزرْك إن زرتني) و (فأنت مفلح إن صدقت).

ويرده أيضًا أننا نقول: (إذا أمطرت السماء نبت الزرع) ولا نقول: (نبت الزرع إذا أمطرت السماء) بل نقول: (ينبت الزرع). ونقول: (إذا فارقته الحمى خرج) ولا نقول: (خرج إذا فارقته الحمى) بل نقول: (يخرج). ونقول: (إن زرتني زرتك) ولا نقول: (زرتك إن زرتني) بل نقول (أزورك) فدل على أن المتقدم ليس جوابًا للشرط. (م).

فائدة:

ذهب جماعة من البصريين إلى أن ثمة فرقًا في المعنى بين التقديم والتأخير، فإن قولنا: (أزورك إن زرتني) الكلام فيه مبني على الوعد غير المشروط ثم بدا للمتكلم أن يشترط، بخلاف ما إذا بدأ بالشرط فقال: (إن زرتني زرتك) فإنه بناه ابتداءً على الشرط.

وأما إذا اكتنفه ما يدل عليه نحو قولنا: (أنت إن درست ناجح) فالشرط في نحوه اعتراض من غير شك، فأنت بنيت كلامك على اليقين ثم اعترضك الشرط قبل أن تتم الكلام. ونحوه (محمد ظننت مسافر) فإنك أردت أن تخبر عن سفر محمد باليقين ثم اعترضك الظن.

وعلى هذا نحن نقول:

إن درست فأنت ناجح.

أنت إن درست ناجح.

أنت ناجح إن درست.

فالجملة الأولى مبنية على الشرط ابتداءً، والثانية مبنية على اليقين، والشرط معترض، والثالثة مبنية على اليقين، حتى إذا مضى الكلام على اليقين أدركك الشرط، فاستأنفته في الكلام. فالنجاح في الجملة الأخيرة

آكد؛ لأن الإخبار مضى على اليقين، أما الشرط فمتأخر، ثم الثانية؛ لأن الشرط اعترض الخبر، ثم الأولى؛ لأن الكلام فيها مبني على الشرط ابتداءً.

أما الاشتراط للحذف أن يكون فعل الشرط ماضيًا في كل ما مر مع القسم أو مع غيره فإنه يبدو أن العرب لا تجزم بعد أداة الشرط إلا إذا أرادت بناء الكلام على الشرط، فإن الجزم بها، يعني أن الكلام مبني على الشرط فلا تحذف؛ لأن الكلام سيتناقض، إذ كيف يكون الكلام مبنيًّا على الشرط واليقين في وقت واحد؟ فإنك إذا قلت: (أزورك إن تزرني) كان الكلام مبنيًّا على الشرط بدلالة الجزم، وكان مبنيًّا على اليقين بدلالة ما تقدم عليه وارتفاعه، إذ لو كان جوابًا لجزم فيكون الكلام مبنيًّا على الشرط واليقين في آن واحد وهو باطل. (م).

ب ـ حذفه جوازًا:

وهو على ضربين:

الأول: أن يحذف اختصارًا كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥] أي: أعرضوا، وقوله: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] أي: فافعل.

الثاني: الدلالة على التفخيم والتعظيم كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧]، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣] قالوا: وهذا الحذف أفخم وأعظم لأنه على هذا التقدير يذهب خاطر المخاطب إلى كل ضرب من الوعيد فيكون الخوف على هذا التقدير أشدّ مما إذا كان عُيّن له ذلك الوعيد.

حذف فعل الشرط:

إن حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء قليل، وشرطه أن يدل الدليل على المحذوف نحو (تجنّب المُزاح وإلّا تسقطْ هيبتك) والتقدير: وإلّا تتجنب المزاح تسقط هيبتك، ونحوه (دع الخصام وإلّا ينلْك شرُّه) و (زرني وإلّا أعتبْ عليك) بتقدير: وإلا تزرْني أعتب عليك، ومنه قول الأحوص:

فطلّقها فلست لها بكفءٍ وإلّا يعلُ مفرقك الحسامُ

أي: وإلّا تطلقها يعلُ مفرقك الحسامُ. وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله.

ومعنى البيت: طلق يا مطر امرأتك لأنك لست كفئًا لها، وإلّا تطلقها ضربت وسط رأسك بالسيف القاطع.

والشرط يغني عن جواب قد علمْ والعكس قد يأتي إن المعنى فهمْ

المعنى: إن فعل الشرط يغني عن الجواب، أي: يذكر دون الجواب، بشرط أن يدل عليه دليل. والعكس - وهو حذف فعل الشرط لدلالة الجواب - قد يأتي، ويفهم من ذلك أنّ حذف الشرط أقل من حذف الجواب.

اجتماع الشرط والقسم:

من المعروف أن كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جوابًا.

فإذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما، ويحذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه، فتقول: (إن سافر سعيد والله يسافرْ خالد) فالفعل (يسافر) جاء مجزومًا؛ لأنه جواب للشرط المتقدم، وجواب القسم (محذوف).

ونحوه (إنْ أتقنت العمل وحقّك أضاعفْ لك الأجر) و(إنِ اتبعت

نصح الطبيب واللهِ تشفَ) و(إنْ صحبت الأشرار وأبيك تندمْ) فتحذف جواب القسم من هذه الجمل لدلالة جواب الشرط عليه.

وتقول: (والله إن يسافرْ سعيد ليسافرَنّ خالدٌ) فالفعل (ليسافرَنَّ) جواب للقسم المتقدم، وأما جواب الشرط فهو محذوف.

ونحوه (والله إن أتقنت عملك لأضاعفَنّ لك الأجر) و(والله إن اتّبعت نصح الطبيب لتُشفيَنّ) و(وأبيك إن صحبت الأشرار لتندَمَنَّ) فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه،

وذلك لأن المتقدم يكون الكلام مبنيًّا عليه، فإذا قلت: (والله إن زرتني لأكرمنّك) فقد بنيت الكلام على القسم وكان الشرط مقيّدًا له. وإن قلت: (إن زرتني والله أكرمْك) كنت بنيت الكلام على الشرط وجعلت القسم معترضًا.

واحذف لدى اجتماع شرط وقسمْ جواب ما أخّرت فهو ملتزَمْ

المعنى: إذا اجتمع شرط وقسم فاحذف جواب المتأخر منهما، استغناءً بجواب المتقدم.

❋ ❋ ❋

وإذا اجتمع الشرط والقسم وتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر فالجواب للشرط مطلقًا، سواء أكان متقدمًا على القسم أم متأخرًا عنه نحو (أحكام الشرع واللهِ من يعملْ بها يفزْ) وتقول: (أحكام الشرع من يعملْ بها واللهِ يفزْ)، بجزم (يفز) في المثالين؛ لأنه تقدم المبتدأ (أحكام الشرع) وخبره جملة الشرط.

ونحوه (أخوك إن أتقن العمل وحقِّك أضاعفْ له الأجر) وتقول: (أخوك وحقِّك إن أتقن عمله أضاعفْ له الأجر).

ونحوه (أنت والله إن اتّبعت نصح الطبيب تُشْفَ) وتقول: (أنت إن اتبعت نصح الطبيب واللهِ تُشفَ).

وإن تــوالــيــا وقــبــل ذو خــبــرْ فالشرط رجّح مطلقًا بلا حذرْ

المعنى: إذا اجتمع الشرط والقسم وتقدم عليهما ما يطلب خبرًا رُجّح الشرط على القسم.

وقد جاء قليلاً اعتبار الجواب للشرط مع تقدم القسم وإن لم يتقدم عليهما ذو خبر، ومنه قول الشاعر:

لئن كان ما حُدِّثته اليوم صادقًا أصمْ في نهار القيظ للشمس باديا

المعنى: يتنصل الشاعر مما رماه به عند المخاطب أحد الواشين النمامين، ويحلف على أنه إن كان هذا الخبر صادقًا فإن عليه أن يصوم يومًا شديد الحر ويتعرض مع ذلك لوهج الشمس.

فقد تقدم القسم وتأخر الشرط، وجاء الجواب للشرط، وهو المضارع المجزوم (أصم). ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس:

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلفِنا عن دماء القوم ننتفلُ

المعنى: لئن ابتليت بنا بعد عاقبة حرب أو بعد بذل جهد في القتال لا تجدنا عن سفك دماء القوم نتنصل ونتبرأ، أي لا تفتر همتنا عن قتالهم.

فلام (لئن) موطئة لقسم محذوف، والتقدير: والله لئن، و(إنْ) شرط، وجوابه (لا تلفِنا) وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يجَب القسم، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه. ولو جاء على الكثير ـ وهو إجابة القسم لتقدمه ـ لقيل: لا تلفينا، بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.

وربــمــا رجــح بــعــد قــســمِ شــرط بــلا ذي خــبــر مــقــدمِ

المعنى: ربما يرجح الجواب للشرط مع تقدم القسم عليه، وإن لم يتقدم عليهما ذو خبر.

أدوات الشرط غير الجازمة

١ ـ (لو): حرف امتناع لامتناع، أي امتناع حصول الجواب لامتناع حصول الشرط نحو (لو زرتني لأكرمتك) فامتنع الإكرام لامتناع الزيارة، وقولك: (لو احتمى المريض لسلم) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [النحل: ٩٣]. وهي حرف شرط غير جازم، أي لا يؤثر في الفعل الواقع بعده.

وقاعدتها أنها إذا دخلت على ثبوتين كانا منفيين نحو (لو جاءني لأكرمته) والمعنى: ما جاءني ولا أكرمته.

وإن دخلت على نفيين كانا ثبوتين نحو (لو لم يستدن لم يطالَب) والمعنى: استدان وطولب.

وإن دخلت على نفي وثبوت كان النفي ثبوتًا والثبوت نفيًا نحو (لو لم يؤمن لأريق دمه) والمعنى: أنه آمن ولم يُرَق دمه، والعكس نحو (لو آمن لم يُقتَل) والمعنى: أنه ما آمن فقُتِل.

وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٩].

لـو حـرف شـرط فـي مـضـيٍّ ويـقـلْ إيـلاؤه مـسـتـقـبـلاً لـكـنْ قـبـلْ

المعنى: إن (لو) حرف شرط يكون بها التعليق في الزمن الماضي، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وهذا قليل.

ومن أحكام (لو) الشرطية أنه لا يليها إلا الفعل، سواء كان ظاهرًا كالأمثلة المتقدمة، أم مضمرًا نحو (لو خالد قدم لأكرمتُه) فـ (خالد) فاعل لفعل مضمر يفسره المذكور، ومن أمثلته (لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة)، وهي بهذا تشبه (إن) الشرطية، لكنها تخالفها في جواز دخولها على (أنَّ) واسمها وخبرها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [الحجرات: ٥].

واختلف النحاة في (لو) ـ والحالة هذه ـ على قولين:

الأول: أنها باقية على اختصاصها، وهو الدخول على الفعل، فـ (أنَّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت أنهم آمنوا، أي: لو ثبت إيمانهم، ولو ثبت أنهم صبروا، أي: لو ثبت صبرهم.

الثاني: أنها فقدت اختصاصها، وأن المصدر المؤول من(أنّ) واسمها وخبرها في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: لو إيمانهم ثابت.

وهي في الاختصاص بالفعل كـ (إنْ) لكن (لو) أن بها قد تقترنْ

المعنى: إن (لو) الشرطية مختصة بالدخول على الفعل، مثل (إنْ) الشرطية، لكن تدخل (لو) على (أنّ) ومعموليها.

ومن أحكام (لو) الامتناعية أنه لا يليها إلا الفعل الماضي لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، وهو المضارع المسبوق بـ (لم) نحو (لو أنصف الناس لاستراح القاضي) و (لو لم يختصم الناس لاستراح القاضي).

وإن وقع بعدها فعل مضارع فإنها تقلب معناه إلى المضيّ كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧] أي: لو علمنا،

وقوله: ﴿قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ﴾ [الأنفال: ٣١] أي: لو شئنا، وقوله: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] وقول كثير عزة:

رهبانُ مدينَ والذين عهدتهم ... يبكون من حذر العذاب قعودا

لو يسمعون كما سمعتُ كلامها ... خرّوا لعزة ركّعًا وسجودا

أي: لو سمعوا.

والمعنى: إن عبّاد النصارى في مدين، وكذلك الناس الذين عرفتهم باكين من خوف العذاب، لو سمعوا كلام عزة سماعًا كسماعي لتركوا انقطاعهم للعبادة وبكاءهم وهووا راكعين وساجدين لها.

ولا بد لـ (لو) هذه من جواب، فإن كان جوابها ماضيًا مثبتًا فالأكثر اقترانه باللام نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، وقوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ويجوز حذفها نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰيَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وإن كان منفيًّا بـ (لم) لم تصحبها اللام فتقول: (لو قام محمد لم يقم عمرو).

وإن نفي بـ (ما) فالأكثر تجرده من اللام نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ﴾ [آل عمران: ١٦٨].

ويجوز اقترانه بها على قلة نحو (لو قام محمد لما قام عمرو).

وإن مضارع تلاها صرفا ... إلى المضي نحو (لو يفي كفى)

المعنى: إن المضارع إن تلا (لو) ووقع بعدها صُرف زمنه إلى المضي حتمًا نحو (لو يفي كفى) أي: لو وفى كفى.

وقد تكون شرطية غير امتناعية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا

لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣] إذ لا يصح أن يقال: امتنع التولي لامتناع الإسماع. بل هم متولون على كل حال أسمعهم أم لم يسمعهم.

وقد تأتي للتمني نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقوله: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠].

٢ ـ (لولا): حرف امتناع لوجود، أي امتناع حصول الجواب لوجود الشرط نحو (لولا محمد لهلكت) و(لولا الهواء ما عاش الإنسان) و(لولا الطبيب لساءت حال المريض)، وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

٣ ـ (لوما): حرف امتناع لوجود مثل (لولا) نحو (لوما التعب ما كانت الراحة) و (لوما العمل لم تكن للعلم فائدة) و (لوما ثواب العاملين لفترت الهمم).

لولا ولوما يلزمان الابتدا إذا امتناعًا بوجود عقدا

المعنى: هذا الحرفان يلزمان الدخول على المبتدأ، إذا كانا دالين على امتناع شيء لوجود غيره.

والاستعمال الثاني لـ (لولا ولوما) الدلالة على التحضيض ـ وهو طلب الفعل بحثّ وقوة ـ ويجب حينئذ أن يليها الفعل المضارع. مثاله قوله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النمل: ٤٦]، وقوله: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الحجر: ٧] أي: هلا تأتينا بالملائكة.

وقد يكون التحضيض بـ (هلا) نحو (هلا تجتهد في دروسك)، وبـ (ألا) كقوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، وقوله: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

وبهما التحضيض مز وهلا ألّا ألا وأولينها الفعلا

المعنى: ميز بـ (لولا) و (لوما) التحضيض؛ لأنهما يدلان عليه. ويشاركهما في التحضيض (هلا، ألّا، ألا) وهي مختصة بالدخول على الفعل.

٤ ـ (لمّا): وهي ظرف بمعنى (حين)، ولا يليها إلا الفعل الماضي نحو (لما نزل المطر ربا الزرع)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾[الحاقة: ١١].

٥ ـ (كلما): وهي ظرف يفيد التكرار، ولا يليها إلا الفعل الماضي نحو (كلما رأيت فقيرًا عطفت عليه)، وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: ٣٧].

٦ ـ (إذا): وهي ظرف للزمان المستقبل، ولا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مقدّرًا، وتستعمل للمقطوع بحصوله وللكثير الوقوع. فمن المقطوع بحصوله قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠] فإن كل واحد منا سيحضره الموت، وقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟﴾ [المائدة: ٢] فإن المحرم لا بد أن يتحلل، وقوله: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] فإنه لا بد أن تنسلخ الأشهر الحرم.

وأما ما يقع كثيرًا فنحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، وقوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

٧ ـ (أمّا): حرف تفصيل يقوم مقام أداة الشرط وفعله. وتلزم الفاء جوابها نحو (مصايف مصر جميلة، أمّا الإسكندرية فأوفرها عمرانًا وأكثرها سكانًا)، وقوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ . . . وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ . . . وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ﴾ [الكهف: ٧٩ ـ ٨٢].

أما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبًا ألفا

المعنى: إن (أما) قائمة مقام أداة الشرط وفعله، وهما (مهما يك من شيء) وتجب التاء لتلو تلوها، أي: تالي تاليها، وهو الجواب؛ لأن تاليها مباشرة هو الشرط.

وقد جاء حذف الفاء في الشعر كقول الحارث بن خالد المخزومي:

فأما القتالُ لا قتالَ لديكم ولكنّ سيرًا في عراض المواكب

المعنى: إنكم يا بني أسد ليس عندكم خيل أعددتموها للحرب لجبنكم، بل الخيل التي عندكم إنما هي للركوب والزينة وليست للقتال.

فحذف الفاء من جواب (أما) وهو قوله: (لا قتال لديكم).

وحذفت في النثر أيضًا بكثرة وبقلة، فالكثرة عند حذف القول معها كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم.

والقليل ما كان بخلافه كقوله ﷺ: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله».

وحذف ذي الفا قل في نثر إذا لم يكُ قول معها قد نبذا

المعنى: إن حذف هذه الفاء قليل في النثر لا يقاس عليه، إلا إذا حذفت مع القول.

العدد وأحكامه

١ ـ أقسام العدد:

أ ـ العدد المفرد:

ويشمل هذا القسم الأعداد من (واحد) إلى (عشرة) وما بينهما، ويمكن أن تلحق بها لفظتا: مائة وألف، وبعض الكلمات التي يعبر بها عن هذه الأعداد مثل كلمة (بضعة) أو (بضع) التي يعبَّر بها عن أعداد لا تقل عن (ثلاثة) ولا تزيد على (تسعة) حيث تعامل معاملة العدد المفرد كقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢].

ومنها كلمة (نَيّف) وتدل على العدد من واحد إلى تسعة.وتلزم صيغة المذكر دائمًا، وصيغتها مسبوقة بألفاظ العقود مثل (سلمت على عشرين ونَيّف) و (رأيت ثلاثين ونيّفًا من الطلاب).

وتعرب الأعداد المفردة بالحركات الظاهرة، إلا (اثنان واثنتان) فإنهما يعاملان معاملة المثنى.

والعددان (واحد) و(اثنان) يطابقان معدودهما الذي لا بد أن يسبقهما نحو (رجل واحد، وامرأة واحدة) و (رجلان اثنان، وامرأتان اثنتان).

ب ـ العدد المركب:

ونقصد بهذا المصطلح العدد المركب تركيبًا مزجيًّا من عددين لا فاصل بينهما، ويسمى الجزء الأول (صدر المركب) والثاني (عجزه).

وينطبق هذا على الأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر). كما ينطبق على لفظتي (بضع ـ بضعة).

والحكم الإعرابي للعدد المركب بناء آخر الكلمتين المكونتين له على الفتح مهما كان الوضع الإعرابي لهما. ويقال في إعرابه: إنه مبني على فتح الجزأين في محل رفع أو نصب أو جر نحو (جاء خمسةَ عشرَ رجلاً ـ رأيت خمسةَ عشرَ رجلاً ـ مررت بخمسةَ عشرَ رجلاً).

ويستثنى من هذه القاعدة العدد المركب (اثنا عشر، واثنتا عشرة) فإن الصدر منهما يعرب إعراب المثنى، ويعامل العجز على أنه بدل من نون المثنى وهو مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

وأول عشرة اثنتي وعشرا اثني إذا أنثى تشا أو ذكرا

واليا لغير الرفع وارفع بالألفْ والفتح في جزأي سواهما ألفْ

المعنى: أتبع كلمة (عشرة) المؤنثة (اثنتي)، ولفظ (عشر) المذكر (اثني) إذا أردت المعدود المذكر أو المؤنث. ثم بين أن (اثني واثنتي) يعربان إعراب المثنى فيرفعان بالألف، وينصبان ويجران بالياء، وأما باقي الأعداد المركبة فإن صدرها وعجزها مبنيان على الفتح.

فائدة:

يذكر النحاة أن أصل العدد المركب أن يكون بالواو، فخمسة عشر أصلها خمسة وعشرة فحذفت الواو وركب العددان اختصارًا.

وإذا جيء بالواو فقد ذكروا أن المعنى يختلف، فقولك: (أعطيتك خمسة عشر كتابًا) يختلف عن قولك: (أعطيتك خمسة وعشرة كتب) وذلك أن العطف يحتمل أن الإعطاء دفعتان لا دفعة واحدة ويحتمل أنه أعطاه دفعة واحدة. ومعنى هذا أن التركيب يفيد أن الإعطاء كان دفعة واحدة.

والحق أن التركيب قد يحتمل أكثر من دفعة أيضًا، غير أن هناك فرقًا بين التركيب والعطف بالواو غير ما ذكروا وذلك:

أ ـ أن قولك: (أعطيتك خمسة عشر كتابًا) معناه أن مجموع ما أعطيته خمسةَ عشرَ كتابًا، فقد يكون ذلك بدفعة أو بدفعتين أو بدفعات، فقد يكون أعطاه مرة أربعة ومرة ثمانية ومرة ثلاثة فيكون المجموع خمسةَ عشرَ. وأما العطف بالواو فهو يحتمل أنه أعطاه إياها دفعة واحدة أو دفعتين فقط، دفعة بخمسة كتب ودفعة بعشرة كتب، وقد تكون العشرة سابقة للخمسة أو العكس ولا يحتمل أنه أعطاه إياها على دفعات، بخلاف التركيب فإنه يفيد المجموع الكلي.

ب ـ أن العطف بالواو يحتمل معنى آخر يختلف عن التركيب، فإن التركيب في قولك: (أعطيتك خمسةَ عشرَ كتابًا) يفيد أن المعطَى هو كتب ليس غير، وأما العطف فيحتمل أكثر من معنى، وذلك أنك إذا قلت مثلاً: (أعطيته خمسةً وعشرة كتب) بتنوين (خمسة) احتمل أن الخمسة ليست كتبًا، وإنما قد تكون أقلامًا، بخلاف ما إذا قلت: (أعطيته خمسةَ وعشرةَ كتبٍ) بلا تنوين فإنها تعني أن المعطَى كتب فقط.

وتقول: (أعطيته خمسًا وعشرة كتب) فيكون معدود الخمس مؤنثًا، بخلاف معدود العشرة. ونحوه أن تقول: (أقبل خمس وعشرة رجال) فمعدود الخمس مؤنث، بخلاف معدود العشرة، فقد يكون الخمس نسوةً أو نحوهن. (م).

وأحد اذكر وصلنْه بعشرْ ... مركبًا قاصد معدود ذكرْ

المعنى: إذا قصدت العدد المذكر فاذكر لفظ (أحد) مع لفظ (عشر) مركبًا لهما.

وقل لدى التأنيث إحدى عشْرةْ ... والشين فيها عن تميم كسرةْ

المعنى: إذا قصدت العدد المؤنث فاذكر لفظ(إحدى) مع لفظ (عشرة) بسكون الشين وزيادة التاء، وهذه هي اللغة المشهورة، ولغة تميم كسر الشين.

ومع غير أحد وإحدى ما معهما فعلت فافعل قصدا

المعنى: ما فعلت في (عشرة) مع (أحد وإحدى) من إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث، افعله فيما فوقهما من الأعداد التي تركب مع العشرة.

ولثلاثة وتسعة وما بينهما إن ركبا ما قدما

المعنى: إن حكم الصدر من (ثلاثة) إلى (تسعة) وما بينهما في التركيب كحكمه قبل التركيب من أن التاء تثبت مع المذكر، وتسقط مع المؤنث.

ج ـ ألفاظ العقود:

وهو مصطلح يطلق على أعداد مخصوصة وهي: عشرون، ثلاثون، أربعون. . . تسعون.

وتعرب هذه الأعداد إعراب جمع المذكر السالم في جميع أحوالها الإعرابية؛ لأنها من الملحقات بجمع المذكر السالم، فهي ترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء.

د ـ العدد المعطوف:

ويعني هذا المصطلح الأعداد المحصورة بين ألفاظ العقود، أي:

أ ـ ٢١ ـ ٢٩، ب ـ ٣١ ـ ٣٩، ج ـ ٤١ ـ ٤٩. . . ٩١ ـ ٩٩ وما بينها.

ولا بد أن تشتمل هذه الأعداد على معطوف ومعطوف عليه وحرف عطف هو الواو. ففي نحو قولنا: (واحد وعشرون) يكون العدد الثاني

(عشرون) هو المعطوف، والعدد الأول (واحد) هو المعطوف عليه، وحرف العطف هو الواو.

أما حكمه الإعرابي فإنه ينطبق على الجزء الأول من هذه الأعداد (المعطوف عليه) حكم الأعداد المفردة، وأما المعطوف فيعامل معاملة ألفاظ العقود، وينسحب عليه حكم موقعه الإعرابي.

٢ ـ تمييز الأعداد:

وهو ما يزيل إبهام العدد ويوضحه، وهذا لا يعني بالضرورة باب التمييز المعروف في النحو.

أ ـ العدد المفرد:

وهذا النوع ينقسم وفقًا لتمييزه على ثلاثة أقسام:

١ ـ العددان واحد واثنان: نحو (جاءني ضيف واحد، ضيفان اثنان) وقد يغني المعدود عن ذكر العدد فنقول: جاء ضيف، جاء ضيفان.

٢ ـ الأعداد من ثلاثة إلى عشرة: وهذه الأعداد تحتاج إلى مميز مجموع مجرور نحو (جاء ثلاثة ضيوفٍ). ويلحق بهما لفظتا (بضع وبضعة).

٣ ـ العددان مائة وألف ومثناهما، يكون المعدود بعدهما مفردًا مجرورًا نحو (مائة عامٍ) و (ألف سنةٍ). وقد يأتي تمييز المائة جمعًا مجرورًا كقوله تعالى في قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةِ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] بإضافة (مائة) إلى (سنين).

ومائةً والألفَ للفرد أضفْ ... ومائة بالجمع نزرًا قد ردفْ

المعنى: والمئة والألف تضافان للمفرد، وقد تضاف المئة للجمع قليلاً.

ب ـ العدد المركب:

ويشمل الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر. ويكون تمييز هذه

الأعداد مفردًا منصوبًا نحو (أحد عشر كوكبًا). وقد تكون على الإضافة إلى المالك نحو (هذه خمسة عشر خالدٍ) أي هي له.

وميّزوا مركبًا بمثل ما ميّز عشرون فسوّينْهما

المعنى: يميز العدد المركب كتمييز (عشرين) وأخواته فيكون مفردًا منصوبًا.

وإذا أضيف العدد المركب فمذهب البصريين أنه يبقى الجزءان على بنائهما نحو (هذه خمسةَ عشرَك) بفتح آخر الجزأين. وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر على بنائه نحو (هذه خمسةَ عشرِك).

وإن أضيف عدد مركبُ يبقى البنا وعجز قد يعربُ

المعنى: إن أضيف العدد المركب إلى اسم بعده فإنه يبقى على بنائه، وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر على بنائه.

ج ـ ألفاظ العقود:

ويكون تمييز هذه الأعداد مفردًا منصوبًا أيضًا نحو (حضر أربعون باحثًا). وقد تكون على الإضافة إلى المالك نحو (هذه عشرو خالدٍ) بحذف النون.

وميّز العشرين للتسعينا بواحد كأربعين حينا

المعنى: ميز العشرين للتسعين بمفرد نحو (أربعين حينًا).

د ـ العدد المعطوف:

ويكون تمييز هذه الأعداد مفردًا منصوبًا أيضًا نحو (اشتريت ثلاثًا وعشرين بيضةً).

٣ ـ تأنيث العدد وتذكيره:

أ ـ العدد المفرد:

العددان واحد واثنان: يوافقان المعدود من حيث التذكير والتأنيث

نحو (مسجد واحد، وغرفة واحدة) (مسجدان اثنان، وغرفتان اثنتان). وبإمكاننا أن نكتفي بلفظ المعدود الذي يدل على العدد نحو (مسجد ـ مسجدان).

نلاحظ من الأمثلة السابقة أن هذين العددين قد ذكّرا لتذكير العدد وأنّثا لتأنيثه.

الأعداد من ثلاثة إلى عشرة: تخالف معدودها في التذكير والتأنيث، فإذا كان المعدود مذكرًا وجب تأنيث العدد، وإذا كان المعدود مؤنثًا وجب تذكير العدد نحو قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧].

وإذا كان المعدود له جمع قلة وكثرة لم يضَف العدد ـ في الغالب ـ إلا إلى جمع القلة، فتقول: (عندي ثلاثة أفلس، وثلاث أنفس) ويقل: عندي ثلاثة فلوس، وثلاث نفوس. ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فأضاف (ثلاثة) إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو (أقراء). فإن لم يكن إلا جمع كثرة لم يضف إلا إليه نحو (ثلاثة رجال).

ثلاثة بالتاء قل للعشرهْ ... في عد ما آحاده مذكرهْ

في الضد جرِّد والمميز اجررِ ... جمعًا بلفظ قلة في الأكثرِ

المعنى: أنّث الأعداد ثلاثة وعشرة وما بينهما إن كنت تعد جمعًا مفرداته مذكرة، أما في الضد ـ حين يكون مفرد المعدود مؤنثًا ـ فيجب تجريد العدد من التاء.

وأما (مائة) و (ألف) ومثناهما فليس فيهما قيد المخالفة بين العدد والمعدود حيث يبقى لفظهما واحدًا نحو (مائة رجل، ومائتا رجل)، (مائة امرأة، ومائتا امرأة)، (ألف رجل، وألفا رجل)، (ألف امرأة، وألفا امرأة).

ملاحظة: إذا كان المعدود مجموعًا رددناه إلى مفرده.

ب ـ العدد المركب:

العددان أحد عشر واثنا عشر: يأتي الصدر والعجز منهما مطابقين للمعدود في التذكير والتأنيث فنقول: أحد عشَر رجلاً وإحدى عشْرة امرأة، واثنا عشَر رجلاً واثنتا عشْرة امرأة.

والأعداد من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر: يخالف الصدر جنس المعدود ويوافقه العجز، فإذا كان المعدود مذكرًا فإن الصدر يخالفه فتلحقه علامة التأنيث وأما العجز فيطابقه، وأما إذا كان المعدود مؤنثًا فإن الصدر يذكر وأما العجز فإنه يطابقه في التأنيث نحو (ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشْرة امرأة).

ج ـ ألفاظ العقود:

تلازم صورة واحدة سواء كان المعدود مذكرًا أم مؤنثًا نحو (خمسون رجلاً وخمسون امرأة).

د ـ العدد المعطوف:

يعامل الجزء الأول منها (المعطوف عليه) معاملة الأعداد المفردة حيث يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر، وأما الجزء الثاني فيعامل معاملة ألفاظ العقود نحو (سبعة وعشرون طالبًا وسبع وعشرون طالبةً).

تعريف العدد بـ (أل):

إذا كان العدد مضافًا أدخلت (أل) على المضاف إليه نحو (سبعة الطلاب ـ عشر الطالبات ـ مئة القلم ـ ألف السيارة). وإذا تعددت الإضافة عرّفت آخر مضاف إليه نحو (ستة آلاف الريال ـ ثلاث مائة البرتقالة ـ خمس مائة ألف الرجل ـ خمس مائة ألف دينار الرجل ـ ست مائة ألف درهم غلام الرجل).

وإذا كان العدد مركبًا وأردت أن تعرّفه بـ (أل) أدخلت (أل) على صدره (أي على جزئه الأول) فقط نحو (الستة عشر يومًا ـ الثلاث عشْرة صورة ـ السبعة عشر محلّاً ـ الإحدى عشْرة باحثة).

وإذا كان العدد معطوفًا فإنك تعرفه بدخول (أل) على الجزأين نحو (الخمسة والثلاثون مصباحًا ـ الأربع والعشرون دجاجة ـ الإحدى والعشرون طالبة ـ الاثنتان والسبعون امرأة).

حكم ما يصاغ من الأعداد على وزن فاعل:

ـ يصاغ اسم فاعل على وزن (فاعل) من الأعداد المفردة من اثنين إلى عشرة ليصف ما قبله ويدل على ترتيبه فيقال ثان وثالث ورابع ونحوها. ويطابق المعدود في التذكير والتأنيث نحو (زرتك في الساعة الثانية وخرجت منك في الساعة الرابعة)، و(ركبت سيارة خامسة وذهبت فيها في اليوم الثالث لزيارة المتحف).

وصغ من اثنين فما فوق إلى ... عشرة كفاعل من فعلا
واختمه في التأنيث بالتا ومتى ... ذكّرت فاذكر فاعلاً بغير تا

المعنى: يصاغ من (اثنين) إلى (عشرة) اسم على وزن (فاعل)، كما يصاغ من (فعَلَ) نحو ضارب من (ضربَ)، فيقال: ثان، ثالث... إلى عاشر، وإذا أردت التأنيث فالحق به التاء، وإذا أردت التذكير فاذكره بغير تاء.

❋ ❋ ❋

ولفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يفرد فيقال: ثانٍ وثانية، وثالث وثالثة... وهكذا، كما سبق.

والثاني: أن لا يفرد، وحينئذ له استعمالان:

أحدهما: أن يكون المراد به (واحدًا) فتستعمله مع أصله الذي صيغ منه (أي مع ما اشتق منه) وفي هذه الحالة يجب إضافة فاعل إلى ما بعده فتقول في التذكير: هو ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة... إلى عاشر عشرة، ولا يدل على الترتيب، فثاني اثنين أي هو أحد اثنين، وثالث ثلاثة أي هو أحد ثلاثة... وعاشر عشرة أي هو أحد عشرة. قال تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] أي: قالوا: إن الله واحد من ثلاثة آلهة.

وتقول في التأنيث: ثانية اثنتين أي هي إحدى اثنتين، وثالثة ثلاثٍ أي إحداهنّ، ورابعة أربعٍ... إلى عاشرة عشرٍ.

وإن ترد بعض الذي منه بني تضف إليه مثل بعض بيّن

المعنى: وإن ترد بفاعل المذكور الدلالة على أنه بعض مما بني منه، أي: واحد مما اشتق منه،

فأضف إليه مثل بعض، أي مثل إضافة البعض إلى كله، والذي يضاف إليه هو ما اشتق منه.

❋ ❋ ❋

والمعنى الآخر: أن يراد به معنى الجعل والتصيير فيستعمل مع ما دون أصله بمرتبة واحدة (أي أنه يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه) فيقال: هو رابعٌ ثلاثةً، أي يجعل الثلاثة أربعة، وسادسٌ خمسةً، أي يجعل الخمسة ستة بأن يدخل فيهم.

وللمعنى الأخير استعمالان:

إما أن ننوّن اسم الفاعل وننصب ما بعده به كما يفعل باسم الفاعل

نحو (ضاربُ زيدٍ) و(ضاربٌ زيدًا) فنقول: هو ثالثُ اثنين، ورابعٌ ثلاثةً، وخامسٌ أربعةً... إلى عاشرٍ تسعةً. ونقول في التأنيث: ثالثةٌ اثنتين، ورابعةٌ ثلاثًا... إلى عاشرةٍ تسعًا، فيكون على معنى الحال أو الاستقبال أي يصيّرهم ويجعلهم.

وإما أن نضيفه إلى ما بعده فنقول: هو رابعُ ثلاثةٍ، وسادسُ خمسةٍ، وفي التأنيث رابعةُ ثلاثٍ، وسادسةُ خمسٍ، وعاشرة تسعٍ، وهو إما على معنى المضيّ، أي جعلهم وصيّرهم، وإما على معنى الحالِ والاستقبال.

وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما

المعنى: وإن ترد بفاعل المذكور جعل ما هو أقل عددًا مساويًا لما فوقه فاحكم لاسم الفاعل من العدد بحكم جاعل، أي: اسم الفاعل من (جعلَ)، من جواز الإضافة إلى مفعوله وتنوينه ونصبه.

❋ ❋ ❋

ـ ويصاغ مثل ذلك من صدور الأعداد المركبة (أي من الجزء الأول منها) مثل (فكرت في السؤال التاسع عشر وأجبت عن المسألة الحادية عشْرة) بالبناء على فتح الجزأين، مع مطابقة الجزأين معًا لمدلولهما تذكيرًا وتأنيثًا.

وإذا أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول (وهو أنه بعض ما اشتق منه) جاز فيه ثلاثة أوجه:

الأول: أنه يجيء بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث، وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث، وصدر الثاني منهما في التذكير أحد واثنان وثلاثة ـ بالتاء ـ إلى تسعة، وفي التأنيث: إحدى واثنتان وثلاث ـ بلا تاء ـ إلى تسع، فيقال في التذكير: حادي عشر أحد عشر، وفي التأنيث: حادية عشرة إحدى عشرة، وفي التذكير: ثاني

عشر اثني عشر، وفي التأنيث: ثانيةَ عشرةَ اثنتي عشرة، وثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، وفي التأنيث ثالثة عشرة ثلاث عشرة. . . إلى تاسع عشر تسعة عشر، وفي التأنيث تاسعة عشرة تسع عشرة، وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح. ويكون المركب الأول مضافًا، والمركب الثاني مضافًا إليه في محل جر.

والوجه الثاني: أن يقتصر على صدر المركب الأول، فيعرب ويضاف إلى المركب الثاني، ويبقى الثاني على بناء جزأيه نحو (هذا ثالثُ ثلاثةَ عشرَ) و (هذه ثالثةُ ثلاثَ عشرةَ).

وإن أردت مثل ثاني اثنينِ مركبًا فجئ بتركيبينِ

أو فاعلاً بحالتيه أضف إلى مركب بما تنوي يفي

المعنى: إن أردت بالمركب من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ما أردت بثاني اثنين فجئ بتركيبين، الأول: صدره، والثاني: صدر ما اشتق منه.

أو أضف فاعلاً بحالتيه ـ وهما التذكير والتأنيث ـ إلى مركب، أي: أضفه إلى المركب الثاني كاملاً بعد حذف كلمة (عشرة) من المركب الأول، ويكون ذلك وافيًا بالمعنى الذي نويته.

والوجه الثالث: أن يقتصر على المركب الأول باقيًا على بناء صدره وعجزه نحو (هذا ثالثَ عشرَ) و (هذه ثالثةَ عشرةَ).

وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه . . . .

المعنى: كثر الاكتفاء بالمركب الأول وحذف الثاني كاملاً.

ولا يستعمل (فاعل) من العدد المركب للدلالة على معنى الجعل، فلا يقال: (رابع عشر ثلاثة عشر) وكذلك الجميع.

وحادي مقلوب واحد، وحادية مقلوب واحدة، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا يستعمل حادي إلا مع عشر، ولا حادية إلا مع عشرة.

ويستعملان أيضًا مع عشرين وأخواتها من ألفاظ العقود نحو (الحادي والعشرين) و (الحادية والتسعين).

ـ ويصاغ مثل ذلك من الأعداد المعطوف عليها (أي أن نصوغ الجزء الأول منها فقط) نحو (سافرت في اليوم السابع والعشرين وعدت في اليوم الخامس والثلاثين).

.... وقبل عشرين اذكرا

وبابه الفاعل من لفظ العددْ بحالتيه قبل واو يعتمدْ

المعنى: اذكر قبل العشرين وبابه ـ وهو باقي ألفاظ العقود ـ صيغة فاعل من لفظ العدد بحالتيه من التذكير والتأنيث على حسب مدلوله، بشرط أن يكون متقدمًا قبل واو العطف، ويليها العقد المعطوف نحو (الحادي والعشرين والتاسع والعشرين) إلى التسعين.

ملاحظة:

ـ ما كان من العدد على وزن (فاعل) مركّبًا من العشرة ـ كالحادي عشر إلى التاسع عشر ـ فهو مبني أيضًا على فتح الجزأين نحو (جاء الطالب الرابعَ عشرَ ورأيت الباحثة الرابعةَ عشْرةَ). إلا ما كان جزؤه الأول منتهيًا بياء فيكون الجزء الأول منه مبنيًّا على السكون نحو (جاء الحاديْ عشَرَ والثانيْ عشرَ ـ رأيت الحاديْ عشرَ والثانيْ عشرَ ـ مررت بالحاديْ عشرَ والثانيْ عشرَ).

كنايات العدد

يكنى عن العدد بألفاظ هي:

١ ـ كم الاستفهامية: ويستفهم بها عن عدد مبهم يراد تعيينه. وتمييزها مفرد منصوب نحو (كم مدينةً شاهدت؟) و (كم تلميذًا اجتهد؟)، إلا إذا دخل عليها حرف جر فإنه يجوز أن يكون مجرورًا بـ (من) مقدرة نحو (بكم جنيهٍ اشتريت هذا الثوب؟) أي بكم من جنيه، كما يجوز أن يكون منصوبًا. ولا تقع إلا في صدر الكلام كسائر أدوات الاستفهام.

٢ ـ كم الخبرية: وهي التي تكون بمعنى كثير، وتكون إخبارًا عن عدد كثير مبهم الكمية. وتمييزها مجرور بالإضافة ويكون مفردًا وجمعًا وتفيد التكثير نحو (كم علومٍ درست). أي درست كثيرًا من العلوم، و(كم بائسٍ مات جوعًا). ولا تقع إلا في صدر الكلام.

ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصًا سما
وأجز ان تجره من مضمرا إن وليت كم حرف جر مظهرا

المعنى: ميز (كم)الاستفهامية بمثل ما ميزت به العدد (عشرين) وأخواته، وهو المفرد المنصوب نحو (كم شخصًا سما).

ويجوز جر التمييز بـ (من) مضمرة إن دخل على (كم) حرف جر ظاهر.

٣ ـ كأيّن: وتكتب (كأيٍّ) أيضًا وهي مثل (كم) الخبرية معنى. فهي توافقها في الإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء على السكون وإفادة التكثير،

ولزوم أن تكون في صدر الكلام. وتمييزها مفرد مجرور بـ (من) وتدل على التكثير نحو قولك: (كأين من غني لا يقنع)، وقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٠]. وإعرابها مبتدأ مبني على السكون في محل رفع.

٤ ـ٣ كذا: تكون (كذا) كناية عن العدد المبهم قليلاً كان أو كثيرًا نحو (جاءني كذا وكذا رجلاً) وتمييزها مفرد أو جمع منصوب، وهي للتكثير أو التقليل على حسب قصد المتكلم نحو (غرست كذا شجرةً) و (قرأت كذا سورةً). وتستعمل مفردة ومعطوفًا عليها كما مثل.

واستعملنها مخبرًا كعشرةْ أو مائة ككم رجال او مرهْ

المعنى: استعمل (كم) مخبرًا بها، بأن تكون بمعنى (كثير) كـ (عشرة) أي: يكون تمييزها كتمييز (عشرة)، أي: جمعًا مجرورًا نحو (كم رجالٍ)، أو كتمييز العدد (مائة)، أي: مفردًا مجرورًا نحو (كم امرأة).

ككم كأيٍّ وكذا وينتصبْ تمييز ذين، أو به صل من تصبْ

المعنى: مثل (كم) في الدلالة على التكثير: كذا وكأي، ومميزهما منصوب أو مجرور بـ (من).

فهرس الموضوعات